

المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر
الجزائر • تونس • المغرب الأقصى

تأليف

الدكتور صلاح العقّاد

المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر
الجزائر - تونس - المغرب الأقصى

تأليف

دكتور صلاح العقاد

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٩٩٣

الناشر

مكتبة الأمازيغ والمصيرية

١٦٥ شارع محمد فرمد

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب تاريخ المغرب منذ القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر . فهو أذن من كتب التاريخ العام . وليس معنى ذلك انه قد بلغ فى التبسيط الى حد يمكن معه وصف الكتاب بأنه مدرسى . فقد اتبعنا فيه منهجا وسطا بين السرد التاريخى المبسط وبين التحليل الأكاديمى الذى يتناول كل مسألة تاريخية بالتفصيل . وهو على كل حال يفتح مجالات للذين يريدون بعد ذلك التوسع فى موضوع من موضوعاته ويعرفهم بقرب مراجعة . كما انه يعطى لراغبي الاطلاع على أحوال المغرب صورة شاملة تعينهم على فهم مشاكله المعاصرة .

ولست كتابة التاريخ العام بالمهمة اليسيرة كما يتبادر الى ذهن البعض، الذين قد يتصورونها مجرد تلخيص للوقائع وعنـدنا ان براعة المصدر لهذا النوع من كتابة التاريخ . تتوقف على تقييم الموضوعات المختلفة ومعرفة ما يستحقه كل منها من الاهتمام بالنسبة للآخر . ولاشك ان هذا التقييم يستدعى تصورا شاملا للموضوع . ثم استخلاص الأفكار مما تجمع لديه من مادة أولية غزيرة .

وقد خصص القسم الأول لدراسة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى سنة ١٨٢٠ ، ولم نتخذ هذا القرن بداية لموضوع الكتاب تقليدا لنهاج تاريخ أوروبا حيث يطابق هذا القرن قيام النهضة . وبالتالي بداية العصور الحديثة . انما لهذا الاختيار ما يبرره من واقع تاريخ المغرب . ففي القرن السادس عشر حدثت هناك تطورات سياسية واجتماعية هامة . ففيه تجدد الصراع بين أوروبا والمسلمين فى الحوض الغربى للمتوسط ، وفيه ظهرت النيابات العثمانية الثلاث : طرابلس ، والجزائر . وتونس التى شاركت فى المواجهة . بينما ظهرت اسرة الأشراف السعديين فى مراکش لنفس الهدف . وكذلك اتسع نشاط الطرق الصوفية التى بعثت التقاليد الاسلامية فى كثير من الجماعات البربرية التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن التأثير بالثقافة الاسلامية . وعملت بذلك على التقريب بين عناصر السكان ان لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة . أما اختيار سنة ١٨٢٠ بالذات ليكون حدا

فاصلا بين هذا القسم والذي يليه . فمرجعه الى أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر فى هذا العام يعد نقطة تحول فى تاريخ المغرب الحديث . ولا يقتصر اثره على الجزائر وحدها لأن صدها كان بعيدا فى القطرين الجاورين . فهو يعتبر بالنسبة لتونس ومراكش بداية السقوط . اما فرنسا فقد اتخذت من الجزائر مبررا لاطماعها فى المغرب ياسره وقاعدة تقفز منها على هذين القطرين .

أما القسم الثانى فقد خصص لدراسة الاستعمار الفرنسى وما يتعلق به من ازمات دبلوماسية مهدت للاحتلال العسكرى . ولكننا حرصنا فى هذا القسم على افراد فصول خاصة بنظم الادارة ووجه الاستغلال المختلفة التى اتبعها الفرنسيون . وذلك لما لاحظناه من أن معظم الكتاب والمؤرخين العرب ركزوا اهتمامهم على الجانب الدبلوماسى عندما تناولوا علاقة فرنسا بالمغرب ، ولا يوجد حد زمنى يفصل بين القسمين الثانى والثالث . فان هذا القسم الثالث قد خصص لدراسة الحركات القومية وتطورها حتى الاستقلال بالنسبة لتونس ومراكش ، وحتى ثورة سنة ١٩٥٤ بالنسبة للجزائر . ويعتبر هذا القسم والقسم الثانى على وجه الخصوص هما صلب الكتاب ، بينما يمكن وصف القسم الاول بأنه تمهيد تاريخى . اما القسم الأخير الذى يتناول المشاكل المعاصرة والاتجاهات السياسية فى المغرب فقد امتد فى هذه الطبعة على وجه الخصوص واحتل فيها مكانا بارزا بالمقياس الى الطبقات السابقة . وفى اطار كل من هذه الاقسام طقنا بكل قطر من الاقطار الثلاثة على حدة . وربما ود بعض القراء لو تتبعنا كل قطر منها من البداية حتى النهاية . ولكن هذا المنهج يتعارض مع فكرتنا الأساسية وهى وجود الرابطة التاريخية بين هذه الاقطار واشترакها فى هذه المراحل مع امكان مقارنة كل منها بالآخر فى كل مرحلة . ثم ان هذا المنهج يجعل الكتاب اشبه بثلاثة كتب منفصلة .

وقد يتساءل القارئ أيضا : لماذا لم يشمل الكتاب ليبيا ، وقد جرى العرف على احتسابها من بلاد المغرب ؟ والجواب على ذلك ينطوى على حقيقة مؤسفة وهى أن الاستعمار ترك فى بعض البلاد العربية آثارا بعيدة بحيث أوجد رابطة خاصة من نوع جديد بين البلاد التى خضعت لاستعمار واحد .

ويرجع اهتمامنا بالغرب وتاريخه الى ايام اقامتنا فى باريس من سنة ١٩٥٠ - سنة ١٩٥٦ وهناك اتجهنا الى التخصص فى تاريخ العرب الحديث ، ومع ان موضوع رسالتنا للدكتوراه كان يتعلق بتاريخ شبه جزيرة العرب والتنافس الاستعماري فى الخليج العربى الا ان وجود الطالب العربى فى العاصمة الفرنسية يجذبه بالطبع الى الرغبة فى الاطلاع على تاريخ المغرب واحواله نظرا لموقرة مراجعة ووقوعها فى مقال يد يد . بل انه يجد المعاهد التى أسست خصيصا لدراسة نواحي الحياة المختلفة فى المغرب - ثم تصادفت اقامتنا هناك مع وقوع أحداث هامة فى تلك البلاد . مما جعل انبائه تحقل الصدرة فى جميع الصحف الباريسية ، ثم ازدادنا اتصالا بهذا الموضوع بمناسبة تتلمذنا على شارل اندريه جوليان استاذ مادة تاريخ الاستعمار وصاحب عدة مؤلفات عن شمال افريقيا وكان معروفا آنذاك بتأييد الحركات الوطنية كما اتاحت لنا الإقامة فى فرنسا فرصة الاتصال بالشبيبة المغربية والتعرف على عقليتها واتجاهاتها السياسية عن كثب . وبعد العودة الى أرض الوطن عهد الينا بتدريس مادة شمال افريقيا فى معهد العلوم السياسية ثم فى معهد الدراسات العربية العالمية ، ولم تنقطع صلاتنا بالدراسات المغربية بعد ذلك . فقد اتحت لنا فرصة الاتصال المباشر ببعض اقطار المغرب . اذ عهد الينا بتدريس التاريخ الحديث بجامعة قسنطينة بالجزائر خلال العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وفى سنة ١٩٧٦ قمنا بزيارة موريتانيا ضمن بعثة علمية اوقدها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، وذلك لاعداد موسوعة شاملة عن هذه البلاد .

وخلال هذه الفترة الطويلة التى تمتد الى مايزيد على ثلث قرن تقدمت الدراسات فى جوانب مختلفة وبعد أن كانت الكتابة العلمية فى تاريخ المغرب تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين ، ظهر من بين المغاربة أساتذة أكفاء تناولوا موضوعات متخصصة فى بعض جزئيات من هذا التاريخ كما اهتموا بنشر التراث العربى فى بعض عصور كان يظن انها خالية من هذا التراث كالعصر العثماني ، كما ان لهؤلاء المؤرخين رؤية خاصة فى دراسة الحركة الوطنية . ويرجع الفضل فى ذلك التقدم الى انتشار التعليم الجامعى بدول المغرب المستقلة . والعودة الى اتخاذ اللغة العربية لغة تعليم ودراسة فى بعض الأقسام الجامعية . ويلاحظ ان قسم التاريخ كان فى مقدمة ما عرب من الأقسام . ثم تكونت مراكز لجميع الوثائق الوطنية أو نقلها من الخارج .

(و)

وصدرت دوريات متخصصة تعالج قضايا تاريخية وحضارية على مسر
العصور .

فى نفس الوقت لم تغتر همة الفرنسيين فى اضافة الجديد الى الدراسات
المغربية واتسمت المؤلفات الفرنسية بعد نهاية العهد الاستعمارى بأنها
صارت أكثر موضوعية وافضل من حيث التعمق . يدل على ذلك هذا النشاط
الجم الذى يبذله مركز دراسات افريقيا المتوسطة الملحق بجامعة اكس أن
بروفانس حيث اودعت كميات هائلة من الوثائق المتعلقة بالعصر العثمانى
والعهد الاستعمارى .

وفى تقديرنا ان ظهور تلك الدراسات لا يغنى عن مجلد شامل لتاريخ
المغرب الحديث . فما زال يسد حاجة أمام المتخصص المبتدىء فى اقسام
التاريخ فى المشرق اذ خصصت من بين مواد التاريخ الحديث مادة لتاريخ
المغرب الحديث والمعاصر . لهذا كله نقدم للقراء الطبعة السادسة بعد
ادخال اضافات واجراء تحقيق وضبط ، ونرجو ان نكون قد وفقنا .

١٠ د . صلاح العقاد

مصر الجديدة فى ٢١ مايو ١٩٩٢

تمهيد

احوال المغرب قبيل القرن السادس عشر

شهدت أفريقيا الشمالية قيام دول كبيرة ابان العصور الوسطى ،
مثل دول المرابطين والموحدين . وتمتعت في ظل هذه الدول بالوحدة
السياسية . وقد حدث في بعض الأحيان أن دخلت الأندلس مع المغرب
تحت حكم دولة واحدة ، ولذلك لم يألف الكتاب العرب في هذا العصر
التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث أو أربع وحدات
سياسية منفصلة . وانما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون به
مراكش . والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر ، ويسمون القسم
الشرقي منه بتونس أو افريقية . ولكن لم تتحدد بالضبط مفاهيم هذه
الاسماء من الناحية الجغرافية . ذلك انه لا توجد حواجز طبيعية تميز بين
حدود كل من تونس والجزائر والمغرب ، بل على العكس تلاحظ أن
التقسيمات الجغرافية لشمال افريقيا تتخلل الاقطار الثلاثة عرضا وتمتد
بمحاذاة البحر . فبدأ من الشمال باقليم ساحلى خصب تشقه انهار
تصيرة تستمد مياهها من منطقة التل وتنزل متحدرة نحو البحر . وبلى
هذا الاقليم جنوبا منطقة الاطلس الصغير أو التل ، ثم منطقة الهضاب
العليا . وتقع الصحراء الكبرى وراء هذه الاقسام الثلاثة .

ومن الناحية البشرية تغير المغرب العربي دون المشرق باحتفاظ
عنصر السكان الاصليين البربر ببعض معياريهم . بخلاف الاجناس الأخرى
التي دخلت الاسلام في المشرق العربي . مثل المصريين أو الشعوب
السامية الأخرى في الشام التي اندثرت لغاتها الأصلية واصطنعت اللغة
العربية وحدها للكتابة أو الحديث اليومي . أما في المغرب فقد احتفظ
البربر في بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية لكلفة حديث فقط . ولكن
قسما كبيرا منهم استعرب مثل الاجناس الأخرى التي اعتنقت الاسلام ،
فكان عددهم في العصر الأول في تأكيد سعة المغرب العربية : خاصة وأن

فكرة المروية تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للاصل العربي .
 أما العنصر الثاني فهو توافد هجرات عربية كثيفة الى المغرب منذ القرن
 الرابع الهجرى . ومن أشهرها هجرة قبائل الهلالية وبنى سليم ، التى
 تركت آثارا بعيدة فى تاريخ المغرب . وهناك عنصر ثالث يؤكد عروبة المغرب
 ويتمثل فى هذه الحقيقة ، وهى أن المتكلمين بالبربرية يسمون بأن اللغة
 العربية هى لغتهم الثقافية الوحيدة . ومن ثم لم يتمسكوا بتراث بربرى
 ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الإسلامية الأخرى ،
 مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية أو شعوبية
 منفصلة فى العالم الإسلامى .

وقد حاولت فرنسا أن تثير النزعة القومية بين البربر ، غير أنها
 لم تستطع أن تحقق سوى جزء يسير من أهدافها . وعندما حصلت
 مراكش على استقلالها أخذت مشكلة البربر تتلاشى سريعا وتتقلب روح
 الوحدة القومية سواء باسم المروية أم الإسلام . ويبلغ عدد المتكلمين
 بالبربرية فى مراكش نحو ٣٦٪ وفى الجزائر ٢٥٪ ، وفى تونس ١٪ ،
 إلا أن عددا كبيرا من هؤلاء لديهم معرفة باللغة العربية ويستخدمون اللغتين
 فى حياتهم اليومية ، أما العكس فنادر الوقوع . ففى مراكش قدر عدد
 الذين يتكلمون اللغتين بنحو ١٤٪ ويلاحظ أن اللغة العربية قد أخذت تزداد
 انتشارا فى الآونة الأخيرة وذلك بفعل عاملين :

الاول : سهولة الاتصال بين المناطق الجبلية الوعرة وبين بقية البلاد .

والثانى : تصميم دول المغرب المستقلة على نشر الثقافة والتعليم
 باللغة العربية .

ولا يطلق البربر على انفسهم ذلك الاسم ، بل يعرف الشخص نفسه
 باسم المجموعة القبلية التى ينتمى اليها ، فهم فى الريف المراكشى يسمون
 انفسهم بالامازيغ . وفى الأطلس الكبير بالشلوح .

وفى الجزائر تعرف اكبر مجموعة من البربر باسم القبائل وهى
 تنتشر فى شمال قسنطينة وتختلف لهجات هذه القبائل بعضها عن بعض
 حتى يصعب التفاهم بينها أحيانا .

وقد بدأت سمات الانقسام بين اجزاء المغرب العربى الثلاث تظهر
 فى القرن الثالث عشر ، حينما اضططت دولة الموحدين ، وحلت محلها
 بالندرج دول ثلاث : دولة الحفصيين فى تونس . وبنى عبد الواد فى
 المغرب الأوسط ، وبنى مرين فى المغرب الأقصى . هذا الانقسام لم يتضح

الا في نهاية القرن السادس عشر . فان كلا من دولة الحفصيين وبنى مرين حاولت ان تبسط نفوذها على المغرب بأسره وتؤسس دولة كبيرة على نمط دولة الموحدين التي حلفت في تاريخ المغرب آثارا بعيدة . ولكن ايا من الدولتين الجديتين لم تستطع تحقيق اهدافها الا في فترات قصيرة وسرعان ما عادت دولا اقليمية محدودة .

كانت دولة الحفصيين هي اسبق الدول الثلاث ظهورا واوسعها انتشارا . وهي تنتمي الى ابي حفص عمر رأس قبيلة الهنتاتة من مجموعة مسمودة البربرية . وكان الموحدون قد عهدوا الى افراد تلك الأسرة بمقالة تونس سنة ١٢٠٥ ، فاستأثروا بهذا المنصب حتى تولاه ابو زكريا في سنة ١٢٢٨ . فآخضر نزعته الى الاستقلال بحكم تونس عن دولة الموحدين واعلن ذلك رسميا في سنة ١٢٣٧ ، وتوارثت أسرته حكم البلاد بعد ذلك اكثر من ثلاثة قرون . واتسع نفوذ هذه الدولة في بداية عهدها حتى أصبحت تمتد من طرابلس الى طنجة ، ودفع لها بنو مرين الجزية في بعض الأحيان .

واعترف شريف مكة بسيادة الحفصيين وطلبوا بأمره اللزمين . واصبحت تونس في عهدهم من أهم مراكز الثقافة العربية . كما عقدت الدولة معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوروبية فأقامت فيها القنصليات وذلك قبل ان تسوء العلاقات بين المغرب وأوروبا حينما تجددت النزعات الصليبية في القرن السادس عشر . كذلك قدم الحفصيون المونة للإمارات المتداعية في الأندلس . ولكن لم يحل القرن الرابع عشر حتى أخذ شأن الدولة يضعف بسبب الانقسامات الداخلية ، فكان أحد الحفصيين يحكم في تونس وآخر في بجاية وثالث بقسنطينة : وانتهى امر هذه الدولة بوضع نفسها تحت حماية الفزاة من الأسبان .

كذلك ظهرت دولة بنى عبد الواد في منتصف القرن الثالث عشر ، واتخذت من تلمسان حاضرة لها . وقد أسس هذه الدولة يفراس بن زياد . وهو من اصل بربري مثل مؤسس الدولة الحفصية ولكن كما رأينا بالنسبة للحفصيين لم تؤثر صفة الدولة البربرية على اهتمامها بالثقافة العربية ، فازدهرت تلمسان في ظل دولة عبد الواد كمركز ثقافي ، كما اشتهرت حدائقها الفناء التي كانت تصدر منتجاتها عن طريق الوادي الساحلية . ولم تحكم دولة عبد الواد سوى الجزء الغربي مما يقابل الجزائر حاليا . وطمع كل من الحفصيين وبنى مرين في الاستيلاء عليها ، ودخل المرينيون فعلا تلمسان في منتصف القرن الرابع عشر ، الى ان احيا الدولة ابو حمو الثاني سنة ١٢٥٩ - ١٢٨٩ . واصبحت الدولة تعرف باسم الفرع الجديد وهو بنو زياد . ومع ان تلمسان كانت تعتبر في

ذلك الوقت حاضرة المغرب الأوسط ، إلا أن المدن الساحلية كانت تكون جمهوريات مستقلة أشبه بالجمهوريات القائمة على الساحل المواجه في إيطاليا . وقد أدى هذا التفكك إلى طمع الصقليين في الجزائر فغزوا بعض مدنها الساحلية واحتلوها فترة خلال القرن الرابع عشر . ولم تتحقق لجزائر وحدتها الإقليمية إلا في العهد العثماني .

وتعاصر دولة بني مرين على وجه التقريب في مراكش دولة الحفصيين في تونس وبني عبد الواد في تلمسان ويتنسق بني مرين إلى قبيلة زناتة البربرية وبدأ ظهورهم في جنوب مراكش في بداية القرن الثالث عشر ، وانتشر نفوذهم بفضل جهود أبي يحيى عبد الحق الذي ضم فاس ومكناس ولكن الدولة لم تشكل إلا بعد أن تم لأبي يوسف يعقوب الاستيلاء على مدينة مراكش سنة ١٢٦٩ . وبما أن مراكش كانت مركز الثقل في دولة الموحيدين فكان طبيعيا أن يطعم المرينيون في أن يرثوا هذه الدولة للهيمنة على المغرب بأسره ، خاصة وأنهم كانوا من الناحية العسكرية أقوى من دول المغرب الأخرى ، بيد أنه كان يعوزهم النفوذ الأدبي الذي تمتع به الحفصيون .

ومن ثم اضطرت المرينيون في بداية أمرهم إلى الحكم تحت سيادة الحفصيين الأسمية حتى كان عهد أبي الحسن المريني الذي قام بحملة على مدينة تونس سنة ١٣٤٧ ، وهناك تلقى هزيمة منكرة كادت تطيح بأسرة المرينيين في مراكش ذاتها . وهكذا أصبحت الدولة المرينية دولة مراكشية محلية . وقد ورث المرينيون بحكم موقعهم الجغرافي تقاليد سياسة الموحيدين في الأندلس وتقديم الماعادات الفعالة فيما اعتبره المسلمون مكان الاستشهاد المثالي ألا وهو أرض الأندلس . وللأسف دب الخلاف بين المرينيين ودولة بني الأحمر حول تلك بعض الموالي على شاطئ الأندلس مما أضعف قدرة المسلمين على المقاومة ، وتعرضت مراكش نفسها لغزو الدول المسيحية الناشئة فأخذت الحملات المسيحية برتقالية وقشتالية تتردد على موانئها منذ بداية القرن الخامس عشر . ولما سقطت سبتة في أيدي البرتغاليين سنة ١٤١٥ تخرج مركز المرينيين . ومما زاد موقعهم سوءا انتشار المنافسات الداخلية بعد مقتل أبي سعيد المريني سنة ١٤٢٠ ودخول كل من غرناطة وتلمسان لتؤيد هذا المدعى أو ذاك في عرش فاس ، وطمع بنو وطاس . وهم فرع صغير منهم كان يتولى الوزارة للمرينيين في الاستشارة بالسلطة ، وانتقل الحكم إلى أيديهم فعلا في منتصف القرن الخامس عشر وإن كان المرينيون قد استعادوا مركزهم بعض الشيء بعد مقتل الوزير يحيى سنة ١٤٥٨ . وقد استطاع محمد الشيخ أشهر الحكام الوطاسيين أن يسترد سلطته في فاس وامتد حكمه من سنة ١٤٧٢ - سنة ١٥٠٤ ، إلا أنه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة لمراكش ، فقد بقي

المرينيون يحكمون بمدينة مراكش عاصمة الجنوب ، وأصبح القسم الشمالي يسمى بمملكة فاس والقسم الجنوبي يسمى بمملكة مراكش واستعانت الثانية على الأولى بالفزاة من البرتغاليين . ولم يتعد البلاد سوى ظهور الأسرة السعدية .

أظهرت الدول الناشئة في شبه جزيرة أيبيريا نواياها العدوانية نحو المسلمين في المغرب حتى قبل القضاء على آخر الدول الإسلامية بالأندلس، وهي دولة بني الأحمر في غرناطة . ففي سنة ١٤٠١ هاجمت قشتالة مدينة تطوان واحتلتها فترة من الزمن وحملت بعض أهلها عنوة إلى إسبانيا ، ولكن هذه الحملة لم تفر عن احتلال دائم للمنطقة ، وعلى العكس كانت حملة البرتغال على مدينة سبتة في سنة ١٤١٥ أبعد أثرا في تاريخ البلاد ، فمنذ ذلك التاريخ ومدينة سبتة تزوج تحت الحكم الأجنبي سواء أكان برتغاليا أم إسبانيا حتى وقتنا الحاضر .

وبتداخل العامل الاقتصادي مع التعصب الديني في دفع البرتغال نحو هذه السياسة التوسعية التي اتبعوها في شمال أفريقيا والتي استمرت حتى أواسط القرن السادس عشر حينما تفوق الأسبان على البرتغاليين في شبه الجزيرة وخارجها . فقد قيل إن مراكش كانت دائما تفرن بفينيا في بناء اقتصاد الإمبراطورية البرتغالية . فكان هدف القائمين بأعمال الكشف والاستعمار في ساحل أفريقيا الغربي . أن يتزودوا من مراكش بالقمح والخبيل ليشتروا بها الذهب من الرؤساء الأفريقيين . الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية . ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء التوابل من الشرق الأقصى وقيل أيضا إن أوروبا كانت تعتقد بوجود مناجم الذهب في المغرب بسبب ما لاحظته التجار الأوروبيون من وجود ثروات ضخمة في موانئه . وحتى بعد العثور على تراب الذهب لدى الرؤساء الأفريقيين في غرب أفريقيا ، استمر البرتغاليون على أملهم في أن يصلوا إلى المناجم الداخلية عبر أراضي المغرب . ومن المتوقع في مثل هذه الظروف أن يتجه البرتغاليون إلى التوسع على ساحل مراكش لمواجهة للأطلسي . غير أنهم اتجهوا على العكس إلى سبتة ثم إلى طنجة على ساحل المتوسط التي احتلوها في سنة ١٤٢٨ مما يتم عن أن العامل الديني كان هاما أيضا في دفع الحملات البرتغالية . فهدفهم من هذا الاتجاه على ما يبدو هو شطر المغرب الإسلامي إلى قسمين لاجتياح أراضيه (١) .

ويذكر المؤرخون السبب المباشر الذي حدا بيوحنا الأول ملك البرتغال إلى غزو سبتة على نحو أبسط من حدا . فيقولون أنه بعد توقيع الصلح

(١) Ricard P, 144 S, Q.

مع قشتالة في سنة ١٤١١ رآى أنه من الضروري أن يشغل النبلاء عن
المنازعات الداخلية بحملة سبتة .

٤ على أن الغزو البرتغالي للمغرب لم يتسع نطاقه إلا في الثلث الأخير
من القرن الخامس عشر ، وقد شمل في هذه الفترة موانئ البحر المتوسط
والأطلس على السواء ، وبدأ الأسبان يشاركون البرتغاليين في هذه
الحملة ويقدمون لهم المعونة حينما يضيق المسلمون الخناق على الجيوب
البرتغالية . ففي سنة ١٤٦٨ وضع البرتغاليون حمايتهم على آزموور .
واتفقوا مع أحد مدعى العرش في مراكش على أن يتنازل لهم عن القصر
الصغير . هذا علاوة على طنجة وسبتة ، وأصيلة التي احتلوها سنة ١٤٧١ .
وامتدت أطماعهم إلى المغرب الأوسط فأقاموا مؤسسة تجارية في وهران
سنة ١٤٨٣ - ١٤٨٧ . وحاولوا فرض معاهدة على مملكة تلمسان . وفي
عهد إمانويل الأول في بداية القرن السادس عشر تحول اهتمام البرتغاليين
عن الشمال . حيث تفوق الأسبان عليهم إلى ساحل مراكش الجنوبي .
وأصبحت وطأة الحكم البرتغالي في الجنوب أقوى منها في الشمال وأكثر
توفلا في الداخل ، فقد استغلوا هناك المنازعات الداخلية وناصروا بعض
الأمراء ورؤساء القبائل ضد منافسيهم ، وامتد نفوذهم إلى مدينة مراكش
ففسها ، ودفع لهم كثير من الأمراء المخنيين الجزية ، كما أسسوا ميناء
مزغان . كذلك ظهر الأسبان في جنوب مراكش ، ولكن ظهورهم كان
هابرا والصق بمستعمرة كناريا الإسبانية منه بحكومة مدريد . فتذكر
المراجع الإسبانية أن حاكم تلك الجزر أقام محطة للصيد وتجارة الرقيق
في مكان سموه سانتا كروز دي ماريكينا Santa cruse de Marpequena
وأن هذا الموقع احتل من سنة ١٤٧٧ - ١٥٢٤ . ولكن لما لم يرد ذكر لهذا
الاحتلال لدى كتاب المغرب المعاصرين ، لم يعرف اسم المكان عند المقاربة .
فقد ظهرت في الأزمنة الحديثة صعوبة لتحديد موقع تلك المحطة وذلك
بمناسبة تجديد الأسبان المطالبة بها سنة ١٨٦٠ . بناء على الحقوق التاريخية
المشار إليها . إلى أن تعاليل الخبراء الأسبان ، فادعوا بأنها تقابل منطقة
صيدي افنى حاليا .

ذلك أن اهتمام الأسبان منذ نهاية القرن الخامس عشر انصرف إلى
الساحل الغربي المواجه للمتوسط . فقد عقدت الملكة إيزابيلا مؤتمرا في
توردي سيللاس وأسفر عن معاهدة مع البرتغال قسمت بمقتضاها المغرب
إلى منطقتين .

(١) نشرت الوثائق البرتغالية الخاصة بهذه الفترة ضمن مجموعة
دي كاستري على حدة .

الأولى : تقع شرق جبر دادس - ويتولى الإسبان فيها مهمة حرب الاسترداد .

والثانية : تقع غرب هذه المنطقة . وقد تركت للبرتغال .

وكان الإسبان يحتلون آنذاك ميناءى سبتة ومليلة . فاتجهوا شرقا الى ساحل الجزائر حتى طرابلس . وكانت الملكة إيزابيلا من أئسد التحصين لحرب الاسترداد كما سماها الإسبان حينذاك بالرغم من أنها تنطوى على احتلال أراض اجنبية لم يسبق لهم حيازتها . وقد تركت وصية قبيل وفاتها فى سنة ١٥٠٤ . قالت فيها (ائنى أرجو من الأميرة ابنتى والأمير زوجها وأمرهما باطاعة وصايا الكنيسة لعنا القدسة . فليهما أن يقوما بحمايتها والأيكفا عن متابعة فتح أفريقيا ومحاربة الكفار) .

وبالإضافة الى وجود هذه الروح الصليبية فان هجرة المسلمين من الأندلس الى موانئ المغرب قد زادت من شدة الصراع بين شمال أفريقيا الإسلامية وأوروبا المسيحية ذلك أن الإسبان بعد القضاء على غرناطة فى سنة ١٤٩٢ ، خالفوا شروط التسليم الخاصة باحترام العقيدة الإسلامية . وفضل كثير من المسلمين أن يتركوا ديارهم . ولبجأوا الى الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . ومن الطبيعى أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح النضال ضد الدول المسيحية . ولذلك ساهموا بنصيب كبير فى تنشيط حركة الجهاد فى البحر . وفى شن الغارات المفاجئة على ساحل اسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة .

وليست هجرة المسلمين من الأندلس بظاهرة جديدة فى حياة المغرب . فمنذ أن أخذت الدولة الإسلامية هناك تتكسر وموجات المهاجرين تغد تباعا . ويستقر معظمها فى موانئ المتوسط من الاسكندرية حتى موانئ المغرب الواقعة على الأطلس . وقد صبح هؤلاء المهاجرون الحياة الفنية والأدبية فى المغرب بالصيغة الأندلسية المعروفة . ولا تزال آثارها تظهر فى الحياة الاجتماعية والفنية بأنظار شمال أفريقيا المعاصرة . وقد ضمت هذه الهجرات الأندلسية الجاليات اليهودية التى كانت مقيمة فى الأندلس فى ظل تسامح الدول الإسلامية . والتى عانت مثل المسلمين من اضطهاد حكومة اسبانيا الكاثوليكية المتعصبة . وهذا ما يفسر لنا (١) وجود عدد

(١) توزع اليهود قبل سنة ١٩٥٦ فى شمال أفريقيا بصورة تقريبية على النحو الآتى : مراکش ٢٠٠.٠٠٠ - الجزائر ١٠٠.٠٠٠ - تونس ٥٩.٠٠٠ . إلا أنهم تناقصوا بصورة ملحوظة بعد استقلال دول المغرب وخاصة عد حرب يونيو ١٩٦٧ بالهجرة الى فرنسا واسرائيل .

كبير من الجاليات اليهودية بأفطار شمال أفريقيا الثلاث ، واحتفاظ بعضها بملكته الإسبانية خاصة في مراكش ، بيد أن غالبية اليهود تصطنع لفة أهل البلاد وتقاليدها . ولا توجد أقلية مسيحية وطنية في شمال أفريقيا وإنما يمثل المسيحيين فقط هناك المهاجرون من الأوروبيين في الأزمنة المعاصرة . وقد اشتهر الأندلسيون أيضا بالتفوق في النشاط الاقتصادي حتى أنهم سيطروا على تجارة المغرب .

قامت حكومة مدريد بأول محاولة لتنفيذ وصية إيزابيلا في سنة ١٥٠٥ . واختير ميناء المرسى الكبير في غرب الجزائر لتزول أولى هذه الحملات الإسبانية . ويبدو أن اختيار هذا الميناء كان ردا على غارة قام بها بحارته على شاطئ بلنسيا . ولم يتسع نطاق العمليات الإسبانية إلا بعد سنة ١٥٠٨ حينما تولى قيادة الأساطيل الإسبانية بدور نافارو . ففي تلك السنة استولى الأسبان على حجر باديس . وفي العام التالي سقطت وهران وبجاية في أيديهم . وفي سنة ١٥١٠ دمر ميناء طرابلس واضطرت موانئ دلس والجزائر (وهي حينذاك قرية ساحلية صغيرة) إلى دفع جزية للأسبان . وكانوا قد أقاموا أمام هذه القرية حصنا على صخرة مواجهة يعرف بالبينون (١) . وكان على مملكة تلمسان أن تواجه هذا الغزو وخاصة بالنسبة للموانئ التي تتبعها مثل وهران . ولكن الزيانيين عجزوا عن القيام بهذه المهمة لضالة مملكتهم . بار على العكس تعرضت دولتهم في هذه الفترة لتفكك جديد ، ونشوب ثورات داخلية احتجاجا على الضرائب الجديدة التي اضطروا إلى فرضها لمواجهة الغزو الخارجي . وانتهى بهم الأمر إلى عقد صلح مع الأسبان في سنة ١٥١٢ : اعترفوا (٢) فيه باستيلاء الأسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر . واجمالا للقول فقد بلغ التفكك السياسي في شمال أفريقيا اقصىه في أوائل القرن السادس عشر . ورغم تهديد الخطر الخارجي نجد طرابلس تستعين بغاس ضد الحفصيين . وفي شرق الجزائر يستمر النزاع بين الأمراء الحفصيين من جهة وتتنازع فيما بينها إمارات بربرية صغيرة في بلاد القبائل من جهة أخرى . كل ذلك سهل على الغزاة الأسبان الاستيلاء

- (١) تطلق كلمة بينون على الجزر الساحلية أو الرعوس الداخلة في البحر والتي اعتاد الأسبان في أفريقيا أن يبنوا فوقها الحصون فمثلا يسمون حجر باديس Penon de Valése
- (٢) نشرت الحكومة الفرنسية في الجزائر الوثائق المتعلقة بالجيوب الإسبانية في هذه الفترة .

Documents inédits sur L'histoire de L'occupation Espagnole en Afrique 1506. 1584.

على أهم موانئ الجزائر . علاوة على موانئ مراكش فيما بين سنة ١٥٠٩ وسنة ١٥١٥ . ولذا كان مجيء العثمانيين الى شمال أفريقيا بمثابة نجدة انقذت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيدها سياسيا . وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجيء العثمانيين، كما تدل كتابات هذا العصر . ولا يختلف عن ذلك كتاب وقتنا الحاضر الذين عالجوا تاريخ الجزائر من وجهة النظر القومية الحديثة . فلم يعتبروا دخول شمال أفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية احتلالا أجنبيا (١) .

(١) انظر مثلا من الكتاب القومي المعاصرين . توفيق المدني في كتابة الجزائر ص ٣٣ حيث يصف مجيء العثمانيين الى شمال أفريقيا بأنه مثل بارقة الأمل للشعوب الإسلامية في المغرب . ومن الكتاب القدامى رجب ابن دينار بغدود العثمانيين وإن شكا من تصفهم في الحكم ، انظر المؤسس ص ٨٠ :

الفصل الأول

العثمانيون في الجزائر وتونس

لم تمت الدولة العثمانية نفوذها الى تونس والجزائر بواسطة غزو عسكري - او تدخل مباشر من حكومة الأستانة كما حدث في مصر ، بل جاء تدخل الدولة نتيجة لاشتداد الصراع بين الاسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في اوائل القرن السادس عشر . وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحارة المغامرين ، الذين نشأوا في خدمة اسطول الدولة العثمانية ثم راحوا يكونون اساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد اعداء الدين في نفس الوقت . ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعتبرون في نظر المسلمين ابطالا وطنيين وفي نظر خصومهم قراصنة بحار . لا يخضعون لاي قانون او نظام . وحين يذكر رجال البحر المغامرون لهذا العصر فان الدهن ينصرف مباشرة الى الاخوين عروج (١) وخير الدين . وقد نشأ الرجلان بجزر الأرخبيل في شرق المتوسط حيث تقع اهم قواعد الاسطول العثماني ، وكان يحشد لخدمته بحارة من الأتراك بجانب عدد كبير من العناصر البلقانية التي اعتنقت الاسلام . ولكن الكتاب الأوربيين يهتمون بابرار الأصل الأوروي سواء اكان يونانيا ام ايطاليا ام اسبانيا لمعظم الذين اشتهروا في البحرية الاسلامية بشمال افريقيا . فيذكرون مثلا باصل عروج وخير الدين اليوناني . ويشعر القارئ انهم يريدون ان يعزوا تفوق هؤلاء البحارة المسلمين الى ذلك الأصل الأوروي . والواقع ان البحارة وان تعددت

(١) نشر باحث جزائري هو الأستاذ نور الدين مخطوطا فريدا عن حياة عروج وخير الدين ، مؤلف مجهول - وعنوانه « الفزوات » طبع في مدينة الجزائر سنة ١٩٣٤ .

اجناسهم الا انهم تدبروا جميعا في ظل الاسطول العثماني ، وكان اسطول
خير الدين يضم اجناسا مختلفه من عرب و بربر و ترك و اوربيين اعتنقوا
الاسلام (1) .

بدأ عروج نشاطه في غرب المتوسط حوالي سنة ١٥١٠ وهو يمتلك
حينذاك نحو ١٢ سفينة . وقد فتح له الأمير الحفصي مواني تونس ،
واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لاسطوله . ولما سمع اهل
القبائل بفاراته التابجة على الاسبان استقدموه الى بلادهم ليعاونهم على
استرداد بجاية اكبر مواني شرق الجزائر حينذاك . فكانت بجاية هي اول
ميناء يسترده المسلمون من الاسبان - ولذا ذاع صيت عروج في المغرب الاوسط
خاصة بعد ان نقل قاعدته من تونس الى جيجل وهو ميناء صغير في شرق
الجزائر ايضا .

ومن هناك استدعاه سالم السالي حاكم ميناء الجزائر فاتي مع قوة
صغيرة من العثمانيين ونجح في صد هجوم اسباني من المدينة في سنة
١٥١٦ ، وأباح لنفسه ان يتخلص من الحاكم الوطني ويؤسس تحت قيادته
حكومة عسكرية . ويلاحظ ان جيش عروج لم يقتصر على العنصر التركي
بل كان يضم عددا كبيرا من القبائل والفاربة (سكان المدن) . وبدا
اكتسبت حكمته صفة وطنية .

أخذ عروج يسيطر نفوذه في المغرب الاوسط على حساب الامارات
الوطنية الصغيرة . وكان طبيعيا ان يصطدم بكبرى تلك الامارات في
تلمسان حيث انشق على حاكمها بوحمو جماعة قوية امتنعت على تصاون
الحاكم مع الاسبان ونادى هؤلاء المنشقون بالوقوف بجانب قوة عروج
المساعدة في البلاد .

وفي سنة ١٥١٧ أجه عروج على راس قواته الى تلمسان مارا بمدن
الجزائر الرئيسية مثل مديا ومليانة . فأقام فيها حاميات عثمانية وامتد
نفوذه في غرب الجزائر بعد ان دخل تلمسان ، وخضعت له القبائل النازلة
على حدود مراكش مثل بني عامر وبني سنان . وأقام علاقات طيبة مع
مملكة فاس . وفي هذه الاثناء خرج بوحمو من تلمسان مستنجدا بأعداء
البلاد . فرحبت به الحكومة الاسبانية . وارسلت امدادات قوية لم يسبق
ان خصصت مثلها اسبانيا لحملات شمال افريقيا . وللمرة الاولى توغلت
القوات الاسبانية داخل ارض الجزائر بالتعاون مع بوحمو حتى وصلت الى

(1) Achard Paul : L'histoire de la Mediterranee. Vie extraordinaire
des freres Barberousse. Paris 1939.

مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً ، وهاند مروج في المقاومة .
ولكن بعض أهل المدينة ممن تأثروا بالحصار خانوه فاضطر إلى الفرار بعد
أن قنيت تقريباً الحامية العثمانية ، ومع أنه نجح في اختراق الحصار
إلا أن القوات الأسبانية تتبعته واستطاعت قتله وهو في طريقه (١) إلى
مدينة الجزائر .

كان خير الدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر . فتخرج
مركزه بعد مقتل أخيه ، واضطر إلى طلب المعونة من حكومة الأستانة ،
فأرسل له السلطان سليم سنة ١٥١٨ ألفين من الإنكشارية وسمح لرعاياه
بالتطوع في جيش المغرب . وأقبل الناس على ذلك أملاً في الفنائم .
ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقي على
خير الدين أن يبذل جهوداً طائلة قبل أن يؤسس ولاية قوية ، فقد تعرض
في هذه الفترة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون
وأمراء البربر في بلاد القبائل وأوشك خير الدين أن يقع بأيدي الحفصيين
ونجاً بأعجوبة ، وذهب إلى جيجل حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري
مؤجلاً مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر إلى حين تسنح له الفرصة .

وفي المدة ما بين سنة ١٥٢٠ - سنة ١٥٢٥ اخضع الملاحه في البحر
المتوسط لسيطرة الأساطيل الإسلامية وهابته جميع دول أوروبا حتى
اشتهر عندها باسم بربروس Barberousse أي الرجل ذي
الوجه الحمراء .

وكان على خير الدين في هذه الفترة الأولى من حكمه للجزائر أن
يعارب في جهتين :

الجهة الخارجية : وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول
الأوروبية عامة وإسبانيا بصفة خاصة ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب
التي تحتلها على ساحل الجزائر وقد أصاب خير الدين في هذا الميدان
نجاحاً جزئياً إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى
نهاية القرن الثامن عشر .

أما الجهة الداخلية : فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط
تحت حكمه ، فقد تعرض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين وبنو

(1) Grammont P. 20 - 28.

زيان ، ومن امارات العيائل الصغيرة . ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية . سواء بالزام تلك الامارات اعلان تبعيتها للدولة أم احتلال بعض المدن الداخلية الهامة مثل قسنطينة في سنة ١٥٢٧ . كما ساعده الحظ بوقوع خلاف بين بنى زيان وبين حماهم من الاسبان . وتمثل الجبهة الثانية في النضال ضد الجيوب الاسبانية . وقد اشرنا الى أن خير الدين تمكن من تخليص معظم موانئ المغرب الأوسط من الاحتلال الاسباني وضم اليه عنابة وقالة في شرق الجزائر ولكن اعظم حادث بلا شك هو القضاء في سنة ١٥٢٩ على حصن البينون الذي اقامه الاسبان في مواجهة ميناء الجزائر ، واذا كان عام ١٥١٨ يعد بداية وصول السلطة العثمانية رسميا الى شمال افريقيا ، فان استيلاء خير الدين على البينون يعد بداية لتأسيس ما عرف (بنبابة الجزائر) ، فبعد ذلك التاريخ تحول ميناء الجزائر الى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط ، بسبب لشمال افريقيا العثمانية بأسرها ، وبدأ استخدام كلمة الجزائر للدلالة على اقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت فقط .

كانت اسبانيا هي اكثر الدول تأثرا بانتصارات خير الدين ، وقد دخلت في ذلك الوقت ضمن امبراطورية شارل الخامس الكبيرة التي شملت ألمانيا واجزاء من ايطاليا وأوروبا الشرقية ، ومن المعروف أن شارل الخامس هو الذي نصب من نفسه مدافعا عن أوروبا المسيحية ضد الزحف العثماني نحو شرق أوروبا ووسطها . ولذا يمكن القول بأن الصراع بين شارل الخامس وبين نيابة الجزائر ، كان بمثابة فتح جبهة ثانية في الحرب ضد الدولة العثمانية ، وقد أرسل شارل الخامس مبعوثا للتجسس في شمال افريقيا في سنة ١٥٢٣ وهو الضابط (أوشوا دوسلا) فطاف بأنحاء تونس وهناك اكتشف استعداد الحفصيين للتعاون مع شارل الخامس ، ونبهه الى استعدادات خير الدين للاستيلاء على تونس . وقال ان هذا الاستيلاء سبيل على الدولة العثمانية السيطرة على افريقيا بأسرها نظرا لاهمية تونس الاستراتيجية (١) .

وفعلا كان خير الدين قد اتفق مع السلطان سليمان القانوني على ضرورة ضم تونس الى حظيرة الدولة العثمانية ، ونجح في دخول عاصمة البلاد سنة ١٥٣٤ وقضى على حكم الحفصيين فيها ، فكان هذا الحادث بالإضافة الى اعلان محمد الزباني ثورته على حاكم وهران الاسباني ، حافزا لكي يقود شارل الخامس بنفسه حملته الاولى على شمال افريقيا . ففي اواخر يونيو سنة ١٥٣٥ ، خرجت من برشلونة الحملة البحرية الكبرى وكانت تضم

أربعمئة سفينة و ٢٨٠٠٠ جندي ، وبفضل هذا التفوق العددي واستنادا الى خيانة بعض الاسماء المحليين وعلى رأسهم الحسن الحفصى ، تمكن شارل الخامس بسهولة من الاستيلاء على تونس . ولم تفت الهزيمة في عهد خير الدين ، ورأى أن يرد على الحملة بالمثل ، فشن قارة مفاجئة على جزر البليار ، وحمل من هناك ٦٠٠٠ أسير ثم عاد الى ميناء الجزائر ليستأنف الجهاد ضد القوى الأوربية الطامعة ، وهكذا لم تحقق حملة شارل الخامس سوى جزء يسير من أهدافها ، فقد قبل الحسن الحفصى أن يحكم تونس تحت حماية شارل الخامس ، كما تنازل له من ميناء حلق الوادئ ، حيث أقام الأسبان حامية على نمط تلك الحاميات التي أنشأوها على ساحل الشمال الأفريقي .

وبعد مضي زمن قليل من هذه الحوادث استدعى السلطان خير الدين باشا ليعينه قائدا عاما للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام . وخلفه في منصب البيلر بكويه حسن آغا ، وبينما ركز خير الدين نشاطه في الفترة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي ، ولذا قرر شارل الخامس أن يعيد الكرة على المغرب الإسلامي واختار في هذه المرة مقر الزعامة بالجزائر لانزال حملته . جمع شارل الخامس في سنة ١٥٤١ نحو ٢٦٠٠٠ جندي للقيام بالحملة ، واختار لقيادة أسطولها أحد مشاهير القواد البحريين الأسبان أندريه دوربا ، وكان خير الدين قد حصن الميناء بأقلام وصيفا يصل ما بين الساحل وبين الجزيرة المواجهة التي كان الأسبان قد أقاموا فيها عدة ودحا من الزمن . وأصبح من الصعب غزو الميناء من البحر ، ولذلك اختارت بعض الحملات الأوربية التي وجهت ضد الجزائر نقطة أخرى مجاورة للنزول الى البر . وهكذا فعل شارل الخامس : ومع أنه نجح في انزال قواته الى البر ، إلا أن حصون المدينة ردت الهجوم الأول وتصادف أن قامت (١) عاصمة أفرقت كثيرا من سفن الحملة مما شجع الجزائريين على الخروج لمهاجمة قوات الغزو التي ضل معظمها فلم يتمكن من العودة سوى عدد ضئيل . وهكذا سجلت نيابة الجزائر صفحة مجيدة في تاريخ المغرب ، حيث تمكنت من الانتصار على أكبر الدول الأوربية في ذلك العصر وهي امبراطورية شارل الخامس ، وقد لجأ امبراطور المغرب بعد ذلك الى وسائل المؤامرات السياسية فعرض على الأمير العثماني الاستقلال بحكم المغرب تحت سيادته ولكن خير الدين اطلع الباب العالي أولا بأول على تلك المحاولات وقد عرف القائد البحري العظيم بتأييده لفكر التحالف العثماني الفرنسي ، وساعم فعلا في تحقيق مشروعاته حينما طلب اليه فرانسوا الأول المساعدة في

(١) المدن : حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وإسبانيا ص ٢٩٨ وما بعدها .

تخليص ميناء نيس من قوات شارل الخامس ، واتيح لخير الدين أن يعود إلى موطن نجاحه الأول في الحوض القريب من البحر المتوسط سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام في طولون مع قواته العثمانية : وادى مهمته بنجاح حيث تمكن الفرنسيون من استعادة نيس : ولم يكن هذا الحادث هو نهاية عهد أسرة خير الدين بالمغرب فاعترافا بمكانته في شمال إفريقيا عهدت حكومة الاستانة إلى ابنه حسن باشا بمنصب البليركوية ثلاث مرات .

وقد كف الإسبان فترة طويلة بعد هذه الحوادث عن التفكير في معاودة الكرة بمهاجمة الجزائر . ولذا نلاحظ أن ميدان الصراع بين القوى المغربية العثمانية من جهة وبين البحرية الإسبانية من جهة أخرى ، انتقل منذ العقد الخامس حتى سنة ١٥٧٤ إلى تونس .

في سنة ١٥٤٠ تمكن أندريه دوريا من الاستيلاء على عدة موانئ تونسية مثل سفاقص وسوسة ومناستير ، مما أثار حفيظة السكان على حكاهم الحفصيين لوهتهم أمام الفوز الأجنبي ، واضطر الحسن الحفصي إزاء انتشار الثورات الداخلية ، إلى الرحيل إلى أوروبا بحثا عن المساعدة . وفي هذه الأثناء حاول أحد أفراد الأسرة اقتصاب العرش ، ولكنه لم يكن بأقدر من سابقه على مواجهة الفوضى التي عمت البلاد . ومرة أخرى ظهر بحار عثماني هو درغوث باشا ليملا الفراغ في تونس كما فعل خير الدين وعروج في الجزائر ، وأصبح منافسا قويا لأندريه دوريا في ميساء المتوسط . وكانت الدولة العثمانية قد استولت على ميناء طرابلس الذي انتزعه مراد آغا من يد فرسان القديس يوحنا سنة ١٥٥١ : فكافأت الدولة هذا البحار بتوليته تلك النيابة العثمانية في شمال إفريقيا . ومن هذه القاعدة الثابتة ، استطاع درغوث باشا أن يحتل ميناء قفصة في سنة ١٥٥٦ وأن يتوغل في الداخل حتى القيروان التي احتلها وأقام فيها حامية سنة ١٥٥٨ . ولكن الإسبان بمعونة الحفصيين ظلوا يسيطرون على شمال تونس . ومن الواضح أن جزيرة مالطة التي تقع بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي وتتحكم في مداخلهما تقدمو هدفا للفرقتين المتصارعتين على سواحل تونس . وقد تجملت القوى العثمانية المغربية لمحاصرتها في سنة ١٥٦٥ . واستمرت فرسان القديس يوحنا في الدفاع عنها ولذلك اضطر القائد العثماني إلى رفع الحصار بعد أن تكبدت قواته خسائر فادحة في الأرواح وكان على رأس الضحايا درغوث باشا .

وإذا كان درغوث باشا لم يعب بجوى نجاح جزئي في تونس فإن نيابة الجزائر قد آمنت تخليص ذلك القطر من الحكم الأجنبي . وقد لمعت أسماء عدة بحارة ممن تولوا نيابة الجزائر بعد خير الدين ، مثل صالح ريس وحسان بن خير الدين باشا سنة ١٥٥٧ - سنة ١٥٦٨ ، والعلاج على الذي

تولى بعده ، وقد وقعت في عهد هذا الأخير أحداث هامة في تاريخ البلاد ، بدأ علاج على حكمه بتدبير خطة لاعادة الحكم الاسلامي الى اسبانيا وذلك بان عقد اتفاقا سريريا مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الاندلس ونجح فعلا في ازالة الأسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الاسباني في أوائل سنة ١٥٦٩ . وفي هذه الأثناء سمع باستعداد دون جوان امير النمسا لغزو الجزائر ، فعدل عن هذه الخطة مؤقتا ، وصمم على التخلص أولا من القواعد الاسبانية الباقية في تونس .

وقد كانت الدول الأوروبية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية . ولا يستثنى من ذلك فرنسا حليفة هذه الدولة فتذكر الوثائق ان سفير فرنسا بالآستانة كان قد ألح على عزل حسن خير الدين من نيابة الجزائر لانه كان معروفا بنواياه الرامية الى توحيد المغرب (١) تحت الحكم العثماني . لذلك ظهر رد فعل عنيف لاستيلاء العثمانيين على تونس في سنة ١٥٦٩ . فدعا البابا لتأليف حلف مسيحي هدفه الاحتفاظ لأوروبا بمراكزها الامامية على الساحل الافريقي . وفي سنة ١٥٧١ التقت القوى العثمانية الاسلامية بأساطيل هذا الحلف في معركة تمد من اهم المارك في تاريخ منطقة المتوسط وهي معركة « ليبانتو » (٢) وقد دارت هذه الوقعة قرب سواحل مالطة وتطلبت فيها قوى الحلف المسيحي . وترتب على ذلك توقف النفوذ العثماني في الحوض الغربي للمتوسط . واحتفاظ الاسبان ببعض الجيوب الساحلية في شمال افريقية وبقاء جزيرة مالطة بيد فرسان القديس يوحنا حتى استولى عليها الانجليز سنة ١٨٠٢ .

وقد شجع هذا النصر اسبانيا على معاودة هجوم تونس سنة ١٥٧٢ واعادة حكم الحفصيين بها . ولكنهم لم يحتفظوا بمراكزهم سوى عام واحد . وبعودة العثمانيين الى تونس سنة ١٥٧٤ استقر حكمهم بها وتأسست النيابة الثالثة في شمال افريقيا .

وانتهى حكم الحفصيين الذي دام اكثر من ثلاثة قرون ، وقد وقعت في سنة ١٥٨١ محاولة لاعادة حكمهم الى تونس ولكن هيبتم كانت قد ضاعت ، فكانت هذه المحاولة اشبه بحسابة صيف .

وباقتراب القرن السادس عشر من نهايته اخذت حدة الصراع بين

(١) هذا نقلا عن Grammont P. 100. ويعد كتابه من افضل

المراجع عن الجزائر في العهد التركي .

Lane-pool P, 160 s. q.

(٢) انظر وصف هذه المعركة في

الدولة العثمانية وبين اسباب هذا سببا - فقد انحل الطف المسيحي بعد معركة ليبانتو وانصرفت حكومة الاسنانة عن الاهتمام بشئون المغرب . كما ان فيليب الثاني واجه عدة مصاعب داخلية ، وركزت حكومة مدريد اهتمامها بالمستعمرات التي تأسست حديثا في أمريكا وهذا من الاسباب التي تفسر لنا ضالة عدد الحاميات التي وضعت في الجيوب الاسبانية ، والتي كان يسميها الاسبان بـ الـ *Presidios* ويمكن اجمال الاسباب الأخرى التي أدت الى انسحاب الاسبان من تونس والجزائر وطرابلس فيما يلي (1) :

أولا : قيام المنازعات بين السلطين العسكرية والمدنية حول ادارة تلك الجيوب .

ثانيا : صعوبة تموين هذه المدن الساحلية نظرا لامتناع السكان من التعاون مع الفزاة ، مما اضطر الاسبان الى نقل المؤن عبر البحر المتوسط ، فأصبحت هذه الحاميات عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة . لهذا كله طلب فيليب الثاني توقيع هدنة مع الباب العالي في سنة 1581 ، ولكن النزاع بين اسبانيا ونيابة الجزائر كان يتجدد باستمرار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وذلك بسبب استمرار احتلال الاسبان لوههران .

انتظمة الحكم

نشأت في افريقيا الشمالية ثلاث ولايات عثمانية ، وهي حسب تاريخ تأسيسها : الجزائر ، فطرابلس ، تونس وكانت الجزائر بالإضافة الى كونها أقدم تلك الولايات شبه عاصمة لشمال افريقيا العثمانية ، لذلك كان يمثل الدولة فيها يحمل لقب البيريك أي رئيس البكوات ، ولكن هذا الاشراف لم يدم طويلا . فقد انفصلت تونس اثر تمرد عسكري في سنة 1590 . وصار يحكمها داي يتصل بالاستانة مباشرة .

على ان تبعية ولايات شمال افريقيا لحكومة الاسنانة لم تكن يوما ما تبعية مباشرة سواء في عهد البيريكوات العظام أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر الى باشوية . ومن ثم اعتاد الكتاب الأوربيون أن يسموا الولايات الثلاث بـ *Barbaresques* *Les Regences* أي نيابات بلاد البربر باعتبار ان حاكمها يشبه نائب الملك ، أو (Regent)

(1) Documents Espagnols P. 153. S. Q.

فهو يتمتع بسلطات تامة داخل ولايته ، حتى ان تعيين القناصل لم يكن يتم الا بموافقته وبعد استرضائه بمبالغ معينة من المال ، والواقع ان عدم تدخل حكومة الاستانة فى الادارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة فى نظام الدولة العثمانية آنذاك ، ولكن استقلال ولايات شمال أفريقيا لم يكن يقف عند حد الادارة المحلية ، بل كان يتجاوز ذلك الى التحكم فى اختيار الولاة حتى تأسست بعض الامة الحاكمة مثل الاسرة الحسينية فى تونس والاسرة القرمنلية او القرمنلية فى طرابلس ، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر ، ولذلك يمكن القول بان استمرار التبعية للاستانة كان امرا اختياريا حفز اليه شعور التضامن الدينى ، وكان اهم رمز لهذه التبعية استصدار الفرائمانات لاقرار تعيين الحكام الذين اختارهم الأوجاق ، ثم الدعوة للسلطان العثماني فى خطب الجمعة ، وكثيرا ما كانت النيابات الثلاث ترسل اساطيلها لمعونة الدولة فى بعض الحروب الا ان هذه المساعدات تعتبر اجراءات اختيارية .

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة فى نظام الحكم . ويمكن التمييز بين أربع فترات مختلفة فى العهد العثماني ، وتطابق انقذرة الأولى عهد البيلربكوات سنة ١٥١٨ : الى سنة ١٥٨٨ ، وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه الفترة فى السيطرة على رجال الجيش والبحرية ، لكن شأنهم اخذ . سائل منذ هزيمة ليبانتو . فالقت الاستانة نظام البيلربك وجمعت من . دجزائر ولاية عادية يتولاها أحد الباشوات الذين يعينون لمدة ثلاث سنوات فقط ، وذلك احتياطا من أن يسيطروا على شؤون الولاية وخاصة فى تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة .

وتتمد المرحلة الثانية من سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٦٥٩ ، وفى خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية : وانتقلت السلطة الفعلية الى الأوجاق وهو المجلس الأعلى للجند : وكان يتألف من ٢٤ ضابطا ممن وصلوا الى درجة صاغ وينتخب الأوجاق الاغا رئيس الجند والكخيا (وكيل الوالى) وقد اخذت أهمية الباشوات تتضاءل حتى تمكن الأوجاق فى سنة ١٦٥٩ من تنصيب أحد اعضاءه دابا او حاكما فعليا للولاية على نمط النظام المتبع فى تونس منذ الانقلاب الذى احدثه الانكشارية بها سنة ١٥٩٠ .

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية فقد أدى النظام الذى اتبعه الأوجاق الى انتشار الفوضى ، لان الاغا الذى صار حاكما فعليا للبلاد ، لم يكن يستقر فى منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذى يليه فى الاقدمية ليتولى هذا المنصب ، كما ان الاعالى الوطنيين استاءوا من انتشار الانكشارية بالسلطة ومالوا الى تأييد الطائفة او رؤساء البحر على الجند العثماني الرسمى لمدة اسباب :

أولها : لأن الحرية هي مصدر دخل رئيسي في الجزائر .

وثانيها : لأن الطائفة اصدق تمثيلا لعناصر السكان الوطنية .

ومن ثم وضع رؤساء البحر حدا لسيطرة الاكتشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على الأوجاق في سنة ١٦٧١ . وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب داي لوصف حاكم النية وهو لقب من القاب الطائفة (١) . وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٨٣٠ .

والواقع أن الاكتشارية امتزجت على مر الزمن بطائفة الرئيسين ، ولذلك اختفى هذا الصراع بين الطائفتين على السلطة في الجزائر تدريجيا ، وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثامن عشر حتى سقوط النظام في سنة ١٨٣٠ . وإن كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر ، وهي أن معظم الدايات قد انتهت حياتهم بالقتل لاتفه الأسباب .

وقد تمتنا هذه التغيرات والياب العالي مستمر على ارستقال الباشوات الذين يمثلونه في الجزائر حتى قرر على داي في سنة ١٧١٠ ، اخراج الباشا الثماني من البلاد ، وصدقت الاستانة على هذا الاجراء كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرات على نظام الحكم ، واصبح دايات الجزائر يحملون في نفس الوقت لقب باشا .

اقتضت الادارة العثمانية في عهد خير الدين على القسم الشمالي من الجزائر ، اما خلفاؤه فقد اهتموا بتوسيم دائرة نفوذهم جنوبا ، فاقبمت حاميات عثمانية في بسكة جنوب شرق الجزائر على حافة الصحراء ، وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية ، بل ان صالح ريس ارسل في سنة ١٥٥٢ طواير عسكرية الى واحات ورغلة وتغرت داخل الصحراء الكبرى ، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين (٢) أن السلطة العثمانية امتدت الى واحات المزاب الواقعة في الصحراء والتي تكنها فرقة الاغاضية وهي إحدى الطوائف الدينية المشهورة في المجتمع الجزائري ، ولكن الكتاب الفرنسيين

(١) يختلف الكتاب في اصل هذه الكلمة ، فمن قائل بأنه تحريف تركي عن كلمة داعي التي كانت تعني رئيس المائة في الجيوش الإسلامية ومن قائل بأن داي معناها العم بلهجة الرئيسين من رجال البحر . وهذا هو الأرجح .

(٢) تحفة الجزائر من ٦٧ .

يحاولون على العكس التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر .
فيقولون انه كان مقصورا على الساحل وانه لم يبلغ في امتداده ما بلغه
الرومان الذين حكموا شمال أفريقيا في العصور القديمة ، وان الجزائر
العثمانية لم تصل يوما ما الى مساحة الجزائر الفرنسية .

ولهذه المغالطات التاريخية اهداف سياسية واضحة ، فكان الفرنسي
يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة انما هي من خلق
فرنسا في العصور الحديثة ، وان المحاولة الاولى لتوسيع حدود الجزائر
تمت في عهد امبراطورية اوربية استعمارية قديمة هي الامبراطورية الرومانية
التي يعتبر الفرنسيون انفسهم ورثة لها .

والحق ان الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها انما تم تشكيلها خلال
العهد العثماني .

ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني ان يركز على ادارة مباشرة .
ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الفرنسيين مغالطتهم ، ففي خارج المدن
كان العثمانيون يعتمدون على محاللات القبائل ، وقد انخرط بعضها في
خدمة الحكومة . وكانت هذه تعرف باسم الزمالة من الزمول وهو
المسكر او بالدوائر ، وتقوم هذه القبائل بجمع الفدية من القبائل
الآخرى نظير اعفائها هي ، على ان الادارة العثمانية تركت فعلا بعض
التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شئونها
واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقي جزية او على الامح هدايا غير منتظمة تدفع
لحكام العاصمة .

ونظام اداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج الى قوات نظامية كبيرة
المسد ، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر عن ٦٠٠٠ رجل من
نصفهم يربط بالعاصمة . وقد عمد خير الدين منذ بداية عهده بالبلاد
الى تجنيد فرق من الاهالي : بربر ، ومفسارية واسرى اوربيين اعتنقوا
الاسلام ، وتجاوزت هذه الفرق في معظم الاحيان عدد الانكشارية
قبلت ثمانية آلاف .

ويبدو ان خير الدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية قوة
الانكشارية الى التسلط . واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص
في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة الزواوة حتى ان الفرنسيين
اطلقوا على الفرق الجزائرية التي تعمل لديهم اسم Zouaves زواف
وهو على ما يبدو تحريف عن كلمة زواوة . وظهرت في الجزائر كذلك طبقة
خاصة من الجند العثماني تعرف بالقولفلان او القورغلي ، وهي تتكون من
ابناء الجند الامراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد . وقد وكل في

هذه الطبقة في الثالب المحافظة على الأمن الداخلى فى الأقاليم ، وظل الأوجاق مرتبطا بطائفة الإنكشارية ورجال البحر . وينظر الى تلك الطبقات من الجند المحليين على انها فرق من الدرجة الثانية . ويبدو ان الإنكشارية تضاقت من انشاء هذه الفرق نظرا لان غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مميزات كافية .

ولما استقر نظام الدايات ، تكون فى مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء . اذ ان كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الإدارة . فهناك وكيل الخرج المختص بشئون البحرية ، والبيت مالجي المختص بالشئون المالية ، ورئيس أمن مدينة الجزائر ، وناظر القصر ، ورئيس الخيل الذى كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة (١) .

كان الداى يتخذ مقره فى أعلى مدينة الجزائر بضاحية تصرف بالبحينة ، حتى انتقل « عمر باشا » سنة ١٨١٥ الى القصبة أى القلعة فى أسفل المدينة على البحر ليكون فى مأمن من الاضطرابات التى كثرت فى ذلك العصر ، ولقد تجمعت لدى الدايات ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التى يقدمها قناصل الدول الأجنبية ، ومن نصيبه فى غنائم البحر ، ثم ما يتلقاه من اتاوات نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحي .

وقد ازدهرت مدينة الجزائر فى العهد العثماني وخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وقدر سكانها فى ذلك العصر بنحو مائة ألف : ولكن شأنها أخذ يضمحل منذ القرن الثامن عشر حتى انه عندماتم استيلاء الفرنسيين عليها سنة ١٨٣٠ . كان سكانها قد هبطوا الى ٢٠٠٠٠ وقد وصفها أحد الرحالة الأسبان دى هايبدو الذى زار المدينة فى سنة ١٥٨٠ ، فقال « لقد انتشرت بها القصور المنيدة على الطراز الأندلسى والتى كان يجلب لها الرخام من إيطاليا ، وقد عجت هذه القصور بأجمل ما أبدعه الفن الأوربى من تحف ، والتى كان يسبها القراصنة من السفن الأوربية » .

وكانت الجزائر فى العهد العثماني مقسمة الى أقاليم ثلاثة رئيسية : قسنطينة فى الشرق وهى أكبر تلك الأقاليم ، ويليها إقليم وهران فى الغرب وكانت عاصمته معسكر التى ستصبح فيما بعد مقر حاكمه الأمير عبد القادر ، وقد نقلت عاصمة الإقليم الى وهران بعد جلاء الأسبان عن الميناء سنة ١٧١٢ . أما الإقليم الثالث فهو تيطرى وكانت عاصمته مدية ، وكان البكوات الذين يحكمون تلك الأقاليم بمثابة ملزمين يؤدون مبالغ معينة

منوياً الى الداي ، على ان يقوموا بجمع الضرائب على مسئوليتهم في الاقليم ، وكانت الاقاليم بدورها مفسمة الى قيادات ، وتوزع هذه القيادات احيانا على اساس جغرافي و احيانا حسب توزيع القبائل . وقد اقيمت الادارة العثمانية على هذه الوحدات الادارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الاوربي ، وما زالت المراكز تعرف باسم القيادة في شمال افريقيا حتى وقتنا الحاضر ، ويسمى رئيس المركز بالقائد ، وفي العهد العثماني كان منصب حاكم الاقليم مقصورا على الاتراك . اما القواد فيختارون من بين الاتراك أو السكان الاصليين على السواء ، وجريا على عادة الادارة العثمانية لم يحدث اي تدخل في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائدا في الجزائر ، وقد اشرنا الى ان بعض القيادات كانت تتمشى مع توزيع القبائل .

ولكن في خلال القرن الثامن عشر ، ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية ، ومن اهمها في الجزائر طريقة الدرقاوية ، والتيجانية . ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية اكبر ، بل انها نجحت في ادماج عنصرى العرب والبربر ، بيد انها كانت تثير القلاقل في وجه الادارة العثمانية وقد عمد بعض سلاطين مراكش الى استخدامها لاثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر .

وبلاحظ ان اصطدام الادارة العثمانية برجال الطرق قد تغافم في بداية القرن التاسع عشر ، فهاجم احد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٨٠٢ ، كما ان رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات .

ولذلك يمكن القول بان الطرق كانت عامل وحدة وتفكك في نفس الوقت .

اما في تونس فقد قام سنان باشا باول محاولة لتنظيم ادارتها اثر فتحها سنة ١٥٧٤ وانتفع كثيرا بالنظر المتبعة في عهد الحفصيين . واعتبرت تونس باكوية تابعة للجزائر حتى شعرت حاجتها التي وصل عددها الى اربعة آلاف بقوتها فحاولت ان تقلد اوجاق الجزائر ، ولكن بدلا من ان تنتخب الاغا كرئيس للأوجاق ، تجاوزت ذلك فغرضت احد افرادها حاكما للنيابة باسم الداي . وقملا وافقت حكومة الاستانة على هذا التغيير . وتولى ابراهيم رودسلى ولاية تونس باسم الداي سنة ١٥٩٠ . وهكذا سبق ظهور نظام الدايات في تونس ، وان كانت الجزائر قد اشتهرت به نظرا لانه استغر هناك فترة اطول . اما في تونس فقد قضى البايان . - وهم حكام الاقاليم - على نفوذ الدايات منذ منتصف القرن

السابع عشر . ومن اعظم الدايات الذين تولوا حكم تونس في الفترة الاولى عثمان داي من سنة ١٥٩٤ - سنة ١٦١٠ ويوسف داي من سنة ١٦١٠ - سنة ١٦٢٧ . وقد وضع الاول نظام حكومة الاقاليم ووزع عليها اليكوات وحدد لكل اقليم مقدار المجرى او الضريبة المفروضة عليه (١) .

وكان الاسطى مراد من سنة ١٦٢٧ - سنة ١٦٤٠ آخر الدايات المعظم في تونس ويبدو من لقب هذا الداي انه نشأ بين طائفة الرسيسين ، ومع ذلك لم تلعب البحرية في تونس ذلك الدور الرئيسي الذي لعبته في الجزائر ، فكانت موارد البلاد لا تستمد بصورة اساسية من حركة الجهاد في البحر ، وانما كانت التجارة والملاحة السلمية تشكل عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد التونسي . وكانت تونس على صلات تجارية بوسط افريقيا واستغلت موانئها لتصدير بضائع تلك المنطقة الى اوروبا .

وفي اواسط القرن السابع عشر استطاع احد حكام الاقاليم وهو مراد بك ان يخضع حكومة الداي في تونس لتفوضه الشخصي ، بل انه ورت منصبه لابنائه فتكونت شعبة اسرة حاكمة في تونس تعرف باسم الاسرة المرادية واستمرت تسيطر على البلاد حتى سنة ١٧٠٢ . ولذا يمكن القول بانها مهدت السبيل امام حسين على لكي ينشئ بدوره اسرة حاكمة اكثر استقرارا في تونس . وقد حصل مراد بك على لقب الباشوية من الباب العالي وهو لقب كان يحمله الداي بصفته لقباً شرفيا ، اما لقب الباي فكان يرمز في تونس الى تولى منصب هام هو في الغالب منصب ملئزم الضريبة في اقليم او رئيس الجند . ولذلك سيتمسك به افراد الاسرة الحسينية بالرغم من ان الباب العالي كان يمنحهم لقب الباشوية .

وكما سيفعل ابناء الاسرة الحسينية استعان البايات الزايدون بعضهم ضد بعض بدايات الجزائر . واستغل هؤلاء الفرصة فاشترط احدهم وهو ابراهيم خوجة ان يدفع تونس للجزائر جزية سنوية في نظير مساعدته محمد باي ضد اخيه سنة ١٦٨٥ وانتهى هذا الحال بان تمكن ابراهيم الشريف داي من استعادة مركزه كزعيم للأوجاق ووال لتونس ، ولكن عودة الدايات كان بمثابة الانتفاضة الاخيرة التي تسبق الموت . فسرهان ما قام احد ضباط الانكشارية ، وهو حسين علي - باقتراب هام قضى على نظام الدايات ووضع الاساس لاسرة حاكمة في تونس . هي الاسرة مينية التي امتد حكمها من سنة ١٧٠٥ حتى اعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ . ولذا يقول احد المؤرخين المحدثين الذين خدموا هذه الاسرة ان حسين علي كان

(١) المؤنس لابن دينار من ١٨٢ .

(٢) حسني حسني عبد الوهاب من ١٢٤ .

كخبيا لآخر الدايات وانه لما خلت السلطة يابسه ذلك الداي انتخبه علماء
تونس واليا للبلاد (١) .

وتهتم المراجع الأوربية بإبراز اصل حسين على اليوناني ، واذن فهو
من فئة المعاصرين الذين اعتنقوا الاسلام وكان لهم بعد ذلك شان في الجيش
العثماني . وقد استطاع حسين على بعد خمس سنوات من استتباب الحكم
له ان يعلن عن نيته في توريث الحكم لابناء أسرته ، وسرعان ما ظهرت
الخلاعات ابان حياته حول وراثة الحكم ، وذلك عندما انجب اولادا .
فثار ضده ابن اخيه على باشا الطامع في وراثة الحكم وقد تمكن
فعلا من الاستيلاء على تونس وتبع حسين حتى قتله في مدينة القيروان
سنة ١٧٢٥ . وامتاز حكم على باشا بالاستمرار والتفوق في مكافحة النفوذ
الاجنبي . وخاصة تحرير الشواطئ التونسية من بعض الحصون التي
انشأتها الدول الأوربية طبقا لمعاهدات سابقة . وكان احد ابنائه المدهور
يونس قد ساهم بالعسك الأكبر في هذه الأعمال حتى حصدته اياه
واحوته . وابتدأ هذا الموقف الى تدخل داي الجزائر . وكان محمد بن حسين
على المؤسس لاجئا لديه فانتهر الفرصة وتدخل باسمه . وفي سنة ١٧٥٦
تمكن من الاستيلاء على تونس واعادة محمد الى حكمها بعد الاتفاق على دفع
جزية سنوية على شكل كمية من الزيت بقصد ائارة المسجد الكبير في
الجزائر ، وقد استمر دفع هذه الجزية حتى وقعت الحرب بين
النيابتين من سنة ١٨٠٦ - سنة ١٨٠٩ .

لم يدم حكم محمد باي أكثر من ثلاث سنوات ، وترك اطفالا صغارا ،
فاستأثر بالحكم اخوه على الذي ورثه لأكبر شخصية من شخصيات
الأسرة وهو ابنه حمودة باشا الذي حكم من سنة ١٧٨٢ - سنة ١٨١٤م
وقد تعرضت تونس خلال حكمه لعدة حملات عسكرية ، واستطاع ان
يرد العدوان على نحو ما سنرى في الفصل التالي الخاص بالعلاقات
الخارجية .

وقد ظلت الأسرة الحسينية محتفظة بطابعها التركي سواء في حياة
القصر أم في الاعتماد على طائفة الإنكشارية ، ومن مظاهر ذلك جعل المذهب
الحنفي مذهبيا رسميا للدولة بالرغم من أن المذهب السائد في شمال أفريقيا
هو المذهب المالكي ، ولكن حمودة باشا الذي كان معروفا بحب التسلط
لم يتحمل صلف الإنكشارية وغرورها ، وعهد الى تجنيد فرق من القبائل
العربية وسكان المدن مما أثار حفيظة الجند الأتراك عليه ، فقام ضباط
الإنكشارية بمحاولة انقلاب لاسقاط الأسرة الحسينية التي قطعت عليهم سبل

(١) نفس المرجع ص ١٢٨ .

الوصول إلى السلطة العليا ، وتمكن الثوار فعلا من الاستيلاء على قهتية
المدينة ولكن الجند العرب والقولوغان اظهروا ولاء لشخص الباي وانقلدوا
الاسرة الحينية . وقد سرح حمودة باشا اثر هذا الحادث الحامية
التركية (١) ، الا ان ذلك لم يقطع نهائيا صلات الاسرة بحكومة استانبول ،
بل ان تونس بحكم موقعها الجغرافي كانت اكثر اتصالا بالعالم العثماني ،
واشد تأثرا بالتيارات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات العربية
في المشرق خلال القرن التاسع عشر .

(1) Faucon Vol 1 P. 175 S. q.

الفصل الثاني

العلاقات الخارجية

أظهر الحكام في النيابات الثلاث التي تأسست في شمال أفريقيا نزعة شديدة نحو الاستقلال بتصرف شؤون ولاياتهم الخارجية دون التقيد بأوامر الدولة صاحبة السيادة ومن جهة أخرى لم تعمل حكومات تلك النيابات على تنسيق سياستها الخارجية فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا في حركة النضال أو الجهاد بأسلوب العصر ضد الدول الأوروبية التي شملت اعتداءاتها سواحل المغرب بأسره ، ولا تختلف النيابات المغربية في هذا الموقف عن دول الخصوم على الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . فكما تعارضت السياسة الفرنسية مع السياسة الإسبانية إزاء الشمال الأفريقي ، فكذلك تباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا تاما منذ أن انفصلت النيابة الأولى عن تبعيتها للثانية ونشأت بين الدولتين مشكلة حدود ، وكما قامت حكومة قوية في تونس طمحت إلى ضم إقليم قسنطينة . حدث هذا مثلا عندما استولى مراد بك على السلطة في تونس في منتصف القرن السابع عشر . كذلك كان الدايات الأقوياء في الجزائر يطمحون إلى إخضاع نيابة تونس بأسرها ، وقد أشرنا إلى محاولتين من هذا النوع في الفصل السابق ، وكانت أهمها تلك المحاولة التي أسفرت عن الزام تونس بدفع جزية للجزائر سنة ١٧٥٦ . وقد بلغ الصراع بين النياتين إلى حد أن دايات تونس قدموا المساعدات للأسبان عندما كان هؤلاء يصرعون مع الجزائريين من أجل ميناء وهران ، وسنرى كيف أن الدايات اتخذوا نفس الموقف المعادي عندما قام الفرنسيون بغزوهم الكبير سنة ١٨٣٠ م .

وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تتوسط في النزاع بين النياتين مذكرة بالوشائج الروحية التي تربط فيما بينهما ، فكان الدايات والبايات يلبون هذا النداء بدافع من أنفسهم أحيانا ، وأحيانا أخرى مضطرين

تحت ضغط الرأي العام الاسلامي ، مثال ذلك اضطرابهم عند قيام الحملة الفرنسية على مصر الى اعلان الحرب على فرنسا ، وكذلك اشتراك اساطيل النيابتين في معركة نفارين بجانب الاسطولين المصري والعثماني ، مما اعطى للمعركة صورة اسطول اسلامي في مواجهة اسطول مسيحي . وقد اراد الباب العالي ان يزيل سببا من اهم اسباب النزاع بين تونس والجزائر الا وهو مشكلة الحدود ، فتوسط لمقتد اتفاقية بينهما لتخطيطها كان اولها وآخرها اتفاقية سنة ١٨٢١ وهي اقرب الى ان تكون اتفاقية حدود دولية منها الى تخطيط حدود ادارية بين ولايتين (١) .

اما العلاقات بين النيابات المغربية واوروبا فكانت على اسوأ ما تكون في معظم العصر العثماني ، وذلك بسبب الروح الصليبية التي تزعمتها اسبانيا وحرمة الجهاد في البحر التي تزعمتها الجزائر . ولذلك كانت علاقة هذه النياابة أشد سوءا مع اوروبا ، وقد كثرت كتابات الاوربيين في هذه الفترة حول ما اسموه بقرصنة (النيابات البربرية) ، والواقع ان العلاقات بين تلك النيابات وبين اوروبا لم تكن تدخل في دائرة القانون العام ، لان المسلمين كانوا يعتبرون البحر المتوسط بحرا اسلاميا ، وبالتالي فليس للدول المسيحية ان تمارس الملاحة في مياهه دون ان تحصل على ترخيص من الدول الاسلامية ، وذلك بتوقيع معاهدة او اتفاقية معها . ولم تكن حكومة الجزائر تكفي بالمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الاوربية فلم تأخذ بعين الاعتبار قيام التحالف التقليدي بين الاستانة وفرنسا ، ولذلك كانت تتطلب توقيع معاهدات خاصة معها ، وحتى في عهد البليوكوات عارض حسن فنزيانو استقبال القنصل الفرنسي في مدينة الجزائر سنة ١٥٧٩ الى ان ارسلت لاستانة خطاب تهديد : ومع ذلك لم يتحمل الجزائريون بقاء القناصل الفرنسيين في عاصمتهم . وقلدتهم حكومة تونس في عهد الداي عثمان فطردت ممثلي فرنسا من اراضيها وعندما جدد هنري الرابع اتفاقية الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤ ارسل سفيره في الاستانة الكونت سافاري دي بريف في بعثة خاصة الى تونس والجزائر حيث وقع مع داي تونس واوجاق الجزائر اتفاقيات على حدة تناول مسألة تحرير الاسرى الفرنسيين واحترام السفن الفرنسية في البحر (٢) . ولم تكن المشكلة مقصورة على مدى التزام حكومات النيابات بتنفيذ معاهدات الدولة العثمانية ، بل ثمة مشكلة مراعاة رؤساء البحر (الريسين)

(1) Grammont P. 313.

(٢) نشر الكتاب الفرنسيون المراسلات المتبادلة بين حكومتهم وبين قناصلهم في كل من تونس والجزائر ، وهي تبدأ سنة ١٥٧٩ حتى سنة ١٨٣٠ . انظر عنوان تلك المراسلات في ثبت المراجع .

لاتفاقات حكوماتهم ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الأوروبيين وصف رؤساء البحر المغاربة بأنهم قراصنة ، ولكن هناك مغالطة ظاهرة في هذا الوصف إذا ما طبقنا عليهم مقاييس عصرهم ، لأن بحارة الدول الأوروبية كانوا يسلكون تماما نفس السلوك ، فقد كان من التقاليد الشائعة لدى الدول البحرية في أوروبا أن تمنح الحكومات لبعض الأفراد الذين اشتبهوا بالمغامرات البحرية تراخيص تعطيهم الحق في استخدام سفنهم الخاصة لمهاجمة سفن اعداء الدولة ، وبذا يضيفون قوة الى اساطيل دولهم . هكذا كان مثلا حال البحار الانجليزي الشهير فرانسيس دريك الذي يعد من بناء الامبراطورية البريطانية في عصر اليزابيث . ومن الواضح ان هؤلاء الافراد الذي يعملون لحسابهم الخاص لا يمكن السيطرة عليهم فكثيرا ما كانت الفتيمة تدفعهم الى عدم الالتزام بارتباطات حكوماتهم ، فيهاجمون سفن الاعداء والاصدقاء على السواء ، وقد هيات الطبيعة للجزائر وسائل التفوق البحري ف ساحلها يمتد على مسافة ١٢٠٠ كيلو متر في مواجهة سواحل ايطاليا وفرنسا ، وتجلى هذا التفوق بصورة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وامتد نشاط البحرية الجزائرية خارج البحر المتوسط حتى وصل بحار الشمال . وليست حركة الجهاد في البحر من مستحدثات النيابات العثمانية بل ذكر ابن خلدون (في القرن الرابع عشر) ان اهل بجاية كانوا يمارسون الجهاد ضد السفن الاوربية ، وانما اشتدت تلك الحركة في القرن السادس عشر نتيجة لسياسة اسبانيا العدوانية وهجرة المسلمين من الاندلس ، وكان دافع الجهاد اوضح في هذا القرن منه في الازمنة التالية حين اختلط بدافع الكسب المادي واصبح شبيها بالمشروعات التجارية فيساهم الأغنياء في تجهيز مراكب الجهاد (حتى النساء كن يبعن حليهن للمساهمة في تلك المشروعات) فيصيبون اجر محاربة الكفار بجانب تلك الفوائد الوفيرة . وقد يقع بحارة سفن الاعداء اسرى في ايديهم فيطلبون فيهم فدية كبيرة حسب اهمية شخصياتهم والا احتفظوا بهم رقيقا .

وتعد مسألة استرقاق الاسرى واقتنائهم من اهم المسائل التي شغلت العلاقات بين نيابات المغرب واوروبا . ويقف الكتاب الأوروبيون من هذه المسألة نفس الموقف التحيز الذي ينظر الى المشكلة من زاوية واحدة فيشكون من كثرة عدد الرقيق المسيحي في النيابات وقد بلغ في بعض السنوات ثلاثين الفا في الجزائر وسبعمائة ألف في تونس ، ويتفاوضون عن آلاف الرقيق المسلمين الذين غصت بهم اسواق ايطاليا وكان في مألوفة وحدها نحو عشرة آلاف . وقد استمرت عادة استرقاق المسلمين حتى نهاية القرن الثامن عشر بدليل ان نابليون حين احتل مالطة سنة ١٧٩٨ وجد الفين منهم فحررهم على امل استرضاء العالم الاسلامي قبيل حملته على مصر . هذا مع ملاحظة ان معاملة الاسرى المسيحيين في البلاد الاسلامية

ربما كانت افضل شهادة شيلر (١) القنصل الأمريكى فى الجزائر فى نهاية القرن الثامن عشر الذى قال « لقد سمح للذين كان يؤمن عليهم من الهرب بممارسة الأعمال المربحة حتى ان بعضهم ترك الجزائر أسفا واشتغل بعضهم فى الحكومة . وكانت ابواب السجون تفتح للرهبان الذين يتصلون بالأسرى بحرية تامة » . ولا شك أن القصص التى انتشرت عن تعذيب هؤلاء الأسرى والامهم فى سجون الجزائر وتونس انما روجها بعض رجال الدين الذين كان لهم مصلحة فى المبالغة حتى يستدروا عطف المحسنين وأهم من ذلك جيوهم . وقد شاء القدر أن يقع سيرفانتيز أمير شعراء اسبانيا فى القرن السابع عشر فى أسر بحارة الجزائر فأكده هذه الفكرة بما كتبه من شعر حول أيام الأسر . ولم يكن لدى المسلمين فى ذلك الوقت أدباء يهتمون بهذه الشؤون الواقعية . ولكن الحكومات الاسلامية لم تهمل شئون الأسرى ، فمثلا الح مولاي اسماعيل فى مراكش ودايات الجزائر على لويس الرابع عشر فى تحرير الأسرى المسلمين ولكنه رفض لانه كان يسخرهم لأعمال التجديف الشاقة فى الاسطول الفرنسى . وقد تخصصت بعض الطوائف الدينية فى موضوع افتكاك الأسرى واقتدالهم مثل طائفة اللارابين وطائفة الترينتيه ، وكثيرا ما كانت الحكومة الفرنسية تختار قناصلها من بين آباء تلك الطوائف لان أهم عمل كانوا يقومون به هو مسألة افتكاك الأسرى .

وهناك موضوع ثالث كان له أهمية فى العلاقات بين النيابات المغربية وأوروبا ، وهو يتعلق بالاتاوات والهدايا التى ألزمت معظم الدول البحرية بتقديمها لحكام النيابات وخاصة حكومة الجزائر نظير تأمين ملاحتها فى البحر المتوسط . وقد استمرت بعض الدول الصغيرة تدفع هذه المبالغ الى أن تدهورت قوة الجزائر البحرية قبيل الغزو الفرنسى . أما فرنسا فقد كفت عن تقديم الهدايا منذ عهد نابليون وكانت الدول البحرية الصغيرة مثل السويد والدانمرك والجمهورية الإيطالية تدفع اتاوات معينة بصورة منتظمة . أما الدول الكبيرة فكانت تقدم ذلك على شكل هدايا بمناسبة توقيع معاهدة أو تعيين قنصل جديد ، ولا تكاد دولة مسيحية تخرج عن هذا الالتزام ، وحتى الولايات المتحدة حينما انفصلت عن بريطانيا وأصبحت دولة مستقلة طلب اليها دفع الاتاوة . وسنمطى فيما يلى صورة عن هذه الاتاوات نقلا عن أحد الكتاب الجزائريين : هو صاحب كتاب تحفة الزائر ، مع مقارنتها بالأرقام التى ذكرها ضابط انجليزى هو جاكسون الذى اشترك فى الحملة الانجليزية ضد الجزائر سنة ١٨١٦ .

أولا : حسب صاحب التحفة كانت :

بريطانيا : تؤدى ٦ آلاف جنيه .

- فرنسا : تقدم هدايا كلما تغير القنصل .
- الدانمرك : تقدم آلات حربية بما قيمته ٤ آلاف ريال .
- هولندا : تؤدى ٦٠٠٠ ليرة .
- مملكة نابولي : تؤدى ٢٤ ألف ليرة .
- سردينيا : تؤدى ٦ آلاف ليرة .

الولايات المتحدة : تقدم هدايا بما قيمته ٤ آلاف دولار عدا عشرة آلاف دولار تقدا .

تقدم كل من النرويج وامارتى هانوفر وبريم بالبليط ٦٠٠ ليرة سنويا (١) .

أما جاكسون فيعطى تقديرات اخرى ويضيف أنها دفعت فقط سنة ١٨٠٢ بمناسبة قيام حرب نابليون ومحاولة جميع الأطراف شراء صداقة الجزائر وهي كما يلى مقدرة بالقروش :

- بريطانيا : تقدم ١٨٠ ألفا
- فرنسا : تقدم ٢٣٥ ألفا
- الدانمرك : تقدم ١١٢ ألفا
- هولندا : تقدم ٧٥ ألفا

مملكة نابولي ١٨٧٥٠٠ ألف كفدية عن ٧٥ أسيرا ، ويضيف الى هذا أن البرتغال قدمت سفينة و ٦٧٤ ألف قرش كفدية عن أسراها ، ١٢٠ ألف فرن أخرى لتسرد ٧ سفن صغيرة من الجزائر . ويقدر مجموع ما حصلت عليه الجزائر من الدول الأوربية فى هذا العام بمليون و ٨١٨ ألف فرن (٢) بينما يقدر إيرادات البلاد من مواردها الداخلية بالإضافة الى الجزية التى كانت تدفعها تونس بمليون ومائة ألف فرن .

ويلاحظ اختفاء أسبانيا من بين قائمة الدول التى تدفع الاتاوات ، والواقع أن استمرار احتلال القوات الإسبانية لميناء وهران والمرسى الكبير فى أرض الجزائر قد جعل الاتصال السلمى بأى شكل من الأشكال أمرا مستحيلا بين البلدين ، فلم تفكر أسبانيا فى محاولة إرسال قناصل يمثلونها فى الجزائر ، وإنما قررت الاحتفاظ بهذين الجيبين على أمل اتخاذهما

(١) تحفة الزائر ص ٨٠ - Jackson P. 68 -

(٢) كانت قيمة الفرنس تبلغ خمسة شللات . او كرونة - ربع جنيه انجليزى .

قاعدة للوثوب على المسلمين في شمال إفريقيا حينما تسنح الفرصة ، ومع أن قوة الجزائر البحرية قد بدا عليها الضعف منذ نهاية القرن السابع عشر إلا أن الدايات لم يكفوا عن النضال من أجل تخليص البلاد من الاحتلال الأجنبي . فانتهزوا فرصة حرب الوراثة الأسبانية وأخرجوا الحامية من وهران سنة ١٧٠٨ ولكن الأسبان ظلوا يترقبون الفرص حتى تمكنوا من العودة في ١٧٣٧ . ولم تتمكن حكومة الجزائر من التخلص من الأسبان نهائيا إلا بفضل الداي محمد باشا المعروف بالمجاهد والذي امتد حكمه على خلاف العادة من سنة ١٧٦٩ - ١٧٨٨ . وقد اشتهر الداي محمد بجانب كفاحه ضد الأسبان بجهوده في ميادين التعمير وبسط الأمن والرخاء في البلاد وكان يعاصره كحاكم لوهران عثمان باشا الكردي ساعده الأيمن في الجهاد .

عمل محمد باشا أولا على حشد القبائل بواسطة الزعماء الدينيين حتى يشتركوا في حصار المراكز الأسبانية . وقد استطاع بفضل هذه السياسة أن يحول القبائل العربية التي كانت تنزل قرب المراكز الأسبانية ، ورغم على تادية مقدار من الحبوب كجزية للفرقة إلى تبيعة الحكومة الجزائرية . فلما ضيق الخناق على الأسبان أصبح كثير من الجند يفرون إلى خارج هذه المراكز ويمتنقون الإسلام أملا في الوصول إلى منصب لدى الحكومة الجزائرية . ولم يقف نشاط الداي محمد عند حصار الأسبان داخل الجزائر ، بل شجع البحرية الجزائرية على العودة إلى مهاجمة سواحل إسبانيا ذاتها . وازاء هذا قرر شارل الثالث ملك إسبانيا أن يقوم بحملة كبيرة ضد ميناء الجزائر سنة ١٧٧٥ . وفي ٨ إبريل أستطاع الأسبان النزول في وادي حراش غرب مدينة الجزائر ولكن على عكس ما سيحدث عند وقوع الغزو الفرنسي سنة ١٨٣٠ لم ينتظر الداي نزول الفرقة إلى الأرض واستقراهم بل أسرع للاقاء الجنود أثناء نزولهم ولذلك تمكن من حصد ٤ آلاف رجل من بين ٢٢ ألفا كانوا يؤلفون هذه الحملة (١) . ولم يجد شارل الثالث بدا بعد هذه الهزيمة من محاولة الصلح مع حكومة الجزائر ، فوسط الباب العالي لهذا الغرض ، ولكن محمد باشا أصر على ترك وهران أولا . ومما زاده تمسكا بموقفه أن شارل الثالث كان يسمى في نفس الوقت إلى تأليف حلف صليبي من امارات إيطاليا تحت رعاية البابا بيوس السادس ، إلا أنه فشل في تكوين هذا الحلف فصاد إلى توسط الباب العالي سنة ١٧٨٢ ولكن دون جدوى . وعلى أثر ذلك عاد شارل إلى تجربة القوة . فأرسل حملتين كبيرتين ، كانت الثانية تؤلف من ١٨٠ سفينة واستطاعت تدمير جزء كبير من مدينة الجزائر ، إلا أن حسن استعداد الداي للدفاع قوت على الحملة غرضها . فقد أخلى المدينة من

(1) Revue Africaine 1864 N. 5.

المدنيين وجمع عددا وافرا من العمال لاصلاح ما يدمر من الحصون أولا بأول :
 واخيرا اضطر شارل الى اعلان رغبته في اخلاء وهران سنة ١٧٨٥ ولكن
 حفظا لواء الوجه طالب بان تحصل اسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة
 في وهران . ولم يكن من المعقول ان يقبل حكام الجزائر هذا الشرط وهم
 يعلمون ان بقاء اسبانيا في الجزائر يكلفها ٤ ملايين فرنس وألف رجل
 سنويا . وماطل الاسبان في المفاوضات ما استطاعوا حتى اذا وقع زلزال
 مدمر في وهران سنة ١٧٩٠ اقتنعوا الفرصة التي اناحت لهم التظاهر بان
 اخلاء المدينة كان لسبب خارج عن ارادتهم . وعندما تم التسليم سنة
 ١٧٩١ كان الداي محمد قد مات فجئى سميره الداي حسان ثمرة مجهوداته
 الطويلة من اجل تخليص الجزائر من الاسبان . ومما يسترعى الانتباه ان
 حسان باشا اصر على تسليم مفاتيح المدينة للباب العالي . وقد تم جلاء
 الاسبان على الشروط الآتية :

أولا : يدمر الاسبان جميع الحصون التي بنوها منذ احتلال الميناء .

ثانيا : يسمح لاسبانيا باقامة وكالة تجارية في جامع الفزوات (٢)
 ويكون لها حق استيراد القمح . وكان هذا الحق مقصورا على شركة
 افريقيا الفرنسية ، وقد ادى هذا الى رفع اسعار القمح الجزائري
 لتنافس الشركتين على استيراده . وصادف هذا افلاس الحكومة
 الفرنسية أثناء اضطرابات الثورة واحتياجها الى استيراد كميات كبيرة من
 القمح الجزائري ، وترتب على هذا ان اصبحت فرنسا تشتري القمح
 اقترافا . وبضيف المؤرخ الجزائري صاحب كتاب تحفة الزائر شرطا ثالثا
 وهو ان تدفع اسبانيا مثل باقي الدول جزية سنوية قدرها مليون كرونة .
 ويانتهى مشكلة وهران تمهد السبيل لعقد معاهدة صلح مع اسبانيا
 سنة ١٨٠٢ . وقد ألزمت هذه المعاهدة اسبانيا مثل غيرها من الدول
 بدفع مبلغ ٦٠ ألف دولار سنويا لحكومة الداي ، كما نصت على ان يقدم
 كل قنصل جديد (هدايا) بما قيمته ٢٠ ألف دولار .

اما عن العلاقات مع فرنسا فقد رأينا كيف ان خير الدين باشا
 أثناء توليه حكومة الجزائر تحمس لفكرة التحالف الشمالي الفرنسي ، ولذلك
 كان السبيل ممهدا امامها لكي تحصل على بعض الامتيازات التجارية منذ
 اواسط القرن السادس عشر . وبلاحظ ان مركز فرنسا قد تصاعد بالتدريج
 في النصف الثاني من هذا القرن حتى اصبحت كبرى الدول الأوروبية

(1) Revue Africaine N. 1882 P. 219 Sq.

(٢) اشتهرت في العهد الفرنسي باسم نيمور NEMOUR

الواقعة على البحر المتوسط ، ذلك أن اسبانيا أخذت تضعف بعد زوال
امبراطورية شارل الخامس ، بينما كانت إيطاليا مفككة ، ولذلك تطلعت
فرنسا قبل غيرها الى انشاء قنصلية لها في الجزائر سنة ١٥٦٤ لولا أن
عارض البيلربك وابده التجار الفرنسيون في ذلك الموقف لأنه كان مفهوما أن
القنصل سيكون تاجرا يستغل مركزه لمصلحته الخاصة ، ولذلك تأخر
تأسيس القنصلية حتى سنة ١٥٨٠ وكان صيد الأسماك من الساحل
الجزائري هو أهم مظهر من مظاهر تلك العلاقات التجارية حيث كان لتلك
الأسماك أهمية كبرى في ذلك العصر لأنها كانت من أدوات الزينة الهامة
في أوروبا .

وكان الجنويون قد سبقوا الى استغلال مصائد الشمال الأفريقي
بيد أن فرنسا أخذت تحل محلهم بالتدريج وفي الجزائر اختارت موقعا بين
قالة وعنابة لاقامة مؤسسة تجارية ، ومع أن شروط الامتياز كانت تحرم
تحصين هذا المركز فقد خالف الفرنسيون هذا الشرط حتى نشأ
على الساحل الجزائري ما يعرف بحصن فرنسا في ميناء قالة ، وكثيرا
ما تعرض هذا الحصن لهجوم الجزائريين باعتباره رمزا لقوة المسيحية
فوق أرض اسلامية .

ولكن بمناسبة تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤
اعترف الباب العالي بامتلاك فرنسا لحصن القالة وحق انشاء المخازن فيه .
وقد أصبحت غرفة تجارة مرسيليا بعد تأسيسها في نهاية القرن تشرف على
العلاقات التجارية بل وعلى القنصلية الفرنسية في الجزائر (١) .
ويمكن القول بأن العلاقات بين فرنسا والجزائر كانت هادئة على وجه
العموم وأن تخللتها عدة مناوشات وظهرت خلالها اطماع من فرنسا لامتلاك
الجزائر كما حدث في سنة ١٥٧٢ حينما اقترح شارل التاسع على الباب
العالي التنازل عن الجزائر لآخيه دوق انجو مقابل جزيرة طيبة يدفعها
للاستانة ولكن هذه الأطماع لم تعد كونها مشروعات خيالية واستمر الحال
على هذا النحو حتى سنة ١٦٢٠ ، وفي هذا العام كان وفد جزائري
قد وصل مرسيليا ليتفاوض في موضوع حصن فرنسا وجاءت الأخبار أثناء
وجود هذا الوفد بأن سفينة فرنسية قد تعرضت لهجوم الجزائريين

(١) من خبر الأبحاث التي الفت في هذا الموضوع كتابان من التجارة
الفرنسية في الشرق والبحر المتوسط ، انظر :

Masson Poul Histoire du Commerce francais au.

Levant aux XVI et XVII siecle 1396

Histoire... aux XVIII Siecle.

فى البحر ، فما كان من السلطات الفرنسية الا ان قتلت أعضاء الوفيد
غذرا . حينئذ اعلنت البحرية الجزائرية حربا لا هوادة فيها على الملاحه
الفرنسية فى البحر المتوسط حتى قدرت خسائر التجارة الفرنسية من سنة
١٦٢٩ - سنة ١٦٣٤ ب ٤ ملايين ، ٧٥٢ ألف جنيه (١) ونيجة لهذا
تأثرت التجارة الفرنسية النشطة مع شرق البحر المتوسط تأثرا كبيرا
وأصبحت فرنسا أكثر الدول تعرضا لأخطار هجمات البحرية الجزائرية ،
أولا بحكم موقعها الجغرافى وثانيا لأن سفنها التجارية كانت تسير فى قوافل
صغيرة ويحمل أكبرها ١٥ مدفعا ، بعكس السفن الإنجليزية التى كانت تخرج
كل غام فى قافلتين كبيرتين تحميهما السفن الحربية . وقد حاول ريشليو
تقليد النظام الإنجليزي فى الملاحه لكى يحتفظ بمركز فرنسا التجارى فى
الشرق ولكن تبين أن هذا يحتاج الى تكاليف ضخمة ويؤدى الى رفع
اسعار السلع فلم تتم الخطة الجديدة .

وفى هذه الأثناء ظهر أحد تجار مرسيليا المظمين على أحوال المغرب
وعادات أهله وهو سانسون دى نابلون فاقترح على الحكومة الفرنسية اتباع
وسائل التهدة برد الأسرى المسلمين وتقديم (الهدايا) اللازمة الى حكومة
الداى . وقملا وزع فى الجزائر ٣٠٠ ألف جنيه حتى تمكن من عقد معاهدة
جديدة فى سنة ١٦٢٨ تنص على احترام الامتيازات السابقة وعلى حقوق
التجار الفرنسيين كما اشتملت المعاهدة فى مادتها الأولى على أن تطلق فرنسا
أسرى المسلمين لديها ، وتتعهد بعدم بيعهم لأمم معادية . وفى ذلك ما يدل
على أن الحكومات الإسلامية فى المغرب لم تهمل أمر أسراها على خلاف
ما هو شائع .

غير أن جهود سانسون كانت فردية ولم تجد هذه السياسة تأييدا من
الرأى العام الذى كان ينبذ فكرة التفاهم مع الدول الإسلامية ، ويبدو أن
ريشليو فكر فى غزو سواحل الجزائر ثم ما لبث أن تراجع توفيراً للنفقات
وانظرت فرنسا عهد لويس الرابع عشر لتقوم بمحاولات استخدام القوة
جدياً ضد الجزائر .

ذلك أن كبير الذى تولى وزارة البحرية فى عهد الملك العظيم (لويس
الرابع عشر) سنة ١٦٦٤ كان مهتما بأحياء التجارة الفرنسية فى المشرق

(١). هذا حسب تقدير غرفة تجارة مرسيليا قفلا عن
Grammont P. 270 S. Q.

وحسب هذه التقديرات بلغ عدد السفن المسيحية التى استولى
عليها الجزائريون من جميع الأجناس ٩٣٦ مركبا وذلك فى المدة من
سنة ١٦١٢ - سنة ١٦٢١ .

وتأسس امبراطورية استعمارية مما وراء البحار ، وكان كليميا أن يفكر في تدمير قوة الجزائر الحرة ، وفي نفس هذا العام سير أول حملة ضد الجزائر ومن الدهش أن اختياره قد وقع على ميناء صغير في الشرق وهو جيجل فلم يحدث احتلاله اثر يذكر ولذلك اخذته الحملة بعد مضي ثلاثة أشهر وشغلت حكومة لويس الرابع عشر بعد ذلك بحروبها في أوروبا وخاصة مع هولندا . فلما توقفت هذه الحروب فترة من الزمن بعد سنة ١٦٧٨ عاد لويس الرابع عشر الى التفكير في تحطيم الجزائر وكان ذلك ضمن سياسة عامة اتبناها ضد العالم الاسلامي عموما وخسرج بها من تقاليد التحالف مع الدولة العثمانية . وتقوم خطته الجديدة على اساس انه من الأفضل لتدمير الجزائر دون ضرورة احتلال جزء من اراضيها بصورة دائمة . ولكن قبل أن يقوم باستخدام القوة تظاهر برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى ، حتى اذا ما تم الاتفاق بين البلدين ارسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين الى مرسيليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم ، فعن الفرنسيون بالاتفاق وامتنعوا عن تسليم الأسرى المسلمين . وكان ان اعلنت الجزائر الحرب رسميا على فرنسا سنة ١٦٨١ ، وابتحت للويس الرابع عشر المبررات الكافية لارسال الحملات المتوالية ضد مدينة الجزائر ، فقام الاميرال ديكنس بعدة حملات كان اوسعها نطاقا تلك الحملة التي ارسلت سنة ١٦٨٢ وامتد خلالها حصار الجزائر عدة أشهر وكاد الداي يسلم بشروط فرنسا بدفع غرامة كبيرة ولكن السكان ثاروا عليه وقتلوه ، واضطر ديكنس الى رفع الحصار . وعاد لويس الرابع عشر الكرة في سنة ١٦٨٨ (١) ومع ان مدينة الجزائر تعرضت في هذه الحملة لتدمير شديد الا انها استعانت في المقاومة وعجز الاميرال دي ستراي عن انزال قواته الى الميناء وسرعان ما أعاد الجزائريون تعمير مينائهم بمساعدة الدولة العثمانية . وقد تعرضت سواحل فرنسا الجنوبية في مقاطعات بروفانس ولانجدوك اثناء هذه الفترة من الصدام مع الجزائر لفترات مفاجئة من رجال البحرية تمكنوا خلالها من النزول الى الأرض واختطاف بعض السكان وحملهم أسرى الى الجزائر .

على ان حملات لويس الرابع عشر لم تكن عديمة الاثر بالنسبة للجزائر فقد سادت اثرها فترة من السلام بين البلدين . واستطاع الفرنسيون أن يستردوا مراكزهم ومؤسساتهم التجارية على الساحل ، ومن جهة أخرى

(١) دمرت القنصلية الفرنسية اثناء هذا الحصار ، وضاعت وثائقها ، ولذلك لا نجد مصدرا غنيا بالوثائق الا في الفترة الواقعة بعد انتهاء حملات لويس الرابع عشر . انظر :

غيرت رنسا سياستها وأصبحت تفضل اللجوء الى الطرق الدبلوماسية في حل مشاكلها مع الجزائر ، وأشرفت الحكومة اشراقا مباشرا على المؤسسات التجارية التي أدمجت في شركة جديدة باسم الشركة الملكية لأفريقيا سنة ١٧٤١ ، كذاك ضعف نشاط البحرية الجزائرية بصورة ملحوظة خلال القرن الثامن عشر ولكن لا يمكن الربط بين هذه الحقيقة وبين تدخل فرنسا العسكرية المشار اليه . وإنما يعزى ذلك الضعف الى ظاهرة عامة وهي أن أوروبا أخذت تجنى في القرن الثامن عشر ثمار نهضتها العلمية ويظهر تفوقها بصورة أكيدة على العالم الإسلامي في جميع مظاهر الحضارة المادية بما في ذلك القوى العسكرية ، ومع ذلك لم تنحدر قوة الجزائر بنفس السرعة التي انحدرت بها بعض الدول الإسلامية الأخرى بدليل أنها احتلت مكانا بارزا في الصراع الدولي الذي ميز العلاقات الأوروبية في عهد الثورة ونابليون ، فتسابق الانجليز والفرنسيون الى خطب ود النيابات المغربية ودخلت الولايات المتحدة كمنصر جديد في علاقات النيابات الخارجية ، ولكن قبل الدخول الى هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير الى علاقة الجزائر ببريطانيا في الفترة السابقة ، ومن المعروف أن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط كان محدودا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ويكاد يكون مقصورا على اعمال شركة الليفانت (شرق المتوسط) التي تأسست سنة ١٥٩١ ولذلك كانت بريطانيا هي ثاني دولة تسمى الى انشاء قنصلية لها في الجزائر غير أن التمثيل القنصلي البريطاني شهد فترات انقطاع كثيرة مثل ما حدث للتمثيل القنصلي الفرنسي وتعرضت الجزائر لعدة هجمات من الاسطول البريطاني الا انها كانت أقل من الهجمات الفرنسية من حيث العدد ومن حيث الالحاق . ولا تكاد تختلف بريطانيا في ذلك عن معظم الدول البحرية الأوروبية كهولندا والدانمرك التي كان من الضروري اصطدامها بالدول الإسلامية البحرية الكبيرة (١) ، وعلى العموم كانت علاقة بريطانيا بنيابة الجزائر أفضل وقد ازدادت تحسنا خلال القرن الثامن عشر عندما تأكد تفوق بريطانيا في البحار وأصبحت سياستها تقوم على نظرية مؤداها أن من مصلحة الدول الكبرى بقاء الجزائر كقوة بحرية في البحر المتوسط وذلك حتى لا يتاح للدول الصغيرة منافستها في الميدان التجاري اذا تحقق أمن الملاحة في البحر المتوسط .

عندما اتسع الصراع الدولي نتيجة حروب الثورة الفرنسية عطلت حكومة الثورة على تحسين علاقاتها بنيابة الجزائر ، لأنها كانت في حاجة الى استيراد القمح سيما وأن الجزائر كانت تمنحها تسهيلات للشراء على سبيل

(1) Playfair. R. L : Episodes de L'histoire des Relations de la grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquete Francaise.

الافتراض وقد حلت حكومة الثورة شركات الامتياز وادارت لجنة الشؤون الخارجية بنفسها تجارة البلاد الخارجية - وكان الداي يستفيد شخصيا من هذه المعاملات التجارية ولذلك حرص على حسن العلاقات حتى عند قيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، فلم يقطع علاقاته مع فرنسا الا تحت ضغط الراى العام وحكومة الاستانة - وترقب بعد ذلك اول فرصة لاستعادة العلاقات مع فرنسا عندما عرض نابليون الصلح سنة ١٨٠٠ ولكن الاستانة عادت بالاشتراك مع انجلترا الى ممارسة الضغط على الداي حتى اعلن الحرب على فرنسا من جديد - ففي ٢٤ فبراير سنة ١٨٠١ بحث الباب العالي بخطاب الى الداي حسن - جاء فيه :

« هل تصادقون الفرنسيين اعداء المسلمين : وتعادون الانجليز حلفاء السلطان ؟ انكم تقدمون المؤن للفرنسيين - بل عقدتم معهم معاهدة ، فاذا لم ياتنا الخبر بانكم قطعتم كل صلة بالفرنسيين والفيتيم المعاهدة خلال سنتين يوما ، فلن يسمح السلطان بخروج افواج جديدة من العسكر (الذين كانت تقدم بهم حكومة الجزائر باستمرار) وسوف تحجز السفن الجزائرية في موانئ السلطنة : واذا كنتم تبغون الجهاد فثمت سفن فرنسية تقف رابضة في جزر الارخبيل كما ان هناك سفنا اخرى تقف محملة بالعتائم امام الاسكندرية .

وتضيف رسالة الباب العالي هذه العبارة « ان قنصل بريطانيا في الجزائر سيكون شاهدا عليكم » .

لم يخف هذا الانذار حاكم الجزائر ، فقد تم عقد معاهدة صلح مع فرنسا بالفعل في نهاية العام نفسه - ديسمبر سنة ١٨٠١ - وربما تصرف الداي مصطفى على هذا النحو لاقتناعه بان الدولة العثمانية عاجزة عن حمايته اذا ما فكر الفرنسيون في الانتقام منه .

تغيرت سياسة الدايات بعد تولي نابليون الامبراطورية وضم ايطاليا الى املاك فرنسا : فقد اصبح يشعر بمسئولية حماية السفن الايطالية والاسرى الطليان الذين يشكلون غالبية الاسرى المسيحيين في الجزائر ، فارسل اخاه جيروم في حملة كبيرة سنة ١٨٠٥ لتهديد الداي ونجح فعلا في استخلاص ٢٥٠٠ اسير - وتجديد امتيازات التجارة : الا ان هزيمة فرنسا البحرية في الطرف الاغر اتاحت للجزائر الفرصة للتخلص من قيود هذه التهميدات ،

ورد هذا الخطاب وغيره من الوثائق الهامة في بحث اجراه امين محفوظات الجزائر الفرنسي Devoulx ضمن كتاب عن البحار الجزائرى الرئيس حميدو - انظر ثبت المراجع .

وطبيعى أن يحدث فى مثل هذه الظروف تقارب بين الجزائر وبريطانيا .
 فعقدت اتفاقية بين البلدين سنة ١٨٠٧ تنازلت بمقتضاها الجزائر من
 جوجن قالة للإنجليز لمدة عشر سنوات غير أن الجزائر لم تشكل حينذاك
 أهم مناطق التنافس بين الدولتين ، بل تركز الصراع فى المضائق ومصر
 وحول مستعمرات المحيط الهندى . وكذلك يمكن القول بأن مشروعات
 نابليون للتوسع فى شمال إفريقيا وان تعددت إلا أنها تآتى بالمناصبات
 فكما وثقت حملته جيجروم سنة ١٨٠٥ نتيجة الاهتمام بإيطاليا فكذلك أرسل
 بعثة لدراسة غزو مراكش والجزائر معا بمناسبة ضم أسبانيا سنة
 ١٨٠٧ . ويعزى الى نابليون وضع مشروع ضخم لضم النيبات الثلاث :
 طرابلس ، وبوس ، والجزائر ، وذلك على اثر صلح تلمست سنة ١٨٠٧ .
 وتفرغ نابليون لمشروعاته التوسعية فى الشرق . ويرر نابليون هذا الامر
 بعوامل عسكرية واقتصادية معا . فهذا المشروع من شأنه ان يجعل من
 البحر المتوسط بحيرة فرنسية ، وهو امل حكام فرنسا الذين أخذوا بسياسة
 العظمة . ومن الناحية الاقتصادية سيعود ضم تلك النيبات على جميع بلدان
 أوروبا بالرخاء ، ويمكن الاستعانة بمحاصيلها عن منتجات أمريكا الوسطى
 والهند ، كما أنها تفتح الطريق لتجارة إفريقيا الوسطى .

اختار نابليون ضابطا مهندسا هو دى بوتان لدراسة احوال الجزائر
 عامة وطبوغرافيتها بصفة خاصة ، إلا أنه عندما عاد دى بوتان من بعثته سنة
 ١٨٠٩ ، كان عبء صلح تلمست قد انتهى . فكان مصير تقريره هو محفوظات
 وزارة الحربية . أنه من المفيد أن تشير الى أهم ما ورد فى هذا التقرير
 نظرا لأنه استخدم فى حملة سنة ١٨٣٠ فقد أوصى بضرورة القضاء على
 حكومة الداي لمصلحه فرنسا ، وقدر قواتها وقت السلم بـ ١٥ ألف يمكن
 زيادتها الى ٦٠ ألف جندي عند وقوع الحرب . ودعا الى ضرورة إنشاء
 حكومة (متحضرة) فى هذه المنطقة من المتوسط المواجهة لفرنسا . وإرسال
 المزارعين الاوربيين لتعميرها . ولم يوافق بوتان على الفكرة الشائعة
 آنذاك من أنه يمكن ائثاره شعور العرب ضد حكامهم من البرك . مستندا
 بالتضامن الذى تجلى امام الحملة الأسبانية ١٧٧٥ ، ولكنه قال أنه من
 الممكن استعماله ورجال الطرق الصوفية .

ولقد اجتذبت الولايات المتحدة الى هذا الصراع فى حوض البحر
 المتوسط نتيجة تحالفها مع فرنسا وما تبع ذلك من ارسال السفن الأمريكية
 الى هذا البحر لنقل المساعدات الى الحليف ، وكان من المتوقع ألا تمر
 هذه السفن فى البحر المتوسط دون أن يلحظها بحارة الجزائر . وفى
 ١٧٩٢ استولى الجزائريون على احدى السفن الأمريكية وأسروا ٢١٧ من
 بحارتها . ولم تكن الجمهورية الناشئة على علم دقيق بتعاليده انيابات
 لبحرية . فلم تهم بالواجبات الموجهة فى مثل هذه الظروف من عقد

معاهدة مع ما يتبعها من هدايا واتاوت . وكان هذا الحادث بين
الاسباب التي حدثت بالكونجرس سنة ١٧٩٤ الى اتخاذ قرار بإنشاء أسطول
حربي للولايات المتحدة ، وقام أسطول الجمهورية بتجربته الأولى ضد
النيابات في طرابلس وكانت النتيجة هي الفشل . وشجع هذا حكومة
الداي على تشديد مطالبتها من الولايات المتحدة فطلبت بمليني د. ر. لينا
لتوقيع المعاهدة وأن كانت المساومة قد انتهت بتقدير مبلغ ٦٤٢ ألف ، وبدخل
ضمن هذا المبلغ اقتداء الأسرى . واشترطت كذلك دفع ما قيمته
٢١ ألف دولار سنويا على هيئة معدات حربية وأخذ الداي على عاتقه مهمة
عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبين التباينين الآخرين . وهذا تسليم من
الولايات المتحدة بامر واقع وهو زعامة الجزائر للنيابات المغربية . وعلى اثر
ذلك عينت الولايات المتحدة قناصل لها في الجزائر وتونس وطرابلس ، وقد
اشتهر قنصلها في طرابلس وليم اتون باستنكار سياسته بلاده ووصفها
(بأنها تذل لدول متبريرة لا تساوى أساطيلها جميعا صفين من الأسطول
الأمريكي الحربي) ومن ثم جددت الولايات المتحدة سياسة القوة فأرسلت
عدة حملات بحرية ضد النيابات كان أهمها في سنة ١٨١٢ وسنة ١٨١٥
وقد نتج من هذه الحملة الأخيرة تعديل المعاهدة مع (مملكة الجزائر) لصالح
الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون يهتمون بريطانيا بتحريض الجزائر ضد
سفنهم حتى يقطعوا على الأمريكيين سبل المنافسة التجارية في حوض البحر
المتوسط . وتوضح هذه السياسة فعلا عند وقوع الحرب بين بريطانيا
والولايات المتحدة (١٨١٢ - ١٨١٤) فقد أرسل الوصي على عرش بريطانيا
خطابا الى الداي يذكره فيه بهذه المناسبة بالصدقة بين بريطانيا والجزائر
ويعبر فيه عن نية حكومته في حماية النيابة من الاعتداءات الأجنبية .
وهكذا نلاحظ أن فترة الصراع الدولي من سنة ١٧٩٢ - سنة ١٨١٥
قد أتاح للجزائر تجديد قوتها البحرية . وقد اشتهر الرئيس حميدو
بمجهوده الفعال في إعادة بناء الأسطول الجزائري حتى قدر بجارته سنة
١٨١٥ بثلاثين ألفا وكان الأسلوب المتبع غالبا هو مهاجمة رؤساء الجسر
للسفن التجارية ، فاستن الرئيس حميدو خطة جديدة ، وهاجم السفن
الحربية ، وقد استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعا ، وفي هذه
الحالة ، فإن حكومة الداي كانت تشتري الأسلحة بالمال الذي يوزع على
البحارة بدلا من الغنائم .

وفي سنة ١٨١١ توقفت الولايات المتحدة عن دفع الاتاوة المخصصة
للجزائر ، فأمر الداي الرئيس حميدو بمهاجمة السفن الأمريكية . وملاحظ
أن نشاط هذا البحار المغامر خرج عن نطاق البحر المتوسط واستولى
على ثلاث سفن في عرض المحيط الأطلسي سنة ١٨١٢ وفي سنة ١٨١٥ التقى
الرئيس حميدو بالأسطول الأمريكي المتجه لتأديب نيابة الجزائر ، ويبدو أنه
وجد نفسه فجأة أمام أسطول ضخم فقتل بعد معركة قصيرة .

لعبت الدويلات الإيطالية الدور الرئيسي في علاقات تونس الخارجية منذ العصور الوسطى فكان التجار الجنوبيون والبنادقة يترددون على ساحلها ويقيمون الفنادق في العاصمة لا يواء تجارهم وقناصلهم ، ولذلك كان على فرنسا ان تزيج من طريقها مؤسسات جنوة التي تعمل في صيد الاسماك ، والتي كانت تمتلك مخازن مشيدة في طبرقة واستغلت فرنسا صداقتها للباب العالي واستطاعت فعلا ان تفتح مخزنا لشركة لنش التي تعمل بالجزائر . في تانكرت Cap-Negre شمالا كما افتتحت قنصلية في تونس عام ١٥٧٣ وظهر التجار الفرنسيون في بنزرت منذ ذلك الوقت .

ولم تخل العلاقات التونسية الفرنسية من المناوشات لان بحسرية تونس لم تغفل الاشتراك في حركة الجهاد في البحر ، ولكن معظم اشتباكات هذه البحرية انما وقعت مع فرسان مالطة ، الذين يشبهون بالنسبة لأوروبا المسيحية رجال الطائفة بالجزائر فكانوا يشنون الغارات الخاطفة على السواحل التونسية القريبة ، وفي عام ١٦٤١ هدموا الميناء المحصن الذي انشاه الاسطى مراد واشتهر باسمه الايطالي « بوروفارينا » .

ولما تولى مراد بك السلطة استن سياسة اتبعها خلفاؤه الحسينيون ، وهي تقوم على مبدأ توثيق الصلات بفرنسا باعتبارها كبرى الدول الأوروبية بالبحر المتوسط . وذلك بقصد اثبات استقلالهم الذاتي بالنسبة للأستانة من جهة ، والحصول على تأييد أوروبا ضد نيابة الجزائر القسوية من جهة أخرى . وستتخذ فرنسا من هذه المعاهدات في القرن التاسع عشر دليلا على استقلال تونس ، وبالتالي عدم السماح للدولة العثمانية بالتدخل لحمايتها .

وهذه السياسة لم تات في عهدها بالثمرات المرجوة منها ، فلم يتجنب لويس الرابع عشر مثلا تونس حينما كان يقوم بحملاته ضد الجزائر ، وعلى العكس استغل هذه الحملات ليفرض على تونس في عام ١٦٨٥ معاهدة تتضمن شروطا تمس سيادة تونس ، فكان من بينها :

تعهد تونس باحترام الامتيازات بما في ذلك مبدأ تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية بعد أقصى قيمته ٣٪ ، وكذلك الامتيازات القضائية الخاصة بعدم محاكمة الرعايا الفرنسيين الا بحضور قناصلهم . وأهم من ذلك تعهد تونس بالقبض على سفن الجزائر أو طرابلس أو سلا ، اذا اشتبكت هذه المدن البحر في حرب مع فرنسا . وفي هذه الحالة تغفل الموانئ التونسية في وجهها . وأخيرا تعهدت تونس بعدم استرقاق الأسرى ادرسيين وتحرير من يوجد منهم . وقد عقدت هذه المعاهدة

لمدة مائة عام ولكنها لم تطبق بحذورها . وقد جدد حسين على معظم تلك الشروط في معاهدة أخرى عقدها مع فرنسا سنة ١٧٢٨ ونص فيها بالإضافة الى تلك المبادئ على حق فرنسا بأن تعامل معاملة الدولة الأولى بالرعاية (١) وأكد حسين على هذه السياسة بمقد معاهدات أخرى مع معظم الدول البحرية مثل هولندا والدانمرك وانجلترا . فثبتت امتيازات هذه الدول لصيد الأسماك وإقامة الحصون لهذا الغرض على بعض المراسي والجزر التونسية مثل طبرقة زتاكوت . ولكن خليفته على باي خرج عن تلك الخطة فتقرب من دايات الجزائر من جهة وعمل على اخراج الأوربيين من مراكزهم الساحلية .

ومع ان حمودة باي قد اتبع في الداخل سياسة الحزم الا انه تساهل مع الفرنسيين في منحهم الامتيازات الاقتصادية . فقد أنفقا مع شركة الأسماك الأفريقية وأعطاهم احتكار مصايد الأسماك من طبرقة حتى طرابلس مع حق إنشاء المخازن . وتعهد بحماية موظفي الشركة حتى عند وقوع الحرب . وذلك نظير عوائد سنوية . ووقف الباي موقفا شبيها بموقف الدايات من فرنسا ابان الحملة على مصر فتقاعس عن تلبية أوامر الدولة العثمانية بإعلان الحرب على فرنسا . وفي عهد حمودة باي تعرضت تونس لمهاجمة أساطيل البندقية وذلك بمناسبة استيلاء التونسيين على إحدى السفن التابعة للجمهورية . وقد قامت البندقية بأرسال الحملة الأولى عام ١٧٨٤ فطارت بموانئ سفاقص . وسوسة . وحلق الوادي La goulette وعادت في العام التالي ملحقة الأضرار بعدة موانئ من بينها بنزرت . ومما يذكر ان فرنسا مالطة فتحوا جزيرتهم لتكون قاعدة لأساطيل البندقية ولكن اسبانيا توسطت في هذا النزاع حتى تجتذب صداقة الباي في الوقت الذي كانت مشتبكة فيه مع الجزائريين بخصوص وهران . ويمكن القول بأن حملات البندقية كانت بمثابة انذار بما ستظهره إيطاليا بعد اتحادها من أطماع في تونس .

(١) انظر خصوصاً تلك المعاهدات Flux P. 335 - 359

الفصل الثالث

السعديون في مراكش

كما أن مجيء العثمانيين إلى شمال إفريقيا كان نتيجة للاعتداءات الأوربية ، فذلك يمزى ظهور الأسرة السعدية في مراكش إلى نفس الظاهرة ، وقد رأينا كيف أن بنى وطاس بعد استيلائهم على فاس وادعاء السلطة لأنفسهم في نهاية القرن الخامس عشر قد فشلوا في الدفاع عن أراضي مراكش حتى آلت جميع موابيه تقريبا إلى دولتي البرتغال وإسبانيا . فلما أخذ السعديون على عاتقهم حركة الجهاد ضد البرتغاليين في الجنوب بدأت كفتهم ترجح على بنى وطاس .

وينتمى السعديون إلى أسرة شريفة تنحدر من نسل محمد النفس الزكية ، من أبناء الحسين بن علي . ولفكرة الشرافة أهمية كبرى في حياة مراكش منذ أن تأسست بها دولة الإدارة في القرن الثالث الهجري ، وإذا كان الأشراف قد اتزوا مؤقتا في عهد الدول البربرية ، فقد عادوا إلى الظهور في عهد المرينيين ، واكسبوا من جديد زعامتهم الروحية بتأييد الطرق الصوفية التي انتشرت في مراكش آنذاك ولا سيما الطريقة الشاذلية التي تتفرع عنها كثير من الطرق الصوفية في شمال إفريقيا ، وقد هاجر أسلاف السعديين في القرن السابع الهجري واستقروا بدرجة من بلاد السوس جنوب مراكش . وفي سنة ١٥٠٩ (١) طالب أهل السوس محمدا القائم بأمر الله السعدي بأن يتولى قيادتهم في حركة الجهاد ، واعترف به بنو وطاس على أمل أن يعاونهم في تخليص البلاد من الحاميات البرتغالية . وبعد وفاة القائم حوالي سنة ١٥١٧ انتقل حكم إقليم السوس إلى ولديه محمد الشيخ وأحمد الأعرج : وقد ارتفع

(١) انظر ج ٥ ، ٦ من كتاب الاستقصا للناصري وقد خصصا لتاريخ الدولة السعدية .

شأن الآخرين حينما نجح في طرد البرتغاليين من أسفى وأزمور في الجنوب فيما بين سنة ١٥٢٩ وسنة ١٥٤١ وأصبح بإمكانهما الخروج عن تبعية بنى وطاس . ومع أن محمد الوطاسي المشهور بالبرتغالي قد عرض على السعديين تولى حكم مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، فقد رفض محمد الشيخ ، الذي لقب بعد ذلك بالمهدي ، ذلك العرض لأنه أصبح يطمح الى توحيد مراكش تحت سلطته . وقد دخل في نزاع مضن مع أخيه ومسح الوطاسيين في نفس الوقت حتى تمكن أخيرا من دخول فاس وإعلان نفسه سلطانا سنة ١٥٤٩ وبدا بعد محمد المهدي هو المؤسس الحقيقي للأسرة السعدية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد فقد عمل بعد ذلك على تخليص الوائي الشمالية من البرتغاليين كما فعل في الجنوب من قبل واسترد أصيلة والقصر الصغير سنة ١٥٤٩ - سنة ١٥٥٠ ولم يبق لدى البرتغاليين بعد ذلك سوى طنجة وسبتة ومزغان تقوم بالدفاع عنها حاميات ضئيلة لا تتجاوز ٢٥٠٠ رجل (١) .

حتى أن يوحنا الثالث ملك البرتغال لجأ الى الإمبراطور شارل الخامس يطلب اليه المساعدة ولكنه كان مشغولا بألمانيا وكذلك لم يستطع ملك البرتغال استغلال الفرصة حينما أتى اليه أحد الوطاسيين يستنجد لاستعادة ملكه .

ذلك أنه بعد أن شتت محمد المهدي الأسرة الوطاسية تمكن أحد أفرادها وهو أبو حسون على الوطاسي من الفرار من مراكش وراح يستعين بجميع الدول التي يتوقع منها المساعدة لاستعادة الملك . فلجأ الى البرتغاليين وإلى شارل الخامس وإلى الدولة العثمانية . ولدى هذه الدولة الأخيرة وجد استعدادا للمساعدة فأرسلت التعليمات الى صالح ريس بيلر بك الجزائر لكي يقوم بغزو مراكش بالتعاون مع أبي حسون ، وقد تمكن فعلا من الوصول الى مدينة فاس وإعادة المدعى الوطاسي الى الحكم بضعة أشهر سنة ١٥٥٤ فكانت هذه المرة الوحيدة والأخيرة التي وصل فيها نفوذ العثمانيين الى مراكش . إذ سرعان ما استعاد المهدي عاصمة ملكه .

ولقد كان من المتوقع حدوث تضامن بين القوى العثمانية والسعدية في المغرب نظرا لأن هدف ساستهما كان واحدا ، ويبدو أن السلطان سليمان القانوني قصد فكر في هذه السياسة ولكن على أساس أن تدخل الدولة السعدية في تبعية الدولة العثمانية . وقد أرسل سفارة بهذا المعنى الى محمد المهدي ، ومع أنه لم يكن قد دخل فاس بعد إلا أنه رفض تلك الفكرة وأصر في رده على

(1) Ricard P. 368.

تلقب نفسه بأمر المؤمنين . ثم جدت مشكلة تلمسان فأضافت عنصرا جديدا من عناصر النزاع بين السعديين والعثمانيين .

ومن المعروف أن تلمسان تقع في غرب الجزائر قرب الحدود المراكشية وترتبط كثير من أسرها بوشائج القرابة مع أهل فاس ، ولذا عندما تدهورت الأسرة الزيانية وانتهى أمرها بأن فتحت المدينة سنة ١٥٤٣ للقوات الإسبانية ، اتجه أهل تلمسان إلى القوى السعدية الناشئة لكي تتدخل لحمايتهم من الاحتلال الميحي .

ولما كانت الحياة الإسبانية تقوم على مبدأ عدم التوغل في الداخل فإن حاكم وهران لم يتشبث باحتلال المدينة ، وأصبح من السهل على محمد المهدى أن يملأ هذا الفراغ الذي تركه إزيانيون في تلمسان وأرسل قواته لاحتلالها ، فاستاء بيلربك الجزائري نظرا لأنه قد سبق للعثمانيين حكم تلمسان . والواقع أن موقع هذه المدينة قد جعل أهلها يترددون بين القوتين الرئيسيتين في شمال أفريقيا وهي الأسرة السعدية في مراكش والحكومة العثمانية في الجزائر . ولم يترك صالح ريس الحاكم العثماني بالجزائر تلمسان بيد السعديين فسارع إلى احتلالها سنة ١٥٥٠ واستمرت منذ ذلك الوقت جزءا من الولاية العثمانية ولكنها بقيت مع ذلك مثار نزاع بين دول مراكش وحكومة الجزائر ونشأت بينهما مشكلة حدود (١) .

ويبدو أن النزاع مع الدولة العثمانية قد أثر على اتجاه سياسة السعديين ، فنذكر الوثائق الإسبانية (٢) أن حاكم وهران أرسل سفارة سنة ١٥٥٥ للتفاوض مع حاكم فاس بخصوص تبادل الأسرى ولكن المفاوضات تطورت إلى الحديث عن قيام تحالف إسباني مراكشي ضد العثمانيين وتجهيز أسطول مغربي بأموال إسبانية لضرب مدينة الجزائر وتسليمها للإسبان . وحسب رواية أخرى أن سلطان مراكش لم يذهب إلى حد تسليم الجزائر إلى الإسبان ولكنه قبل تدميرها فقط وهو الأرجح . وعلى كل فقد أدت هذه الاتصالات إلى تشكك صالح ريس في نيات المهدى فأعد حملة ثانية على مراكش ولكنه مات قبل تنفيذها . ولم يكف خلفه حسان باشا خير الدين عن التفكير في ضم مراكش ليوحد شمال أفريقيا تحت السلطة العثمانية بيد أنه لم يقض لأى من هذه المشروعات النجاح .

والراجح أن مفاوضات المهدى مع الإسبان لم تكن جادة ، إذ ليس من المعقول أن تخرج الدولة السعدية وهي بعد في عهد مؤسسها الكبير :

(١) أفرد أحد المؤرخين الفرنسيين بحثا عن العلاقات العثمانية المراكشية من سنة ١٥٠٩ إلى سنة ١٨٣٠ انظر Cour-august

(2) Documents Espagnols P. 268.

عن الأهداف التي وجدت من أجلها ، ولكن بعد مرور جيلٍ ستصبح هذه السياسة أمرا حقيقيا وخاصة بعد ظهور النزاعات بين أفراد الأسرة على الملك واستمانة بعضهم ضد بعض بالدول المسيحية أو الدولة العثمانية ، وقد أظهر عبد الله القالب بالله بن محمد المهدي الذي حكم من سنة ١٥٥٧ - ١٥٧٤ . بعض الميول نحو هذه السياسة حتى ان أخويه أحمد وعبد الملك اعترضوا عليه ولجأ الى العثمانيين بالجزائر . فلما انتقل الحكم الى المتوكل وصادف هذا صعوبات داخلية أستغل عبد الملك الفرصة وتسلل الى مراكش بمعاونة العثمانيين وتمكن من طرد ابن أخيه سنة ١٥٧٦ ولكنه ما كاد يملك زمام الحكم حتى فكر في التخلص من حلفائه السابقين ، حتى لا ينقلبوا عليه بمطالبة تبعيته لهم ، وقد نشر مشروع تحالف قلمه عبد الملك الى الاسبان في أبريل سنة ١٥٧٧ منحهم فيه بعض الامتيازات على الساحل نظير معاونته ضد العثمانيين والبرتغاليين (١) .

ذلك انه بعد خروج المتوكل من مراكش التجأ الى سيباستيان ملك البرتغال الذي كان قد أظهر اطماعه في احتلال مراكش وأرسل ضدها حملة سنة ١٥٧٤ ، ولذلك رحب بالمتوكل ، واعد العدة لحملة هائلة . اما اسبانيا فقد نفقت يدها من الموضوع لعدم التوصل الى اتفاق . وهكذا أصبح على عبد الملك أن يواجه الحملة البرتغالية وحده .

وفي أغسطس سنة ١٥٧٨ التقى الجيشان عند وادي المخازن شمال فاس حيث دارت معركة تعد من المعارك الحاسمة في تاريخ شمال افريقيا وفي شبه جزيرة ايبيريا معا . وقد هزمت فيها القوات البرتغالية هزيمة ساحقة فقدت ٢٦ ألف قتيل وسقط فيها ثلاثة من الملوك هم : سيباستيان، والمتوكل ، وعبد الملك . ولذلك اشتهرت باسم معركة الملوك الثلاثة (٢) ففي مراكش جنى أحمد أخو عبد الملك ثمرات هذا النصر إذ آل اليه الحكم ولقب بالنصور ، وانفسح امامه المجال لكي يصبح اعظم سلاطين الأسرة السعدية ، وفي شبه جزيرة ايبيريا تحطمت قوة البرتغال ولم يبق هناك حتى كان فيليب الثاني ملك اسبانيا قد ضمها الى ملكه سنة ١٥٨٠ .

ولحكم المنصور أهمية عظمى في تاريخ مراكش ويمكن توضيحها في ثلاثة عناصر رئيسية هي : تنظيم الادارة الداخلية ، ومد نفوذ مراكش الى

(1) De Castrie I P. 350.

(2) Ibid P. 385. s. q.

ونظر وصف هذه المعركة ونتائجها
ويذكر دي كاستري ان وثائق هذه المعركة قد اختفت لان الحكومات آنذاك كانت تعتمد الى اخفاء ما لا يسرها .

حوض السنغال ، ثم دخولها ضمن الاعيب المنافسات والمحالفات التي ميزت العلاقات الأوربية في ذلك الوقت .

ففي عهد المنصور وصل نظام المخزن (١) وهو الجهاز الإداري للحكومة في مراكش الى الصورة التي استثمر عليها تقريبا حتى عهد الحماية الفرنسية ، فعمد الى تعيين القواد لدى القبائل وخصص بعضها لخدمة جيشه ، فعليها ان تلبى دعوة الجهاد كلما احتاج الامر . وتولى هذه القبائل جمع الضرائب من القبائل الأخرى نظير اعفائها هي او نظير منحها اقطاعات من الأرض الزراعية ، واصبحت هذه القبائل تسمى بقبائل المخزن ، وهي على عكس قبائل السبية او اراضي السبية التي لا تخضع للسلطة المركزية خضوعا مباشرا . وقد ظهر استخدام كلمة مخزن للدلالة على الحكومة في مراكش منذ عهد الموحدين ، ويبدو ان اختيار هذه التسمية انما مرجعه الى ان مهمة الحكومة الرئيسية ، كانت هي خزن المال في نظر أهل العصر ، اما كلمة السبية فظاھر انها تحريف عن كلمة سائبة . وكانت مشكلة مراكش التقليدية هي محاولة الحكومة المركزية توسيع بلاد المخزن ما استطاعت على حساب بلاد السبية . ولم يكن السلاطين يلجأون الى طرق فعالة لتثبيت حكمهم فيما يقابل حدود مراكش الحالية ، وانما كانوا يخرجون في حركة (خملة) او يرسلون حملة تتكون من بعض قبائل المخزن لتغير على قبائل السبية فتجتمع منها الضريبة المطلوبة ثم تعود الى امكانها المخصصة لها . وكثيرا ما كانت هذه الحملات تترك وراءها الدمار ، ثم تعود القبائل المأسيبة الى سابق عهدها من الاستقلال وكانت معظم قبائل المخزن تنتمي لاحل عربي ، وتعتبر مراميهما اراضي جوس (اوقاف) واشتهرت بعض تلك القبائل مثل الشراقة والشراودة بالخدمة في جيش السلاطين .

وتعزى مفامرة المنصور في الاستيلاء على السودان الى ما عرف به من حب جمع الثروة . وقد لاحظ ان التجار المغاربة يأتون من هناك حاملين كميات وفيرة من الذهب ، وقد حققت لهم تجارة السودان ارباحا وفيرة ، لانهم علاوة على عمليات تبادل تراب الذهب بسلع مراكش كانوا يبيعون منتجات السودان للتجار الأوربيين . وبهذا أصبحت تجارة السودان عمورا اساسيا في دورة التجارة المراكشية . وايدى المنصور اهتمامه بالجنوب منذ بداية حكمه فعمر مدينة مراكش واحتل الواحات الجنوبية مثل توات تمهيدا لضم السودان . وقيل انه قام بمحاولة أولى في هذا السبيل في أوائل حكمه ولكن جيشه هلك في الطريق الصحراوي جوعا وعطشا ، فانتظر حتى اكمل استعداداته وواتته الظروف سنة ١٥٩٠ حينما دمر الانجليز الاسطول الاسباني فخفف تهديد فليب الثاني لمراكش .

(١) انظر مادة مخزن في دائرة المعارف الإسلامية .

وللمغرب علائق وشيجة تربطها بالسودان، وهو حسب عرف المغاربة، البلاد الواقعة في حوض السنغال والنيجر بغرب أفريقيا . وترجع هذه العلاقات الى بداية انتشار الاسلام في تلك المناطق في القرن الخامس الهجري ، فقد أخذ المسلمون من المغرب على عاتقهم مهمة نشر الاسلام في تلك الاصقاع ، وأصبحت المراكز الاسلامية في غرب أفريقيا صورة مصغرة لحضارة المغرب، وشاهد ذلك انتشار المذهب المالكي والطرق الصوفية المعروفة بالمغرب ، كما أن المسلمين في تلك المناطق اعتادوا أن يتلقوا علومهم الدينية في المراكز الاسلامية في المغرب مثل فاس ومراكش والقيروان .

وتأكدت هذه الصلات الروحية بنشاط تجارة القوافل العابرة للصحراء ، فكانت هذه القوافل تحمل معها المنسوجات وغيرها من منتجات الحضارة . وفي الطريق تمرج على واحة تغازة حيث يكثر الملح ، وهو من أهم ما كان يطلبه سكان السودان ويتبادلون به تراب الذهب ، ثم تعود القوافل حاملة الرقيق ومنتجات السودان من ريش النعام والعاج وغير ذلك . وقد نشأت في القرن السادس عشر دولة اسلامية كبيرة في غرب أفريقيا تعرف بدولة سنفي ، وهي تعاصر السعديين في مراكش . ومن الطبيعي أن يشعر هؤلاء الحكام نحو الاسرة السعدية الشريفة بالتبجيل ، غير أن خلافا نشأ بين دولة سنفي ومراكش حول واحة تغازة التي اشرنا الى اهميتها ، وقد استاء المنصور لأن سكان الواحة يدينون بالتبعية لمملكة سنفي ، وعندما وصله خطاب من أحد أمراء تلك المملكة يستنجد على اخيه الحاكم ، تلقف الفرمة وأسرع باعداد حملة السودان . ولم يستمع المنصور الى نصيحة تجار مراكش بالعدول عنها ، وحجتهم في ذلك أن الحملة غير مشعة من الناحية الاقتصادية وغير مأمونة المواقب من الناحية العسكرية وستبين فيما بعد سلامة نظرتهم ، ولكن المنصور أصر على مشروعه فانفذ الحملة في أكتوبر سنة ١٥٩٠ .

تألفت الحملة من ٢٠٠٠ رجل فيهم عدد كبير من الأسرى الأسبان الذين اعتنقوا الاسلام ، وقد اختير أحدهم وهو جودار باشا لقيادة الحملة ، ورغم هلاك كثير من الجند أثناء عبور الصحراء ، فقد تظلم الجيش المراكشي بعد وصوله الى السودان على قوات اسكي اسحق (١) وذلك بفضل تفوق اسلحتهم فدخلوا عاصمته جاز . وكانت خيبة املمهم عظيمة اذ راوها قرية تتكون من عدة اكواخ ولم يستطيعوا البقاء بها . وعرض عليهم أمير سنفي بنفسه المساعدة في نقل الجيش الى تمبكتو على النيجر حيث المناخ

(١) اسكي : هو لقب حكام دولة سنفي .

أكثر ملاءمة ، وقد أصبحت بعد ذلك مقرا لحكومة المراكشيين ، ذلك أن اسكى نوح حاكم سنفى عرض على المنصور أن يعلن تبعيته لمراكش مع بقاءه حاكما فعليا للبلاد ، وربما كان هذا الاقتراح أفضل لمصلحة مراكش نفسها لأنه أقرب إلى التحقيق من احتلال ثابت لمنطقة شاسعة تترامى أطرافها ، ولكن المنصور رفض الاقتراح وعمل على إرسال التعزيزات ليكمل احتلال السودان ، وكانت النتيجة أن صمم اسكى نوح على المقاومة وانسحب إلى مناطق القباب حيث يتعلم العمل على الجيش المراكشى ، وهكذا ثبت للمنصور استحالة احتلال السودان فضلا عن الاستيلاء على موارده . ولم يعثر جيش مراكش على مناجم الذهب، التى كان حكام السودان يحتفظون بها سرا ، ومن ثم كان نظام التجار المراكشيين الذى يعتمد على التبادل مع السودانيين دون محاولة الوصول إلى المناجم أو استغلالها مباشرة أتبع من الخطة التى سعى إليها المنصور ، فماذا حققت إذن مغامرة المنصور في السودان ؟ (١) .

لقد وصف أحد التجار الأوربيين بمدينة مراكش القنائم التى حصلت عليها حملة جودار ، فقال أنها اشتملت على حمل ثلاثين جملا من الذهب ، وقدر إيرادات جاو وتمبكتو بمائتى ألف جنيه اتفع بها المنصور فى تحصين ميناء العرائش وتطوير صناعة السكر فى السوس . وقد أصبح المنصور يلقب بالدهبى وراجت الأخبار فى أوروبا عن تضخم ثروة مراكش ، ولكن من الواضح أنه قد بولغ فى تقدير هذه الثروة وإذا صح أن حملة السودان قد أتت بغنائم وفيرة فإن ذلك كان على شكل قنائم حرب أكثر منها إيرادا ثابتا .

ولم تكن آثار الحملة السياسية بأفضل من نتائجها الاقتصادية ، فقد ترتب على تحطيم دولة سنفى بالتضياء على اسكى نوح سنة ١٥٩٣ تفكك السودان وعودته قبائل واجناسا متنافرة ، ولم يستطع المراكشيون أن يسيطروا نفوذهم على جميع مناطق الدولة المنهارة وانحصروا تقريبا فى إقليم تمبكتو وعند منحى النيجر . ثم تراخت علاقات التبعية لمراكش حتى تلاشت تماما بعد عهد المنصور . وفى عهد فاتح السودان نفسه اظهر الجيش المراكشى هناك نزعة الى تولي السلطة وذلك حين فكر المنصور فى إرسال قائد عسكري لقيادة الجيش وتولية جودار الادارة المدنية فقط .

(١) أفرد Bovill بوفل أحد الكتاب الانجليز بحثا عن المغامرة وتجارة الذهب وخصص معظم الموضوع للصلات بين مراكش والسودان ، انظر ثبت المراجع .

فرفض جودار هذه القسمة وطلب تحكيم الجند فاخثاروه حاكما . وهكذا استن المبدأ الذي استمر عليه الباشوات من حكام تمبكتو الا وهو اختيار الجند للحاكم . واذا لم يكن جودار قد خلع طاعة المنصور فلم يكن من المتوقع ان يستمر باشاوات تمبكتو على ولائهم لظفائه وخاصة بعد ان عنت الفوضى مراكنى اثر وفاة المنصور (١) . ولعل اهم اثر تركه حملة المنصور في السودان هو قيام تلك الحكومة المراكشية وسط حوض النيجر مدة قرنين ، وظهور طبقة من المولدين في السودان نتيجة لتزاوج الجند المراكشين بالنساء من اهل البلاد . كما ان هذه الحملة تعد من الذكريات التاريخية التي اثارها المغرب بمناسبة المطالبة بموريتانيا وبعض اجزاء من اراضي السنغال ومالي في الستينات من هذا القرن . ان تولى المنصور الحكم اثر الانتصار في معركة كبرى على البرتغاليين قد اكسب مراكنى في عهده هبة في العالم الخارجي ، فأرسل له السلطان العثماني سفارة للتهنئة وتحسنت العلاقات عموما بينه وبين الدولة العثمانية ، وفكرت جميع الدول الأوروبية القائمة آنذاك في اجتذاب مراكنى لمخالفتها في الصراع مع الدول الأوروبية الأخرى ولا يستثنى من ذلك اسبانيا الغصم التقليدي ، وكانت أكثر الدول الأوروبية اصرارا على هذه السياسة هي بريطانيا ، فقد تصادف عصر المنصور مع الحرب الإنجليزية الاسبانية ، واتفقت مصلحة إنجلترا مع مراكنى في مصاداة اسبانيا حتى قيل بأن مراكنى احتفلت سنة ١٥٨٨ بانتصار الانجليز في معركة الأرماد الشهيرة .

وترجع علاقات إنجلترا بالسعديين الى بداية ظهور الأسرة في الجنوب ، فقد أخذ التجار الانجليز يترددون على موانئ مراكنى يشترون منتجات السودان وملح البارود ، وأهم من ذلك كله السكر وكان يصنع بكثرة في السوس ، وقد توصل المخاربة الى أفضل الطرق المعروفة في ذلك العصر لصناعة تكرير السكر . ولما كانت حاجة إنجلترا الى سكر مراكنى شديدة فقد تفاض التجار عن أوامر البابا التي كانت تحظر بيع الأسلحة للمسلمين فكانوا يتبادلون السكر بالأسلحة التي كان يبيع المراكشيون في طلبها ، حتى قيل بأن السعديين تغلبوا على البرتغاليين بغضل الأسلحة الإنجليزية . ولما استقر حكم السعديين عملوا على تشجيع التجارة الخارجية لان الحكومة كانت تستفيد منها من جهتين : اولا لانها احتكرت تجارة السكر ، ولانيا لانها كانت تحصل على الصادرات ضرائب جمركية . وتعتبر الضرائب الجمركية

(١) ظهر لقب باشا في مراكنى في حكم الدولة السعدية تقليدا لجيرانهم العثمانيين ولكن ظل أقل انتشارا منه في الولايات العثمانية كما انه لا يدل على وظيفة معينة ، فيحمل هذا اللقب بعض حكام الأقاليم دون البعض الآخر .

فى بلد لا تستطيع الحكومة فيه الزام الأهالى بدفع الزكاة والمشور من أهم موارد الدولة وأكثرها ثباتا وبالتدرج تطورت هذه العلاقات التجارية الى فكرة التعاون السياسى . وقد ظهر هذا الاتجاه فى انجلترا فى عهد اليزابيث الذى يماصر المنصور الجزء الأكبر من حكمها . وقبل تولى المنصور بعام واحد أرسلت اليزابيث ادموند هجن فى اول سفارة ذات طابع سياسى الى مراكش ، وكان الهدف الذى أعلن عنه آنذاك هو التفاوض من اجل تبادل الأسرى . ولكن هجن حمل تعليمات بجس النبض عن امكان قيام تحالف سياسى مع السلطان عبد الملك ، وقد أخفى هذا الموضوع نظرا لانه لم يكن من اليسير على الراى العام الانجليزى قبول فكرة التحالف مع دولة اسلامية ، الا ان الوضع قد تغير بعد ارتقاء المنصور للعرش وعلو شان مراكش وسنمعتها فى السياسة الأوروبية وقد أصبح موضوع دون انطونيو المطالب بمرش البرتغال هو محور مشروعات التحالف الانجليزى المراكشى طوال خمسة عشر عاما من عام ١٥٨٠ الى ١٥٩٥ (١) ذلك أنه بعد أن ضم فيليب الثانى البرتغال الى دولته عام ١٥٨٠ التجأ دون انطونيو أحد أفراد الأسرة الحاكمة البرتغالية الى انجلترا فرجحت به الحكومة الانجليزية باعتباره أداة فعالة لتهديد اسبانيا ، وقد وضعت تفاصيل مشروع التحالف مع مراكش على أساس ان تقدم بريطانيا اسطولا لتزود البرتغال باسم مدعى العرش اللاجئ لديها . ويقوم المنصور بتحمل نفقات الحملة وتزويدها بالوئ ، وفى مقابل ذلك يتنازل انطونيو عن الجيوب البرتغالية الباقية على سواحل مراكش . وبينما تحمس انطونيو لهذه المشروعات وأرسل ابنه رهينة لدى المنصور ليثبت له صدق نيته ، تبين ان كلا من انجلترا ومراكش تتخذ من موضوع عرش البرتغال وسيلة للمساومة مع الاسبان ، ولذلك لم يقيض لهذه المشروعات الخروج الى حيز التنفيذ . وحينما بدأت اليزابيث بانفاذ الحملة الى برشلونة عام ١٥٩٠ اعتذر المنصور باتشفاله بحملة السودان ، ويقال ان السبب الحقيقى لتراجعه انما هو خشيته من أن يحاربه فيليب الثانى بنفس السلاح نظرا لوجود لاجئين من الأسرة السعدية فى اسبانيا يطالبان بالحكم . ويلاحظ ان المراسلات حول هذا الموضوع بين اليزابيث والمنصور انقطعت منذ عام ١٥٩٥ كما توقف الحديث عن مشاريع التحالفات الأخرى .

كذلك نمت العلاقات التجارية بين انجلترا ومراكش فى عهد المنصور . ففي عام ١٥٨٥ تألف اول اتحاد للتجار الانجليز فى مراكش ، وكان هذا الاتحاد هو نواة شركة بلاد البربر التى تأسست عام ١٥٩٢ ، وهى من

(١) خصص القسم الثالث من الوثائق التى نشرها دى كاسترى من تاريخ مراكش للعلاقات الانجليزية . ويشغل موضوع دون انطونيو الجزء الأكبر من هذه الوثائق .

أوائل شركات الاحتكار التجارية في إنجلترا ، إلا أنها لم تعيش طويلا مثل مثيلاتها شركة الهند الشرقية وشركة شرق البحر المتوسط ، لأن قرب مراكش من إنجلترا مكن صغار التجار من الوصول إلى موانئ مراكش والاتجار لحسابهم الخاص مخالفين حقوق امتياز الشركة .

وكما أن خصومة اسبانيا كانت من أهم أسباب التقارب الإنجليزي المراكشي ، فإن ثورة الهولنديين في ذلك الوقت على الحكم الإسباني لابد أن تكون عاملا قويا للتقريب بين البلدين . وقد أظهرت الجمهورية التجارية البحرية اهتماما خاصا بموانئ مراكش الشمالية نظرا لأن سفنها الذاهبة إلى أمريكا كانت تتوقف عندها ، وقد ركزت اهتمامها على كيفية استغلال هذه المحطات للتبادل التجاري . وفي سنة ١٥٦٦ أرسل أول مشروع للحالف بين هولندا ومراكش ، وبلغ هذا التعاون السياسي أقصاه في عهد مولاي زيدان حينما تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، ولكن حكم زيدان لم يكن مستقرا ، ولم يحترم بحارة سلا هذه الاتفاقات فكانوا يهاجمون السفن الهولندية قرب سواحل مراكش (١) .

قد حاول فيليب الثاني بعد تولي المنصور الحكم أن يجتلبه إلى السياسة التي سار عليها بعض أسلافه من حكام مراكش والتي تقوم على فكرة التحالف مع اسبانيا ، ولو أدى هذا إلى بعض التنازلات لمراكش من أجل مواجهة قوة العثمانيين في شمال إفريقيا . فأرسل بعض الهدايا ولم يقطع المنصور الأمل على فيليب الثاني فتظاهر بقبول مبدأ التفاوض إلا أن المسألة لم تعد جس النبض من الطرفين . وما لبثت العلاقات أن عادت إلى سابق عهدها من التوتر : أولا بسبب انتقال الجيوب البرتغالية : طنجة وسبتة ومزغان إلى الأسبان . وثانيا لأن فيليب الثاني احتفظ لديه بلاجئين من الأسرة السعدية وأخذ يهدد بهما المنصور . ولما كانت فرنسا في معظم تلك الفترة على سلات طيبة باسبانيا ، فاتها ظلت بعيدة من مراكش سواء في ميدان السياسة أو التجارة وإن لم يمنع هذا من ظهور مشروع تحالف مراكشي عثماني فرنسي عندما سابت العلاقات بين هنري الرابع واسبانيا . فغير أن مشروع التحالف هذا يتصل بتاريخ الفترة التي تلت عهد المنصور .

عندما قضى المنصور نحبه في عام ١٦٠٣ تنازع العرش ابنائه الثلاثة ، وكان مفروضا أن يؤول إلى زيدان فاتحد أخواه المأمون ويعرف بالشيخ ، وأبو فارس حاكم مدينة مراكش لمعارضته وتغلبا عليه . إلا أن المأمون سرعان ما تنكر لأخيه فأقاله من منصبه . فاستغل زيدان هذه الفرصة

(١) خضع القسم الثاني من مجموعة دي كاستري الوثائق الهولندية وهو يقع في خمسة أجزاء .

وجمع كلمة أهل البلاد حوله واستقر في فاس . وكانت النتيجة أن ذهب المأمون يطلب المعونة من فيليب الثالث ملك إسبانيا ماتحا إياه نفرا من أهل التفور الإسلامية في شمال مراكش وهو ميناء المراكش ، بل يعزى إلى المأمون أنه تسبب في اخراج بقايا المسلمين نهائيا من الأندلس ، وذلك بأن كشف لفيليب الثالث خطة كانوا قد وضعوها للثورة على الأسبان واعادة الحكم الاسلامي بالتعاون مع مراكش ، فكان قرار التشريد سنة ١٦١٠ . ثم نفذ تسليم المراكش واستصدر فتوى من علماء فاس بأنه يجوز اقتداء أبناء النبي بتسليم بلد من بلاد المسلمين إلى الكفار (١) ويفهم من هذا انه كان لدى فيليب الثالث بعض افراد الأسرة السعدية اطلقهم نظير هذا الإنفاق .

وقد أدت سياسة المأمون إلى مقتله على يد مجاهدي تطوان سنة ١٦١٢ . ولم يستطع ابنه عبد الله أن يستقر في الحكم لسوء سمعة أبيه ، فيعود زيدان إلى السلطة ولكن دون أن يتمكن من بسط سيطرته على جميع أنحاء البلاد ، وتتشعب المنازعات حتى تختفي الأسرة تماما في منتصف القرن السابع عشر . وفي هذه الأثناء تظهر زعامات سياسية تستأثر بالسلطة في هذا الإقليم أو ذاك من مراكش ، ويعتمد بعض هذه الزعامات على أساس ديني مثل الطريقة الدلائية أو السملانية وغيرها من الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر على أساس منظمات عسكرية مثل حكومة النقيس في تطوان ، وحكومة العياشي في سلا . وكثيرا ما كانت تندمج هذه الطرق الصوفية بالجماعات العسكرية ، ولذلك يمكن القول بأن الطرق الصوفية التي ساعدت الأسرة السعدية في مرحلة تأسيسها ، قد خرجت عليها بعد أن انحرفت سياستها عن أهداف الجهاد .

وقد أصبحت حكومة سلا التي يتزعمها أبو عبد الله العياشي من أقوى تلك الوحدات السياسية للقائمة بذاتها في مراكش إبان العقد الرابع من القرن السابع عشر . فامتد نفوذها على القسم الشمالي ما بين شاطئ الأطلس حتى تطوان بما في ذلك مدينة فاس . واستمدت هذه الحكومة قوتها من حركة الجهاد في البحر ، حيث أن ميناء سلا كان موطنًا لمهاجري الأندلس الذين تكانروا بعد قرار طرد المسلمين من إسبانيا سنة ١٦١٠ ، واستأثر المهاجرون بالحكم فكانوا يشبهون في ذلك أوجاق الجزائر فينتخب البحارة زعيمهم من بين رجال الطائفة وحدهم . وقد اشتهر بحارة سلا بحجارة لم يسبق لقراصنة (البربر) أن أظهروا مثلها . فأصبحت السفن الإسبانية الآتية من أمريكا والمحملة بالذهب والفضة هدفا لعمينا لبحارة هذا الميناء الواقع على الأطلس . ووصف غاراتهم إلى شواطئ جزر بحر الشمال ،

(١) انظر كتاب تاريخ تطوان لمحمد بن داود ١٨١ نقله عن كتاب معاصر يسمى تاريخ الدولة السعدية .

ولذا كان من المتوقع ان تسوء علاقاتهم بالانجليز ، ولكن بحارة الانجليز كانوا ينظرون الى هذا النوع من النشاط البحري على انه اشبه بالمغامرات الرياضية . ولذلك اعجبوا بهذه الجمهورية البحرية وحاولوا توطيد الصلة بها الى حد ان احد ممثلي انجلترا بمراكش وهو جون هاريسون ارسلت تقريراً سنة ١٦٢٧ الى الملك شارل الاول مرفقاً به طلب من المياشي بأن يقدم الانجليز مساعدة للمهاجرين الاندلس حتى يتمكن المسلمون من العودة الى اسبانيا . واجاب شارل الاول مذكراً بحسن نية الانجليز نحو هؤلاء المتبردين واتبع ذلك سنة ١٦٣٠ باصدار امر الى القراصنة الانجليز بالكف عن مهاجمة الموانئ المراكشية . كما رسم هاريسون خطة للتعاون مع المراكشيين لاسترداد سبتة . وبداً يكتسب الانجليز نفوذاً على مضيق جبل طارق . ولم تقتصر علاقات الانجليز في هذه الفترة بجمهورية سلا البحرية ان صرح هذا التعبير فقد تمت بعض الاتصالات مع مدعى السلطة في البلاد من اعقاب الاسرة السعدية كما حدث سنة ١٦٣٧ حينما وقعت معاهدة مع محمد الشيخ الاصغر بخصوص تبادل الاسرى ، غير ان علاقات الانجليز بالسلطنين كانت تتعرض في هذا الوقت لازمات شديدة لان الانجليز كانوا يبيعون الاسلحة على نطاق واسع للحكومات المحلية .

وعلى عكس السياسة الانجليزية اظهر الفرنسيون ميلاً في هذه الفترة الى التفاهم مع السلطات الشرعية ولم يكن للفرنسيين تجارة تذكر مع مراكش في ذلك الوقت ، ولعل اهم ما يذكره التاريخ محاولة لفرانسوا الاول سنة ١٥٢٢ لايجاد بعض العلاقات التجارية مع مراكش ، ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية . ولما تولى ريشليو شئون المستعمرات والبحرية سنة ١٦٢٥ كان لمراكش نصيب في سياسته العامة الرامية الى توسيع نشاط فرنسا التجاري ، فارسل احد رجال البحرية وهو ايزاك دي رازلي Isac de Rasilly للتفاوض مع السلطات في مراكش بشأن عقد هدنة ، ولكن الى اي هذه السلطات كان عليه ان يتجه ؟ .

اتجه دي رازلي الى مدينة مراكش حيث يحكم عبد الملك بن زدان ، ولكن سرعان ما تبين خطأ هذه السياسة . اذ ليس للسلطان سلطة مطلقة . يستطيع ان يجبر بها بحارة سلا على احترام اوامره بالامتناع عن مهاجمة السفن الفرنسية . فاضطر الى العودة مرة اخرى على رأس حملة بحرية ضربت الحصار حول سلا بضعة اشهر سنة ١٦٢٩ ، غير انها لم تنل من المدينة شيئاً . واقتصر اثرها على منع خروج السفن مدة الحصار ، وقد ظل دي رازلي يتردد على مراكش دون جدوى حتى سنة ١٦٣١ اذ عاد اليها للمرة الخامسة دون ان يغير سياسته القائمة على التفاهم مع السلطنين السعديين . ومقد أول معاهدة رسمية بين فرنسا ومراكش ، وكان السلطان وليد الذي وقعها ضعيفاً بحيث لم يمكنه معارضة الشروط التي قدمت

قرنسا ، وهي تنص على تحرير الأسرى المسيحيين الذين استرتوا في
مراكش ، والسماح باقامة قناصل فرنسيين في الموانئ المراكشية . وحرية
التجارة للرعايا الفرنسيين ما داموا يؤدون الضريبة الجمركية المفروضة .
وكذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية أثناء اقامتهم بالبلاد . وبالطبع لا
يكن لهذه المعاهدة اى جدوى وخاصة فيما يتعلق بالشروط الأول ما دنا
السلطان لا يسيطرون على البلاد .

الفصل الرابع

دولة الأشراف العلويين

وأينا كيف أن الطرق الصوفية أخذت تسيطر على بعض أقاليم مراكش إبان فترة الفوضى التي أعقبت وفاة المنصور . ففي إقليم السوس ودعوة استولى رجال الطريقة السملالية على الحكم ، ولكن الأهالي استاءوا من حكمهم وآثروا عليهم أحد الأشراف : هو مولاي محمد بن الشريف الذي بايعه أهل سجلماسة حوالي سنة ١٦٣١ ولما استقر حكمه في الجنوب اشترأت نفسه لامتلاك فاس ، وكانت حينذاك بيد زعيم صوفي آخر هو أبو عبد الله محمد الدلائي . وفي سنة ١٦٤٦ أغار على المدينة واستطاع دخولها ولكنه لم يستقر بها . وكان على العلويين أن ينتظروا بعد ذلك عشرين عاما قبل أن يستقروا بالمعاصرة . وقد تم ذلك في عهد مولاي الرشيد سنة ١٦٦٦ بعد أن اغتصب الحكم من أخيه محمد الشريف ، وهو يعد بحق مؤسس الأسرة العلوية التي ما زالت تحكم مراكش حتى الآن (١) .

نشأت الأسرة العلوية إذن في الجنوب موطن الأشراف الذي خرجت منه الأسرة السعدية أيضا ، وتنتمي كلتا الأسرتين إلى فرع شهير من الأشراف يعرف بالأشراف الحسينيين تميزا لهم عن الأشراف الحسينيين الذين يقطنون الشمال : والذين تنتمي إليهم دولة الإدارة وتعرف الأسرة العلوية أحيانا عند الكتاب الأوروبيين بالأسرة الفلالية ، نسبة إلى واحة تافيلالت بالجنوب الشرقي ، وهي الواحة التي استقر بها أسلاف الأسرة منذ قدومهم من الحجاز في القرن السابع الهجري ، كما تسمى اختزالا بالأسرة الشريفية . وكانت مراكش تعرف بالامبراطورية الشريفية إبان عظمة

(١) انظر من نشأة الأسرة العلوية الناصري ج ٢، P. 253، Terrasse, Tom : II
ويهتم تيراس بتاريخ الحركات الدينية في مراكش على وجه الخصوص .

تلك الأسرة . وعلى خلاف الأسرة السعدية التي اعتمدت على تأييد الطرق الصوفية عند نشأتها ، اصطدم الأشراف العلويون منذ البداية بتلك الطرق وظلت علاقاتهم بها سيئة معظم فترات حكمهم واعتبروها عنصرا من عناصر الفوضى . كذلك بدأت الأسرة عهدها بالاستطدام مع الحكومة العثمانية بالجزائر حتى بعث عثمان باشا واليها يلوم الشريف على تفرقة كلمة المسلمين . على عكس الأسرة السعدية التي بدأت عهدها بالكفاح ضد الجيوب المسيحية .

لم تطل حياة الرشيد بعد دخول فاس فترك الحكم لآخيه مولاي اسماعيل سنة ١٧٧٢ ، وبعد مولاي اسماعيل من اعظم سلاطين تلك الأسرة وأطولهم حكما . اذ استمر اكثر من نصف قرن ١٦٧٢ - سنة ١٧٢٧ . عمل خلالها على تثبيت قوة الحكومة المركزية من جهة واعادة هبة مراكش في العالم الخارجي من جهة اخرى . وقد امضى مولاي اسماعيل سنين حكمه الاولى في القضاء على النزعات الانفصالية : المشكلة التقليدية التي عانت منها حكومات مراكش ، وقد زاد المشكلة تعقيدا في تلك السنوات امتناع ثلاثة من اخوته وابناء اخيه عن الاعتراف به ، واستقلال كل منهم بحكم منطقته . وتأييد العثمانيين في الجزائر للولاة الثائرين حتى اضطر مولاي اسماعيل الى الاعتراف باحدهم حاكما على مراكش وآخر حاكما على السوس . وحتى ينفذ اسماعيل خطته بدقة تخلى عن النظام القديم القائم على الاستعانة ببعض القبائل على البعض الآخر . وعمد الى تجنيد جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء واختار لتكوين هذا الجيش العبيد الافريقيين . لحرورهم ومنحهم الانطاقيات واصبح يعرف بجيش عبيد البخاري . لان السلطان كان يقدم صحيح البخاري لولاء الجاه ليقسموا عليه يمين الولاء قبل انخراطهم في سلك الجيش .

ومما يذكر ان هؤلاء العبيد قد جلبوا الى مراكش منذ حملة المنصور في السودان ولكن اسماعيل لم يكتف بما كان موجودا في عهده منهم فعمل على الاكتبار منهم بان شجع غير المتزوجين منهم على الزواج حتى اُرسل جيشه المنظم بلغ ١٥٠.٠٠٠ رجل . ويقال انه فكر في تكرار مغامرة المنصور في السودان ولكنه لم يلح مثل سلفه على احتلال تلك المناطق النائية . وكان هدفه اول هو جلب عدد جديد من العبيد للجيش ومع ذلك لم يهمل مولاي اسماعيل الجنوب تماما فقد وصلت حركاته الى شنقيط او موريتانيا .

ولقد نجح الى حد كبير في تحويل بلاد السببة كليا تقريبا الى بلاد مخزن . حتى قبائل الصنهاجة التي استعصت على حكومات مراكش من قبل خضعت لحكومة فاس في عهد مولاي اسماعيل : كما عمد الى نشر الحاميات الثابتة في المواقع الاستراتيجية الهامة في البلاد مثل تازا .

والحدود الشرقية التي اتشأ فيها سلسلة من الحصون لتكون حاجزا بينه وبين العثمانيين في الجزائر نظرا لكثرة المنازعات بينهم وبين مراکش في عهده . واشتهر اسماعيل بالشدة التي بلغت حد القسوة في سبيل اخضاع القبائل ، فكانت حملاته تدمر كل ما تمر عليه في الطريق . ولم يتجنب مولاى اسماعيل في شدته افراد أسرته (١) بمجرد ان يشك في ولائهم ، ولكن مولاى اسماعيل لم يشد بهذا السلوك عن القبايس الخليفة المتعارف عليها في عصره . وقد استطاع ان يؤمن للمخزن دخلا ثابتا بفضل هذه السياسة اولا : ثم بنظام احتكار التجارة الخارجية الذي فرضه على الموالي .

اتجه مولاى اسماعيل بعد تدعيم سلطته في الداخل إلى ما بقي للأوربيين من جيوب على الساحل محاولا تخلص البلاد من هذا الكابوس الذي ظل جالما عليها منذ نحو قرنين ، فاسترد من الاسبان موالي المصورة (المهديبة الآن) سنة ١٦٨١ : والمراثس ١٦٨٩ : واسيلة ١٦٩١ ، بيد انه فشل امام موالي سبتة ومليلة وهكذا لم يبق في عهده من الجيوب الاوربية سوى هذين الميناءين بيد الاسبان ، بالإضافة إلى مرغان بيد البرتغاليين والتي سينجح حفيده مولاى محمد في استردادها سنة ١٧٦٦ .

اما طنجة فكان البرتغاليون قد استردوها بعد استقلالهم عن الاسبان سنة ١٦٤٠ تم شعروا بمعجزهم عن الدفاع عنها . ففضحها ملك البرتغال لشارل الثاني ملك الانجليز بمناسبة تزويج ابنته له كجزء من مهرها ، وفي سنة ١٦٨٤ ضرب المراكشيون عليها الحصار ، فانسحب الانجليز بعد بضعة اشهر ، قيل توفيراً للتفقات .

يوافق حكم مولاى اسماعيل الجزء الأكبر من عصر لويس الرابع عشر ، ومن المعروف ان أوروبا شهدت في عصر هذا الملك سلسلة متتابعة من الحروب ، وكان من المتوقع ان يستخدم مولاى اسماعيل هذه الخصومات ليستعين بفرنسا ضد العدو المشترك انجلترا واسبانيا وذلك أثناء نضاله من اجل تحرير السواحل المراكشية . وقبل ان يرسل سنة ١٦٨١ سفارة إلى لويس الرابع عشر ليصدق معه حلفا سياسيا : إلا ان سياسة التتالي التي تميز بها لويس الرابع عشر ازاء الدول الإسلامية أثنته عن فكرة التحالف مع مراکش ، كما ان مشكلة تبادل الأسرى وقفت حائلا دون تحقيق

(١) يشكو انتاصري من وسائل مولاى اسماعيل الوحشية ، انظر الاستقصا ج ٧ ص ١٠٠ - ص ١٢٥ .

(م - ه - الغرب العربي)

الصفاء بين البلدين ، لأن حكومة لويس الرابع عشر ظلت تعامل في تسليم الأسرى المراكشيين كما فعلت مع الجزائر من قبل . ويبدو أن ستيفر مولاي اسماعيل محمد التميمي قد بهرته معالم مدينة باريس فعاد الى مراكش حاملا معه معاهدة تجارية تفاوض بشأنها مع كليبر . وتؤكد هذه المعاهدة الامتيازات التي وردت في اول معاهدة مراكشية فرنسية سنة ١٦٣١ وتزيدها تفصيلا ، فهي تنص على قيام سلام دائم بين البلدين ، وعلى ضمان حرية الملاحة ، وتتمتع فيها مراكش بحماية السفن الفرنسية في مياهها حتى ضد السفن الجزائرية ، وتنص المادة الخامسة على تبادل المساعدات في حالة اعتداء قراصنة البحر المتوسط على سفن البلدين ، وتشترط المعاهدة الا تفرض على الرعايا الفرنسيين رسوم تزيد على تلك التي يدفعها اهل مراكش ، كما تقر حق ملك فرنسا في تعيين قناصل له في اى مكان يختاره من البلاد ، وان يتولى هؤلاء القناصل الشؤون القضائية لرعاياهم . وفي حالة وقوع نزاع بين رعايا فرنسيين ومراكشيين لا تنتظر امام المحاكم العادية بل يهرع امام الملك او من يمثله في الثغور (١) .

والظاهر ان حكام المسلمين في ذلك الوقت لم يفهموا مغسزى الامتيازات ، ووقفوا ان تكون هذه الامتيازات متبادلة بين الطرفين ، ولكن نفوق أوروبا في ميادين التجارة والملاحة قد اظهر بجلاء انها وحدها تستفيد من الامتيازات . ومن ثم حق لهذه المعاهدات ان توصف بانها غير متكافئة .

وقعت هذه المعاهدة في يناير ١٦٨٢ ، وقد ارسل لويس الرابع عشر الى اثرها بعشرين في سنة ١٦٨٤ و ١٦٩٣ على التوالي ، غير ان فرنسا لم تستفد كثيرا من هذه المعاهدة ابان عهد مولاي اسماعيل لقلة العاملين التجارية مع مراكش .

وكان السلطان هو الذي اخذ جانب المبادرة محاولا تجديد العلاقات مع ملك فرنسا العظيم ، فالرسل سفارة اخرى برئاسة عبد الله بن عائشة . ويمكن تحليل هذا الموقف بان مولاي اسماعيل كان يشعر بالفقره من السلطان العثماني ويرغب في ان تحل مراكش محل الدولة العثمانية في سياسة التحالف التقليدي بينها وبين فرنسا ، ولكن بعثة ابن عائشة - تكن انجح من سابقتها ، وكل ما أسفرت عنه هو تبادل المحادثات حسره بعض المشروعات غير الجدية ، فمثلا عندما رأى ابن عائشة أثناء اقامته في

(١) انظر نص هذه المعاهدة في وثائق Decastrie الجزء الأول من القسم الرابع وهذا القسم مخصص للعلاقات بين فرنسا ومراكش في عهد العلويين .

باريس مدام دي كونتى ابنة لويس الرابع عشر وهى امرأة شابة وأعجب بها ،
أرسل الى مولاه يقترح عليه الزواج منها فلقى هذا الاقتراح السخرية فى
البلاط الفرنسى . وجر هذا الموضوع الى دعوة لويس الرابع عشر
لإسماعيل الى الدخول فى المسيحية . فرد عليه السلطان المراكشى بدعوته
الى الإسلام ، وهكذا .

وأخيرا افهم الوفد المراكشى بضرورة العودة لأن اقامته فى باريس
تكلف الحكومة الفرنسية نفقات باهظة . يلاحظ إذن ان فرنسا فى سياسة
مولاي اسماعيل قد حازت نفس الاهمية التى كانت لبريطانيا فى عهد
النصور . . . وقد اشرنا الى أن بريطانيا عندما انسحبت من طنجة سنة
١٦٨٤ يرر البرلمان ذلك العمل بأنه توفير للنفقات . ولكن سرعان ما تبين
من جديد أهمية مدخل البحر المتوسط ، فكان احتلال جبل طارق سنة
١٧٠٤ . وبوجود بريطانيا فى هذه القاعدة ازدادت اقترابا من السواحل
المراكشية والدليل على ذلك هو سعيها لمقد معاهدة تجارية سنة ١٧١٦ .
وقد حصلت من وراء هذه المعاهدة على عدة امتيازات . واصبحت
بريطانيا منذ ذلك الوقت وحتى قبيل الحماية الفرنسية أكبر عميل فى تجارة
مراكش الخارجية .

أما عن علاقة اسماعيل بالحكومة العثمانية فقد بدأت بداية سيئة ، لأنه
حاول فى سنى حكمه الأولى التوسع شرقا وضم تلمسان الى مراكش ،
الا أنه تراجع عند أول صدام مع القوات العثمانية ، واعترف بالحدود
التي كانت قائمة فى السابق بين البلدين ، كما أنه أظهر رغبته فى التعاون
مع مراد بك مفتصب السلطة فى تونس وذلك بقصد تكوين جبهة معادية
لنيابة الجزائر . وفى بعض الأحيان كان شعور التضامن الدينى يدفعه الى
معاملة السلطان العثمانى . حدث هذا مثلا عندما استردت نيابة الجزائر
ميناء وهران سنة ١٧٠٨ . فأرسل مولاي اسماعيل تهنئة الى السلطان
أحمد الثالث . ولكن كان سوء التفاهم يتجدد دائما فى مثل هذه
المناسبات لتمسك سلاطين مراكش بلقب أمير المؤمنين . وكانت أمنية
سلاطين العثمانيين فى أن يعترف لهم بحكام مراكش بالسيادة الاسمية فقط .
الا ان هؤلاء كانوا على العكس يرون أنهم أحق من العثمانيين بتلك الزعامة
الروحية لانتماهم الى النسب الشريف .

شهدت مراكش بعد وفاة مولاي اسماعيل سلسلة من الحروب الأهلية
بين أفراد الأسرة الحاكمة . والواقع ان دلائل القوضى قد بدأت تظهر فى
حياة السلاطين الكبير عندما تنازع أبناءه على حكومات الاقاليم فى السنوات
الآخيرة لحكم والدهم . وما زاد حدة الصراع ان كلا من المتنافسين على

العرش استند الى كتلة من الكتل الاجتماعية في مراكش . وبالإضافة الى المجموعات القبلية العربية والبربرية التي دخلت هذا الصراع ظهر عنصر جديد وهو جيش المبيد .

ولا ادل على هذه الفوضى من أنه تعاقب على حكم البلاد ستة من السلاطين في الفترة ما بين ١٧٢٧ و ١٧٥٧ . وكان من الممكن أن تؤدي هذه المنافسات الى اندثار الأسرة العلوية ، لولا أن المتنافسين على العرش كان يحترم كل منهم حياة الآخر اذا وقع في يده . ولولا ذلك لما أتبع مثلا لولاي عبد الله بن اسماعيل أن يرقى للعرش أربع مرات .

وبتولى محمد بن عبد الله العرش ١٧٥٧ - ١٧٩٢ . عاد الاستقرار نسبيا الى البلاد . وبعد حكم هذا السلطان صورة مصغرة لعهد مولاي اسماعيل ، فهو قد حاول تجديد العلاقات مع بعض الدول الأوروبية من جهة ، واستأنف الجهاد ضد الجيوب المسيحية من جهة أخرى . وقد كان اميل في البداية الى فكرة تنشيط التجارة فانشا ميناء موجدور ، ودخل في معاهدات تجارية مع جميع الدول الأوروبية التي لها معاملات مع مراكش ، ولم يستثن من ذلك اسبانيا . وقد استلزم عقد المعاهدة معها تجنب مشكلة الجيوب ، وذلك بتخصيص بعض نصوص المعاهدة لتحريم الغارات البحرية وعقد الهدنة على حدود الجيوب . ولكن بعد نجاحه في استرداد مرغان من يد البرتغاليين طمع في أن يتخلص من بقية الجيوب : سبتة ، ومليلة ، فلما احتجت اسبانيا بوجود المعاهدة ، رد مولاي محمد بأن الهدنة تنطبق على البحر فقط . ولم يكن هذا الرد مستندا في الحقيقة الى نص المعاهدة : ومهما يكن فقد تراجع مولاي محمد عن هذه الخطة بعد محاولتين فاشلتين سنة ١٧٧٢ و ١٧٧٤ .

وقد صادف عهده حرب السنوات السبع ، ولا شك انه كان اميل الى الدول الشمالية البروتستنتية التي تكثرت في هذه الحرب ضد فرنسا واسبانيا معا . فمعد معاهدة تجارية مع الدانمرك ، كما جدد المعاهدة البريطانية المعقودة سنة ١٧١٦ ، ورغم هزائم فرنسا في هذه الحرب فقد عاودت نشاطها البحري بمجهود الأميرال فلوري . وأرسلت حملة قاذبية على موانئ المرائش وسلا . والظاهر أن مولاي محمد كان مستاءا من نزعات هذه الموانئ الانفصالية ولذلك لم يتأثر كثيرا بهذه الحملات . ولم يلبث أن دخل مع فرنسا في معاهدة صداقة وتجارة . وتعتبر هذه المعاهدة المراكشية الفرنسية التي عقدت سنة ١٧٦٧ مبدأ فكرة الحماية التي سيكون لها اثر بعيد في تطوير المسألة المراكشية في نهاية القرن التاسع عشر ، فهي تعيد معظم المبادئ التي نصت عليها معاهدة ١٦٨٢ مع

لويس الرابع عشر وتضيف اليها حق القنصل الفرنسيين في حماية التجار ومن يدخل في خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين . ولهؤلاء القنصل ان يشرفوا على الاموال الفرنسية اذا غاب اصحابها أو ماتوا . وقد حاول المبعوث الفرنسي الكونت دي برنيون ان يحصل بالإضافة الى تلك المعاهدة على مركز ساحلي يقيم الفرنسيون عليه حصنا مثل حصن قالة في الجزائر ولكن مولاي محمد رفض هذه الفكرة ورفض بانها .

ومما هو جدير بالملاحظة ان عهد محمد بن عبد الله شهد في نهايته قيام اول اتصال بين جمهورية الولايات المتحدة الناشئة وبين دولة عربية اسلامية ، وحتى قبل ان تشكل الحكومة الفدرالية في واشنطن اقترح الكونجرس سنة ١٧٨٦ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش ووسط السلطان لدى نيابات تونس وطرابلس لكي تكف عن مهاجمة السفن الأمريكية . ومع ان السلطان لم ينجح في وسيلته ، لان النيابة طلبتا من الولايات المتحدة اقامة ، وهو ما لم تقبله الحكومة الفدرالية ، فقد بعث جورج واشنطن بعد توليه الرئاسة برسالة شكر الى مولاي محمد في ديسمبر ١٧٨٩ (١) نوه فيها بالصداقة التي نشأت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . واعتبر الأمريكيون ان ترأس السلطان مع الكونجرس يعني انه كان من اوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الولايات المتحدة وقد استمرت العلاقات الطيبة بين البلدين قائمة في عهد خلفائه . وكانت الولايات المتحدة من اوائل الدول التي انشأت لها قنصلية في طنجة سنة ١٨٢٠ .

وتتميز سياسة مولاي محمد باتجاه جديد وهو توثيق الروابط مع الدولة العثمانية والمشرق الاسلامي بصفة عامة . فقد تبادل المراسلات والهدايا مع الباب العالي ، وارتبط بالمصاهرة مع الشريف سرور حاكم مكة ، ويلاحظ ان قوافل الحج المراكشية قد كثر ترددها على الحجاز . ولما كانت هذه القوافل تمر بشمال افريقيا فمصر ، فقد استلهم ذلك زيادة عوامل الاتصال بين مراكش وهذه الاقطار . ومما يجدر بالملاحظة ان احدي هذه القوافل قد وصلت الى مكة سنة ١٨١١ حينما كان السعوديون مستولين على الحجاز . فاعجب الحجاج المراكشي بالمبادئ السلفية التي تدعو اليها الحركة الوهابية السعودية . ولعل مهاجمة الوهابيين للطرق الصوفية وخرافاتهما هي اهم ما اجتذبت الطويلين في مراكش ، الذين اصطدموا مع هذه الطرق منذ نشأتهم ، حتى ان مولاي سليمان المعاصر لهذه الحادثة الف رسائل في الرد على الطرق الصوفية . ومن

١١- انظر رسالة واشنطن في Landau P, 185

مظاهر هذه السياسة رفض مولاى سليمان تأييد الطرق الصوفية فى
وهران ضد السلطات العثمانية بالجزائر ، مع أنها عرضت عليه التبعة
لعرش مراكش .

لقد سادت مراكش بعد مولاى محمد فترة من العزلة عن العالم
الخارجى ، ومال السلاطين الى مصالحة الاسبان والاعتراف بمراسمهم
الساحلية . وازدادت هذه السياسة وضوحا فى عهد مولاى سليمان
١٧٩٤ - ١٨٢٢ ، فقد عمد الى بيع سفن الموانئ المراكشية الشهيرة الى
نيابات تونس والجزائر ، وذلك ليتجنب المشاحنات مع أوروبا بايقان حركة
الجهاد فى البحر . بل حرم على رعاياه الخروج للتجارة فى البلاد المسيحية ،
وهو الذى خصص ميناء طنجة ليكون مقرا للممثلين الأجانب فلا يتمدونه
الى العاصمة الداخلية فاس .

كذلك حدد مولاى سليمان الموانئ التى يجوز للتجار الأوربيين أن
يقيموا فيها ، وحظر على جميع الرعايا الميحيين تجاوزها الى الدخول .
ولذلك أصبحت مراكش لغزا غامضا يسمى الرحالة الأوربيون لاكتشافه ،
وكان هؤلاء يضطرون الى اخفاء شخصياتهم عند القيام برحلاتهم . ومع
أن مولاى سليمان كان يعاصر عهد الثورة ونابليون ، فإن مراكش لم تلعب
على مسرح الصراع الدولى الذى اقترب من شواطئها ذلك انسداد الذى لعبته
الجزائر ، ولم يستغل مولاى سليمان وقسوع اسبانيا بيد الامبراطورية
النابليونية لى يسترد سبتة ومليلة ، بل راضى معاهدة الصلح التى كان قد
عقدها مع الاسبان سنة ١٧٩٩ . ورغم حرص سليمان على سياسة العزلة
فقد وصلت مراكش فى عهده اثنتان من تلك البعثات الاستطلاعية التى
اشتهر نابليون بايفادها الى العالم الاسلامى تمهيدا لمشروعاته التوسعية ،
منها بعثة دى مانجو باديا ، الذى تنكر فى شخصية أحد أثرياء المسلمين
باسم على بك العباسى ونشر رحلته عن مراكش ، ثم بعثة الضابط بوريل
سنة ١٨٠٧ - ١٨٠٨ .

خلف عبد الرحمن مولاى سليمان عام ١٨٢٤ وحاول أن يجدد حركة
الجهاد فى البحر ولكن كما يقول صاحب الاستقصا (١) . (صادف عصره
علو شوكة النصارى وهو ما هو من استيلاء الفرنسيين على ثغر الجزائر) ،
ومهما يكن من تردد مولاى عبد الرحمن فى موقفه من هذا الحادث فإن
سلاطين مراكش لم يلحظوا أبدا مثل بايات تونس الى حد التعاون
مع القزاة .

(١) الناصرى ج ٩ ص ٢٤ .

المقسم الثاني

الاستعمار الفرنسي

الفصل الخامس

المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠

١

وابنا في غضون الحديث عن علاقات الجزائر الخارجية اثناء عهد الثورة ونابليون ، ان النيابة قد استفادت من الحروب الأوربية خلال هذه الفترة ، وشرعت تجدد قوتها البحرية . ويبدو ان أوروبا قد أسفت على ادخال الجزائر كطرف في منازعاتها ولذلك يتحولت في مؤتمر فينا الى سياسة جديدة تقوم على مبدأ العمل المشترك ضد نيابة الجزائر ، ولكنها ظلت تتردد في كيفية تنفيذ هذه السياسة ، حتى اتيح لفرنسا ان تنفرد بمهمة تحطيم النيابة في نهاية الأمر .

وقد اثير موضوع الجزائر في مؤتمر فينا الأول سنة ١٨١٤ بمناسبةين الأولى : عندما طالب فرسان مالطة باعادة الجزيرة اليهم ، أو بمنحهم أى مقر آخر في البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية ، تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال افريقيا بصفة خاصة . والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ، ورغبة المؤتمرين في تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالفسرب (١) ، وقد أبدى الأميرال البريطاني سدننى سميت اهتماما كبيرا بهذه المشكلة ، نظرا لاتصاله بمنطقة المتوسط ابان الحروب النابليونية . ففي اغسطس ١٨١٤ قدم مذكرة بخصوص نيابة الجزائر الى هيئة الدول المتحالفة التى انتصرت على فرنسا ، واشتملت على عدة مبادئ هامة : منها ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعى ضد قرصنة المغاربة ، لأن فرسان مالطة لا يستطيعون تحقيق هذه المهمة ، ولا يعنى هذا التدخل الأوروبى احتلال الجزائر وانما يكفى بتحطيم حكومة الدايات

١١ قدر عدد الأسرى المسيحيين آنذاك بمدينة الجزائر بـ ١٢٠٠ بينما كان متوسط عدد الأسرى المسيحيين خلال القرن السابع عشر ٣٥ ألفا .

القائمة ، وإقامة حكومة أخرى في الجزائر تراسى المبادئ المتبعة بين الدول المتحضرة . وفي رأى الأيرال البريطانى ، لا يعد هذا التدخل تصديا على سيادة الدولة العثمانية ، لأن الداي لا يعترف رسميا بهذه السيادة ، بدليل أن اعتداءاته تتكرر على نيابتي تونس وطرابلس الجاورتين . وعلى العكس سيعمل التدخل الأوربي على تأكيد سيادة السلطان على تلك البلاد المتمردة . ولذلك يمكن للدول أن تطلب إلى السلطان التعاون معها ، وذلك بمنع خروج رعايا الدولة إليها للاختراط في بحريتها أو جيشها ، وسحب ما بها من حاميات واتخاذ الحزم مع باي تونس ، بإلزامه احترام المبادئ الدولية . ولتحقيق هذه الخطة اقترح مدنى سميث ، تأليف قوة بحرية مشتركة وأبدى رغبته في أن يكون قائدها (١) ولكن اتفقت كل من إنجلترا وفرنسا عند انعقاد المؤتمر على رفض المشروع . أما بالنسبة لفرنسا فالسبب واضح وهو أنها خرجت من حروب نابليون مستضعفة ، وكانت تعلم جيدا أنها لن تستطيع في هذه الظروف أن تلعب دورا رئيسيا في أى عمل جماعى يتخذ ضد الجزائر . أما بريطانيا فقد وضع وزير خارجيتها كاسلبره بنفسه موقفها ، فقال « أن بريطانيا ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية إلى تفضل بقاء النيابات حتى لا تعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها دون عناء » لذلك أكتفى المؤتمر في قراراته النهائية في يونيو ١٨١٥ ، بوضع مبدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين في المغرب ضمن سياسة عامة تهدف إلى إلغاء عادات القرصنة والرق في العالم .

على أنه لم يمض عام واحد على مؤتمر فينا ، حتى كانت بريطانيا قد نفدت فكرة التدخل باسم أوروبا والمسيحية ، ولكنها انفردت تقريبا بالتدخل المسلح ضد الجزائر وأن أشركت معها قطعا من الأسطول الهولندى لتثبيت صفة الحملة الأوربية ، ولا شك أن هذا التدخل إنما جاء نتيجة للمركز الجديد الذى اكتسبته بريطانيا في منطقة البحر المتوسط اثر حروب نابليون . فقد آلت إليها جزر الأيونيون في شرق المتوسط ، وكذلك جزيرة مالطة بإقرار من مؤتمر فينا . وبالإضافة إلى جبل طارق أصبحت بريطانيا تعتبر نفسها من دول المتوسط ، وبالتالي كرهت أحياء البحرية الجزائرية سنة ١٨١٥ ، خاصة وأن الرئيس حميدو ركز نشاطه في هذا العام ضد السفن الإسبانية والبرتغالية ، والدولتان الأيبيريتان آنذاك حليفتان لبريطانيا .

(١) يمكن الإشارة إلى مرجعين هامين في موضوع هذا الفصل أولهما : (١) مجازرات القاهما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ونشرها معهد الدراسات العربية بعنوان « المسألة الجزائرية في السياسة الدولية » .
E. P. Marchand : L'Europe et la Conquête, d' alger

وفي أوائل سنة ١٨١٦ تعرضت إحدى السفن البريطانية الصغيرة للأسر ، فأسرعت بريطانيا بإرسال حملة بحرية كبيرة ليست ضد الجزائر فحسب ، بل كان عليها أن تطوف بالنيابات الإسلامية في شمال إفريقيا ، مرهبة أياها حتى تسرح ما لديها من أسرى وتمطى بمعاهدات باحتسرام قواتين البحر .

قاد اللورد اكسماوث هذه الحملة وانضم اليه في جبل طارق الأسطول الهولندي ، وفي أبريل ١٨١٦ أخذ يطوف بموانئ الشمال الأفريقي حيث ظفر بمعاهدات حكمها بأن يطلقوا الأسرى بغدية مخفضة . والظاهر أن الداي لم يكن مستعدا لقبول التهديد ، فيمجرد إبتعاد الأسطول البريطاني القى القبض على عدد كبير من الرعايا الإنجليز والفرنسيين الذين كانوا يعملون في مصايد الصيد قرب ساحل الجزائر الشرقي ، كما طرد القنصل البريطاني من الجزائر . ولمسل هذا هو ما يفسر لنا وقوف القنصل الفرنسي ديفال موقف التأيد من المطالب الإنجليزية ، بالرغم من إستياء فرنسا لانفراد بريطانيا بالعمل في الجزائر . فنذكر الوثائق الفرنسية أن الداي عمر باشا رفض رفضا باتا فكرة الإقلاع عن القرصنة متعللا بأنها هي المصدر الوحيد الذي يتفق منه على الجيش ، ويضيف ديفال أنه نصح حينئذ الداي بقبول شروط الحملة الإنجليزية لأن أوروبا أجمعت على تأييدها .

وفي أغسطس عاد اكسماوث بعد أن عزز قوته البحرية فاصبحت تضم أكثر من ٤٢ سفينة حربية كبيرة ، وقدم شروطا جديدة أكثر تحديدا من مطالب أبريل ، فهي تشمل الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقا للمعاهدات السائدة في أوروبا ، والاعتراف بحق أخذ القدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة ، وكذلك رد الأسرى النابئين لتابولي وسردينيا إلى بريطانيا (وكانوا يكونون الغالبية العظمى من الأسرى وقد قدر عدد الأسرى الذين حررهم اكسماوث في الجزائر وحدها بـ ١٦٠٠ ، أصبحوا ٣٠٠٠ بعد أن أضيف اليهم أسرى تونس وطرابلس ، وفي نفس الوقت اعترف اكسماوث بحق الأسرى الجزائريين في تتبع سفن الدول التي لم تعقد مع الجزائر معاهدات خاصة ، بيد أنه طلب إلحاق شرط بهذه الاتفاقية بنص على تمهيد الداي بعقد معاهدات مع جميع الدول الأوروبية بشأن إلغاء القرصنة .

ولكى يضمن اكسماوث النجاح لمهمته ، دبر حيلة يسيطر بها على ميناء الجزائر في حالة رفض الداي للشروط . فبينما كان المفاوضات يتقدم في السفينة التي تحمل العلم الأبيض : أرسل خلفه سفينة حربية رست داخل الميناء ، وعندما رفض الداي عمر كما كان متوقعا هذه المطالب ،

استطاعت هذه السفينة ان تفتح الميناء للأسطول البريطاني الذي تمكن من الحاق اضرار جسيمة به . وازاء هذا الخطر الداهم ، اضطر الداي عمر الى توقيع الشروط التي قدمت اليه في ٢٩ اغسطس ١٨١٦ وسلم الاسرى الطليان الذين كان اكسماوث يطلب بتحريرهم (١) .

حقن الجند ورجال انطافة على عمر باشا لخضوعه امام التهديد البريطاني ، فقرروا قتله واختيار داي آخر يستطيع الصمود امام اوربا ، ووقع الاختيار على الداي حسين . ولعل هذا ما يفسر لنا مواقفه المتصلية من المطالب الاوربية ثم الفرنسية فيما بعد . ولم يشن تحطيم الاسطول البريطاني لميناء الجزائر بحريتها عن تتبع سفن الدول الاوربية الصغيرة ، ولا سيما الجمهوريات البحرية الناشئة على البلقان مثل بريمن وليبك بالإضافة الى مملكة بروسيا والتمسك بالانوات او زيادتها بالنسبة للسويد والدانمارك . لذلك عادت بريطانيا تطلب بالتدخل على اساس مشروع سدني سميث ، الذي اهلته من قبل ، واقتרכת ان توضع القوة الجماعية تحت اشراف مجلس اوربي . مثل ذلك المجلس الذي يشرف آنذاك على قوات الحطة لفرنسا . ولكنها اصطلمت بمعارضة جميع الدول الكبرى تقريبا ، فروسيا التي تنزع الحلف المقدس في ذلك الوقت ترى في بريطانيا منافسا خطرا لنفوذها في الولايات العثمانية ، اما فرنسا فقد كانت تسمى لان يقتصر التدخل على دول المتوسط تحت زعامتها ان امكن ، وقد عبر شاتوبريان احد الاعضاء البارزين في مجلس النواب عن هذا الاتجاه قائلا « لقد كان الفرنسيون هم اول الصليبيين ، فليكونوا الآن آخرهم » .

اما اسبانيا فقد وجدت في هذا الموضوع قرصة لانتقاد بريطانيا التي كانت تشجع حينذاك الثورات في المستعمرات الاسبانية بأمريكا ، فطالبت بأن يشمل موضوع القرصة المستعمرات الأمريكية مثل نيابات الشمال الاريقي تماما .

وازداد هذا الخلاف بين الدول الاوربية وضوحا ، عندما اعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في مؤتمر اكس لا شابل سنة ١٨١٨ . فقد اظهرت روسيا ميلا الى الاشتراك في القوة الاوربية (الرادعة لقراصنة البربر) . فانار هذا المطلب مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا ، وكان من بين العوامل التي ارست سياسة الدولتين التقليدية ، تلك السياسة التي ترمى الى

(١) انظر تفاصيل هذه الحملة :

E. Salame — A Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816 under LORD Ex Mouth.London 1819.

ابعد روسيا عن حوض البحر المتوسط . وهكذا مالت فرنسا الى توطيط
الاستانة في المشكلة الجزائرية . بينما دعت بريطانيا الى اشتراك فرنسا
معا لتأليف قوة رادعة ضد الجزائر . وهذا ما سنتفذه فعلا في الصام
التالي . ومع ان المؤتمر لم يتخذ مثل سابقه قرارا حاسما ، الا ان الباب
العالي استثمر من هذه المناقشات وجود فكرة التضامن المسيحي ضد
احدى الولايات الاسلامية . وبين الرئيس أفندي وزير الخارجية ان الدولة
العثمانية لا تستطيع في مثل هذه الظروف ان تقف ضد شعب اسلامي .
وقد ظهر هذا الاتجاه في السياسة العثمانية فعلا منذ الحملة البريطانية
سنة ١٨١٦ : فقد منحت الجزائر الر هذه الحملة ثلاث سفن حربية ،
كما توسطت لانهاء المنازعات بينها وبين تونس .

كان قرار اكس لاشابل يقضى بان يوجه انذار الى الجزائر بالكف
عن الرق والقرصنة ، مع التهديد باستخدام القوة ، واتفق على ان تقوم
بريطانيا وفرنسا معا بهذه المهمة بالنيابة عن اوروبا . وقد ظهرت أساطيل
الدولتين امام الجزائر في سبتمبر ١٨١٦ . وجاء في الاعلان الذي ارسل
الى الداي حسين ، بأنه اذا بدا المقاومة في العدوان فتكون اوروبا تحالفا
قويا ضدهم ، ولكنها مستعدة لافادة علاقات طيبة مع الجزائر . اذا غيرت
من نظمها غير الملازمة للعصر . وطلب الاعلان اسقاط نظام الرق اساسا
في الجزائر ، ولما كانت اوروبا كلها مهتمة بهذا الموضوع الخطير ، فلن
تكتفي الحملة هذه المرة بالوعود الشفوية : انما ينبغي على الداي اصدار
وثيقة رسمية بهذه التعهدات . كذلك طالب الانذار بتخلي الداي عن حقه
في تفتيش السفن الأجنبية وعدم مصادرتها بحجة عدم استيفاء اوراقها .
ومن الطبيعي ان يرفض الداي هذين المطالبين لان فيهما اذلالا لكرامة الجزائر
وانتقاصا لسيادتها : الا انه رفض ايضا التمهيد بعدم تتبع سفن الدول غير
المرتبطة بمعاهدات ، (ولن تجد الجزائر في اى تجارة عوضا عن هذه
الاعمال) ، كما ان الفاء نظام الرق دفعة واحدة لم يكن من الافكار المقبولة في
مجموعات ذلك العصر .

ولم يكن لدى الحملة تفويض باحتلال الجزائر او تدميرها في حالة
الرفض ، وذلك نظرا لما بين الدول من خلاف وتنافس حول تلك المشكلة ،
بل ان فرنسا التي اشتركت مع بريطانيا في تلك الحملة لم تكن تثق في
نيات شريكها وتعتقد بانها تسعى لاحراز مركز ممتاز في الجزائر ، ولم يعرف
الداي حسين كيف يستفيد من حالة التنافس بين تلك الدول . وادت
سياسته الصلبة الى خلق المصوغات امام كل دولة ان تستخدم الشدة
مع الجزائر دون ان تجد معارضة جديده من الدول الاخرى ، ويظهر مما سبق
ان بريطانيا قد اصبحت في المدة ما بين ١٨١٦ - ١٨٢٤ هي المتزعمة
لسياسة تحطيم قوة النيابة . ولذلك اظهر قنصلها صلفا في مفاوضاتهم مع

الجزائريين ، فعند « مكدونالد » مثلا الى بسط حماية دولته على الرعايا
الجزائريين الذين كانوا متهمين باحداث ثورة داخلية ضد حكومة الجزائر ،
فاضطر الداي الى ابعاده عن البلاد مما ادى الى مظاهرة بحرية جديدة سنة
١٨٢٤ ، فكانت هذه هي آخر المظاهرات البريطانية لعام الجزائر .

وكانت ذكرى فرنسا النابليونية المعادية لاوروبا قد اخذت تتمحي
بالتدرج ، فلما جاء دورها لتسوى مشاكلها بطريقتها مع الجزائر لم تصطدم
بمعارضة فعالة .

٢

النزاع مع فرنسا

تأزمت العلاقات بين فرنسا وحكومة الداي سنة ١٨٢٦ وتطور الامر
الى ضرب الحصار على مدينة الجزائر في العام التالي ، حتى انتهى بارسال
العملة لاحتلال النجاة في يونيو ١٨٣٠ . وسنحاول فيما يلي ان نرد هذه
الازمة الى اصولها التاريخية ممييزين بين نوعين من اسباب النزاع : الاسباب
العامة ثم الحوادث التفصيلية التي تسببت بصورة مباشرة في الاحتلال .
فمن هذه الاسباب العامة ما يتعلق بفقدان فرنسا لامبراطوريتها
الاستعمارية ابان حروب الثورة ونابليون ، وتنازلها لبريطانيا عن بعض هذه
المستعمرات نهائيا سنة ١٨١٥ . ولذلك يجمع مؤرخو الاستعمار في فرنسا
على ان الانتيلاء على الجزائر يعد نقطة البداية لاجياء السياسة التوسعية
وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية .

ومنها ما يتعلق ببيعة حكومة البوربون ، فمن المعروف ان هذه الحكومة
قد غادت على اكتاف الاجانب وقبلت اذلال فرنسا ، ولما عجزت عن تعديل
معاهدة فيينا راحت تبحث عن نصر خارجي فكانت ازمة الجزائر فرصة
طيبة لابراز عظمتها في الخارج ، وقد زادها تمسكا بهذه السياسة التوسعية
ريبتها في تقطيع القوائين الرجعية التي اشتطت في سننها خلال الاعوام
القليلة التي سبقت عام ١٨٣٠ . وهناك سبب ثالث - ولعله الاهم - وهو
استمرار شعور التعصب الديني وبمث ذكرينات عهد القراصة والجهاد في
البحر كلما وقسع حادث ولو سيطر من بحسارة الجزائر ضد
اي دولة اوربية .

وبينما كانت الجزائر تنزع دول المغرب في هذا الصراع : كانت
فرنسا تشعر انها زعيمة الدول الكاثوليكية في المتوسط . وقد تاكد هذا

الاتجاه في عهد شارل العاشر ١٨٢٤ - ١٨٣٠ ، وهو معروف بتأييده المطلق لحزب الكنيسة : ولهذا الدافع الديني شواهد عدة : منها ان فريق الوزراء الذين تحمسوا لفكرة الاحتلال كانوا في الغالب من الحزب اليميني ، فمثلا عندما اتقسم مجلس الوزراء على نفسه سنة ١٨٢٨ بخصوص اهداف الحصار ، دافع كليرمون دي تونير وزير الحرية من وجهة نظر الحزب اليميني في الاحتلال في تقرير تنقل منه الفقرة التالية : « لقد ارادت العناية الالهية ان تثار حمية جلالكم بشدة في شخص قتلكم على يد الد اعداء المسيحية ، ولعله لم يكن من باب الصدفة ان يدعى اين لويس التقي لكي ينتقم للدين وللانسانية ، ولاهاته الشخصية في نفس الوقت . وربما يبعثنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدينة بين السكان الاصليين وندخلهم في النصرانية » . وعندما اقام يورمون قائد الحملة صلاة الشكر في نساء القصبة بمناسبة الانتصار ، بثت بوصف لهذا الاحتفال قال في نهايته : « مولاي ، لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ افريقيا ، ورجاؤنا ان يكون هذا العمل بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد » ولم يخف المؤرخون المحدثون هذه الحقيقة ، فوصف ادوارد ريو المؤرخ الفرنسي المعروف بدراساته عن الشرق حادث الاستيلاء على الجزائر ، « بأنه كان اول اسفين دق في ظهر الاسلام » .

اما الحادثة الشهيرة بلطمة المروحة والتي كانت سببا مباشرا في ضرب الحصار ثم الاحتلال ، فهي نتيجة لتطور موضوع قديم يرجع الى عهد الثورة حينما اضطرت فرنسا الى شراء القمح من الجزائر على سبيل الاقتراض .

وقد افتتح هذه السياسة الداي حسان ، واشترك بعض الماليين من اليهود ولا سيما بيت بكري ، الذي هاجر من ليفورن الى الجزائر في سنة ١٧٧٠ ، في هذه العمليات كوسطاء . فكان الدايات يبيعون لهم القمح بشحن يخص نظير اقتراضهم الاموال من تلك البيوت المالية عند الحاجة . ثم يبيع هؤلاء الوسطاء القمح لفرنسا باثمان . باهظة لحاجتها الى الوزن واضطرابها للدفع على اجال ثم دخل الداي مصطفى باشا الذي خلف حسان في هذه العمليات كدائن ، وذلك بتقديم بضائع لفرنسا قيمتها ٣٠٠ الف فرنك على سبيل الاقتراض ، ومن ثم اصبح الداي يستفيد مثل الوسطاء اليهود من عمليات التجارة مع فرنسا . وهذا ما يفسر لنا موقف الداي المتراخي منها ابان حربها مع الدولة العثمانية ١٧٩٨ - ١٨٠١ وكان اليهود من بيت بكري يحرصون على توثيق صداقات بالاشخصيات الكبيرة في باريس حتى يضموا اسداد ديونهم في مواعيدها ودفع القوائد الكبيرة منها ، واعتمد الداي عليهم في هذه المهمة ، وتكشف الوثائق من الدور الذي لعبه تاليران في تلك

المعاملات ، وتلمح الى انه كان يأخذ الرشاوى لانجاز مطالب اليهود وحكومة الجزائر : فقد شاع عن ابراهيم بكرى قوله : « اذا لم يكن الأعرج ، مشيرا الى تاليران . ملك يدى ما كنت أستطيع فعل شيء فى باريس » والظاهر ان تاليران تأمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا فى الوقت الذى كان الداي يلح فيه لاستيغاء ديونه .

ويبدأ مصطفى داي منذ سنة ١٨٠٠ تقريبا ، تلك السلسلة الطويلة من الرسائل التى يبعث بها هو وخطافؤه ملحقين فيها على فرنسا بسداد ديونها (١) . وظهر منذ البداية الخلاف على تقديرات الديون من ٢ الى ٨ مليون فرنك . وقضى الداي مصطفى سنة ١٨٠٥ دون أن تسوى المشكلة ثم انقطع الحديث عنها بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا فى عهد خلفه الداي أحمد .

فلما انتهت المنازعات الدولية سنة ١٨١٥ ، وانقطعت بذلك أسباب الخصومة الرئيسية ، أرسلت فرنسا قنصلا جديدا الى الجزائر هو بيير ديفال الذى عاصر جميع الحوادث التى انتهت بالاحتلال سنة ١٨٣٠ . وكان يحمل معه تعليمات بتسوية جميع أسباب الخلاف ومن بينها مسألة الديون . وقد مهد لذلك بتقديم هدايا قيمة ، فأعيدت امتيازات شركات الأصداف الفرنسية مع تخفيض العوائد التى تدفعها سنويا ولكن احتدمت المناقشات من جديد بمشكلة تقدير الديون ، ولذلك تألفت لجنة مالية فى باريس لتسوية هذا الخلاف ، وانتهت فى تقريرها الى انزال المبلغ من ٢٤ مليون ، كان يطالب بها الداي وشركاؤه ، الى سبعة ملايين فرنك . ورغم هذا فقد اضطر الداي الى الاعتراف بالتعديل على أمل أن تقبوه فرنسا بسداد ما عليها دون مطالبة . غير أن المشكلة لم تقف عند هذا الحد ، فعندما عرضت الاتفاقية الجديدة المعدلة على مجلس النواب قرر الإنسحاب عن ٢/٥ مليون فرنك ، وهو المبلغ المستحق للوسيطيين اليهوديين يعقوب بكرى وبوزناك ، وحجز الباقي حتى تصدر المحكمة الفرنسية رأيا بالمبلغ الذى يستحقه جميع المدعين وتحفظت بمقوق بعض الفرنسيين واليهود (٢) .

واعترض الداي على أن تفصل محكمة فرنسية فى خلاف بينه وبين اثنين من اليهود يعتبران من رعايا النيابة . وكان القنصل ديفال يتعلل فى هذا الموضوع بتعقيد الاجراءات القانونية فى نظم دولته ، وحاول الداي

Plantet Tom II P. 500. S. Q.

(١) انظر هذه المراسلات

(٢) ذكر صاحب تحفة الزائر من ٩٣ أن تجار مرسيليا هم الذين ادعوا ديناً على الجزائر . وأن مجلس النواب احتفظ بجزء من الدين كضمان لهم .

أن يخرج من هذه الإزمة باقتراح جديد ، وهو أن تدفع له فرنسا المبلغ الذي حددته ويتمهد هو بتسوية جميع مطالب الدائنين .

أرسل ذلك العرض في أغسطس ١٨٢٦ ، ولم يتلق الداي عنه جوابا وانما أرسلت التعليمات الى ديفال لإبلاغه شفويا بأن الإجراءات الفرنسية معقدة ويجب عليه الانتظار ، فكان هذا سببا لاثارة حسين باشا لأنه اعتقد أن القنصل يخفي الرد عنه ، وطلب الى داماس وزير خارجية فرنسا سحبه من الجزائر . وفي هذه الأثناء وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر ، وهو وقوع اشتباك بين السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التي أسرها الجزائريون . واهتمت فرنسا بالأمر وأرسلت سفينة للاحتجاج في أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

وبينما كان الداي يتوقع رد وزير الخارجية على طلب سحب ديفال ، إذ بهذا الوزير يركز رده في فبراير سنة ١٨٢٧ على موضوع السفن البايوية فيطالب بتعويض ورد مسؤوليات السفن ، والتمهد بعدم التعدي عليها . أما فيما يتعلق بمسألة الدين فلم يزد عما قاله ديفال .

واستمدت الحكومة الفرنسية لاتباع هذا الخطاب ببعض السفن الحربية لتهديد الداي والزامه بالتعويض . فكان فكرة استخدام القوة قد سبقت حادثة لطمة المروحة .

صدر الأمر في أوائل أبريل ١٨٢٧ الى قاعدة طولون البحرية بإرسال أربع سفن حربية الى الجزائر ، ويبدو أن ديفال قد تلقى الرسالة الخاصة بتحريك السفن في أواخر هذا الشهر . وعلم الداي بتلقيه رسالة من حكومته ، ففطن أنها تتعلق بالدين ولم يكن في استطاعة القنصل أن يبرز الرسالة قبل وصول القطع البحرية . وفي هذا الجو تمت المقابلة التاريخية بين ديفال والداي حسين باشا في ٣٠ أبريل سنة ١٨٢٧ وسنورد فيما يلي ملخصا للحسوار الذي دار بين الرجلين حسب رواية ديفال (١) .

بدأ الداي بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين إنجلترا وفرنسا بسبب البرتغال ، فأجاب ديفال بالنفي قائلا « بأن حكومته لن تتدخل في شئون البرتغال » .
« هكذا تعطي فرنسا لانجلترا كل ما تشاء ، ولا تعطيني شيئا ؟ » .

(١) انظر نفس الحوار في Esquer chap. 2.

(م - ٦ . المغرب العربي)

• سيدى اعتقد ان حكومة جلالتہ اعطتك دائما كل ما اردت •

لماذا اذن لم يرد على وزير الخارجية ؟ •

• لقد حملت اليك رده الشغوى بمجرد ان تلقته •

ولكن لماذا لم يكتب الى مباشرة ؟ هل انا شخص تافه ، ام انا رجل حافى القممين ؟ انك انت الذى تسببت فى عدم الرد ، ولاتك وشيت بى عند حكومتك انت شرير كافر •

• ان حكومتى لن تكتب اليك ابدا •

حينئذ نهر الداي القنصل طالبا منه الخروج واشاح بمروحة كانت فى يده فمست وجه القنصل •

وتختلف المصادر الجزائرية عن تقرير ديفال ، وتزعم بتزييف الحقائق بسبب بغضه الشخصى للداى ، فقد نفى الداي فى رسائله بعد ذلك للحكومة الفرنسية واقعة الضربة ، وان الامر لم يتجاوز التهديد بالكلام •

كانت فرنسا اذن قد قررت استخدام القوة ضد الجزائر قبل مقابلة ٣٠ ابريل • ولكن تقارير ديفال عن هذه المقابلة اثارت نغرة الحكومة الفرنسية ، فقررت ضرب حصار جدى على ميناء الجزائر • وقد بدأ الحصار فعلا فى يونيو سنة ١٨٢٧ ، واستمر اكثر من سنتين • وحتى اوائل سنة ١٨٣٠ لم تستقر فرنسا على هدف محدد وراء هذا الحصار • وقد فتحت المفاوضات مع الداي اكثر من مرة ، ولكن حسين باشا ظل صلبا فى رايه ، او قل اصر على الاحتفاظ بكرامته ، اذا اردنا ان ننظر الى الجزائر على قدم المساواة مع فرنسا • وقد شعر الداي بروح التحدى واضحا ، فعند بداية الحصار طلب القائد الفرنسى (صمود) وزير البحرية الجزائرى الى السفن الفرنسية لتقديم الاعتذار ، واصدار تعهد بالامتناع نهائيا عن القرصنة والاتاوت مع اعادة المستوليات من السفن البايوية والاعتراف لفرنسا بحق الدولة الاولى بالرعاية فى الجزائر ، واخيرا ولعله الاهم ، هو تخلى الداي عما له من ديون • واجاب الداي على هذه المطالب قائلا بانه « لم يبق الا ان يطلبوا امرأتى » •

ومنذ بداية الحصار تحمس ديفال لفكرة الاجتلال ، مؤكدا مسهولة تنفيذ النزول الى البر ، وايده فى ذلك قائد الحصار كولوت • ولكن السلطات العليا فى البحرية لم تقر هذا الرأى ، وراى فى نزول القوات مخاطرة كبيرة • واتقم مجلس الوزراء ، فالحالية ترى ان الحصار

وسيلة لتأديب حكومه الجزائر وإرغامها على قبول مطالب فرنسا ، بينما دعا قليل من الوزراء لفكرة الاحتلال وعلى رأسهم وزير الحربية كلير مون دي تونير فبعد أن أشار في تقريره إلى العامل الديني الذي ذكرناه آنفا ، وضع الفوائد التي ستعود على الحكومة من احتلالها للجزائر على النحو الآتي :

أن احتلال الجزائر سيكون أول فرصة للتخلص من معاهدة فينا ، لأنه يتطلب على خرق مبدأ من مبادئ تلك المعاهدة والذي ينص على عدم إجراء أى تغيير إقليمي بدون موافقة الحلف الرباعي ، وبعض التفسير في بيان فائدة الاحتلال بالنسبة للعرش « أن شعبا معروفا بالشغب مثل الشعب الفرنسي ، لا بد له من حين لآخر أن يرى حوادث خطيرة تخرج به عن الحياة المألوفة . واحتلال الجزائر سيفلذ هذا الخيال ، وسيتمكن الملك من حل البرلمان الذي قويت فيه المعارضة » . أما نفقات الحملة التي تشير كثيرا من الاعتراضات ، فيتوقع وزير الحربية أن خزينة النيابة التي تضم نحو ١٨٠ مليون فرنك ، ستغطي مصاريف الحملة . وعلاوة على ذلك ستحصل فرنسا على ثروة طبيعية في الجزائر ، حيث يستطيع الملك أن يوزع الأرض على أعوانه . ويعوض البلاد عن منتجات المستعمرات القديمة (١) .

ولم تلبث وزارة دي فيلل القائمة آنذاك أن سقطت وحلت محلها وزارة أخرى برئاسة مارتيناك : الذي كان أقل اعتمادا على العناصر الرجعية ، وبالتالي تؤكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال . ولم يكن وزير الخارجية الجديد دي لا فورنييه من أنصار تقسيم أشلاء الدولة العثمانية مع روسيا لاعتقاده بتأنيبها . أما النواب فكانت غالبيتهم العظمى تجهل أهمية المسألة ، والذين تحدثوا فيها إنما فعلوا ذلك على سبيل الاعتراض على نفقات الحصار الذي يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويا دون أن يكون هذا الحصار محكما ، أو أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حكومة الجزائر ، ولم يطالب بفكرة الفسزو سوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف ١٨٢٩ . ولذلك فالتحت حكومة مارتيناك الذي في توقيع الصلح أكثر من مرة وخففت من مطالبها ، ولكن اصطدمت هذه المحادثات بموضوع تقديم الاعتذار ، فقد أصر الداي على عدم تقديمه إلا بعد الانتهاء من شروط الصلح . وقد جاء في خطاب العرش سنة ١٨٢٩ أن هدف الحكومة هو توقيع الصلح مع المحافظة على كرامة فرنسا .

وقد وقعت أهم تلك المحاولات في صيف سنة ١٨٢٩ ، حين أرسلت

(1) Esquer chap. 3.

وزارة البحرية لبروتنيير (للاتفاق على تسوية معقولة) وتوسط قنصل
 سردينيا لتقديم شروط فرنسا وكانت تحتوي على ثلاث نقاط رئيسية ، وهي
 ارسال مندوب عن الداي الى باريس لتقديم الاعتذار ، ورد أسرى السفن
 البايوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيدا للصلح ، ولكن الداي قدم شروطا
 مضادة ، وتوسط قنصل بريطانيا سان جون في ابلاغها الى فرنسا . وقد
 عمل خلال هذه الأزمة على انتهاء النزاع تجنباً لما قد يجره من
 احتلال فرنسي للجزائر . طالب الداي بتنازل فرنسا عن ادعائها في
 حصن القالة ، وعن احتكار تجارة عنابة . وبعد توقيع الصلح على
 هذه الأسس يمكن ارسال مندوب للاعتذار . غير أن تعرض
 سفينة المفاوضات الفرنسي لضرب مدفعية الميناء وضع حدا لهذه
 المحاولة ، بالرغم من أن الداي اقال وزير بحريته ، حتى يثبت للدول
 التي توسطت في حل النزاع ، عدم مسؤوليته عن الحادث .

٣

اقترح تدخل محمد علي

تصادف وقوع هذه الحوادث مع تولى دي بولينياك رئاسة الحكومة
 في فرنسا ، وكان دي بولينياك يمثل الرجعيين ، وبالتالي فمن المتوقع أن
 يكون رده على حادثة ضرب سفينة المفاوضات الفرنسي عنيفا . ولكن كانت
 لديه مشروعات أخرى أكثر طموحا في أوروبا ، فهو يسعى الى عقد تحالف
 كبير مع روسيا يهدف الى تغيير خريطة أوروبا ، وذلك بتسليم الأفلاق
 والبغدان اليها نظير التخلي عن بلجيكا لفرنسا . ولذلك رحب دي بولينياك
 بفكرة دروفتي ، قنصل فرنسا في مصر ، التي وصلت بعد أيام وهي تتضمن اقتراحا
 بتدخل محمد علي لحل المشكلة الجزائرية . ويميل الكتاب الفرنسيون الى
 تصوير محمد علي ، على أنه صاحب فكرة التدخل في الجزائر ، بل ينسبون
 اليه التقدم باقتراح من هذا النوع سنة ١٨٢٧ وان فرنسا رفضته في
 هذا الوقت . والظاهر من الوثائق المنشورة (١) أن دروفتي هو الذي
 اغرى محمد علي بفكرة التدخل ، وان الباشا قد قبل الفكرة على أساس
 أنها وسيلة لابعاد الاحتلال عن دولة اسلامية وفرصة لتحقيق مطامحه
 الشخصية في نفس الوقت . أما الحكومة الفرنسية فقد بنت مشروعها
 على أساس أن محمد علي عميل لها ، وليس باعتباره حليفا كما يتبادر
 الى الذهن .

(١) انظر عنوان هذه الوثائق في ثبت المراجع تحت اسم Douin
 وكذلك انظر Esquer chap. 4.

وقد أرسل مشروع الاتفاق الأول بين دروفتى ومحمد على الى باريس فى اوائل أغسطس ١٨٢٩ ، وهو يقوم عن أساس تكفل محمد على بتأديب الداي بخروج حملة برية من مصر يزيدها الأسطول الفرنسى بحرا وتقديم بعض المساعدات المالية . ويترب على هذه الخطة انتقال كل من ولايات طرابلس وتونس والجزائر الى محمد على ، فيقيم فيها حكومة متحضرة تحترم قوانين الملاحة ، ويقوم محمد على بضم هذه الولايات باسم السلطان ويدفع له جزيتها . وفى مقابل مساعدات فرنسا يمنحها كل ما تطلب من امتيازات اقتصادية او عسكرية فى الجزائر .

ويعد دروفتى فوائد هذا المشروع بالنسبة لفرنسا على النحو التالى :

١ - توفير نفقات الحملة التى ستكلف فرنسا كثيرا نظرا لضرورة تمويلها عبر المتوسط .

٢ - تمويض خائثر محمد على فى اليونان ، وبذلك يمكن اعادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا .

٣ - تحويل نظر محمد على عن التوسع فى الشام وتجنب الأزمة الدولية التى قد ترتب على هذا .

٤ - تجنب معارضة بريطانيا التى قد تتراجع عندما تصبح المسألة اسلامية بحتة .

على انه سرعان ما تبين خطأ دروفتى فى تقدير فوائد المشروع ، فمن جهة لم يوافق الباب العالى على منح منافسه القوى فرصة كهذه للتوسع ، ومن جهة اخرى تبين ان بريطانيا لم تكن اقل معاداة لمد نفوذ محمد على فى المتوسط منها لتوسع فرنسا . كذلك لم يتفق بوليناك مع قنصله على أهمية موافقة الباب العالى ، فأرسل الى السفير الفرنسى فى استانبول فى ١٤ اكتوبر ١٨٢٩ يطلب منه تبليغ الباب العالى بالاتفاق مع محمد على وبصور تدخله على انه عمل بوليسى داخل الدولة ، ويهدد بانه فى حالة معارضة الاستانة للمشروع فان فرنسا ستولى بنفسها حل المشكلة بتسليم الجزائر او ضم اراضيها وفى تلك الحالة ستفقد الدولة العثمانية كل ما بقى لها من نفوذ فى الجزائر .

ويبدو ان محمد على كان اكثر تقديرا للملابسات السياسية ، فقد فهم منذ البداية استحالة موافقة الباب العالى على هذه الخطة . وتوقع معارضة بريطانيا شديدة . والظاهر انه تردد بين عاملين ، الرغبة فى الاتفاق مع فرنسا مباشرة لتحقيق طموحه فى التوسع ، والخوف من اثاره الرأى العام الاسلامى ضده اذا ثبت انه عميل لفرنسا .

والدليل على ذلك أنه فاتح القنصل الانجليزي في القاهرة ، وأخبره بوجود خلافات كبيرة بينه وبين فرنسا حول مشروع الجزائر وأضاف قوله « انتهى لا أقبل المشاركة مع فرنسا في حرب ضد المسلمين فأخسر نفقهم بي ، وأود لو وقت انجلترا بي ، لأن من مصلحتها الاعتماد على في مواجهة الخطر الروسي » ولم تتحول بريطانيا عن سياستها العادية وكانت خشيها ازاء مسألة الجزائر ، هي إلى لدى فرنسا لقبول دساسة الباب العالي في هذا النزاع بذل محمد علي . وهي التي حفزت حكومة استانبول على ارسال مبعوث لها سنة ١٨٢٠ على نحو ما سيأتي فيما بعد . ولكن فرنسا عارضت بشدة تدخل الباب العالي كطرف في النزاع وعيها حاولت أن تفهم بريطانيا أن من مصلحتها تحويل اطماع محمد علي عن الولايات العربية الى الغرب . وأخيرا ابلقت بريطانيا الحكومة الفرنسية في ٢٢ يناير ١٨٣٠ بأنها ستعارض تدخل محمد علي بالقوة (١) . وذلك بعد تأكدها من معارضة تركيا للمشروع .

كان هذا هو العامل الأول في القضاء على مشروع تدخل محمد علي ، أما العامل الثاني فيتعلق بالمساومات التي دارت بين فرنسا وبين الباشا حول مبدأ المشروع وقيمة المساعدات الفرنسية فقد غرقت فرنسا عشرة ملايين فرنك ، غير أن محمد علي طالب بعشرين مليون ، كما اختلف على طبيعة المساعدة البحرية ، هل تسلم قطع الأسطول لمحمد علي ؟ ، أم تترك في الحملة على أنها جزء من الأسطول الفرنسي . وإذا كان محمد علي قيد تخوف من هبوط سمعته في العالم الاسلامي بسبب مشاركة فرنسا ، فلا شك أنه قد أصبح من المستحيل عليه قبول المشروع الثاني الذي قدمه بوليناك في يناير سنة ١٨٢٠ . والذي يختلف اختلافا أساسيا عن المشروع الأول ، من حيث أنه يؤدي الى تقسيم النيبات بين فرنسا ومحمد علي فيستولي الباشا على طرابلس وتونس بينما تحتفظ فرنسا بالجزائر .

والواقع أن بوليناك قد اصطدم منذ البداية بمعارضة وزير حربيته بورمون ، ووزير البحرية دي هوسي ، فقد استنكروا استخدام فرنسا لحكام شرقي (كي تنتم لشرفها) وتساءلا : هل محمد علي حقيقة أرقى من الداي ؟ ، واستمرا في معارضةهما حتى بعد تعديل المشروع وهددا بالاستقالة . والظاهر أن كليهما قد تحمس لارسال حملة فرنسية محضة لأنهما يرجوان من وراء ذلك تحقيق مجد شخصي . ثم أنت المعارضة الدولية من معظم حواسب أوروبا ، التي ابلقت بفكرة تدخل محمد علي :

(1) C.F. Vernon section. 3.

ويرجع هذا المؤلف الى الوثائق الانجليزية المتعلقة بهذا الموضوع .

فاعتزمت فينا المحافظة لأن المشروع يتعارض مع مبدأ الحقوق الشرعية للدولة العثمانية . ذلك المبدأ الذي يتمسك به بترنيخ . ولم توافق بريطانيا على المشروع حتى بعد تعديله . أما روسيا التي كانت تؤيد أطماع فرنسا في الولايات الأفريقية على أساس تقسيم الدولة العثمانية فقد تحولت من خطة التحالف مع فرنسا في أوائل سنة ١٨٢٠ ، وكان هذا عاملا أساسيا دفع بوليناك الى التفكير من جديد في انفراد فرنسا باحتلال الجزائر ، هذا بالإضافة الى معارضة الصحف الفرنسية للمشروع المصري . ولذلك لم تنتظر فرنسا رفض محمد علي في آخر فبراير سنة ١٨٢٠ . فمعد نهاية ديسمبر ١٨٢٩ ، بدأ مجلس الوزراء يبحث احتمالات التدخل الفرنسي المباشر .

٤

الحملة وملاساتها سنة ١٨٢٠

في ٣٠ يناير ١٨٢٠ اتخذ مجلس الوزراء في باريس القرار بإرسال حملة بوية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر اذا استمر الداي في موقفه العنيد ، وكان قد مضى على ضرب الحصار أكثر من سنتين ونصف . وقد اتخذ هذا القرار دون أن يستقر الرأي على هدف واضح من الحملة ، هل هي مؤقتة لمجرد إرغام الداي على قبول مطالب فرنسا ؟ أم لاحتلال الجزائر كلها أو جزء منها بصورة دائمة ؟ وسرى أن الخلاف حول هذا الموضوع قد استمر الى ما بعد احتلال مدينة الجزائر .

وقد اجلت الحكومة ما استطاعت إعلان النبا ، فلم تعرضه على مجلس النواب الا في آخر مارس ، وذلك تجنباً للمعارضة الشديدة التي كانت تتوقعها من الرأي العام وقد فهمت العناصر المنحرفة أن شارل العاشر « يزيد بحملة الجزائر الانتقام من الدستور أكثر مما يريد الانتقام لكرامة فرنسا » (١) ، وتؤكد هذا الاعتقاد حينما عرف الشخص الذي اختير لقيادة الحملة ، وهو الجنرال دي بورمون ، فقد اشتهر بنزعته الرجعية منذ أن خان نابليون في وقعة واترلو ، وتعاون مع البريون في قمع الحركات التحررية وهو الذي قاد الحملة ضد أحرار اسبانيا في سنة ١٨٢٣ . وقد اختير هذا الوعد بالذات لمرض الموضوع على مجلس النواب لأنه كان يسبق عطلة عيد الفصح بقليل .

(1) Julien P. 579. S. Q.

وعلى كل فقد كانت سلطة المجلس محدودة ، ولم تؤخذ موافقته على ميزانية الحملة . - والواقع ان الرأي العام فى فرنسا لم يكثر كثيرا لهذه المسألة ولم يتحمس للحملة سوى مقاطعات الجنوب واهل مرسيليا بصفة خاصة . - كذلك تفسر معارضة الاحرار للحملة باسباب داخلية محضة ، فهم ينتقدونها لان القائمين بها من العناصر اليمينية ، لذلك سرعان ما تحولوا الى انصار للاحتلال بعد سقوط ملكية البوربون فى ثورة يوليو واعتبروها مسألة قومية لا حزبية .

كذلك واجهت فرنسا معارضة ضئيلة فى المحيط الدولى ، وساعدها على ذلك شهرة الجزائر بالقرصنة فى المجتمع الأوربي وما تحمله من ذكريات تاريخية . - وقد استفل بوليناك هذه الظروف وراح يصور التدخل الفرنسى على انه لصالح الحضارة عامة وأوروبا المسيحية بصفة خاصة . - تدل على ذلك رسالة ١٠ مارس التى ابغ بوليناك بواسطتها الدول الكبرى بقرار الحملة . وكانت حكومات الدول ما بين مؤيد مثل روسيا أو غير مكثرت مثل بروسيا والنمسا ، حتى اسبانيا التى شعرت بشيرة من فرنس التى قد تنجح فيما فشلت هى فيه عدة مرات فى القرون السابقة ، سمحت باستخدام جزر البليار كمحطة للأسطول الفرنسى وبتأجير عدد كبير من السفن التجارية الاسبانية للحكومة الفرنسية لتعزيد الحملة . - هذا مع ملاحظة ان ساسة هذه الدول لم يعملوا كثيرا على ما ورد فى رسالة بوليناك من ان غرض الحملة تأديبى ، وليس احداث تغييرات اقليمية فى حوض المتوسط ، والدليل على ذلك تعليق مترنيخ على التبا بقوله « لا يعرض أكثر من أربعين ألف رجل للموت وينفق أكثر من مليون فرنك من أجل قطعة مروحة » . وكانت بريطانيا وحدها هى التى ألحت فى المعارضة ، فان مذكرة بوليناك المشار اليها قد لحت الى ان فرنسا مستشارة فيما بعد مع حلفائها لتثبيت النظام الجديد فى الجزائر على أسس من الحضارة وال المدنية . ولكن أبردين وزير الخارجية البريطانية لم يطمئن الى تلك العبارة المبهمة ووضح فى رده بان الحكومة البريطانية لا يمكن ان تعامل فى هذه المسألة مثل بقية الحلفاء ، لانها هى الدولة الوحيدة التى يهمها توازن القوى فى البحر المتوسط وقال فى رده بتاريخ ١٦ مارس « لا بد من توضيح هدف فرنسا من الحملة ، والا كان بوسعنا ان نرسل اساطيل الى الشواطئ المهددة بالفزو : لكننا لا نريد الحرب » . وهكذا اظهر وزير الخارجية البريطانية منذ البداية ان المعارضة لن تبلغ حد الاشتباك فى حرب مع فرنسا ، ومع ذلك فقد لم فى اصدار تعهد مكتوب ، حتى اضطر بوليناك الى توزيع منشور آخر على الدول بتاريخ ١٢ مايو ١٨٣٠ وضح فيه اهداف الحملة على النحو الآتى « للحملة هدفان رئيسيان : الاول يتعلق بفرنسا وحدها - وهو يشمل الانتقام للكرامة الوطنية وحماية مصالح

المؤسسات التي كانت لها امتيازات في عتابة وشرق الجزائر ، واستخلاص تمويض من الداي على ما ارتكبه من اعمال . والثاني يخص اوريا بأسرها وهو منع الرق والقرصنة والاتارات التي ما زالت تدفعها بعض الدول الأوروبية . فاذا تمخضت الحسب عن سقوط حكم الداي ، فان فرنسا مستعدة من الآن لدعوة خلفائها لمقعد مؤتمر دولي يناقش الوضع الجديد الذي يمكن اقامته في الجزائر لخبر المسيحية جمعاء (1) .

والواقع أن الصحف البريطانية قد اختلفت في موقفها ازاء هذه الحملة فرجبت بها جريدة التايمز بينما هاجمتها صحف الاحرار ، ولكنها ركزت هجومها على علاقة الحملة باوضاع فرنسا الداخلية ، وكيف أنها محاولة لقتل الحريات وتوقعت لها الفشل ، ولم تكثر كثيرا بمسألة حفظ التوازن في البحر المتوسط . ويمكن القول عموما بأن معارضة بريطانيا للحملة الفرنسية البحتة كانت اضعف من معارضتها لمشروع محمد علي . وربما اضافت ظروف بريطانيا الداخلية عاملا جديدا لاضفاف هذه المعارضة ، فقد كانت مشغولة في ذلك الوقت بالاصلاح الانتخابي وبازمة اقتصادية ، ولذلك رحب الانجليز بإبعاد الجيش الفرنسي عن القارة الأوروبية في مثل هذه الظروف . وقد توقع بولينياك أن تخف هذه المعارضة أكثر بقدر ما تحرزه فرنسا من انتصارات حربية ، وهذا ما حدث فعلا حتى امكن للحكومة الفرنسية في النهاية أن تتخلص من الوعد الذي قطعت في مذكرة ١٢ مايو بمقعد مؤتمر دولي بعد احتلال الجزائر . ولم يمنع هذا كله بولينياك من أن يتخذ كل الاحتياطات بعد خروج الحملة الى البحر من مواجهة احتمال تدخل الاسطول البريطاني وكان يفكر في اجتياز حدود بلجيكا في هذه الحالة .

اما المعارضة الدولية الأخرى التي تستحق الذكر ، فقد أتت من الدولة العثمانية . ومع أن فرنسا لم تكثر لها بتاتا لعدم وجود قوة عسكرية تؤيد اعتراضها ، فانها مع ذلك قد دخلت في اخذ ورد مع الباب العالي كسبا للوقت . وقد تدخلت حكومة الأستانة على اساس أنها تستطيع إجبار الداي على الاعتدال مع فرنسا ، وليس على اساس الاحتجاج على تعدى دولة أجنبية على إحدى الولايات التابعة لها ولو اسميا . وقد ثبت عجز الدولة العثمانية عن الوساطة لحل المشكلة منذ أن قتل ميعوئها خليل أفندي في الوصول الى الجزائر سنة ١٨٢٩ . فلما تقرر ارسال الحملة

(1) نشرت وزارة الحربية والحكومة الفرنسية بالجزائر معظم الوثائق المنطلقة بالحملة . ولكننا نشير هنا الى بعض المراجع الوثائقية التي في متناول يدينا :

(1) Netement (2) Gothereau. (3) Esquer.

نهائيا ، بعثت استانبول بشخصية أكثر أهمية هو طاهر باشا ، من رجال البحرية العثمانية ، وحصلت له من السفارة الفرنسية على موافقة بالمرور عبر الحصار بشرط أن ترافقه سفينة واحدة غير مسلحة . وكان طاهر باشا يذيع بأنه قادر على اقالة الداي . ولذلك أعلن حسين باشا أنه لن يستقبل مبعوث الدولة العثمانية وسخر منه كما سخر من محمد علي من قبل (١) . ولم يحتج الداي الى مقاومة المبعوث السلطاني لأن قائد الحصار لم يعترف بجواز مروره فوجهه الى طولون فوصل اليها في ٢٧ مايو أي بعد قيام الحملة بيومين ، وهناك احتجز في الحجر الصحي .

وفي هذه الأثناء كتب طاهر باشا الى بولنيك ، فكان رده هو السؤال عما اذا كان يحمل سلطات كاملة للتفاوض . وعلى كل فقد مات اللون لاى مباحثات جديدة لأن الحملة كانت قد نزلت بأرض الجزائر ، ومع ذلك لم يستبعد بولنيك تماما فكرة اشراك الدولة العثمانية في حل المشكلة الجزائرية ، اما كسبا للوقت أو لاستخدامها في حالة قيام معارضة بريطانية جديدة ، ثم ان الهدف من الحملة لم يستقر بعد . وقد كان من بين الاحتمالات تسليم الجزائر الى حكومة استانبول بعد حصول فرنسا على امتيازاتها . ويبدل على ذلك الرسالة التي بعث بها بولونيكا الى سفيره في استانبول جيمينو بتاريخ ١٧ يوليو فقد قال فيها بان اهداف الحملة قد وضحت الآن ويحتم علينا واجب الصداقة للدولة العثمانية ان نشركما في ثمارها . ثم عرض إعادة الجزائر على الدولة بشرط ان تمتد الوسائل للتي تنشر بها الحضارة طبقا لما يشير به المؤتمر الدولي الذي سينعقد في باريس . والظاهر ان بولنيك لم يكن قد تحقق بعد من نتائج الحملة في ذلك التاريخ لأنه بعد أيام حث سفيره على التباطؤ في مقاضاة الباب العالي ، وقال ان فرنسا لا تنكر على الباب العالي حق الاهتمام بالجزائر ولكن لمامل الدين فقط ، ثم ثلاث بسرعة فكرة إعادة الجزائر للدولة العثمانية بمجرد أن تثبت مركز الفرنسيين فيها . وسبق يورمون الى الاعتراض بشدة على هذه الفكرة وإرسل خطابا بهذا المعنى الى بولنيك في ١٥ يوليو ١٨٣٠ منبها الى ضرورة الاحتفاظ بهذا الكسب السهل .

(١) تروى بهذه المناسبة قصة طريفة ، تدل على عدم فهم الداي لأحوال العالم الخارجي . فعند ما بلغ الداي حسين أمر المباحثات التي تجري مع محمد علي بشأن تدخله في الجزائر ، علق بقوله (قل للبasha يأكل فول) وقد بلغت هذه العبارة محمد علي فأسرها في نفسه . ثم شاعت الأقايل بعد سقوط الجزائر أن ينتهي الطاف بالداي الى الإقامة في مصر . وتعمد محمد علي اطلاقه على منجزاته العمرانية ، ثم سخر منه قائلا ان الفضل في ذلك كله يرجع الى أكل الفول .. انظر « تحفة الزائر » .

خرجت الحملة من قاعدة طولون البحرية في ٢٥ مايو سنة ١٨٢٠ وقد ضمت ٢٧ ألف مقاتل علاوة على ٢٠ ألفا من رجال البحرية . وتلهم الأسطول يتألف من أكثر من مائة سفينة حربية بالإضافة إلى عدد أكبر من السفن التي استؤجرت للمساعدة . وقد عين الأميرال دي بيريه قائدا للأسطول ، ولكن التعليمات كانت تقضي بخضوعه لبورمون القائد العام في حالات الخلاف ، ذلك أن الرأي السائد في البحرية كان يميل إلى الاعتقاد بصعوبة الحملة . وكان مشكوكا في ولاء دي بيريه وأنهم بأنه تلكا في عبور البحر فلم يصل إلى المكان المحدد للنزول إلا في ١٢ يونيو . وقد أحسنت القيادة اختيار مكان النزول وهو خليج سيدي فرج الواقع على بعد ٢٥ كيلو مترا غربي مدينة الجزائر . وقد حرصت الحكومة الفرنسية على اغراء باي تونس بالتعاون معها ، وفعلنا تقاضى الباي عن بيع التونسيين الموزن للحملة ، لكنه لم يذهب إلى حد إرسال قوات لمحاربة الداي كما طلبت فرنسا .

كذلك استخدمت تونس طريقا لإرسال المنشورات المكتوبة بـعربية التي تحت الجزائريين على الاستسلام . وقد ارتكب الفرنسيون في هذه المنشورات نفس الخطأ الذي ارتكبه في مصر ، حيث برروا تدخلهم على أنه محاولة لتحرير العرب وأهل البلاد من الاضطهاد التركي . ووعد المنشور باحترام أملاك العرب والقولوغان . وطلب إليهم التعاون مع الجيش الغازي .

كانت تعليمات بورمون تقضي بالإسعى للمفاوضات فيكون هدفه دائما هو احتلال الجزائر ، إلا إذا عرض الداي الصلح قبل نزول الحملة إلى البر فيمكنه قبول المبدأ . على أساس شروط قاسية ، ويجب على كل حال تسليم الأسلحة والحصون الخارجية واحتلال الجزائر مؤقتا إلى أن تنفذ تلك الشروط ، ومن بينها سفر وفد من كبار الشخصيات للاعتذار للدي الحكومة في باريس ، والتمهد بالقاء الرقب والقرصنة والاتاوات نهائيا . ودفع غرامة قدرها خمسون مليون فرنك . وهو ما يعادل نفقات الحصار والحملة وما ارتكبه الداي من قتل على الوفد الفرنسي أثناء مفاوضات سنة ١٨٢٩ ، ويعود الداي إلى تبعية الدولة العثمانية فيشبهه السلطان ويعين خلفاءه ، ويجدد الداي امتيازات فرنسا السابقة لصيد الأصداف مقابل عوائد سنوية ، وأخطر من ذلك كله يتنازل عن جزء من الساحل يمتد من منابة وخليجها حتى الحدود التونسية ويعترف بسيادة فرنسا عليه .

وتدل هذه التعليمات على أن الحكومة الفرنسية لم تكن حتى قيام

الحملة قد استقرت بعد على فكرة احتلال الجزائر ، واستمر هذا الفموض الى ما بعد نزول الحملة - ففي ٢٦ يونيو تداول مجلس الوزراء الفرنسي في مستقبل الجزائر - وطرحوا امامه عدة احتمالات لحل المشكلة - منها الإبقاء على الداي ولكن بعد ان تشذب قوة النياية العسكرية والسياسية - ومنها تسليم الجزائر للباب العالي حتى يقيم فيها حكومة منظمة - ثم تقسيم ساحل الجزائر بين دول المتوسط المسيحية ، واشراك انجلترا معها في هذا التقسيم - او تحطيم حصون الجزائر ومسح الميناء من الوجود - واحتلال فرنسا لقطعة من الساحل الشرقي ، وكانت عنابة وخليجها دائما هي مطمح الفرنسيين في هذه الحالة ، ثم كان من هذه الاحتمالات احتلال الجزائر احتلالا شاملا واتخاذها مستعمرة للمهاجرين الأوربيين .

وقد ظهر ان بولينياك اميل الى فكرة تسليم الجزائر للدولة العثمانية . بشرط حصول فرنسا على امتيازات هائلة كاشتراط موافقتها على تعيين الباشا - وهو ما لم تقبله الدولة العثمانية - وقد رأينا كيف ان هذا الاحتمال قد تلاشى بمجرد الاستيلاء على العاصمة - كذلك استبعد احتمال بقاء الداي وتقسيم البلاد - اما فكرة الاحتلال الشامل والاستعمار - فقد علق عليها أحد الوزراء بقوله « اذا ساء لنا الكبرياء الوطنى فلا شك انه يعلينا الاحتفاظ بالغنم - لكنى اعترف ان هذا الحل أبعد عن مصالحنا الحقيقية ، فمن المؤكد اننا لا نفهم شيئا في اصول الاستعمار كما يثبت التاريخ - كما ان نجاح مشروعاته يتطلب روح الاستقرار والمنهج في العمل ويستمدى اتفاق مبالغ كبيرة لن يوافق عليها البرلمان - والحل الأمثل هو تحطيم حصون الجزائر واحتلال جزء من الساحل » ولا شك ان هزيمة الداي البريمة هي التي رجحت كفة الاحتلال .

صمم الداي على المقاومة واخذ يستعد لملاقاة الفرنسيين ، وظهر شعب الجزائر في الأزمة تضامنا كاملا ، فارسل حكام الاقاليم الثلاثة ما استطاعوا جمعه من الجند لمساعدة الأوجاق ، بل ساهمت القبائل ، كل حسب قدرتها ، بارسال عدد من أبنائها للجهاد ، حتى تجمع لدى الداي ٦٠ ألف مقاتل ، وقيل ايضا بخروج بعض المتطوعين من طرابلس . ولكن الداي ارتكب عدة أخطاء في تنظيم الدفاع ، منها تعيين صهره ابراهيم افنديا رئيسا للقوات التي نيط بها ملاقاته الفرنسيين ، وهو غير كفء - ومنها انه ابقى معظم المتطوعين من القبائل بعيدا عن المدينة توفيرا للنفقات - واهم هذه الأخطاء هو عدم ملاقاته الفرنسيين عند النزول الى البر ، وانتظارهم في الحصون التي تحمي مدينة الجزائر اعتقادا بأنها لا تقهر .

وقد اختار ابراهيم افنديا هضبة اسلى والى (مصطفى والى) لتكون خندقا

الدفاع الاول عن المدينة : واذا قورنت هذه المعركة بوقعة الاحرام ، التي
فر فيها الممالك بسرعة ، يمكن القول ان الجزائريين قد صدوا نسيبا امام
اسلحة الفرنسيين الحديثة وكبدوهم بعض الخسائر . وربما تغير وجه
المعركة لو ان القبائل لم تنسحب منها بسرعة .

عول الداي حسين بعد ذلك على برج الحشن او حصن الاميراطور الذي
هزم عنده شارل الخامس منذ ثلاثة قرون ، والذي يحى مدخل المدينة
الجنوبى . وقد ضرب عليه الفرنسيون حصارا محكما ، وبمجرد سقوطه
قعد الداي حسين ثقته بنفسه وقيل التسليم بالشروط التي املأها عليه
برمون في ٤ يوليو ، وتقضى هذه الشروط بالآتي .

١ - تفتح المدينة في اليوم التالي للقوات الفرنسية وتسلم اليهم
القصبة وجميع الحصون .

٢ - يكون للداي حق اختيار المكان الذي يريد الإقامة فيه خارج
الجزائر . واذا اراد الإقامة في البلاد فانه يتمتع بحماية فرنسا على
شخصه واهله واملاله .

٣ - وينص الشرط الثالث على ضمانات معاملة لاكتشافية .

٤ - تتمتع فرنسا باحترام الشعار الدينية للسكان ، والا تعرض
لهم في املاكهم او صناعاتهم او تجارتهم .

ومع ذلك فقد أسف بعض ضباط الحملة لانه كان من الممكن في رأيهم
دخول المدينة دون تقديم أى تعهد ، وخاصة التمتع باحترام املاك الأهالي ،
مما اظهر فرنسا فيما بعد بمظهر المعتدى على شروط التسليم (١) . فمن
المعروف ان فرنسا قد توسعت فيما بعد في مصادرة املاك الوطنية ،
كذلك لم يراع البند الخاص باحترام الشعار الدينية حينما حول الفرنسيون
المسجد الكبير الى كندوائية .

وفي صباح ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ دخلت القوات الفرنسية المدينة
المتيدة دون مقاومة . واستولت على ما في خزان القصبة من اموال . وقد
جرت الشائعات بان بعض قادة الجيش الذين دخلوا القلعة نهبوا خزائن
الحكومة . وجرى تحقيق في هذا الأمر وتبادل المسؤولون التهم ، ولكن
اقفل الموضوع حرصا على سمعه جيش الاحتلال في بلد احتل حديثا .

فيما يتصل بنص

Pelissier Vol. I. P. 37-79.

(١) انظر مثلا

الشروط والتعليق عليها .

ومع ذلك فقد غنم الفرنسيون ما قيمته ٢٥ مليون فرنك - مما يزيد على نفقات الحملة والحصار بـ ١٢ مليون -

أما الداي حسين فقد خبر في المكان الذي يود الإقامة فيه فاختار مألطة ولكن رفض طلبه ، ثم وقع اختياره على نابولي وسمح له الفرنسيون بالذهاب إليها وحمل كمية كبيرة من الأموال -

ومن هناك قام الداي حسين بعدة محاولات تافهة لاسترداد الجزائر ، لم تؤد إلا إلى طرده من إيطاليا بفضلاً من الحكومة الفرنسية فذهب إلى مصر في ضيافة محمد علي ! حيث أقنعه الباشا بالانقلاع عن هذه المحاولات -

أما بقية الجند المثمانين فقد رحل منهم ٢٥٠٠ إلى الأناضول وهم الذين يكونون الفرقة الانتكشافية -

هكذا انتهى عهد النيابة المثمانية التي عاشت نحو ثلاثة قرون تشهد بقوة المسلمين في الحوض الغربي من البحر المتوسط -

الفصل السادس

الاحتلال ومقاومته

١

تم سقوط مدينة الجزائر بسرعة أدهشت القيادة نفسها حتى اعتقد يورمون أن بقية النياية ستسلم تبعا للعاصمة ، وكتب الى بولينياك في ٧ يوليو ، بأنه يكفي خمسة عشر يوما فقط للانتهاء من اخضاعها . ثم أتت بعض الحوادث مؤكدة لهذا الاعتقاد ، فقد أعلن مصطفى بومرزاق حاكم تيطرى اعترافه بالتبعية للفرنسيين ، ثم تم الاستيلاء على عنابة بسهولة . ومن الملاحظ أن القيادة سارعت الى احتلال الميناء تمشيا مع الخطط التي ترمى الى ضم هذا الجزء من ساحل الجزائر الشرقي وكذلك أعلن حسن باشا حاكم وهران اعترافه بتغيير الحكومة ، واكتفت فرنسا بهذا الاعلان ولم ترسل قوات لاحتلالها قبل يناير ١٨٣١ .

والظاهر أن كثيرا من الحكام الأتراك القدامى كانوا مستعدين للتعاون مع الفزاة على أمل أن يحتفظوا بمناصبهم وامتيازاتهم كما كانوا على عهد النياية ، وشاركهم في هذا الموقف بعض الشخصيات الوطنية . ففي أواخر شهر يوليو أقبل ابن زعيم قبائل القليصة وعرض التعاون مع الحكومة الفرنسية باسم عرب النتيجة ، بشرط أن لا تتدخل الإدارة في حياة السكان ولا تحتل بلادهم . ولكن هؤلاء الزعماء الوطنيين على وجه الخصوص تحولوا عن موقفهم حينما لاحظوا أن الحكام الجدد يريدون توسيع رقعة احتلالهم خارج المدن الساحلية ، يدل على ذلك موقفهم من المحاولة الأولى التي قام بها يورمون للتوغل في الداخل بقصد احتلال بليدة . وذلك بناء على اتفاقه مع بومرزاق ، وحينما اقترب من المدينة ، فاجأته قبائل النتيجة بحرب الكمين ، التي ستشتهر بها المقاومة الجزائرية فتراجع يورمون الى العاصمة في حالة ذعر شديد .

ولم تلبث أنباء ثورة يوليو في باريس أن وصلت الى الجزائر ، فدغمت جميع تلك العوامل حاكم تيطرى الى تغيير موقفه باعلان الخروج على الفرنسيين .

وهكذا بدأت صعوبات الاحتلال تتضح ، وفي نفس الوقت شددت المعارضة هجومها على الحملة بآثارها موضوع السراقات تارة ونفقات الاحتلال تارة أخرى . وكانت النتيجة أن خففت القوات المحتلة الى الثلث ، ولجأ الجنرال كلوزيل الذي عين خلفا ليورمون الى تجنيد العناصر الوطنية ، التي عرفت بالزواف ، من بين القبائل التي اعتادت الخدمة العسكرية على عهد النيابة ، ولكنه ظل عاجزا عن تنفيذ خطته التوسعية .

ولم يخطئ الفرنسيون في تقدير الموقف من الناحية العسكرية فحسب ، بل دلت تصرفاتهم في هذه الفترة الاولى على جهل تام بالأوضاع الاجتماعية ، وقد اشرنا الى انهم دخلوا الجند الانتكشارية بعد ان هددوهم بحسب جميع امتيازاتهم اذا بقوا في البلاد (١) ، لانهم اعتقدوا بان طبقة الحكام المثمانين هي التي تحول دونهم والسيطرة على الجزائر . ولكن سيتبينون فيما بعد أن هذه الفئة من الجند المحترفين كانت مستعدة للخدمة في أي جيش يضمن لها امتيازاتها الاجتماعية . وعلى العكس عول الفرنسيون على تعاون العناصر الوطنية ، ثم تبين بعد قليل خطأ نظرتهم فقد كان من بين العناصر الوطنية التي اشتهرت بصلاية المقاومة مجموعة من البربر سكان الجبال تعرف بالقبائل . ولم يتنبه الفرنسيون الى هذه الحقيقة . ويمكن القول بأن هذا العنصر هو الذي حمل لواء المقاومة ولم يتم اخضاعه الا بعد سبعة وعشرين عاما ، كما انه هو الذي تولى قيادة ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ تلك الثورة التي تعد نهاية المقاومة المسلحة الى ان تبث الحركة الوطنية الحديثة .

أما العناصر التي اعتمد عليها الفرنسيون فلم تكن ذات أهمية في البلاد ، وهي تتألف عادة من أبناء مهاجري الأندلس المشهورين بالنشاط التجاري وحب المغامرة ، ثم اليهود بحكم معرفة بعضهم باللغة الفرنسية ، فاستعانتهم الأسر الكبيرة في الجزائر ووهران وهجرت المدن المحتلة الى الداخل . . .

وسنحاول في هذا الفصل أن نتتبع حلقات المقاومة في مراحلها الرئيسية على النحو التالي :

أولا : من ١٨٣٠ - ١٨٣٢ ويمكن تسمية هذه الحقبة بالفترة المائعة .

ثانيا : ظهور الأمير عبد القادر وتثبيت سياسة الاحتلال المحدود .

(١) Gothereau P. 171 — Esquer chap. 14.

- ثالثا : الاحتلال الشامل وحرب الإبادة حتى تسليم الأمير عبد القادر .
- رابعا : المقاومة في الواحات الجنوبية وبلاد القبائل من ١٨٤٨-١٨٥٧ .
- خامسا : الانتفاضات الأخيرة ولا سيما ثورة المقراني سنة ١٨٧١ .

وقد وصفنا الفترة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٢ بالميوعة ، لأن فرنسا لم تستقر على سياسة واضحة من جهة ، ولأن عناصر المقاومة في الجزائر لم تتبلور بعد من جهة أخرى . فقد قررت ملكية يوليو الاحتفاظ بالجزائر بالرغم من أن الحملة قد اعتبرت يوما ما عملا شخصيا لشايل العاشر ، فلم يكن معقولا التخلي عن هذا الكسب السهل خاصة وأنه لم يتم معارضة دولية في وجهه . ولكن هذا لم يمنع سحب جزء كبير من الحملة توفيرا للتفقات التي كان البرلمان يعترض أساسا على السياسة الجزائرية بسببها ، ولذلك دار جدل عنيف بين المسؤولين في فرنسا حول السياسة التي يجب اتباعها في الجزائر . فرأى فريق الاكتفاء باحتلال المناطق الساحلية وترك الداخل للزملاء الجزائريين والاتفاق معهم ان امكن ، وبهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ لفرنسا بمكاسبها وتوفير الأموال والأرواح في نفس الوقت . وهذا ما يعرف بسياسة الاحتلال المحدود . وما لبثت أن اصطدمت هذه السياسة بمعارضة ، وبنى المعارضون حجتهم على أساس أن الاحتلال المحدود لا يمكن أن يكون دائما ، وذكروا بمصير الجيوب الإسبانية الساحلية ، وبأن الرومان لم يحتفظوا بحكمهم لشمال أفريقيا إلا بفضل توغلم في الداخل حتى الصحراء وإقامة الحصون على حافتها . غير أن المعارضين انقسموا إلى فريقين : فريق استنتج من عدم إمكان تحقيق الاحتلال المحدود فكرة الانسحاب من الجزائر خاصة بعد أن بين عزم الجزائريين على المقاومة . وفريق آخر رأى أن الانسحاب يتعارض وهيبة فرنسا ، وبالتالي فلا بد من احتلال الجزائر احتلالا شاملا .

ولذلك أرسلت لجنة برلمانية إلى الجزائر للتحقيق في هذا الموضوع ، فأنتهت في تقريرها إلى ضرورة الاحتفاظ بهذا (الكسب القومي) وما يستحق الانتباه أن المبررات التي بنت عليها البشة تقريرها تنسم بالروح العاطفية . فهي تقول مثلا لا يجوز التخلي عن أرض (سائل عليها الدم الفرنسي) وهذا يشعرنا بأن أغلب الفرنسيين كانوا يرون عدم قيادة الجزائر من الناحية العملية . ولا أدل على هذا التردد من أن كلوزيل . وهو المعروف بميله إلى توسيع الاحتلال . قد دخل في مفاوضات مع باي تونس بشأن تولية أحد أحوته لحكم إقليم قسنطينة ، وأحد أقاربه الآخرين لحكم إقليم وهران نظير الاعتراف بالتبعية لفرنسا .

ويمكن استخلاص أهم عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة الأولى على النحو التالي :

• أولا : الحاميات العثمانية القائمة هنا وهناك في الداخل والتي تتألف غالبا من القوولغان ، وقد انقسمت هذه الحاميات فاندمج بعضها مع العناصر الوطنية في المقاومة بينما فتحت بعض الحاميات الأخرى حصونها لجيش الفزاة . ومن أشهر الحاميات العثمانية في تاريخ المقاومة الجزائرية : حامية قسنطينة التي كان يقودها أحمد بك .

كان أحمد بك حاكما لولاية بسكرة في الجنوب الشرقي وتتبع ولاية قسنطينة . فلما سمع بغزو الجزائر انتقل إلى عاصمة الأقليم وظل صامدا في وجه الفرنسيين حتى سنة ١٨٣٧ . وبفضل جهوده تمسرت الحملات التي أرسلت لاحتلال الوادي الشرقية ، فاحتلت بجاية وعناية وأخلت أكثر من مرة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٣ وذلك بسبب تهديد طرق الاتصال بها برا .

ثانيا : في إقليم تيطرى حيث تزعم بومزراق القبائل العربية حتى سهل المتيجة المجاور للعاصمة ، وفشل الفرنسيون في التوغل إلى مدينة مرتين ، حتى اضطر بيرترن إلى مهادنة أهل المتيجة وفتح مدينة الجزائر لتجارهم .

ثالثا : في الغرب اقتصر الاحتلال على مدينة وهران ، فمجرته الأسرى الإسلامية . الكبيرة إلى المدن الداخلية في الأقليم مثل معسكر وتلمسان . وتماوت مع القبائل لحفظ استقلالها . وهم الذين فكروا في الاحتماء بسلطان مراكش فأرسل إليه أهل تلمسان يعرضون تبعيةهم ، ولكنه لم يرسل نائبا عنه إلى المدينة إلا بعد أن تحقق من أن الفرنسيين لا يطمعون فيها . وهذا يدل على أنه لم يكن الشخص الذي يعول عليه ، وفلا سحب نائبه من المدينة بمجرد احتجاج الفرنسيين وظهور إحدى سفنه أمام طنجة .

وعلى الجملة لم يكن هناك تنسيق بين عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة . وكان من الممكن أن تنهار أنهارا مبكرا خاصة وأن الدوق دي روفيجو ، الذي عين حاكما عاما على الجزائر من ديسمبر ١٨٣١ - مارس ١٨٣٣ ، كان مشبعا بفكرة القهر وحب القتال للذاته . ويمكن القول بأنه هو الذي افتتح حرب الإبادة . فبمناسبة اقتياله أحد الجزائريين مر لعوان فرنسا شن روفيجو غارة على القبيلتين المتهمتين بقتله في شهر المتيجة فأبادهما من بكرة أبيهما .

وقد جاء ظهور الأمير عبد القادر بمثابة افتتاح مرحلة جديدة في حركة المقاومة ، فهو الذي حاول أن يجمع العناصر المشتتة التي رابتها في المرحلة السابقة لتشكل شبه حركة وطنية جزائرية جديدة .

الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٢٢ - ١٨٢٩

تعتبر حركة الأمير عبد القادر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية ، فهي تمتد خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٢٢ الى تسليمه للفرنسيين في آخر سنة ١٨٤٧ . ويعبر تاريخ الأمير عبد القادر بمرحلتين متميزتين : المرحلة الأولى تبدأ من انتخابه وتنتهى سنة ١٨٢٩ . حين بلغت قوة الأمير ذروتها بعد أن أصبح يسيطر على ثلثي الجزائر تقريبا . وتبدأ المرحلة الثانية بانقطاع الصلح بينه وبين الفرنسيين في نوفمبر ١٨٢٩ الى أن سلم لهم بعد ثمانى سنوات من كفاح مرير .

وينتمى الأمير عبد القادر بن محيى الدين الى احدى القبائل العربية . النازلة قرب مدينة معسكر عاصمة وهران القديمة . وهي قبيلة هاشم . ويبدو أن أسرته كانت تحتل مكانا بارزا في القبيلة . لأن والده لعب دورا هاما في الثورة التي قامت ضد الحكم العثماني في وهران قبيل الغزو الفرنسي كمظهر من مظاهر الصراع بين الطرق الصوفية ذات الطابع الوطنى وبين الادارة التركية . وقد ادى هذا الى القبض عليه ذات مرة سنة ١٨٢٦ بواسطة حسن باشا حاكم وهران . وكان حينئذ متاهبا للحج . ولكنه اطلق سراحه بعد التحقيق . وقد صاحب عبد القادر اياه في الرحلة الى بلاد المشرق حيث زار العراق ومصر علاوة على الحجاز . ويقال انه اعجب أثناء زيارته لمصر بالتنظيمات والاصلاحات التي ادخلها محمد على على البلاد . وانه سيجاول فيما بعد النسيج على منواله بما فى ذلك الاستعانة بالاوربيين لاقتباس اساليب الادارة الحديثة وخاصة فى المجال المسكرى . وكما اعتاد المؤرخون القدامى أن ينسبوا الى عظماء بلادهم بعض الحوادث الخارقة التى تنبىء عن مستقبلهم . فقد روى مترجمو الأمير أن الشيخ عبد القادر الجيلاني ظهر لوالده أثناء زيارته للعراق ، وتنبأ لعبد القادر بملك المغرب .

وحين عاد محيى الدين وابنه الى الجزائر وجد الكارثة العظمى قد حلت بها . واتفق راجعهما مع تولى أحد الحكام المتعسفين لمدينة وهران ، هو الجنرال بويه . وقد عبر عن آرائه فى الجزائريين بمثل قوله « لكى نمدن العرب يجب أن نستعمل وسائل مثل وسائلهم غير المتحضرة » . يعنى بذلك انه يدير سياسة حرب الإبادة .

ولما ينس اهل وهران من مساعدة سلطان مراکش لهم سنة ١٨٢٢ . حاولت القبائل ان تتخذ عملا حاسما من تلقاء نفسها وتحاصر وهران والمدن الساحلية حتى تقطع على الفرنسيين امكانيات ارسال المدد . ولكن الحاميات التركية التي كانت ما تزال موجودة في موانئ مستغانم وارزو انسدت عليها هذه الخطة حين دعت الفرنسيين للدخول الى حصونها . وشعر الوهرانيون بضرورة زعامة موحدة ، وفي صيف سنة ١٨٢٢ اجتمع زعماء ثلاث من القبائل : هي هاشم ، وغربة وبنو عامر : وكلها قبائل عربية مثل معظم اهل وهران . وعرضوا على الشيخ محيي الدين ان يتولى قيادتهم في الجهاد . ولكنه رفض معتبرا يكبر سنه واشار الى كفاءة ابنه عبد القادر فتمت له البيعة وكان في ذلك الوقت قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره .

ومن الواضح ان هذه القبائل لم تبحث عن اقامة ملك وراثي ، وانما كان ههما هو مواجهة الظروف المصيبة التي طرأت على البلاد . لذلك تمت البيعة : كما يسميها مترجمو الامير تحت تأثير فكرة الجهاد الديني وتأييد من رجال الطرق الصوفية . ولا ادل على ذلك من ان الامير عبد القادر كان يعترف بالسيادة العليا لسلطان مراکش . اظهر الامير عبد القادر براعة في احكام الخطط ، فقد بدا بمراقبة القبائل النازلة حول المراكز الفرنسية . وبواسطة الوعظ الديني تارة وبالتهديد باستخدام القوة تارة اخرى . الزمها اولا بقطع التعمين عن الفزاة والهجرة من الاراضي المحتلة . ثم رأى ضرورة اتخاذ عاصمة لتكون مقرا له فوقع اختياره على مدينة معسكر . ولم يكن اتخاذ ميناء على البحر باقل اهمية للامير الذي طمع في الاتصاف بالدول الاجنبية ليستفيد منها ، سواء باستيراد السلاح او للتأثير الدبلوماسي على الفرنسيين . وقد استطاع الامير ان يسط نفوذه على ميناء ارزيو غرب وهران . ولكن الفرنسيين شعروا بخطورة اتصال الامير بالخارج . فدبر له ديميشيل ، الذي خلف بويه حاكما على وهران . مؤامرة بالاتفاق مع قاضي المدينة ادت الى سقوطها في ايدي الفرنسيين . ولكنه عجز تملما عن اغراء القبائل التي كان محتاجا اليها للتعمين لان الامير اذاع فتوى ، « ان كل من ساعد الفرنسيين اراد من دينه » . لذلك اطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم المنتصرة . وبذا ظلت مشكلة التعمين المشكلة الاساسية التي واجهت ديميشيل ، فانتهاز فرصة اسر اربعة من (المنتصرة) واقتنح في سبتمبر ١٨٢٢ مراسلاته مع الامير ، بداها ببعض خطابات الاحتجاج . ولم يجب عليه الامير الا في المرة الثالثة ، وحتى عندما اجاب كان رده جافا . فصمم ديميشيل على مقاتلته .

بدا الامير في اتباع خطته الحرية الجديدة في المارك التي دارت اواخر سنة ١٨٢٢ وهي القائمة على عنصر المفاجأة وعدم مواجهة الفرنسيين

في الميدان المكتسوف . واحس ديمشيل انه ليس من السهل التقلب على
عدو يتبع مثل هذه الخطط ، وفكر جديا في الطريقة التي تؤدي الى
مصالحته . وعندما ذكر الامير في جوابه بأنه لا يستطيع اعادة الاسرى
نعدم وجود معاهدة تلزمه بذلك ، انتهز ديمشيل الفرصة وأشار عليه
بإمكان التسوية . وقبل الامير هذه الفكرة على ان يوضح ديمشيل
أسسها (١) .

وفي يناير ١٨٢٤ أرسل الامير وزير خارجيته مولود بن عراش الى
وهران حيث تقدم له ديمشيل المبادئ التي يمكن توقيع الاتفاق على أساسها ،
ومن أهمها تحديد كميات المؤن التي يجوز للفرنسيين شراؤها من وهران :
وانهاء حالة القتال . وفتح المناطق الخاضعة للامير للتجارة الفرنسية وكذلك
تفتح للرحالة والمسافرين بشرط حصولهم على جواز سفر من الامير .
ويجب على عبد القادر بعد ذلك رد ما لديه من أسرى فرنسيين ، والتعهد
برد الفارين من الجيش .

رأى عبد القادر إمكان قبول هذه الشروط فوقها بالرغم من انه كان
يريد ادخال تعديلات عليها . وقد أتاح هذا التسرع لديمشيل التلاعب في
تعديلات الامير . وكانت هذه التعديلات تتناول الأمور الآتية :

تحديد معنى حرية التجارة فتشمل حرية تجارة الأسلحة ، وان يكون
للأمير اشراف على ميناء أرزيو حتى يتمكن فعلا من ممارسة هذا الحق .
وان يكون استيراد الفرنسيين لمواد التموين محدودا بحاجة مدينتي وهران
ومستغانم . وطلب في التعديلات أيضا ان يكون الشرط الخاص باعادة
الفارين منطبقا على الطرفين . وطالب بأن لا يكون لحاكم الجزائر اى سلطة
على المنطقة التابعة له ، والنص على حصرية خروج المسلمين من المناطق
المحتلة .

غير ان ديمشيل لم يوقع هذه التعديلات كما كان يتوقع عبد القادر
ولم يرددها اليه بالرفض ، وانما اضافها الى الشروط الموقعة وجعلها وثيقة
واحدة بعد ان حذف من تعديلات الامير شرطين لم يوافق عليهما . وهما
الشرط الخاص بتحديد تموين الفرنسيين ، واشراف الامير على ميناء
أرزيو . واعتبر ان الوثيقة قد وقعت على هذا النحو . ولا يوجد لدينا
ما يؤكد اطلاع مندوب الامير في وهران على تصرف ديمشيل بالاتفاقية .

(١) انظر نص الرسائل المتبادلة بين ديمشيل والامير . تحفة

وعلى كل فانه بعد توقيع ديميشيل لهذا النص في ٢٨ فبراير ١٨٣٤ - وصلت اليه تعليمات مخالفة من الحكومة الفرنسية - حيث طلبت شروطا متممة كاساس لتوقيع الصلح - ومن بين هذه الشروط الاعتراف بالسيادة لفرنسا ودفع جزية سنوية واخذ رهائن من الأمير - وان يكون شرأؤه للأسلحة مقصورا على فرنسا - بيد ان ديميشيل حاول التخلص من هذا الموقف الحرج ، فرد على حكومة باريس بأنه يمكن تجاهل الشروط التي قدمها الأمير حيث ان شروطه هو قد وقعها الأمير بخاتمه - وهذا يربنا الى اي حد كانت الحكومة الفرنسية تتجاهل القواعد المتبعة دوليا حينذاك عند تعاملها مع الأمير الجزائري .

والمؤرخون الفرنسيون الذين يرون - رغم هذا التلاعب - ان ديميشيل تساهل مع الأمير - يمللون هذا التساهل بسببين مختلفين : فهو اما ان يكون قد قام بهذا العمل ليثبت لنفسه استقلاله عن الحاكم العام في الجزائر ، واما ان يكون قد تساهل لانه يؤمن بان صداقة الأمير تقوى نفوذ الفرنسيين - وتنفى الوثائق الفرنسية اعتماد حكومة باريس للوثيقة التي وقعها ديميشيل - وذكر ايضا ان ديميشيل اخفى المعاهدة عن حكومته (١) - بينما يؤكد صاحب كتاب التحفة ، وهو ابن الأمير عبد القادر - توقيع حكومة باريس على معاهدة ديميشيل ، وليس هذا بعيدا عن الصواب لان ديميشيل ظل طوال العام التالي يقدم للأمير مساعدات كبيرة حتى انه عاونه ضد الاضطرابات التي قامت في وجه حكومته في الداخل - فلو كانت حكومة باريس تستنكر هذه السياسة : ما أبقت على ديميشيل حاكما على وهران طوال هذه السنة - ويعترف مترجمو الأمير بقيمة تلك المعونة الفرنسية - وقد شملت التزويد بالأسلحة والمدربين العسكريين .

واجه عبد القادر بعد توقيع الصلح صعوبات جديدة ، اهمها عودة النزعة القبلية الى الظهور - واتخذت هذه القبائل سببين لتبرير الثورة على حكومة الأمير : السبب الاول هو ان القبائل تضررت من دفع الضريبة الاضائية التي فرضها الأمير اثناء فترة القتال ، فقالوا انه لا يوجد مبرر لها بعد توقيع الهدنة - والسبب الثاني : هو حشد بعض رؤساء القبائل للنجاح الذي احرزه عبد القادر - واتخذ الحساد من توقيعه للهدنة مبرر لبث الدعاية ضد الأمير الذي قبل مصالحة (النصاري) - ومما يثبت سوء نية هؤلاء ، وان الحساد وحده كان هو الدافع على خروجهم على الأمير : ان مصطفى بن اسماعيل الذي تزعم هذه الحركة التجا الى

(1) Pelissier Vol. 1 P. 165.

الفرنسيين بعد فشله في قلب حكومة عبد القادر ، واصبح من اكبر اعدائهم .
 ولكن الأمير عبد القادر تطلب على الثائرين بفضل حسن تنظيم قواته ، وفي
 نهاية سنة ١٨٢٤ كان اقليم وهران قد خضع له باجمعه باستثناء المرتبر
 الفرنسيين على الساحل : وهران ومستغانم ، واتجه نظر الأمير بعد هذا
 الى توسيع دائرة نفوذه بحيث شملت جزءا كبيرا من اقليم قيطرى ،
 فاستولى على مليانة واقام فيها نائبا ، وتمكن من طرد أحد رجال الطرق
 من مدينة في ابريل ١٨٢٥ ، واستقل سقوط حكم احمد باي في قسنطينة
 سنة ١٨٢٧ ، واستولى على بعض مواقع في الاقليم . ولا سيما واحة
 بكرة ، وكان طبيعا ان يزعم هذا السلطات الفرنسية .

ورغم ان معاهدة سنة ١٨٢٤ لا تشمل تحديدا جغرافيا للمناطق
 التابعة للأمير : الا ان الحاكم العام آنذاك درويه درلون أرسل خطابات
 احتجاج شديدة الى عبد القادر محاولا ان يثبت ان تقدمه خارج اقليم
 وهران يخالف الاتفاق مع فرنسا ، لان توقيع المعاهدة بواسطة حاكم وهران
 يدل على ان الحكومة الفرنسية لا تعترف بالامير الا في هذا الاقليم .
 وعلاوة على هذا فقد طلب درلون تعديل المعاهدة لينص فيها على اعتراف
 الامير بسيادة فرنسا ودفع جزية لها ، كما طلب بان يرفع عبد القادر
 الحظر المضروب على حرية التجارة الفرنسية في اراضيه . ولكن عبد القادر
 رفض التفاوض في غير الشرط الأخير . ومع ذلك فقد اضطر درلون طوال
 مدة حكمه حتى يوليو ١٨٢٥ الى اتباع سياسة الاحتلال المحدود وان يترك
 شئون الأمن في قيطرى للأمير عبد القادر الذي كان يمثل في مدينة الجزائر
 وكيل سياسي بارع هو اليهودي بن دوراند فيبدو انه هو الذي اقنع درلون
 بتجنب الصراع مع الأمير .

على ان توقيع معاهدة سنة ١٨٢٤ : لم يحقق السلام بين الفريقين .
 فقد تدخل درلون لدى حكومته لعزل ديمشيل لانه اتبع سياسة المهادنة
 والمصادقة مع عبد القادر . وعمل على أن يخلفه ، في منصب حاكم وهران
 أحد الجنرالات المحسمين لاثبات جدارتهم العسكرية وهو الجنرال تريزل .
 ومن جهة أخرى استاء تجار مرسيليا من احتكار الأمير لتصدير منتجات
 الجزائر الداخلية . لم لاحظ الفرنسيون ان الدعاية الدينية التي بنى
 الأمير عليها حكمه كانت تهددهم وتمنع اتصالهم بالقبائل ، لان الأمير كان
 يلزمها بالسكن بعيدا عن المراكز الفرنسية ، وينزل فيما ينشأ وبين هذه
 المراكز جماعات يثق بها .

لكل هذه الأسباب صمم تريزل على نقض المعاهدة والاعتداء على
 الأمير وله يظهر بما لم يظفر به ديمشيل . فلم يرض على مجيئه الى وهران

نحو شهرين حتى اغرى قبيلتي الدوائر والزمالة بسكنى المنطقة المحتلة . واعتبر عبد القادر هذا العمل نقضا للمعاهدة وطلب اعادتهما تنفيذا لشروط تسليم القارين . ولم يقف تحدى ترميزل عند هذا الحد بل انه خرج بقوات كبيرة واتجه الى المنطقة الداخلية التى يسيطر عليها الامير . وفى وادى المقطع استطاع عبد القادر ان يوقع القوات الممتدة فى كمين وان يلحق بالفرنسيين اكبر هزيمة منوا بها منذ احتلال الجزائر وقد كان لهزيمة المقطع دوى كبير فى فرنسا بالرغم من ان البلاغات الرسمية حاولت التخفيف من وقع الصدمة : فقدرت الخسائر بـ ٢٥٤ قتيل ، ٤٠٠ جريح ، فارتفعت اصوات المعارضة مطالبة بالانسحاب من الجزائر ، التى تكبد البلاد خسائر فادحة فى الارواح دون ان تعود عليها بفائدة تذكر . واضطرت الحكومة الى عزل الحاكم المسن درلون واعادة كلوزيل للمرة الثانية للجزائر وهو من اكبر انصار الاحتلال الشامل .

لذلك كان اول ما فكر فيه بعد وصوله الى مقر عمله هو كيفية القضاء على زعيم المقاومة الجزائرية ، وطن انه يستطيع ذلك باحتلال عاصمة الامير . وفى نوفمبر ١٨٣٥ قرر القيام بحملة كبيرة لاحتلال مدينة معسكر دون ان يستشير الحكومة الفرنسية وعندما وصل اليها وجدها قاعا صفصفا ، فقد خربها الامير قبل مغادرته اياها ، وما بقى منها اسرع الجند الفرنسيون لنهبه قبل ان تصل قيادتهم . ولم ير كلوزيل فائدة من الاقامة بهذا المكان القاصى ، خاصة وانه لم يجد ما يحى به جنده من البرد . وبينما كان يعد العدة للرحيل عن وهران الوسطى . اذ اتته دعوة من الحامية التركية التى ظلت محتفظة باستقلالها عن التبعية للامير فى مدينة تلمسان . فأرسل لها طابورين خفيفين للاقامة بحصن المدينة بجانب الأثر . ولكن ما لبث ان تحولت القوات الفرنسية من قوات غازية الى حامية محصورة بعد ان استرد لأمير قوته .

ذلك ان سقوط معسكر لم يؤثر قط فى قوة الامير السياسية او العسكرية ، لأنها لم تكن تعتمد على اساس اقليمى ، بل كانت ترتكز على فيد القبائل التى تلف حولها وقد أوشكت هذه القبائل ان تتفرق اثر للامير معسكر حتى يش عبد القادر منهم ، وفكر لحظة فى اللجوء الى مراکش . ولكن انسحاب الفرنسيين السريع ، ثم معاملتهم القاسية لاهل تلمسان ، عرفت اهل وهران بسطورة الخضوع للفرقة ، وكانت السلطات الفرنسية فى تلمسان قد فرضت على اهل المدينة غرامة فادحة قدرها ١٥٠ الف فرنس فعادت القبائل سريعا للانعقاد حول الامير الذى استطاع اعادة بناء معسكر .

لم يكن فسيل كلوزيل في حملة معسكر هو الضربة الوحيدة التي تلقاها الفرنسيون في ظل حكومته . فقد شهد عام ١٨٣٦ هزيمة أخرى ساحقة لحقت بقواتهم في الجانب الآخر من الجزائر ، حيث قام كلوزيل بمحاولة للتخلص من أحمد بك حاكم قسنطينة الذي استطاع طوال هذه الفترة أن يحتفظ باستقلال الإقليم الشرقي . ويختلف أحمد بك عن معظم أقرانه من الولاة الشماليين بقوة التصميم على مقاومة الغزو الفرنسي . وقد جمع حوله معظم القبائل العربية والبربرية النازلة في هذا الإقليم . ولكن للأسف لم تقم أية محاولات لتنسيق أعمال المقاومة بينه وبين الأمير عبد القادر . وفي أكتوبر ١٨٣٦ أعد كلوزيل حملته للاستيلاء على مدينة قسنطينة ، إلا أنه وقف عاجزا حتى على الصعود إلى الهضبة التي تقوم عليها المدينة ، فقد تلقته مدفعيتها بنيران حامية . ولكن الفرنسيين يعززون تراجع كلوزيل إلى الموقع الطبيعي الذي جعل المدينة متينة على الغزاة ، إذ تحيط بها وديان سحيقة ولا تتصل بما حولها إلا بمر ضيق . فكان هزيمتهم لا يمكن أن تكون إلا لأسباب طبيعية . ولو كان ذلك صحيحا لما خرجت حامية قسنطينة لتتبع قلول الفرنسيين المنسحبة .

وهكذا فشل كلوزيل في تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل حيث لم تؤد إلا إلى وقوع تلك الكوارث .

وبينما كان كلوزيل منهمكا في إعداد حملة قسنطينة ، وصل إلى وهران أحد العسكريين الذين سيلمبون فيما بعد دورا هاما في الجزائر ، وهو الجنرال بيجو في مايو ١٨٣٦ ، وكانت مهمته مقصورة في ذلك الوقت على إيجاد وسيلة لتخليص القوات الفرنسية التي حوصرت في تلمسان ، أو على الأقل رسم خطة لاستخدام نهر الشافة الذي يصل بين تلمسان والبحر لتعويض الحامية . وفي الفترة القصيرة التي قضاها بيجو في الجزائر وضع الأسس التي سببى عليها خططه في محاربة الأمير عبد القادر ، وهي استخدام الطواير الخفيفة التي تستطيع أن تجاري جيوش الأمير في حركاتها السريعة . واستطاع أن يجرب جدوى هذه الخطط ، إذ أحرز انتصاره الأول في صيف ١٨٣٦ في معركة وادي سكاك ، غير أنها لم تؤثر كثيرا في مركز الأمير .

لاحظ الفرنسيون أنه من الصعب عليهم أن يحاربوا الجزائريين في جبهتين مختلفتين وهران وقسنطينة . لذلك فكروا في مهادنة الأمير عبد القادر حتى يتفرغوا لمحو هزيمتهم بقسنطينة التي كادت تطيح بسعمتهم العسكرية في شمال أفريقيا . وقد حفرهم أيضا على الإسراع في مفاوضة الأمير تردد الإشاعات بوجود مراسلات بين عبد القادر

وبين الحكومة البريطانية - ولو أنه أصبح من المعروف الآن أن خطاب الأمير
إلى ولهم الرابع ظل دون جواب وأن انجلترا تحولت عن معارضتها لسياسة
فرنسا التوسعية في الجزائر لتكافئ لوى فيليب على قبول حياذ بلجيكا .
ولكن وكلاء عبد القادر في ذلك الوقت تعمدوا أن يشبعوا أن الانجليز وافقوا
على إرسال الأسلحة عبر مراكش - ومن الأسباب الأخرى التي دفعت
الحكومة الفرنسية إلى مفاوضة عبد القادر ، مشكلة تموين جيش الاحتلال ؛
وهي نفس المشكلة التي دفعت ديمبشيل إلى عقد اتفاقية سنة ١٨٢٤ فقد
كانت سلطات الاحتلال تعمل على تزويده بالمؤن من داخل البلاد ، والدليل
على ذلك هو النص في المعاهدة على تقديم كمية من القمح للفرنسيين -
وسبب آخر هو بقاء حامية تلمسان محاصرة بواسطة قوات الأمير منذ
انسحاب كلوزيل في الشتاء السابق - وكانت سياسة الحكومة القائمة
آنذاك ضد التوغل في الداخل - ورغم أهمية هذه الأسباب التي توضح
حاجة فرنسا إلى عقد الصلح مع عبد القادر ، فإن ساسة ذلك الوقت
اعتبروا أن معاهدة التافنة تنطوي على تساهل كبير من جانب
فرنسا بالنسبة لعبد القادر - بل تذكر بعض الوثائق الفرنسية أن يجوز
قد تجاوز عن تعليمات حكومته التي كانت تقضي بأن يعترف الأمير لفرنسا
بالسيادة ، وبأن يقدم لها جزية ، وتقول أنه أخذ في مقابل ذلك رشوة
قدرها ١٨٠ ألف فرنك كما اعترف بذلك بيجو ، ويستدلون على ذلك أيضا
بأن الضابط بروسار الذي عرف بيجو بأن دران قد ثبتت عليه تهمة
الرشوة (١) .

أما الظروف التي جعلت عبد القادر مستعدا لقبول المفاوضة في
الصلح فهي دقيقتان في التفريغ لسيط نفوذه على الجزء الأكبر من الجزائر
حتى الصحراء الكبرى وهو شيء أقرب إلى التحقيق من طرد الفرنسيين
إلى البحر - ولكن يؤخذ عليه أنه لم يكثر بالهدف الرئيسي للفرنسيين
وهو اتخاذ الصلح مع الأمير وسيلة للتفريغ لأحمد بك حاكم قسنطينة -
وعلى كل فالأمير لم يقرر التفاوض في الصلح إلا بعد أن جمع مجلس
شوراه وأقره على ذلك كما استأذن في هذا الأمر سلطان مراكش - وقد
تولى بيجو ، الذي عاد حاكما لوهران في أوائل سنة ١٨٢٧ ، مهمة التفاوض
مع الأمير ، ومثل الأمير عبد القادر في هذه المفاوضات وزير خارجيته
مولود بن عراش واليهودي بن دوراند .

ورغم أن المعاهدة لم يـ مقبولا سوى سنتين وخمسة أشهر
(٢١ مايو ١٨٢٧ - ١٨ أكتوبر ١٨٢٩) فإنها تعتبر حلقة هامة في تاريخ
الجزائر .

نشرت الوثائق الفرنسية المتعلقة بمعاهدة التافنة ، انظر Yver

أولاً : لأنها تضمن الوحيد المعترف به من الحكومة الفرنسية كاتفاق
رسمي بينها وبين حكومة جزائرية في عهد الاحتلال .

ثانياً : لأن نصوصها كانت محل جدل بين الطرفين أدى الى اندلاع
الحرب بينهما والقضاء على حكومة الأمير عبد القادر . ولذلك يحسن أن
نتوقف لتحليل المعاهدة وذكر أهم نصوصها (١) . يعترف الأمير في المادة
الأولى بسلطة فرنسا على مدينتي الجزائر ووهران . ثم تمضي المواد
٢ ، ٣ ، ٤ في تحديد الأراضي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين . وتوضح
من هذا التحديد أن فرنسا اعترفت بسلطة عبد القادر على القسم الأكبر
من وهران وكل إقليم يطرئ بما يولئى ثلثي أرض الجزائر تقريباً باستثناء
الصحراء . ولم يحتفظ الفرنسيون إلا بخيصة مراكز ساحلية مع الأراضي
المحيطة بها والتي تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الاتساع . وأصبحت
مدينة الجزائر أكبر المناطق الساحلية حيث أنها ضمت سهل التيجة ،
وتخلت فرنسا عن بعض الحصون التي كانت قائمة بها داخل أراضي الأمير
وأهمها قلعة تلمسان المعروفة بالشور . وتنظم المواد التالية العلاقات بين
الدولتين ، فنص المادة ٤ على أنه « ليس للأمير حكم ولا سلطة على المسلمين
من أهل البلاد المملوكة لفرنسا ، وبإباح الفرنسيين أن يسكنوا في مملكة الأمير .
كما أنه بإباح للمسلمين أن يستوطنوا في البلاد التابعة لفرنسا » وتؤكد
المادة الخامسة حرية المسلمين في ممارسة دينهم بالأراضي المحتلة . وتعهد
الأمير في المادة ٦ بتقديم ٣٠ ألف كيلة من الحنطة ومثلها من الشعير
بمكيال وهران ، وخمسة آلاف رأس بقرى ، الى القوات الفرنسية ، ولكن
سيبدور الجدل فيما بعد حول ما اذا كانت هذه المؤونة تدفع على سبيل
الجزية أم على سبيل التعاون الاقتصادي . وتنص المادتان ٧ ، ١٠ على
حرية التجارة مع فرنسا بما في ذلك حق الأمير في شراء الأسلحة . والمادة
١٢ خاصة بمبدأ تبادل المجرمين . وللمادتين ١٢ ، ١٤ أهمية ملحوظة فقد
تعهد عبد القادر ألا يعطى أياً من الدول الأجنبية قسماً من الشاطئ،
إلا برخصة من فرنسا وألا يسوغ بيع محصولات أو لوازم الإقليم ولا شراء
إلا في الأسواق الفرنسية وهذا يعنى اعترافاً صريحاً من الأمير بامتيازات
فرنسا الخاصة في الجزائر ، مما يدل على أن هذه المعاهدة لم تكن في
صالح عبد القادر دائماً كما حاول الملقون الفرنسيون أن يشبهوه . وأخيراً
تنص المادة ١٥ على « حق فرنسا في تعيين وكلاء لها في المدن التي في
مملكة الأمير . ينظرون في أشغال الرعايا الفرنسيين وحل المشكلات
التجارية فيما بينهم وبين العرب ، وكذلك للأمير أن يضع وكلاء من طرفه
في المدن التي تحت إدارة دولة فرنسا .

(١) انظر النص العربي في تحفة الزائر ج ١ ص ١٧٧ .

وإذا قارنا هذا النص بالنص الفرنسي ، نجد بينهما خلافات جوهرية منشؤها اضافة تحديدات في النص الفرنسي تترتب عليها التزامات خطيرة .
 واهمها ما ورد في المادة الأولى وهي أن عبد القادر يعترف بحق السيادة لفرنسا . كما أن مواد التكوين التي التزم عبد القادر بتقديمها للفرنسيين قد حددت صفتها في النص الفرنسي على أنها جزية سنوية ، وهذا ما لا يبدو في النص العربي . وثمة خلاف ثالث وقع حول الحدود الشرقية التي تفصل بين أراضي الأمير والأراضي التابعة لفرنسا ، فقد ذكر في النص العربي أن نهر قدرة وما فوقه يعد الأراضي الفرنسية شرقا ، أما النص الفرنسي فيستعمل عبارة "Au-delà" أي نهر قدرة وما يليه .
 وكان هذا هو السبب المباشر في القضاء على المعاهدة واستئناف القتال على نحو ما سنرى . وقد تعامل الفرنسيون بهذا الخلاف ونقضوا شروط الصلح حينما مكتتهم ظروفهم العسكرية من ذلك .

ولا شك أن سقوط قسنطينة في فترة الصلح كانت أهم العوامل التي قوت مركز الفرنسيين . فاتهم ما كادوا ينتهون من الميدان الغربي في وهران حتى اتخذ الحاكم العام دلمرينون الاجراءات لضرب حصار طويل حول المدينة العتيقة . وبينما كان يعد للحملة أرسل الى أحمد بك يعرض عليه مقترحات للصلح تقوم على أساس الاعتراف به كحاكم للأقليم مع اعلان تبعيته لفرنسا ، وتقضى بأن يدفع نفس الامتياز التي كانت تدفعها قسنطينة لحكومة النيابة ، وكان جواب أحمد بك حسب المراجع الفرنسية (1) قوله «أعرضون على شروطا أقل من تلك التي منحتوها لعبد القادر ؟ أما المصادر التركية ولوراق أحمد باي التي عثر عليها فترسم صور مختلفة عن الوالي العثماني العظيم . فقد أصبح منذ احتلال الجزائر قبلة لبعض عناصر المقاومة من أبناء الجاليات التركية . واتصلت به الدولة العثمانية محاولة تشجيعه على المقاومة وخاصة بعد تدعيم سيطرتها على طرابلس سنة ١٨٢٥ .

وكان الباب العالي - كما ذكرنا - يسعى لنزع احتلال الجزائر بالطرق الدبلوماسية لأنه كان من الناحية العسكرية قد ضعفت قوته البحرية في البحر المتوسط بعد معركة نافارين سنة ١٨٢٧ ، ولم يتوقف بعد احتلال الفرنسيين للجزائر مطالبته بحقوقه النظرية في تلك الولاية ، فلم يجد تشجيعا من الدول الأوروبية كما شغلته حروب الشام مع محمد علي ، ومع ذلك فإن صعود والي قسنطينة كان من العوامل التي حثت حكومة الاستانة على اثبات وجودها في شمال إفريقيا بإسقاط حكم القرامطين في طرابلس ومحاولة بسط النفوذ الفعلي على ولاية تونس . واستكمالاً لهذه الخطوة

(1) Pelissier Vol. 3 P. 237 s. q.

أرسل مبعوث خاص سرا إلى أحمد باي سنة ١٨٣٦ وصادق السلطان على منحه لقب الباشوية الذي خلعه عليه الأتالي ، كما ضرب الحاج أحمد باشا التمرد في هذه الحفة باسم السلطان العثماني ، وظلت الاتصالات تجري عن طريق طاهر باشا وزير البحرية العثماني ، إلا أن المساعدات الجادة لم تكن متوفرة لحكومة أسطنبول سيما أن بابايت تونس لم يتعاونوا معها ، كما تصدى الأسطول الفرنسي للسفن العثمانية التي اقتربت من تونس والجزائر سنة ١٨٣٦ ، وهكذا اضطر أحمد باي إلى الاكتفاء بإمكاناته الذاتية المحدودة ، ومن هنا فهو يعد بصموده حتى عام ١٨٣٧ من أبطال المقاومة .

بدأ حصار قسنطينة في أكتوبر ١٨٣٧ ، ولكن المدينة صمدت للحصار ، فلجأ الفرنسيون إلى استخدام أحدث أنواع الآفام المسروقة حينئذ لتهدم بعض أجزاء السور المحيط بالمدينة ، ولا نجحوا في هدم السور واجهوا مقاومة عنيفة لم يشهدوا مثلاً في حرب الجزائر . فقد احتلوا المدينة بيتا بيتا ، وخسروا أكثر من ألفي مقاتل وعلى رأسهم دامريوم الحاكم العام نفسه ، لما أحمد بك فقد تمكن من الفرار ولجأ إلى قبائل البربر في الأوراس وظل مقيماً هناك حتى لحق الغزو الفرنسي بتلك المناطق فلم سنة ١٨٤٨ .

وفي هذه الأثناء ركز الأمير عبد القادر جهوده لتوسيع دائرة نفوذه وخاصة في المناطق الجنوبية حيث لم يكن ملتزماً أمام الفرنسيين بأي شرط . ولقد اعترفت فعلاً بعض الواحات جنوب وهران وتيطري بسيادته حتى واحة توغرت في الصحراء الكبرى ، وامتد نفوذه شرقاً إلى بسكرة . ولكن في سنة ١٨٣٨ كادت هيئته تضيق أمام إحدى الواحات الصغيرة جنوب تيطري وهي واحة عين ماضي ، التي كان يحكمها أحد أبناء التيجاني ، مؤسس أكبر طريفة صوفية في شمال أفريقيا . فقد قاومت هذه الواحة حصاراً ضربه الأمير عليها لمدة ستة أشهر استغذت منه ضحايا وأموالاً طائلة ، واضطرت إلى الابتعاد عن مراكز حكمه . وحتى عندما اضطرت الواحة إلى التسليم عرضت شروطاً تحفظ للتيجاني كرامته: فقد بقي حاكماً على الواحة وإن اعترف بالسيادة للأمير .

(١) استخرج عبد الجليل التميمي دراسة قيمة عن أحمد باي مستنداً إلى المصادر التركية . وهو يأسف لعدم اهتمام المؤرخين الوطنيين بهذه الشخصية أنظر : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر . نقله عن التركية عبد الجليل التميمي طبع تونس ١٩٧٤ .

ورغم هذه الحوادث الثانوية فإنه يمكن القول بأن دولة عبد القادر قد
لظت ذروة قوتها في هذه الفترة الواقعة ما بين عقد معاهدة التافنا وانقطاع
الصلح مع فرنسا ، فقد أرسى خلالها قواعد دولة وطنية .

ولقد حفل تاريخ المقاومة الجزائرية بعدة شخصيات مثل يومزراف
ويومعزة والمقراني . ولكن الأمير عبد القادر تميز على هؤلاء جميعا بأنه لم
يكن مجرد زعيم قبيلة يدافع عن استقلالها أو شيخ طريقة يتخذ من
الخرافات الدينية سبيلا إلى السلطة ، وإنما حاول عبد القادر في نفس
الوقت تأسيس دولة حديثة ، ووضع نظاما إداريا للمناطق التي
خضعت له .

بدا تكوين دولة عبد القادر على شكل تجمع قبلي ، يضم القبائل
الثلاث التي بايعته سنة ١٨٢٢ ، ولكنه اعتمد في توسيع سلطته على
الأساس الديني قبل كل شيء ، فاتخذ لقب أمير المؤمنين ودعا القبائل
لإتباعه بدافع الدين . وكان يسمى أتباعه في مراسلاته مع فرنسا بالعرب
أحيانا وبالمسلمين في غالب الأحيان وسمى القبائل الخارجة عليه بالمتنصرة .
وفي فترة الجهاد ضد فرنسا أطلق على الأراضي المحتلة ، اسم دار الكفر .
وعلى البلاد التابعة له دار الإسلام ، وإلزم المسلمين بوجوب الهجرة من
دار الكفر إلى دار الإسلام . وكلما عرضت له مشكلة سياسية كبيرة مثل
وجوب دفع الزكاة أو الهجرة إلى بلاد الإسلام بعث إلى علماء فاس أو إلى
شيخ المالكية في الجامع الأزهر ليستفتيهم في المسألة . وبذا أصبح لديه
الوسائل الشرعية لإقناع القبائل بإتباعه . ولم يعلن عبد القادر نفسه
رئيس دولة تسمى بالجزائر ، بل اعتبر حكومته من الناحية القانونية تابعة
لقيادة سلطان مراکش الذي يتمتع بهيبة تقليدية في شمال أفريقيا .
وفي مراسلاته التي كان يطلب فيها الأسلحة من البريطانيين بواسطة
قنصلهم في طنجة كان يذكر دائما هذه التبعة .

وقد كان على عبد القادر أن يواجه مشكلتين كبيرتين تعترضان سبيل
الوحدة الوطنية ، وتمثل الأولى في استمرار النزعة القبلية وخاصة
عند تخرج مركز عبد القادر في السنوات الأخيرة ، فقد لوحظ أن قبيلة
هاشم كانت أكثر ثباتا في ولائها حتى النهاية ، والثانية في الروح
الانتمائية لدى بعض قبائل البربر . والحق أن المناطق البربرية لم تكن قد
شعرت بخطر الغزو الأجنبي بعد . لذلك لم تجد مبررا للخضوع للأمير
عبد القادر خاصة وأنها لم تتعود الخضوع لأي حكومة مركزية . وبهذه

المناسبة يشير إلى حادثة شريفة استهدفت اجتذاب بعض قطاعات من البربر للاتحاد بحكومة الأمير . هناك مجموعة قلبية مشهورة تسكن جبال جرجرة وشمال فسنطينة بصفة عامة . وتعرف بالقبائل .
 قد نصح مصطفى تلمس . صهر الأمير واحد المستعيرين في حكومته ، باستخدام الاقتناع مع القبائل . فذهب اليهم يشرح لهم خطورة الغزو الاجنبي ، ويدهوهم لمشاركته الأمير في الجهاد باسم الدين فوجهه زعماء القبائل بهذه المباراة . لقد جئنا حاجا . فاعطيناك الدقة - المعونة - ولو كنت جئتنا ممثلا للمخزن لأعطيتك بدل الكسكى الأبيض ، الكسكى الأسود يقصدون البارود .

اما من الناحية الادارية فقد اتخذ عبد القادر مجلس شورى يتكون من أحد عشر عالما (١) ويعتبر هذا المجلس بالإضافة الى النظر في شئون السياسة العليا ، بمثابة محكمة استئناف لمجالس الشورى التى ألحقت بكل منطقة ادارية . اما الوزراء فكانوا مجرد منفذين لأوامر الحاكم .
 وقد اتخذ عبد القادر وزيرا للخارجية ، وشغل المنصب لمدة طويلة مولود بن عراش . وكذلك اتخذ وزيرا للجباية وآخر للخزينة ورابعا للأوقاف .

وقد بلغت النيابات ، وهى الوحدات الادارية . ثمانية ، وذلك عندما وصلت دولة عبد القادر اقصى اتساع لها سنة ١٨٣٩ ، ويدير كل نيابة حاكم يسمى الخليفة ، واهم هذه المراكز تلمسان وممسكر ومدينة ومليانة . وهذا يدل على ان عبد القادر حاول ان يلقى القبيلة كأساس للوحدات الادارية فى دولته . ولكن لم يتح له الوقت لكى يتوسع فى هذا الاتجاه . ولعل اهم ما ظهر تأثيره على القبائل فى ظل الحكم الجديد هو تعيين قاض لكل قبيلة لتطبيق نصوص الشريعة فى الأمور المدنية ، وحتى يواجه الأمير النفقات اللازمة لهذه الإدارة كان مضطرا الى الزام القبائل بدفع الزكاة الشرعية ، ولكنه فى الغالب كان لا يكفيه هذا المورد فيضطر الى فرض ضريبة اضافية عرفت باسم المعونة . ومما يجدر بالذكر أن أحدا من المؤرخين لم ينتهوا الأمير بحجب جمع المال . بل على العكس ، يذكر الفرنسيون انه لم يكن يملك شيئا ملكا خاصا .

ويتميز الأمير عبد القادر عن غيره من زعماء المقاومة الجزائرية بانطلاق جيش ثابت منظم على أحدث النظم الممكنة لديه ، بل ربما فاق فى تنظيمه

(١) تحفة ص ٢١١ - ص ٢٢٠ .

(2) D'estailleur Chanteraine : L'émir Magnanim abd el Kader.

جيش سلطان مراکش الذي يعتبر رئيس دولة عريقة . وقد بلغ هذا الجيش أقصى قوته حين وصل عدده الى ثمانية آلاف من المشاة والفين من الفرسان .

استعان عبد القادر بالأوروبيين من مختلف الجنسيات لتدريب الجيش ولإقامة مصانع الذخيرة . ومن بينها مصنع لصب البنادق في ماسكر . وقد اشتهر من بين هؤلاء الأجانب الذين هاونوا الأمير : المستشرق الفرنسي ليون روش ، واتخذ الأمير مستشارا بعد أن اعتنق الإسلام وأقام عنده نحو أربع سنوات (١) . وعندما انقطع الصلح سنة ١٨٣٩ ، رفض روش اتباع الأمير في استئناف القتال .

واعترف روش للأمير بأنه تظاهر باعتناق الإسلام ، ومع ذلك فقد أخلى سبيله وتبين بعد أنه كان جاسوسا .

ولم يسم الأمير بإقامة حاميات خارج المدن الرئيسية ، ويستثنى من هذا اهتمام كبير ببناء الحصون والحاميات على حافة الصحراء الكبرى ووراء جبال الأطلس ، مثل حصن تقدمت وسميدة وبسكرة . وهذا يدل على أن أساس الاختيار كان استراتيجية للحرب ضد الفرنسيين وليس الغرض منه تقوية السلطة الإدارية داخل الجزائر ، لأن هدف هذه الحصون كان إيجاد مخازن للأسلحة ومعاقل بعيدة يستند إليها الأمير في حاله قيام حرب بينه وبين الفرنسيين . وقد اشتهر عبد القادر بحسن معاملته للأسرى إلى حد أدهش الفرنسيين أنفسهم .

وقد ذهب الأمير عبد القادر إلى حد أنه كان يطلق الأسرى دون طلب فدية أو تبادل إذا لم يكن لديه ما يطعمهم به ، وكثيرا ما كان يعرض تبادل الأسرى على الفرنسيين ، ولكنهم كانوا أثناء الحقبة الأخيرة من كفاح الأمير ، يرفضون العرض في غطرسة ، حتى لا يتضمن ذلك اعترافا قانونيا به ، ومع ذلك فقد رضى عبد القادر سنة ١٨٤١ أن يطلق عددا من الأسرى تلبية لرجاء أحد الأساقفة ، ولعله كان يأمل أن يستميل الفرنسيين إلى الصلح ، ولم يتخل عبد القادر عن هذه السياسة حتى بعد أن أدخل ييجو وسائله الجديدة في حرب الإبادة ، ولم يحدث أن قتل أسرى فرنسيون عند الأمير إلا مرة واحدة ، وكان ذلك أثناء غيابه ، وفي ظروف دفيقة إذ أراد سلطان مراکش أن ينتزع الأذى من أيدي عمال الأمير بالقوة ، وقد عنت الأمير المسؤول عن هذا الحادث فيما بعد .

(١) انظر كتابه المشهور

لم يسع الوقت لعبد القادر حتى يفتي ثمار تنظيماته الحديثة ، ولعله كان يتمنى خطأ محمد علي في مصر ^١ أن الظروف اختلفت من حيث وجود الاحتلال وإيماده بحاسر الشعب الجزائري بخلاف الشعب المصري . وتدل رسائله على مدرة فائقة في عصر الحوادث . ويعطّر بنا أن نورد بعض العبارات من رسالة وجهها إلى بيجو تنبأ فيها بمستقبل الفرنسيين في الجزائر ، وإن لم تتحقق النبوءة إلا بعد قرن من الزمان . قال « أن هذه القارة هي بلاد العرب ومهما مكثتم فيها : فليست فيها معشر الفرنسيين سوى عابري سبيل . ولو مكثتم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك مسينتهم الأمر بخروجكم منها » .

٣

القضاء على عبد القادر

حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧

اثرنا فيما سبق أن فرنسا عفت معاهدة التافنا بقصد كسب الوقت . ولم يخف بعض الساسة هناك هذه الحقيقة . وعندما طرح مشروع المعاهدة للمناقشة في البرلمان سنة ١٨٣٨ . صرح بيجو صاحب المعاهدة والمضو في المجلس « بأن الدول تلتزم بمعاهداتها طالما أن تلك المعاهدات تخدم مصلحتها » وقد أدلى بهذا التصريح ليتعلّب على معارضة النواب الشديدة للمعاهدة . وكان قاليه الذي تولى منصب الحاكم العام خلفا لدامريون سنة ١٨٣٧ . واستقر فيه على خلاف العادة ثلاث سنوات ، من انصار الاحتلال الشامل (١) . وقد سعى بتصاعد قوة الأمير المستمرة ، ورأى فيه تهديدا لبقاء فرنسا . كذلك نيه قنصل فرنسا في «معسكر» حكومته إلى هذه الحقيقة مشيرا إلى توسيع الأمير في تعمير المدن وصناعة الأسلحة .

أخذ قاليه يعتمد إثارة المشاكل مع عبد القادر ، فقد رفض أولا تعيين أحد الرعايا الأمريكيين مندوبا لعبد القادر في مدينة الجزائر . ثم أخذ يطالب بعض مناطق قسنطينة الخارجة عن دائرة نفوذ الفرنسيين طبقا لمعاهدة تافنا . وحين عارض الأمير في ذلك أجاب قاليه بقوله « أن فرنسا قد منحتك وهران وتيطري وليست مستعدة للتنازل عن قسنطينة » واعتبر عبد القادر هذا الجواب إهانة كبرى . وشعر أن قاليه يبحث عن وسيلة يتغل

(١) تعاقب على حكومة الجزائر سبعة أشخاص في المدة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٧ حتى نيه بعض الساسة إلى خطورة كثرة تغيير الحكام وقالوا « أن منصب حكام المستعمرات يجب ألا يرتبط بالخلافات الحزبية لأنه يتعقّق بالسياسة العامة » وعلى ذلك أبقي على قاليه ٣ سنوات ثم بيجو ٧ سنوات .

بها لتتض المعاهدة . فاسرع بارسال وفد الى باريس حاملا معه هدايا ثمينة الى لوى فيليب ، وفى هذا ما يدل على تمسك الأمير بمعاهدة الصلح . ورغم ان الحكومة الفرنسية كرمّت وفد الأمير من حيث المظاهر الرسمية ، الا انها رفضت التفاوض معه فى أى شأن من الشؤون السياسية ، وذلك استجابة لرغبة فاليسه الذى اعتبر هذه المسألة من اختصاص حاكم عام الجزائر . وعندئذ اضطر الوفد الى الرجوع الى الجزائر . وفى العاصمة واجهه فاليسه بمشروع معاهدة جديدة تغطي الفرنسيين امتيازات اوسع مما تمنحهم معاهدة التافنا ومن أهم المسائل التى طلب فاليسه تعديلها :

اولا : تمتد الحدود الشرقية للمنطقة المحتلة بحيث تشمل خط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة ولم تكن المواصلات بين المدينتين متيسرة للفرنسيين الا عن طريق البحر .

ثانيا : ان يباح المرور للجيش الفرنسية فى اراضي الامير الواقعة بين أرزيو ومستغانم .

ثالثا : ان يقيد استيراد الأسلحة فيوضع تحت مراقبة الحكومة الفرنسية .

ويقول صاحب التحفة ان الحاكم اجبر ابن عراش على توقيع هذه التعديلات فاضطر وزير الخارجية الى اضافة تحفظ يشترط موافقة الامير اولاً . وفى هذه الأثناء كان عبد القادر منهمكا فى حصار عين ماضى . وعندما وصلته الأنباء اضطر الى رفع الحصار كما راينا وظل يلح على الحكومة الفرنسية حتى تتوسط فيما بينه وبين الحاكم فاليسه . وهكذا ارسل ستة خطابات الى فيليب يحدا الرسائل التى بعث بها الى رئيس الوزراء ووزير الحرية ، ولكن دون جدوى ، وسنورد هنا بعض فقرات من خطاب ارسله الامير الى لوى فيليب فى فبراير ١٨٣٩ وهو يدل على مدى ادراكه لتفاوت القوى العسكرية بينه وبين خصومه .

« منذ جاء الاسلام والمسلمون فى حرب مع النصارى ، ولكن بما ان النصارى قد انصرفوا عن دينهم فقد أصبح فرضهم من الحرب هو تملك الدنيا ، اما نحن فلا نبغى سوى الفود عن ديننا .. وما زلت أرغب فى الصلح ، ولكن لا يمكننى التخلّى عن قبائل طلبت حمايتى لتتجنب حكم النصارى .. اعلم اننى اضعف منكم بكثير ولذلك فان وسائلى ستكون الكر والفر . لما اذا أردتم الصلح فانه سيتيح نشر المدنية فى الجزائر . والا قلن يكون امان للفرنسيين المهاجرين فى بلادنا (١) »

كان الأمير يطلع على الصحف الفرنسية ويسمع آبناء المعارضة فى البرلمان الفرنسى التى احتجت على النفقات للتوسع فى الجزائر ، وظن انه

Piquet p. 79.

يستفيد منها ومن الأزمات الوزارية كما اتسمه عول على مساعدة بريطانيا وقتاً ما . ومع ذلك فقد ظل حتى آخر لحظة يهيب بملك فرنسا حتى يمنح حكومته من نفض الصلح حتى قيل أن مجلس شوراه هو الذي أجبره على الحرب . ولو أنه سيصرح فيما بعد بأنه اقتنع في نهاية الأمر بأن الحرب حتمية .

ولما أدرك عبد القادر أن الحكومة الفرنسية مصممة على خسرق المعاهدة ، جمع مجلساً في تقدمت في يوليو ١٨٣٩ وقرر هذا المجلس اعلان الحرب عند القيام بأي عمل يكون من شأنه مخالفة شروط الصلح . ظهر الأمير أثناء المناقشات التي دارت في المجلس لميل الى سياسة الصلح بأي ثمن ، الى حد أنه فكر في قبول التعديلات التي عرضها قاليه باستثناء التخلي عن اقليم قسنطينة ، بينما كان قاليه مهتما بهذا الاقليم بالذات ، فقد بنى فيه مدينة حديثة في مكان يعرف بسكيدة واعطاها اسماً فرنسياً كما حدث في غيبرلتر من مدن الجزائر هو فيليب فيل ، كما نقل عدة افواج من المستوطنين الزراعيين حول هذه المدينة . وحتى يثبت للأمير أن فرنسا هي صاحبة الأمر في الاقليم قرر أن يقوم فيه بجولة عسكرية وأن يعود الى الجزائر بطريق يمر في الأراضي التابعة للأمير ليكون ذلك اشد تحدياً له . ويعرف هذا الطريق باسم الأبواب الحديدية .

كان عبد القادر ما زال يتقدمت حين وصلته هذه الأنباء في ٢٣ أكتوبر ١٨٣٩ فقرر في الحال اعلان الحرب وبعث بذلك الاعلان الى الحاکم العام فلم يكتثر به ظناً بأن عبد القادر عاجز عن الاقتراب من العاصمات الفرنسية . فكانت النتيجة أن قضى على جميع الافواج الأولى من المستوطنين التي كانت قد استقرت في سهل النتيجة وسقطت بعض العاصمات الداخلية . وعاد الفرنسيون الى الوضع الذي كانوا عليه سنة ١٨٣٣ محصورين في المنطقة الساحلية . بل أن ضواحي مدينة الجزائر نفسها اخلت من السكان الأوربيين . ولم يستطع قاليه الرد على هذا الهجوم الجارف الا بعد أن انته الامدادات من فرنسا .

وفي ابريل سنة ١٨٤٠ تمكن قاليه من احتلال مدينتي ميدية ومليانة . ولكن سرعان ما عادت قوات الأمير لحصارها . ولا كانت هذه الخطة من اقامة العاصمات الداخلية تستدعي السيطرة على الطريق لضمان تموينها فقد ثبت فشل هذه الخطة لأن قوافل التموين كانت تتعرض دائماً لهجمات الجزائريين مما جعل الفرنسيين يتكبدون خسائر فادحة في السنة الأولى من الحرب وقد أدى هذا الى عزل قاليه وتمييز توما بيجو .

وقد وابتأ أن ييجو كان من معارضي سياسة التوسع في الجزائر، بل

ويرى عنه أنه قد صرح بأن الجزائر قد تكون قبر ملكية يوليو الفرنسية كما كانت إسبانيا بالنسبة لامبراطورية نابليون . فلما تحول إلى فكرة الاحتلال الشامل أصبح من أشد أنصارها في مجلس النواب ولذلك اختاره المارشال بولت ، رئيس الحكومة في ذلك الوقت لأنه كان أيضا من أنصار هذه السياسة ووضعت الحكومة الفرنسية تحت يد بيجو من الإمكانيات ما لم تسمح به لحاكم عام من قبل ، فقد بلغ عدد الجيش القتال سنة ١٨٤٧ في الجزائر ١٠٨ ألف أي ما يوازي ثلث مجموع الجيش الفرنسي . وبلغت التفتقات ٥٠٠ مليون فرنك .

وقد تميزت الحرب التي شنها بيجو بالوحشية والعنف ، إلى حد أن سكان الجزائر تناقصوا حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين من ٤ إلى ٣ مليون في مدى سبع سنوات (١) . أما إذا صدقنا تقرير أحد الجزائريين الذين عاشوا في ذلك الوقت ، وهو حمدان بن خوجة ، يكون السكان قد تناقصوا من عشرة إلى ثلاثة ملايين (٢) . ذلك أن بيجو كان يعتقد أن نظم الحرب الأوروبية لا تفيد في أفريقيا ، لأن العدو لا يواجه الغزاة في ميدان مكشوف ، لذلك استبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطواوير الخفيفة السريعة الحركة والتي تحمل أسلحة صغيرة . وحتى يهيئ لها جميع أسباب السرعة تخلى بيجو عن الملابس العسكرية الرسمية وهي الضيقة السميكة واستبدلها بملابس ثلاثم جو الجزائر . وباختصار كان بيجو يرى أنه كي يتغلب على الجزائريين لابد أن يتبع نفس نظمهم في الحروب وفي المعيشة . ولكنه حاول أن يعوهم على الفرنسيين حين أفهمهم أن طريقة السلب وإبادة السكان هي من بين النظم المتبعة في حرب شمال أفريقيا . لأنه وإن صح هذا بين بعض القبائل المتأخرة ، إلا أن خصمه الرئيسي وهو الأمير عبد القادر كان قد شرع في بناء دولة حديثة ومنع هذه الأساليب الوحشية وعمل على محوها . ومما يلفت النظر أن بيجو نفسه هو الذي اضطر الأمير عبد القادر إلى اتباع هذه الوسائل غير الإنسانية حين رأى أن القبائل قد تأثرت فعلا بأعمال النهب واضطرت إلى الخضوع لبيجو محافظة على أعضائها ومخازن الجيوب التي تعيش عليها ، ذلك أن بيجو اعتبر النهب من وسائل الحرب اللازمة في بلاد مثل الجزائر وسماه سياسة تموين الحرب بالحرب . وكانت النتيجة أن جيوش الأمير عبد القادر أصبحت تقاوم هذه القبائل بالاستيلاء على لرونها . وهكذا تحمل المدنيون العبء الأكبر في هذه الحرب

Yacono p. 115.

(٢) كان حمدان خوجة هو أول من حاول الدفاع عن الجزائر بالطرق الدبلوماسية ، وألف لذلك كتابا سماه مرآة الأحوال ، ترجم إلى الفرنسية ونشر سنة ١٨٨١ ، وكان قد ذهب إلى باريس سنة ١٨٣٢ لاقتناع الفرنسيين بالجلد من الجزائر على شروط معينة .

الطويلة المبرزة . ويصف أحد معاوني بيجو وهو سنت لرونو بعض الأعمال الوحشية مع كبير من الاعجاب والسخرية في نفس الوقت في مذكراته فيقول في خطاب بتاريخ ٤ مايو ١٨٤٢ .

« لقد كانت حملتنا تسميرا منظما اكثر منها عملا عسكريا . ونحن اليوم في وسط جبال مليانة ، لا نطلق الا قليلا من الرصاص ، وانما ندخى وقتنا في حرق جميع القرى والاكوخ . ان العدو يفر لعلنا ساقا املحه قطعان فتمسه » .

وفي خطاب آخر يقول « ان بلاد بن مناصر بديمة جدا ، لقد احرقناها كلها . آه أيتها الحرب كم من نساء واطفال اعتصموا بجبال الاطلس المنقطة بالثلوج فماتوا هناك من الجوع والبرد . وليس في جيشنا سوى خمسة من افنتي واربعين جريحا (١) » .

وقد اثار بعض التواب في البرلمان الفرنسي مسألة هذه الحرب الوحشية ، وذلك على اثر حادثة ولد زياح التي ذهب ضحيتها الف من الانفس . وكانوا قد التجأوا الى بعض الكهوف فرارا من جند الغزو فانقض بسليبه واوقد النار على افواه الكهوف فمات جميع من فيها اختناقا . وكان جواب رئيس الحكومة المارشال سولت على هذا النقد هو ان هذه الأعمال قد تكون وحشية لو ان الحرب كانت في اوروپا ، اما في افريقيا فهذه هي الحرب بعينها . ويبدو ان بيجو لم يقتنع بالنقد الذي وجهه اليه التواب ، لذلك بدل ان يناقشهم اتخذ الاحتياطات فأرسل تعليمات الى ضباطه بان ينفذوا عمليات الابادة بدقة فيما بعد ، بحيث لا يتجو أحد من المعتدى عليهم فذهب ويخبر مراسلي الصحف .

اما مجرى الحرب التنظيمية فانه لم يكن طويلا فقد سقطت جميع المراكز والمدن التي تتبع الامير : وسقط آخرها وهي حامية تلمست في اوائل سنة ١٨٤٢ . لذلك جمع الامير انصاره في شبه مدينة متنقلة واصبحوا يتنقلون في كثير من التكم بين جبال الاطلس وحافة الصحراء . وان كان الامير قد استطاع في بعض الاحيان ان يرسل فرقا خفيفة للفارة وصل بعضها الى سهل المتيجة ، لذلك كان هم الفرنسيين منذ سنة ١٨٤٢ حتى سنة ١٨٤٧ هو العثور على مدينة الامير المتنقلة . او الزمالة كما كانت تعرف حينذاك . وكانت تتألف من اثنتي عشرة قبيلة رئيسية عدا من انضم اليها من رؤساء العائلات والمثدين الذين رفضوا ان يتبعوا قبائلهم في الخضوع

Saint-Arnaud-Souvenir de L'armée d'afrique

الفرنسيين . وبلغ عدد أفرادها في بداية الأمر مائتي ألف (١) . وقد حاول الأمير قدر المستطاع أن يحافظ على الحياة المدنية العادية في هذه الظروف الشاقة . فكان كلما ضربت الخيام للراحة يقيم الأسواق ويجلس القضاة لسماع شكاوى الناس وألبت فيها وتحرير العقود . بل انه لم يعمل المحافظة على بقاء الكتابيب لتعليم الأطفال ، ولكن لم يتحمل كثير من الناس وخاصة النساء والأطفال هذا النوع من الحياة . فارتفعت نسبة الوفيات . ولذلك كانت تقام المقابر في كل مكان حلت به القافلة (٢) .

وكان متوقفا في مثل هذه الظروف أن ينتهز الأمير كل الفرص كي يضع حدا لهذه الحرب المدمرة . فمضى أن وصل بجو الى الجزائر في فبراير ١٨١١ وهو يعرض عليه الصلح بشرط أن يحتفظ كل طرف بما بيده من أقاليم . وهذا يعني أن فرنسا تحصل على أكثر مما طالب به فاليه . ولكن يجب أن كان مصمما على تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل . وفي سنة ١٨٤١ جدد الأمير مكانة الملك بمناسبة إطلاق عدد من الأسرى أكراما لأسقف الجزائر . وبدل هذا الخطاب على شدة حرصه على السلم ، فهو يقول للملك مثلا : يمكنك أن تمنحني عشرين سنة أخرى لأنه لم يمض على في الملك سوى عشر سنين . فلو تقلبت على الآن لما كان لك مجد تغر به كما لو قهرتني وقد صار لي في الملك ثلاثون سنة (٣) .

ولم يحظ هذا الخطاب كسابقه بأى جواب من الحكومة الفرنسية . ويمكن أن نجعل من حادثة الزمالة في مايو ١٨٤٣ نهاية المرحلة الأولى من حرب الإبادة ففي هذا التساريخ وقع الدوق دومال صدفة على مدينة الأمير قرب بوغاز إحدى الواحات جنوبى وهران ، وكاد عبد القادر نفسه يقع في يده لولا أن أنقذه فرسه السريع ، ولكن وقع في الأسر معظم المدنيين بما في ذلك بعض أفراد أسرته ، علاوة على ثلاثة آلاف من جنوده النظاميين ، وهكذا أصبح البقاء في الجزائر مستحيلا . وأراد بيجو أن يستغل هذه الظروف فأرسل الى الأمير عرضا بأن يسلم نفسه وأعدا أياه بمعاش محترم وحرية الإقامة بالآستانة أن أراد بيد أن عبد القادر رفض التسليم وأثار الانتجاع الى مراکش في أكتوبر ١٨٤٣ . وكان الأمير قد فكر من قبل حادثة الزمالة في الهجرة الى المشرق الاسلامي مع قومه ومن شاء من الجزائريين ، ولكن اختياره لمراكش يدل على انه أراد أن ينتظر مؤقتا لاستئناف المقاومة عندما تتاح له الفرصة . والدليل على ذلك انه كاتب حينئذ كسلا من الحكومة البريطانية والتركية مستجدا بهما ضد الفرنسيين ، وظن أن وصفه لوسائل الحرب الوحشية قد يؤثر في بريطانيا .

(١) هكذا قدرها صاحب التحفة مع شيء من المبالغة .

(٢) تحفة ص ٢٩٢ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

وفي مراكش حاول أن يستثير الرأي العام وأن كان يدرك حرج مركز السلطان إذا ما اضطر إلى إعلان حرب رسمية على الفرنسيين . والحق أن موقف السلطان كان مترددا بين دافعين : أولا : إرضاء الرأي العام وكرم الضيافة العربية وكانت تفتى قبول حماية الأمير على الأقل . وثانيا : ضغط الحكومة الفرنسية وتهديدها له باستخدام القوة . ولكن الرأي العام جرف مولاي عبد الرحمن وخاصة أن لامورسيير الذي كان يتتبع الأمير ، اعتدى على الحدود المراكشية واحتل نقطة استراتيجية في إقليم وجدة تعرف بلالا مغنية . وأدى ذلك إلى اشتباك مع قبائل بني مناسن ومطير ثم إلى حرب واسعة النطاق مع الحكومة المراكشية .

وسنعود إلى تفصيل هذا الموضوع عند الكلام من مراكش ، ولكن يكفي أن نذكر هنا أنها انتهت بكارثة للجيش المراكشية . واضطر السلطان إلى عقد معاهدة تخطيط حدود مع فرنسا وفيما يخص الأمير ، (١) نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أن عبد القادر خارج على القانون في أرض المغرب أو الجزائر ، وعليه فإن الفرنسيين سيتبعونه في الجزائر ، بينما يتبعه السلطان في بلاده حتى يطرد أو يسقط في يد أحد الطرفين ، فإذا سقط بيد الفرنسيين ، تتمتع حكومة باريس بأن تعامله بكرم واحترام . وإذا سقط بيد السلطان فإنه يتمتع باحتجازه في إحدى مدن المغرب .

كما أن السلطان تخلى عن مناصرة عبد القادر وحاول إخراجه من البلاد فلم يتم له ذلك بسهولة ، إذ يبدو أن الأمير قد كسب نفوذا كبيرا وخاصة في منطقة الريف إلى حد أن مولاي عبد الرحمن بحث إلى بيجو يشكو خروج منطقة الريف من يده . ولا ندرى إلى أي حد كان السلطان جادا حين تمهد للفرنسيين بتسليم عبد القادر لهم لذا وقع في يده ، ولكن من المؤكد أنه ضيق الخناق عليه حتى اضطر إلى الخروج من مراكش .

ولا نستبعد أن يكون عبد القادر قرر مفاداة مراكش واستئناف القتال في الجزائر في سبتمبر ١٨٤٥ بمحض اختياره ، وذلك عندما لاحظ أن الظروف قد تمهدت له من جديد . والواقع أن عبد القادر باعتراف بيجو ظل محتفظا بنفوذه الأدبي رغم تحطم قوته المادية منذ حادثة الزمالة . ومن مظاهر ذلك مثلا فتح بلاد القبائل لنائبه ابن سالم ، وظهور زعماء جدد لقيادة المقاومة الوطنية .

وكان بيجو قد أعلن في هذا العام أنه لا يمكن أن يحدث قتال على نطاق واسع بعد أن تم الاتفاق مع مراكش ، ولكن يبدو أن القسوة التي عامل

Emerite, L'algerie à l'époque d'Abdel Kader.

بها الفرنسيون الأهالي جعلتهم مستعدين لقبول أى زعيم يظهر فيهم يحاول
تخليصهم من القزاة .

وقد ظهر فى جنوب الجزائر وغربها أثناء غياب الأمير بضعة زعماء
محليين اشتهروهم بومعزة : الا انهم كانوا جميعا يختلفون كثيرا عن
عبد القادر : فهم يعتمدون على الشوذة أكثر مما يعتمدون على الحركات
المنظمة . وقد ظهر بومعزة فى وادى الشلف فى اواخر سنة ١٨٤٥ ، وظل
يقاوم للفرنسيين حتى ابريل ١٨٤٦ ، ومع ذلك فانه لم يقم تعاون كبير بينه
وبين الأمير بعد عودة الأخير من مراكش ، وقد حارب الفرنسيون بومعزة
بوحشية وعنف . واذا تتبعنا الفترة التى قضاها عبد القادر فى الجزائر
منذ عودته إليها فى سبتمبر ١٨٤٥ الى أن سلم فى ديسمبر ١٨٤٧ ، لا نستطيع
الا أن ندهش لبقائه مع قلة قليلة من اتباعه أكثر من سنتين يدوخ الجيوش الفرنسية
الجرارة . وقد رأينا أن يجبو حاول أن يجارى عبد القادر فى خفة حركته ،
ولكن معرفة الأمير بدروب الجزائر ومساكنها ساعدته على التفوق على عدوه .
وكذلك كان الأهالي يتطوعون بأخبار الأمير عن تحركات الطواير الفرنسية .
وقد عمد بجبو الى محاربة عبد القادر بسلاح آخر وهو ايجاد المنافسين له
من بين الجزائريين ، فعين سمسهم فى مراكز ادارية . ولكن هذه الخطة لم
تنجح ايضا .

وقد بدا الأمير هذه المرحلة بأحراز نصر باهر ، اذ فاجأ الحامية
الفرنسية المسكرة فى جامع الغزوات (نيمور) قرب الحدود المراكشية ،
والتي خاطر قائدها بالخروج للقاء الأمير حتى يكون له شرف اسره . فكانت
النتيجة أن وقع هو وجنده فى الأسر وتلا ذلك بقليل استيلاء الأمير على
قافلة التموين التى كانت تقصد جامع الغزوات ، وهكذا بلغ عدد الأسرى
نحو ٦٠٠ .

كان لعودة الأمير هذه صدى بعيد فى الجزائر ، ففي خلال ثمانية ايام
كانت الثورة قد انتشرت فى جميع انحاء وهران الجنوبية : وأعلن بومعزة
عن تبعيته للأمير . وكذلك وصل نفوذه الى اقليم قسنطينة حيث كان
يقم نائبه مصطفى بن سالم . واصيب المستوطنون والقبائل العربية الموالية
لفرنسا ، والمقيمة قرب النتيجة ، بذعر شديد . ولكن هذا النجاح لم يستمر
طويلا لأن القبائل كانت قد انهكت من طول الحرب . لذلك وجه عبد القادر
كثيرا من جهده لانزال العقاب بالقبائل التى رفضت التعاون معه . واضطر
الى ابقاء قاعدته المعروفة بالدائر فى الواحات الواقعة بين حدود مراكش
والجزائر (١١) . وقد أصبح من الواضح أن عبد القادر يترنر عن تلك

١١ تشتهر هذه الواحات عند المغاربة باسم القصور .

الواحات البعيدة . وإلى كاست العائل تحد شقة في مفادوة المناطق الرعوية
في الهضاب للأقامة فيها .

كذلك تأثرت قوة عبد القادر بالقضاء على أهم أعوانه ، أولا : بو معزة
في أبريل ١٨٤٦ : ثانيا : مصطفى بن سالم الذي سلم في مارس ١٨٤٧
« وتركت له حرية الرحيل إلى مكة » .

ومرة أخرى يضطر عبد القادر إلى عبور الحدود المراكشية والأقلية
هناك مع بقايا القبائل التي ظلت موالية له . ويبدو أن مولاي عبد الرحمن
الذي تردد سنة ١٨٤٤ في مساعدة عبد القادر ، أصبح الآن مصمما ، بعد
أن سمعت ظروفه ، على إخراجه من البلاد بالقوة . وبدأ بضرب قبيلة جزائرية
كان عبد القادر قد انزلها بالقرب من فاس وهي قبيلة بني علي . ثم وجهه
جيشا كبيرا بقيادة اثنين من أبنائه لطرده عبد القادر أو القبض عليه ، وذلك
رغم احتجاج كثير من علماء فاس ، وأطلق عليه اسم المشتوم (١) .

وقد خسر عبد القادر أول معركة دارت مع الجيش المراكشي في
١٥ ديسمبر ١٨٤٧ .

فكر عبد القادر لحظة قبل التسليم في أن يجد وسيلة للهروب عبر
الصحراء إلى مكة ، إلا أنه حينما جمع مجلسه من بقية الخلفاء وناقش هذا
الأمر . طرح موضوع النساء والجرحي . وكيف أنه من الصعب التنقل بهم
في هذه المسافات البعيدة (ولو كان ثمت أي أمل من قتال فرنسا لفلطنا ،
ولكنها هي إرادة الله) .

أبلغ لأمورسيير الضابط الفرنسي الذي صار خبيرا بالشئون الوطنية
الجزائرية برغبة الأمير في التسليم على أن يسمح له بالرحيل إلى عكا أو
الأسكندرية للأقامة بها . وقد وافق دوق دومال حاكم عام الجزائر الذي
حل محل بيجو منذ أكتوبر ١٨٤٧ على هذا الطلب . وكان بيجو قد ترك
منصبه لخلافه مع حكومته التي لم تؤيده في تنبئه للأمير داخل الأراضي
المراكشية . أما الدوق دومال وهو من أسرة لوى فيليب المالكة ، فكان يرغب فعلا
في احترام كلمته . غير أن المعارضة كانت قد بلغت ذروة قوتها قبل
سقوط الملكية . واحتجت المعارضة بأن عبد القادر في مصر أخطر منه
طليقا بالصحراء .

ومن جامع الفزوات حيث سلم الأمير نفسه ، حمل إلى سفينة لنقله
إلى طولون سيديا لغته إلى عكا أو الأسكندرية . وما لبث نظام ملكية

بوليو أن سقط وحلت محله حكومة الجمهورية الثانية التي أرادت أن تحرك كل ما فعله النظام السابق ، ومن بينها الوعود لعبد القادر ، وهتفوا باعتير الامير ورفقاؤه (نحو ٧٦ شخصا) اسرى ، وادعوا في قلعة باو ، ثم نقلوا الى قصر قديم اقل صلاحية للاقامة في مدينة امبواز في حوض نهر اللوار . ومن حسن حظ الامير انتقال السلطة الى فايليون الثالث ثم مروره بمدينة امبواز ضمن جولة قام بها بمناسبة توليه السلطة . وهناك أعلن للامير اطلاق سراحه ، وأمر بنقله الى بروسة من املاك الدولة العثمانية . واتساء مروره بباريس قدم تمهيدا كتابيا بالا يفعل شيئا ضد فرنسا .

ومنذ ذلك الوقت أصبح يسوده شعور العرفان بالجميل لحنوابليون ونحو فرنسا بصفة عامة حتى أنه طلب الاشتراك في الاقتراع على الامبراطورية في نوفمبر ١٨٥٢ (لان الاخوة تجعلنا مواطنين فرنسيين) ومن الواضح انه لم يدرك مفزى هذه العبارة .

كذلك ساد الامير شعور بالتفاوت الحضارى وفوق قوة فرنسا المادية واصبح مقتنعا (بان الله هو الذى اراد هزيمة المسلمين لانهم انحرفوا عن دينهم ، وعليهم أن يقبلوا بالمصير الذى انتبهوا اليه) . وهذا الموقف هو الذى جعل كثيرا من الكتاب والمؤرخين يصفون عبد القادر بأنه قدير . وقد التزم بالفعل طوال حياته في المنفى بهذا الموقف ، بل انه اظهر في مناسبات كثيرة تعاونه مع فرنسا ، كما اشتهر باتقائه للمسيحيين في احداث سنة ١٨٦٠ بدمشق .

قد رفع العلم الفرنسى على بيته ونادى بان كل من يأتى بمسيحي حتى قله خمسون فرنانا وفي اسطنبول استقبل عبد القادر عند وصوله اليها بحفاوة ، ولكنها تقل كثيرا عن الحفاوة التي حظى بها في باريس حيث كان حب الاستطلاع يجذب اليه الجماهير . وقد عرضت عليه الحكومة العثمانية معاشا فرفض مكتفيا بالمعاش الذى يتسلمه من الحكومة الفرنسية . وقد تجلت سياسة التعاون بين الامير وفرنسا في مناسبة اخرى ، فقد منحت شركة قناة السويس ارضا في منطقة امتيازها بالصحراء الشرقية ونشأ نزاع بينه وبين الحكومة المصرية بشأن هذه الارض التي يسكنها البدو .

وفي اطار هذه الثقة المتبادلة فكرت الامبراطورة اوجيني في الاستفادة من عبد القادر لتدعيم الوجود الفرنسى بالجزائر ، الا ان عدة صواب حالت دون تنفيذ هذه الخطة واكتفت بزيادة معاشه الذى كان يكفل له حياة رغدة . وقد أرسل بعض ابنائه للدراسة في بريطانيا ومانيا . ولا شك انه استاء من سقوط الامبراطورية الا انه أعلن ولاءه للحكومة الجديدة ، وأكد لها ائتماده عن ثورة المقراني .

المقاومة في الواحات وبلاد القبائل (١)

منذ شتاء ١٨٤١ وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء (١) ، وحل بعضها في الحصون التي كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمة . وفي قسنطينة بلغ التوغل الى واحة بسكرة التي أقيمت فيها حامية سنة ١٨٤٣ - وقد منحت الحكومة بيجو امتكيات هائلة . لأن الساسة اتفقوا على ان القضاء على عبد القادر يعد شرطا أساسيا لبقاء فرنسا في الجزائر . ولكن منذ ان تدهورت قوة عبد القادر سنة ١٨٤٣ . شرع بيجو في تنفيذ خطة شخصية له تقوم على مبدأ اخضاع جميع سكان الجزائر لسلطة فرنسا ولو أدى ذلك الى توسيع دائرة العمليات واقامة الحصون والحاميات في الاقاليم التي ظلت طوال هذه الفترة بعيدة من مسرح القتال . حيثل اشتدت معارضة البرلمان . فوجه بيجو خطابه الى النواب يحسن ان ننقل فقرات منه « ستقولون لقد قهرنا النمسا في إيطاليا بثلاثين ألف جندي . واخذنا مصر بمثل ذلك العدد . ولكن المسألة هنا تختلف . فملينا في الجزائر ان نخضع قبيلة قبيلة . . . ولا يمكننا ترك بلاد القبائل . نعم ان اهلها لا يهاجمونا وانما يدافعون بقوة عن ديارهم اذا هوجمت . ولكن كيف نترك مثلا اهل القبائل وشأنهم بينما نطلب الى جيورائهم ان يؤدوا لنا الضريبة ؟ »

وتنفيدا لخطته بدأ يرسل الحملات منذ سنة ١٨٤٣ على المناطق غير المحتلة في قسنطينة مثل جبال أوراس حيث اعتصم احمد بك . وفي ربيع سنة ١٨٤٤ قرر اقتحام سلسلة جبال جرجرة . ومهد لذلك باحتلال ميناء قبائلي صغير هو دلس . ولكن أقصى ما كانت تظهر به هذه الحملات هو الزمام قبيلة بدفع انزوة او اعلان تبعيتها لفرنسا ، حتى اذا ما انسحبت القوات الغازية عادت هذه القبائل الى سابق عهدها من الاستقلال وبمسد تسليم الأمير عبد القادر أصبحت مناطق المقاومة الرئيسية محصورة في منطقتين أولا : بعض الواحات الواقعة في الصحراء الكبرى . ثانيا : بلاد

(١) استعملنا كلمة قبائل للدلالة على ذلك القسم الشمالي من قسنطينة الذي يعرف عند الأجانب بـ Kabylie وذلك بدل كلمة قبائل التي قد تختلط باسم جمع قبيلة .

- (٢) يمكن الإشارة الى مرجعين هامين في تاريخ الحرب الجزائرية .
 ١ - Gaffarel عن الفترة من سنة ١٨٣٠ - ١٨٣٧ .
 ٢ - Re... عن الفترة من سنة ١٨٤١ - سنة ١٨٥٧ .

القبائل في الشمال الشرقي . هكذا كان الوضع عندما قامت الجمهورية الثانية في فرنسا سنة ١٨٤٨ فرسنت سياستها على اساس تركيز الجهد في استثمار ما احتل فعلا من ارض الجزائر ، ولكن وجود الجماعات المستقلة في الواحات وفي بلاد القبائل ، وتمتع زعمائها بسلطة واسعة وهيبة لدى السكان جر حكومة الجمهورية الى التورط في عدة حملات عسكرية .

وقد سجلت واحة الزعاطشة صفحة مجيدة في تاريخ المقاومة الجزائرية خلال هذه الحقبة . وقع هذه الواحة على بعد ٢٠ كيلو مترا جنوب شرق بسكرة . وكان يحكمها احد رجال الطرق الصوفية ويدعى بوزيان وهو من اتباع عبد القادر القداني ، وكان نائبه على بسكرة قبل ان يدخلها الفرنسيون ، وحينما قررت السلطات الفرنسية زيادة الضريبة على النخيل ، وهو مورد الواحات الرئيسي ، رفض بوزيان الرضوخ لهذه الاوامر . ثم اقبل الواحة في وجه نواب السلطات المحتلة . وقد ردت الواحة الصغيرة الطواير التي ارسلت لها حتى اضطرت السلطات الى حشد ٧ آلاف جندي في حملة كبيرة تحت قيادة الجنرال دي هريبون لمحاصرة الواحة التي لا يزيد سكانها على ثلاثة آلاف ، وبعد حصار دام اربعة اشهر استطاع الفرنسيون اقتحام أسوارها الحصينة ، واستمات السكان في الدفاع عن مسكنهم ، مما اثار القائد الفرنسي قاسم باحراق المنازل بعد اقفالها على السكان . وبهذه الطريقة ، فقد ١٥٠٠ شخص حياتهم (٢٠ نوفمبر ١٨٤٩) .

وفي واحة ورغلة والأغواط ، ظهر زعيم ديني آخر يدعى محمد بن عبد الله . اتى من طرابلس وطلب الى سكان الواحتين ان يتبعوه باعتباره احد الاشراف . ويبدو ان الفرنسيين لم يروا في استقلال هاتين الواحتين خطرا يهدد حكمهم في الجزائر . ولكن بدأت سلطات الاحتلال تدرك أهمية الصحراء الكبرى من الناحية الاقتصادية باعتبارها طريق التجارة بين السودان والبحر المتوسط . فلما تحولت الإدارة في الجزائر الى يد العسكريين في عهد نابليون الثالث ، أصبح التوسع واهواز النصر هدفًا يقصد لدايم ، ولذلك اهتم المارشال راندون ، حاكم الجزائر من سنة ١٨٥١ - سنة ١٨٥٨ باخضاع هذه الواحات ، واقام في الأغواط حامية مستديمة قام بزيارتها سنة ١٨٥٢ وهناك دعا اليه زعماء القبائل التي تسكن الصحراء ، واعطاهم مراسيم التنصيب ، مانحا اياهم لقب اغا ، وذلك دلالة على اعترافهم بسيادة فرنسا . ومن اهم جماعات الصحراء التي ارتبطت بالفرنسيين في هذه المناسبة : جماعة ولد سيدى شيخ وهي مجموعة قبلية كبيرة كانت تتكفل حول احدى الطرق الصوفية الحلية التي تعرف بالشيخية . ثم جماعة الاباضية ، وهي ايضا طائفة دينية تنسب الى

عبد الله بن اباض . وقد استقر منذ القرن الخامس الهجرى بواحات
الميزاب السبع الواقعة على ٢٠٠ كيلو متر جنوب الاغواط . وتعتمد حياة
الطائفة اساسا على التجارة العابرة للصحراء . ويشرف على الجماعة مجلس
من الرؤساء الروحانيين يتألف من ١٢ عضوا يمثلون العشائر ويعرف
بالعزابة . وقد وصل مندوبيهم الى الاغواط ووقع مع راندون اتفاقا في ابريل
١٨٥٣ ، يعترف فيه بالتبعية لفرنسا ، ويتمهد بدفع خراج الواحات ، على
الا تدخل السلطات الفرنسية في شئونهم ، وان تحدد الطائفة الطريقة التى
يبدع بها الخراج .

اما بلاد القبائل التى تقع فى الشمال الشرقى ، فتتقسم الى كتلتين
رئيسيتين : بلاد القبائل الكبرى التى تكون من سلسلة جبال جرجرة ،
وتعتبر بلاد القبائل الصغرى الامتداد الشرقى لهذه السلسلة ويفصلها
عنها نهر وادى الساحل الذى يصب قرب بجاية . ويبلغ ارتفاع بعض قمم
تلك الجبال فى بلاد القبائل الكبرى ٢٣٠٠ متر ويصل جبل بابور فى القبائل
الصغرى الى ٥٩٠٠ متر . وتعتبر بلاد القبائل من اشد بلاد الجزائر كثافة
بالسكان رغم وعورة مسالكها ، فتكاد القرى تلتصق فوق المنحدرات . ولا
ينقطع اتصال العمران الا حين تفصلها وديان سحيقة ، لذلك قدر احد الرحالة
الانجليز سكان هذه المنطقة سنة ١٨٥٤ بـ ٨٠٠ ألف . ويشتهر سكانها
بتمسكهم الشديد بأرضهم .

وكما ان وعورة مسالك هذه المنطقة قد جعلت منها الارض المختارة
لثورة الجزائرية المعاصرة فى سنواتها الاولى ، فكذلك ساعدت البيئة
الجغرافية تلك المطعة على الاحتفاظ باستقلالها نحو سبع وعشرين سنة
بعد استيلاء الفرنسيين على مدينه الجزائر . وكان على السلطات الفرنسية
ان تمهد الطرق قبل ان تفكر فى اقامة ثابتة ببلاد القبائل . ففى سنة ١٨٥١
قطع بلسييه المرحنة الاولى ، حين اقام حصنا على سفح جبال جرجرة فى
ميزى اوزو . وعندما انتشر الدعاة الدينيون فى بلاد القبائل سنة ١٨٥٦ ،
قرر الحاكم العام راندون احتلال المنطقة احتلالا ثابتا . وقد تكونت حملته
على بلاد القبائل من عسك كبير من الجند الجزائريين الذين استخدمتهم
فرنسا فى حرب القرم ، وذلك اثر انتهاء الحرب فى هذا العام ، فرأى
الفرنسيون الفرصة مواتية كي يستخدموا الجزائريين بعضهم ضد بعض
فى هذه العملية الشاقة . وقد استمدت حملة بلاد القبائل الكبرى حشد
٢٧ ألف جندي سار بعضهم من حصن ميزى اوزو ، وسار البعض الآخر
من جهة البحر . وفى ٢٥ مايو ١٨٥٧ سلمت اقوى الجماعات البربرية التى
تسكن جرجرة - وهى جماعة آيت راتن . وكانت شروط التسليم تنص على :
ان يدفع الثوار غرامة قدرها مليون فرنك . وان تحتفظ القبائل بنظامها

الداخلية فى الإدارة والقضاء . وانتهت مقاومة القبائل بتسليم احدى زعميات المقاومة فى بلاد البربر وهى لالا فاطمة التى قادت قبيلة أيلتن فى ١١ يوليو ١٨٥٧ . وللمرة الاولى انشئت الحصون الدائمة فى بلاد القبائل . واهمها حصن نابليون (فور نابليون) الذى اصبح فور ناسيونال ، وحصن ذراع الميران .

وبدخول بلاد القبائل اعتبر الفرنسيون ان عمليات الاخضاع قد انتهت ، بعد سبع وعشرين سنة من حروب مضنية ، ولكنها لم تكن نهاية المقاومة المسلحة .

٥

ثورة ١٨٧١

تم اخضاع الجنوب وبلاد القبائل دون احتلالها عسكريا شاملا ، وكذلك اقيمت فرنسا فى هذه المناطق على اجهزة الادارة الوطنية مع ادخال تغييرات طفيفة ، لذلك كان وجود سلطة الاحتلال متوقفا على ولاء الحكام الوطنيين . ومن الملاحظ ان الجزائر لم تخضع الا نتيجة القهر العسكرى . ولذلك تعرضت المناطق التى كان وجود فرنسا فيها ضئيلا لعدة قلاقل بعد سنة ١٨٥٧ . ومن اهم تلك الحركات ثورة ولد سيدى شيخ فى سنة ١٨٦٤ ثم ثورة المقراني سنة ١٨٧١ اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية . وقد قامت بتلك الثورة عناصر مختلفة بداتها فرق السباهية ، وهى تتالف من جند جزائريين يعملون فى خدمة الجيش الفرنسى للمحافظة على أمن البلاد الداخلى ، وذلك عندما رفضت احدى الفرق فى يناير ١٨٧١ النزول الى المراكب حيث تقرر استخدامها فى الحرب البروسية . وكانت انبساء هزيمة فرنسا قد اخذت تردد فى اوساط الجند . وسرعان ما ظهر صدى تلك الحركة بقوة فى بلاد القبائل ، حيث وجدت الثورة لها زعميا فى شخص محمد بن أحمد المقراني . كما وجدت لها انصارا من بين اتباع الطريقة الرحمانية . وقد انتشرت هذه الطريقة فى بلاد القبائل فى الخمسينات من القرن ١٩ على يد الشيخ على الحداد وبمضى انتشارها الى انها كانت رد فعل لنشاط المبشرين الذين ركزوا جهودهم فى بلاد القبائل ظنا منهم ان اسلام البربر مازال سطوحيا ، وانهم بالتالى بيئة اصلى للتبشير من البيئة العربية . وقد نجح الحداد فى التأثير على اتباعه الذين عرفوا بالاخوان الى حد ان

رابطة الطريقة أصبحت مقدمة على رابطة القبيلة واذن فقد كان الدين من بين عناصر الثورة الأولى (١) .

أما السبب المباشر للثورة فهو سقوط نابليون الثالث والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة بالنسبة للجزائر ، وما شاهده الوطنيون أبان هذه الأزمة من وقوع خلاف بين المستوطنين وحكومة باريس واستئثار المستوطنين بالسلطة فترة من الزمن .

وسنرى في الفصل التالي كيف أن نابليون الثالث حاول أن يرضى العناصر الوطنية ، لكن المستوطنين ضغطوا على حكومته عندما ضعفت في السنوات الأخيرة والرموها بإصدار تشريع في سنة ١٨٧٠ ، يوسع دائرة المناطق الخاضعة للإدارة المدنية . ومعنى ذلك إلغاء أجهزة الإدارة الوطنية . ولذلك كان أول من تأثر بهذا التشريع هم أبناء الأسر (الأرستقراطية) والذين كانت الإدارة العثمانية تعتمد عليهم ، ثم استمر الفرنسيون في استخدامهم في المناطق الخاضعة لنظام الإدارة غير المباشرة . وبعد محمد بن أحمد مقراني مثلا لهذه الطبقة من الحكام الوطنيين ، فقد عمل أبوه كخليفة لمنطقة المجانة قرب سطيف ، تحت الإدارة الفرنسية . ثم خلفه ابنه محمد في هذا المنصب بلقب باشي أغا سنة ١٨٥٣ ، ومما زاد هذه الطبقة أهمية ، تلك القرارات التي أصدرتها الحكومة المؤقتة في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ ، ولتي تحمل اسم واضعها كرميو ، لاسيما ذلك القرار الذي يمنح اليهود في الجزائر صفة المواطن الفرنسي بكل ما يترتب عليها من حقوق ، حتى أن المستوطنين أنفسهم استاءوا لمساواتهم باليهود ولكن الوطنيين كانوا أشد تأثرا ، وخاصة في بلاد القبائل حيث يوجد بعض اليهود المنحدرين من أصل بربري .

وعلاوة على ذلك صدر قرار آخر بإدخال نظام المحاكم الفرنسية التي تأخذ بنظام المحلفين . ولما كان اليهود قد جنسوا فقد أصبح لهم نصيب بين مقاعد المحلفين وقد مبر المقراني عن هذا الوضع قائلا « أفضل أن يحكمني رجل سيف استخدم القوة ضدّي وقهرني . على أن يحكمني هذا اليهودي » .

وكان محمد مقراني قد قرر الاستقالة من خدمة فرنسا منذ أن صدر التشريع الخاص بتطبيق النظام المدني . ولكن الحاكم العام مكماهون طلب إليه أن ينتظر حتى يطبق القانون . وكان أن سقط نابليون الثالث الذي يتمتع ببعض الشعبية في الجزائر ، ثم إعلان الحكومة الجديدة عن سياستها .

(١) أصبح كتاب RINN عن ثورة سنة ١٨٧١ مرجعا تقليديا . ويمكن الإشارة إلى كتاب لأحد الضباط الذين استمروا في قمع الثورة . انظر Robin .

وفي هذه الاثناء توطدت صلة القرابي بالشيخ الحداد . فقد رار الشيخ بحفزه في فبراير ١٨٧١ . وقيل انه اتفق معه حينذاك على الثورة ولكنه لم يملأها الا في اوائل مارس .

عمت الثورة أولا اقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبائل ، ثم امتدت حتى اطراف سهل المتيجة غربا ، وبسكرة جنوبا . واصبحت تسيطر على ثلث اراضي الجزائر وعزلت جميع الحاميات الفرنسية في المنطقة . وقدر عدد الذين اشتركوا في هذه الثورة نحو ١٥٠ ألفا ، منهم ١٢٠ ألفا من الاخوان الرحمانية .

ومع ان هذه الثورة صادفت ظروفًا سيئة في فرنسا ، الا ان عمرها كان قصيرا ، ذلك ان بسمارك ، لسياسة عليا اوروبية ، رأى ان يخفف وطأة الهزيمة عن فرنسا فاطلق عددا كبيرا من الاسرى ليساعدها على قمع ثورة الجزائر . ولبوء حظ الثورة وقع مقراني مريما في المارك الاول ٢ مايو ١٨٧١ ولم ينته هذا الشهر حتى كان زعماء القبائل يفاوضون في التسليم . وتجمع الشيخ الحداد على رأس طائفة الاخوان في يوليو .

اما يومزراق القراني الذي خلف اخاه في زعامة الثورة . فقد كان أشد مراسا . ظل يناضل حتى يناير ١٨٧٢ ، فبعد ان تم اخضاع القبائل انتقل الى الواحات الجنوبية فلما تتبعه الفرنسيون اليها خرج الى الصحراء مع من بقي من اتباعه واستمروا يتجولون فيها الى ان اهلكهم الجوع والعطش حتى التفتتهم دوريه فرنسية .

وقد كان لهذه الثورة نتائج بعيدة للجزائر عامة وبلاد ايل خاصة . فقد شهدت اكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال . وقد نظرت امام المحاكم الجديدة التي لعب فيها المستوطنون دور المحلفين مما ابرز صفتها الانتقامية . وقد هدفت الاحكام لضرب مثل رادع للوطنيين حتى لا تحدتهم انفسهم بأي ثورة اخرى . فصدرت احكام الاعدام على ستة آلاف من الثائرين ، ثم خفف الحكم عن معظمهم بالنفي الى جزيرة كاليدونيا الجديدة ، وهي مستعمرة فرنسية في جنوب المحيط الهادي ، ومن بين هؤلاء يومزراق واسرة الشيخ الحداد .

ومن النتائج الهامة التي قربت على هذه الثورة فتح بلاد القبائل للاستعمار الاوربي وكان رؤساء القبائل قد سلموا في مايو على عدة شروط ، من بينها نزع السلاح وسليم المسؤولين ودفع غرامة للذين اصابهم ضرر من الثورة . علاوة على غرامة الحرب ، وحيز وضع جزء من املاك القبائل

الناثرة تحت الحراسة الى ان سوفى تلك القرارات . ولكن وضع الاملاك تحت الحراسة كان بالنسبة للفرنسيين مقدمة لمصادرتها . وسرى ان مصادرة املاك التوار ليست مبدءا مستحددا في الجزائر .

وتختلف حالة بلاد القبائل عن الحالات التي طبقت فيها المصادرة من قبل ، لان اهل المنطقة لم يتركوها اثر الثورة . بل على العكس ساروا بالتسليم ، والى جمع القرابة بالرغم من انها كانت باهظة حيث بلغت ٣٦ مليون فرنك ، وذلك حتى يتجنبوا المصادرة .

غير انه قد خاب املمهم . فقد قررت السلطات الفرنسية الاستيلاء على ٥٠٠ الف هكتار من اراضي القبائل دون تمييز ، وذلك توطئة لمنحها للمستوطنين الجدد .

تعتبر ثورة القراني نهاية المقاومة الوطنية المسلحة . فان الوسائل الوحشية التي اتبعت في قمع الثورة . زادت من اليأس الذي اخذ يغيم على نفوس الوطنيين نحو نصف قرن . واذا استثنينا المناوشات في الصحراء ، يمكن القول بان الحكم الفرنسي في الجزائر قد شهد فترة من الهدوء حتى الحرب العالمية الاولى ، وانفسح امامه المجال لتنمية حركة الهجرة والاستيطان الاوربي .

وقد استكمل في هذه الفترة اخضاع منطقة الصحراء عندما قام اولاد سيدى شيخ بانتفاضتهم الاخيرة سنة ١٨٨١ تحت قيادة زعيم يدعى بوعامة . فقد استغلت الادارة هذه الفرصة واقامت حاميات جديدة في تونغست وورغلة . كما غيرت نظام الحماية المفروض على واحات المزاب واعلنت ضمها في سنة ١٨٨٢ . وعقدت السلطات الفرنسية اتفاقات مع قبائل الطوارق لتأمين طرق التجارة .

ولم ينته القرن حتى كانت فرنسا قد احاطت بالصحراء من جهة الجزائر ومن جهة حوض النيجر .

واضمت السلطات الفرنسية على صداقة بعض زعماء الطرق ذوي النفوذ في الصحراء . ولم يبق امام الذين يريدون الاستقلال عن الحكم الاوربي الا اللجوء الى الواحات الواقعة جنوب شرق مراكش . فكان ذلك من اسباب الصدام الاول بين فرنسا وبين الدولة المستقلة الباقية في شمال افريقيا .

الفصل السابع

نظم الإدارة والاستعمار

- ١ -

لقد تعرضت جميع البلدان العربية تقريبا لانواع مختلفة من سياسة التسلط (الامبريالية) الاوربية، ولكن المغرب شهد صورة متينة من صور التوسع الاستعماري الا وهي فتحه لحركة الهجرة والاستيطان الاوربية . فلم يكن الاوربيون في المغرب ممثلين في تلك الفئات المعروفة في المشرق العربي : جند الاحتلال او الموظفين الفنيين في الحكومة الوطنية او رجال الأعمال ، بل مثلا هناك بجميع طبقات المجتمع من ملاك اراضي وفلاحين يزورونها بأيديهم وعمال . ومن هنا كانت كلمة استعمار تنطبق على المغرب بمعناها الفني الضيق . وقد ترك ذلك النوع من الاستعمار مشاكل معقدة في حياة المغرب المعاصرة ، وكان اكثرها تعقيدا مشكلة الجزائر ، حيث كان الاستيطان الاوربي اكثر عددا واوسع انتشارا . ذلك ان ظروف الجزائر اختلفت عن جارتها في امرين هامين ، الاول : تقدم عهدا بالاحتلال ، والثاني : هو القضاء على كيان الجزائر كدولة منذ البداية .

اعتبرت الجزائر ارض اعداء محتلة تخضع للحكم العسكري ، ولم يوضع لها نظام ثابت الا في سنة ١٨٣٤ ، حين صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٢ يوليو يعلن ان الجزائر (ممتلكات فرنسا الافريقية) وينظم حكمها على النحو التالي :

يمثل السلطة الفرنسية الحاكم العام . وهو يتبع وزير الحربية ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية كل في دائرة اختصاصه ، ولهذا المجلس صفة استشارية ، فالحاكم العام هو الذي يقترح القوانين ويقدمها لوزير الحربية ثم تصدر بهما مراسيم من السلطة التنفيذية في باريس . ويجوز في حالة الطوارئ ان يصدر الحاكم العام القوانين اللازمة لمواجهة الظروف . وله ايضا حق اصدار اللوائح . وقد توسع الحكم كثيرا في استخدام هذه الرخصة ومهما يكن من التفسيرات والتعديلات التي ادخلت على نظام الحكم منذ ذلك الوقت وحتى قبل الثورة بقليل فانها لم تعدكونها

تغييرا في الشكل . وبقيت روح هذا المرسوم سائدة في ادارة فرنسا للجزائر . وهي تتم عن طابع السياسة الفرنسية بصفة عامة لزام المستعمرات . الا وهي النزعة الى تركيز السلطات بيد حكومة باريس .

وفي بداية عهد الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية الى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطني : سيما وان سياسة الاحتلال المحدود كانت تحتم عليها ذلك . ويدل على هذا الاتجاه مشروع كلوزيل الذي كان يقضى باستخدام اثنين من افراد الاسرة الحاكمة في تونس ، أحدهما لتولي منصب حاكم دستيانية وآخر لوهران ، وقد حاول يودمون الاستفادة من النظم السائدة في العهد العثماني . فابقى على منصب آغا العرب الذي كان له أهمية كبرى في ذلك العهد . فهو الذي كان يعتبر قائدا للقوات المحلية التابعة للحكومة . والتي كانت تستخدم لتثبيت السلطة العثمانية داخل الاقاليم . وقد اختار الفرنسيون لهذا المنصب أحد سكان المدينة من طبقة التجار وهو حمدان امين السكة الذي اثبت عجزه تماما عن تادية مهام منصبه . ومع أن الفرنسيين ادركوا هذا الخطأ وحاولوا تلافيه ، الا انهم لم يوفقوا في اخضاع القبائل بهذه الطريقة . ويمكن ارجاع ذلك الى سببين : ففي بعض الاحوال رفض الزعماء الوطنيين أن يؤدوا لدولة بسجيحة نفس الدور الذي كانوا يؤدونه لدولة اسلافية كالدولة العثمانية . وفي احوال اخرى لم يتحمل الزعماء الوطنيين الادارة الاوربية الدقيقة التي تختلف اختلافا بينا عن الادارة العثمانية المتميزة بعدم التدخل في حياة السكان الخاصة . ولذلك قل التعاون بين الزعماء الوطنيين وبين الادارة الجديدة . حتى نفذ الاحتلال الشامل وتم اخضاع الجزائر بقوة السلاح .

غير ان الاحتلال الشامل لم يلبح حاجة الادارة الفرنسية الى الاستعانة بأجهزة الادارة القديمة في هذه الفترة الاولى من الاحتكاك ، حيث كان الحاكم يجهل نواحي الحياة المختلفة لدى المحتومين كما يجهل لغتهم حتى استخدم اليهود غالبا كحلقة اتصال لمعرفتهم باللغتين . ومنذ ان استقر الفرنسيون في الجزائر ظهر تياران متصارعان حول السياسة التي يجب اتباعها : التيار الاول يدعوا الى اتباع نظام الادارة غير المباشرة ، والثاني يدعو الى سياسة الدمج . وقد استكمل نظام الادارة غير المباشرة نظمه في عهد نابليون الثالث . ولكن بعد أن تغيرت صورة عن ايسام سياسة الاحتلال المحدود ، ففي هذه الايسام كان الفرنسيون يرجون من وراء استخدام الوطنيين أن يستمدوا شيئا من نفوذهم . اما بعد اخضاع الجزائر فقد كان الهدف من الادارة غير المباشرة هو استخدام الرؤساء التقليديين من العنصر الوطني كمجرد أداة لتسهيل الادارة .

فلما مضت أربعون سنة على احتلال الجزائر وانتشر الاستيطان الأوربي بها وسهل الاتصال بين الحاكمين والحكومين - تغلب التيار الثاني : تيسار الإدماج الذي يهدف الى محو شخصية الجزائر وطبعها بالطابع الفرنسي ، وهذه هي السياسة التي بدىء في تنفيذها في عهد الجمهورية الثالثة .

ظهرت فكرة الاستعمار منذ التفكير في الحملة نفسها ، وبالرغم مما تعرضت له من نقد ، فقد عمدت الحكومة الى تشجيع الهجرة الأوربية والاستيلاء على الأراضى الزراعية والأماكن العقارية ، بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بوقت قصير ، .

وكان كلوزيل من أكثر الحكام في هذا العهد الأول تحمسا لسياسة الاستيطان فقد بدأ حياته العملية في الولايات المتحدة حيث رأى ما حققه الجنس الأنجلو سكسوني في هذه الأقاليم الشاسعة من مشروعات هائلة . فتوهم أن الجزائر وهي المأهولة بالسكان ذوي الحضارة العريقة يمكن أن تشبه بالقارة الجديدة التي كانت تسكنها أجناس متأخرة مثل الهنود الحمر .

لذلك مهد لخطته باتخاذ عدة إجراءات . ففي ٨ سبتمبر ١٨٣٠ أصدر الأوامر بالاستيلاء على أملاك الدولة (الدومين) ، وأملاك الجبوس (الأوقاف) المخصصة لأغراض دينية ، مثل تلك الوقوفسة على الحج ، أو لصيانة المساجد . كما حول أمر الحراسة على أموال الأتراك الى مصادرة صريحة .

وهكذا انفسح المجال امام المهاجرين الأوربيين لاستغلال موارد البلاد المتهورة ولكن المهاجرين الأوائل لم يشاءوا بذل الجهد للقيام بأعمال الاستغلال النافع ، بالرغم من أن الأهالي أقبلوا على بيع أملاكهم في مدينة الجزائر ، حينما قرروا مفادرتها فرارا من حكم دولة مسيحية . فكان المهاجرون يأتون لشراء هذه الأملاك المضاربة عليها . ثم يعودون الى أوطانهم بعد أن يكونوا قد حققوا بعض المكاسب . ولذلك اقتصر نشاط المهاجرين على القيام بالأعمال المدنية في مدينة الجزائر ، وخاصة وإن جيش الاحتلال قد تطلب وجود خدمات جديدة مثل إقامة الفنادق والمشارب ووسطاء التكوين .

ولما كان نصف الأهالي تقريبا قد غادروا مدينة الجزائر ، فقد تغيرت صورة عاصمة النيابة المتيدة بعد زمن قصير من احتلالها . وقد وصفها أحد الرحالة الأنجليز سير جرافيل بمثل سنة ١٨٣٢ فقال « أن الجزائر لا تختلف

عن أى مدينة فرنسية فى كثره معاهيها وحاناتها وميادينها التى تعرف فيها
الفرق الموسيقية (١) .

أما فى خارج المدينة حيث الأراضى الزراعية التى تملكها الإدارة ، فقد
أدرك كلوزيل أنه من الضرورى تدخل الحكومة إذا أرادت توطئ
الأوربيين فيها . وفرنسا بلد زراعى لا يميل أهله الى الهجرة ثم انه لا يشكو
من كثافة السكان مثل ألمانيا وبريطانيا التى أخرجت أعدادا ضخمة من
المهاجرين لتعمير الولايات المتحدة .

لذلك لجأت الحكومة الفرنسية لوسائل غير طبيعية لارسال المستوطنين
الى الجزائر . وحدث فى سنة ١٨٣١ أن عددا من المهاجرين السويسريين
والألمان كانوا يميناء المهافر ينتظرون السفن التى تقلهم الى الولايات المتحدة ،
فانزلتهم السلطات الفرنسية فى إحدى السفن التى حملتهم قسرا الى
الجزائر . وأنشأ لهم كلوزيل قريتين قرب العاصمة ولكنهما اندثرتا سريعا
بوقاة معظم المهاجرين .

وقد أتيح لكلوزيل فرصة أفضل لتنفيذ سياسته أثناء ولايته الثانية
١٨٣٥ - ١٨٣٦ ، ففي هذه الفترة أنشأ أول مستعمرة زراعية أوروبية فى
بوغريك ، وهى أول محاولة لتطبيق ما يعرف بالاستعمار الرسمى ، ومعناه
أن تنولى الدولة توزيع الأراضى على المهاجرين مجانا ، ومدهم بالمعونة المالية
والضخية ، كتقديم الآلات الزراعية والحيوان حتى يتمكنوا من اعداد الأرض
للزراعة ثم تصبح ملكا للمهاجرين بعد نجاحهم فى العملية . ولما كان
هذا النوع من الاستعمار يستدعى نفقات باهظة فقد كان دائما محل
اعتراض مجالس النواب . إلا أن الحكومة الفرنسية التى ناصرت مبدأ
الاستيطان رأت نفسها مضطرة لصرف الأموال الطائلة ، لأنها لاحظت أن
(الاستيطان الحر) لم يأت بنتيجة ما . ذلك أن المهاجرين الأوائل الذين
ذهبوا الى الجزائر : بقصد استغلال أراضها لحسابهم ، واجهوا صعوبات
عديدة لتنفيذ أغراضهم . مثل ملامة وسائل الزراعة المعروفة لديهم لجو
الجزائر ، كما أنهم كانوا يجهلون كل شئ عن طبيعة البلاد الى حد أنهم ظنوا
أن كل مستعمرة لابد أن تكون استوائية مثل المستعمرات الفرنسية فى البحر
الكاريبى ، فنتج لهم قصب السكر والبن ، أى المنتجات الزراعية التى لا تنمو
فى فرنسا . لذلك خاب قالمهم فى استعمار الجزائر .

ورغم أن سكان سهل التيجة الخصيب ، كانوا يبيعون أرضهم بمن

بخس حتى يتخلصوا من الإقامة في المنطقة المحتلة : فانه لم يزد عدد المستوطنين الاوربيين بهذا السهل على ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٩ . وقد رأينا أن الأمير عبد القادر استأصل شأفتهم عندما استأنف الحرب مع فرنسا . فكان على بيجو أن يرسم سياسة استعمارية جديدة .

٧

وسائل بيجو

لم يكن بيجو قائدا عسكريا استطاع كسب الجزائر لفرنسا فحسب ، بل كسلان أيضا صاحب منهج في نظم الإدارة والاستعمار ومن أشد أنصار الاستعمار الرسمي . فما كساد يعيد الأمن الى جزء من البلاد حتى أقام سنة ١٨٤٢ سبع قرى نموذجية . وقد اشتهر منه قوله : « أن الفتح عملية مؤقتة لا تكسب صفة الدوام الا بالاستعمار وقرار العنصر الفرنسي في البلاد المفتوحة » وكان يرى أن الجندي هو أقدر الناس على تنفيذ سياسة الاستعمار الرسمي ، وذلك لسببين : أولا أن هذا النوع من الاستعمار ثلاثة القرى الجماعية التي يشترك زراعيها في الاستفادة من منتجاتها دون تحديد للمساحة التي يملكها كل منهم ، والجندي يحكم طبيعة الحياة في الجيش أطوع للحياة الجماعية . والسبب الثاني هو أن الجندي أقدر على الدفاع عن مستعمراته خاصة في هذا الوقت الذي لم يكن الحكم الفرنسي قد استتب بعد في البلاد . ومع أن الاستعمار الرسمي ظل سائدا في عهد بيجو واستمر بعده حتى تحققت معظم أهدافه ، إلا أن فكرة بيجو في الاعتماد على العسكريين بالذات انتهت بالفشل الذريع . فمن بين ٨٠٠ جندي أغرامهم بيجو بالعمل في القرى الزراعية الجديدة لم يبق منهم سوى ٦٠ ، ورحل الباقي الى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم .

ولكن بفضل الامتيازات الواسعة التي منحت للمهاجرين . أخذ يعد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الاوربيين ، فقفر عدد المستوطنين من ٢٨ ألفا سنة ١٨٤٠ الى ١٠٩ آلاف سنة ١٨٤٨ . ومن بين هؤلاء ٥٢ ألفا من الفرنسيين ، أي أن معظم المستوطنين كانوا ينتمون الى جنسيات أخرى ، وقد أتوا في الغالب من الطبقات الدنيا في بلدان البحر المتوسط مثل إيطاليا ومالطة وآسيا . ويبدو أن نسبة الوفيات كانت مرتفعة بين الفرنسيين بالذات . وقد احتفظ الاسبان الذين كانوا أغلبية

ساحقة في وهران بكياسهم ولم يندمجوا في النصر الفرنسي . ولم يكن هذا ليسوء الحكومة الفرنسية لأن الجنبات الأوربية وأن اختلفت في أوطانها ، إلا أنها تتضامن في مثل هذه الظروف حيث تقوى المصالح المشتركة الرابطة فيما بينها ، كما أنها اعتبرت الدين المسيحي مقوما من مقوماتها داخل الجزائر .

ومهما كانت الهجرة كبيرة في ظل حكومة بيجو ، فهل كان هتدد المستوطنين يبرر الإجراءات التي اتخذها للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وحرمان أصحابها الشرعيين منها ؟ لم يكف بيجو بأراضي الدومين والأوقاف التي صودرت من قبل . بل أصدر قوانين جديدة بالاستيلاء والمصادرة ، أهمها قانون سنة ١٨٤٥ الذي ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل (الماسمية) مثل تلك التي انضمت الى الأمير عبد القادر وقاومت الفرنسيين يوما ما . وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية (نصف مليون هكتار) .

وينص هذا القانون أيضا على الاستيلاء على أراضي العرش ، وهذه العبارة في مصطلح شمال أفريقيا ، تعني مراعي القبائل التي تستغلها على سبيل الانتفاع .

وفعلا كان لكل قبيلة مساحة من الأرض اعتادت الرعى فيها ، وقد لا تكون محددة بوضوح ، وهي على كل حال ليست ملكا خاصا للقبائل .

ولا يميل الأوروبيون الى الاعتراف بهذا النوع من الملكية الجماعية بالنسبة للجزائريين ، فاعتبروها من أراضي الدومين ، أي الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة ، ولها حق الاستيلاء عليها ما لم تبرز القبيلة حجب ملكيتها بشرط أن تعود هذه الحجب الى ما قبل سنة ١٨٣٠ .

ووجد المستشرقون في الشريعة الإسلامية مبررا شرعيا لتأييد هذا القانون ففي الفقه الإسلامي أحكام تعرف باسم (أحياء الموات) وبمقتضى هذه الأحكام يجوز للسلطان وضع يده على الأراضي التي لا تستغل استغلالا كافيا ، وعناية لمصلحة الجماعة . وبما أن القبائل لا تستغلها استغلالا كافيا ، فللدولة التي حلت محل السلطان وضع يدها عليها .

واهتمام المشرعين الفرنسيين بالتوفيق بين قوانينهم وبين الشريعة الإسلامية أمر يستدعي التساؤل ، لماذا أبرزوا هذه الأحكام ؟ وتناصوا

ان الشريعة تضم احكاما اخرى تهدم اساس الحكم الفرنسى فى الجزائر .
ويرجع ايضا الى حكومة بيجو تنظيم الادارة الفرنسية ، فقسمت
الجزائر الى ثلاث مناطق تختلف فى نوع ادارتها .

الاولى : تخضع لادارة مدنية تتبع نفس النظم السائدة فى فرنسا .
وتطبق فى المناطق التى يكون فيها الاوربيون اقلية : اى فى المدن والمناطق
الزراعية المجاورة لها .

والثانية : مناطق الادارة المختلطة وهى التى يسكنها اوربيون ويكثرون
فيها اقلية غشيلة . وفيها تخضع الجالية الاوربية للادارة المدنية ،
والجزائريون للادارة العسكرية .

والثالثة : المناطق العسكرية . التى لا يسكنها سوى العنصر الوطنى
وهى تمثل آنذاك الجزء الاكبر من البلاد . وفى هذا النوع الاخير ابقى
الفرنسيون على انظمة العهد العثمانى فكان يعاون الحاكم فى كل وحدة
ادارية من الوحدات الست التى قسمت اليها المنطقة العسكرية باشا اغا .
وهو الذى يتبعه القواد ، وتنقسم القيادة بدورها الى شياخات . وهذا
ما يعرف بنظام الحكم غير المباشر .

ولكى تسهل الادارة وسائل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين .
اوجدت نظاما جديدا عرف بالمكاتب العربية ليكون حلقة اتصال بين الادارة
الفرنسية وبين الجزائريين . وكان كلوزيل قد انشا قسما خاصا الحقه
بحكومته عرف باسم ادارة الشور العربية . غير انه بعد ان اتست
المنطقة المحتلة فى عهد بيجو صار من المستحيل تركيز هذا القسم فى العاصمة
فقط ، فانشئت عدة مكاتب عربية فى المراكز الداخلية حتى بلغ عددها
٢١ سنة ١٨٤٤ .

وفى فبراير من هذا العام صدر قانون بتنظيمها . فيتألف المكتب من
شايط يربة ملازم ، وقاض عارف بتقاليد البلاد ، واثنين من الكتبة
احدهما فرنسى والاخر جزائرى . وقد بلغ عدد هذه المكاتب نحو ٤٠ بحث
اصبح تقريبا فى كل قيادة مكتب عربى يشرف على تحصيل الضرائب
وفض المنازعات بين السكان (١) .

(١) انظر موضوع المكاتب العربية فى بحث مستقل لـ

German, Rouger : la politique indigène de Bugeaud

تردد يدعو في اختيار نوعية الوطنيين الذين يعاونون الإدارة الفرنسية فعال أولا الى اجتذاب شخصيات كبيرة من رجال الطرق الصوفية أو اقارب الخلفاء الذين عينهم الأمير عبد القادر : تشجيعا لروح الخيانة بين الأسر ، ولما ضعفت مقاومة الأمير استغنى يدعو عن بعض هؤلاء القادة وفضل استخدام شخصيات عمادية ترضى بتولى إدارة عدد محدود من الدوائر « فروع القبائل » ثم استقر الرأي في نهاية عهد يدعو ولفترة طويلة على استخدام أبناء الأسر التقليدية التي خدمت في العهد العثماني وهي التي سميت على سبيل التجاوز - بالاستقرارية الوطنية - وخلاصة القول انه مهما اختلف في اختيار نوعية الوطنيين للكاتب العربية أو للإدارة غير المباشرة ، فقد كان هناك اتفاق على أن الجزائريين الذين يختلفون عن الفرنسيين في كل شيء لا يمكن أن يتبعوا الإدارة المدنية بمحاكمها ذات الاجراءات المعقدة التي تتبعها المحاكم الفرنسية . وحتى في المدن الساحلية التي دمغت بالطابع الفرنسي ، استبعد السكان الاصليون من التبعية للقضاء الفرنسي فأخضعوا لمحاكم خاصة يديرها عسكريون فرنسيون والواقع أن هؤلاء العسكريين لم يكن بينهم الا القليل الذي اهتم بالتعرف على احوال البلاد الاجتماعية . ومن أبرز هذه القلة الضابط المشهور لامورسيير .

وقد كانت المكاتب العربية محل هجوم عنيف من المستوطنين الذين اتهموا الضباط بسوء استعمال السلطة وبتآمرهم مع القواد الجزائريين الذين اشتبهوا بالإدارة الفاسدة . واذا كان صحيحا أن هؤلاء الجزائريين الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية قد اتصفوا بسوء الإدارة ، فليس هذا دليلا على عجز الجزائريين عن إدارة انفسهم كما ادعى المستوطنون وانما يرجع السبب في هذا الى سوء اختيار الفرنسيين للقواد والمشايع وتركهم دون مراقبة ، بينما اباحوا لهم أن يأخذوا بدلا عنها نسبة معينة على الفرية التي يجبرونها وعلى التفرعات التي من حقهم فرضها على السكان .

كما ان الدافع الحقيقي الذي (١) جعل المستوطنين يهاجمون المكاتب العربية ليس هو تصفها بالسلطات المطلقة التي منحت لها ، بل لأن هذه المكاتب كانت تحول دون تطفل الاستعمار الى المناطق العسكرية ، لا حماية للسكان ولكن لأن الضباط كانوا يخشون على ضياع السلطات المطلقة التي يتمتعون بها ، فادعوا انهم يفعلون ذلك حماية لمصالح السكان الاصليين .

وسكن اختار هذا النزاع بين المستوطنين وبين المكاتب العربية مثهرا آخر من مظاهر التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية الذي لازم الحكم الفرنسي في الجزائر واحتدم في عهد الإمبراطورية الثانية .

(1) Mazono : Les bureaux arabes .

سياسة الجمهورية الثانية

تمثل الجمهورية الثانية في فرنسا ١٨٤٨ - ١٨٥١ مرحلة هامة في تاريخ استعمار الجزائر . فبعد قيامها بشهر اى في مارس سنة ١٨٤٨ صدر قانون النظم ، الذى يجعل من الجزائر جزءا من الاراضى الفرنسية ويقسمها الى مديريات ثلاث مكمله للوحدات الادارية في فرنسا . وقد ترتب على هذا المرسوم نتائج هامة فصار للمستوطنين حق التمثيل في برلمان باريس باعتبارهم يعيشون في ارض فرنسية . وباتت المصالح المختلفة تتبع الوزارات المختصة بها في باريس . وقد استمر هذا المرسوم معمولاً به ، وبمثل شبه عقيدة للحكومات الفرنسية المتوالية حتى بعد ان طرأت تغيرات هامة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية ورسخت اقدام الحركة الوطنية الجزائرية . وبدا صار يمثل عقبة كاداء في سبيل التوصل الى اتفاق بالطرق السياسية .

اما من حيث الهجرة والاستيطان فقد رسمت الجمهورية خطة لنقل ٢٠٠ الف مستوطن الى الجزائر واعتمدت مبلغ ٥٠ مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الاولى من عمليات الهجرة . ولا شك ان الاوضاع الداخلية في فرنسا هي التي حفزت الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة غير مأمونة العواقب . ذلك ان الجمهورية كانت قد وعدت العمال عند قيامها بانشاء مصانع اشتراكية طبقا للنظم التي دعا اليها الزعيم الاشتراكي لوى بلان ولكن سرعان ما تبين استحالة تطبيق النظم الاشتراكية في ذلك الوقت لانها لم تكن مذهبا متكاملا . وتحولت هذه المصانع الى تكايا ، وحاول العمال ان يقبلوا النظام الجديد بعد قيام الجمهورية بخمسة اشهر فلم تجد الحكومة وسيلة للتخلص منهم افضل من ترحيلهم الى الجزائر .

وهذه الدوافع في حد ذاتها تعتبر من اسباب فشل الخطة ، فلم يكن العمال بقادرين على ان ينتقلوا دفعة واحدة من المدن الفرنسية الى الريف الجزائرى . ولم تستطع الحكومة ان تدبر لهؤلاء الهجرات الكبيرة وسائل المعيشة والانتاج كما وعدتهم . كما انها اتخذت من الجزائر حقلا لتجارب المذاهب السياسية والاجتماعية التي انتشرت في ذلك الوقت فشرعت في انشاء المزارع الجماعية مجارة اذى الاشتراكيين . ولكن مثل هذا النوع من المزارع ستدعى رعاية شاملة .

وهكذا بلغ مجموع المهاجرين الزراعيين الذين نقلتهم الجمهورية خلال السنوات الأربع ٨٠ ألفاً ، ولكن لم يستقر من هؤلاء سوى ١٥ ألف . ولم تحقق الجمهورية هدفها الرامى الى نشر الاستيطان الزراعى فى الوقت فلم يزد عدد المستوطنين الزراعيين على ٢٠ ألفاً من بين ١٢١ ألفاً سنة ١٨٥١ .



موقف نابليون الثالث

اتمت السياسة الجزائرية لنابليون الثالث بالتقلب . فقد مبال في اللغالب الى تأييد فريق العسكريين ، وبالتالي الى تحديد المناطق التابعة للإدارة المدنية ، ثم اتجه فترة قصيرة الى سياسة الاندماج حين أنشأ وزارة خاصة بالجزائر وعين عليها أخاه جيروم وألقى وظيفة الحاكم العام ، إلا ان هذه السياسة لم تستمر سوى سنتين من سنة ١٨٥٩ - سنة ١٨٦٠ ، فالتفت الوزارة وأعيد منصب الحاكم العام . وافتتح نابليون الثالث فى الستينات سياسة جديدة تهدف الى حماية أراضى السكان الأصليين ، وانتهى منها الى فكرة المملكة العربية على نحو ما سترى .

• ويصف الكتاب الفرنسيون نابليون الثالث بشعور الصداة نحو المستوطنين ويمزون ذلك الى معارضتهم له فى استفتاء التعديل على الدستور الذى جرى سنة ١٨٥٢ . ومع ذلك لم توقف حكومة نابليون الثالث حركة الاستيطان الأوربي . وإنما حاولت ان تنظمها تنظيمًا جديدًا بعد ان ثبت فشل سياسة الجمهورية الثانية . فشجع الاستيطان ومنح الامتيازات للجمعيات الرأسمالية الكبيرة التى نمت فى عهد الامبراطورية الثانية .

• وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٥١ صدر قانون هام لتنظيم تملك الأراضى وهو يعتبر حلاً وسطاً بين فكرة الاستعمار الرسمى والحر ، أى الذى يترك للأفراد مسئولية تملك الأراضى بالشراء والاستقلال . فلا يلقى القانون مبدأ منح المستوطن الأرض مجاناً ، ولكن يشترط تملكه لبلغ معين يستطيع بهه المساهمة مع الحكومة فى نفقات اصلا- الأراضى . ولا تثبت ملكية الأرض الممنوحة نهائياً الا بعد الإقامة فيها ثلاث سنوات وبعد أن ثبت المستوطن قدرته على القاء والاستقلال . وتراوح القطع التى تمنح للمهاجرين فى ظل هذا القانون من ٢٠ الى ١٥٠ هكتاراً (١) وظل هذا القانون سائداً

(1) Piquet : La colonisation d'Algérie

حتى سنة ١٨٦١ ، اذ اتجهت الحكومة الى منح الاراضى المستولى عليها الى جمعيات راسمالية كبيرة في نظير تعهد هذه الجمعيات بتنفيذ مشروعات هامة كانشاء السدود او تعبيد الطرق ، كما ان بعض هذه الجمعيات اخذ عليها تعهد لنقل عدد من المستوطنين الأوربيين .

ومن اكبر الجمعيات التي استفادت من سياسة الامبراطورية الثانية، جمعية جنيف التي منحت امتيازاً لاستغلال ٢٠ ألف هكتار ، والجمعية الجزائرية العامة التي منحت ١٠٠ ألف هكتار ، كما حصلت جمعية الغابات على امتياز لاستغلال الغابات الجزائرية مدة ٩٠ سنة في مساحة قدرها ١٦٠ ألف هكتار . ولم تستطع معظم هذه الجمعيات تنفيذ شروطها ، فبالنسبة لترحيل السكان كانت تفضل اليد العاملة المحلية في الزراعة لانخفاض اجورها وكانت تتبع معهم نظام المخاسة ، اى يترك للعامل خمس المحصول او ما يساويه نقداً ويثول الباقي الى الجمعية صاحبة الامتياز .

واذا كانت هذه الجمعيات قد ساعدت في هجرة عدد آخر من المستوطنين فان ذلك كان من اجل تنفيذ المشروعات الانشائية التي استمدت وجود مال فتيين . ومن جهة أخرى لم تستطع هذه الجمعيات ان تستغل جميع الاراضى الممنوحة لها ، فلم تستغل الجمعية الجزائرية العامة سوى ٢٥ ألف هكتار . كما ان جمعية الغابات باعنت امتيازها الى ثلاثين مستوطناً مما ترتب عليه تحويل منفعة عامة كالفابات الى ملكيات فردية وظهور الملكيات الزراعية الكبيرة في الجزائر .

وبينما استولت الجمعيات الراسمالية على هذه المساحات الشاسعة ، انتفع نحو ١٣ ألف من صغار ومتوسطى المستوطنين الأوربيين بقانون سنة ١٨٦١ ءألت اليهم ملكية نصف مليون هكتار في مدى عشر سنوات . وكان من نتيجة الامتلاك المفاجيء لهذه الاراضى الشاسعة ان عجز الاستعمار الأوربي بالرغم من التسهيلات التي منحت له عن استغلال اكثر من سبع هذه المساحة كما جاء في تقرير لجنة التحقيق التي ارسلمها مجلس الشيوخ للجزائر سنة ١٨٦٢ (١) . وعلاوة على هذا لاحظت اللجنة وجود ٩٠٠ ألف

(١) ويلاحظ من الأرقام المذكورة ان الاراضى الزراعية في شمال افريقيا شاسعة جدا ، ولكن يجب ان يؤخذ في الاعتبار قدرة الهكتار على الانتاج عند مقارنتها بالمساحات المزروعة في مصر مثلاً .

هكتار أخرى تملكها الحكومة آلت إليها إما عن طريق المصادرة أو انتقال ملك الدومين إليها سنة ١٨٢٠ ولم تمنحها لأحد من المستوطنين . هذا عدا الأراضي التي انتقلت إلى يد المستوطنين عن طريق الشراء الحر . وتحمل هذه الملكيات الفرنسية أخصب بقاع الجزائر . ولذلك ترى اللجنة أنه يمكن الاستثمار في منح الأراضي أو بيعها دون الحاجة إلى مصادرة جديدة من السكان الأصليين .

وكذلك أوصى التقرير بضرورة إصدار تشريع جديد لحماية ملكية القبائل . واستجاب مجلس الشيوخ لهذا التقرير ، وأصدر تشريعا سنة ١٨٦٣ يقضي بتثبيت ملكية القبائل وذلك بتحويلها من ملكية جماعية إلى ملكية فردية على مرحلتين : أولا تحديد مساحة القطعة الخاصة بكل دوار ، وهو القسم الأصغر من القبيلة ، وثانيا توزيع هذه المساحة على الأسر التي تكون الدوار .

وقد أتم نابليون الثالث هذا التشريع بمرسوم صدر في ديسمبر ١٨٦٤ يحسرم نظام المنح الحكومية للمستوطنين ، ويجعل الشراء الحر هو الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر (١) وبذا وضع نابليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي .

٥

قام نابليون بزيارتين للجزائر خلال عامي ١٨٦٠ : ١٨٦١ ، واتصل هناك ببقياء الأسر الوطنية العريقة . وقيل أنه أعجب بروح القروسية العربية التي كانت ما تزال تصارع من أجل بقائها . وقد عبر نابليون الثالث عن آرائه في كتيب صغير أصدره عن الجزائر ، خرج فيه بفكرة جديدة : ألا وهي أن الجزائر بجانب كونها أرضا تحتلها فرنسا ، فهي مستعمرة أوروبية وملكة عربية . والمقصود بفكرة الملكة العربية أن الجنس العربي جنس نبيل له مميزاته الخاصة وأنه يستحق الرعاية من الإمبراطور مثل الفرنسيين . وهو يمكن أن يكون نواة مملكة عربية ترتبط بفرنسا في شخص الإمبراطور .

(١) تناولت كثير من المراجع الفرنسية موضوع استعمار الجزائر ونشير فيما يلي إلى أهمها :

(1) Piquet (2) Baudicourt (3) Roberts

بالإضافة إلى الجزء الثاني من مجموعة هانوتو عن تاريخ المستعمرات الفرنسية . انظر نيت المراجع .

وتمشيا مع هذه الفكرة شجعت حكومة نابليون الثالث الإدارة غير المباشرة في المناطق العسكرية وبلاذ ابيابل - وقاومت الحاج المستوطنين في الفتياء المناطق العسكرية واخضاع الجزائر كلها للنظام المدني وبالتالي حرية الاستيطان والتملك . وقد لوحظ أن الإدارة غير المباشرة انتهت الى تقوية نظام القبيلة عند البربر ، لانها عمدت الى تنظيم مجلس القبيلة ويعرف بالجماعة وجعلته بديلا عن المجالس البلدية في المناطق المدنية فوضعت شروط انتخاب الأمن او رئيس الجماعة بواسطة جميع الذين يدفعون ضريبة الرأس ، ويجدد انتخابه كل ثلاث سنوات ، كما انشئ منصب أمين الأمناء ليمثل مجموعة من القرى وينتخبه الأمناء انفسهم .

وتنظر الجماعة او مجلس القبيلة في تحديد ضريبة الرأس ، والفصل في القضايا المدنية التي تأخذ بالمعرف عند البربر . وفي تحديد الفرامات عن المخالفات الخلقية او الجنع ، لأن الجرائم من اختصاص المكاتب العربية . واذا اختلفت جماعتان ، كانت السلطات الفرنسية تعين شخصا من ذوي الهيئة يتولى مهجة التوفيق في مكتبه العربي .

وبجانب المحافظة على شخصية الجزائر في هذه المناطق اراد نابليون الثالث أن يفتح امام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية . وبالتالي الحصول على الحقوق وتحمل الواجبات التي تفرضها عليهم هذه المواطنة . وفي يونيو ١٨٦٥ صدر تشريع يحدد الوضع الجديد للجزائريين . فهم يعتبرون جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا ، ولكن لا يستمتعون بنفس حقوق المواطنين الا بمقتضى شروط اهمها أن يتبع الجزائري ، سواء كان مسلما ام يهوديا ، في الاحوال المدنية ، القانون الفرنسي . ويتنازل بذلك عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامي . قبل لانه يسمح بتعدد الزوجات . والمواطنة الفرنسية اسمى من أن تمنح لمن يمارس تلك المبادئ (المتأخرة) وبمقتضى هذا التشريع تفتح جميع الوظائف بما في ذلك سلك الجيش امام الجزائريين المتحسين .

• وظن نابليون خطأ أنه أدى للنصر الوطني خيرا ، والواقع أن اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من هذا التشريع ، لانه من السهل عليهم اعلان انفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي . اما المسلمون فلم يطلب منهم الا عدد ضئيل جدا التحول اليه (٦٠٠ حتى سنة ١٨٩٠) . لذلك لم يستفد الجزائريون من قانون سنة ١٨٦٣ الخاص بحماية ملكيتهم ، ولم يفهموا توزيع الملكية على الأفراد على أنه تثبيت لها . وعلى كل فقد تلكت الإدارة الفرنسية في تطبيق هذا التشريع .

على أن غضب المستوطنين على سياسة نابليون الجزائرية كان
 اظهر ، لان هؤلاء استطاعوا ان يسجلوا افكارهم بمجرد ان انتهى حكم
 الامبراطور . ورغم عدم قدرتهم على استقلال ما لديهم حينئذ من أسلاك
 واسعة ، فان الجشع جعل المستوطنين ينظرون بعين القلق الى تثبيت ملكية
 الجزائريين ، وقالوا ان العرب ليسوا في حاجة الى الأرض لانهم لا يعرفون
 كيف يستغلونها ، فان العربي ينتج سدس ما ينتجه الأوربي في نفس المساحة .
 وطالبوا بأن توضع الدولة يدها على جميع أراضي العرش التي لا يستطيع
 أصحابها إبراز حجة ملكية لها ترجع الى ما قبل سنة ١٨٢٠ . وكذلك سخط
 المستوطنون على تغليب العسكريين على الإدارة في الجزائر ، وكان هذا
 طبيعيا لأن حكومة نابليون نفسها كانت تعتمد على الجيش . لهذا تولى
 الرجسالم العسكريون الحكومة العامة في الجزائر مثل الجنرال بيسييه من
 سنة ١٨٦٠ - ١٨٦٤ ، ومكماهون من سنة ١٨٦٤ - ١٨٧٠ . وقد
 استجابت السلطات الفرنسية رغم هذا لرغبة المستوطنين فتبطلت في عملية
 احصاء الملكيات الجزائرية تمهيدا لتثبيتها . وكان عليه أن توزع
 مليون و ٣٣٦ ألف هكتار على الدولارات (١) . واحتجت بأن العمية شاقة
 وتستدعي وقتا طويلا .

كانت نتائج الاستعمار في الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ نافهة . ويؤكد
 هذا ان الجزائر لم تصدر الى فرنسا سوى كميات ضئيلة من القمح والحبوب
 مع ان الوحدة الجمركية قد تفردت بين الجزائر وفرنسا منذ سنة ١٨٥١
 لكي تسهل للمستوطنين بيع منتجاتهم . ولكن نظرا للتكاليف التي اقتضاها
 الاستعمار لم تستطع منتجات الجزائر أن تنافس مثيلاتها في فرنسا وقد
 ظلت الجزائر وعملية استيطانها عبئا على الميزانية الفرنسية حتى اضطرت
 فرنسا الى منحه الاستقلال المائي للبلاد سنة ١٨٩٦ تخلصا من هذه
 النفقات . وحتى الدخل الضئيل الذي كانت تقدمه الجزائر للإدارة الفرنسية
 كان يرد معظمه من السكان الأصليين ، وحسب تقدير الرحالة الإنجليزي
 كوك (٢) سنة ١٨٥٤ بلغت نفقات جيش الاحتلال ٢٥ مليون جنيه بالإضافة
 الى ٧٠٠ ألف تكلفتها الإدارة المدنية وعمليات الاستيطان ، وهذا المبلغ يوازي
 ٦٠ مليون فرنك في حين بلغت إيرادات الجزائر ٣٠ مليون فرنك ، أدت
 التباين منها ١٥ مليون كضرائب عادية ، أما الباقي فقد حصل لها من
 المبالغ التي كانت تدفعها الشركات في نظير امتيازاتها او من الغرامات
 التي كانت تفرض على القبائل الثائرة .

اما من حيث هجرة السكان فان عدد الاوربيين ازداد اتساعا هدا
الامبراطورية الثانية من ١٣١ ألف سنة ١٨٥١ الى ٢٩٥ ألف سنة ١٨٧٠ ،
الا انها اعتبرت ضئيلة في نظر المتحمسين لاستعمار الجزائر . كذلك لوحظ
ان التفاوت بين عدد الفرنسيين والاوربيين من الاجناس الاخرى اخذ يتسع ،
فمن بين الس ٢٩٥ ألف مستوطن اوروبي لم يزد عدد الفرنسيين على
١٣٠ ألفا . وقد ظل عدد الوفيات مرتفعا بالنسبة للمواليد بين الاوربيين
حتى سنة ١٨٥٦ . ويقدر عدد من لقي حتفه من المستوطنين بـ ١٥٠ ألفا فيما
بين سنة ١٨٣٠ ، ١٨٧٠ . وهو عدد معادل للذين قتلوا من الفرنسيين في
الاشتباكات العسكرية في نفس المدة (١) .

وهكذا نتبين الى اى حد عانت الادارة الفرنسية الحقائق الطبيعية
ومصلحة فرنسا الاقتصادية نفسها من اجل تحويل الجزائر الى مستعمرة
استيطان ، وطرد سكانها الاصليين نحو اقليم الصحراء . وقد لاحظ احد
الرحالة الانجليز الذين زاروا الجزائر سنة ١٨٥٤ ان السلطات الفرنسية بعد
ان صادرت المساحات الشاسعة من الارض وعجزت عن استغلالها ، دعت
اصحابها لكي يعودوا للعمل فيها كأجراء ولكنهم كانوا يرفضون . فاضاف
ذلك عاملا جديدا لاضعاف الانتاج (٢) .

ولم يكتف المستوطنون الاوربيون بمرحلة تنفيذ التشريعات التي
كانت تهدف الى اقرار ملكية الجزائريين . بل انهم عارضوا ايضا محاولات
بعض المكاتب العربية تعليم الاهالي الوسائل الحديثة للزراعة . واذن فان
الوسائل التي اتبعت لتحويل الجزائر الى مستعمرة استيطان كانت الى
حد كبير مثولة عن وفوق مجساعه كبرى خلال عامي ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
والتي يرايح ضحبتها ٣٠٠ ألف شخص حسب التقدير الرسمي الفرنسي وهو
اقل بكثير . من الحقيقة . ومما يثبت صحة استنتاجنا هو ان معظم الذين
ماتوا جوعا لقوا حتفهم اثناء محاولة العودة من الاقاليم الجديدة الى
السهول الشمالية الخصبة التي طردوا منها . وكان قد سبق هذه المجاعة
ببضع سنين انتشار وباء الكوليرا الذي اصاب عددا كبيرا من السكان
الاصليين وهم المنتحون الحقيقيون في البلاد . ويرتبط بهذا الحادث
المؤسف ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الاب لافيغري
اسقف الجزائر في ذلك الوقت . فقد انتهم هذه الفرصة وجمع الاطفال
الذين فقدوا عائلهم وجعلهم يشيرون على دين آخر غير الدين الذي كان
على اباؤهم . ومن هؤلاء الجزائريين الكاثوليك كون الاب لافيغري طبقة
جديدة من المبشرين عرفت بالآباء البيض وانتشرت في بلاد البربر .

أما الحكومة الفرنسية فانها بدل أن تقوم بعمل حاسم كإرسال المُن
فتجنب البلاد الكارثة بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في أسباب
المجاعة . وقد انتهت هذه اللجنة إلى إقرار المستوطنين على ذلهم من أن عجزت العرب
عن استغلال الأراضي التي يملكونها هو الذي تسبب في وقوع المجاعة ، ومن
ثم فإن التشريعات التي سبق إصدارها سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ تعد ضارة
بمصالح الجزائري .

وبناء على هذا التقرير ألفت نفس حكومة الإمبراطور نابليون الثالث
التشريعات التي سنتها قبل ذلك بسبع سنين لحماية ملكية الجزائريين .
ولكنها لم تعثر بعد هذا الإلغاء سوى عدة أشهر وتمهد السبيل أمام
الجمهورية الثالثة لتمارس السياسة الاستعمارية الجديدة على أوسع
نطاق .

٦

سياسة الجمهورية الثالثة . ذروة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤

كان طبيعيا أن يرحب المستوطنون بسقوط الإمبراطورية ، فراحوا
يتخلصون من ممثلي السلطة العسكرية الذين اعتبروهم حماة العنصر الوطني ،
فطرد الحاكم العسكري استرهازي . ودلت بعض تصرفاتهم على وجود
فكرة الاستقلال الذاتي أن لم يكن الانفصال عن فرنسا أو طلب الحماية من
بريطانيا والولايات المتحدة . إذا عجزت فرنسا عن صد الغزو البروسي
المحتمل (١) ثم عمدوا إلى تأليف مجلس دفاع وطني واختاروا أحدهم
وهو فليرموز لتولي السلطة العليا في البلاد . بيد أن هذا الاتجاه الانفصالي
لم يستمر طويلا بسبب وقوع ثورة القراني سنة ١٨٧١ وشعر المستوطنون
بحاجتهم إلى مساعدة فرنسا . ثم مارعة الحكومة المؤقتة في باريس إلى
إصدار التشريعات التي ترضى المستوطنين . وقد مهدت إلى كرميو اليهودي
بن هذه التشريعات ، وباستثناء قانون تجنيس اليهود جاءت قوانين كرميو
الأخرى ملتقية مع رغباتهم . ومن أهمها إعادة تشكيل المديريات الثلاث
وتبعتها للحكم المدني ، وفصل القيادة العسكرية عن وظيفة الحاكم
العام وحكام المديريات (Prefet) . وإنشاء مجالس العمال
أو المديريات على نمط المجالس المروفة في فرنسا . ومن هذه الإجراءات
أيضا انتخاب المستوطنين لممثلين عنهم في الجمعية الوطنية . وإنشاء
مجلس استشاري للنظر في الشؤون الخاصة بهم .

وتتم هذه الاجراءات عن اتجاه الجمهورية الثالثة نحو سياسة الاندماج، وهي التي سادت من سنة ١٨٧١ - ١٨٩١ . فلما استنفذت اغراضها عادت الجمهورية الى تطبيق سياسة الاستقلال الادارى . ومن اهم اهداف سياسة الاندماج فتح اراضى الجزائر كلها للاستعمار الاوربي بعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها مقصورة على الصحراء والواحات . ففي السنوات الاولى التي تلت قيام الجمهورية ، انصرف هم الحكومة الى نقل اعداد كبيرة من المهاجرين ولا سيما من الفرنسيين لتحقيق التوازن بين العنصر الفرنسى وبقية العناصر الاوربية الاخرى ، ثم الى الاستيلاء ومصادرة الاراضى الجديدة لاغراء هؤلاء المهاجرين بالثروة التي لا تتوفر لهم فى اوربا .

ولا شك ان نظام الاستعمار الرسمى كان ملائما لسياسة التوسع فى الهجرة ، وجعل الهجرة ذات طابع ديمقراطى ، اى تفضيل صفار الملاك الذين يعملون بايديهم فى ملكياتهم على الملاك الاتقطاعيين . وقد رأينا كيف ان مثل هؤلاء المهاجرين يحتاجون الى معونة دائمة من الحكومة . وما يذكر ان فرنسا خصصت جزءا كبيرا من الفرامة الحرية التي دفعها الثوار فى حركة القترانى للاتفاق على عمليات الهجرة والاستيطان التي نشطت منذ سنة ١٨٧١ .

وتعدالفترةما بين سنتي ١٨٧١-١٨٨١ انشط فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين من ٢٤٦ ألفا ، الى ٣٧٦ ألفا ، اى بمعدل ١٣ ألفا سنويا . ولم ينجح الفرنسيون فى هذه الفترة فى تغليب عنصرهم على العناصر الاوربية الاخرى بالرغم من سnoch فرصة للهجرة الفرنسية لم يوجد لها نظير من قبل، فانه بعد ضم الازراس واللورين الى المانيا فى معاهدة فرانكفورت ترك عدد من سكان هاتين المقاطعتين ديارهم : لانهم فضلوا ان يعيشوا فى ظلل النظم الديمقراطية الفرنسية ، ووجدت الحكومة الفرنسية فى الجزائر المهجر الطيبى الذى تستطيع ان تعوض به اهل الازراس واللورين عما فقدوه من املاك ، فنظمت لهم مراكز زراعية ، ورحلت على نفقتها ١٠٨٢ أسرة منهم ، ولكن لوحظ فيما بعد ان لك هؤلاء المهاجرين فقط استقروا فى الجزائر بينما عباد الباقون الى فرنسا .

وقد سبق ان اشرنا الى الظاهرة الاجتماعية التي تسود فرنسا والتي تصرف اهلها من الهجرة الى الخلدج كما هي الحال بالنسبة لكل مجتمع فداى ، خاصة وان فرنسا بلد محصب ولا تحدث به مجاعات كذلك التي تعرض لها سكان ايرلندا عند وقوع ازمة فى زراعة البطاطس . بل لوحظ ان كثيرا من الفرنسيين الذين هاجروا اتروا الاستقرار بكندا وامريكا الجنوبية ، ومعظم الذين اتجهوا الى الجزائر كانوا من سكان الجنوب

ولم تعان فرنسا أزمة من كثافة السكان . بل على العكس لم يزد سكانها منذ ١٨٧١ إلا بقدر مليونين على مدى ٧٢ سنة فقد كان في سنة ١٨٧١ (٣٩ مليون) وبلغ سنة ١٩٤٥ ٤١ مليون .

وهكذا احتفظ الأوربيون من الاجتاس الاخرى بأغلبية في الجزائر الى ان تدخلت فرنسا بواسطة التشريع سنة ١٨٨٩ ، فحاولت ادماج الأوربيين في الجنسية الفرنسية من جهة . والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة اخرى . ويقضى مرسوم سنة ١٨٨٩ بأن كل مولود أوروبي في الجزائر يحمل أصلا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الأصلية .

ويتبين من الجدول الآتي (١) ، كيف أن الميزان تحول فعلا الى جانب العنصر الفرنسي بعد سريان هذا المرسوم بعدة سنوات ؛ مع ملاحظة أن هذا الإحصاء يعتمد على البيانات الرسمية الفرنسية . وهي مفروضة إذ أنها قد تقلل من عدد الجزائريين .

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	الأوربيون ويدخل ضمنهم	اسبان	ايطاليون
١٨٨١	٢/٥ مليون	١٢٩٦٠١ منهم يهود ٢٣٠٠٠	١١٥٥١٦ منهم	٧١٣٦٦	١٨٣٥١
١٨٩١	٢٩٠٠٠٠٠	١٦٥٤١٨ منهم نحو ٣٥ ألف يهودي	١٨١٣٥٤ منهم	١١٤٣٢٠	٢٣٦٩٣
١٩٠١	٤٤٧٧٧٨٨	٤٤٩٤٢٠٤ منهم يهود ٦٤٦٤٥	١٩٢١٩٨ منهم	١٤٤٣٢٨	٢١٩٢٧
١٩١١	٤٧١١٢٧٦	٥٦٢٩٣١ منهم يهود ٧٠٢٧١	١٨٩١١٢ منهم	١٣٥١٥٠	٢٦٧٦٥

هذا ولم نشأ أن نعتبر اليهود من بين الجالية الفرنسية لانهم ظلوا اقرب في معاشهم وتقاليدهم الى الجزائريين ، ولم يتجسج التجنيس القانوني في ادماجهم اجتماعيا في البيئة الفرنسية ، كذلك احتفظ الاسبان والاطليان بتقاليدهم الخاصة - بل ان تركيز الطليان في قسنطينة قرب تونس جعلهم يشعرون بتضامن مع مواطنيهم خارج الجزائر ، وبذا لوحظت عليهم نزعة سياسية انفصالية لم يوجد نظيرها لدى اسبان وهران - الا انه لما كان التعليم في المدارس الحكومية باللغة الفرنسية ، فقد اخذ الاوربيون ينسجون تدريجيا لفساتهم الأصلية ويشكلون مع العنصر الفرنسي جماعة لها طابع خاص ، لا هو بالجزائري ولا بالفرنسي - واصبحت هذه الجماعة تعتقد بان الجزائر هي وطنها الطبيعي فسوا انفسهم احيانا بالجزائريين - ولم يظهر المستوطنون تعصبهم للقومية الفرنسية الا عندما شعروا بتزايد قوة العنصر الوطني .

اما السكان الاصليون فمروا عند المستوطنين بدورهم اي بالمسلمين واطلق عليهم في ذلك العهد وصف المسلم الفرنسي وذلك تبينا للخطا القائل بأنه ليس للجزائريين صفات مميزة .

ومع ان قوانين الهجرة كانت تشترط امتلاك المهاجر للمبلغ معين من المال الا ان هذا الشرط لم يكن ينفذ فعلا - ولذلك عاد مرسوم سنة ١٨٧٨ فتشدد في الشروط اللازمة لحصول المستوطن على الملكية الزراعية ، ومن بينها اتفاق المستوطن لـ ١٩٠ فرنك على الأقل لكل هكتار ، وبقاؤه في الارض لمدة خمس سنوات - وقد رفعت هذه المدة الى عشر ثم الى عشرين سنة ١٩٢٤ - ويقدر متوسط ما تكلفته الاسرة من مهاجرة الالزمت واللذين

بـ ٢٦٨ جيبها سريبي . كما قدّرت اللجنة البرلمانية التي أرسلت سنة ١٨٩٢ تحقيق في شؤون الاستعمار . أن متوسط ما تكلفه المستوطن الأوربي هو ١٥ ألف فرنك . ولذلك حُصرت بالمدول عن نظام الاستعمار الرسمي . ١١ .

وكما أن قسما كبيرا من الرأي العام الفرنسي لم يقر حكومته على الأموال الطائلة التي أنفقتها في حرب الجزائر ، علما منهم بأن ذلك إنما يخدم مصلحة المستوطنين الخاصة . فكذلك فعلت الأحزاب اليسارية في فرنسا إبان الفترة التي ندرسها . فتزعمت حركة معارضة قوية في البرلمان ضد سياسة الاستعمار الرسمي التي يقع عبؤها على دافعي الضرائب دون أن تتحقق من وراء ذلك مصلحة عامة . وبدل على ذلك أن البرلمان رفض سنة ١٨٨١ مشروعاً باعتماد ٥٠ مليون فرنك للتوسع في استعمار الجزائر .

ولم يكن شراء الأراضي في الجزائر هو الذي دفع نفقات الاستعمار . فإن الاستعمار الحر الذي يقوم على الشراء الفردي من السكان الأصليين . لم يمارس إلا على نطاق ضيق حتى بعد أن وضعت جميع التسهيلات للشراء الحر سنة ١٩٠٤ . من ذلك طرح الأراضي التي يراد بيعها للمزاد العلني . والقياس بجميع وسائل الإعلان الممكنة عنها . وإنما تحولت ملكية معظم الأراضي الزراعية إلى أيدي المستوطنين إما عن طريق ما استولت عليه الإدارة الفرنسية من أراضي مصادرة ، أو منتزعة عن حصر القبائل . وإما عن طريق استخدام الحيل القانونية لاغتصاب أملاك الأسر الوطنية . وفي سنة ١٨٧١ كان لدى الإدارة الفرنسية ٢٠٠ ألف هكتار ، أضيف إليها ٥٠٠ ألف التي صودرت بعد ثورة القراني سنة ١٨٧١ . ومع ذلك لم تكف فرنسا بهذه المساحة الشاسعة ، بل أصدرت مرسوماً في يونيو ١٨٧٢ تنص على تطبيق نظام الملكية العقارية الساري في فرنسا على الجزائر . وكان واضحا أن الفرض من هذا هو استغلال إحدى مواد قانون الملكية التي تنص على أنه للشريك في ملكية عقارية الحق في أن يطالب شركاه بتحديد ملكيته وإلا ألزمهم ببيعها . وكان مفهوماً أن تطبيق هذه المادة سيتيح للمستوطنين والمضاربين على الأراضي وسائل التحايل لسلب الجزائريين أملاكهم ، فمن السهل أن يجري هؤلاء واحداً فقط من أفراد عشيرة ما يبيع نصيبه ولو بشمن مرتفع . ثم يأتي الشريك الجديد فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من أفراد العشيرة . وهذا يقتضي تسجيلها في المحاكم الفرنسية . ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة . مع ضالة مساحة أصبة الأفراد في الغالب . فقد كان الأمر ينتهي دائماً باستلاء المضارب الأوربي على قطعة

الأرض . ويضرب لنا تساربخ الاستعمار مثلا حيا على هذه الحيل ، ففي
وهران اشترى أحد المضاربين نصيب جزائري في قطعة أرض تبلغ مساحتها
٢٩٢ هكتارا ، ويشترك في ملكيتها ٥١٣ شخصا . وحتى يسجل جميع
هؤلاء ملكياتهم كان عليهم أن يدفعوا ١١٠٠٠ فرنك للإدارة الفرنسية ،
وهو مبلغ يتجاوز قيمة الأرض في ذلك الوقت ، وانتهى الأمر باستيلاء
المضارب على القطعة كلها بمبلغ ٨٠ فرنك (١) .

وحتى يوسع الفرنسيون المنطقة التي يطبق فيها مرسوم سنة ١٨٧٣ ،
مدوا الأراضي المدنية حتى شملت الشمال الأطلس . واقتصرت
المناطق العسكرية على الواحات الجنوبية . ومن المعروف أن أهم ما تمتاز
به الأراضي المدنية عن العسكرية ، هو حرية التعامل على الأراضي دون
قيه ، بتلك الطريقة انتقل نحو ٤٠٪ من ملكيات الجزائريين الى أيدي
الأوربيين . وانتشرت المراكز الاستعمارية في مناطق لم تشهدا من قبل
مثل وادي الشلف في وهران والسمان وسطيف ، وببلغ مجموع ما أنشئ
من قرى أوربية ٢٦٤ في مدى عشر سنوات .

ولم تنج مراعى الأطلس الجنوبية من استقلال المستعمرين ، أما الغابات
فقد أعلنت ملكا للدولة ، وأصبحت الإدارة الفرنسية تستغل منتجاتها وأهمها
أخشاب الحلفاء لحسابها الخاص . وقد استنكر بعض الفرنسيين أنفسهم
تحايل المضاربين على سلب الأراضي ، فبعد أن نشر تقرير اللجنة البرلمانية
المشار اليه استطاعت الجمعية الوطنية أن تسن تشريعا جديدا بتحريم
بيع قطعة من الأرض بناء على طلب فرد واحد من ملاكها . وإنما يباح
ذلك فقط اذا كانت القطعة مسجلة من قبل ، ولا ينكر أن بعض الجزائريين
قد استفادوا من تسجيل ملكياتهم وخاصة في قسنطينة حيث يشتهر
بتمسكهم الشديد بأرضهم .

أما من حيث الوضع الإداري فقد طالب المستوطنون بالاندماج بشرط
أن يطبق عليهم وحدهم وعلى الجزائريين -ين يكون ذلك في مصلحتهم .
فيالاضافة الى انتخاب ممثلين عن المستوطنين بواقع ثلاثة نواب عن كل
اقليم من اقاليم الجزائر ونائب في مجلس الشيوخ أنشئت لهم مجالس
إقليمية من المديريات الثلاث كانوا ينتخبون فيها ممثلهم حسب قوانين
المجالس المماثلة في فرنسا . كذلك أنشئت المجالس البلدية والقروية في
الجزائر على نمط نظيراتها في فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٨٨٤ وقد ميز
القانون بين منطقتين .

في التمسك حيث أقيمت هذه المجالس تبعاً لتوزيع السكان الأوربيين بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الأوربي أو إعطائه أغلبية ساحقة فيها، وتمارس المجالس في هذه المناطق نفس الاختصاصات التي تمارسها في فرنسا . وقد وصفت في الجزائر بأنها البلديات كاملة السلطة *Commune de Pleine Exercice* وتولي هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية أو القرية ، وتقوم بالإنشغال على شؤون الأسرة والخدمات الاجتماعية وتسجيل الأطفال بالمدراس .

ورغم هذا التحيز في اختيار توزيع المجالس ، فقد لوحظ أن ١٧ مجلساً فقط من بين ٤٤ في وهران كانت تمثل مناطق أغلبية أوربية (١) .

أما في الجنوب حيث يغل العنصر الأوربي ، وفي معظم المناطق لا يمثل وجوده سوى موظفي الإدارة الفرنسية ، فقد تقرر أن يكون نصف أعضاء المجالس البلدية والقروية من الأوربيين ونصفهم الآخر من السكان الأصليين ، ولا ينتخب هؤلاء رئيس البلدة ، بل يعين الحاكم العام الرئيس من بين الأوربيين ووكيله من بين السكان الأصليين لينظر كل منهما في شؤون إنشاء جنسه . وتعرف هذه المجالس باسم *Commune mixte*

بلغت سياسة الإدماج أقوى مراحلها منذ أن صدر مرسوم الحاكم الجزائر إدارياً بفرنسا سنة ١٨٨١ . وهو المرسوم الذي ظل ممولاً به حتى سنة ١٨٩٦ . وبمقتضاه أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة لوزارة المختصة بباريس ، وكان الحاكم العام يركز جميع الإدارات في يده قبل سنة ١٨٨١ ، كذلك كف الحاكم العام عن جمع السلطة المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التي احتفظت بنظامها فلم يتغير عما كان عليه في عهد الإمبراطورية الثانية .

إلا أن هذه المركزية الكاملة في نظام الإدارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين في شؤون الاستعمار . لأنهم رأوا أن تصرف شؤون الجزائر في باريس يعرض مصالح الاستثمار للروتين الحكومي ، ولذلك كان من أهم التوصيات التي قدمتها اللجنة البرلمانية المذكورة آنفاً ، العودة إلى نظام اللامركزية ، وهو يعني عند هؤلاء إعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات أوسع ، فهي بالتالي خطوة رجعية من وجهة نظرا الجزائريين . وقد أخذت الحكومة بهذه التوصيات فأنفذت عدة إجراءات متوالية لإعطاء

الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتي ، وتشتمل هذه الاجراءات على (١) :

اولا : مرسوم سنة ١٨٩٦ الخاص باعادة الإدارات المختلطة الى سلطة المحاكم العام ، وقد استثنى من هذه الإدارات ، الخزنة والجمارك العامة ، التي تعتبر أمرا مشتركا بين فرنسا والجزائر ، وكذلك القضاء والشئون الدينية بالنسبة للأوربيين فقط وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى . أما بالنسبة للمسلمين فقد أصبح من المستحيل فصل مؤسساتهم الدينية بعد أن صادرت الدولة الجبوس الموقوفة عليها فظلت تحت إشراف المحاكم العام . فمن المفارقات إذن أن تستقل الكنيسة عن الدولة الفرنسية بينما تبقى المؤسسات الدينية الإسلامية تابعة لهذه الدولة ، ومن بينها المحاكم الشرعية في حين أن المحاكم الفرنسية تمتعت بمبدأ استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

ثانيا : إنشاء مجلس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية في الجزائر سنة ١٨٩٨ *Les-delegations financières* ويتألف هذا المجلس من ٢٤ عضوا عن المستوطنين الزراعيين و ٢٤ عن الأوربيين من أصحاب الحرف والصناعات ، ويمثل السكان الأصليين ٢١ بينهم ٩ عن البربر ، وينتخب الأوربيون ممثلهم كل ٦ سنوات بالاقتراع العام ، أما السكان الأصليون فينتولي أعضاء المجالس البلدية انتخاب معثلهم . ولسنا في حاجة لأن ننوه بالنصف الناتج عن اعطاء الأغلبية الساحقة في هذا المجلس للأقلية الأوربية ، لأن ممثلي السكان الأصليين كانوا على كل حال من أتباع الإدارة الفرنسية ومن تتفق مصالحهم معها . وعلاوة على كل هذا فإن سلطات المجلس كانت محدودة ، فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات في ميزانية الجزائر ، ولكن الجمعية الوطنية في باريس هي التي تصدرها . أما اختصاصاته الأخرى فهي عقد القروض ، ومنح امتيازات الأشغال العامة . وتعتبر موافقته لفرص الضرائب . وطبيعي أن يكون هذا المجلس هو الأداة القوية في يد الرأسمالية الاستعمارية . وهو الذي مرر في زمنا طويلا إدخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل الى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تفويض اختصاصات المجلس . ولذا صدر اجراء ثالث لارضائهم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وهو الخاص

يفصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ، وبمقتضاء تخصص الإيرادات المحلية للصرف على الجزائر نفسها . وقد قسمت هذه المصروفات الى نفقات اجبارية تشمل الادارة وتسدّد القروض والمرتبات والحرس الوطني والمؤسسات الاسلامية . فلا يجوز انقاصها او زيادتها الا بعد موافقة مجلس الوفود . أما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد بقيت عبئا على الحكومة الفرنسية . ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى في الجزائر من بين الاوربيين معفاة من معظم الضرائب كما رأينا ، فقد تروّج على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ان أصبحت الاولى محتاجة دائما الى قروض . وقد توسع الحاكم العام جوناك في عقد القروض مع الحكومة الفرنسية لانه كان مهتما بالمشروعات الانشائية . وكان متوسط ما تكلفه الجزائر لفرنسا سنويا ٤١ مليون فرنك منذ سنة ١٨٨١ . ولكن بعد فصل ميزانية الجزائر أصبحت القروض تفي بالقسط الأكبر من هذه التكاليف ، بل انها مكنت حكومة الجزائر من تكوين اموال احتياطية هامة . وهكذا ارتبطت مصالح الاستعمار بالراسمال الخاص الذي قدم القروض بفوائد .

ويتضح مما سبق ان المستوطنين تطلّعوا — بعد ان اكتملت سيطرتهم على البلاد — الى الاستقلال الذاتي . وقد حدث ان ظهرت للبحرانيين بالانفصال حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصالحه الوطن الام . ففي سنة ١٩٣٠ وقعت أزمة توزيع النيد فطالب النواب بعدم دخول النيد الجزائر الى فرنسا ، فذكر المستوطنون بان انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا تم لعوامل اقتصادية تمثل في ضريبة الشاي .

٧

أحوال السكان الوطنيين

بلغ الاستعمار الأوربي ذروته في الفترة ما بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ فتحت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى ادارتها . وتحطمت أركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبيلة أم الهيئات القيادية في المجتمع التي تعتمد على الأصل أو المال أو الزعامة الدينية ، وتحول معظمهم الى عمال لخدمة الرأسمالية الاستعمارية . ومن الطبيعي أن يقترب بهذا الوُجُوه المادي انتشار الجبل . فاشكت الثقافة العربية على الاندثار . وبلاحظ ان بقية

حالة هذه الثغانة أم يظهروا إلا في المدن الجنوبية حيث تخف وطأة الاستعمار (١).

وقد انتهى هذا الوضع إلى اعتقاد المستوطنين بتفوقهم العنصري ، وإيجاد تبرير فلسفي لاحتفاظهم بامتيازاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فوصفوا العرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم
L'arabe est Une Race éduquable

واعترف هانوتي أحد المؤرخين المتخصصين في شؤون الاستعمار بأن الإدماج قد طبق لصالح المستوطنين . وأنه من المستحيل ادماج عنصر السكان الأصلي في البيئة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا لأسباب تاريخية وروحية . وقال إن تطبيق نظام الإدارة والقضاء الفرنسي عليهم لا يدل أبدا على أن هذه الحواجز قد تخطيت .

وإذن فقد شهدت الجزائر نوعا من سياسة التفرقة العنصرية . يدل على ذلك أن القليل من الجزائريين الذين قجنسوا حسب تشريع سنة ١٨٦٥ . بل حتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية ، لم تتغير نظرة المستوطنين اليهم فسموهم بالمسلمين الكاثوليك ، ورفضوا أن يكونوا أغلبية في المجالس المحلية المشتركة . وهذا يدل على أن كلمة مسلم في ذهنهم لا تعني ديننا معنا . بل تعني ذلك الجنس المحقر ، جنس السكان الأصليين .

وقد ظهرت آثار السياسة العنصرية في جميع نواحي الحياة ، فمن حيث المشاركة في الإدارة المحلية ، كان تمثيل العنصر الوطني ضئيلا ، ففي مجالس المديرية كان يتم اختيار ممثلي الجزائريين بواسطة التعيين . وحين أخذ بمبدأ انتخاب المسلمين لمجالس المديرية سنة ١٩٠٨ ، نص على أن يتم الانتخاب بواسطة المجالس البلدية بشرط ألا يزيد عن ٦ أشخاص ، أو عن الربع بعد إصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس البلدية كان الجزائريون ينتخبون واحدا عن كل ألف شخص وبشرط ألا يزيد ممثلهم أبدا عن ٦ أشخاص أو الربع . وبعد إصلاح سنة ١٩١٩ زيد إلى ١٢ وبحيث لا يتجاوز الثلث (٢) ولا يجوز انتخاب رئيس البلدية
Le-mere أو نائبه من بين الجزائريين حتى وإن كان

(١) بعد كتاب توفيق المدني عن الجزائر من أفضل المراجع لوصف أحوال الوطنيين في هذه الفترة .

(٢) وهذا التمثيل على ضلته لم يكن له قيمة تذكر فقد كانت الإدارة تختار أشخاصا من المعروفين بولائهم حتى يساهم زملاؤهم الأوروبيون سخرة بيني وي وي - أي أصحاب كلمة نعم دائما -

متجسسا . اما فى المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن ان يصل عدد الجزائريين الى النصف . وان يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد أبقي الفرنسيون الى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة فى بعض المناطق . ولكنه اقدر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة (١) .

وفى القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات الحاكم الشرعية وحولوها الى محاكمهم المدنية : ففى سنة ١٨٤١ توزع منها اختصاص الجنح والجنايات ، ثم نزع حق النظر فى شئون الملكية فى عهد الجمهورية الثالثة . واصبح من حق المتخاصمين فى جميع الأحوال ان يرفعوا شكاواهم الى محاكم المصالحات التي تنظر فى الشئون المدنية والتي تأسست فى الجزائر سنة ١٨٥٤ . وفى بلاد البربر اعترفت السلطات الفرنسية بمجلس الجماعة على ان يطبق العرف البربرى ، ثم انتزعت منه هذا الاختصاص ايضا سنة ١٨٧٤ وكان الفرنسيون يعتقدون ان البربر سيكونون أطوع من العرب للقوانين المدنية الفرنسية لانهم يطبقون فى حياتهم المدنية العرف القبائلى ويتفاوضون أحيانا عن نص الشريعة . والحقيقة ان كل مجتمع فى العالم الاسلامي حاول ان يلائم نفسه مع الشريعة الاسلامية ما امكن ، ولم يكن فى اعتقاد اى منها ان عرفه اسمى من الشريعة المقدسة .

وبعد صدور قانون الحاق الجزائر بفرنسا اداريا اخضعت جميع المحاكم الشرعية لوزارة العدل فى باريس ، ثم للحاكم العام منذ سنة ١٨٩٦ . وليس ادخال القوانين الحديثة فى الشئون المدنية امرا غريبا فى ذاته ، لان كثيرا من الدول الاسلامية المستقلة استعانت بهذه القوانين بمحض اختيارها . ولكن الظاهرة الشاذة فى الجزائر هى ان الأشخاص الذين نيط بهم القضاء بين الجزائريين ، كانوا ينتمون الى جنس لا يؤمن بتساويهم فى الحقوق مع الجنس الذى فُهرم وساكنتهم . وكان يختار للقضاء فى الجزائر بعض خريجي الحقوق المحدثين الذين لم تؤهلهم كفاءتهم للخدمة فى فرنسا .

ويعترف المشرع الفرنسى بأن الاجراءات المعقدة فى القوانين المستعجلة قد عرضت الجزائريين لاستغلال المحلطين ، ولكن الادارة حين طالبت بتغيير نظام القضاء واستبداله بقضاء خاص بالسكان الاصليين تتوفّر فيه سرعة الفصل ، انما كانت تريد من وراء ذلك استخدام القضاء كوسيلة وادعة فى يد الادارة . وقد استجابت الحكومة الفرنسية الى هذه المطالبات فانشأت محاكم سمعتها بالمحاكم الردعية Tribunal Repressif لتقوم مقام

(١) المدني ٢٧٧ وما بعدها .

محاكم الدرجة الأولى بالنسبة للجزائريين . كما أنها أحلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنج في جميع ما يختص بمخالفات الجزائريين ، وكاد هذا التمسك يحدث ثورة وطنية حيث هاجم الجزائريون مزرعة فرنسية وقتلوا سكانها سنة ١٩٠١ : لولا أن الاستعمار كان في عنفوان قوته في ذلك الوقت - فلم يتجاوز الأمر هذا الحادث الفردي .

أما من حيث الضرائب فقد وابتنا كيف أن الحكومة الفرنسية قد أعفت المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بفرنسا ، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب وهي ما زالت تقدم لهم المساعدات المالية . لما بالنسبة للجزائريين فقد استبقت الإدارة الفرنسية النظام العثماني وهو جمع زكاة العشور من الأراضي الزراعية وهي تقدر بعشر المحصول أو ٥٪ منه حسب نظام الري طبقا للشريعة الإسلامية . كما يشمل هذا النظام ضريبة الثروة الحيوانية وضريبة الرووس التي طبقت بصفة خاصة في بلاد القبائل . ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل رغم فقرهم ، وعلى فرض وجود هذه الضرائب أثناء الحكم العثماني كزكاة شرعية ، فإن حلول حكومة أجنبية في البلاد يعنى السكان شرعا من دفع هذه الضريبة إذا طبقنا نفس المنطق .

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت ، أنه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون إلى ٢,٥ مليون فرنك سنويا .

وقد اصطلحت الإدارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التي تسرى على الجزائريين بصفة خاصة Code de L'indignat وهي عبارة عن عدة استثناءات تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطات القضائية إلى السلطة الإدارية ورفع بعض الضمانات عن حرية الأفراد . وأهم هذه الاستثناءات هي (١) :

سلطة الحاكم المصام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن المصام .
والأخذ بمبدأ المسؤولية عند وقوع جنائية في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل .

والسماح للإدارة بحس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي . وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة .

ثم أخيرا توسيع سلطة قاضي المصالحات ، ومنحها لمدير البلدية في حالة عدم وجود قاض ، فيجوز له الحكم بالفرامة على السكان الأصليين . وقد عدد القانون الاستثنائي أسبابها فذكر منها على سبيل المثال : التلغظ بممارسات معادية لفرنسا ، ورفض السخرة أو العمل في المزارع الأوربية . أثناء الحصاد ، أو أحداث أي نوع من أنواع الشغب أو مخالفة التقاليد المذهبية كالبلصق في الطريق العام . وبعض المخالفات الأخرى مثل عدم الإذعان لأوامر القواد (الممد) ، والتأخر في دفع الغرائب ، وعدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون إذن . وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائي سنة ١٨٩٧ ثم أخذت تسقط تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى انمحت في الثلاثينات .

أما بالنسبة للتعليم فتروى بعض المصادق الفرنسية الحديثة تلك التي وضعها مؤلفون (١) يساريون كيف أن نسبة التعليم بين الوطنيين هبطت في ظل الاستعمار الفرنسي هبوطا شديدا ، وكانت بورجوازية المدينة قبل سنة ١٨٣٠ تهتم بتعليم أبنائها حتى بلغت نسبة المتعلمين بينهم ما يقارب النسيبة في فرنسا أو تزيد . ولم يستفد الوطنيون من قوانين التعليم الإلجباري والمجاني التي صدرت في فرنسا سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، إذ طبقت على أبناء المستوطنين وحدهم . كذلك اعتبرت جامعة الجزائر التي تأسست في أوائل القرن جامعة فرنسية بحتة ، تكاد تقتصر على أبناء المستوطنين .

هذا فضلا عن محو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغة أجنبية تختار من بين اللغات الأخرى كلفة ثانية في المدارس الثانوية .

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، إذ بعضهم يشكو من أن الإدارة لا تسوى بين الجنسين في الالتزامات ، ويعتون بذلك الخدمة العسكرية الإلجبارية . وحتى سنة ١٩١٢ كان انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي يتم بناء على عقد عمل فردي ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة للجزائريين التي استغلست في الحروب الاستعمارية في أفريقيا .

وفي هذا التاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين وصفتهم رعايا فرنسيين . ومع أنها أخذت بمبدأ "البديل المالي" إلا أنه لم يتفجع سوى عدد قليل جدا من الجزائريين بهذا المبدأ لانتشار الفقر بينهم . وكان لهذا القرار صدى عنيف بين الجزائريين الى حد أن هاجرت على أثره جماعات متلاحقة من وهران الى انسام . ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل اعلان الحرب العالمية الأولى بزمان قصير ، فقد دفعت الجزائر ثمنه غالبا . واستطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم الى أوروبا للقتال في صناديقها . ولم يكن من المقبول أن تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تعسفها بمقد أن بات الجزائريون متساوين في التزاماتهم مع الفرنسيين .

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية الى البدء بسن بعض التشريعات للمخفيف من وطأة التفرقة .

أسفرت سياسة الجمهورية الثالثة عن انتشار الاستيطان الاوربي . وفد ظل المستوطنون متمركزين في المدن حتى كونوا اقلية السكان في مدينتي الجزائر وهران وذلك حيث توحّد دوائر الحكومة وهي مقصورة على الاوربيين ، ولقيام الغالبية منهم بالعمل في مجال الصناعات والحرف . ومع ذلك فقد تغلغلوا أيضا في القطاع الزراعي بمرور عديد المستوطنين به في العقد الرابع من القرن العشرين بنحو ٢٧٠ ألفا من بين ٩٠٠ ألف ، وهو أعلى رقم وصله الاستيطان الاوربي قبل الحرب الثانية . وبلغ مجموع المنكيات الزراعية التي يبد المستوطنين خمس الاراضي الصالحة للزراعة . ولكنها تزيد على تلك النسبة من حيث الانتاج ، فقد قدر انتاج الهكتار السنوي يستغله المستوطن بأضعاف نظيره في بلد الجزائر ، مما يجعلنا نعتقد أن الاوربيين كانوا يمتلكون نحو ٦٥٪ من الثروة الزراعية سنة ١٩١٨ .

ويقابل هذا التوسع في الاستيطان هجرة الجزائريين الى الخارج والتي بدأت تظهر سنة ١٩١٢ . وقد ظهر نوعان من المهاجرين : النوع الاول يتمثل في هؤلاء الذين استنكروا الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الاجبارية ، أو ضاقوا بطراز الحياة الفرنسية التي فرضت عليهم ، ففي هذه السنة خرجت ٨٠٠ عائلة من تلمسان ورحلت الشام حيث قدمت لهم السلطات العثمانية بعض المساعدات المادية . وليست هجرة الجزائريين الى الاقطار الاسلامية قرارا من الحكم الفرنسي بظاهرة جديدة ترجع الى هذا التاريخ . وانما الجديد فيها أنها أصبحت واسعة النطاق . والنوع الثاني من الهجرة

يتعلق بأسباب اقتصادية وهذا النوع من المهاجرين اتجه الى فرنسا بحثا عن العمل ومساعدة سبق أهل القبائل الى مثل هذه الهجرة . فخرج منهم سنة ١٩١٢ ٥٠٠٠ . وزيادت الهجرة بشكل ملحوظ أثناء الحرب وحتى سنة ١٩٢٤ حين كانت فرنسا في حاجة الى الأيدي العاملة . وعلى أرض فرنسا كون هؤلاء المهاجرون - نواة طبقة عاملة جزائرية كبيرة (١) . وكان من الممكن أن تؤدي هذه الحالة الى تهديد مكان العنصر الوطني لولا أنه أثبت قدرة على الازدهار في وجهه جميع المحي . واعتبر المستوطنون أنفسهم على فتح باب الهجرة الى فرنسا دون قيد لاه يعرهم من الأيدي العاملة الرخيصة .

وقد ازدهرت احوال المستوطنين خلال الحرب ، اذ استطاعوا ان يبيعوا جميع منتجاتهم الزراعية الى فرنسا بأسعار مرتفعة لسد حاجات (الوطن) لذلك يقالط بعض الكتاب الفرنسيين حين يحاول ان يظهر الجزائر بمظهر البلد الذي استفاد من الحرب مستشهدا بأن الميزان التجاري تحول الى صالح الجزائر . واذا كانت الصادرات قد رجحت فعلا على الواردات فإن هذه الزيادة تمثل في الحقيقة جزءا من أرباح كبار المستوطنين . وعلى العكس لم يكن تناقص الواردات في مصلحة السكان الاصليين ، لأن الجزائر التي حرمت من الصناعات كانت محتاجة الى المصنوعات الفرنسية وبعض المواد الغذائية التي لا تزرع في الجزائر للاستهلاك المحلي أثناء الحرب .

ومن الملاحظ ان جزءا كبيرا من الاراضي الزراعية التي يستغلها المستوطنون قد حولت لانتاج المواد اللازمة لفرنسا . فعندما أصابت الآفات زراعة الكروم فيها سنة ١٨٧٨ حول المستوطنون أراضيهم الى مزارع كروم وانتجوا النبيذ اللازم لاستهلاك فرنسا . وقد أصبحت هذه الزراعة تغطي في الجزائر ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ هكتار حتى انه بعد انتهاء الحرب شكك زراة الكروم في فرنسا من منافسة مواطنيهم مستعمري الجزائر لأن النبيذ كان أرخص نظرا لخص وسائل الانتاج لديهم . وكان نظام الوحدة الجمركية قد أصبح في بعض الاحوال ضارا بفرنسا .

أما بالنسبة للمنتجين الجزائريين ، فإذا كان بعضهم قد استفاد أيضا من ظروف الحرب ، فمن المعروف أن الذي يتولى عمليات نقل البضائع شركات فرنسية تحتكر تجارة الجزائر الخارجية .

على أن ظاهرة هامة قد بدأت تحول مجرى الاستعمار الأوربي بعد هذا التاريخ . فقد لوحظ أن الجزائريين يستردون من الأوربيين مساحات تزيد على ما يشتريه هؤلاء منهم رغم وجود المساعدات الحكومية . ففي سنة ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الأوربيين ٢٠٣١٦ هكتار مقابل ١٦٨٤٠ هكتارا آلت للأوربيين . وفي سنة ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠٤٤٠ هكتارا مقابل ١٩٠٨٠ هكتارا للأوربيين . ولكن النسبة عادت وتقاربت في الأعوام التالية وإن كان استرداد الجزائريين للأراضي قد استمر بصورة مطردة في إقليم لستينية .

وثمة ظواهر أخرى تدل على توقف الاستعمار أو تراجع بعد الحرب ، فقد خصص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لابناء المستوطنين مما يدل على أن فرنسا . قد أصيبت في إمكانياتها البشرية من جراء الحرب ، إلا أن تزايد عدد المستوطنين استمر عن طريق زيادة المواليد بعد أن تأقلم المنصر الأوربي خلال جيلين . فما هي الأسباب التي يمكن أن نعلل بها هذه الظواهر ؟

أولا : الوعي القومي الذي بدأ ينتشر بين الجزائريين .

ثانيا : ظهور فئة جديدة من الجزائريين استطاعت بفضل كسبها أن تحسن أحوالها الاقتصادية بالنسبة لمواطنيهم . وأعني بهذه الفئة طبقة العمال والمجندين الذين دخلوا إلى فرنسا واستطاعوا أن يوفروا جزءا من أجورهم رغم ضآلتها ، كي يعودوا إلى الجزائر حيث يشترون قطعة أرض تضمن لهم حياة هادئة شريفة . وقد دفع هؤلاء ثمن ممتلكاتهم الجديدة غالبا ، إذ لوحظ أن الأوربيين الذين هم أحسن حالا من الناحية المادية يبيعون أملاكهم بقيمة تزيد ٤٠٪ على ما يبيع به الجزائريون للأوربيين . ويستمرى إلى هذه الطبقة من العمال قد لعبت دورا كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية .

الفصل الثامن

تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر بولن
١٨٢٠ - ١٨٢٨

- ١ -

موقف الباي من الاحتلال

شاركت خيابة تونس جارتها في معظم الأزمات التي تعرضت لها منذ سنة ١٨١٥ . ذلك أن المؤتمرات الأوربية عندما قوت مكافحة القرصنة اشتغلت خططها في هذا الشأن على توجيه الضربات الى نيابات القسوط الثلاث معا . ولهذا لم تقتصر أعمال الأسطول البريطاني في حملته النابديية سنة ١٨١٦ على الجزائر . بل عرج على تونس حيث وجه اليها نفس التهديدات . كذلك يلفت تونس انذارا من الحملة الانجليزية المغربية المشتركة التي اتت تنفيذاً لقرارات مؤتمر اكس لا شابل ١٨١٩ .

ولكن موقف الباي محمود اختلف من الداي من حيث سرعة رصوخه للتهديدات الأوربية ، فأعطى جميع التهديدات اللازمة . بالناء الاتاوات او اسفرخاق المسيحيين ، حتى قيل بأن النيابة قد تفهوت في عهد نتيجة هذا الاستسلام ومن المؤكد ان المصادر الأوربية بالفتا في الربط بين قدهور النيابات الغربية في أوائل القرن التاسع عشر ، وبين توقف المغامرات البحرية . وحقيقة الأمر هو ان تفوق أوروبا في نظم الملاحة الحديثة واستخدام البخار ، قلل الى حد كبير من قدرة الملاحة المغربية على التجارة ونقل البضائع عبر البحر المتوسط .

وترتب على ذلك وقسوع اضطرابات بين حلييات للجنسد . وقد استمر الباي حسين (١٨٢٤ - ١٨٣٥) على اتباع سياسة المهادة مع أوروبا . وتمزو المراجع الأوربية التماذي في الإستسلام الى الهزيمة المتكررة هالتي لحقت بالأساطيل الإسلامية في نفاوين مما جعل حكام شمال أفريقيا يدركون مدى تفوق أوروبا البحري . وبناء عليه وقف حسين باي موقف الحياد المبال الى فرنسا أثناء حملة ١٨٣٠ فرد دعاء الجهاد الذين اتوا من الجزائر ورحب بمبعوث بولينياك وهو الترجمان دوينيسك الذي وصل الى تونس قبيل الحملة في ابريل ١٨٢٠ .

وبدل التقرير (١) ، الذى كتبه دوتيسك عن مهمته ، على ان باى تونس قبل امس المعاهدة التى اقترحتها فرنسا . واكثر من هذا وعد بمساعدة الحملة الفرنسية ضد للجزائريين وذلك بارسال بعض مصاد التحوين لها . وقد تأكد موقف الباي المنحيز للفرنسيين حين اسرع بارسال وقد انتهت المارشال يورمون بانتصاره على جيوشه الجزائريين . ويبدو انه كان متلوفا على هذه النتيجة . فوسيل الوفد التونسي قبل ان يتم المارشال انتصاره في ٥ يوليو . هذا مع ملاحظة ان فرنسا قامت بالحملة باسم اوربا المسيحية ، وان اهدافها كانت ترمى الى تأكيد النفوذ الفرنسى فى الثيات الثلاث ، بدليل ان القيادة الفرنسية بعد الاستيلاء على الجزائر أرسلت جزءا من الاسطول الى كل من طرابلس وتونس للتظاهر امامهما .

وبيتما اسرع الباي الى توقيع المعاهدة كما عرضت عليه ، حاول يوسف باشا القرامتلى المقاومة حتى تعرض ميناء طرابلس للتدمير . وحيثئذ فقط امضى المعاهدة التى تحتوى تقريبا على نفس الامتيازات المنصوص عليها فى المعاهدة الموقعة مع تونس .

وتنص المعاهدة التى عقدت مع الباي فى ٨ اغسطس على تعهده بنيل وسائل الفرصة الى الأبد بما فى ذلك اخذ الاتاوات . وعليه حماية السفن الاوربية فى سواحل تونس . وكذلك يتعهد بالغاء رقب المسيحيين ويعوض ملاكهم بعد تحريرهم وعليه ان يطبق مبادئ اسرى الحرب المتعارف عليها دوليا ، اذا وقعت حرب فى المستقبل . وتنص المعاهدة على حق الدول الاوربية فى انشاء الاتصالات باى مكان شاعت فى تونس . وكذلك اى حرية التجارة بين الاجانب والتونسيين دون تدخل الحكومة بفرض اى احتكار . وتسجل المعاهدة ان فرنسا لا تطلب امتيازات خاصة فى تونس ، وانما تتمتع بحة السالة الأكثر رعاية (٢) .

ويمكن التساؤل عن الاسباب التى دعت الباي الى اتخاذ هذا الموقف المعادى لمصلحة العالم الاسلامى عامة وشمال افريقيا خاصة ! فهل كان الباي حين مازال يحتد على دايات الجزائر لانهم فرضوا على تونس دفع جزية فى بعض الاحيان ؟ ان هذا السبب ينتفى لما ذكرناه من ان تسوية عامة قد تمت بين تونس والجزائر سنة ١٨٢١ بتوسط الباب العالي . ولا نستطيع ان نرر هذا الموقف ، كما فعل معظم المؤرخين

(1) Gauthereau P. 148.

(2) Flaux P. 359 S. Q.

الفرنسيين بأن الباي قد رحب (١) بالحكم العرسي في الجزائر ليتخذه وسيلة للاحتواء من الإطماع العثمانية التي كانت تهدف إلى تحويل تونس إلى ولاية تخضع مباشرة لحكومة استابول . وهذا يخالف الحقيقة من جهتي :

أولا : إن الدولة العثمانية لم تكن تطلب من تونس أكثر من الاعتراف الاسمي بسيادتها . وهذا الاعتراف كان يقره الرأي العام التونسي لعدم وجود فكرة قومية محلية تعارض فكرة النضامن الديني .

ثانيا : عدم وجود حدود مشتركة بين أي من الولايات العثمانية وبين تونس إذ من المعروف أن طرابلس كانت تحكمها أسرة مستقلة هي أسرة القرامتلي وأن القوات العثمانية لم تنزل بهذا الإقليم إلا سنة ١٨٢٥ . وإنما الأقرب إلى الصحة أن يقال إن تدخل العثمانيين المباشر في شؤون شمال إفريقيا إنما كان رد فعل لسقوط الجزائر .

وقد صار من المعروف أن أحمد باي حاكم قسنطينة طلب مساعدة الباب العالي أثناء تضيق انخناق عليه . وفكرت الحكومة العثمانية لخطة في أن ترسل مساعدات جديّة ، لكنها استشارت بريطانيا ، فذكرت حكومة لندن أنها لن تساندها في حالة خوض حرب مع الفرنسيين بخصوص الجزائر . أما فيما عدا ذلك فإنها ستؤيد الباب العالي في منع امتداد السيطرة الفرنسية إلى اقطار أخرى في شمال إفريقيا . ومهما يكن فإن مساعدات ضئيلة وصلت إلى حاكم قسنطينة عن طريق تونس ، إلا أن حاكم تونس رضى لأول تهديد فرنسي ووضّع العراقل أمام مرور المساعدات العثمانية في بلاده .

كان مصطفى باي هو الذي يحكم تونس منذ سنة ١٨٢٥ ، وعند ارتقائه السلطة طلب كالمادة فرمان التنصيب من الباب العالي ، فحذره فرنسا من نوايا الآستانة خاصة وأن العثمانيين كانوا قد أرسلوا حملة في هذا العام إلى طرابلس واستقروا حكم الأسرة القرامتلية وحولوا البلاد إلى ولاية تحت الحكم العثماني المباشر . ولم يكن في نية مصطفى باي حينما طلب فرمان التنصيب سوى احترام التقاليد ، ولثقتة بأن هذا فرمان يكسبه نفوذا أدبيا داخل البلاد .

على أن الحكومة الفرنسية لم تفتنع بعوقف الباي ، وأرسلت في

(1) Jean Serre : La Politique Turque en Afrique du Nord.

يونيو ١٨٣٦ مظاهرات بحرية امام تونس كرد فعلى على احتلال العثمانيين
لغرابلس .

كانت التعليمات التى حملها قائد الاسطول الفرنسى تعضى بتتبع
طاهر باشا قائد الحملة العثمانية حتى طرابلس وتستوضحه عن نواياه .
فاذا وجد الاسطول العثمانى يقترب من تونس ، فعليه ان يخبر طاهر باشا
بان اى تغيير فى وضع النيابة سيكون موجها ضد فرنسا ، كما حمل
القائد الفرنسى اقتراحا بوضع الباي تحت الحماية الفرنسية ، الا ان
مصطفى باى رد على ذلك بقوله « انه لا يعتقد بوجود نوايا عثمانية لضم
البلاد ، ومع ذلك فهو يوجه الشكر الى الحكومة الفرنسية » .

كانت انسياسة الفرنسية فى ذلك الوقت تقوم على اساس ابقاء
تونس باعتباره جارة ضعيفة للجزائر ، ومع انها اطمأنت الى ان العثمانيين
لن يتجاوزوا طرابلس ، الا ان القلق ظل يساورهم طالما ان احمد باى
وحاميته التركية ما تزال صاعدة فى قسنطينة ، وقد فرحت الحماية
بدهول العثمانيين الى طرابلس ، وحينما قطع طريق الامدادات من تونس ،
وجدت المساعدات العثمانية طريقها عبر الصحراء الجنوبية عن طريق واحة
غدامس باقليم غزان . كما ارسلت الحكومة العثمانية بمناشاة تزايد
نشاط الفرنسيين وضرب الحصار الاول على قسنطينة رسالة جاء فيها
« انها لا تستطيع ان تقف جامدة امام دماء المسلمين التى تسيل هنا وهناك
فى شمال افريقية » . فلا غرو بعد ذلك ان يرسل الجاج احمد باى بشارة
النصر الى طرابلس يوم ان اخفق الفرنسيون فى حصارهم الاول لقسنطينة
سنة ١٨٣٦ .

فى سنة ١٨٣٧ عاودت الدولة العثمانية ارسال اسطولها الى
طرابلس وعرضت مشروعا جديدا من نوعه ، وهو ان يتولى باى تونس حكم
طرابلس فى نفس الوقت ، وربما استهدفت من ذلك تقوية مركز الباي
فى مواجهة الفرنسيين ، الا ان هذا الاخير كان يريد ان يتجنب غضب
فرنسا اكثر من ارضاء الباي العالى ، لذلك اعتذر عن عدم قبول هذا
الاقتراح بحجة كثرة النفقات وقلة موارد الولاية .

بادرت فرنسا مرة ثانية الى مسابقة العثمانيين فجمو قونى فارسلت
حملة بحرية اخرى فى سبتمبر ١٨٣٧ والتقى قائدها بالباى ، وحاول
امتصاص تصريح منه يعلن عن رغبته فى الاستقلال (عن الدولة العثمانية)
او وضع بلاده تحت حماية فرنسا الا ان الباي ظل يذكر السلطان
بالعظيم ، وفى تلك الاثناء قتل شاكر افندى صاحب الطابع (حامل الاختام

ومستشار الباي الأول ، وحسب الرواية الفرنسية ، دبر الباي مقتله
 لما ظم بتأمره مع الباب العالي وحاكم قسنطينة لخلع مصطفى باي
 وتولية أحد أبناء الباي السابق حسين . وليس هناك ما يدل على وجود
 مؤامرة ، غاية الأمر أن شاعر افندي زار الاسنانة سنة ١٨٢٥ ويات مقتنعا
 بجان مصلحة تونس تقتضى توثيق الروابط مع حكومة الاسنانة بمسد معطوط
 الجزائر في أيدي الفرنسيين . ومهما يكن فإن اختفاه مصطفى باي وتولية
 الباي احمد ، اعتبر كسبا للسياسة الفرنسية .

حكم احمد باي البلاد ما بين عامي (١٨٢٧ - ١٨٥٥) وعلى خلاف
 سلفه كان يعتقد بان تأكيد شخصيته يتمثل في اضماع حالة التبعية
 للاسنانة .

وقد عرف الفرنسيون هذه النزعة في نفس الباي فأخلوا بروضه
 كبريائه فيقدم قنصلهم أوراق اعتماده له مباشرة . بينما كانت الدول
 الأوربية الأخرى وخاصة بريطانيا تعتبر قنصليتها بتونس كإقامة لسفارتها
 بالاسنانة . واتضح لاحد باي الفرق بين معاملة الانجليز والفرنسيين له
 حين قرر زيارة أوروبا سنة ١٨٢٦ ، فقد استقبله الملك لوى فيليب في
 باريس بنفس مظاهر الحفاوة التي يستقبل بها الملوك المستقلون . أما الحكومة
 البريطانية فقد اشترطت قبل زيارته أن يقدمه السفير اسماني باعتبار
 أنه تابع للسيادة العثمانية العليا . ولذلك عدل الباي عن زيارة إنجلترا .
 وقد نبه القنصل الانجليزي وود الى ضعف نفوذه بالنسبة لزميله الفرنسي
 لدى الباي ، وعلى ذلك بان هذا الأخير يعتمد أوراقه لدى الباي مباشرة .

ومن مظاهر سياسة التعاون بين احمد باي وفرنسا ، السماح
 بإنشاء كندراتية في مواجهة مدينة تونس ، أي في المكان الذي قيل بان
 لويس التاسع مات فيه أثناء الحروب الصليبية .

واهم من ذلك اعتمد احمد باي على الفرنسيين أساسا حينما قرر
 ادخال مظاهر الحضارة الحديثة الى تونس فعهد اليهم بإنشاء المدارس
 وتدريب الجيش . بيد أن احمد باي مثل كثير من أقرانه حكام الشرق
 المعاصرين ، لم يعرف كيف يستفيد من اقتباس المدنية الأوروبية ، فكان
 اهتمامه منصبا على المظهر الخارجي . ففيما يتعلق بالجيش اهتم بتغيير

١١ انظر دراسة قيمة عن السياسة العثمانية في شمال افريقية

للمؤلف الفرنسي

Jean Serret

مئنه وجمله يتخذ القوى الأوربي واشترى له الأسلحة . بل انه أقام مصنعا للذخيرة ولكن الجيش لم يستفد من المديين الأوربيين الذين استفدهم للتدريب على وسائل الحرب الحديثة ، أما سبب عدم وجود قوة مستنيرة بين ضباط الجيش أو عدم شعور هؤلاء المديين بالمسؤولية ، وما قيل في الجيش البري ينطبق على البحرية ، فقد إنقضى إجمد باى أموالا طائلة لشراء ثلاث سمند بخارية ، لا ليعملها للدفاع عن سواحل بلاده بل ليركها راسية في الميناء الحديث الذى أعدوها في يورثوفارينا ، حتى تلفت أخشابها من قلة الاستعمال .

وليس معنى ذلك ان أحمد باى قطع صلاته باستانبول ، فعقبما وقعت حرب القرم أسهم ب ١٤ الف جندي تونس ليحاربوا تحت لواء الجيوش العثمانية . لكن يجب ملاحظة أن فرنسا كانت حليفا للباب العالي في هذه الحرب وعلى كل فان أسهام تونس بهذا العدد قد حمل ميزانيتها عبئا ثقيلا بين الأعباء الكبيرة الأخرى التى ترتبت على سياسة التجديد . وإذا كان أحمد باى قد استطاع أن يتم هذه الأعمال دون الاستدانة من الخارج ، فإنه اضطر الى زيادة الضرائب الى حد أوهق معه السكان أرواقا شديدا .

- ٢ -

مشكلة التجديد والأزمة المالية

لم تظهر لاصلاحات أحمد باى آثار ملموسة ، وما لبثت ان توقفت في عهد خلفه محمد باى من سنة ١٨٥٥ - ١٨٥٩ الذى تلذع بأن التجديد يكلف الميزانية نفقات باهظة . ولكن لا نعتقد انه استطاع توفير شيء يذكر ، لأن حريمه الذى كان يضم ١٢٠٠ امرأة والقصور الفاخرة التى أهتم بتشيددها كانت سببا آخر فى الأسراف . ولم يكن متوقفا من محمد باى ان يكون صلبا امام ضغط الدول الأوربية . فمثل هذا أنرجل المنهك في ملذاته لا يمكن ان يكون من انصار الحرية الدستورية . ومع ذلك فقد صدر في عهد شبه دستور عرف بعهد الأمان ، فلا شك ان الباي قد فعل ذلك استجابة لرقة التواصل الأوربيين . والمناسبة التى أحاطت باصدار العهد تدل على هذه الحقيقة . فقد حدث ان سب أحد اليهود مسلما في دينه فحكم عليه بالاعدام ، وانزعجت الجالية الأوربية من هذا الحكم الذى ترتب على مجرد كلمة تفوه بها اسنان ووصفوه بالتعصب . وطالبوا بأن تكون لهم ضمانات شخصية ، فكان أن صدر القانون الأساسى لتونس في سبتمبر سنة ١٨٥٧ . وقد صيغ على نمط خط جُلخانة العثماني ، فهو يتعلق بضمان حريات الأفراد الأساسية .

وقد حوار محمد الصادق مرتين ١٨٥٦ - ١٨٨٢ ففكره عهد الامان
 وتقبل مبدأ قيام شبه دستور لتنظيم الحكم - فصدرت وتبعه دستورية
 اكثر تفصيلا في سنة ١٨٦١ - وتنص المواد الثلاث الاولى منها على
 الحريات الشخصية - فتعطى المساواة امام القانون والادارة والضرائب دون
 تمييز بين الاجناس والاديان - وينظم الدستور كذلك الختمة العسكرية -
 كما ينص على اشاء مجلس استشارى للشئون الادارية يشترك فيه
 التونسيون والجالية الاجنبية - ولكنه لا يبين كيفية تكوين هذا المجلس ،
 ولذلك اخذ بعض المؤرخين حين قرروا بان دستور سنة ١٨٦١ يقيم
 مجلسا نيابيا وينص على المسؤولية الوزارية (١) - وقد خصصت المواد
 ٩ ، ١٠ ، ١١ لتأكيد حقوق الاجانب كالنص على حرية التجارة وعدم
 احتكار الدولة التونسية لاي نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والاراضي
 بداخل تونس .

ان اللابسات التي احاطت باصدار الدستور تدل ايضا على ان ارضاء
 الاجانب كان هو الرائد الاول للباي - فقد كان يعلم ان الامبراطور نابليون
 الثالث يتم بنشر مظاهر الحضارة الاوربية في العالم الاسلامي ، وراى
 في اصدار الدستور فرصة يحوز بها اعجاب الامبراطور - ولذلك حرص
 على ان يقدم لنابليون الثالث مشروع الدستور اثناء زيارته للجزائر - فلما
 حصل على موافقته ، اعلن الباى وسط احتفالات باهرة الدستور التونسي
 في ٢٨ ابريل سنة ١٨٦١ .

وقد درب على اصدار هذا النظام ورود عدد كبير من الاجانب الى
 تونس ، وازدياد ضغطهم على الادارة المحلية خاصة بعد ان اصبحوا دائنين
 لها - اما الفرنسيون انفسهم فلم يروا في هذه القوانين الا انها وسيلة
 لرفع مركز اليهود الى مستوى عال في البلاد ، لذلك اعتبروه خطوة الى
 الوراء - والواقع ان ضرر هذه الدساتير التي صدرت قبل اوانها في
 المشرق كان يفوق نفعها بكثير - ولا شك ان الثورة الداخلية التي نشبت
 سنة ١٨٦٤ والتي كادت تطيح بعرش الباى قد عبرت عن غضب الشعب
 التونسي على هذا التحول في سياسة البايات الداخلية والخارجية -
 ويمكن استخلاص سباب هذه الاضطرابات فيما يلى :

ازدياد نفوذ الاجانب والتلاعب بالقوانين الحديثة لكي تخدم مصلحة

(١) انظر نص القانون في كتاب بوسر - ٦٧ عاما تحت الاحتلال ص ٩ -

الحكام ، ثم ارحاق السكان بالضرائب بالرغم من قلة موارد البلاد - فالثروة المادية التي تشتهر بها تونس لم تكن مستغلة باستثناء قليل من مناجم الحديد في الشمال ومناجم الرصاص في الشرق ، كما ان كثيرا من الاراضي الصالحة للزراعة قد أهملت ، واخذ عدد السكان يتضاؤل . ولذلك عندما دخل الفرنسيون الى البلاد لم يكن القسم المأهول منها يتجاوز المناطق الساحلية .

بدأت ثورة ١٨٦٤ كأي ثورة مطية اعتادت عليها تونس عند طواف جباة الضرائب بالبلاد وذلك في اقليم الكاف المتاخم لحدود الجزائر . ولهذا لا يستبعد ان تكون فرنسا قد ساهمت في التحريض عليها ، ولكن نظرا للاحساس العام بالسخط امتدت هذه الثورة بسرعة الى اقليم المأجردة وأصبحت تهدد موانئ سوسة وسفاقص . واشتركت في زعامة هذه الثورة العناصر الدينية والبدوية ، ومع انها تمثل اتجاه المحافظين الا ان هذا الاتجاه كان أقوى تعبير في ذلك الوقت عن معارضة النفوذ الأوربي (١) . واشد ميلا للدولة الخلافة - ولذلك عندما دخل الثوار مدينة سفاقص رفعوا عليها العلم السلطاني .

ولا شك ان اتجاهها سياسيا كهذا لا بد ان يكون قد اقلق الفرنسيين في الجزائر وجعلهم يفكرون في تحقيق اطماعهم في غزو تونس . ولكن الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يسمح لهم بهذا التدخل ، فقد كانت كل من بريطانيا وإيطاليا تتشارك فرنسا اطماعها . لذلك وقفت اساطيل الدول الثلاث على الشواطئ التونسية لتهدد الثورة ، غير انها لم تحاول انزال جنودها الى البر . وقد حاولت الدولة العثمانية ايضا ان تتخذ من هذه الثورة مبررا لتستعيد نفوذها في تونس . فأرسلت حيدر أفندي مبعوثا الى الباي مع بعض السفن الحربية . الا ان الاساطيل الأوربية وقفت في طريق السفن العثمانية وان كان المبعوث قد وصل الى عاصمة البلاد .

ونجح حيدر أفندي في الوساطة بين علي بن قدامة زعيم الثورة وبين الباي . فذكرهم بأن هذه القلاقل تعرض البلاد للغزو الأجنبي ، واستمع ابن قدامة لهذه الحجة احتراماً لممثل الخليفة .

كنشفت هذه الأزمة للباي حقائق سياسية هامة ، منها قيمة التعاون مع الدولة العثمانية . ولهذا أسرع محمد الصادق بإرسال خير الدين باشا

(1) Broadleyp. 125 - 140.

لشكر الباب العالي على تدخله لتمهيد الثورة . كما أدرك عدم جدوى القوانين التي أصدرها والضرر الذي ترتب عليها ولذلك اتى الدستور سنة ١٨٦٥ بعد إصداره بأربع سنوات . كذلك عرف حقيقة نوايا الأوربيين وخاصة الفرنسيين نحو بلاده ، فقد استعمل دي بوفال قنصل فرنسا لاقذع المباريات أمام البابى أثناء حوادث سنة ١٨٦٤ . وأخذ يتدخل في شؤون البلاد الخاصة ويطلب إلغاء الدستور الذي كان ميبأ في الثورة كما أنه اتهم الانجليز والآراك بالتخريب عليها .

وبينما أخذ البابى يعدل في سياسته الخارجية ، اذ به يواجه مشكلة مالية ليست أقل خطورة من المشكلة السياسية . وليست تونس إلا مثلاً واحداً من بين دول عديدة شرقية وقعت في حائل الاستدانة من جراء النفقات التي تكلفتها مشروعات التجديد . وقد زاد مشكلتها تمقداً ان ييدا غير امنية سيطرت على الادارة مدة طويلة ، واعنى بذلك شخصية مصطفى الخرنه دار الذي ظل يشغل منصب الوزير الأعظم منذ سنة ١٨٣٧ - ١٨٧٣ .

فقدت المبالغ التي ضاعفت على الخزنة في عهده بـ ٤٠ مليون فرنك . وقد استطاع ان يحتفظ بمنصبه هذه المدة الطويلة بفضل تعلقه لقبايات ، وتقديم ما يحتاجون اليه من أموال ، بصرف النظر عن مصلحة البلاد أو امكانياتها .

ولم يشأ البابى ان يستمع الى الاتهامات التي وجهت الى شخص الوزير الأعظم ، حتى تدخل صهره مصطفى بن اسماعيل واثبت له الحقيقة . بعد فوات الأوان . وكان اندانون وقنصل فرنسا من أشد الناس تمريضا بالخزنة دار ، لا غيره على المصلحة التونسية وإنما لأن لسرافه في وجهات الصرف الأخرى لم يكن في مصلحة الدائنين .

ويرجع تاريخ استدانة الحكومة التونسية الى سنة ١٨٦٢ حين وقعت قرضا داخليا بمبلغ ٢٨ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٢٪ ، ولا تمنى بمباراة ديناً داخليا ان مواطنين تونسيين هم الذين اقترضوا الحكومة ، لعدم نمو الرأسمالية الوطنية في ذلك الوقت ، وإنما قام بذلك التجار الأجانب المقيمون بالبلاد . وكان نصيب الانجليز في هذا الدين أكبر من غيرهم نظرا لوجود عدد كبير من الرعايا الماطلين في تونس ، ولكي يتخلص الخزنة دار من هذه الاستدانة الداخلية ، خفضت عبقريته عن فكرة استدانة أخرى من الخارج بفائدة أقل ، وبذا يستطيع ان يغطي الدين الأول . وقد نجح فعلا في عقد قرض سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٣٥ مليون فرنك

بفائدة ٦٪ ، ولم يصل اليه من مجموع هذا المبلغ سوى خمسة ملايين و ٢٠٠ ألف فرنك وادعى القروضون ان باقى المبلغ صرف كمواله للسوك وأنساب الوطاء وخصم فائده السنة الاولى وهكذا بدل أن يسدد الخزنة دار الدين الداخلى ازداد الصبء على الميزانية التوسية

وجاءت ثورة سنة ١٨٦٤ لتكفل الكارثة ، ولكن الخزنة دار ادمع فى نفس التيار الذى اندفع فيه الخديو اسماعيل ، فزاع يعقد قروضا جديدة لكي يدفع بها فوائد القروض القديمة (٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٦٥ - ٤٠ مليون فرنك سنة ١٨٦٨) وزاد الطين بلة أنه عقد معظم هذه القروض الدولية فى باريس ، أى فى عاصمة الدولة التى لها اطماع سياسية فى تونس . وانهى به الأمر الى اخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية .

اضطر الخزنة دار اولا الى تحويل الدين الى سندات اسمية لتكون اكثر خضوعا للرقابة ، ومع ذلك عجزت الميزانية عن دفع فروق السندات . فتألفت لجنة دولية فى مارس ١٨٧٠ للإشراف على المالية التونسية ، وقسمت عملها بين هيتين : الهيئة التنفيذية للإشراف على تحصيل الإيرادات . ولجنة أخرى ينتخبها الدائنون للإشراف على نفقات الحكومة وحسن سير عملية سداد الدين . وتألف لجنة المراقبة من ٦ أعضاء موزعين بالتساوى بين الإنجليز والitalians والفرنسيين ، أما اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين . وقد خصصت اللجنة المصادر الثابتة للإيرادات التونسية لخدمة الدين ، مثل إيرادات الجمارك ورسوم انتاج المعادن . وقدرت حدا ادنى تدفعه تونس سنويا للدائنين هو ٧ مليون فرنك ، مع ملاحظة أن مجموع إيرادات الحكومة التونسية قدرت بـ ١٣ مليون . فإذا لم تف الجبايات المخصصة للدين بهذا المبلغ كان للجنة حق الاستيلاء على موارد أخرى ، أما إذا زادت الموارد التونسية على ١٣ مليون فتضاف الزيادة الى السعة ملايين المخصصة لسداد الدين (١) . وعندما صفت اللجنة الديون اوسنية ووحدتها بلغت ١٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٧١ . واصبحت ثروة البلاد محرة لدفع فوائد الدين الى حد ان الحكومة التونسية عجزت أخيرا عن دفع مرتبات موظفيها . وفى هذه الأثناء تولى رئاسة الحكومة أحد مشاهير المصلحين فى العالم الاسلامى ، وهو خير الدين باشا التونسى . فحاول انقاذ البلاد من تلك الورطة ، ولكن الظروف الداخلية والخارجية لم تمكنه من ذلك .

نشأنا خير الدين . في فرق الجيش الحديثة التي حاول أحمد باي تأسيسها . وترقى في عهده حتى صار قائدا للبحرية التونسية . وقد ظهرت نزعتة الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، قاله يرجع الفضل في رد الباي عن فكرة الإقتراض من فرنسا . ولكن مجهوداته تحطمت أمام سيطرة الخزنة دار على سياسة البلاد في عهد الباي محمد وفي سنة ١٨٦١ بمحس خير الدين لفترة مجلس الشورى وأصبح من أبرز أفضاله ولذا اعتبرت حركة سنة ١٨٦٤ موجهة ضده وضد آرائه فاعتزل السياسة مدة من الزمن . ولف أثناءها كتاب (اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك) شرح فيه آراءه في التجديد ، محاولا المقارنة بين المجتمعين الاسلامي والاوروبي وبيان اسباب تفوق أوروبا . ثم عاد الى ممارسة نشاطه في الحياة العامة عندما وكلت اليه رئاسة لجنة الديون سنة ١٨٧٠ .

وفي سنة ١٨٧٢ اختير خير الدين رئيسا للوزارة بعد اقالة مصطفى الخزندار وافتضح امره . وكانت المشكلة المالية هي أهم ما واجهه خلال فترة رئاسته التي استمرت أربع سنوات . فحاول ان يوفق بين مبدأ العدالة في جمع الضرائب وبين ضمان موارد الميزانية . فالتى نظام حملات الاقاليم المخصصة لجمع الاموال بالاكراه . وحاول ان ينظم جمع الضرائب على اساس عادل فلا يبقى منها ذرور النفوذ . ولكنه في نفس الوقت لم يحى مجلس الشورى واصبح يروج للمبدأ القائل : بان النظام الشورى لا بد وان يستند الى رأى عام متنور ، او الى امير مقتنع بهذا النظام ، وشر مالا يتوفر حينذاك في تونس .

ولم يكن خير الدين معارضا لفكرة منح الامتيازات للشركات الاجنبية بقصد تنفيذ المشروعات العمرانية . ولكنه كان في نفس الوقت حريصا على ألا تؤدي هذه الامتيازات الى تسلل النفوذ السياسي الاجنبي ، فمثلا عندما طلبت شركة فرنسية امتياز خط حديدي يوصل بين الجزائر وتونس ، رفض خير الدين منح الامتياز بحجة ان الخط يعبر الحدود التونسية ولذا فهو من اختصاص الدولة صاحبة السيادة . وفي نفس الوقت لم يعارض في منح امتياز بخط آخر يوصل بين تونس واقليم الكاف لشركة فرنسية وذلك بعد ان تخلت شركة انجليزية عن تنفيذ المشروع النافع بالنسبة لتونس والذي لم تكن ارباحه مضمونة .

وقد حاول خير الدين (١) . ان يوجد توازنا بين هذه الامتيازات

(1) Gagnage : Origines du Protectorat Francais en Tunisie.

حتى لا تستأثر دولة واحدة بالنفوذ الاقتصادي . ففي ٩ يوليو ١٨٧٥ وقع معاهدة مع بريطانيا . تنص على حرية استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية ، وعلى تسيلات عدة لهجرة المالكين ، كما تلغى الرق نهائيا .

كذلك قبل خير الدين منح امتيازات للأجانب لاستغلال الأراضي الزراعية ولكنه لم يوفق في هذا الاختيار ، لأن هذه الامتيازات كانت تتخذ صورة المطالبة بملكية جديدة دون أن يقوم صاحبها باستغلالها فعلا . ثم تبين أن الحكومة الفرنسية كانت تعطى لشركات الحطوط الحديدية مساعدات مالية لمواصلة أعمالها بالرغم من عدم جدواها اقتصاديا ، وذلك لتخدمها أداة لنفوذها فيما بعد .

واتخذ خصوم خير الدين من هذه السياسة وسيلة للطمع عليه ، فاتهموه بممالة الفرنسيين ، وفي نفس الوقت تعرض لنسب الفرنسيين لأن سياسته الخارجية الرامية إلى توثيق الصلات مع الدولة العثمانية لم تكن تنفق وهوام . وبذا اجتمعت العناصر المختلفة على محاربته . ولقيت صدى في نفس الباي لأن خير الدين كان يحاسب القصر على مصروفاته ، فقرر إخراجهم من الحكومة سنة ١٨٧٧ . بل أنه ضيق عليه الخناق في حياته الخاصة حتى اضطر إلى السفر إلى استانبول ، حيث تولى هناك منصب الصدر الأعظم واستأنف نضاله من أجل سياسة التجديد . ولكن تاريخه بعد ذلك يتعلق بالدولة العثمانية أكثر منه بولاية تونس .

- ٤ -

تردد البيانات كما لاحظنا بين سياسة التقرب من فرنسا وبين مبدأ التضامن مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة ، وحاولوا أن يوجدوا توازنا بين النصيرين ليحتفظوا بمركزهم المستقل . بل إن بريطانيا لم تقب عن دهن أحمد باي عند تطبيق سياسة التوازن ، فعلا عندما لاحظ أن فرنسا تستغل صداقته فتحول الكنيسة التي سمح بإنشائها سنة ١٨٤١ إلى حصن ، استعان بالحكومة البريطانية لكي تحصل دون ذلك ولم تلبث إيطاليا أن ظهرت كمنصر جديد في المسألة التونسية ، بعد قيام المملكة الإيطالية سنة ١٨٦١ . ولما أصبحت تبدي اهتماما كبيرا بتلك البلاد المواجهة للجزيرة صقلية .

ولم يكن الإنجليز أقل اهتماما بتونس . فهم يقيمون في مالطة المجاورة لها . ويدركون أن سيطرة إيطاليا أو فرنسا على تلك البلاد تعنى السيطرة على المضيق الموصول بين حوضي البحر المتوسط . ولذلك ظلت

بريطانيا مدة طويلة متمسكة بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن في تونس .
وعمل قنصلها وود الذي تولى منصبه سنة ١٨٥٧ على تنفية تلك السياسة .
وكانت بريطانيا تستند على قرارات مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، الذي
تمهدت فيه جميع الدول الأوروبية باحترام سلامة أراضي الدولة العثمانية .
وانضمت هذه السياسة ابان ثورة سنة ١٨٦٤ . فقد كتب بالمرستون الى
سفيره في باريس ينيه الى ضرورة تمت نظر الامبراطور الى ان انجلترا لن
تقبل باى حال رجحان النفوذ الفرنسى على غيره في تونس وفي نفس
الوقت لم تذهب انجلترا في تأييدها للتقرب التونسي العثماني الى حد قبول
تحويل تونس الى ولاية عثمانية تخضع مباشرة للاستانة .

وقد اظهرت اضطرابات سنة ١٨٦٤ مدى تصارع القوى الاستعمارية
حول تونس . مما اجر في النهاية وقوعها في براثن الفرنسيين وقد اشترنا
الى ان ايطاليا ارسلت بعض سفنها تتفق مع الاسطول الانجليزى الفرنسى
لمنع انزال الحند العثمانيين في تونس . ذلك ان ايطاليا اظهرت اطماعها
التوسعية حتى قبل اتمامها للوحدة الوطنية . وقد اجمعت الأحزاب على
تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان في ايطاليا وحاجتها الى الهجرة
والتوسع . نعم لقد كان في امريكا الجنوبية ميدان فيح للهجرة
الاطالية . ولكن تونس كانت اكثر اغراء للايطاليين نظرا لموقعها الجغرافى
من جهة . ولاسباب تاريخية من جهة اخرى . اذ كانت تونس من اهم
أقاليم الدولة الرومانية القديمة . ومن المعروف ان الايطاليين يعتبرون
انفسهم ورثة الرومان في البحر المتوسط . وربما كان نابليون الثالث
مستعدا لقبول التوسع الايطالى في تونس حتى يحول انظار الايطاليين من
ضم روما ، وهي مقر حليفه للبايا ولكن ليطاليا لكتفت في ذلك الوقت
بتوسيع نشاطها الاقتصادى في تونس .

وقد اصبح قنصلها الجديد بنا يحتل مكانا رئيسيا بين زملائه
القناصل الاربعة واستطاع في سنة ١٨٦٨ ان يعقد معاهدة تمنح
لايطاليا نفس الامتيازات التي كانت تستمتع بها انجلترا وفرنسا وغيرها
من الدول القديمة التي اوتيت بمعاهدات سابقة مع العثمانيين . ويلاحظ
ان ايطاليا التفتت اكثر من غيرها بهذه الامتيازات نظرا لان رغباها كانوا
يتكونون اكبر جالية اوروبية فيهم المالكيون ثم الفرنسيون وبالإضافة الى
هذا كان اتصال البحارة وصيادى الأصداف الايطاليين بتونس اسبق من
غيرهم من الاربعة وقد تأثرت تونس اجتماعيا بايطاليا فدخل لهجتها
بعض الكلمات الايطالية كما ان معظم مستشارى الحكومة التونسية من
الاربعة في اوائل القرن التاسع عشر كانوا من الطليان .

وعندما وقعت هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ ، أرادت إيطاليا أن تنتزع الفرصة وتحقق رغبتها في ضم تونس . واعادت الحكومة الإيطالية المبرر الذي تنفزع به لقيام الحملة ذلك أن خلافاً نشأ بين الحكومة التونسية وأحد الرعايا الإيطاليين ، الذي حصل على امتياز لاستغلال قطعة أرض زراعية دون أن يقوم بتفيليزه فعلاً ، فقررت الحكومة سحب امتيازها .

ولكن اسجنوا التي عرقلت الفوز الفرنسي من قبل . وقفت ايضاً في وجه إيطاليا لأنها خشيت أن يسيطر الإيطاليون باستيلائهم على تونس ، على شاطئ المتوسط المتقابلين عند الممر الضيق . ولا شك أن هناك علاقة بين هذه المحالة لإيطاليا وبين التحور الذي طرأ على سياسة الباي سنة ١٨٧١ ، حينما قرر نوثيق أروابط مع الدولة العثمانية . وكان لحبر الدين باشا دخل كبير في هذا التحول . فطلب الباي إلى الباب العالي إصدار فرمان ينظم طبيعة العلاقات بين البلدين . فكان أن صدر فرمان في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧١ ، وهو ينص على إعلان الباي حاكماً عاماً لولاية تونس ، ولكنه يترك للباي الإشراف على العلاقات الخارجية باستثناء الأمور المتعلقة بالسياسة الدولية والمسكرية وبتمديد الحدود « فهي من حقوق سيادتنا المقدسة » .

أنار هذا فرمان غضب الدولتين الطامعتين في تونس ، أي فرنسا وإيطاليا إلى حد أنهما تناسبتا التنافس بينهما بعضى الوقت ووجدتا سياستهما التي أصبحت تهدف إلى التفرقة ما أمكن بين تونس والدولة العثمانية ، وظهر ذلك بجلأ عندما وقعت الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فقد تعاون الفئصل الفرنسي والفئصل الإيطالي على اغواء الباي بإعلان استقلاله عن الباب العالي منتجزاً هذه الظروف العصيبة التي تحيط به . وقد احتج ممثل الدائنتين الفرنسيين بأن أحوال تونس المالية لا تسمح لها بخوض تلك الحرب . وتصادف ذلك مع ابتعاد خير الدين عن الحكم ، وتجدد استياء الباي من السلطان لأنه لم يوافق منذ عامين على منحه لقب خديو مع ضم ولاية طرابلس إلى تونس . وهكذا لم تدم طويلاً سياسة الوفاق مع الدولة العثمانية .

على أن التعاون الإيطالي الفرنسي أزاء هذه المشكلة السياسية لم يكن ليدوم أمام التنافس على الامتيازات الاقتصادية . وقد احترم هذا التنافس في السنوات التي تلت مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كما سئرى . ومن الثابت أن تنافس الشركات الرأسمالية على الامتيازات في الدول المتخلفة كان وما يزال مرتبطاً بفكرة النفوذ السياسي . ومنذ سنة ١٨٥٧ حصلت شركة فرنسية على امتياز البرق والمياه لمدينة تونس ، بينما حصل

وود لشركة انجليزية على اول امتياز لحف حديدي يصل بين العاصمة وبين الشاطئ عند ميناء حلق الوادي . وكان الفرنسيون يحرصون على أن يكون لهم النصيب الاوفى من المشروعات التونسية ، ولذلك حاولوا أن يعوضوا هذا الامتياز الانجليزي الهام بامتيازات أخرى في استغلال الأراضي الزراعية ، والطرق الحديدية ، ويتوسّع تجارتهم مع تونس .

وقد رأينا كيف أن خير الدين (1) شجّع شركات الامتياز على العمل في البلاد ، فوسع بذلك دائرة التنافس الدولي الذي احتدم في السنوات التالية ، حتى أصبحت تونس من الموضوعات التي تدخل في سياسة المساومات الأوروبية .

(1) Broadley : The Last Punic war.

الفصل السابع

السنة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١

- ١ -

مؤتمر برلين

إذا كانت ثلاث من الدول الكبرى هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قد تنافست على النفوذ الاقتصادي في تونس ، فإن الأخيرتين انفردتا بالأطماع السياسية . فرنسا بحكم وجودها في الجزائر ، وإيطاليا بحكم قرب أراضيها من تونس . وكان على كل من الدولتين أن تحصل على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع نظرا لأهمية موقع تونس .

وقد بدت كفة إيطاليا في أوائل السبعينات راجحة من هذه الزاوية لأن كلا من ألمانيا والنمسا أظهرتا تأييدهما لها ، ولولا أن تشبثت الحرب الوطنية الإيطالية (الأريدينونيون) ببقايا الأقاليم الإيطالية التابعة للنمسا في التيرول . فتحولت الطيفتان الجرمانيتان إلى تأييد فرنسا . ومع ذلك فقد منحت فرصة أخيرة سنة ١٨٧٨ حينما عرضت النمسا فكرة تأييد إيطاليا لها في البوسنة والهرسك مقابل طرابلس أو تونس ولكن وزير الخارجية آنذاك كورتى كان ضد سياسة المساومات والتعويض . وتصادف ذلك مع ملاعبات دولية أخرى أكدت في النهاية رجحان كفة فرنسا من حيث التأييد الدولي وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذي جرت فيه عدة مساومات على حساب الدولة العثمانية المهزومة . ولذلك عد هذا المؤتمر نقطة تحول في تاريخ المسألة التونسية .

⚡ ذلك أنه بعد أن استقر الجمهوريون في حكم فرنسا سنة ١٨٧٧ تمهد السبيل لتحسن العلاقات بين باريس وبرلين . وذلك لأنهم كانوا يختلفون عن خصومهم المكبين في عدم التحمس لفكرة الانتقام من ألمانيا . ورأى بسمارك أن يقابل هذه النزعة بتشجيع فرنسا في سياسة التوسع الاستعماري ليصرف أنظارها عن الأنازاس واللورين . وبهذه المناسبة خرج بسمارك بفكره تعويض فرنسا بتونس في حالة ما إذا قبل المؤتمر ترك بعض المكاسب الروسية في البلقان ، وإرضاء بريطانيا باحتلال مصر . كذلك كان الجمهوريون يناصبون روسيا القيصرية العداء لأسباب أيديولوجية على الأقل ، ومعنى ذلك هو اقتراب سياستهم من الانجليز

الذين اعتبروا بأن الأزمة الشرقية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ أكثر الدول. خصوصاً للسيطرة الروسية على الدولة العثمانية . ولذلك حرصت بريطانيا على دعم فرنسا إلى مؤتمر برلين وقبل سالكسبري وزير الخارجية البريطاني تحفظات زميله الفرنسي وأدبجتون التي قدمها كشرط للاشتراك في المؤد وهي استبعاد مسألة مصر والشام وتونس من مؤتمر برلين باعتبار أن ها يؤدي إلى تجنب المساومة مع روسيا في البلقان ورفض جميع مطالب التوسعية . وهكذا لم يتح لمشروع سمارك الخروج إلى حيز التنفيذ

ويبدو أن فرنسا لم تكن تعارض هذا المشروع بسبب التوسيع الروسي في البلقان فحسب ، وإنما لم تكن لتقبل أيضاً فقدان نفوذها في مصر مقابل تونس وذلك لعدم تكافؤ البلدين من حيث أهمية المصالح الاقتصادية ، خاصة وأن بريطانيا كانت قد سلّمت بمبدأ مساواة مركز البلدين في مصر (١) . ولكن بريطانيا استطاعت أن تثير على أنفصارا المسألة التونسية مع فرنسا بمناشئة أخرى تتعلق بتنازل الدولة العثمانية عن إدارة جزيرة قبرص لها نظير التأييد الذي لقيته منها أثناء الأزمة الروسية العثمانية .

ومن المعروف أن المباحثات الإنجليزية العثمانية بخصوص هذا الموضوع قد أحييت بتكتم شديد ووقعت الاتفاقية الخاصة بقبرص في ٢٦ مايو ١٨٧٨ دون أن تحاط أي من الدول الكبرى علماً بأمرها . وكانت بريطانيا تدرك أن هذه الاتفاقية ستثير ضجة بين الدول الكبرى عندما يكشف أمرها لأنها تؤدي إلى تفوق مركزها في شرق المتوسط وفي آسيا الصغرى . ولذلك رأت أن تحظى بتأييد أحداها على الأقل فنوحت لفرنسا بتونس باعتبارها مطمناً من أطماعها الاستعمارية . وحتى قبل توقيع اتفاقية قبرص رسمياً بمث سالكسبري إلى السفير البريطاني في باريس يخبره بأن تونس تعد امتداداً طبيعياً لممتلكات فرنسا في شمال أفريقيا .

اتخذت الحادثات البريطانية الفرنسية خطوة أكثر جدية حينما التقى سالكسبري بنظيره الفرنسي في مؤتمر برلين ، في ٧ يوليو وأخبره

(١) استندنا في هذا الفصل أساساً على رسالة المرحوم الدكتور محمد مصطفى صفوت المنشورة بالإنجليزية وعنوانها :

Tunis and the great Powers :

وانظر كذلك لنفس المؤلف . المحاضرات التي نشرها له معهد الدراسات العربية عن مؤتمر برلين واتره في اللاد العربية .
(م - ١٢ - المغرب العربي)

بمضمون الاتفاق حول قبرص - حينئذ ثارت فائرة الوزير الفرنسى ووصف الاتفاقية بأنها صفقة لفرنسا من شأنها أن تضعف الجمهوريين ، وشنت الصحف الفرنسية على اختلاف نزعاتها حملة على بريطانيا ، فقد لاحظت أن معظم الدول الكبرى قد استغلت ظروف الهزيمة العثمانية فالتسما قد استولت على البوسنة والهرسك ، وبريطانيا وضعت يدها على قبرص ، تضاربه عرض الحائط بمبدأ المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية ، فإبدا كسبت فرنسا من هذا المؤتمر ؟

لقد كان كل من بسمارك وساليسبرى يتوقع مثل هذه الثورة فى فرنسا ولذلك استعدوا لمواجهة الموقف بفكرة التعويض التونسي . وقد عبر بسمارك عن موقفه بقوله لوزير خارجية فرنسا « ان الكمثرى التونسية ناضجة » ولكن وادنجتون لم يشأ ان يلقى المنحة الاستعمارية من يد عدو فرنسا التقليدى حتى لا تتخذ المعارضة من هذا وسيلة للطن على قيمة العرض ، بل انه كان يخشى ان يكون هدف ألمانيا من هذا الخاء هو ايجاد سوء تفاهم بين فرنسا وإيطاليا .

وهكذا انفردت بريطانيا بالمهمة فأعطى ساليسبرى الوعد المطلوب وافق على ان يحفظ سرا لمدة مؤقتة حتى لا يشير مشاكل دولية . على ان تصريح ٢١ يوليو البريطانى لا ينص بصراحة على اطلاق يد فرنسا فى تونس ، بل هو يتره بمهمتها الحضارية فيقول : « اذا كان للتسما ان تقوم بمهمة حضارية فى اللقان ، وانجلترا فى آسيا الصغرى . فامام فرنسا مهمة أعظم فى شمال افريقيا . افعلوا ما تشاءون فى تونس فستضطرون يوما للاستيلاء عليها لانكم لن تستطيعوا ترك قرطاجنة بيد البرابرة » (١) .

لم يكن هذا التصريح الشفوى ليرضى السياسة الفرنسية ارضاا تماما . وطالب وادنجتون بان تقدم بريطانيا تأكيدا مكتوبا واكثر صراحة . وكان جواب ساليسبرى على هذا الطلب ان اعطاء وعد كتابى يعنى ان بريطانيا تملك تونس ، ومع ذلك يمكن اعطاء وعد صريح بعدم معارضة احتلال فرنسا لتونس . بل ان وزير الخارجية البريطانية اضاف قائلا : انه فى حالة ما اذا نشب نزاع بين فرنسا وإيطاليا بسبب المسألة التونسية ، فان بلاده ستلتزم الحياد .

(١) توجد هذه النصوص ضمن مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من الفترة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٤ . وقد نشرت لبيان سبب الحرب العالمية الأولى .

صدر هذا التصريح البريطاني في ٧ أغسطس على أساس أن يكون حريا . إلا أنه لم يحط بالسرية المرجوة ، فقد نشرت إحدى الصحف النمساوية مضمون الوعود البريطانية . وعرف ألبياني كل من إيطاليا وتونس وبناء عليه أسرع أباني بطلب تفسير من الحكومة البريطانية عن موقفها . فأجاب سسالبري بأن إنجلترا ما زالت متمسكة بسياستها التقليدية ، وهكذا لم يتورع وزير الخارجية البريطانية من مخادعة الباني والتوصل الإنجليزي نفسه ، لأن وود كان حريصا فعلا على تنفيذ مبدأ المحافظة على الوضع الراهن .

أما إيطاليا فقد شمرت بتحول إنجلترا عن تأييدها عموما منذ أن رفضت الاشتراك معها في حلف للدفاع عن منطقة البحر المتوسط .

وبالنسبة لتونس خاصة فإن إيطاليا عندما فقدت الأمل في احتلال البلاد عسكريا أمام هذا انتحاض الإنجليزي الفرنسي ، قلبت سياستها رأسا على عقب . فبعد أن كانت أكثر الدول الأوروبية معارضة لتوقيع ازروابط العثمانية التونسية ، أصبحت من أشد الدول تمسكا باستقلال البلاد في نطاق السيادة العثمانية . بل إن أحد المستشرقين الإيطاليين أخذ يشرف على نشر جريدة عربية في سردينيا كانت تصدر باسم المستقبل للدفاع عن حقوق تونس وشمال أفريقيا وتهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية بشدة .

ولعل هذا الموقف هو الذي دعا مصطفى بن اسماعيل الذي خلف خير الدين في رئاسة الوزارة التونسية إلى توطيد علاقاته بإيطاليا حتى يوازن بها تغافل النفوذ الفرنسي . ومن الخطأ أن نساير بعض المؤرخين الفرنسيين الذين وصفوه بأنه كان خادما للمصالح الإيطالية .

حاولت فرنسا أن تخفف من وطأة نصرها الدبلوماسي على إيطاليا . فلم يعض وقت طويل على إعلان تصريح ٧ أغسطس حتى أرسل وادنجنون يطن الحكومة الإيطالية بأن فرنسا لن تقوم بعمل حاسم في تونس قبل التشاور معها . وأن كان قد نوه في نفس الوقت بأن تدخل دولة أجنبية أخرى سيؤدي إلى قيام نزاع مسلح مع فرنسا .

وفي هذه الأثناء ظهرت فكرة تمويض إيطاليا بطرابلس ، ولكن فرنسا لم تنسأ أن تصارح إيطاليا بهذا العرض ، لأن التفاوت بين طرابلس وتونس أمر ظاهر ومن ثم خشيت أن تخسده كرامة الدولة الكبرى الحديثة ()

على أن تعرفات فرنسا في تونس لم تكن مطابقة لتأكيداتها لاطاليا ،
فقد وقعت حوادث تثبت بجلاء نياتها التوسعية ، فبمجرد الحصول على
الوعد البريطاني بعث وادنجتون الى قنصله في تونس ، يستفسر منه عما
إذا كان من الممكن أن يقبل الباي حماية فرنسا ومراقبة جيوشها بالواقع
الاستراتيجية . وقد أجاب رويستان القنصل الفرنسي دون استشارة
الباي ، فأكد احتمال قبول الباي الحماية ، ولكنه توقع عدم قبوله لاحتلال
أى جزء من أراضيه . وقد تبين له خطؤه فيما بعد حين مرض في صيف
١٨٧٩ مشروع الحماية فرفضه الباي رفضا باتا . بل انه أبى مجرد
مشروع مخالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ .

وثمة مظهر آخر لسياسة التدخل يتعلق بنزاع وقع بين الحكومة
التونسية وبين أحد الملوك الفرنسيين وهو المسيو سانسى الذى كان له
امتياز استغلال مزرعة كبيرة في سيدي ثابت . وهذا الحادث وإن كان
فرديا إلا ان الحكومات الأوروبية كانت تطرح بتحويله الى مشكلة دولية ،
فقد لوادت الحكومة التونسية أن سحب امتياز المالك الفرنسي لانه أخل
بشروط الامتياز ولم يستغل قطعة الأرض استغلالا لزاميا . ولكن رويستان
أرسل بعض حراس القنصلية فحالوا دون تنفيذ قرار الحكومة التونسية :
ولم تكف فرنسا بهذا الاعتداء الصريح على سلطة الباي ، بل أرسلت
انذارا في ٥ يناير ١٨٧٩ تهدد فيه باحتلال بعض المراكز الهامة اذا لم
توافق الحكومة التونسية على حل مرض ، فلم يكن امام الباي سوى
الرضوخ لهذا الانذار .

وقد كشف هذا الحادث عن حقائق دولية هامة ، فان وود القنصل
البريطاني حاول أن يطمش الباي أثناء الأزمة جريا على السياسة الانجليزية
التقليدية . فكانت النتيجة أن خذله حكومته ، وعلاوة على هذا أرسلت
اعتذارا الى الحكومة الفرنسية تخبرها فيه بأن وود تصرف بغير تعليمات
رسمية . واخيرا استجابت لرغبة الحكومة الفرنسية في عزل وود وعينت
مكانه قنصلا آخر من بين الشخصيات الثانوية مؤكدة بذلك تحولها عن
سياسة المحافظة على الوضع الراهن . كذلك اظهرت هذه الأزمة رغبة
بسمارك الاكيدة في تأييد اطماع فرنسا ، فكتب الى السفير البريطاني في
برلين يقول : ان حاكما مستبدا غير متحضر مثل باي تونس ، لا يجوز
ان يكون سببا في تمكير صفو العلاقات بين انجلترا وفرنسا :

وليس معنى ذلك ان احتلال تونس اصبح امرا يسيرا من الناحية
الدولية بعد مؤتمر برلين ، وفضلا عن ذلك فقد قامت دونه معارضة
داخلة اتفقت فيها احزاب اليمين مع اليسار . لذا مالت فرنسا في
السنوات القليلة التي سبقت عام ١٨٨١ الى اتباع سياسة أخرى تعمد الى

الاحتلال ، وهي ما تعرف في لغة الاستعماريين بسياسة التطفل السلمي وهي تعني بذلك أقصى جهد للسيطرة على اقتصاد البلاد والحصول على الامتيازات الحيوية فيها دون تدخل عسكري . ووصفها فرسينيه بقوله « أن رجحان النفوذ الفرنسي في تونس يعني انها تحتكر المشروعات المتصلة بالمصالح العامة ، اما المشروعات الفردية فان فرنسا تترك للدول حرة التنافس عليها » .

وتصادف وجود قنصل ايطالي نشط في تونس في هذه الاثناء وهو ماشيو الذي كان يمثل بلاده منذ سنة ١٨٧٦ . واوشك هذا التنافس ان يتحول الى مسألة شخصية بينه وبين قنصل فرنسا روستان الذي لعب دورا كبيرا في التمهيد للاحتلال منذ ان تولى منصبه سنة ١٨٧٥ . وسعى كل من الرجلين سعيا حثيثا للتأثير على الشخصيات الحاكمة في تونس ، كما اصطدما في جميع المناسبات التي تتعلق بمنح الامتيازات الاقتصادية للشركات . عملا حينما حصلت شركة ايطالية على امتياز لمد خط للبرق بين صقلية وتونس تحت البحر ، اعترضت فرنسا بشدة محتجة بان امتياز سنة ١٨٧٥ الخاص بمد خطوط البرق في الاراضي التونسية يعطيها حق احتكار هذه المشروعات . كذلك احتدم الخلاف حول امتياز الخط الحديدي الموصل بين تونس وحلق الوادي ، فقد رسا عطاء هذا الامتياز أولا على الشركة الفرنسية صاحبة الامتياز على خط تونس - الجزائر ، ولكن شركة روبياتينو الايطالية اعترضت على شرعية هذا العطاء محتجة بان المزاد لم يعلن عنه بصورة كافية . فلما رفع الامر الى هيئة تحكيم بلندن . وثابت وجه نظر اشركة الايطالية اعيدت المناقصة ، واستطاعت روبياتينو التغلب على منافستها الفرنسية بفضل العناية الزائدة التي اولاها اياها مجلس النواب الايطالي ، وذلك بتقديم الضمانات المالية للشركة الايطالية . وهكذا استطاعت ان ترتفع بالمزايدة من مليونين و ٦٥٠ ألف فرنك الى اربعة ملايين ونصف فرنك (١) .

انصب غضب الحكومة الفرنسية على اضعف الاطراف في تلك المشكلة وهو باي تونس . فعلى اثر هذا الحادث ارسلت اساطيلها لتهديد الشواطئ التونسية . ولم تتراجع الا بعد ان حصلت على وعد من الباي بعطاء اصحاب رؤوس الاموال الفرنسيين حق الاولوية في جميع الامتيازات فيما بعد ، كما حصلت في الحال على عدة امتيازات جديدة ، من أهمها خط حديدي بين بنزرت وسوسة ، وبناء ميناء جديد لمدينة تونس على القناة التي تصلها بالبحر . وقد بلغت اطماع الفرنسيين الى حد

ان احد النواب ذهب الى تونس حاملا معه مشروعا باحتكار فرنسا لاصدار البكنوت التونسي . ولكن الباي لم يتماد في مائة الفرنسيين الى هذا الحد . بل على العكس بدأ يراجع نفسه ويثنيه الى خطورة للتوسع في منح الامتيازات . ومما يجدر باللاحظة ان الباب العالي كان قد نصح الباي بان يتنازل له عن حق منح الامتيازات للدول الأجنبية وذلك حتى يتجنب المآزق التي تترتب على تدخل الدول . ولكن الباي أنصر التمسك بالاستقلال الزائف عن التنازل عن اى حق من حقوقه .

وتبين سياسة الباي الجديدة نحو الامتيازات من موقفه ازاء حادث مشهور في تاريخ تونس ، يعرف بحادث الانفذا : وهو اسم المزرعة الكبيرة التي كان يملكها خير الدين في اقليم الساحل ، فانه بعد ان رحل الى استانبول . اراد بيع هذه المزرعة في مزاد علني ، وبالطبع لم يكن هناك سوى الشركات الأجنبية التي لديها المال الكافي لشراء هذه المزرعة التي تبلغ مساحتها ٦٦ الف هكتار . ول سوء حظ تونس دسسا العطاء على شركة مرسيليا الفرنسية بمبلغ مليون فرنك .

وحتى يعرقل الباي هذه العملية أوعز الى احد الرعايا الانجليز يوسف ليفي ، وهو يهودي مالطي ، بالادعاء بحق الشفعة ، وكان الباي يرجو من وراه اختيار هذا الشخص ان يمتحن مدى تأييد الحكومة البريطانية له . وفعلما رفع ليفي دعوى ضد الشركة الفرنسية ، وتولى الدفاع عنه صحفي انجليزي كان يعمل مراسلا بتونس منذ زمن طويل . وهو المستر برودلي (١١) . وقد استطاع برودلي ان يملأ الصحف الانجليزية بأخبار تلك القضية : وان يكسب الرأي العام البريطاني الى جانب المالطي . ولكن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بهذه المسألة الفردية . كما أكد السفير الانجليزي في باريس : بان الصداقة الانجليزية الفرنسية لن يعمرها هذا الحادث . وعلى كل فان الحكم لم يصدر في هذه القضية الا بعد الاحتلال . ومن ثم جاء مطابقا لوجهة النظر الفرنسية .

٢

سياسة جيل فرى والشروع في الحقبة

عندما تولى جيل فرى رئاسة الحكومة في فرنسا رأى ان الظروف

هذا الصحفي الذي اشتهر ايضا بدفاعه من المراهبين امام المحكمة العسكرية بمصر : عاصر أحداث هذه الفترة بتونس وكتب عنها المؤلف الهام الذي اشرنا اليه سابقا .

مهية بدرجة كافية لاحتلال تونس . وذلك ان هذا الزعيم الجمهوري كان يمثل احزاب الوسط . وهي تمير في الغالب من الطبقة البرجوازية التي تحمست لسياسة التوسع الاستعماري على اسس جديدة .

فهدفها من وراء هذا التوسع هو الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم اصبحت السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة شبيهة بالامبريالية البريطانية .

وبلاحظ ان الحقبة الممتدة من ١٨٧٠ - ١٩١٤ كانت من انشط فترات التوسع الاستعماري الفرنسي ، فقد تم اثناءها وضع الحماية على الهند الصينية ، ومدغشقر ومراكش وانشاء الامبراطورية الكبيرة في افريقيا الغربية والوسطى . وكانت تونس اول حلقات هذا التوسع .

ويرجع الفضل في ذلك الى جيل فرى لانه علاوة على مشكلة المعارضة الإيطالية كان عليه ان يتغلب اولاً على المعارضة الداخلية . وقد اتفقت احزاب اليمين مع اليسار على الوقوف في وجه سياسة فرى التوسعية . ولكن لكل منها اهداف مختلفة فاليمينيون من ملكيين وغيرهم ، وهم اصحاب نفوذ كبير في مجلس الشيوخ ، كانوا يرون في حركات التوسع الاستعماري بعثرة للجهود الفرنسية التي يجب ان تتركز لاسترداد الاراضى والالورين المقطعتين من ارض الوطن . الا ان فرى اجاب على هذا الاعتراض (١) ، بان التغلب على ألمانيا امر مستحيل ، وبالتالي فان فرنسا لن تموز هزيمتها في اوروبا الا بواسطة التوسع في المستعمرات . اما مشار اعتراض اليساريين ، وكانوا يعرفون في ذلك الوقت باسم الراديكاليين ، فهو ان مشروع حماية تونس مجرد محاولة لخدمة المصالح الخاصة لبعض الراسماليين الذين يملكون اسهم الدين التونسي فارادوا بواسطة احتلال تونس رفع قيمة سندات الدين في سوق الاوراق المالية . ويبدو ان هذا الاتهام لم يكن بعيداً عن الصواب . فانه بعد اتمام الاحتلال بعدة اشهر عادت احدى الصحف الباريسية فكشفت بعض اسرار الحملة ، ومن بينها اتهام بهذا المعنى وجهته الى القنصل روستان . ولما دفسع روستان دعوى ضد هذا الصحفي الذي فضح مفاخراته المالية المريبة ، لم نأخذ المحكمة بدعواه وبرأت الصحفي .

وقد وجدت اوساط اخرى اشد تحملاً لاحتلال تونس من احزاب الوسط وان كانت هذه الاوساط مقصورة على المكربين والمستوطنين

(١) جمعت خطب جيل فرى وآراؤه في مجلدات خمس بعنوان
Discours et opinions de jule ferry.

الأوربيين في الجزائر الذين كانوا يكرهون وجود دولة إسلامية مستقلة
عجاورة : ولكن لم يكن في استطاعة فرى أن ينفذ سياسته دون أن يجد
لها مبررات كافية أمام الراى العام الفرنسى . وقد توصل فرى الى
نوهين من المبررات :

الأول يتعلق بالأوضاع الدولية : ويتمثل في ازدياد النفوذ الإيطالى :
والثانى هو تفرب التونسيين من حركة الجامعة الإسلامية التى كان
يتزعمها السلطان عبد الحميد .

فبالنسبة للنشاط الإيطالى لوحظ أن الملك امبرتو قام بزيارة
رسمية لصقلية . حيث استقبل ممثلى الجالية الإيطالية فى تونس وبعض
الزعماء التونسيين أنفسهم . وقد ذهب رئيس الوزراء مصطفى بن اسماعيل
بهذه المناسبة الى صقلية حيث منح وساما إيطاليا رفيعا .

وقد التقت رسائل السفير الفرنسى بروما مع وجهة نظر روستان
فى التعبير عن القلق الذى اصاب الاستعماريين الفرنسيين من جراء هذا
النشاط الإيطالى ، وطالب كلا الدبلوماسيين بضرورة عمل حاسم لوضع
حد لهذا النشاط ولو على الأقل يجعل تصريح سالسبرى علنيا (١) . وقد
بالت الصحف فى تصوير الأزمة التى ترتبت على زيارة الملك لصقلية .
وتحدثت عن وجود حشود على الحدود الإيطالية الفرنسية . ويبدو أن
فرى حاول اقناع إيطاليا بالطرق الدبلوماسية بالعدول عن سياستها .
فأرسل وفدا لمفاوضة كل من الحكومة الإيطالية والباي . ولكنه باء
بالفشل فى تونس وروما معا .

أما فيما يخص الجامعة الإسلامية . فلاحظ أن روستان اخذ يحذر
حكومته من ازدياد نشاط العثمانيين فى ليبيا وكيف أنه يكون خطرا
حقيقيا ، لا بالنسبة لتونس فقط بل بالنسبة للجزائر أيضا ويلاحظ أن
الكتاب الأوربيين بالغوا فى تصوير مدى تأثير حركة الجامعة الإسلامية التى
تزعما العثمانيون ، فنحن نعلم أن السلطان عبد الحميد أرسل وفودا الى
الأقطار الإسلامية المختلفة كى يوثق الروابط بينها تحت زعامته كخليفة
المسلمين . ولكننا لا نعتقد أنه كان فى استطاعته عمليا إيجاد وحدة
سياسية من العالم الإسلامى بأسره (٢) . ومن الراجح أن يكون رجال

(١) أنظر رسالة دى نواى السفير الفرنسى فى روما بتاريخ

١٨٨٠/١٠/١٣

D. D. F. TOM 3 No. 347.

(2) Safwat p. 294 — 305.

الطرق الصوفية في شمال أفريقيا . وخاضه السنوسية من أكثر البعثات التي تأثرت بفكرة الجامعة الإسلامية وروجت لها في المنطقة . وقد حمل الفرنسيون تلك الدعاية السنوسية مسولية مقتل أعضاء بعثة فلاترز الاستكشافية في الصحراء الكبرى اواخر سنة ١٨٨١ . فكان هذا الحادث من بين الحجج التي قدمها المستوطنون للمطالبة بتجديد احتلال تونس .

ولكن الحجة القوية التي استند اليها جيل فرى والتي استطاع بواسطتها اقتناع مجلس النواب باعتماد المبالغ اللازمة لحملة تاديبية كانت تتعلق ببعض حوادث الحدود ، وليست هذه الحوادث بالجديدة فهي قديمة قدم احتلال الفرنسيين الجزائر . وقد اشرنا الى هجرة عدد كبير من أهل الجزائر بعد احتلالها الى تونس (١) ومن الطبيعي أن تبقى بعض العشائر المهاجرة مقيمة عند الحدود تمنى نفسها بأمل العودة . والظاهر أن السلطات الفرنسية كانت تخشى من وجودهم على الحدود فطالبت الباي بتسليم بعض زعمائهم .

وقد وقع اختيار فرى على قبائل الكرميين لينسب اليهم حوادث العدوان في اواخر سنة ١٨٨١ : فنشر رسالة تلقاها من حاكم عنابة تشير الى احتياز ٣٠٠ من افراد هذه القبائل لحدود الجزائرية وقتلهم لاربعة افراد وسرقة بعض المواشي . ثم ملأ الصحف بأبناء الكرميين ، او (الكرومير) كما سماهم الفرنسيون وهم الذين يسكنون الركن الشمالي الغربي من تونس . وهي منطقة جبلية مغطاة بالغابات . واهتم باظهار عجز الباي عن السيطرة على هذه القبائل . وهو وان صدق في هذا الادعاء الا انه يقصد من ورائه ان يثبت للرأي العام ان فرنسا اذا قررت التدخل في تونس . انما تفعل ذلك مضطرة لحماية مستعمرتها الجزائرية .

ومما يثبت صحة استنتاجنا ان فرى كان قد بيت التبة على احتلال تونس منذ يناير ١٨٨١ ، بينما لم يقع حادث الكرميين الا في اواخر مارس ، ويدل على ذلك تلك الرسالة التي كتبها الى جريفي حاكم الجزائر في اواخر يناير ١٨٨١ : وفيها تعليمات باتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لغزو تونس . ومن بينها الاسراع في اشاء الخط الحديدي الموصل الى تونس .

(١) نشرت الحكومة الفرنسية كتابا ضمن مجموعة وثائقها الدبلوماسية خصصت لحوادث الحدود بين تونس والجزائر .
Livre jaune affaires de Tunisie, Paris 1881.

تلك هي المبررات التي تفرع بها فرى امام الراى العام . ولكن ربما كانت الرسالة (١) التي كتبها ويد القنصل الانجليزى فى تونس مارس ١٨٨١ اهدق تعبيرا عن ثبات التوسيعين . فقد نقل الحجج التي سمعها من الجالية الفرنسية على النحو التالي : وجود ٣٠٠ كم من الحدود المشتركة بين تونس والجزائر ، امتلاك الفرنسيين لمائة مليون فرنك من مجموع الدين التونسي البالغ ١٢٥ مليون ، امتياز ٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية ، استقلال مصايد الاسماك على الشواطىء التونسية منذ قرنين ، امتياز جميع مشروعات البرق والبريد ، بناء ميناء تونس الجديد ، كون تونس اكبر عميل فى تجارة تونس الخارجية ، ممتلكات عقارية قيمتها ٥٠ مليون فرنك .

وعلى اثر الضجة التي احدثها فرى حول حادث اعتداء الكرميين ، قدم مشروعا الى مجلس النواب باعتماد ٥ مليون و ٦٠٠ ألف فرنك للقيام (بنقلته التأديبية) على القبائل التونسية المتعدية ، واستطاع ان يظفر بتصويت الاغلبية الساحقة . ولا يمتنع ان كثيرا من النواب كانوا يجهلون الفرض الحقيقى لهذه الحملة بدليل ان مليونا و ٦٠٠ الف فرنك قد خصصت للحربة ، مع ملاحظة ان تأديب قبائل الكرميين عبر الحدود لا يحتمل اشتراك هذا السلاح . ولعلهم تظاهروا بتصديق ان الحملة تأديبية ، وانها لا تقصد احتلال تونس وضمها تحت الحماية ، حتى سهلوا على جبل فرى الخطة التي وضعها لتخدير الدول الاجنبية وخاصة ايطاليا (٢) . ولو كانت اغلبية مجلس النواب معارضة حقا لسياسة الحماية التونسية ، لما سارعت المجلس بتوقيع معاهدة الحماية فى ٢٢ مايو وبأغلبية ساحقة . وسنرى كيف ان المعارضة قد وجهت نقدها فيما بعد ضد شخص جبل فرى . لا ضد السياسة الاستعمارية التي اتبعها ، فى تونس .

٣

الاحتلال وموقف الدول

بمجرد ان اعتمد مجلس النواب المبالغ اللازمة (للحملة التأديبية) فى ٤ ابريل ١٨٨١ . قام رويستان بإبلاغ الباي بان الحكومة الفرنسية

(١) انظر هذه الرسالة بتاريخ ١٢/٢/١٨٨١ فى الوثائق الانجليزية المنشورة ، المالة التونسية : Correspondence Relating to Tunis :

(2) Cambon p. 154.

قررت التدخل لتأديب القبائل التونسية ، وعلى ذلك فلا بد أن تعتبر القوات الفرنسية القائمة بهذه العملية قوات صديقة ، بل ذهب إلى حد المطالبة بأن تتعاون القوات التونسية مع الفرنسية في أداء مهمتها .
وعيثا حاول الباي أن يقطع على الفرنسيين حجبتهم للتدخل . فرفضوا إيجاه على بك على رأس قوة ، وهي أقصى ما استطاع حشده في مثل هذه الظروف ، ووجهها إلى بلاد الكرميين حتى يثبت للفرنسيين أنه قادر على أداء المهمة وحده . والظاهر أن الكرميين ادركوا مغبة موقعهم ، فلادوا أن يفوتوا على الفرنسيين حجبتهم وعرضوا على الباى تسليم بعض الرهائن منهم دليلا على خضوعهم لسلطته . ولكن شيئا من هذا لم يحول الفرنسيين عن خططهم ، وبحنوا في نفس الوقت عن اتهامات جديدة ، فادعسوا أن التونسيين اعتدوا على العمال الأوربيين الذين يعملون في انشاء الخط الحديدي الذي يصل تونس بالجزائر . وحتى أن صبح هذا فنم الطبيعي أن توقف الحكومة التونسية عملية انشاء هذا الخط كعمل من أعمال الدفاع المشروع بعد توجيه الإنذار الفرنسي .

وقد علق الباى آمالا عريضة على ممارسة الدول الأوربية والباب العالي ، وظن أنها ستتدخل للمحافظة على استقلال بلاده . بل أنه ظن يناشد الحكومة البريطانية رغم موقعها الصريح في تأييد فرنسا ، حتى بعد أن نزل الفرنسيون في ميناء بنزرت واتجهوا نحو مدينة تونس في أوائل مايو . نعم كان هناك تأييد أدبي من كل من إيطاليا والباب العالي للأسباب المعروفة لدينا أما بالنسبة للدولة العثمانية فلم يكن في استطاعتها عمل شيء حاسم للوقوف أمام الفسزو الفرنسي ، وهي التي وقفت جامدة أمام فسزو الجزائر سنة ١٨٢٠ . والآن وبعد مضي نصف قرن ازدادت فيه الدولة العثمانية ضعفا أصبح تدخلها أبعد عن التحقيق .

أما إيطاليا فلم تكن مستعدة وحدها للاشتباك مع فرنسا ، وشعر الرأي العام الإيطالي بمرارة شديدة وهو يرى قرب ضياع تونس ، وراح يصب غضبه على رئيس الوزراء كيرولي : فاستقطه مجلس النواب بعد توجيه أنذار فرنسا للباى بيومين . وقد حاول كيرولي محاولة يائسة لكي يحصل على تأييد بريطاني يتقذ به وزارته . ومع أن السفير الإيطالي بلندن أفهم الحكومة البريطانية بأن بقاء وزارة كيرولي متوقف على ردها فقد أجاب جرانفيل بأن فرنسا لا تنوى ضم تونس ، بل مجرد حملة ثأديبية ضد القبائل المتعدية (١) . وبدل هذا التجاهل لحقيقة الموقف في تونس على أن بريطانيا قد ذهبت في تأييد فرنسا إلى آخر الشوط .

(١) انظر رسالة جرانفيل بتاريخ ١٨٨١/٤/٢ إلى السفير الإيطالي
بلندن ضمن الوثائق البريطانية ...
correspondence

ولم يكن جلاستون رئيس الوزراء البريطاني بأقل تأييدا من وزير خارجيته . فان جلاستون الذي نشأ قيسا ، كان معروفا بمبادئه الشخصية للدولة العثمانية والعالم الاسلامي ، ولذلك اجاب على نداء الحكومة الإيطالية بقوله « ان مجاورة امة متمدينة لدولة متأخرة لا بد ان يؤدي الى مثل هذا التدخل » . ولنفس هذا السبب لم يصغ الى نداءات الدولة العثمانية ، ومما ثبت ان الحكومة البريطانية كانت على علم بنية فرنسا الحقيقية ، تلك الرسالة التي بعث بها كيوز السفير البريطاني بباريس منذ ٨ ابريل ١٨٨١ الى حكومته ، وفيها ينقل عن لسان فرى ان غاية فرنسا من احتلال تونس هو وضعها تحت الحماية وليس ضمها كاستعمرة مباشرة مثل الجزائر . والقصد الظاهر من هذه الرسالة هو طمأنة الحكومة البريطانية بان فرنسا ليست مفرقة في سياستها الاستعمارية . ولكنها تثبت على كل حال علم الحكومة البريطانية بان الهدف لم يكن مجرد حملة تاديبية . فضلا عن هذا ، فقد اعلنت بريطانيا موقفها صراحة حين سمحت لجريدة التايمز بنشر تصريح سالفري في نفس هذا اليوم .

وفي هذه الاثناء تولى احد اليساريين وهو دبوتى رئاسة الحكومة في إيطاليا . وقد عرف عن اليساريين هناك ميلهم الى فرنسا ذات النظام الجمهوري الديمقراطي . ونذا لم يلح الرئيس الجديد في التشدد ازاء الحملة الفرنسية ، بالرغم من ان السبب الظاهر لسقوط سلفه كيرولي كان تهاونه في تلك المسألة . ومع ذلك فقد اراد دبوتى فعل شيء يصير به عن احتياج إيطاليا ، فطلب الى بريطانيا الاشتراك مع بلاده في القيام بمظاهرة بحرية امام الشواطئ التونسية . وقد وافقت إنجلترا ولكنها اشترطت ان يحدد هدف هذه المظاهرة البحرية بأنه حماية للرعايا الادريين (من تمصب المسلمين) الذي قد يحتدم اثناء تقدم القوات الفرنسية .

وكانت المشكلة الجوهرية التي واجهت فرى هي كيفية حشد الجند اللازم لهذه الحملة دون اللجوء الى دعوة الاحتياطي ، نظرا لانه حرم على ان يعطى للحملة مظهر العملية البولية المحدودة الهدف . فتغلب على المشكلة بان ضم الى فرق الحدود بعض الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية الاجبارية ووضعهم تحت قيادة ضباط من جيش الاحتلال في الجزائر . وبهذه الطريقة أمكن حشد ٣٠٠٠٠ جندي تحت قيادة قائد قسنطينة فور جبول .

وفي ٢٤ ابريل اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس في اتجاهين . الاول نحو شمال تونس ، وكان هدفه الاول الكرمين . اما الثاني فقد اتجه الى اقليم الكاف . ومع بند هذا الاقليم عن الكرمين فقد

ظل الفرنسيون يتظاهرون بأنها عملية التفاف وانهم لم يخرجوا عن الهدف الذي أعلنوه رسمياً . ومن هذه النجبة الثانية كان تقدم الفرنسيين أسرع لعدم وجود مقاومة مثل تلك التي أبدتها الكرميون في بلادهم . وقد انسحب على بك على أثر مقابلة تمت بينه وبين الجنرال الفرنسي ، وترك أعمال المقاومة للقبائل غير المنظمة بالقدر الذي تملكه . وكانت تعليمات الباي تقضي بأن لا ينسحب التونسيون إلا بعد وقوع الاعتداء عليهم ولعله كان يتوهم أن اظهر العدوان قد يشير عطف الدول الأوربية على تونس . وقد حاول حاكم طبرقة ، وهي ميناء صغير قرب ساحل الجزائر ، تنفيذ هذه التعليمات فلم يستطع المقاومة أكثر من بضع ساعات .

وعندما نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت أبل مايو انضحت اهداف الحملة البعيدة ، وانها تقصد مدينة تونس لاملأ شروطها على الباي . وفي ١١ مايو وصلت هذه القوات أمام قصر الباي المعروف بقصر البارودو على بعد ٢٠ كم من تونس . وهناك لحق القنصل رويستان بالقائد بريار ، ولم يكن القنصل قد غادر البلاد باعتبار أن تلك الأعمال ليست حرباً رسمية . وكان الجنرال بريار يحمل معه نص المعاهدة التي وضعها جيل فرى لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال . فقدمت الى الباي لتوقيعها بعد أن أعطى مهلة ٥ ساعات فقط ، فلم يكن أمامه سوى الرضوخ ، ومن جهة أخرى هدده الفرنسيون بالخلع عن العرش وتنصيب أخيه الطيب باي الذي اتفق معهم على توقيع المعاهدة في حالة ما إذا رفض محمد الصادق توقيعها . وتحت هذا الضغط وقع الصادق باي معاهدة الحماية في ١٢ مايو ١٨٨١ .

الفصل العاشر

الحماية

١

كانت تونس اول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى .
وقد استهدف فرى مبتدع هذا النظام امرين : اولاً اسكات المعارضة
الدولية بحجة ان فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم .
ثانياً اقناع المعارضة الداخلية بان الحكومة لن تتورط فى اعباء مالية
جديدة ، لان من مميزات الحماية انها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال
وجميع ما يترتب على الاصلاحات الادارية والاقتصادية المفروض ادخالها
بواسطة الدولة الحامية . ومن الواضح ان هذا النظام يتمشى مع اهداف
فرى العلامة من الاستعمار ، اذ يقدم الاستغلال الاقتصادى على مسألة
المجد القومى ويبدو ان فرنسا ارتاحت الى هذا النظام فانبعثت بعد ذلك
فى عدة مستعمرات : الهند الصينية فمدغشقر لمدة ما ، ثم فى مراكش .
ولعل معاهدة البارود على ان فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم
فعلاً على مبدأ ان الدولة الحامية تشرف فقط اشرافاً فنياً على الادارة
الوطنية وتوجهها دون ان تحل محلها بل ان تلك المعاهدة نصت على ان
الاحتلال المسكرى يكون مؤقتاً . ولعل أبرز النتائج المترتبة على نظام
الحماية هو تولى الدولة الحامية شئون الخارجية والدفاع . وسنورد
فيما يلى أهم نصوص المعاهدة (١) .

البند الاول : ان معاهدة الصلح والصداقة والتجارة ، وجميع
المعاهدات الاخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس
قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لاجل تسهيل القيام بالاجراءات التى ينتظم على
دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للفرض الذى يقصده الجانبان
السايمان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بان تحتل القوات

(١) النص منشور فى اماكن عدة ، ويمكن الرجوع بسهولة الى :
الحبيب لاسر - هذه تونس - ص ١١٥ - ١١٦ .

الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها مصلحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاختلال عندما تتفق السلطان الحرّيتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام .

البند الثالث : تتمتع فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسو الباي وحمائنه من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يمس ملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة للفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل فرنسا لدى سو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الدبلوماسيون والقنصلون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصلحتها ، وفي مقابل ذلك يلتزم سو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صفة دولية دون اعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطن الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سو الباي تتمتع بأن تمنع قطعا ادخال السلاح والذخائر الحربية جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : خاص بالتوقيع

على أن فرنسا لم تكتف بالقبوض التي قرعتها بمساعدة البارود . فالحقت بها معاهدة أخرى سنة ١٨٨٢ تؤكد سيطرتها التامة على البلاد . وكانت أهم حجة لادخال هذا التعديل هو قيام ثورة وطنية مسلحة

خدد قوات الاحتلال . بمجرد ان افاق التونسيون من غفوتهم . ولذلك
ستتوقف قليلا لتتبع حوادث تلك الثورة .

والظاهر ان احتلال تونس بدون مقاومة تقريبا قد جعل الفرنسيين
يعتقدون بان امرهم قد استقر ، ولذلك قبل بربار رجاء الباي بعدم دخول
القوات الفرنسية الى العاصمة . ومن جهة اخرى اسرع جيل فري بسحب
جزء كبير من قوات الحملة لكي يظهر للمعارضة برأيه في تنفيذ خطة
الاحتلال بأقل عدد من الجنود والنفقات ، سيما وان البلاد كانت مقبلة
على انتخابات نيابية . وكسان فري بحاجة الى استرضاء أسر الجند ،
ولكن سرعان ما خاب تقديره حين اتدلت في البلاد ثورة عامة .

ولقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان : الاول قيام
ثورة في الجزائر ، هي ثورة بو عمارة في جنوب وهران في سيف ١٨٨١ .
وثانيا احساس التونسيين بان القوات المتحاربة المربطة في طرابلس
الغرب ستؤيدهم او على الأقل ستاويهم اذا فشلوا في حركتهم . ولذلك
كان القسم الجنوبي من تونس هو المسرح الرئيسي للثورة ، وخاصة
في مدينة القيروان المشهورة في شمال افريقيا كلها بمكانتها الدينية
والتاريخية العظيمة . فهي اول مدينة اسلامية بناها حقبة بن نافع عندما
فتح المسلمون البلاد ، وهذا يدل على اهمية الباعث الديني في حركة
المقاومة . وس القيروان امتدت الثورة الى الساحل الجنوبي ، فاحتل
التوار ميناء سفاقص وطردوا منه نائب الباي ، الذي اصبح في نظرم
خائنا بقبوله التوقيع على معاهدة الحماية . ونادوا بأحد رؤساء القبائل ،
علي بن خليفة اميرا عليهم . وفي شهر يونيو اصبحوا يسيطرون على
الساحل الجنوبي الممتد من سفاقص حتى حدود طرابلس بما في ذلك
جزيرة جربة وخليج قابس (١) .

اخرجت هذه الحسرة موقف جيل فري ، فهو الذي اراد ان يتم
عملية الاحتلال بأقل عدد ممكن من الجند . وقد اصبح الآن بين امرين :
لما ان يترك الثورة وشأنها مخاطرا بالكاس ، السهلة التي احزها منذ
قليل ، ولما ان يعزز الحملة بقوات كبيرة ، وهذا لا يأتي الا باعلان التعبئة
وإعتماد نفقات كبيرة قد لا يوافق عليها مجلس النواب . وقد تطلب
السياسي الاستعماري البارز على هذه المشكلة ، اذ قرر قمع الثورة التونسية
على مرحلتين : مرحلة اولية عاجلة وتهدف الى ابعاد التوار عن المنطقة
الساحلية حتى تقطع عليهم سبل الاتصال بالخارج ، ويمكن الاكتفاء بالأسطول.

الفرنسي لاتمسك هذه الفرصة . والمرحلة الثانية وتهدف الى الزحف على الثوار في الداخل ، وقد اجل تنفيذها الى ما بعد الانتخابات العامة في أغسطس .

بدأت الأعمال الحربية ضد مراكز المقاومة التونسية الساحلية عندما وجه الأسطول ضرباته الى ميناء سفاقص في أوائل يوليو . وكان الثوار قد اعتنوا بتحصينه ، فارتدت البحرية الفرنسية عنه خائبة . واحتجاج الفرنسيون الى حشد ست مدرعات بحرية حتى يتغلبوا على هذا الميناء الصغير في ١٦ يوليو . ومع ذلك لم يتمكن الفرنسيون من ازالة قواتهم الا بعد ان دمرت المدينة تدميرا كاملا . واتجه الأسطول بعد ذلك الى مراكز المقاومة الأخرى في قابس وجربة حيث ترك حاميات صغيرة .

وقد استطاع الثوار ان يستردوا قابس ، الى ان بدأت المرحلة الثانية في سبتمبر . ويبدو ان جيل فرى حرص على ان يتم القضاء على المقاومة التونسية قبل ان يبدأ البرلمان الجديد اجتماعه في أواخر أكتوبر . وشجعه على ذلك نجاح عدد اكبر من الثوار الجمهوريين في المجلس الجديد فبلغ عددهم ٣٧٠ الى جانب ٨٥ من اليمينيين المتطرفين و ٢٨ من اليساريين الراديكاليين . وقد رايت ان جيل فرى كان يعتمد على احزاب الوسط الجمهورية في تنفيذ سياسته التوسعية . وحتى يهيء الأذهان لقبول التبعة الجزئية لمواجهة الحالة في تونس ، اخذ يشيع في الصحف ان استقرار الجمهورية في فرنسا متوقف على بقاء الحماية في تونس وبهذه الطريقة استطاع حشد ٥٠ ألفا من الجند ، ارسلوا الى تونس في أواخر سبتمبر تحت قيادة الجنرال سوسيه .

وقد ركزت جميع الجهود للاستيلاء على القيروان عاصمة الثوار ، فسيرت اليها ثلاثة طوابير من جهات مختلفة . وعندما رأى الثوار ان الفرنسيين يحيطون بهم من كل جانب ، تفرقوا في الواحات الجنوبية ورحل بعضهم الى طرابلس . وعندما وصلت حلائع الفزاة الى المدينة وجدتها خالية من الحازنين ، وسلم من بقي من أهلها بدون مقاومة في ٢٧ أكتوبر ١٨٨١ .

واذا كان الفرنسيون قد قرروا فيما بعد اخلاء مدينة القيروان نفسها لعدم ملائمتها صحيا ، فان هذا لا يعني انهم تخلوا عن سياسة التخلخل في تونس . وحتى يمتنعوا قيام حركة أخرى للمقاومة اهتموا بالمنطقة الجنوبية خاصة . فاقبلوا مركزا للقيادة العامة في سوسة ونشروا طوابيرهم في الواحات الجنوبية . كما اقلوا حاميات في جميع المدن الهامة وتجاوزوا عن وعدهم السابق للباي . فمسكرت حماية فرنسية في العاصمة . وقد ظن جيل فرى انه سيجوز على تأييد مجلس الثوار عند

(٢ - ١٣ الغرب العربي)

اجتماعه اذا ما واجهه بهذه الانتصارات الجديدة . ولكن الذى كان
يعنى النواب ليس هو مصير تونس ، بل سياسة جيل فرى العامة وحسد
كثير من الجمهوريين له . ولذلك وجهوا تقدمهم الى مسائل لا تمس المسألة
التونسية الا من زاوية سياسة فرنسا الداخلية ، مثل كيفية تمويل الحملة
دون اذن البرلمان ، او سوء قيادة العمليات الحربية ويطء بعضها او
المعادوات التى اثارها المسألة التونسية بين فرنسا وإيطاليا .

ومع ان مجلس النواب لم يتخذ قرارا ضد سياسة جيل فرى فى
تونس الا ان رئيس الوزراء آثر الاستقالة والتخلى عن الحكم لرئيس جمهورى
آخر هو جمينا .

ولم يتحول الرئيس الجديد قيد انملة عن سياسة سلفه بالنسبة
لتونس . فمضى فى تدعيم السيطرة الفرنسية على ادارتها ، الى حد
انه عندما مات محمد الصادق سنة ١٨٨٢ لدخل القيم العام فى اختيار
خليفة الباي وقام بتنصيبه مستغلا تقاليد الاسرة الحسينية التى
لم تأخذ بنظام وراثته الابناء للعرش . وقد وقع اختيار القيم على ، على باى
شقيق الصادق ، الذى صار من اطوع البايات للسياسة الاستعمارية التى
ابحها خلفاء جيل فرى .

فى ٨ يونيو ١٨٨٣ قبل على باى توقيع معاهدة جديدة تعرف
بالمرسى ، اعتبرها الفرنسيون حسب النص مكملة لمعاهدة البارود .
والواقع ان هدف هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات الدولة صاحبة
الحماية فهى تشمل (١) :

اولا : ادخال الاصلاحات الادارية والمالية ، التى ترى
الحكومة الفرنسية فائدة فيها .

ثانيا : ضمان الحكومة الفرنسية لقرض يعقده الباي ، لتحويل او
لدفع الدين الموحّد البالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يمكن
ان يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠ فرنك . ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط
الموافقة لذلك . وقد عهد الباي بان لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب
تونس دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية .

ثالثا : يخصص الباي من مداخيل تونس اولا : المبالغ اللازمة لقيام

(١) الحبيب ثامر - هذه تونس - ص ١١٧ ، ١١٨

بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا ، ثانيا : مخصصات سمو الباي
وقدرها مليونان من الريالات التونسية (اي ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرانك) ،
وما فضل بعد ذلك يمين لمصاريف ادارة الملكة ودفع مصاريف الحماية .

٢

تنظيم الحكم

كان روستان هو اول من تولى منصب الإقامة العامة ثم خلفه
بول كلبيون ، الذي ينتمي الى عائلة دبلوماسية معروفة . وكان مفروضا
ان تكون اختصاصات القيم ، حتى بعد توقيع معاهدة المرسى ، مقصورة
على التوجيه والإرشاد الفني في ادارة البلاد الداخلية . ولكن لم تلبث
الحكومة الفرنسية ان أصدرت مرسوما في نوفمبر ١٨٨٤ يوسع من
اختصاصات القيم الصام . فتقرر تكوين مجلس لمعاونة القيم يتألف من
مديرى المصالح الفرنسيين الذين كان مفروضا ان يلحقوا بالوزارات التونسية
كخبراء ، بيد ان معظم الوزارات الوطنية التيت ، ولم يبق سوى منصب
رئيس الوزراء ووزير آخر وطنى يعرف بوزير القلم . وفى سنة ١٩٢١
أنشئ منصب ثالث ، هو وزير العدل . اما الدوائر الأخرى كالإالية والمعارف
والصحة والأشغال فتولاها هؤلاء المدبرون الفرنسيون الذين لهم حق
إصدار الأوامر الوزارية ، وينضم الى مجلس القيم العام قائد الجيش البرى ،
ثم اضيف اليه قائد قاعدة بنزرت البحرية الذي أصبح بمثابة وزير
دفاع الملكة بعد ان صارت تلك القاعدة من اكبر القواعد البحرية فى
شمال أفريقيا .

وبشكل سكرتير الإقامة حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين وبين
المدبرين الفرنسيين ، او بعبارة أخرى كان هو المسئول عن تسيير شئون
الوزارات التى بقيت بيد التونسيين . وحسب مرسوم سنة ١٨٨٤ تتولى
حكومة الجمهورية إصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية . وهذا هو
أساس المبدأ الذى تمسك به المستوطنون الفرنسيون قريبا بعد وصوله
بالإيادة المزدوجة
Co. Souverainete

هذا من حيث نظام الحكم . اما من حيث التشريع فقد تحايل الفقهاء
الفرنسيون حتى تقلوا سلطته الى القيم العام ، فادعوا بان الباي هو
صاحب السلطة المطلقة فى التشريع . وبالتالي له حق تفويضها لمن يشاء .
وقد فوض الباي ، القيم العام لهذا الغرض . ولذلك فهو يضع المراسيم
التشريعية ، ثم يصدرها بعد توقيع الباي . وقد وجدت الحماية فى اول
عهدهما من على باى ١٨٨٢ - ١٩٠١ منفذا طيعا لسياستها .

أما من الناحية الإدارية ، فقد كانت تونس مقسمة الى ١٩ قيادة فالحق بكل قائد حشرف مدني فرنسي . بينما تولت السلطات العسكرية ادارة المناطق الجنوبية بصورة مباشرة الى أن هدأت الأحوال فقسمت هي الأخرى الى قيادات مدنية سنة ١٨٩٤ . وعلاوة على ذلك كله احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة وتقلدوا الى أصغر الوظائف غير مراهم اختلاف طبيعة نظام الحماية عن المستعمرة وسيكون لهذا النظام أثره البعيد في حرمان البلاد من الموظفين المدربين ومواجهة مشكلات هويصة عند الاستقلال .

ولما حلت الإقامة العامة محل الحكومة التونسية في ممارسة مطلق السلطات بات من المميز عليها تحمل القيود الدولية التي كانت مفروضة على تونس قبل الحماية وأعمالها وجود لجنة الدين ثم القضاء القنصلية ، فعملت على الغائهما . فلما لجنة المراقبة الدولية ، فقد أصبح وجودها غير ضروري بعد أن ضمنت الحكومة الفرنسية الدين التونسي في معاهدة المرسى ، ولكن هذا الضمان بالذات جعل الجمعية الوطنية تتردد طويلا قبل توقيع المعاهدة . وأشار بعض النواب أن ذلك يشبّه صحة الاتهام القاتل بأن الحملة التونسية إنما قصد بها خدمة مصالح المهاجرين في الدين . ولما استقر المجلس أخيرا على توقيع المعاهدة في أبريل ١٨٨٤ حلت اللجنة نفسها دون ممارسة .

وبالنسبة للقضاء القنصلية ، كانت خطة الحماية هي تحويل جميع الجاليات الأجنبية المختلفة إلى المحاكم الخاصة التي تأسست لتطبيق قوانين فرنسا . وتمهيدا لقبول الدول الأجنبية إلغاء هذا القضاء ، أصدر الباي مرسوما بجواز تحويل الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم الفرنسية في حالة ما إذا اتهم القضاء القنصلية الذي يتبعونه . وقد نجحت فرنسا في اقتناع إنجلترا أولا بالتخلي عن هذه الامتيازات في يناير ١٨٨٥ . لما إيطاليا فقد ظلت تماطل حتى سويت مشاكلها العامة تدريجيا . ومن جهة أخرى فتحت فرنسا باب التجنس أمام المستوطنين الأوربيين من الجنسيات الأخرى ، بل شجعت التونسيين أنفسهم على التجنس ، إلا أنه لم يستفد من هذا سوى الطائفة اليهودية .

إن المورخ للتطور الداخلي في تونس لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى لا يستطيع أن يتناول تطور الحياة السياسية لهذا السبب البسيط ، وهو أن الحماية حالت دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي . والظهور الوحيد لاشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن . والمجالس الإقليمية في الديربات الخمس الرئيسية .

وقد اخذ منذ تأسيس هذه المجالس بقاعدة مناصفة القاعد بين الجالية الأوربية والتونسيين .

وفي نفس هذا التاريخ أي في عتام ١٨٩٦ ، تأسس مجلس شورى يؤخذ رأيه على سبيل الاستشارة - في سياسة البلاد الاقتصادية - وظل هذا المجلس مقصورا على المستوطنين ، فيختارون ممثلهم من بين أعضاء الفرق التجارية والصناعية ، وأعضاء المجالس البلدية ، وحين سمح للتونسيين بدخول هذا المجلس للمرة الأولى سنة ١٩٠٧ جعل تمثيلهم بالتعيين ، فيختار القيم العام ١٦ من أهل البلاد . ورغم أنهم كانوا لا يكونون سوى أقلية في المجلس ، فقد لوحظ ارتفاع بعض أصوات المعارضة في وجه الممثلين الأوربيين . لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حده ، وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية (١) . واستمر هذا الوضع قائما الى أن ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى فدخلت بعض التعديلات على هذا المجلس ولكنها كانت بعيدة عن الاستجابة للترغبات الوطنية .

٣

الاستعمار واستغلال الأراضي

بمجرد ان احتل الفرنسيون تونس اخذوا يفكرون في احسن الوسائل لهجرة العنصر الأوروي إليها واستيطانها ، دون مراعاة اختلاف الوضع القانوني بين المحمية والمستعمرة . غير أنه لم يكن من المعقول أن تلجأ الحماية الى سياسة الاستعمار الرسمي بينما هي تريد أن تثبت للراعي العام الفرنسي ان تونس لا تكلف حكومتهم شيئا . ولذلك اكتفت في الفترة الأولى بتشجيع الاستعمار الحر . وكانت المشكلة هي ايجاد الوسيلة التي تطمن الرافعين في استغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحريتهم في التعامل عليها .

وفي سنة ١٨٨٥ تقرر تطبيق نظام تورنر الخاص بتنظيم الملكية العقارية ، وهو النظام الساري في استراليا حيث لا يوجد سكان أصليون متحضرين قد استقروا على الأرض ونظموا ملكيتها . وبمقتضى هذا القانون يستطيع المالك الجديد قطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها

(1) Cambon p. 198.

في محكمة مختلطة ، أنشئت خصيصا لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الاعلان عنها . ويحتفظ بصورة من حجة الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع اليه في حالة ما اذا أراد المالك التصرف في قطعة الأرض بالبيع ، وبذلك يطمئن المستوى الجديد الى عدم امكان ادعاء شخص آخر بملكية المقار .

وبالرغم من هذه التسهيلات فقد لوحظ ان نظام الاستثمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة ، فضلا عن ان هذا العدد القليل كان ينتمي الى كبار الراسمالين الذين يشترون مساحات واسعة ويؤجرونها للسكان الاصليين او للاوربيين من الجنسيات الاخرى ، فظل الإيطاليون محتفظين بالأغلبية بين طوائف المستوطنين رغم اقترانهم بالتنجس بالجنسية الفرنسية لان الحكومة الإيطالية تدخلت في الامر ، الى ان اتاحت هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية لفرنسا تنفيذ سياستها .

ويتبين من الجدول الآتي كيفية تزايد الأوربيين بمختلف جنسياتهم (١) .

سنة	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
١٨٨١	٧٠٠	١١٢٠٠	٧٠٠٠
١٨٨٦	٣٥٠٠	١٦٧٥٠	٩٠٠٠
١٨٩١	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	١١٧٠٠
١٨٩٦	١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٢٠٠
١٩٠١	٢٤٠٠٠	٧١٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٠٦	٣٤٦٠٠	٨١١٥٦	١٠٠٠٠
١٩١١	٤٦٠٠٠	٨٨٠٨٢	١١٣٠٠
١٩٢١	٥٤٤٤٧	٨٤٨١٩	—
١٩٢٦	١١٠٢٠	٨٩٢١٥	٨٣٩٥
١٩٣٧	١٠٨٠٠٠	٩٧٠٠٠	—
١٩٤٦	١٤٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	—

على ان الاحصاءات الإيطالية تختلف كثيرا عن هذه الأرقام ، فطبقا لهذه الأخيرة بلغ عدد الإيطاليين سنة ١٩١١ مثلا ١٣٠ ألفا والفرنسيين ٣٠ ألفا .

مثل التوسع في سياسة الهجرة الأوربية خطورة شديدة ، نظرا لان

(1) Afrique française Mars 1921.

تونس كانت ضئيلة الكثافة بالسكان عند وضع الحماية عليها ، فلم يزد عدد التونسيين حينئذ على مليون ونصف يتركز معظمهم في الأقاليم الساحلية بينما كان الداخل مقفرا من السكان . ولم يسر تزايد التونسيين بنفس السرعة التي زاد بها سكان الجزائر مثلا . إذ بلغ عددهم في احصاء سنة ١٩٤٦ نحو ثلاثة ملايين نسمة وسنرى ان استيلاء الاوربيين على قسم كبير من الثروة الزراعية ومعظم الصناعة : لم الثروة المعدنية بأكملها ، قد حال دون تقدم التونسيين المادي . وقد تكرر حدوث المجاعات إلى عهد قريب من حصول البلاد على استقلالها .

ويحجة وجود هذا الفراغ العمراني ، ومن أجل موازنة تدفق المنصرم الإيطالي عليها ، تحولت الحماية تدريجيا إلى سياسة الاستعمار الرسمي . فأول خطوة اتخذتها في هذا السبيل هي اصصدار مرسوم في فبراير ١٨٩٢ (١) ، يقضى بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة . وقد أدى ذلك إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة في الجنوب حول سفاقص حيث استطاع الاوربيون ان يشاركوا في انتاج الزيتون ، وهو من أهم موارد السكان الاصليين قبل الحماية .

والخطوة الثانية هي الاستيلاء على الأوقاف الخيرية . وحتى تخفف الحماية من وقع الصدمة التي سيتلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ريع هذه الأوقاف تجنبت مؤقتا الاستيلاء على الأوقاف الأهلية، ولما كانت أراضي الأوقاف غير قابلة للبيع فقد بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن الحل الذي يسهل على المستوطنين الاستيلاء على هذه الأراضي بالوسائل المتوتية ، فتشبهوا برأى ضعيف في مذهب مالك يبيع الإجارة المستدومة للأراضي الموقوفة ، وبرأى آخر في مذهب أبي حنيفة يبيع جواز استبدال العقار الموقوف بعين أخرى ، إذا كان في مصلحة الواقف .

وهكذا كان المستوطنون يمنحون نحو ١٠٠٠ هكتار سنويا من أراضي الأوقاف الشاسعة التي تغطي ١/٢ الأراضي المزروعة في شمال تونس ، وذلك في نظير ايجار سنوي ضئيل ولكن المستوطنين بما لهم من نفوذ على الإدارة لم يحترموا شروط الاستغلال فكفوا عن دفع الإيجار منذ سنة ١٩٠٥ (٢) وفي سنة ١٩٠٤ قدم المستوطنون اقتراحا بانتزاع الأوقاف الأهلية أيضا . ولكن تبين أن المتفهم بهذه الأوقاف ومعظمهم من

(١) الحبيب ثامر - ص ٤٢ وما بعدها .

(٢) Terras, essai sur les biens habous en Algerie et en Tunisie
Journal officiel. Vol., 11 p. 386 s. q.

الأميان التونسيين سيتحولون بعد حرمانهم من ثروتهم الى أعداء الأمة
لفرنسا مما يقوى صفوف الحركة القومية .

والخطوة الثالثة هي التوسع في تفسير الاملاك الاميرية او الدومين .
عندما وضعت الحماية سنة ١٨٨١ ، كانت املاك الدولة لا تتجاوز ١٠٠ الف هكتار
وسرعان ما ابتلعها الاستعمار الاوربي وبحث عن مصادر جديدة . فصدرت
مراسيم بضم المراسي والعيون الى الاملاك الاميرية . وادى هذا الى اصطدام
الادارة بالقبائل التي تنتفع بالمراسي في شمال تونس . وحتى تقطع على
القبائل اي دعوى في ملكية هذد المراسي صدر حكم من محكمة العقارات
بانه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند اليها في ادعاء
الملكية .

وقد استمرت الحماية على اتباع سياسة اغتصاب الاراضي حتى بلغ
مجموع ما يمتلكه الاوروبيون بعد الحرب الثانية ٧٧٠٥٠٠ هكتار .

ويضم الاستعمار الزراعي في تونس بالملكيات الكبيرة اذ انشئت
اربع جمعيات واسمالية تمتلك من هذه المساحة ٢٤٠٠٠ هكتار ، اي
ما يعادل ٢٣٪ من مجموع الملكيات الاوربية . ويهتم بعض الكتاب الفرنسيين
بإبراز الفرق بين هذا الاستعمار الاقطاعي والاستعمار الديمقراطي في
الجزائر حيث تنتشر الملكيات الصغيرة . وتؤيد الأرقام هذا الادعاء ،
ففي سنة ١٨٩٧ مثلا كان هناك ٢٧٥ مائلا اوريا في تونس لمساحة
قدرها ٤٧٦٠٠٠ هكتار ، بينما لوحظ ان مساحة قدرها ٤٣٥٠٠٠ هكتار
في الجزائر يملكها ٣٩٠٠٠ مستوطن (١) ومفردى هذه المقارنة عند الفرنسيين
هي استفراد المظف على مستوطني الجزائر وعدم تشبيههم بكياء الاقطاعيين
الآثرياء في تونس . وهي حجة أبرزها الاشتراكيون الفرنسيون حينما
واقفوا على استقلال تونس سنة ١٩٥٦ . وعارضوا في نفس الوقت بشدة
في استقلال الجزائر .

وطبيعي ان تؤدي سياسة الاستعمار ارسى في النهاية الى غرورة
معاونة الدولة ماليا لاستعمار تونس . ففي سنة ١٨٩٧ انشؤ صندوق
لمساعدة سفار المهاجرين ، ثم اعتمدت الجمعية الوطنية ببلغ ٧٠ مليون فرنك
لتغطية نفقات الهجرة والاستقلال ومع ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعي
في تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الاولى اذ بلغ عدد المستظلمين
الزراعيين ١٧٠٨ سنة ١٩١١ . ولا كان المقصود من هذه الهجرة الرسمية
موازنة المنصر الإيطالي ، فقد روعي توزيعها على اكبر عدد ممكن من

(1) Roberts, Vol. I, p. 274.

المراكز مما حال دون قيام قرى أوربية خالصة كما كان الحال في الجزائر . وعلى العكس تمكن الاستعمار الاقطاعي الذي كان يستخدم الأيدي العاملة التونسية ، من استغلال ممتلكاته الكبيرة الى ابعد مدى ، فقد رأينا أن مجموع المكبات الأوربية في تونس بلغ ٧٧٠٠٥٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريبا $\frac{1}{3}$ الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ ٢٠٠٠ و ٢٨٦٦ هكتار . ومع ذلك فإن نصيب الأوربيين في المنتجات الزراعية بلغ نحو ٢٥٪ من مجموع الثروة الزراعية ، اذ وصلت قيمة الانتاج الأوربي سنة ١٩٢٦ الى ٦ مليارات ٧٠٧ مليون فرنك . مع ملاحظة ان المنتفعين بهذه القيمة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص ، بينما يعتمد معظم الشعب التونسي في معاشه على ثروة بلاده الزراعية (١) .

وإذا كان الاستعمار الأوربي قد استولى على قسط كبير من الثروة الزراعية ، فهو قد احتكر الثروة المعدنية بأكملها للرأسماليين الفرنسيين . ذلك ان الأراضي التي عثر فيها على مناجم للفوسفات أو الحديد أو غيره من المعادن ضمت كلها الى الاملاك الأميرية ، لم تنازل عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة .

ويعتبر الفوسفات أهم المعادن التونسية ، وقد اكتشف سنة ١٨٨٥ قرب قفصة ، ثم في مناطق أخرى حتى أصبحت تونس من أكبر الدول المصدرة للفوسفات قبيل الحرب العالمية الأولى . وبلغت قيمة ما صدرته ٢٤٨ مليون فرنك سنة ١٩١٤ ، وقد أصبحت تونس فيما بعد ثانية دول العالم المنتجة للفوسفات .

٤

الحماية ونتائجها الدولية

أدى احتلال تونس الى اغتصاب دولتين من الدول الكبرى ، هما إيطاليا والدولة العثمانية . أما حكومة الآستانة فقد شعرت بان فقدان تونس كان ضربة قاصمة لسياسة السلطان الرامية الى دعم حركة الجامعة الإسلامية . ولكن فرنسا لم تأبه كثيراً بمعارضة الباب العالي ، بل على العكس راحت تنتقد السلطات العثمانية في ولاية طرابلس : مدعية أنها

(١) من الدراسات القيمة في هذا الموضوع كتاب .

تقدم المونة للتوار التونسيين القارين اليها . وقد اضطرت الأستانة أخيرة إلى الاعتراف ضمنا بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٨٨٨ ، وذلك بقبولها لمفاوضة فرنسا بشأن تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس ، غير أنها لم تمتثل بالحماية رسميا إلا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى في معاهدة سيفر . ومن المؤكد أن احتلال تونس كان من بين الأسباب التي أدت إلى تقرب تركيا من ألمانيا .

لما إيطاليا فقدت كان لديها وسائل أكثر تهديدا لفرنسا من الدولة العثمانية المتداعية لذلك ظلت فرنسا منذ البداية تعمل على استرضائها ، ففرضت عليها تعويضا آخر على حساب الدولة العثمانية في ليبيا ، ولكن إيطاليا لم تكن لترضى بتلك القصة غير المكافئة حيث أن ولايتي طرابلس وبيقة لا تضمن سوى صحارى شاسعة . ولذلك فهي لم ترفض العرض الفرنسي فحسب ، بل أكدت للأستانة أنها لن تشارك في عمل عدواني ضد الولايتين العثمانيتين يكون من شأنه خرق القانون الدولي .

وظلت إيطاليا ترفض الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس . وما تستلزمه هذه الحماية من اتخاذ القيم المصام الفرنسي واسطة بين القنصل الإيطالي والباي . ثم كانت المسألة التونسية من بين الأسباب التي دفعت إيطاليا إلى الانضمام للحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا . وصارت فرنسا وقتا ما الخصم الأول لهذا الحلف . فعند تجديده سنة ١٨٨٧ نصت إحدى موادته البرية « على أنه إذا زادت فرنسا من ممتلكاتها في شمال أفريقيا ، ورات إيطاليا أن ذلك يخل بالتوازن في المتوسط ، ثم اضطرت للتدخل في الأراضي التابعة لفرنسا أو في الأراضي الفرنسية نفسها ، فإن ذلك يعني قيام حالة مماثلة بالنسبة لألمانيا » . وقد جاء انضمام إيطاليا للحلف الثلاثي حجة قوية في يد الجبهة الفرنسية التي عارضت سياسة التوسع في تونس .

ولم تكن المشاكل التي تربت على الحماية التونسية مقصورة على ميدان السياسة الدولية ، إذ واجهت فرنسا بعض العقبات الاقتصادية والقانونية داخل البلاد وترجع هذه العقبات إلى أن الحماية لا تلقى المعاهدات السابقة التي تربط تونس بالدول الأوربية الأخرى . وكانت هذه المعاهدات تعطي لانتقرا وإيطاليا بصفة خاصة حق الدولة الأكثر رعاية . فلم يكن في وسع فرنسا أن تفرض على البلاد امتيازات جمركية خاصة لبضائعها أو ترفع من الضرائب الجمركية على بضائع الدول الأخرى كما كان متبعيا في ذلك الوقت بالنسبة لجميع المستعمرات الفرنسية .

كذلك لم تستطع فرنسا أن تمنح الصادرات التونسية إلى أراضيها

اعفاءات جمركية لعدم وجود المعاملة بالمثل ، وهذا ما ضايق المستوطنين الزراعيين الذين عجزوا عن تصريف منتجاتهم (في الوطن الأم) مثل زملاتهم في الجزائر . لذلك سمت فرنسا لدى كل من بريطانيا وإيطاليا بالتنزلا عن بعض امتيازاتها السابقة . فأما بريطانيا فلم تمارض طويلا ، وخاصة بعد أن امتدت لنفسها احتلال مصر ، وبعد أن اشترطت أن تستمر منتجاتها القطنية متمتعة بالحد الأدنى للضريبة الجمركية وهي ٥ ٪ .

أما إيطاليا فقد ظلت تمارض حتى سنة ١٨٩٦ ، أي إلى حين تعرضها للهزيمة الكبرى في عدوة . وفي هذا العام وقعت معاهدة مع فرنسا حصلت بمقتضاها على عدة ضمانات في نظير تنازلها عن معاهدتها السابقة مع تونس . ومن هذه الضمانات استمرار الرعايا الإيطاليين في الانتفاع بالمصايد التونسية طبقا للمعاهدات السابقة ، ومنها مساواة الرعايا الإيطاليين بغيرهم من الأوروبيين . كما تنص المعاهدة على حرية الإيطاليين في بناء المدارس الخاصة ، وبقاء المدارس الحكومية على ما هي عليه دون زيادة .

وعلاوة على المشكلات الاقتصادية فقد كانت هناك الجالية الإيطالية الكبيرة العدد التي احتفظت بجنسيتها ، ومن ثم فإن ارتباطها بدولة أوربية أخرى كبيرة قد اعتبر تهديدا لبقاء الفرنسيين في تونس ، وخاصة بعد احتلال إيطاليا لل ليبيا سنة ١٩١١ . وطالبت الحكومة الإيطالية اعتبار الرعايا الليبيين في تونس وهم يلفون نحو ٥٠.٠٠٠ رعايا إيطاليين ، وازداد شعور الفرنسيين بهذا الخطر عندما اهتمت الحكومة الفاشية بيش الدعاية القومية بين العثليان المهيمين في تونس ، لذلك قلعت الحماية بمدة محاولات من طريق التشريع لاغراء الرعايا الإيطاليين بالتحويل إلى الجنسية الفرنسية .

وفي يوليو ١٨٩٧ صدر مرسوم بمد قوانين الجنسية الخامسة بالمقيمين الأجانب ، والسارية في فرنسا ، على تونس حتى يباح للرعايا الأوروبيين طلب التجنس بالجنسية الفرنسية بمد إقامة فترة معينة في تونس . وهذا المرسوم وأن لم يؤد إلى نتائج هامة نحو تحقيق الهدف الذي صدر من أجله إلا أنه اعتبر ماسا بالسيادة التونسية لأنه حين جعل إقامة الأجانب في تونس من الأمور التي تكسب الجنسية الفرنسية ، فكانه اعتبر الأراضي التونسية جزءا من الأراضي الفرنسية وهو اعتداء صارخ على حقوق السيادة التونسية التي اعترفت بها الحماية (١) .

ويعتبر مرسوم نوفمبر ١٩٢١ أشد عدوانا على هذه السيادة إذ أنه

(١) الحبيب النمر - هذه تونس - ص ١١٧ ، ١١٨ .

بضئى الجنسية الفرنسية اجبارا على جميع الاجانب الذين قضى اسلافهم فى تونس ثلاثة اجيال - وقد اصاب هذا الرسوم بصفة خاصة الرعايا الممالطين ، مما اثار ازمة قانونية بين اتبطنوا وفرنسا . ولكن هذا الرسوم يستثنى الرعايا الايطاليين لعلهم فرنسا بان تطبيقه عليهم سيؤدى الى رد فعل عنيف فى ايطاليا . وسرى ان الفرنسيين قد فتحوا باب التجنس لاهل تونس انفسهم وكان هذا من بين العوامل التى بعثت الحركة الوطنية ، وحين تولى لافال الحكم فى فرنسا سنة ١٩٣٥ وكان من اهداف سياسته تخفيف حدة التوتر بين بلاده وحكومة ايطاليا الفاشية توصل الى عقد بوية عامة للمشاكل الملقة مع موسوليني .

كانت مسألة الرعايا الايطاليين فى تونس من بين الموضوعات التى ضلعتها هذه التسوية ، وخصص لها الجزء الثالث منها ، فافترضت هذه الاتفاقية مرور فترة من الزمن قبل ان يتحول الايطاليون المقيمون بتونس تدريجيا الى الجنسية الفرنسية . ونصت على ان الموايد الايطاليين فيما قبل سنة ١٩٣٥ يحتفظون بجنسيتهم ، اما الذين يولدون بعد هذا فلم حرية اختيار الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن الرشد ابتداء من سنة ١٩٥٦ . كذلك نص الاتفاق على اخضاع المدارس الايطالية للتشريع الفرنسى ابتداء من سنة ١٩٥٧ .

ولم يقدر لهذه الاتفاقية ان ترى التنفيذ ، فعندما خرجت ايطاليا مهزومة من الحرب العالمية الثانية استطاعت فرنسا ان تلغى هذه الاتفاقية كما الفت معاهدة سنة ١٨٩٦ المشار اليها . وعلى اثر هذا اسرع كثير من الايطاليين الى التجنس بالجنسية الفرنسية لان القاعدة العامة هى ان المستوطنين الاوربيين فى شمال افريقيا لا يتمسكون بقومياتهم الخاصة ، وانما يتغلب احساسهم بالانتماء فى وجه السكان الاصليين . وما دام الايطاليون يستمتعون بمشاركة الفرنسيين فى استغلال الشعب التونسى فلا باس من الانتماء الى جنسية الدولة التى تحمى مصالحهم .

الفصل الحادي عشر

مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفة

نهاية العزلة

بلفت سياسة العزلة ذروتها في عهد مولاي سليمان ، وهدف السلاطين من وراء تلك السياسة هو تجنب البلاد أطماع الدول الاستعمارية . ولكن منذ ان وطئت اقدام الفرنسيين ارض الجزائر أصبحت سياسة العزلة امرا عسيرا . وقد راينا كيف اجتلب مولاي عبد الرحمن الى المشكلة الجزائرية على غير هواه عندما طلب اهل تلمسان حماية مراکش ، وذلك باعتبار ان سلطان تلك البلاد يعد من اكبر الشخصيات الروحية والسياسية في شمال افريقيا . ولذلك اضطر الى الخروج على مبدأ الحياد الذي كان يتمشى مع سياسة العزلة . وعلى وجه العموم كان موقف السلاطين مختلفا الى حد كبير عن موقف بابات تونس ، غير ان ضعف امكاناتهم اضطرهم في النهاية الى الاستسلام لتهديدات فرنسا حتى يجنبوا البلاد شر الغزو .

وقد احتجت فرنسا على وجود السلطة المراكشية (١) في تلمسان وارسلت بعثة خاصة الى فاس للاحتجاج في اوائل سنة ١٨٢٢ فسارع مولاي عبد الرحمن بسحب مبعثيه من الجزائر ثم تجدد النزاع بسبب حركة الأمير عبد القادر وما كانت تلقاه من تأييد لدى القبائل المراكشية المجاورة لحدود الجزائر ، فنالت احتجاجات فرنسا بواسطة قنصلها في طنجة منذ سنة ١٨٢٥ .

وبلغت تلك الخصومة ذروتها عندما التجأ عبد القادر الى مراکش ، وذهبت القوات الفرنسية تقيم الحصون على الحدود . ولم تحترم هذه القوات حدود الدولة الإسلامية المجاورة . بحجة ان الحدود ليست موضحة بصورة دقيقة . وراح لامورسيير يبنى حصنا في ٧٧ مئة التي تقع داخل مراکش على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة وجدة . وفي أثناء ذلك وقعت عدة اشتباكات ، انتقل على اثرها يجبو الى منطقة الحدود حيث اجري مفاوضات مع حاكم وجدة . ولم تنتظر قبائل مطير وبني سنان . نهاية

(1) Hanotau : Histoire des Colonies Francaises Vol. 3.

تلك المفاوضات الطويلة المقددة ، فهي لا تلمس سوى وجود قوات الغزو فوق أراضيها . ولذلك استمرت الاشتباكات المتفرقة حتى استطاع ييجو أن يقنع حكومته في باريس بالتخلي عن الطرق الدبلوماسية واتخاذ إجراءات حاسمة لإملاء رغبات فرنسا كاملة على حكومة فاس .

ومن الراجح أنه كانت لييجو أهداف خاصة ترمى إلى ضم مراكش أو جزء منها عندما تحطم قوتها فتواجه بريطانيا والدول الأخرى بالأمر الواقع .

بدأ ييجو باحتلال مدينة وجدة فأصبح مولاي عبد الرحمن مضطرا لغرض الحرب دفاعا عن كيان السلطنة ، فالتأت جيوته الرسمية مع أنصار الأمير عبد القادر والقبائل الشرقية . وتكون من كل ذلك جيش كبير العدد قدر بنحو ٦٠ ألفا . ولكن العدد لم يكن ليحدي كثيرا ، فعندما التقى مع القوات الفرنسية في معركة وادي أسلي في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ لحقت به هزيمة ساحقة . وكان من السهل على الفرنسيين أن يواصلوا تقدمهم داخل البلاد . وليس بعيدا أن تكون الحكومة الفرنسية قد فكرت في اقتطاع جزء من مراكش ، بدليل أنها لم تكتف بالقتال على الحدود المراكشية الجزائرية بل أرسلت أساطيلها تحت قيادة أحد أفراد العائلة المالكة ، أمير جوافيل لضرب مدينة طنجة ، وانزلت بعض قواتها في ميناء موجدور على الساحل الأطلسي . ولكن الذي حدث هو أنها تخلت عن جميع ما أحرزته من مكاسب ، وليس لهذا من تفسير سوى أن فرنسا لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لمجابهة المعارضة البريطانية .

أسفرت معركة وادي أسلي عن قبول مراكش للشروط التي كانت فرنسا قد قدمتها على شكل انذار في يونيو . فنصت اتفاقية أكتوبر ١٨٤٤ (١) على تريح جيش مراكش من منطقة الحدود ومعاينة المسؤولين عن حوادث يونيو ، وإعلان عبد القادر خارجا على القانون . وذلك أما باتباعه والقبض عليه أو طرده من البلاد . وقبول مراكش مبدأ الارتباط مع فرنسا باتفاقيتين ، أحدهما لتخطيط الحدود بدقة ، والأخرى تتعلق بالتجارة ، وتنص على حق الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لفرنسا .

(١) يمكن الرجوع إلى مجموعات المعاهدات الفرنسية المشهورة مثل
Marten's Albin

وبخصوص العلاقات الفرنسية المراكشية في تلك الفترة عموما انظر :
Combou : Histoire du Maroc.

وبناء عليه جرت المفاوضات من أجل هاتين الاتفاقيتين . وعندما
لاؤك المظرفان على الوصول الى حل كان عبد القادر قد استأنف كفاحه
في الجزائر ، فعاد بيجو يدعو حكومته الى استخدام القوة باعتبارها افضل
وسيلة لحل النزاع مع مراكش ولكن قنصل فرنسا في طنجة ومستشار
للشئون الاسلامية ليون روش اعترضوا على تلك السياسة ونصحا بتوقيع
اتفاقية للحدود ، يكون لفرنسا بمقتضاها حق تتبع القبائل المشاغبة
لحماية امنها .

واذا كان مولاي عبد الرحمن قد استسلم منذ ذلك الوقت لمطالب
فرنسا ، فان هذه الحوادث زادت من سخط الرأي العام في مراكش على
أوروبا والمسيحية ، واشتد الحذر من مخالطة الأجانب أو السماح لهم
بالتنقل داخل البلاد .

وفي يونيو ١٨٤٥ وقعت اتفاقية بمقتضاها قسمت الحدود الى
قطاعات ثلاثة : القطاع الأول يمتد من البحر الى ١٥٠ كلم . في الداخل
فيتمتعي عند ثنية الساسي . وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل
مستقيم تقريبا ، يساير خط الحدود القديم على عهد النيابة الجزائرية .
ويمتد القطاع الثاني جنوب ثنية الساسي حتى الصحراء الكبرى . وقد
روى في تلك المنطقة تخطيط الحدود على اساس توزيع القبائل لا الأرض
ومن ثم صارت اكثر المناطق اثارا للمنازعات : لان بعض القبائل النازلة فيها
تتألف من جماعات كبيرة ، تحتل مساحات شاسعة للرعي ، مثل ولد سيدي
شيخ ، وبني سنان . ونتج عن ذلك أن بطون القبائل أصبحت موزعة بين
المنطقة الفرنسية والمنطقة المراكشية . وادعت كل من السلطين دخول
القبيلة باجمعها تحت سيادتها .

أما الصحراء الكبرى فقد اعتبرت أرضا مشاعا ليست تابعة لأحد .
واعتقدت فرنسا في بداية الأمر أنه من الأفضل إعادة تخطيط الحدود على
خلول تلك المناطق ولكن بعد التجربة رأت أن الأفضل ترك المسألة غامضة ،
لان التحديد قد يؤدي الى تقوية نفوذ السلطان في مناطق ليس له فيها
سوى سلطة اسمية . ثم إنه يمكن استغلال الفموض دائما لصالح الطرف
الأقوى . وعند توقيع هذه الاتفاقية لم يتصور الفرنسيون وجود أي قائدة
للصحراء ، واعتبروها كالبحر . إلا أنه بعد التوغل في السودان ، وظهر
مشروع خط حديدي يصل بين الجزائر وتبكتو ، وقيام ثورة بوعصامة
في جنوب وهران . والتجاء بعض النوار الى مراكش . كل ذلك أظهر أهمية
واحاح الجنوب الواقعة في الصحراء الكبرى . واخذت فرنسا تتسلل الى
تلك المنطقة ، أولا عن طريق منح حمايتها لزعيم من أكبر زعمائها الدينيين

هو عبد السلام الوزاني : ثم ارسال الحملات الصغيرة للمراقبة في بعض تلك الواحات مثل فجيج سنة ١٨٧٠ وعين صلاح ١٨٩٩ وتوات ١٩٠٠ .

والحق ان مشكلة الحدود كانت اهم عنصر استخدمه الفرنسيون في الضغط على مراكش حتى انتهوا باحتلالها . ففي المعاهدة التي عقّلت سنة ١٨٦٢ ، استغلت فرنسا فرصة الهزيمة المراكشية في الحرب مع اسبانيا واكدت حقوقها في تتبع القبائل الجزائرية (العاصية) داخل الاراضي المراكشية ونظمت كيفية تتبعها . ومع ان هذا الحق كان من الناحية النظرية متبادلا بين الطرفين ، الا ان فرنسا هي التي استفادت وحدها من هذا المبدأ . واكسبت فرنسا في هذه المعاهدة حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بخدمة التجار الفرنسيين . ولكل وكالة تجارية ان تستخدم شخصين .

وكانت بريطانيا قد سبقت الى الحصول على هذا الحق في معاهدة سنة ١٨٥٦ وظلتها اسبانيا سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا توسعت في استخدام ذلك الحق دون غيرها فكان تهديدها لسيادة مراكش اشد خطورة . ولذلك كان موضوع الحماية هو اهم ما شغل مولاي الحسن في محاولته تدعيم استقلال البلاد . ومع ان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ قد حدد حق الدول الاجنبية في منح الحماية . الا ان فرنسا لم تحترم قراراته وراحت تعطى لشخصيات من ذات النوع فتعرضهم بذلك على العصيان ، فكان ذلك منصر الضغط الثاني .

وبالإضافة الى مسألتى الحدود والحماية ، سمت فرنسا لكي تتولى تدريب الجيش المراكشي . ونجحت في اقناع مولاي الحسن بقبول بعثة عسكرية فرنسية ١٨٧٧ . ومع ذلك فقد بقيت الى نهاية القرن في الدرجة الثانية بعد بريطانيا من حيث اهمية التعامل التجاري مع مراكش .

لقد توطدت علاقات الانجليز بمراكش حينما شعر مولاي عبد الرحمن بان بريطانيا تقف في وجه الأطماع الفرنسية . ففي سنة ١٨٣٧ اعلنت الحكومة البريطانية انها قبلت الوضع الراهن في الجزائر ، ولكن بشرط الا تتخذ قاعدة لغزو تونس أو مراكش . وحينما كان بالمرستون يتولى وزارة الخارجية ابدى اهتماما خاصا بتلك السياسة . وعين دبلوماسيا قدرا هو جون دريموند هاني قنصلا في طنجة سنة ١٨٤٠ . وقد احتل منصبه فترة طويلة حتى خلفه انه في نفس وظيفته . وعندما اشتدت الازمة المراكشية الفرنسية سنة ١٨٤٤ . لمح ابردين ان احتلال مراكش قد يشكل حيلة حرب مع بريطانيا . ولذلك بعزى تراجع فرنسا في هذا الموضوع الى التهديد البريطاني .

استغل هاى يعوز ملاده معقد مع السلطان معاهدة تجارية فصلت الامتيازات الاقتصادية والتميلية تفصيلا كاملا ، وما يذكر ان مراكش التى لم تدخل يوما ما ضمن السيادة العثمانية لم تكن مجبرة على تطبيق نظام الامتيازات المعمول به فى تلك الدولة حتى اتت المعاهدة البريطانية ففتحت الباب امام الدول للمطالبة بنفس الامتيازات . وقد نصت معاهدة سنة ١٨٥٦ على توسيع اختصاصات القضاء القنصلى ، فلا يشمل المنازعات بين الاجانب فحسب . بل المنازعات بين المراكشين والاجانب . ونصت على حق القنصل البريطانى فى طنجة فى تعيين نواب له فى جميع الواتى واستخدام الترجمة والخدم .

اما الامتيازات الاقتصادية . فتشمل رفع جميع انواع الاحتكار التى تفرضها الحكومة المراكشية . الا بالنسبة لتجارة الاسلحة ، وجعل الحد الاقصى للضرائب الجمركية ١٠٪ ومعاملة بريطانيا على اساس الدولة الاولى بالرعاية . وبات التعامل مع بريطانيا يمثل ثلثى تجارة مراكش الخارجية .

وكما عارض الانجليز امتداد السيطرة الفرنسية على مراكش ، فذلك وقفوا امام الاطماع الاسبانية التى تجددت فى منتصف القرن ١٩ . وذلك حتى لا تتحكم اسبانيا فى مضيق جبل طارق . فمن المعروف ان سبتة تقع على اقرب نقطة مواجهة لهذا الجبل ولذلك صرح ادونيل رئيس الوزراء الاسبانى . عندما قرر توجيه حملة على مراكش بان غرضها ليس هو الفتح . وانما ضمان حقوق الرعايا الاسبان وتأمين امتيازاتهم .

ويمكن القول بان احتلال جزر شافارين المواجهة للساحل المراكشى . كانت اول خطوة نحو السياسة التوسعية الاسبانية . وفى سنة ١٨٥٩ انتهز الاسبان فرصة نزاع على الحدود المراكشية الجزائرية . فاخذوا يبنون الحصون على مشارف سبتة . وكان طبيعيا ان يشير هذا العمل القبائلى المكلفة بحراسة المنطقة . فلما قامت بهاجمة احد تلك الحصون الجديدة ، بمث الاسبان الى قاس يطالبون بمعاينة هذه القبائل . وتصادف وصول الطلب الاسبانى مع تولى محمد بن عبد الرحمن العرش فاراد ان يفتتح حكمه بعمل يرضى به رغبات اهل البلاد . ولم يكن هناك افضل من اعلان الحرب على اسبانيا الخضم التقليدى .

رجت اسبانيا بنشوب القتال ، لان اودونيل كان يريد ان يشغل البلاد عن مشاكلها الداخلية بحرب خارجية . وايدته جميع الاوساط . فالضباط راوا فيه مجالا لحرار النصر على خصم ضعيف . والقس اعتبروه استمرارا للحرب الاسترداد . وتولى اودونيل قيادة الحملة بنفسه . واستطاعت بسهولة الاستيلاء على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ . وقد عرض (١ - ١٤ المغرب العربي)

رئيس الوزراء الإسباني على السلطان إنهاء القتال على أساس التنازل عن تطوان ، ولكنه رفض . لذلك استعد الأسبان السير الى طنجة حتى توسط الإنجليز في النزاع . فتم عقد الصلح على الأسس الآتية :

• توسيع المنطقة المحتلة حول مدينة سبتة المستعمرة الإسبانية .
• تدفع مراكش غرامة حرب لاسبانيا قدرها ٢٠ مليون دولار . تبقى الجيوش الإسبانية في تطوان . وتشرف اسبانيا على الجمارك في الموانئ الشمالية الى ان تدفع مراكش الغرامة المفروضة عليها . وتمضى المواد الأخرى فتمنح اسبانيا الامتيازات الاقتصادية والقضائية التي سبق للإنجليز ان حصلوا عليها سنة ١٨٥٦ . وعلاوة على هذا حصلت اسبانيا على حق الصيد فيما اسمته ممتلكاتها القديمة في سانتا كروز (١) . وهي تشير بذلك الى احتلال مؤقت لأجزاء من شواطئ المغرب الجنوبية في القرن السادس عشر . ولم تكن هذه الأجزاء معروفة الحدود ، لذلك صار هذا النص يفتح الباب لادعاءات اسبانية كثيرة ، ومن ثم سيمسى مولاى الحسن الى تعديله بعرض تعويض مالى .

وقد بقي الأسبان نحو سنتين في تطوان حتى اخلوها سنة ١٨٦٢ بعد دفع مراكش للفرامة . ومما يذكر ان بريطانيا اعطت بعض التسهيلات المالية لحكومة مراكش حتى تتمكن من دفع الغرامة في أسرع وقت .

- ٢ -

مولاى الحسن ومحاولة الإصلاح

كانت هذه هي احوال مراكش ، عندما تولى الحكم سلطان مصلح هو مولاى الحسن ١٨٧٦ - ١٨٩٤ . فحاول ان ينقذ البلاد من كبوتها . وقد عزا اسباب التدهور الى ضعف الجيش الذى تلقى هزيمتين ماحقتين في وادى أسلى سنة ١٨٤٤ ، وفي تطوان ١٨٦٠ . واثق ان خير الوسائل لتلافى اسباب الضعف هي الاستفادة من التقدم الفنى الأوربي والاستعانة بالمدرين الأجانب لإصلاح الجيش . بل أنه ارسل البعثات العسكرية لتلقى التدريب في جبل طارق ، وأنشأ مصنعا للخبرة في فاس . بيد أنه اعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل .

(١) انظر المؤلف بحثنا بمنوان « الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية » . مستخرج من مجلة معهد الحوث والدراسات العربية مارس ١٩٦٩ .

وكانت الثمرة التي لابد ان يجنيها من وراء تأسيس جيش منظم ثابت هي تقليص ما يعرف ببلاد السبية - وبسط نفوذ الحكومة المركزية في جميع المناطق التي تعترف للسلطان بالسيادة الاسمية فتعددت حركاته (حملاته) وتوغلت في الجنوب - حتى انه توفي فيما كان يقود احدى هذه الحركات سنة ١٨٩٤ - في التافيلالت .

ولم تكن سياسته قائمة على العنف وحده لبسط سلطته على البلاد ، بل على العكس كان اكثر السلاطين رحابة صدر في معاملة الحكام المنشقين ، ومحاولة الوصول معهم الى حل وسط . وكثيرا ما ثبت القواد والباشوات الذين حصلوا على مراكزهم بقوة نفوذهم في بلادهم او بقوة قبائلهم ، كما حدث مثلا لاسرة الجلاوي صاحب النفوذ في الاطلس الكبير ، فعلاهاها السلطان حتى يساعد على قبول السلطة المركزية في هذه المنطقة . واعتم مولاي الحسن بصفة خاصة بتدعيم سلطته في المناطق التي ظهرت فيها الاطماع الأجنبية . ومن بينها اقليم وجدة المجاور للفرنسيين في الجزائر ، واقليم السوس في الجنوب لمواجهة الاسبان الذين شرعوا في احتلال ريو دورو (الصحراء الاسبانية فيما بعد) سنة ١٨٨٤ كذلك اسرع مولاي الحسن الى تهديد احد الاشراف في التازورلت ، عندما سمع باتفاقه مع بعض التجار الانجليز على اقامة مراكز محصنة لهم على ساحل السوس ، وحصل منه على تعهد بعدم الاتصال في المستقبل باى دولة اجنبية .

ويعزى اهتمام مولاي الحسن بالواحات الجنوبية - او القصور بلغة اهل البلاد الى رغبته في مواجهة تسلل الفرنسيين في الصحراء الكبرى . ومع ذلك يعاول الكتاب الفرنسيون التقليل من النتائج التي حصل عليها مولاي الحسن - فيفتقرون مساحة الاراضي التي دخلت تحت سلطته الفعلية بثلاث مراكش كما حدثت في ظل الحماية - ويذكر هؤلاء الكتاب ان هدف معظم الحركات انما كان مجرد تحصيل الضريبة التي تؤخذ على اساس الزكاة الشرعية . وكثيرا ما كانت تحدث مساومات على فيحة تلك الضرائب . ولذلك بقيت الجمارك اهم مورد من موارد الحكومة الثابتة في عهد مولاي الحسن ، فقدرت في احدى السنوات بمشرة ملايين ييزته سلطانية من مجموع الموارد انبالغة ٢٠ مليونا .

ومهما يكن من مدى خضوع بلاد السبية للحكومة المركزية في عهد مولاي الحسن فان سلطتها كانت اكثر فاعلية على معظم المناطق المأهولة بالسكان . وكانت تشمل في اواخر القرن ١٩ السهول الشرقية - والمنطقة المحيطة بجبال الريف ونازة وفاس وما حولهما . ثم منطقة الساحل الاطلسي الممتدة من طنجة حتى جبال الاطلس الكبير وهي اخصب اقاليم مراكش . وامتدت في الجنوب الشرقي الى اقليم التافيلالت .

شملت إصلاحات مولاى الحسن القضاء • ولما كان القضاء يعتبر من الأمور الدينية • فقد سلمت جميع القبائل ، التى تصترف بسيادة السلطان الاسمية بحقه فى تعيين القضاة • ولكن مولاى الحسن لم يقتصر على نشر القضاء المنظم بين القبائل فادخل نظام القضاء المدنى فى المدن التجارية حتى يقطع على الأوربيين حجتهم فى المطالبة بامتيازات قضائية واسعة •

واخذ المخزن يستكمل اجهزته الادارية • فوزعت الاختصاصات وحددت ، وانشئت دوائر للخارجية والبحرية اشبه بالوزارات • وعين امراء تخصص كل منهم فى تحصيل نوع من انواع الضريبة • وصار للمخزن رئيس يشبه رئيس الوزراء • واكتسب بعضهم نفوذا كبيرا فى البلاد مثل باموسى وابنه بالاحمد الذى خلفه فى منصبه ، وصار وصيا على مولاى عبد العزيز فى سنى حكمه الاولى من ١٨٩٤ - ١٩٠٠ •

كان هدف مولاى الحسن تدعيم سلطته فى الداخل ، ووضع حد للاطماع الأجنبية فى الخارج • واعتقد أن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هو ايجاد توازن بين مصالح الدول • ولذلك رأى فى مؤتمر مدريد نجاحا كبيرا لسياسته • ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر اثر حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية فى مراكش • وقد اخذ الانجليز على عاتقهم الدفاع عن تلك الطائفة ، وذلك بالرغم من ان سياستهم العامة مالت الى المحافظة على كيان مراكش •

والظاهر ان روثيلد المالى اليهودى المعروف قد اثر على الحكومة البريطانية للتدخل فى هذا الموضوع ، فطالبت باعطاء يهود مراكش نفس الضمانات التى يستمتعون بها فى مصر • واصدر السلطان ظهيرا (مرسوما) (١) مطابقا لمطالب الانجليز ، ولكن اثار سخفا فى الراى العام المراكشى مما اضطره الى الغناء الظهير بعد قليل • ومع ذلك لا يمكن القول بان اليهود كانوا يعيشون تحت نير الاضطهاد أو البؤس ، فقد كانت لهم احياء خاصة فى المدن ويخضون فى حياتهم الاجتماعية والدينية لاحتياجاتهم • وكثير منهم تكان على حظ كبير من الثراء ولا سيما اليهود المهاجرون من اسبانيا ، كما اشتغل بعضهم فى خدمة القصر وأبيع لهم بناء المدارس الطائفية وقد لا يضيرهم كثيرا ان الجزية ظلت مفروضة عليهم حتى اوائل القرن العشرين •

(١) أنظر للمؤلف : اليهود فى المغرب العربى مستخرج من مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ •

وإذا كان المراكشيون قد كرهوا شيئا في التشريعات الخاصة باليهود فليس هو التسامح معهم - بل تسويتهم بالمسلمين من الناحية الأدبية.

لذلك لم يتقبلوا بسهولة قرار مولاى الحسن بحملهم رعايا مراكشيين . ولعل مقتل أحد اليهود فى فاس انشاء احدى الاحتفالات الدينية كان تعبيرا من هذا السخط وقد اهتم القنصل الانجليزى بهذا الحادث فجمع على اثره مؤتمرا من الممثلين الأجانب فى طنجة سنة ١٨٧٩ للنظر فى وضع نظام خاص لحماية الأجانب .

ونظرا لأهمية الموضوع ، اقترحت الحكومة البريطانية توسيع المؤتمر ودعوة مراكش لحضوره على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، ولذا اعتقد فيه الحسن تدعيما لمركز مراكش الدولى . مع أنه يوحى بمرحلة جديدة فى التدخل الأوربى فى الشؤون المحلية .

انقد هذا المؤتمر الدولى فى مدريد واشتركت فيه ١٥ دولة واصر المؤتمر قراراته فى مايو ١٨٨٠ ، وهى تعالج موضوعين أساسيين (١) .

فتتعلق المواد الأولى من ١ - ٧ بمسألة امتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل فى خدمتهم من الرعايا المراكشيين ، وكما هو الحال بالنسبة للدولة الممثلة ، اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلى والاعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المراكشيين المسمولين بالحماية الأجنبية ، فانهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز ٤٪ وعلاوة على ذلك لا يدفع المراكشيون هذه الضرائب الا عن طريق القنصليات التى تشملهم بحمايتها ، كما تستمتع عائلات الأفراد المسمولين بالحماية بنفس الامتيازات . وإذا كان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر . فانه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على أى عدد من اهل البلاد .

وتنص المادة ١١ على جواز تملك الأجانب للمعارات . وكان حق التملك ، مثل مبدأ الحماية يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى . فجاء هذا المؤتمر وفتح الباب امام جميع الدول المشتركة فيه تطبيقا لمبدأ المساواة فى الامتيازات .

ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة والمانيا وإيطاليا لبرفمال وهولندا ودول اسكتديناوة .

(1) Documents Diplomatiques, affaires de Protection diplomatiques et Consulaire au Maroc.

وإذا كان الحسن قد اعتقد في بداية الأمر أن هذا المؤتمر يحفظ البلاد من اطماع كل من فرنسا واسبانيا . لأنه يوازن بين مصالح الدول بحيث لا تستأثر هاتان الدولتان بالتفوذ ، فقد أدرك بعد التجربة أن فتح باب الحماية لجميع الدول ليس أقل خطورة ولعل هذا هو ما دفعه إلى التفكير في توثيق علاقاته مع كبرى الدول الإسلامية حينئذ ، وهي الدولة العثمانية . فأرسل سفارة خاصة إلى الأستانة طلبت إلى الباب العالي تبادل التمثيل السياسي . واستجابت حكومة استانبول لهذا الطلب واختارت أحد أحفاد الأمير عبد القادر ليكون أول سفير لها بطنجة . ولعل هذا الاختيار هو الذي جعل الفرنسيين يندسخطوا على سياسة التقرب من الدولة العثمانية التي افتتحها مولاي الحسن . وهي التي حرضت المبعوثين السياسيين الأوربيين على عدم الاعتراف بالصفة الرسمية للمبعوث العثماني . ولم يلح السلطان عبد الحميد على استمرار العلاقات السياسية حتى لا يزيد من مشاكله مع أوروبا ، لأن مراكش لم تحتل مكانا في سياسته الخاصة بالجامعة الإسلامية .

وعندما مات مولاي الحسن سنة ١٨٩٤ ، كان ابنه عبد العزيز ما زال صيا ، فتولى مقاليد الأمور بأحمد بن موسى الذي تمسك بسياسة مولاي الحسن في الخارج وحافظ على استتباب الأمن في الداخل . فلما مات هذا الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبدأ مولاي عبد العزيز يلمس السلطة بنفسه ، عجز عن مواجهة أعباء الحكم ، ففى ميدان السياسة الخارجية زال عهد التوازن بين الدول نتيجة لضغط فرنسا المتزايد . وفى ميدان السياسة الداخلية تشر فى أقرار الأمن وتميز عهده بالثورات المحلية .

- ٣ -

عجز التخزن

حاول عبد العزيز أن يواصل سياسة التجديد التي افتتحها والده مولاي الحسن فلم تمكنه شخصيته ولا الظروف الدولية التي أحاطت به من متابعة تلك الخطة . فقد تولى الحكم فى سن مبكرة وفى الوقت الذى كان البلاط المراكشى قد فتح أبوابه للمغامرين من جميع الجنسيات الأوربية الذين أتوا لتدبير الإمارات أو انتهاز الفرص للثراء . وقد عرفوا فى السلطان نواحي الضعف ، فأخذوا يفرونه بمستحدثات اللهو الأوربية مثل الدراجات وآلات التصوير والزايا والآب الموسيقية . فيبعمونه تلك الأشياء بأثمان باهظة . وقد بلغ به الحمق أنه البس حريم قصوره القبعات المزينة بريش النعام تقليدا للأزياء الأوربية فجلب على نفسه سخطا شديدا من أهل البلاد .

ولا شك ان هذا البدح كان من الاسباب التي اوقعت مراکش بدورها في حبال الاسندانة . فان مولاى الحسن قد استطاع ان يقوم باصلاحاته المحدودة دون اللجوء الى الاقتراض . أبنا عبد العزيز فرغم استجابته لدعاة الاصلاح في بداية حكمه . وانه لم يعرف كيف يستفيد من هذه السياسة . وكان على رأس المنادين بالتجديد مهدي المنبهي وزير الحرية ، الذي اقنع السلطان باتخاذ رئيس المخزن من بين انصار هذا الاتجاه .

ان سياسة التجديد افترت في مراکش . كما حدث في الدول الشرقية الاخرى . بتفطل الغزو الأوربي . مما اعطى للمحافظين والرجعيين موطئا حقيقيا عليها . فمثلا حدث ان اغتال احد الوطنيين التحسين مسجدا في فاس . بحجة انه دنس ضريح مولاى ادريس ، والتجأ الى الضريح فرارا من العقوبة . فتجاوز السلطان عن تقاليد البلاد وقبض عليه واعدمه ، وهو يعتقد بان ذلك خير وسيلة لتجنب انتقام اوربا القوية .

ولم يزل نظام الترتيب الذي ادخله عبد العزيز لاصلاح احوال البلاد المالية ، يزيدنا ادراكا للمشاكل التي تترتب على سياسة التجديد ، فقد قام هذا النظام على اساس الفاء الزكاة الشرعية والاعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض القبائل او الطبقات الممتازة كالاشراف نظير خدماتها للدولة ، واخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة يتساوى فيها الاجانب والمغاربة . ولكن المحافظين - وهم عادة من اصحاب الامتيازات - استنكروا الفاء الزكاة الشرعية . وعزوا هذا الاصلاح الى ان عبد العزيز قد باع نفسه للكفار . فكانت فرصة للجميع للنهيب من دفع الضرائب . ومن الواضح ان تؤيد الجالية الأجنبية معارضة هذا الاصلاح ، حتى الفقراء اعلنوا سخطهم على تلك السياسة . فقالوا : لقد فقدنا مواردنا من الزكاة . ولم يعوضنا عنها النظام الجديد ، والنتيجة الحتمية لهذا ، هي افلاس المخزن واضطراره الى الاستدانة منذ سنة ١٩٠٢ .

ومن المشاكل الخطيرة التي تترتب ايضا على سياسة التجديد . انصاح النجبال للمشاغبين كي يملنوا الثورة على السلطان بحجة انه قد حقه في الطاعة . فيستقلون بهذا الاقليه او ذلك من البلاد . ففي المنطقة الشرقية ظهر احد المشاغبين المدعو يوحمارة سنة ١٩٠٢ . واستولى على تازة ووصل نفوذه قرب فاس سنة ١٩٠٦ . وظلت الحكومة المركزية عاجزة عن قمع تلك الثورة حتى دخول الفرنسيين البلاد . وخطورة هذه الثورة ترجع الى انها ليست مجرد حركة قبلية تمتنع عن دفع الضريبة . وهو امر عادي في مراکش . بل انها تجمع للعناصر المختلفة التي ابدت سخطها على سياسة عبد العزيز وحضوعه للاجانب .

وكانت فرنسا تتظاهر باستيائها من وقوع تلك الاضطرابات قرب حدود الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية على الحدود سرت في الحقيقة سرورا شديدا لتلك الاضطرابات . وقد عبر ليوني قائد منطقة الحدود آنذاك عن شعور القطة في رسائله لحكومة باريس (١) كذلك تدخلت فرنسا لدى الحكومة البريطانية للامتناع عن مساعدة السلطان بحجة أن ثورة بو حمارة مسألة داخلية . كما وجدت سلطة فرنسية لدى التوار .

وفي الشمال تزعم أحمد بن محمد الرسول ، وهو أحد الاشراف ، حركة انفصالية أخرى . وظهر اسمه كان موليا بمغامرات العصابات ، ولكن مركزه الاجتماعي حفزه للمطالبة بحكم اقليم مراكش . وقد توسطت الدول فمسللا لدى السلطان لارضائه ولعلها فعلت ذلك لكي يطلق بعض الاوربيين الذين وقعوا في اسره ، ومن بينهم مراسل التايمز هاريس الذي اشتهر بمؤلفاته عن مراكش . وبلغت قوة الرسول ذروتها سنة ١٩٠٤ ، حين اصبح يهدد مدينة طنجة ، مما دفع الولايات المتحدة الى ارسال بعض قطعها البحرية للاحتجاج ، واضطر السلطان الى الاعتراف بادارته لبعض مناطق الريف حتى سنة ١٩٠٧ . حين أعلن خروجه على السلطة الشرعية . ولما بدأ الغزو الاسباني سنة ١٩١١ . تعاون الرسول مع الغزاة .

وكانت فرنسا تعارض سياسة الإصلاح اعتقادا منها بان السلطان سيعتمد على الراسمال البريطاني ، او على الفتيين البريطانيين ، سيما وان هاري ماكين الضابط الانجليزي قد اكتسب شهرة واسعة في البلاد ، منذ ان اخذ على عاتقه تدريب الفرق الحديثة في جيش مراكش .

وكان هدف عبد العزيز فعلا هو عدم استثمار دولة واحدة بالقروض التي تستخدم في مشروعات الإصلاح او غيرها . ولكن الدبلوماسية الفرنسية نجحت في صرف الانجليز عن المضاطرة بأموالهم في مراكش (غير المستقرة) . ثم امت ثورة بوحمارة لتزيد الراسمالين خوفا من استثمار أموالهم في تلك البلاد وفي نفس الوقت كان ديلكاسيه يشجع بنك فرنسا على تقديم الاموال اللازمة . فلم يجد السلطان عبد العزيز بدا من توقيع قرضه الاول في يناير ١٩٠٣ مع فرنسا ، وقيمته ٧٠ مليون فرنك ، وروى أن المبلغ لا يستدعي تخصيص الموارد التي تضعه ، كما أن فرنسا لم تحصل على حق الاولوية في مشروعات مراكش حسبما توخاه ديلكاسيه .

لم يكن هذا القرض سوى بداية لسلسلة قروض أخرى فقد احتاج

(١) جمعت هذه الرسائل ونشرت بعنوان 6 - 1903 Lettre du sud Oranais وهو مرجع هام لمشكلة الحدود .

عبد العزيز في نهاية نفس العام الى مبالغ جديدة . ومرة ثانية حاول ان يجتذب عدة دول اوروبية لتقديم العروض وسمى ماكلين لدى حكومة لندن لهذا الغرض دور جدوى . والظاهر ان بريطانيا كانت تعاني في هذا العام من عواقب حرب البوير . بينما كانت رموس الاموال الخاصة في فرنسا جاهزة للتصدير . ولما عرف ذلكاسبه هذه الحقائق ، استطاع ان يفرض شروطا جديدة قاسية عند توقيع القرض الثاني بمبلغ ٦٢ مليون فرنك في يونيو ١٩٠٤ . وقد اتفق على ان يستخدم هذا القرض لتغطية الديون السابقة ، وتحصل فوائده على اخطأ من ايراد الجمارك القائمة في جميع الموانئ الحالية او ما يفتح منها في المستقبل . فاذا لم تكف ، توضع بعض الموارد الاخرى تحت اشراف ممثلي الكونسرسيوم لجنة مراقبة الدين وتمهد المخزن بالاقتصار على البنوك التي ساهمت في الديون السابقة .

وكان ديلكاسيه يامل أيضا في ان تستأثر فرنسا بمشروعات السكك الحديدية بين الجزائر ومراكش الا ان مؤتمر الجزيرة جاء ليؤكد من جديد سياسة الباب المفتوح .

وربما كانت مشكلة الحدود التي تجددت في مطلع القرن الحالي ، وسيلة اكثر فعالية لضغط فرنسا على مراكش ، وعندما احتلت القوات الفرنسية مجموعة الواحات المعروفة بنوات والواقعة في الصحراء المراكشية سنة ١٩٠٠ . استندت الى امرين .

الاول : الادعاء بأنه لا توجد سلطة فعلية لحكومة فاس في تلك المنطقة .

والثاني : عقد اتفاقية لتقسيم غرب افريقيا مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

واتزعج عبد العزيز لهذا التوغل في جزء لا يشك في وقوعه داخل الأراضي المراكشسية . فبعث بخطاب شخصي الى الملكة فكتوريا طالبا فيه ان تنوسط الحكومة البريطانية لتخطيط الحدود نهائيا بين البلدين . واتبع ذلك بسفارتين . احدهما برئاسة مهدي المنبهي وزير الحرية الى لندن وبرلين . وعادت تلك السفارة بدون تحقيق شيء من أهدافها . ولم يتح لها المجال في بريطانيا . المشغلة بحرب البوير . سوى التفاوض في بعض الشؤون التجارية . ونصح الوفد بان خير وسيلة للثقل على مشكلة الحدود هي تطبيق الاملاحات الادارية الحديثة .

اما السفارة الاخرى فقد راسها عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية وكان مفروض ان يزور فرنسا وحليفتها روسيا . ولكن زيارة الوفد

اقتصرت على باريس . حيث استطاع ديلكاسيه بدعائه تارة وبالتهديد تارة أخرى : أن يظفر منحه بمعاهدة جديدة تسوى مشكلة الحدود على أساس وجهة النظر الفرنسية في يوليو ١٩٠١ . ومن الملاحظ أنه قبل عقد هذه الاتفاقية : أرسل ديلكاسيه مظاهرة بحرية لتخويف الخزن (١) .

وتمتurf الاتفاقية الجديدة باستمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٤٥ . وبدأ قطع السبيل على رغبة ابن سليمان في تخطيط الحدود جنوب ثنية الساسي . فاستمرت الاتفاقية الجديدة على الأخذ بمبدأ توزيع القبائل بين الدولتين . وحولت تبعية ولد جرير وذوى منية الى سلطة فرنسا ، مع تخيير القبائل النازلة قرب الحدود من ناحية مراکش لإعلان تبقيتها لأى من الطرفين ، وإنشاء لجنة مشتركة لتسوية مشاكل الحدود على الطبيعة بدل المرور بالأجراءات المعقدة فى طنجة وباريس وأطلق الفرنسيون على التنظيمات الجديدة اسم سياسة التعاون ، ولكنها فى الحقيقة هى سياسة الضبط والتدخل .

والحق هذه الاتفاقية بمعاهدة تجارية لتنظيم التبادل التجارى عبر الحدود المراكشبة الجزائرية .

وعندما تولى جوناو منصوب الحساكم العام فى الجزائر ، كشف القنساغ من مغزى (سياسة التعاون) ، فهو ينتمى الى الحزب الكاثولىكى الذى يؤمن بان لفرنسا مهمة روحية تبرر لها استخدام القوة فى تلك البلاد (الإسلامية المتأخرة) . وهو الذى اختصار بييرليوتى ، المنتمى لنفس المدرسة ، لتولى قيادة منطقة الحدود سنة ١٩٠٣ . وكان ليوتى قد اشتهر بالنصف ابان خدمته فى مدغشقر . فشرع فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود فى منطقة تولومب يشار . وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج . وعدم الى الاكثار من المستشفيات واسواق التجارة حول تلك المراكز لتكون على حد تمبيره « اداة اجتذاب واقرأه وليست فقط وسيلة ضغط وتنفير » .

وهكذا تقسح مراکش بعد تونس تحت السيطرة الفرنسية نتيجة مناختها للجزائر .

الفصل الثاني عشر

المسألة المراكشية ١٩٠٠ - ١٩١٢

- ١ -

تجاذبت السياسة الفرنسية في مراكش ثلاثة مؤثرات مختلفة . ويمكن تسمية الاتجاه الأول منها بمدرسة الجزائر . ويمثل هذا الفريق ، العسكريون والمستوطنون ولا سيما مستوطنى وهران وعلى رأسهم تاليم أوجين آتين . ويرى هؤلاء ضرورة العمل العاجل للاستيلاء على مراكش وذلك بالضغط المسمى من جهة الحدود المشتركة . والاتجاه الثانى تمثله مفوضية طنجة ، وكان يديرها من سنة ١٩٠١ - ١٩٠٦ وزير نشط هو سان ريشيه تاينديه (١) وكان ينتقد جهود (الجزائريين) فى المنطقة الشرقية المعزولة ، ويرى أنه من الأفضل أن تتخذ طنجة أو منطقة الأطلس الخصبة المأهولة بالسكان ، نقطة انطلاق للتوسع مستقبلا .

ويمثل ديلكاسيه الذى تولى وزارة الخارجية ١٨٩٩ - ١٩٠٥ اتجاها ثالثا فى سياسة فرنسا المراكشية . فهو يحاول أن يستفيد من جميع الاتجاهات السابقة ، ولكن مع مراعاة الأناة والصبر وتمهيد الطريق دوليا ، بواسطة اتفاقات ثنائية يعقدها مع الدول التى لها مصالح فى مراكش أو المعروفة بسياستها التوسعية .

وقد بدأ ديلكاسيه بأقل الأطراف اهتماما بمراكش وهو إيطاليا ، ففي سنة ١٩٠٠ استغل ازمتها الاقتصادية وحاجتها الى الرأسمال الفرنسى ، ووقع معها اتفاقية تعتبر بداية لاجراجها من الحلف الثلاثى . وبمقتضى هذه الاتفاقية تمهدت الحكومة الفرنسية باعتبار طرابلس وبرقة خاراجة عن منطقة نفوذها ، وإذا حدث تغيير فى وضع مراكش أمكن لإيطاليا التصرف بحرية فى تلك المنطقة . وتمهدت إيطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثى ، ومن المعروف أن إيطاليا كانت أضعف المشتركين فى هذا الحلف ، وكانت تسمى للأكل على مائدتى الحلف الثلاثى والحلف الفرنسى الروسى . على حد تعبير ساسة أوروبا ، ولذلك لم تلبث أن أعطت وعدا لفرنسا بالتزام الحياد فى الحرب التى قد تنشب بين الممكرين ، وذلك نظير إطلاق يدها فى ليبيا دون ارتباط بمسألة مراكش . وبذا أزال ديلكاسيه أول عقبة دولية إذ أن إيطاليا كانت تستطيع التدخل فى المسألة المراكشية ، إما بواسطة الحلف الثلاثى ، أو بواسطة اتفاقاتها مع بريطانيا وإسبانيا التى قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن فى المتوسط .

(١) محمد خير فارس : المسألة المغربية من ١٩٠٠ - ١٩١٢ .

كان طبيعيا ان يكون الاتفاق مع ايطاليا سريا : واضحت السرية هي القاعدة التي سارت عليها فرنسا في كثير من اتفاقاتها بشأن مراكش .

لا شك ان المرحلة التالية قد واجهت ديلكاسيه بصعوبة اكبر ، فمن ١٩٠٢-١٩٠٤ وهو يجري محادثات مع كل من اسبانيا (١) وبريطانيا . وكلتا الدولتين ذات مصالح وصلات قديمة بمراكش . وقد اثير موضوع مراكش مع اسبانيا ، اولا بمناسبة تخطيط حنود ريودورو سنة ١٩٠٠ .

ولم في تلك المفاوضات الى فكرة التقسيم ، الا ان هذا الموضوع لم يثر بصورة جدية قبل سنة ١٩٠٢ حين قدم ديلكاسيه بشانه مشروعا مفصلا . وقد ركز في هذا الصمام على مفاوضاته مع اسبانيا ، ومع انها لم تكن تحتل مركزا دوليا نستطيع بواسطته ان نمرقل اعمال فرنسا ، الا ان تمسكها بالسيطرة على مراكش كان امرا تقليديا ومن الممكن ان تتفق مع بريطانيا او غيرها من الدول الكبيرة في معارضة فرنسا .

وقد تأسست في مدريد سنة ١٨٨١ ، جمعية الدراسات الافريقية التي قامت بالدعاية للسياسة الاستعمارية ، واوحت الى بعض النواب في الكورتيز ، بان يعلنوا ان اى اعتداء من الخارج على ارض مراكش ، يعتبر تهديدا لاسبانيا ذاتها . وقد انتشرت الجالية الاسبانية في بعض الموانئ المراكشية كما شاع استخدام الدورو اى العملة الاسبانية . وحسب اتفاقية سنة ١٨٦٠ فتحت البلاد للمبشرين الاسبان ، ومع ذلك فان اسبانيا كانت تأتي من حيث المعاملات التجارية في الدرجة الرابعة : وذلك لان علاقات اسبانيا مع مراكش قامت اساسا على فكرة القهر والصلبية : مما اورث روح الكراهية بين الشعبين :

ويعتبر المشروع الذي اقترحه ديلكاسيه على حكومة مدريد سنة ١٩٠٢ كسبا كبيرا لاسبانيا ، بالرغم من ان تلك الحكومة لم تفهمه على هذا النحو لاعتقادها بتفوق مركزها على الدول الاخرى في مراكش ، ويقوم المشروع

(١) نشرت معظم الوثائق الخاصة بهذه المفاوضات :
اولا : من طرف الحكومة الفرنسية في مجموع الوثائق الدبلوماسية المشار اليها اختزالا (D. D. F.) . كما نشرت وثائق متعلقة بمراكش على حدة بعنوان :

Affaires du Maroc 1901 — 12.

ثانيا : مجموعة الوثائق البريطانية المعروفة . —
British documents for the origin of the war 1896 — 1914.

على مبدأ انفراد فرنسا واسبانيا بالمسألة المراكشية . وفى حالة وقوع تغيير لوضع السلطة . تقسم الدولتان البلاد على اساس النفوذ الاقتصادى . او الحماية . او الاحتلال العسكرى حسب الظروف .

ويمتخ مشروع التفسير اسبانيا منطقتين كبيرتين : المنطقة الشمالية ، وتمتد من ودى سيو على الاطلس حتى المولوية ، وتضم غاس وعازة . والثانية فى الجنوب وتمتد من ريودورو (الصحراء) الى خط ٣٦ شمالا فى جبال الاطلس . ويدخل فيها ميثاء اغادير ووادى نون ودومة . وضلاوة على ذلك تعترف مقدمة المشروع بالعوامل الصحيحة التى تبرر ادعاءات اسبانيا فى مراكش وهى الجوار والجيوب القديمة . وحق اسبانيا فى ان تعوض مستعمراتها الامريكىة التى فقدتها فى الحرب مع الولايات المتحدة بأخرى فى افريقيا . واخيرا يقر المشروع مبدأ جيباد طنجة وسرية الاتفاق (١) .

وفى هذه الأثناء تولى سيلفلا رئاسة الحكومة فى اسبانيا . وكان شديد التحمس للتفاهم مع فرنسا على تلك المسألة ، فلم يكتف بما ورد فى المشروع من وعد بالتأييد الدبلوماسى . اتما كان يريد ان يحصل على تعهد من الحلف الروسى الفرنسى بالتأييد الى حد خوض الحرب اذا لزم الأمر . وهكذا فوث الاسبان على انفسهم فرصة لن تتكرر ، فبمرور الوقت زالت عقبات أخرى أمام فرنسا وتقوى مركزها بالنسبة لمراكش بعد الاتفاق الودى ، فلم يجد دلكاسيه ضرورة فى اعطاء اسبانيا جميع تلك الامتيازات بل قيل ان مشروع سنة ١٩٠٢ لم يكن جيدا . وانما كان هدف ديلكاسيه فقط هو ان يكون لديه سند قوى اذا فشل فى التفاهم مع بريطانيا .

وفى اسبانيا ذاتها دعا فريق كبير من الساسة الى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ايضا . ومن الافضل التأكد من الحصول على القيمة ، حتى ولو كان ذلك فى جزء اصغر من البلاد المراكشية .

- ٢ -

الاتفاق الودى ١٩٠٤

بينما كان ديلكاسيه يتفاوض مع الحكومة الاسبانية ، بدأ كامبون فى صيف ١٩٠٢ بمناقشة الحكومة البريطانية بخصوص المسألة

(1) D. D. F: serie 2 Tom. I. N. 333.

المراكشية - ولم يكن الاتفاق معها امرا سهلا ، سيما وان التنافس الاستعماري ادى الى وقوع عدة ازمات بين البلدين ، كان اقربها أزمة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ثم تلك الشماعة التي ابداهها الفرنسيون تجاه كوارث الانجليز في حرب البوير .

وكانت بريطانيا ما تزال تحتل المكان الاول في تجارة مراكش الخارجية - ففي سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة المبادلات التجارية بينها وبين مراكش ٢٤ مليون فرنك مقابل ٢٠ مليون لفرنسا . ولم ترجح كفة الفرنسيين الا بعد سنة ١٩٠٦ ومع ذلك فقد ظلت انجلترا ثانية الدول الأوروبية من حيث قيمة التبادل التجاري مع مراكش . ففي سنة ١٩٠٨ بلغ نصيبها من تجارة مراكش الخارجية ٣٢٪ ، بينما قفزت فرنسا الى ٤٥٪ ، مع ملاحظة التجاوز عن المعاملات التي تتم عبر الجزائر فان جزءا كبيرا منها لا يدخل تحت الاحصاء لاعفائه من الضرائب الجمركية .

والاساس الثاني لاهتمام بريطانيا ، استراتيجي ، يتمثل في محافظتها على وضع طنجة حتى ان مثلها في تلك المدينة هي : كان يسمى نفسه حارس بوابة المتوسط . اذن فان فكرة اعطاء طنجة وضعا دوليا نبت منذ بدء تلك المحادثات الانجليزية الفرنسية وهذا علاوة على ان السلاطين اعتادوا ان يلجأوا الى بريطانيا في ازماتهم السياسية فكانوا يرفيئون في توطيد الصلات معها . وقد اشرنا الى اختيارهم لهاري ماكلين البريطاني ليكون مدربا للجيش المراكشي . لذلك شكوا كامبون عندما بدأ بطرق المشكلة ، من تسرب النفوذ الانجليزي في البلاط المراكشي وقال ، ان مصالح بريطانيا في مراكش تقتصر على امرين : الميدان الاقتصادي ، والاستراتيجي الذي يتمثل في المحافظة على حياد طنجة . اما مصالح فرنسا فسياسية واقتصادية معا .

واذا كانت بريطانيا لا تعيل استيلاء اي دولة اوروبية على طنجة ، فان استيلاءها هي عليها سيؤدي الى تكتل جميع الدول المهتمة بمراكش ضدها ، وعليه فان حياد طنجة هو خير حل . وفي نظير ذلك الحياد يجب على بريطانيا ان تعترف بتفوق مصالح فرنسا في مراكش ضمن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن . اجاب لانزدون بان ماكلين مجرد مدرب يمكن طرده ، وسلم بحق فرنسا في الاهتمام بمراكش نتيجة الجاورة ، ولكنه اعتذر عن التقيد بشيء نظرا لانشغال البرلمان .

وعندما استؤنفت المحادثات في نهاية عام ١٩٠٢ وبداية ١٩٠٣ كانت الاوضاع الدولية قد تحولت لصالح بريطانيا . فانتهت حرب البوير وتم

التحالف البريطانى اليابانى . وانصرفت روسيا الى الاهتمام بالشرف
الاقصى . ويبدو ان اعجاب ادوارد السابع بمجتمع باريس ، وزيارته
للعاصمة الفرنسية فى مارس ١٩٠٣ . قدمت مناسبة طيبة للتوصل الى
تفاهم . وقد شعر الانجليز بأنه رغم تحسن مركزهم الدولى فان فرنسا
تتمتع بوضع ممتاز فى مراكش باعتبارها دولة قوية تستطيع ضبط الأمن
فى تلك البلاد المضطربة سيما بعد وقوع ثورة بو حمارة الخطيرة ، هذا بجانب
انفراد فرنسا بتقديم القروض . فمن الخير لبريطانيا ان تتفق على المسألة
المراكشية اذا كان ذلك يحقق لها فائدة فى منطقة اخرى .

وحسب الوثائق الانجليزية بدأ لاتردون فى صيف ١٩٠٣ يفتتح
الحكومة الفرنسية فى امكان ربط المسألة المصرية بموضوع مراكش فى
البيداتين السياسى والاقتصادى . ولكن الوثائق الفرنسية تنفى ان يكون
ديلكاسيه قد قبل بحث المسألة المصرية من حيث اوضاعها السياسية .
وفى هذه الاثناء تدخل كرومر المعتد البريطانى فى مصر كمصير جديد فى
تلك الاحداث ، فحث لاتردون على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما
كلف ذلك من تنازلات فى مراكش .

وحتى ذلك الوقت كانت نظرية ديلكاسيه هى ان فرنسا لا ترغب فى
جعل مراكش مستعمرة على الأقل فى الجيل الحاضر ولا سيما انها
استت امبراطورية استعمارية كبرى لم تستوعبها بعد . اذن فتدخل
كرومر هو الذى حول وجهة المفاوضات من فكرة تقسيم نفوذ الى مبدأ
احتمال تغيير الوضع الراهن . او بمباراة اخرى التمهيد لفكرة وضع
الحماية على كل من مصر ومراكش . وقد برهن كرومر على نظريته على
النحو التالى (١) .

ان مراكش تهوى بسرعة ومصيرها هو الوقوع فى يد دولة اوربية .
ولا يؤخر ذلك سوى تنافس تلك الدول . ولا شك انه اذا انتهزت حكومة
مراكش فجأة فان فرنسا لن تدع الفرصة تفلت منها . ولما لم يكن فى نية
الحكومة البريطانية ان تستوى على مراكش ، ولما كانت هذه الحكومة
تعترف بان اسبانيا ليست قادرة على القيام باستعمار مراكش وحدها .

اذن فمن الافضل ان تعترف لفرنسا بجميع مطالبها بمقابل هذه
شروط وهى : حياد طنجة ، وحرية التجارة البريطانية فى مراكش ،
وتخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا . وفوق ذلك كله انتهاء العراقيل التى
يقيمها الحلف الفرنسى الروسى فى وجه الادارة البريطانية فى مصر .

(1) B. D. W. Vol. 2 N 359.

قبلت فرنسا على كل حال ربط المسألة المصرية بمسألة استعمار أفريقيا - . حينئذ عرضت الحكومة البريطانية مطالبتها في مصر وهي :
الاشتراف على المشروعات الاقتصادية ، والقضاء الرقابة المالية الدولية -
وتعترف بريطانيا لفرنسا في نظير ذلك بالانفراد بالاصلاحيات اللازمة في
مراكش - .

اجاب ديلكاسيه على هذه العروض بقوله « انكم تعدوننا بميزة قد تقوم
دونها عقبات دولية ، اما في مصر فان بريطانيا تستفيد مباشرة من
تنازلاتنا » - . ورد الوفد البريطاني بان الدول حقا تقليدية في مصر :
كالامتيازات وهي في ذاتها مفرقة للادارة البريطانية - .

اما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بحدود المنطقة الساحلية المحايدة -
فطالب الانجليز بان تمتد من الجزائر حتى مزرغان ، بينما رأى الفرنسيون
ان تقتصر على المنطقة المتاخمة لضيق جبل طارق - . وسرى ان هذه المسألة
قد حلت حالا وسطا بتخصيص منطقة محايدة في طنجة ، وتحديد منطقة
النموذ الاسبانية - . كذلك اصر الفرنسيون على تحديد المدة التي تستمتع
خلالها بريطانيا بحرية التجارة - . وعلى العموم كان الانجليز يستفيدون بانهم
تساهلوا كثيرا نظرا لان مصر بأيديهم فعلا - . بينما ان مراكش تشكل كسبا
جديدا لفرنسا - . ولكنهم لم يأسفوا اذ سويت المسألة المصرية وكانت فرنسا
عر معارضة الاحتلال - .

وقع الاتفاق الودي في ٨ ابريل ١٩٠٤ وهو يشمل تسوية خلافات
استعمارية في مناطق اخرى - . وستناول هنا البنود الخاصة بمراكش (١).
ويلاحظ ان بعض البنود قد ورد في القسم العلوي من الاتفاق وبقي بعضها
آخر سرا حتى سنة ١٩١١ - .

- وتشير البنود العلنية الى ان الاتفاق يتعلق فقط بمسألة الاصلاحيات
الادارية والاقتصادية وغير ذلك ، فيكون لبريطانيا مطلق الحرية في مصر
ببدا الصدور - . وفرنسا نفس الحرية في مراكش - . ولكن تمهد الدولتان
بعدم تغيير الوضع السياسي الراهن في البلدين - .
وبعد ان تمهد فرنسا في المادة الاولى بعدم المطالبة بتحديد موعد
لانتهاء احتلال مصر - . تعلن في المادة الثانية انها لا تنوى تغيير الوضع في

(١) نشر هذا الاتفاق في اماكن عدة وكان موريل من اسبق الذين
جمعوا الاتفاقات السرية الخاصة بمراكش ونشرها سنة ١٩٢١ -
Morel. Morocco in Diplomacy Appendix 34.

مراكش . وتعترف بريطانيا بأن هذا الأمر يعنى فرنسا بصفة خاصة باعتبارها الدولة المجاورة . على أن تحافظ على النظام في تلك البلاد وأن تقدم المساعدات لجميع الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة . وتعلن بريطانيا أنها لن تعرقل هذه الإجراءات بشرط ألا يمس ذلك بحقوقها الناجمة عن المعاهدات والمعرف بما في ذلك التجارة والملاحة في الساحل على ما كانت عليه سنة ١٩٠١ .

وتؤكد المادة ٤ تمسك الدولتين بمبدأ حرية التجارة في مصر ومراكش وعدم فرض رسوم استثنائية فيهما لمدة ٣٠ سنة وإنما تستأثر كل دولة بامتيازات المشروعات ذات المنافع العامة ، بينما يكون لوظفى الدولتين حق المساواة في المعاملة بمصر ومراكش .

وتتمهد الحكومتان في المادة ٧ بمراعاة حياد مضيق جبل طارق فلا تسمحان بإقامة تحصينات على الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الفرع الجنوبي لنهر سيبو ، باستثناء مدينة مليلة ذاتها والحصون الإسبانية القائمة حاليا .

وتفصل المادة ٨ وضع إسبانيا على النهر الآتي : نظرا لشعور المصادقة التي تكنها الدولتان نهر إسبانيا فانهما تراعيان مصالحهما في مراكش المغربية على الجوار والجيوب . ولذا ستقوم فرنسا بالتفاهم معها بهذا الشأن ، ثم يبلغ ما تصل اليه من اتفاق الى الحكومة البريطانية . وأخيرا تمهدت الدولتان بتبادل التأييد في المجال الدولي عند نظر المسائلين المصرية أو المراكشية .

أما القسم السرى فيصرح بالاحتمالات التي قد تنشأ عن تغيير الأوضاع الراهنة ففي حالة اضطراب إحدى الحكومتين لتغيير سياستها في مصر أو مراكش ، تبقى بعض المبادئ التي اتفق عليها مثل حرية التجارة وحياد طنجة . كما تمهدت الدولتان أنه في حالة تغيير نظام الامتيازات في مصر لفرنسا اتباع نفس الاجراءات في مراكش .

وتحدد المادة ٣ من الاتفاق السرى المنطقة الساحلية التي يمكن أن تشمل الى الإدارة الإسبانية في حالة ما اذا كف السلطان عن ممارسة سلطاته فيها . وفي هذه الحالة لابد أن تلتزم إسبانيا بمبدأ حرية التجارة وعدم اقامة التحصينات حسب المادة ٧ ، وعدم التنازل عنها لطرف ثالث . وأخيرا في حالة عدم موافقة إسبانيا على هذا التصريح فإن الاتفاق يظل ساريا .

نقد ازال الاتفاق الودى اخطر عقبة دويه امام فرنسا ومهد لها كي
تفرض رغباتها على اسبانيا ، وظهر تماسك الدولتان تماما اثناء مؤتمر
الجزيرة وخلال ازمة افادير ، مما مكن فرنسا من التغلب على المعارضة
الالمانية . ومما يسترعى الانتباه انه بينما سلمت الدولتان الاستعماريات
بارتباط مشكليتهما ، اغفل كل من الوطنيين فى مصر ومراكش فكرة التعاون
فيما بينهما ، واخذ كل فريق يحث على الاتفاق الودى داخل محيطه
الخاص .

واذا كانت توية المنافسات الاستعمارية هى منبت فكرة الاتفاق
الودى ، فقد صار له بعد ذلك مفعزى بعيد فى تاريخ كل من
بريطانيا وفرنسا . فيحتر هذا الاتفاق نواة للكتلة الانجليزية الفرنسية
الروسية التى حاربت المانيا فى الحرب العالمية الاولى .

- ٣ -

التقسيم الفرنسى الاسباني سنة ١٩٠٤

كانت الفقرة التالية بعد الاتفاق الودى هى التفاهم مع اسبانيا حول
مناطق النفوذ . وهدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ ١٨ ابريل ١٩٠٤
وصادت غدا صغريات فاحتجت اسبانيا اولا على صغر منطقة النفوذ التى
تعرضها فرنسا بالقياس الى مشروع ١٩٠٢ خاصة وان التقسيم الجديد
يخرج فاس وتازة من منطقتهم . واجاب ديلكاسيه بان فرنسا قد ضحت
بمصالح اخرى للوصول الى مراكش ، ومن حقها ان تحصل على نصيب
اكبر . ثم ان الاتفاق الودى لا يشير الى حقوق اسبانيا فى المنطقة الجنوبية
وفرنسا مستعدة مع ذلك لاعطاء اسبانيا جزءا صغيرا فى الجنوب ، ولكن
بدون اقليم السوس الكبير . ثم تساهل ديلكاسيه قليلا فى توسيع منطقة
الريف رغم احتجاجات المكربين الفرنسيين . واصبحت منطقة النفوذ
المبدئية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ توازى تقريبا $\frac{1}{3}$ المنطقة الفرنسية .

لما تقطع الخلاف الثانية بالاصلاحات ، وحسب الاتفاق الودى تاخذ
فرنسا منذ التوقيع على عاقتها الاصلاحات المالية والادارية ... الخ .
فمن المفروض ان تترك لاسبانيا تولى هذه الشؤون فى منطقتها . غير ان
الاسبان فضلوا على ذلك المشاركة مع فرنسا فى كوندمنيوم اقتصادى او
(سيطرة ثنائية) على اقتصاد البلاد كلها . فابدى الوفد الفرنسى استعدادا
للتساهل فى هذه المسألة . ولكن الخلاف احتدم حول نقطة اخرى وهى
اصرار فرنسا على سرية الاتفاق ، فتسائل الوفد الاسباني : كيف تستطيع

الحكومة مواجهة الكورتيز التحمس للتوسع في مراكش ؟ واعترض ديلكاسيه بأن اعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية ، فضلا عن ذلك لا يمكن التصريح بتقسيم بلد ، ما زال مستقلا رسميا ، الى مناطق احتلال . واقترح ان يطلع رؤساء الاحزاب بصورة ودية على الاتفاق . واخيرا حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية .

وقعت الاتفاقية في ٢ اكتوبر ١٩٠٤ وجاء القسم العلني مقتضيا (١) . فهو يشير الى اتفاق الحكومتين على تحديد مدى حقوق كل من الدولتين في مراكش ، تلك الحقوق الناجمة عن ممتلكات فرنسا في الجزائر واسبانيا في الساحل . واعلنت اسبانيا تأييدها للاتفاق الودي بما في ذلك البند الخاص باحترام سيادة السلطان وسلامة لوازميه .

اما القسم السري فيفصل معنى تلك الحقوق ، وذلك بتقسيم مراكش الى منطقتي نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة . وتمهد اسبانيا بمدم التصرف في منطقتها خلال ١٥ سنة الا بموافقة فرنسا . وبذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن في مراكش امرا مستحيلا امكن لاسبانيا استعمال حقها في العمل طبقا لهذا الاتفاق (مادة ٣) . وتعيد بنود الاتفاق الاخرى كثيرا من مبادئ الاتفاق الودي . كتعهد اسبانيا بمدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث ، والاعتراف بوضع طنجة الخاص وتحديد المنطقة المحايدة فتتمدد عند نقطة تقع على بعد ٢٠ كم جنوب شرق مليلة .

كما نص الاتفاق على اشتراك البلدين في المشاريع الاقتصادية ، وعلى حرية انشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والاسبانية في كلتا المنطقتين ، وأكدت المادة ١٦ صفة الاتفاق السرية ، فلا يجوز نشرها الا بعد التشاور او انقضاء ١٥ عاما .

كان هذا الاتفاق نقطة ثلاثة احرزها ديلكاسيه في سياسته الرامية الى احاطة مراكش بالاتفاقات الثنائية مع الدول الاستعمارية . وقد استعد بعد ذلك للضغط على حكومة فاس حتى ترضخ لاساسة التدخل ، لولا ان ظهر عنصر دولي جديد وهو تدخل ألمانيا في المشكلة ، ورغم أن الاهداف الحقيقية لسياسة كل من فرنسا واسبانيا ظلت سرا في الاتفاقات السابقة الا ان التصريحات العلنية قد اثارت الشكوك في المجال الدولي ، وفي مراكش فانها شعر الوطنيون بوجود مؤامرة لا يعرفون مداها بالضبط ، ولذلك رحبوا بظهور ألمانيا في الميدان .

(1) Morel Appendix 8-9.

تمهيد للتيا

ظهرت ألمانيا متأخرة بين الدول الأوروبية الأخرى التي كانت على علاقات اقتصادية بمراكش خلال القرن التاسع عشر ، ولذلك كان مرقفها سلبيا في مؤتمر مدريد فكانت تعليمات بسمارك بأن يساير الوفد الألماني وجهة النظر الفرنسية . - ومنذ سنة ١٨٨٦ لوحظ تردد السفن الألمانية على موانئ مراكش الجنوبية مما يدل على أن هذا التردد انما جاء نتيجة تحول بسمارك الى السياسة الاستعمارية ، وحصول ألمانيا على التوجو والكاميرون في غرب افريقيا ، فاصبح شاطئ مراكش الغربي واقعا في طريق الملاحة البحرية الى هاتين المستعمرتين ، ومن جهة أخرى أسست ألمانيا مفوضية في طنجة سنة ١٨٧٢ .

وعندما تولى ولهم الثاني الحكم ، أرسل مولاى الحسن سفارة للتهنئة بهذه المناسبة ومن الواضح انها تمتشى مع سياسته الرامية الى الموائمة بين القوى الطامعة . وقد رحب الإمبراطور بالبعثة ، وأرسل الى السلطان يخبره بأنه يستطيع الاعتماد عليه . وأعقب ذلك توقيع معاهدة تجارية سنة ١٨٩٠ منحت ألمانيا الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى ، ومن بينها حرية إقامة البيوت التجارية في جميع الموانئ .

ومع ان الألمان كانوا مبتدئين في تجارة مراكش ، الا أنهم اظهروا براعة في التعرف على الدوق الوطني ، ولذلك نمت تجارتهم بسرعة . ففي سنة ١٩٠١ بلغت قيمة صادرات ألمانيا الى مراكش ٢٥ مليون مارك ، ووارداتها ٤٤ مليون وفي سنة ١٩١١ وصلت الى ٢٥ مليون مارك . وهو ما يعادل ١٣٪ من تجارة مراكش الخارجية . وعلى ذلك فقد ظلت ألمانيا متأخرة بكثير من فرنسا وانجلترا في هذا الميدان ، ولكننا على كل حال كانت في المرتبة الثالثة (١) . وقد أثار هذا النشاط اهتمام الحزب الاستعماري وأصبح الاعتقاد السائد بين الصناع الألمان هو ان مراكش تضم كثيرا من المواد الخام اللازمة لهم . ولا شك ان الانجليز قد راعوا تزايد تجارة ألمانيا في موانئ الجنوب حينما اقترحوا أثناء محاولة التقارب مع ألمانيا ، وضع بعض تدابير المراكشية تحت تصرفهم فلما تبدلت الاتجاهات الدولية سنة ١٩٠٤ أدرك الحزب الاستعماري الألماني قرب وقوع

(١) اهتمت كاتبة أمريكية بالجانب الاقتصادي في رسالتها عن أزمة اغادير انظر :

Barlow-the Agadir Crisis.

مراكش في يد دولة او اكثر من الدول الاستعمارية الاخرى . ونبها حكومتهم الى ان هذا الوضع سيؤدي الى القضاء على مبدأ حرية التجارة القائم في مراكش . وتصادف ذلك مع وصول وفد مراكشي الى برلين يستحث حكومتها على مساعدة السلطان ازاء الدول الطامعة ، اثر تردد اتساع الاتفاقات . ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يفكر فيها السلطان في الاستعانة بالمانيا ، فقد اشرفنا الى سفارة من هذا النوع جاءت الى برلين سنة ١٨٩٠ .

وفي اثناء المفاوضات الفرنسية الاسبانية حاولت المانيا مرقة التوصل الى اتفاق دون ان تحقق هدفها وفي نفس الوقت لم تستجب لرغبة السلطان حينما وصل وفد مراكش الى برلين سنة ١٩٠٤ ؛ بل انتظرت حتى لاحت الفرصة المناسبة ، وكانت هذه الفرصة هي هزيمة روسيا ، اكبر حليف لفرنسا ، في الحرب مع اليابان اوائل سنة ١٩٠٥ .

كان الامبراطور في هذه الاثناء يقوم برحلة في البحر المتوسط ، فحنه المنشار يولوف على التوقف في طنجة للاعلان عن سياسة المانيا الجديدة .

وفي العاصمة الدبلوماسية لمراكش ، التي ولهم الثاني في ٢١ مارس ١٩٠٥ خطابا امام مندوب السلطان الذي جاء لاستقباله ، اعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التي احرزتها . فقد جاء في الخطاب : ان هذه الزيارة موجهة الى السلطان صاحب السيادة والاستقلال التام في بلاده ، واني امل ان تفتح مراكش ، في ظل سيادته الكاملة ، للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار او استثناء ثم اعلن ان المانيا مصممة على ان تحمي مصالحها .

كان خطاب طنجة مؤذنا بتحول جوهرى في السياسة الالمانية ولكن ديكاسية راي المضي في سياسته دون التأثير بتصلب المانيا ، فاخذ يعد لارسال الاسطول الى سواحل مراكش ، حتى يجبر السلطان على قبول الاصلاحات التي اصبحت من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودى . بيد ان السلطان قاوم ، ولقى تشجيعا من المانيا على هذه المقاومة بحجة الدفاع عن مبدأ الباب المفتوح لجميع الدول كي تتنافس على المشروعات الانشائية . وهنا وقع خلاف بين ديكاسية ورئيس الوزراء روفيه الذي خشي من ان يؤدي التشدد في المسألة المراكشية الى الحرب . ولكن ديكاسية كان يعتقد بان الحليف البريطانى سيكون رادعا لالمانيا ، والا فلا بأس من المخاطرة ولذلك تضرع لهجوم من النواب اليساريين الذين احتجوا على توريط فرنسا في الحرب ، من اجل مصالح استعمارية .

ولما كان اصحاب هذه المصالح انفسهم قد انتقدوا ديلكاسيه من قبل بسبب اشراكه اسبانيا في الاصلاحات ، فقد تخرج مركز وزير الخارجية وقدم استقالته في اوائل مايو . وقبل روفيه هذه الاستقالة ، فقيل بأنه ضحي بوزير الخارجية ارضاء لالمانيا .

وعندما اخذ روفيه على عاتقه الشؤون الخارجية اضطر الى الاستمرار على سياسة سلفه . فقد لاحظ من جهة ، ان استقالة وزير خارجيته نتيجة التهديد الالماني بشكل هزيمة اودية لفرنسا . ومن جهة اخرى اعتقد بأن حكومة مراكش ستصبح اكثر جرأة على المعارضة . وفلا لم ينقض شهر مايو حتى ابلت حكومة مراكش فرنسا رفضها وضع جميع الاصلاحات المقترحة تحت اشرافها ، معتبرة بأن مجلس الأعيان لم يعطى السلطان الحق في منح هذه الامتيازات ، ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس واتممت ذلك باقتراح بمعد مؤتمر دولي للنظر في وسائل تنفيذ الاصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها (1) .

وسرعان ما اعلنت ألمانيا عن تأييدها لفكرة عقد المؤتمر . وتحرير روفيه بين التنازل عن المكاسب التي احرزها في الاتفاقات السابقة ، وبين المخاطرة بالحرب مع ألمانيا . ولذلك حاول ان يوسط تيودور روزفلت في النزاع دون جدوى . وجس نبض بريطانيا فوجدها مستعدة لتأييد فرنسا الى أبعد الحدود . ولكنه كان يعلم ان خوض الحرب من اجل المائة المراكشية لن يكون مقبولا لدى الرأي العام الفرنسي ، فان لسان حاله يقول « اذا كنا قد تجنبنا الحرب مع ألمانيا من اجل الانزاس واللورين اقليس من باب أولى ان نتجنبها من اجل مراكش ؟ كذلك مال روفيه الى محاولة التفاوض مع ألمانيا بخصوص هذه المشكلة .

عرض روفيه أولا على الحكومة الألمانية بعض الامتيازات المالية في الدولة الشمانية ليصرف نظرها عن تلك المسألة ، ولكن وادولين السفير الالماني في باريس أمر على تأييد مراكش في ضرورة عقد مؤتمر دولي ينظر في الامتيازات الاقتصادية ، واذا لزم الأمر في اشراف دولي على قوات الأمن المراكشية . وبعد ذلك يمكن ارضاء فرنسا في المطالب الاخرى .

اتصب الخلاف حول مبدأ عقد المؤتمر . فحاول روفيه ان يقتنع ألمانيا بأنه اذا كانت قد قبلت مبدأ الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ، اقليس من الأفضل الاتفاق على المشكلة برمتها بواسطة محادثات ثنائية ؟

(1) Morel Appendix 5-8.

رفض رادولفن هذه الفكرة وقال انه لابد من قبول مبدأ المؤتمر أولا .
ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا فتستطيع القيام بالاصلاحيات التي
ترغب في ادخالها او اخذ مسئولية لامن في المنطقة التركية وفيما عدا
ذلك لابد من مساواة الدول .

سلم روفيه اخيرا بمطالب المانيا ، وذلك باعلان قبوله عقد مؤتمر
في ٨ يوليو . وقرن الاعلان بنشر المذكرة الألمانية التي تعترف بمصالح فرنسا
الخاصة في مراكش واطمن عن انسحاب البعثين الألمانية والفرنسية من
فاس حتى تتوقفسا عن الضغط على السلطان بخصوص الامتيازات
الاقتصادية الى ان يتم عقد المؤتمر .

- ٥ -

مؤتمر الجزيرة

اعتبرت المانيا انمقاد المؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها ، لانها بمنحها ليس
هو المحافظة على استقلال مراكش ، بل توطيد مركزها الدبلوماسي في
اوروبا . وليس جديدا على السياسة الألمانية اتخاذها المشاكل الاستعمارية ،
مجرد أداة للضغط على الدول في ميدان العلاقات الأوربية . ويستتبع هذا
الاتجاه في مناسبات عدة خلال تطورات المشكلة المراكشية . فحينما أبدى
السلطان انزعاجه للاتفاق الألماني الفرنسي طمأنه لتاتباع المفاوضات الألماني
في طنجة ، الى ان المانيا ترضى فرنسا مؤقتا الى ان يتعقد المؤتمر .

وبالرغم من ان بريطانيا واسبانيا كانتا اشد من فرنسا معارضة لفكرة
المؤتمر ، الا ان معارضةهما انتهت بانتهاء المعارضة الفرنسية ، وذلك على
اساس الفكرة القائدة وهي ان فرنسا هي الطرف المعنى الأول في المسألة
المراكشية : وطبقا للمذكرة ٨ يوليو كان لابد من تفاهم المانيا ، فرنسا أولا على
جدول أعمال المؤتمر ، فبحثت مسائل الخلاف الرئيسية وهي :

اولا : موضوع المحافظة على الامن وبهذا الشأن اصرت فرنسا على
اخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت
تسويتها مع مراكش . اما امن الموانئ التي تحتاج شواطئها الى اشراف اوروبي
فقد قبلت فرنسا تحديد الموانئ التي تخضع لهذا الابداء بطنجة والمراكش
والغار البيضاء والرباط . وهي تتوى ان تحصل على مركز ممتاز في هذا
الاشراف . ويتعلق بهذا الموضوع خطر تهريب الأسلحة الى مراكش وضرورة
اخضاعه لرقابة الدول .

ثانيا : موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والإصلاح النقدي فانفق على أن يكون دوليا . وطال الجدل حول امتيازات المشروعات الإنشائية الأخرى التي كان كل من تانباخ وتابندييه يتسابقان في فاس للحصول عليها ، ولا سيما مشروع بناء مرسى طنجة ، فادعى كلا الفريقين أن السلطان قد منححه له .

ثالثا : مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وأيدته ألمانيا ، واعترضت كل من فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن . واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء ، وهي مدينة صغيرة على ساحل إسبانيا الجنوبي .

يرى الكتاب الألمان أنهم قد تساهلوا أثناء هذه الحادثات التهديدية لأنها تصادفت مع محاولة من جانب ولهم الثاني لإنشاء حلف قارى من ألمانيا وفرنسا وروسيا . وكان نيتهم اجتذاب فرنسا بواسطة التنازلات في مراكش ، إلا أن فكرة هذا التحالف لم تستمر طويلا .

حرصت فرنسا على أن تدعم مركزها في المؤتمر قبل انعقاده وذلك بالاتفاق مع حلفائها ، فجرت مشاورات مبدئية مع بريطانيا (1) لتسيق التعاون العسكري لمواجهة شتى الاحتمالات . وبالنسبة لإسبانيا رؤى التفاهم مقدما على بعض الأمور التفصيلية التي ستبحث في المؤتمر حتى يكون التضامن تاما بين البلدين . من ذلك مثلا إشراك الأموال الإسبانية في القروض والمشروعات . وكذلك أسهامها في الإشراف الدولي على أمن الموانئ وخاصة في المنطقة نفوذها ، وفي الرقابة البحرية المفروضة على تهريب الأسلحة . كما اتفق على أن تتأثر فرنسا بمكافحة تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية بينما تقوم إسبانيا بهذه المهمة على الحدود المشتركة مع الصحراء .

وكانت أهم مشكلة واجهت تلك الحادثات هي شرطة طنجة ، فهي تقع وسط منطقة النفوذ الإسبانية ، ولكن ضباطا فرنسيين قد استقدموا من زمن للإشراف على شرطة هذه المدينة . وأخيرا اتفق على مساهمة إسبانيا في أمن ذلك الميناء . وتقسيم الإشراف على الموانئ الأخرى بين الدولتين المرائش لإسبانيا . والدار البيضاء والرباط لفرنسا . وتم التوقيع على معاهدة بهذا المعنى في ٣ سبتمبر ١٩٠٥ (٢) .

(1) D.D.F. Serie 2 T. 7

(2) Morel Appendix 11

انتهى المؤتمر في يناير ١٩٠٦ ومثلت فيه معظم دول مؤتمر مدريد .
بالإضافة الى روسيا التي دعت بناء على اقتراح خليفتها فرنسا . وكانت
الدول ما بين ملتزم للحيداد وهي غالبا الدول الصغيرة ، وبين مؤيد أو
ميال لفرنسا . فمثلا حاولت الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط
ولكنها كانت اميل الى فرنسا ، والذي يعنيها من المؤتمر هو مبدأ الباب
المفتوح . وكان هدف الانجليز هو المحافظة على الاتفاق الودي ولكن
دون استشارة ألمانيا الى الحرب ، ومع ذلك فقد اتهمهم الوفد الألماني بأنهم
فرنسيون اكثر من الفرنسيين . والدولة الوحيدة التي أبدت ألمانيا على
طول الخط هي النمسا ومع ذلك لم تكن مراکش تعنيها مباشرة .

وترأس وفد مراکش في هذا المؤتمر . القرى ومحمد القريس .
وكانت تعليمات الوفد تقضي بأن يتخذ موقف المعارضة من أى قرار
يمس استقلال مراکش ، وخاصة الزامها بضباط فرنسيين لتدوين
الجيش . وكان عليه ان يطالب الدول بالا تعرقل حق مراکش في فرض
الرسوم الجمركية في بعض الموانئ على الأقل لأنها الجورد الرئيسى الذى
تستعين به الحكومة للاتفاق على قوات الأمن .

وظهر خلال المؤتمر كيف ان موقف ألمانيا يختلف تماما عن الوفد
المراكشى الذى عول على تأييدها . كانت خطة ألمانيا هي عدم المطالبة
بامتيازات خاصة لنفسها حتى تقنع الدول بمبدأ المساواة الاقتصادية .
ولهم من ذلك منع فرنسا من الاشراف على الشرطة الوطنية لان ذلك يعنى
(تسليم مراکش لها) . ولكن ألمانيا لم توفق في تحقيق خطتها .

اما تعليمات المندوب الفرنسى فكانت تقضى باستبعاد مسألة الحدود
من المؤتمر ومعارضة أى محاولة لتدويل شرطة المونى سواء بفكرة اعطاها
لدول صغيرة أو محايدة، وانما تتولاه فرنسا باعتبارها (دولة اسلامية (٢)) .
ومن تعليمات المندوب الفرنسى ايضا معارضة تدويل مكافحة تهريب
الاسلحة فيقتصر على بلاده مع اسبانيا .

وبخصوص مصرف الدولة المقترح انشاؤه تقبل فرنسا اسهام
الدول فيه ، على ان تحتفظ بالأغلبية في مجلس الإدارة وبرئاسة هذا

(٢) قد يبدو هذا التعبير غريبا ، ومعناه في اذهان الفرنسيين ان
فرنسا تحكم عددا كبيرا من الشعوب الاسلامية في مستعمراتها . والغرب
منه أى سمعت سنة ١٩٥٤ أثناء المناقشات في الجمعية الوطنية
الفرنسية ، احد النواب يقول ان فرنسا ثانيا دولة اسلامية وثانى قبل
مصر ، على اساس تعداد رعاياها من المسلمين . المؤلف .

الجلس باعتبارها مالكة لأغلبية أسهم الدين المراكشي . وبقدر الامكان يقتصر
البساط المفتوح على التجارة دون المشروعات الانشائية .

اصطدم وفد ألمانيا وفرنسا في معظم الموضوعات التي بحثها المؤتمر ،
ولا سيما في موضوعي المصرف والشرطة . فتمسك الألمان بمبدأ المساواة
في مصرف مراكش المقترح واخضاعه لرقابة القناصل .

وسترى ان فرنسا قد تساهلت في هذه النقطة بالذات . اما بالنسبة
للشرطة فقد تشبث بموقفها ورفضت جميع المشروعات الألمانية ، ومن
أهمها اقتراح يجعل الشرطة خاضعة للسلطان على ان يتخذ ضابطا
لتدريبه وقيادته من الدول الكبرى ، كل في منطقة محدودة ، أو ضابطا
من الدول المحايدة لقوات الشرطة عموما .

وأوشك المؤتمر ان يتوقف بسبب هذه المشكلة ، فعرضت النمسا
حلا وسطا ، قائلة بأن مسألة مراكش ثانوية ولا تستحق ان يتحطم من
اجلها الانسجام الأوربي . وبدعو المشروع النمساوي الى توزيع الاشراف
على شرطة الواتى بين فرنسا واسبانيا على ان يعين مفتش عام للشرطة
من بين الدول الصغيرة المحايدة وهو الذى يشرف على التنظيم الإداري
ويقدم تقارير عن الأمن للسلك الدبلوماسي في طنجة .

حاول مندوب مراكش ان يوقف هذا التيسار الذى يتعارض
واستقلال بلاده ، فطالب بالنص على ان يكون ضباط الشرطة تابعين
للسلطان وأن تكون التجربة محدودة في بعض الواتى لأكملها . حتى
الولايات المتحدة اعترضت بان المشروع يؤدي الى التقسيم الذى ينافي
المبدأ العام المسلم به في المؤتمر ، ألا وهو المحافظة على استقلال
مراكش . وقال الوفد الأمريكى انه في حالة عدم الأخذ بمبدأ الدولية ،
فمن الأفضل ان تشكل هيئة مختلطة من الاسبان والفرنسيين للاشراف
على شرطة الواتى . وقد أخذ بهذه الفكرة جزئيا .

أصدر المؤتمر قراراته في ابريل ١٩٠٦ ، وهي وثيقة مطولة وتتألف
من ١٢٣ مادة وتعرف بميثاق الجزيرة (١) . وجاء في مقدمة الميثاق ان
هدف الدول المجتمعة هو المحافظة على الأمن ورخاء مراكش في ظل
سيادة السلطان وسلامة أراضيه . ثم تصالح مواد الميثاق بعد ذلك
الموضوعات الرئيسية الآتية :

أولا : امن المواني . فتقرر تأليف قوة وطنية تتراوح من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ جندي يشترك في تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون واسبان بحيث لا يزيد عددهم عن ٥٠ وتكون هذه القوة خاضعة للسلطان . ويتولى ضباط من الاسبان الاشراف في تطوان والمراكش . وفرنسيون في ثلاثة موان اخرى على الأطلس ، ومختلطون من النحيتين في الدار البيضاء وطنجة . ويوافق السلطان على تعيين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الادارية مفتش عام سويسري ، وهو الذي يقدم التقارير ، للمخزن وللسلك السياسي في طنجة ، عن مدى تقدم الامن .

ثانيا : تهريب الأسلحة ، فيحظر على اهل مراكش استيراد الأسلحة بدون ترخيص الحكومة . ولذلك يجب على المخزن ان يقدم بيانا الى الدول بما يحتاجه من تلك الأسلحة حتى تستطيع الدول ان تقوم بمكافحة التهريب برا وبحرا . وتتولى فرنسا وحدها الاشراف على مكافحة عبر الحدود الجزائرية . واسبانيا في منطقة الريف والجنوب . ويتعين من هذه القرارات كيف ان ميثاق الجزيرة يمتشى واتفاقيات التقسيم .

ثالثا : تأسيس مصرف دولة لاكثر يكون له امتياز اصصدار سندات الحكومة التي تستخدم لتغطية نفقات الأشغال العامة ، وذلك بجانب القروض المسالية . وللحكومة المراكشية ان تفرض من المؤسسات الأخرى علاوة على هذا المصرف . ولكن اذا تساوت شروطه مع المؤسسات فله الأفضلية . ويمثل مجلس ادارة المصرف المساهمين حسب نسبة الحصص ، ولا يقل رأس المال عن ١٥ مليون فرنك وينبع القانون الفرنسي في اعماله . ويعين المخزن مندوبا لمراقبة اعمال المصرف .

رابعا : الضرائب ، يجوز للحكومة المراكشية ان تفرض رسوما على البضائع المستوردة بما لا يزيد على ٢٥٪ من قيمتها ، وتحصيل رسوم أخرى بسيطة عن الأوصاف ورسوم بلدية بقصد تحسين المدن . وتسرى هذه الضرائب على المراكشيين والأجانب على السواء . وفي نظير اخضاع الأجانب لتلك الرسوم يجوز لهم تملك العقارات في المواني وعلى مسافة ١٠ كم حولها ، بدون اذن السلطان . اما فيما عدا ذلك فنشتط مواقفته .

خامسا : الجمارك ، وقد فصلها الميثاق تفصيلا دقيقا بحيث عين الرسوم بالنسبة لمختلف السلع مؤكدا مبدأ المساواة بين الدول في الاستيراد والتصدير . ولكنه اخضع مراكش في هذا الموضوع . كما في الموضوعات الأخرى ، للاشراف الدولي ، تقرر تأليف لجنة للاشراف على الجمارك من ٣ أعضاء يختار احدهم مصرف مراكش والآخر يختاره

السلك السياسى من بين أحد القناصل الأجانب ، والثالث تعينه حكومة المخزن .

سادسا : المشروعات الإنشائية والمنافع العامة ، وقد وضع الميثاق الإجراءات التى تضمن المساواة التامة بين الدول فيطرح كل مشروع فى مناقصة عامة ويصدر قرار بالشروط ويقدم للسلك الدبلوماسى فى طنجة . على أن يمارس السلطان السيادة الكاملة على المرافق العامة مثل السكك الحديدية والطرق .

يتضح من هذه القرارات أن فرنسا قد خرجت ظافرة بقط كبير من أهدافها وإن لم تكن قد حققتها كلها ، ولا سيما بالوضع الذى كانت تريد فرضه على اقتصاديات مراكش . وحتى فى المجال الدولى قوى المؤتمر التضامن الإنجليزى الفرنسى ومهد لاتفاق سنة ١٩٠٧ مع روسيا . والسبب فى ذلك هو أنه كان لفرنسا هدف واضح تسمى وراءه بخلاف ألمانيا .

ومع ذلك فقد أعلن ييلوف المستشار الألمانى أمام الرايخ ، أن المؤتمر كان نجاحا كبيرا لألمانيا . والسبب فى هذا الاعتقاد كما يلوح لنا هو أن مراكش كانت مجرد أداة فى نظر السياسة الألمانية . وإذا كان المؤتمر قد أقر تدخل الدول فى عدة أمور تنتقص من سيادة السلطان ، فإن ذلك لم يمن ألمانيا فى شيء .

والواقع أن مراكش كانت أكبر خاسر من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تتوقع ، ولم يستطع مندوبها أن يتبع المناورات السياسية التى وجهت المناقشات . ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفا فى الأوساط الوطنية .

- ٦ -

صدى الحوادث فى مراكش

وبينا كيف كانت حكومة فاس تعاني منذ بداية القرن الحالى من الاضطرابات الداخلية فجاء التدخل الأجنبى ممثلا فى الاتفاقات ومؤتمر الجزيرة مشجعا لتلك الاضطرابات ومعطيا إياها الصفة الوطنية أحيانا . وكانت الثورات الداخلية فى حد ذاتها معطلا لتنفيذ قرارات الجزيرة . فقد أصبح من المستحيل إصلاح مالية المخزن لأن الضرائب التى قررها المؤتمر لم تنفذ ، كما أن رسوم الجمارك حجرت لتغطية الدين .

ومن شواهد هذا السخط الذي عم أنحاء البلاد : اتساع قوة الرسولي في الشمال وكان السلطان قد ولاه اقليم الفحص ، فاصبح يطلب بطنجة مما دعا الحكومة الفرنسية الى التفكير في ارسال قوات لحماية المدينة ، ولكن المانيا اعترضت قائلة بأنه يجب موافقة السلك الدبلوماسي أولا . وعلاوة على ذلك ظهرت ثورات اخرى جديدة أهمها تلك الحركة الدينية التي قام بها ماء العيين في الجيوب . والتي هدفت الى تخليص مراكز من الضبط الاجنبى وايقاف التوغل الفرنسى في موريتانيا .

شاهد آخر يتمثل في مقتل الدكتور موشان بمدينة مراكش في مارس ١٩٠٧ . وقد اثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول مقتل هذا الطبيب بحجة ان الاهالى قد تنكروا لرسول من رسل الانسانية لديهم . والظاهر ان المراكشيين قد ادركوا حقيقة ملموسة في ذلك العصر وهى اتصال الطب بالسياسة . وقضلا عن ذلك فان موشان عند ما عاد من اجازته الى مراكش اوائل سنة ١٩٠٧ ، اصطحب معه احد الجيولوجيين ، فانار رغبة السكان بكثرة تجواله حول المدينة . واتهمت فرنسا احد المستشرقين الالمان بالتحريض على هذا الحادث .

ولم يكن هذا الاغتيال اول حادث من نوعه ، والجديد فيه ان فرنسا لم تكن كما كانت تفعل في السابق بتقديم الاحتجاجات وطلب التوضيح ، وانما سارعت في تلك المرة الى احتلال مدينة وجدة متظاهرة بان ذلك اجراء مؤقت ريثما تجاب مطالبها . وهى مطالب تتجاوز حد المقول . فمنها عزل باشا مراكش وسجنه بطنجة حتى يشرف القوض الفرنسى على التحقيق ، ثم تنفيذ اتفاقية الحدود لسنة ١٩٠١ باشارك الفرنسيين في لجنة مراقبة القسم المراكشى من الحدود . ومن بين المطالب ايضا عزل الادريس حاكم اقليم الادار لانه يساعد ماء العيين ، هذا علاوة على تعويض كبير لاسرة القتيل . ولما كانت حالة السلطان في تدهور مستمر . وليس بوسعه مقاومة تلك المطالب ، فقد سلم بها جميعا .

وكما استغل حادث مقتل موشان لاحتلال الاقليم الشرقى ، تفرعت فرنسا بحادث آخر في الدار البيضاء لتتزل قواتها في الميناء ، وتضع مراكش بين شقى الرمح التي اخذت تطبق عليها شيئا فشيئا حتى انتهت بالحماية . وكان سخط اهل الدار البيضاء شديدا على الفرنسيين بسبب تصرفات المراقب الفرنسى للجمرك . وبينما كانت احدى السفن تتزل هذا من العمال الاوربيين الذين يحملون في اثناء سكة حديد الشاوية ، هاجمهم السكان وقتلوا ثمانية منهم في يوليو ١٩٠٧ . وعلى اثر ذلك احتلت فرنسا الميناء وادعت كما فعلت في وجدة ان الاحتلال مؤقت ريثما تنفذ قورات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانى . وشارك الفرنسيون عدة

مئات من الإسبان في قوات الاحتلال التي أخذت تتوافد دون مقاومة طوال شهر أغسطس ، ولكن كان من الواضح أن الإسبان انما جاء بهم لجرد التغطية فقط .

ومما يسترعى الانتباه أن المانيا لم تعارض في هذه العمليات ، بل علق عليها يولوف مستشار الدولة قائلا « بأن تلك الإجراءات انما امتثلت لمصالح جميع الدول المتحضرة » .

وشعر الوطنيون بأن الدول الأوربية تضامنت ضدهم . ووجدت مدينة مراكش في عبد الحفيظ آخر السلطان عبد العزيز زعيما مناسباً للثورة . وكان عبد الحفيظ على خلاف مع أخيه منذ سنة ١٩٠٥ ، وهو يتخذ من مدينة مراكش مقرا له . فتوطدت صلته بماء العينين زعيم الجنوب ، واعتمد عليه في ثورته . ومن ثم اهتمت الحركة الوطنية بمشاكل الجنوب ، فكان من بين المطالب التي قدمتها استرجاع واحة توات .

ولما كان عبد العزيز قد عزل حاكم مدينة مراكش تنفيذا لرغبات فرنسا ، فقد ساعد بذلك على تصاعد تلك الحركة المعارضة التي انتهت بإعلان عبد الحفيظ سلطانا في أغسطس ١٩٠٧ فقد انعقد مؤتمر وطني في تلك المدينة وقرر المطالبة بطرد الأوربيين من البلاد . وتحديد المناطق التي يجوز لهم الإقامة فيها كما طالب بإلغاء نظام الحماية والمكوس ومصرف الدولة ، وشرطة الموانئ الموضوعة تحت القيادة الأجنبية ، وعدم الاعتراف بالمعاهدات التي تمت بعد مولاي الحسن . وهي في مجموعها من مقررات مؤتمر الجزيرة .

أعلن المؤتمر الجهاد وخلق عبد العزيز بعد أن ثبت عجزه ، ولجأ السلطان إلى علماء القرويين باعتبار أن تقاليد مراكش تقضى بأخذ موافقتهم على تولية السلاطين وخلفهم . واستصدمتهم فتوى بأن الوقت ليس وقت جهاد ، وأنه وحده هو السلطان الشرعي . ثم رأى أن يقوى مركزه بالتقارب من فرنسا فسمح لها بالإشراف على شرطة طنجة بل طلب إليها إرسال المدربين للجيش ، والتقدم في الشاوية سيما وراء موانئ الأطلس أي في اتجاه فاس . فمنح لذلك وسام فرنسا الرفيع (الليجون دونير) فكان ذلك بمثابة (تسميد السلطان) .

كان محتتم أن تسقط هيئة السلطان عبد العزيز ، حتى لدى العلماء الذين أبدوه عن غير اقتناع ولذلك أعلنوا خلعهم في ٣ يناير ١٩٠٨ . وكان السلطان قد غادر فاس إلى الرباط فرارا من الخط الذي عم ضده

فى المدينة المتيدة • وقدم اعيان فاس مطالب تشبه الى حد كبير مطالب مدينة مراكش ، وتضيف :لها امرين هامين :

الاول : المطالبة بالاعتماد على دول المشرق الاسلامى المتقدمة .

والثانى : هو عدم التنازل عن شىء • او توقيع اتفاق مع الاوربيين بدون الرجوع الى الامة •

ونلمس فى هذه الحركة لمحات من الفكرة الدستورية حيث انها دعت الى تكوين مجلس شورى من الاعيان ، لان الحركة كانت تقوم على اكتاف كثير منهم من امثال الجلاوى والجندافى •

واسدر الوطنيون مجلة مخطوطة حيث لم تكن (١) الطباعة قد وصلت الى فاس بعد ، وذلك لترد على جريدة السعادة التى كانت تصدر فى طنجة وتؤيد السلطان عبد العزيز •

نودى بـميد الحفيظ سلطانا عند دخوله فاس فى يونيو ١٩٠٨ • ولكن عبد العزيز لم يستسلم • فحاول ان يسترد عرشه مستندا الى تأييد فرنسا • واستعد للتقدم فى الشاوية التى تفصل فاس عن قواعد عبد الحفيظ فى الجنوب ، فالاشتراكيون وعلى راسهم جان جورس طالبوا بمساعدة عبد الحفيظ على تثبيت مركزه لانه رمز الوطنية والديموقراطية • بينما طالب ممثلا فرنسا فى مراكش وهما رينيو • وسانت اولير ، باستقلال تلك الظروف وتقديم المساعدة لـميد العزيز الذى وضع بلاده تحت سيطرة فرنسا • •

اما بيشون وزير الخارجية فقد وقف موقفا وسطا مؤداه تشجيع عبد العزيز بالمال فقط وتقوية حامية الدار البيضاء ، لكن دون تدخل عسكري لمناصرته • ومن ثم يش عبد العزيز فاعلن تنازله عن العرش فى أغسطس ١٩٠٨ •

حاول عبد الحفيظ فى بداية الامر ان يلتزم باهداف الوطنيين فوجه فى يناير ١٩٠٩ طلبا الى حكومة باريس بالانسحاب من الاماكن التى احتلتها ، وهو متأكد من ان الحكومة الفرنسية (الجيدة) لن تحول دون رغبات الامة المراكشية ، لان حق الامم ليس مقروا فى اوربوا فقط ، بل عند المسلمين ايضا • الا ان عبد الحفيظ لم يقم بشىء فى سبيل التقرب من العالم

(١) اين كاتون : احاديث عن الادب المغربى •

الإسلامي . ويبدو أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تجد صدى كبيرا عند المراكشيين لانقطاع الصلة بينهم وبين المشرق الإسلامي بسبب احتلال الجزائر منذ زمن طويل . ولم يلبث عبد الحفيظ أن تحصل تحت ضغط فرنسا وفي سبيل الاعتراف بحكومته من الدول الأوروبية . الى حالة انخفاض تدريجيا .

- ٧ -

التفائل الاقتصادي والعسكري

عندما احتلت فرنسا وجدة والدار البيضاء وتقدمت في اقليم الشاوية على ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ادعت بأن هذه الاجراءات تتمشى مع مؤتمر الجزيرة باعتبار أنه قد وكل اليها مع اسبانيا الاشراف على امن الموانئ . ومع أن في هذا الادعاء مغالطة ، فقد اغضت الدول الكبرى بما في ذلك المانيا العين . ورات فيه ضرورة لحماية الجاليات الأوربية على اختلافها . ولكن ظهرت مشاكل جديدة بمناسبة تولي عبد الحفيظ السلطة فقد اعتقدت بعض الأوساط في فرنسا بأن المانيا شجعت وتأييد هذا الاعتقاد عندما سبقت المانيا الدول الأخرى الى الاعتراف به .

وكانت الحكومة الفرنسية ترى بعد تنازل عبد العزيز الا تعترف الدول بالسلطان الجديد الا بعد تقديم الضمانات الكافية . واتفقت مع اسبانيا على تقديم مذكرة الى السلطان في سبتمبر ١٩٠٨ تحتوي على عدة مطالب كشرط للاعتراف وهي :

أن يعلن السلطان التخلي عن فكرة الجهاد ، وأن يتعهد بقبول جميع المهادنات والوائيق الدولية الخاصة بمراكش بما في ذلك قرارات الجزيرة . وأن يتحمل نفقات الاحتلال . ودفع الغرامات التي فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث اندار البيضاء .

وبعد تردد آخر السلطان التسليم بهذه المطالب اعتقادا بأن اعتراف فرنسا واسبانيا سيوطد مركزه . وسنرى كيف أنه أخطأ التقدير ، لأنه وهو الذي وصل الى العرش على اكثاف الوطنيين ، كان لابد ان يفقد دعائم حكمه نتيجة هذا الاستسلام .

وفي هذه الأثناء وقع حادث ادى الى زيادة التوتر الفرنسي الالمانى . وذلك حين ضلّت القوات الفرنسية أحد موظفي القنصلية الألمانية

بالدار البيضاء وهو يساعد بعض جند الفرقة الأجنبية على الهرب فقبض عليه ورفعت شكوى الى محكمة العدل الدولية .

لاحظ الألمان اذن ان سياسة التهديد أدت في المجال الدولي الى عزلتهم . وفي داخل مراكش الى تحسن مركز فرنسا باطراد . ولذلك حاولت الحكومة الألمانية تباع خطط جديدة تقوم على اللاتية . وجرت المفاوضات بين ممثلي الدولتين في طنجة . واتفق مبدئيا على ان تعترف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسي في مراكش . ونتيجة لذلك تقتصر وظائف مدربي الجيش ورؤساء المصالح الفنية على الرعايا الفرنسيين . وفي حالة الخلاف مع مراكش . فلتزم ألمانيا الحياد اما في الميدان الاقتصادي فتتألف اتحادات صناعية (كارتلات) تمثل الراسماليين من البلدين . وتنسق فيها بينها الأشغل العامة .

يبد أن بعض شركات الامتياز الألمانية ذات النفوذ في الجنوب ، مثل شركة مانسمان احتجت على هذا الاتفاق وايدها بعض انصار حزب الوحدة الجرمانية ، الا ان الاتحادات الصناعية الكبرى القائمة في لوربا والتي كان يشترك فيها راسماليون من الجسيتين الألمانية والفرنسية ، تقلبت في النهاية ومهدت لتوقيع اتفاقية فبراير ١٩٠٩ وتضمن هذه الاتفاقية (١)، المبادئ التي سبق ان تفاهم عليها الطرفان في طنجة ومع ذلك فهي لم تضع حدا للمناقشات بين الراسماليين على امتيازات المشروعات في مراكش كل ما في الأمر انها دعت الى تنسيق العمل بين الشركات الفرنسية والألمانية . وهذا معناه التحول عن مبدأ الباب المفتوح والميل الى سياسة الاحتكار . وقبلا تطور هذا الوضع الى الاتفاق في العام التالي على توزيع المشروعات بين الدول بنسب محددة مما يخالف مبدأ المساواة المقررة . وبناء عليه تكونت اول جمعية دولية للأشغال الصامة . ظفرت فرنسا بالقسط الأكبر من أسهمها ، ٥٠٪ وبسته مقاعد في مجلس إدارتها . وأتت ألمانيا في الدرجة الثانية بـ ٢٦٪ وأربعة مقاعد في مجلس الإدارة . بينما منح الراسمال البريطاني ٥٦٪ ووزع الباقي بين إسبانيا وإيطاليا والسويد بنسب ضئيلة (٢) .

وبينما أحرزت فرنسا هذا التفوق الاقتصادي في مجال المنافسات الدولية اذ بها تحزز كسبا آخر عسكريا واقتصاديا معا على حساب السلطان الجديد خلال عامي ١٩٠٨ - ١٩١٠ . وقد اشرنا الى ان عبد الحفيظ تردد بين عاملين . ارتباطه بالحركة الوطنية التي اتت به الى الحكم . وواقع

(1) Morel Appendix 14

(2) Barlow P. 105 S. q.

مركز مراكش وتزايد نفوذ فرنسا المستمر وقد حاول التوفيق بين الأمرين وذلك بإظهار النشاط للقضاء على الثورات الداخلية فتمكن من أسر بوحمارة وقتله . واضعف شوكة الرسول . وقدم طلبا الى فرنسا بحب القوات المحتلة ، من الشاوية على أن يتمهد بضمان سلامة الجالية الأوربية ، ثم استقدم بعض المدربين من الدولة العثمانية لتلبية لرغبات الوطنيين .

ولكن فرنسا اشترطت قبل الانسحاب ان تطمئن الى فاعلية القوى المراكشية التي ستحل محلها ، والابقاء على الجند الوطنيين الذين تربوا تحت قيادتها اثناء احتلال الشاوية وكذلك الابقاء على قواد هذا الاقليم الذين تعاونوا مع الاحتلال . كما انها اشترطت بالنسبة للمنطقة الشرقية الاحتفاظ ببعض مراكز الحدود داخل الأراضي المراكشية بعد اخلاء وجدة وان يبدأ السلطان فعلا في تهدئة الجنوب للقضاء على حركة ماء العينين .

كذلك استغلت فرنسا ظروف السلطان المالية ، فقد اتى عبد الحفيظ الى الحكم والخزانة خاوية وديون مراكش تقدر بنحو ٧٠ مليون فرنك ، هذا علاوة على التعميمات التي كانت تطالب بها فرنسا ، ونفقات الاحتلال التي بلغت ٨٠ مليون فرنك . وقد عرضت فرنسا تقديم القروض اللازمة لمواجهة هذه الابعاء كلها ، ولكن في مقابل ضمانات جديدة . منها الاشراف على الجمارك ووضع ٥٠٪ من الضرائب العقارية بالمدن . وايراد الاملاك الأميرية ورسوم الشاي والأفيون . تحت تصرفها لاستيفاء الديون .

ومضى عبد الحفيظ في سياسة الاستسلام فوق الاتفاقية وفسا لرغبات فرنسا في مارس ١٩١٠ (١) تنص على مبدأ الانسحاب ، ولكن بالتقيد التي اشرنا اليها . فتحفظت فرنسا بمركزين اماميين في الشاوية وفي الحدود الشرقية ، وبدون تحديد مدة للجلاء . كذلك تعهد السلطان بطرد جميع المدربين غير الفرنسيين من البلاد ومع ذلك فقد استاء العسكريون من فكرة الانسحاب . وعلق ليوتي قائلا « نعم مستحب : ولكن في اتجاه فاس » . وكانت النتيجة ان العسكريين لم ينفذوا شيئا من الاتفاقية . كما ان الجنرال موانيه قائد منطقة الشاوية اخذ يتدخل في منازعات القبائل ويجعل من نفسه حكما لفضها .

والواقع ان السياسة الفرنسية النشطة قد وجهها طائفتان : العسكريون والراسماليون . وهؤلاء الأخيرون هم الذين اسسوا لجنة الدراسات المراكشية منذ سنة ١٩٠٠ ، التي وان افادت التاريخ بنشر كثير من الابحاث . الا انها كانت تهدف اصلا لخدمة مصالح الرأسمالية

الاستعمارية . وقد استفاد الراسماليون دون غيرهم من اتفاقية سنة ١٩١٠ باعتبار ان الضمانات العديدة التي نصت عليها كان من شأنها ان ترفع قيمة اسهم القرض الذي قدموه به . ذلك ببلغ ٩٠ مليون فرنك . ومن هنا اصبح لدى جان جورس زعيم الفرع اليسارى من الاشتراكيين دليل قوى بان الراسماليين يستخدمون ابناء فرنسا في مراكز لخدمة مصالحهم الخاصة . غير ان هؤلاء الراسماليين من امثال تاردييه وكايو كان لهم نفوذ قوى في مجلس النواب . وقد صار كايو رئيسا للوزارة سنة ١٩١١ (١) .

خسيت اسبانيا ان يفونها القطار . ففرنسا هي التي تستفيد وحدها من سياسة التدخل منذ سنة ١٩٠٧ . ولذا سمت اسبانيا لايجاد مبرر يسمح لها بتطبيق نفس السياسة في منطقة نغزها . ولم يكن من السببر التملل بأبسط حوادث الشعب فتحتل اسبانيا بعض النقاط خارج سبتة . وتطالب بامتيازات اقتصادية في منطقة الريف وباقامة بعثة دائمة للفرنسيكان في فاس ودفع تعويض . واخيرا اجبرت عبد الحفيظ على توقيع اتفاقية على نمط اتفاقية مارس الفرنسية . فهي تنص على دفع غرامات مالية عن حوادث الريف . والمشاركة في الاشراف على جمارك مراكز في الشمال . واحتكار مناجم الريف ، وتولى ضبط من الاسبان تدريب قوات الامن في هذا الاقليم واتشاء منطقة مجردة من السلاح حول سبتة . وتسليم منطقة سائتا كروز في الجنوب .

فقد عبد الحفيظ هيئته مثل سلفه بسبب الاستسلام لأوروبا سنة ١٩١٠ وتحول انصاره القدامى عنه . فالجلاوى زعيم الأطلس يشجع قبائل بني مطير البربرية على الثورة حتى دخلت مكناس وأعلنت فيها البيعة للسلطان زين ، بل امتدت الثورة الى قبيلة الشراودة حول العاصمة . وبات عبد الحفيظ منساقا في تيار الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة تلك الثورات . فضباطهم هم الذين يقودون الحملات التي تجوب البلاد لجمع الضرائب : واصبح مانجان ورئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، قائدا لجيش مراكز الرسمى وهو الذى أرسل بيرمون نائبا عنه لقمع ثورة الشراودة .

ومن اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع الثورات في سنة ١٩١٠ واولائل سنة ١٩١١ تريح عدد كبير من جند المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لتنظيم الجندية الحديث . ولكن بقصد توفير النفقات أيضا لدفع مرتبات

(١) لمظم هؤلاء اناسا المومنين بالحركة الاستعمارية مقبالات ومؤلفات دافعوا فيها عن سياستهم ازاء مراكز . انظر مثلا :

1 — Caillaux : Agadir

2 — Tardieu : le maroc

البعثة الفرنسية . وانطلق هؤلاء الجند بين القبائل يديعون بأن السلطان قد بساع بلادهم وسنحت الفرصة لانفاذ الضربة النهائية . وبدأت الإمدادات تصل الى الدار البيضاء منذ فبراير ١٩١١ .

- ٨ -

لزمة الشاوية

عجزت قوات السلطان ، رغم المساعدات الفرنسية ، عن مواجهة تيار الثورة المتصاعد . وغدا الثوار منذ ابريل ١٩١١ يهددون العاصمة نفسها . وأخذ جايار قنصل فرنسا في فاس يبعث بتلغرافات متكررة لكي تتدخل حكومته لحماية الجالية الأوربية المهددة بالموت . فكانت هذه فرصة لاستكمال السيطرة على مراكش ولم تصرح باريس بنيتها في احتلال فاس . فعندما أرسلت دول تستفسر من إرسال التعزيزات الى الدار البيضاء أجاب كروبي وزير الخارجية بمذكرة للدول بأن فرنسا لا تنوي احتلال البلاد ، ولكن قصدها فقط هو حماية مراكزها الامامية في الشاوية (١) وما لبثت القوات الفرنسية ان دخلت الرباط بحجة منع قبيلة زاير المشاغبة من التزود بالذؤن والذخيرة من هذا الميناء . وكانت هذه القبيلة مثل معظم قبائل الشاوية قد انضمت الى صفوف الثوار واصطدمت مع المراكز الفرنسية في الاقليم . ولذا تحولت الحكومة الفرنسية في اوائل ابريل صراحة الى فكرة احتلال فاس . وقد مهدت لذلك في كل من مراكش والعواصم الأوربية .

ففي فاس عمل جايار على اقناع السلطان بطلب التدخل رسميا . ولكن عبد الحفيظ عارض في البداية ، وهو يأمل في احراز انتصار على الثوار بمساعدة يريمون ، الا أنه بعد اعلان زين سلطانا في مكناس على نفس المبادئ التي اقترنت بتوليته سنة ١٩٠٧ ، وبعد أن ضيقت القبائل الخناق على فاس ، قبل أن يوجه النداء الى القائد الفرنسي هاعانته على قمع الثورة . واشتمل النداء على مجيء رينيو مندوب فرنسا في مراكش ليكون وسيطا للسلطان في الشئون السياسية . وفي نهاية ابريل كان مواتيه قد وجه نداء للقبائل كي تعلن ولاءها للسلطان حتى يوقف زحفه . فلم يلق الثوار بالا لهذا النداء .

وفي ١٤ مايو أرسلت اليه التعليمات من باريس بالتقدم الى فاس .

جاء في هذه التعليمات التي ارسلها كروبي . ان يتجنب القائد كل ما من شأنه انقاص هبة السلطان ويحافظ على نظام الترتيب . ويسعى لتعيين مراقب مالي فرنسي . وتأكيد مركز بعثة تدريب الجيش ، وادخال نظام قضائي للأجانب يحد من تدخل الدول . وزيادة الأشغال العامة . وبالجمله ادخال جميع الإصلاحات اللازمة في المخزن . وقد اقترح موتيه ان يطلب علاوة على ذلك الى القبائل النائرة اصدار تصريح بالولاء للسلطان والسلطات الفرنسية معا . غير ان كروبي لم يوافق قائلا « اننا لا نريد اظهار تدخلنا على انه حماية او كندمنيوم » (١) ، وقد وافق السلطان على تلك التعليمات فدخلت القوات الفرنسية فاس في ٢١ مايو .

اما في المجال الدولي فقد لقيت فرنسا صعوبات . حتى من الدول التي كانت تؤيدها في السابق . وذلك بالرغم من انها اعلنت ان احتلال فاس سيكون مؤقتا ، فاعلن جرای وزير الخارجية البريطانية « انه ماض في سياسة التأييد لفرنسا . ولكن اذا فهم بأن التدخل يهدف الى حماية العرش فمعنى ذلك ان فرنسا لن تستطيع الانسحاب ، وهذا من شأنه ان يخلق المتاعب » ثم نصحت الحكومة البريطانية حليفتها بالتخلي عن مبدأ الحفاظ لان الثورة موجهة ضده . فاذا اتصلت فرنسا بالقبائل وتفاهمت معها على الحل المرضي ، سواء باحداث تغيير في المخزن او استبدال السلطان بآخر ، فان ذلك سيكون افضل .

اما اسبانيا فقد كانت مستعدة لقبول التدخل . بل للترحيب به لو ان فرنسا اعترفت بأن احتلالها لفاس من الحالات التي تنطبق عليها المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٠٤ اي التي تسمح لاسبانيا بالعمل في منطقتها . ولكن فرنسا لم تعترف بأن احتلال فاس (يغير الوضع الراهن) وكان هدفها من معارضة اسبانيا ، هو عدم اظهار مبدأ التقسيم أمام ألمانيا لانه يظهر بجلاء مدى تجاهل الاتفاقات الدولية .

على ان اسبانيا لم تستطع الوقوف متفرجة بعد احتلال الفرنسيين لفاس . فشرعت خلال شهر يونيو في ازالة قواتها في العرائش وفي القصر . وذلك رغم معارضة فرنسا واشترائها مع مراکش في توجيه الاحتجاج . وقد وسطت بريطانيا لكي تمارس ضغطا أقوى على اسبانيا . ولكن الاسبان اصرروا على موقفهم : ولحقوا الى انهم في حالة تشدد فرنسا فانهم سيضطرون الى تأييد ألمانيا اذا اثارت المشكلة . ولذا رؤى تسوية الخلاف بسرعة والتسليم لاسبانيا بحق التدخل بعد اعلانها ان احتلالها ايضا مؤقت .

(١) لعله يقصد حكما ثانيا من فرنسا والسلطان .

وبدئى أن يكون اقتناع المانيا هو المشكلة الرئيسية امام الدبلوماسية الفرنسية ومع ذلك فقد قلت حكومة برلين فى البداية احتلال فارس على أساس أن يتم ذلك عند الضرورة القصوى . ولم يقتنع الساسة الألمان بأن ذلك الاحتلال سيكون مؤقتا . وقال كدرلين وزير الخارجية : « ألم يكن احتلال مصر مؤقتا أيضا ؟ » وكان هناك اعتقاد سائد بين الساسة الألمان بوجود معاهدة سرية بين عبد الحفيظ وفرنسا ، تغطي للأخيرة حق الاشراف على الإصلاحات والأمن فى البلاد نظير حمايته ، فهى بمثابة أخرى معاهدة حماية (١) ولذا وطنت حكومة برلين نفسها على اعتبار مؤتمر الجزيرة قد أنتهى : وإن تبحث كيفية مواجهة الموقف على أسس جديدة .

فإذا كانت العوامل الداخلية والخارجية تساعد فرنسا على السير قدما نحو السيطرة الكاملة على مراكش ، أقبلى من الأفضل الاعتراف بالوضع الجديد مع المطالبة بتمويض ؟ أى أن المانيا نظرت الى المسألة بمنطق بريطانيا سنة ١٩٠٤ عندما عقد الاتفاق الودى . وبناء عليه سمح كدرلين لنفسه بتقديم التهنئة الى كامبون السفير الفرنسى على توفيق بلاده فى احتلال فارس فى مدة وجيزة ، ثم طرق موضوع التعويض وجرت المفاوضة بين الطرفين خلال شهر يونيو ١٩١١ على هذا الأساس . وعند مفارقة كامبون لبرلين قال له كدرلين « هات لنا شيئا من باريس » .

وكان معروفا أن للألمان مصالح هامة فى المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الألمانية أن تستند موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة وفى أول يوليو ١٩١١ أبلغت الدول بإرسال سفينتها الحربية بانثر الى أغادير . وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل : ولكن أغادير ميناء مقفل وليس به أوروبيون ولذلك يمزى هذا الاختيار الى تدخل الاخوة مانسمان ووعود عبد الحفيظ السابقة للألمان فى منطقة السوس .

إلا أن هذا الاختيار لا يعنى بالضرورة أن المانيا كانت مصرة على أن يكون التعويض فى مراكش ذاتها : فحسب الخطاب الذى وجهه كدرلين الى الإمبراطور بهذه المناسبة قال « أن امتلاكنا لمثل هذه الرهينة (أغادير) يمكننا من مراقبة الأحداث والتأثير عليها : وسننتظر لنرى ما إذا كانت فرنسا ستقدم لنا تعويضات فى المستعمرات . وجينئذ نترك موانئ مراكش » (٢) .

(١) انظر Barlow p. 220. نقلا عن الوثائق الألمانية .

(٢) نقلا عن خير فارس ص ٥٥٧ : ٥٥٨ .

تصادفت هذه الحوادث مع تولي كايو رئاسة الحكومة الفرنسية وهو من الراسماليين الذين كانوا يسعون لتأليف اتحادات اوروبية تستثمر اموالها بالتضامن في المستعمرات . ولذلك تقبل بسهولة فكرة تعويض المانيا . ولكن وزير خارجيته دي سلف كان اشدّ تصلبا ويمتقد بأن التهديد سينهي المشكلة . فاقترح ارسال سفينة حربية الى موجدور او افادير كرد على المظاهرة الالمانية معتقدا بأن المانيا لن تحارب من اجل تلك المشكلة . ولم يشاركه الرأي كثير من الساسة في فرنسا وبريطانيا . وتطلب دماء التهدة . فتصح جراى بالمفاوضات على اساس مبدأ التعويض وكان يرجو الاشتراك في تلك المفاوضات دون ان يلح في مطلبه ، فجرت المفاوضات الثنائية بين المانيا وفرنسا

وكان امام الاخيرة ان تقدم احد تعويضين . اما معظم الكونغو في افريقيا الاستوائية ، او التنازل عن ميناء او أكثر في جنوب مراكش . واعترض كثير من الاستعماريين وعلى رأسهم نواب الجزائر بشدة على الفكرة الثانية ، وقالوا يجب المحافظة (على تمامية شمال افريقيا الفرنسية) ومالت بريطانيا الى هذا الرأي . فبالرغم من ان فرنسا كانت تشترط ، في حالة التنازل عن ميناء في مراكش ، ان يجسرد هذا الميناء من السلاح ، فلم يكن من الممكن ضمان أن المانيا لن تحول الى ميناء حربي ، ومساءلة التنافس على التفوق البحري مع المانيا اهم ما يعنى بريطانيا آنذاك . ثم ان اتفاق سنة ١٩٠٤ لا يسمح لدولة اخرى باقتسام مراكش . ولذا نصح الانجليز حلفاءهم باظهار شيء من (الكسرم) في الكونغو .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تطلع حليفها على حقيقة المطالب الالمانية . فتركتها تعتقد بأن المانيا تريد الاستيلاء على نحو ٢٠٠ الف ميل مربع من الكونغو الفرنسي . وبذا تؤسس امبراطورية كبيرة في غرب افريقيا لانها ستكون متصلة بمستعمرتها في الكمرن . وتقطع سبل الاتصال بين افريقيا الاستوائية والساحل .

وهذا لم يكن وحده السبب في توجيه خطاب لويد جورج وزير الخزانة البريطاني في اجتماع عقده رجال الأعمال ببلدية لندن . فان بريطانيا كانت تخشى ان يتم مع المانيا اتفاق على حسابها . وهي من جهة اخرى توجه اهتماما بمسألة التوازن البحري . ومن ثم اهتمام بريطانيا الشديد بالآزمة . فتضمن هذا الخطاب التلميح بالحرب لو أن بريطانيا اجبرت على قبول حل يتعارض مع مصالحها الحيوية وامن تجارتها الدولية في المالم . ممما قاله لويد جورج : واذا كان سيفرض علينا وقف لا يمكن ان نحفظ بالسلام فيه الا بالتخلي عن المكاسب التي حصلت عليها

بريطانيا على مر السنين بالتصحيحات والجهد . وإذا وصل الأمر الى حشد معاملة بريطانيا في مشاكل ترتبط بمصالحها الحيوية وتعرضها للخطر وكأنها لا يمتد بها في مجلس الأمم : فاني أعلن رسميا ان سلاما بهذا الثمن سيكون اذلالا لا يمكن التهاون فيه بالنسبة لبلد كبلدنا (١) .

بلغت أزمة اغادير ذروتها على اثر هذا الخطاب وقربت أوروبا من حافة الحرب ولكن الامبراطور لم يشأ ان يخوض الحرب من أجل المسألة المراكشية ، ونصح كدرلين بالتساهل قليلا . هذا فضلا عن ابلاغ بريطانيا بحقيقة المطالب الألمانية . وعرض الألمان فكرة التنازل عن التوجو وجزء من الكاميرون مقابل الكونغو . وقبل كايو هذه الفكرة مبينا ان فرنسا موجودة في الكونغو سياسيا اما اقتصاديا فان معظم الشركات التي تستغله تنتمي الى بلجيكا وألمانيا وهولندا . وليس لدى فرنسا حاليا امكانات لاستعمار تلك البلاد الشاسعة ، ولم يجد كايو تجاوبا من بعض وزرائه ، أمثال دي سلف وزير الخارجية .

وفي نفس الوقت أخذت الصحف الألمانية تبرز التوجو على أنه شيء مقدس ، وزميلاتها الفرنسية تقف نفس الموقف من الكونغو ، لذلك رأى كايو انه لا بد من سرية المفاوضات اذا أريد التوصل الى تفاهم . وقد ادار هذه المحادثات بلباقة ، واستخدم بصفته أحد كبار المالين وسائل الضغط الاقتصادي لاقناع ألمانيا ببعض وجهات النظر الفرنسية فعندما انقطعت المفاوضات مثلا في سبتمبر ١٩١١ اتفق مسع كبار الراسمالين الفرنسيين على الامتناع عن شراء الاسهم الألمانية مما أدى الى هبوط اسعارها في سوق الأوراق المالية . وادرك الراسمالون الألمان انهم لن يستطيعوا تمويل الحرب المنتظرة وكان من نتيجة ذلك ان ألمانيا قبلت في هذه المرحلة من المفاوضات التنازل عن التوجو بأكمله مع اتقاص مساحة الأراضي التي تطالب بها في الكونغو . وذلك لأنها تريد أساسا المنطقة الساحلية . ثم جددت مشكلة أخرى وهي مستقبل مراكش بعد حصول ألمانيا على التعويض . فهل يترك لفرنسا مطلق الحرية في اعلان الحماية وانشاء جميع الامتيازات الأجنبية في ميادين الاقتصاد والقضاء ؟ وهو ما كانت ترجوه فرنسا . وبهذا الصدد طالبوا ببقاء مصرف الدولة وحقوق شركات التعدين التابعة له في جنوب مراكش وبقاء المساواة في رسوم المواصلات والأشغال العامة .. الخ .

(١) انظر الوثائق البريطانية المتعلقة بأزمة اغادير متفرقة في
B. D. W. Vol. 7 :

وقد جاء اتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ حلا وسطا لجميع تلك المشاكل .
وفيما يتعلق بالمسألة المراكشية (١) . تمهدت ألمانيا بمقدم عرقلة احتلال
أى جزء من البلاد . ولن يعارض كذلك فى تولى فرنسا شؤون مراكش
الخارجية وقيامها بجميع الإصلاحات اللازمة . ولكن ضمن مبدأ المساواة
الاقتصادية والاحتفاظ بمصرف الدولة الذى أسسته قرارات الجزيرة ،
وكذلك الاستمرار على نظام المناقصة فى مشروعات الأشغال العامة . وتضمن
الاتفاقية عدة امتيازات لأصحاب المناجم : وذلك مراعاة لشركات التعدين
الألمانية فى الجنوب . وقبلت ألمانيا مبدأ وضع نظام جديد يحل محل
القضاء المتصلى وتغيير نظام الحماية الذى تقرر فى مدريد .

وفى مذكرة تفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بإمكان وضع الحماية
على مراكش ولم تحصل ألمانيا بعد ذلك على المنطقة الساحلية فى الكونفو
الابعد التنازل عن التوجو وقد تعرض الاتفاق . مثل كل حل وسط لهجوم
المتطرفين فى البلدين ؛ إلا أن مجريات الحوادث أثبتت أن فرنسا هى
وحدها التى استفادت منه . فقد أزال هذا الاتفاق أعقد مشكلة دبلوماسية
أمامها ، ومكنها من إعلان الحماية فى ٣٠ مارس ١٩١٢ ولم تلبث الحرب
العالمية الأولى أن قامت فأتاحت لها القضاء القيود التى تمهدت بها إزاء
ألمانيا .

الفصل الثالث عشر

المقاومة في مراكش

- ١ -

لم يكن دخول الفرنسيين فاس سنة ١٩١١ أو اعلان الحماية بعد ذلك ليعنى ان البلاد قد اخضعت للاحتلال الاجنبى . وقد هيات طبيعة البلاد من جهة ، واوضاع السكان من جهة اخرى ، فرص النجاح امام عناصر المقاومة . ففى مراكش تنتشر الجبال وعرة المسالك والتي اعتاد أهلها من البربر الاحتفاظ باستقلالهم الداخلى امام جميع الحكومات المركزية . ومن ثم لم يتم اخضاع البلاد الا بعد مضى أكثر من ٢٠ عاما . وتطلب شخصية الأمير عبد الكريم الخطايبى الدور الرئيسى فى تاريخ المقاومة .

وقد وصف جيوم ، وكان ضابطا صغيرا تحت قيادة ليونى والذي أصبح مقيما عاما فيما بعد : كفاح المراكشيين بقوله « لم تسلم اية قبيلة دون مقاومة : بل ان بعضها لم يلق سلاحه حتى استنفد كل وسائل المقاومة . ولم تقدم اية قبيلة ولاءها الا بعد ان هزمتها بأسلحتنا . وانسمت كل مرحلة من مراحل تقدمنا بالقتال . وكلما توقفنا انشأ المراكشيون جبهة جديدة احتفظوا بها بواسطة سلسلة من التحصينات اورغمت قواتنا سنوات طويلة أن تقف موقف اليقظة والحدس معرضة للاخطار فى موقف عسكري مشين » .

وتعتبر ثورة فاس فى ابريل ١٩١٢ . بعد فرض الحماية بعدة ايام ، اول مظهر يعكس شدة روح النضال وقد اشتعلت الشرارة الاولى لتلك الثورة بين صفوف الجند وذلك عندما ارادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم الى الثلث ، واخضاعهم للقيادة الجديدة وانظمتها . ولم يستمع مولاي عبد الحفيظ الى شكاوى الجند فما كان منهم الا ان اعلنوا الخروج على سلطة حكومة المخزن الناحضة للنفوذ الاجنبى .

وسرعان ما لقيت الثورة حاوبا من السكان المدنيين . ومن الموقع فى

مثل هذه الظروف ان تكون الجالية الاوربية والطائفة الاسرائيلية التي تعاونت مع سلطات الاحتلال ، هدفا لانتقام الثوار .

ورغم ان ثورة فاس بدأت بين صفوف الجند ولاغراض محدودة . فان المؤرخين الفرنسيين يعترفون بانها كانت ذات طابع عسكري قومي (١) ولا ادل على ذلك من سرعة انتشار روح الثورة في المناطق المحيطة بفاس وعدم تأثرها بنجاح الفرنسيين السريع في قمع ثورة العاصمة ذلك انه بعد قيام الثورة بثلاثة ايام أي في ١٩ ابريل ١٩١٢ استطاع الجنرال موانيه بعد وصول الامدادات اليه ان يدخل مدينة فاس ويضطر حاميتها الوطنية الى التسليم .

ونتيجة عن هذه الثورة ان قررت سلطات الاحتلال اقامة حامية كبيرة في فاس ، وعدم الانتصار على المدينيين كما كان الحال منذ سنة ١٩١١ ، كما امر موانيه على تشديد العقوبة باعدام عدد من الثوار وفرض غرامة على المدينة ، بالرغم من اعتراض ريشو بان هذه الغرامة ستقع على الطبقة البورجوازية الوطنية ، فتحولها عن سياسة التعاون مع فرنسا التي اتبعتها خلال الأزمة واذا كان قد فضى على الثورة بسرعة داخل المدينة ، فان انبائها ترامت الى جميع الاقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الاطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . ومن ثم يلاحظ ان رجال القبائل في مراكش كما في الجزائر كونوا العنصر الرئيسي للمقاومة : وقد بلغ هذا الحصار أشده في اواخر مايو . حتى استطاعت القوات المراكشية ان تخترق اسوار المدينة مرتين في ١٥ و ١٨ مايو ولكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية . ولم ينقل الموقف سوى مجيء الجنرال بييرليوتي ليتولى قيادة جيش الاحتلال بجانب منصبه كمقيم عام .

ذلك ان حوادث فاس نبهت الحكومة الفرنسية الى ضرورة تعيين احد العسكريين كمقيم عام في هذه البلاد شديدة المراس : فوقع اختيارها على بييرليوتي الذي يعتبر من ادهى ساسة فرنسا الاستعماريين : فهو قد اكتسب خبرة كبيرة بشئون المستعمرات اثناء خدماته الطويلة بالهند الصينية وبلغشقر ، ثم في خلال عمله قائدا عاما لمنطقة الحدود الجزائرية المراكشية من ١٩٠٣ - ١٩٠٧ حين تولى بعض المهام العسكرية في موانى مراكش بعد احتلال الدار البيضاء .

وقد أدرك ليوتي ان اى تعاون بين قوات الحصار المراكشية وبين اهل

(1) Hanotaux Vol 3 P. 240.

فاس سيؤدي حتما الى عجز الفرنسيين عن الاستمرار في الدفاع ، وان قتال الأتربة اذا وقع في فاس فيكون بلا شك في مصلحة الوطنيين الذين هم اعرف بممالك المدينة ، ولذلك عمل ليوتي منذ وصوله يوم ٢٤ مايو على استرضاء اهل فاس ، فآلتي الفرامة التي فرضت عليهم وتقرّب من علماء القرويين ، وسنرى كيف انه التزم هذه السياسة وتوسع فيها مدة بقاءه في مراكش (١) .

نجح ليوتي خلال شهر يونيو ١٩١٢ في فك الحصار عن مدينة فاس . ولكن هذه الحوادث دفعت بالسلطان الى الانتقال الى الرباط واتخاذها مقرا دائما ، بعد ان أصبحت مصالح عبد الحفيظ مرتبطة بالفرنسيين .

ان السلطان عبد الحفيظ الذي عاش فترة كممثل للوطنيين لم يكن يوسعه ان يلعب دور سلطان الحماية حتى الفرنسيين الذين تعاون معهم في السنوات الأخيرة لم يحرصوا على بقاءه . وذكرت بعض المصادر الفرنسية انه تنازل عن العرش مقابل مبلغ كبير من المال . ووجدت الحماية في خلفه السلطان يوسف (١٩١٢ - ١٩٢٧ . اداة أطوع .

والنتيجة الهامة لنقل مقر السلطنة هو الانقسام في موقف مراكش من الاحتلال بين السلطات الرسمية الموالية التي تركز على الاقليم الساحلي ، وبين غالبية السكان في الداخل وهي تتألف عادة من قبائل عربية وبربرية .

وفي بداية عهد الحماية تركزت المقاومة في منطقتين في جبال الأطلس الوسيط وفي الجنوب حيث حمل حبة الله بن ماء العينين دعوة أبيه في الجهاد. والتف حوله اهل السوس بما في ذلك كثير من القواد الذين كانوا في السابق يمشون حكومة فاس . وفي اغسطس ١٩١٢ تمكن حبة الله من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب حيث اعترف له الاميان برؤاسته .

وكانت خطة ليوتي منذ توليه الإقامة . هي الاكتفاء مؤقتا بالراكسز الحيوية ، وهو ما اسماء (براكسز النافعة) التي تمتد في السهل الخصب الموازي لساحل المحيط وتقع فيها اهم المدن . وترك جبال الأطلس مؤقتا الى ان تثبت مركز الفرنسيين في القسم الأول . ولم تكن مدينة مراكش تدخل في هذا القسم ، الا ان ظهور شخصية مهية كحبة الله في تلك المدينة العريقة كان يهدد بقاء الفرنسيين ذاته . ولذلك ارسل ليوتي احد

(1) Catroux - Lyautey Le Marocain.

اعوانه الرئيسيين وهو الجنرال مانجان على رأس قوة كبيرة استطاعت الاستيلاء على المدينة في سبتمبر واحتلال موانئ الجنوب مثل اغادير ليسهل الاتصال بمدينة مراكش . ولما استولت القوات الفرنسية على قلعة تارودن سنة ١٩١٣ اتخذتها قاعدة للجبهة الجنوبية . واضطر هبة الله الى الانسحاب الى موريتانيا حيث قواعد الأصلية ومع ذلك ظل بقضاء الفرنسيين في الجنوب منحصرين بين الموانئ والحصون ولم يتم الاستيلاء على السوس بصورة كاملة الا في سنة ١٩٣٤ . فلمكن حينذاك وصل محمية مراكش بمستعمرة موريتانيا في غرب افريقيا .

وبمرور الزمن اخذ زعماء الجنوب في الأطلس الكبير يتحولون الى موالاة الحماية واشتهر من هؤلاء الجلاوى والجنذافي . ورحب ليوتي بهذا التحول لانه يجنب السلطات الفرنسية تحمل اعباء لا طاقة لها بها . وغدا الجنوب يعرف عند الفرنسيين ببلاد القواد الكبار ، اذ اصبح هؤلاء القواد الاداة التي تضمن البقاء في منطقة الأطلس الكبير .

اما جبال الأطلس الوسيط وهي تقع بين الأطلس الكبير وبين تقاطع الارتكاز في فاس والرباط ، فقد كانت اشد صمودا في المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها . وهي وان كانت اقل ارتفاعا من جبال الأطلس الكبير الا انها تتلقى الأمطار الآتية من ساحل المحيط بفرارة مما يساعد على تكوين الثلوج بصفة مستديمة في اعاليها . وتكن هذه الجبال قبائل بربرية مشهورة في تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بني صنهاجة وزناتة وزاير . وقد استمرت بعض هذه القبائل متمتعة على السلطات الفرنسية حتى سنة ١٩٣٣ .

وتمشيا مع خطة ليوتي لم يغامر الفرنسيون كثيرا في منطقة الأطلس الوسيط الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ولكن كان معنى هذا هو انفصال منطقة المولوية المحتنة في الشرق تماما عن المنطقة الغربية . لذلك حرص ليوتي . رغم ما واجهه من صعاب ، على احتلال مدينة تازة التي تشرف على الطريق بين المولوية وبين الغرب . وقد تمكن من دخول المدينة في يونيو ١٩١٤ ، ولكنه تحمل صعوبات شديدة في تأمين الطرق اليها .

ويبدو ان زعماء المقاومة لم يعرفوا جيدا كيف يستغلون فرصة الحرب العالمية الاولى . فقد اضطرت فرنسا خلال الحرب الى سحب جزء كبير من قواتها من مراكش وقد اُرسلت التعليمات الى ليوتي بالانسحاب الى الساحل ليتمكر من ارسال الجند . وذكر في تلك التعليمات بأن معركة مراكش ستقرر في اللورين . ولم يعارض ليوتي في تلك الفكرة ولكنه حاول التوفيق بين الهدفين : الاحتفاظ بجميع المكاسب الرسبة في الداخل

مع ارسال جميع القوات المطبوعة . ذلك ان ليوتى قرر التלב على هذه المشكلة بفتح باب انتدوع للمراكشين للخلعة فى جيش السلطان الرسمى ، كما استقدم عددا كبيرا من الجزائريين لىسد النقص . ومن جهة اخرى عمد الى التظاهر بالقوة موهما قوات المقاومة بأن الجيش الفرنسى مازال محتفظا بقدرته كاملة .

فذلك لم يستطع زعماء المقاومة ان يستفيدوا من المساعدات الألمانية . ورغم خالة تلك المساعدات فقد حاول الالمان على كل حال مديد المعونة الى زعماء مراكش عن طريقين : اولا موالى الجنوب البعيدة عن النفوذ الفرنسى ، والتي استطاعت بمصر الفواصات الألمانية الوصول اليها . ثانيا : عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية حيث ظهر ان السلطات الاسبانية كانت تتغاضى عن نشاط المبعوثين الالمان الذين لم يكتفوا بارسال الاسلحة ، بل سهلوا على بعض زعماء شمال افريقيا العبور الى هذه المنطقة كي يساهموا فى حركة المقاومة . ومن أشهر هؤلاء الزعماء عبد الملك بن محيى الدين ، احد احفاد الأمير عبد القادر الجزائري الذى كاد يستولى على مدينة تازة سنة ١٩١٧ وحينما تفرغ الفرنسيون للحرب فى مراكش بعد انتصارهم فى اوربا اضطر الى اللجوء الى الاسبان وعرض خدماته عليهم . ثم أصبح موقفه حرجا بعد أن تحالف الاسبانيون مع الفرنسيين فى الحرب ضد الأمير الخطايب .

وقد واجه الفرنسيون بعد الحرب المقاومة فى منطقتين رئيسيتين . القسم الشرقى من جبال الأطلس الوسيط الذى يعرف بتادلة ، وكان وجود الفرنسيين فيه مقصورا على قلعة خنيفره . واقتربت اعمال المقاومة فى هذه المنطقة بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون حول هذه القلعة اثناء الحرب . وكثيرا ما كانت قبائل هذا الاقليم تشن الغارات على مراكز الاحتلال فى الشاوية . ولذلك كان اول عمل قام به الفرنسيون بعد انتهاء الحرب هو القضاء على حركة المقاومة فى تادلة حتى اضطر كثير من اهليها الى هجرتها واللجوء الى جبال الأطلس . والمنطقة الأخرى كانت اقليم التافيلال فى الجنوب الشرقى . وهو مجموعة واحات تنفصل عن الاراضى المحتلة بمنطقة صحراوية واسعة . وقد تزعم حركة المقاومة فى التافيلال السيد السملالى ، وهو أحد الاشراف الذين اعتمدوا على تأييد قبيلة بربرة هى قبيلة آيت عطا . ولم يحاول الفرنسيون التوغل فى هذه المنطقة الثانية الا بعد ان ادخلت الوحدات الميكانيكية فى جيش الاحتلال ، ما سهّل على قوات الغزو عبور الصحراء ومصادمة سكان الواحات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وذلك بعد وفاة زعيمهم السملالى .

ولا شك أن عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة . وانصاف

كثير منها بالنزعة القبلية أو الاقليمية كان من اهم عوامل ضعفها . ومن هنا كانت حركاتهم تختلف تماما عن حركة المقاومة الكبرى التي تزعمها الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي من ١٩٢١ - ١٩٢٦ « فهي رغم تركيزها في منطقة الريف المراكشي ، الا انها بلغت بأهدافها ، ومثلها مستوى حركة قومية عامة . ولا نبالغ اذا قلنا انها تجاوزت ذلك الى مستوى فكرة الدفاع عن شمال افريقيا خاصة ، والعالم الاسلامي عامة ضد التوسع الاوربي ، كما يتبين ذلك من الصدى البعيد الذي اثاره الامير عبد الكريم في مختلف الدول الاسلامية . وكما يتبين أيضا من المبادئ الواضحة التي ظل ينادي بها الامير بعد استقراره بالقاهرة ورياسته للجنة تحرير المغرب العربي . ولما كانت حركة الامير الخطابي اكثر اتسالا بتاريخ الكفاح المراكشي ضد الاحتلال الاسباني ، فمن المستحسن ان نستعرض اولا تاريخ هذا الكفاح في منطقة النفوذ الاسبانية منذ بدا الاسبان في غزو الريف سنة ١٩١١ .

- ٢ -

الكفاح ضد الاسبان

كانت منطقة النفوذ الاسبانية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ تشمل القسم الشمالي من مراكش الذي تحتل الجزء الاكبر منه سلسلة جبلية يفصلها من الجنوب الى الشمال وادي غمارة ، وبذا تنقسم الى كتلتين : شرقية وتعرف بالريف - وغربية وتعرف بالجبال . وتكاد بعض تلال الريف تكون متصلة بالساحل . وهي وان لم تكن اشد ارتفاعا من الاطلس الكبير ، اد تبلغ اعلى قمة فيها ٧ آلاف قدم الا انها اصعب مسلكا من جميع مناطق مراكش الجبلية نظرا لشدة انحدارها . وهي علاوة على ذلك اقل خصبا من القسم الغربي او الجبال حيث ان كمية الامطار الآتية من الاطلس يسقط معظمها على القسم الغربي .

واذن فكلمة ريف ليس لها اى صلة بالمعنى الشائع في المشرق العربي والذي يدل على الاماكن الزراعية . ويبدو ان الكلمة مستمدة من المعنى الشائع لها في المغرب وهو يدل على طرف الشيء او نطاقه الخارجى . ولما كانت هذه المنطقة الجبلية في النطاق الخارجى الذي يقع في مواجهة دول اوربا والعالم غير الاسلامي فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الاقليم بالذات منذ القسرون السادس عشر اى منذ بدا الاوروبيون يفكرون مراكش . وتظهر ميزة السلسلة الجبلية كخط امامي لحماية داخل البلاد . وبذا الريف بالمعنى المحدود الآن تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلا وعرضها ٢٥ ميلا . والقبائل التي تسكن الريف مثل اهل الجبال

تنتمي الى اصل بربرى . اما سكان المدن - هم عرب فى لغتهم ولكنهم مثل
لى مدينة من مدن شمال افريقيا قد اختلط فيهم الفصحان العربى
والبربرى ، ولا يتم السكان كثيرا بمعرفة اصلهم من الناحية العربية ،
ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو ٨٠٠ الف ، منهم نحو ٢٥٠ الف من القبائل
البربرية الخالصة التى تسكن جبال الريف . ومنها قبيلة وياقل التى
ينتمى اليها الامير الخطاى .

وعندما بدأ الاسبان ينفذون السياسة التوسعية فى مراكش مسيرة
الفرنسيين ، صادفوا معارضة قوية فى داخل اسبانيا نفسها . فان الكوارث
التي تلقتها اسبانيا فى الفلبين وكوبا على يد الولايات المتحدة الأمريكية
جملت الراى العام الاسبانى معاديا لما اسماء بالمغامرات الاستعمارية . الا
ان انصار التوسع احتجوا بان وضع مراكش يختلف تماما عن كوبا والفلبين ،
فهو قريب جدا من الوطن . ويعتبر احتلاله ضروريا لامن الموانئ الاسبانية
الجنوبية ، خاصة وانه من المحتمل ان تقع تلك البلاد فى حوزة دولة
اوربية اخرى اذا لم ترع اسبانيا باحتلالها . وقد ضم رجال الدين صوتهم
الى العسكريين لتأييد سياسة التوسع ، اذ انهم لم يكونوا قد تخلصوا بعد
من الروح النصليية . ومنذ المحاولات الاولى للتوغل فيما وراء سبتة
ومليلا . وهما الممران الاسبانيان القديمان على الساحل المراكشى ، خبر
الاسبان شدة مقاومة اهل الريف فلم يحاولوا التقدم الى الداخل من جهة
مليلا ، بل اتجهوا الى احتلال معظم الموانئ الساحلية المحيطة بمنطقة
نفوذهم ، ومن أهمها ميناء العرائش والقصر على الساحل الاطلسى .

وكانت الخطة هى ان تتقدم القوات الاسبانية عبر منطقة الجبال
لاحتلال مدينة تطوان على حافتها الشرقية . وهى المدينة التى اتفق على ان
تكون عاصمة للمنطقة الاسبانية ، ولكن ظهر فى الجبال زعيم مغربى هو
احمد بن محمد الرسولى الذى حمل لواء المقاومة منذ سنة ١٩١١ حتى
انتقلت زعامة المقاومة الى الامير الخطاى سنة ١٩٢١ . وقد اشرنا الى
مواقف الرسولى العادية لحكومة المخزن بسبب استسلامها للضغط
الاجنبى . وكيف انها اضطرت الى الاعتراف به حاكما على الفحص
بالتقرب من طنجة . ثم تعاون مع مولاي عبد الحفيظ فعينه حاكما
على الجبال .

على ان دوره فى تاريخ المقاومة لم يبرز الا بعد ان اقترب الفسزو
الاسبانى من موطنه الاصلى وهو اقليم الجبال . ويبدو ان الرسولى كان
مستعدا بادىء الامر للتفاهم مع الاسبان على شرط ان يعترفوا له باستقلاله
بإدارة الجبال كما كان الحال بالنسبة لسطان مراكش - بل انه كان يطمح

في أن يتولى منصب خليفة السلطان في منطقته النعوذ الإسبانية . ولكن حاب أمه من هذه الناحية حين عين السلطان أحد أقربائه خليفة في تطوان سنة ١٩١٢ . ثم ازداد استياء الرسولي من الإسبان حينما احتلوا ميناء أصيلة ، وهو ميناء صغير كان الزعيم المراكشي يعتمد عليه في استيراد الأسلحة ، ويرى فيه منفذه الطبيعي . وقد اكمل الإسبان احتلالهم بالجبال حين غيروا خطتهم وسيروا سنة ١٩١٢ من سبتة حملة احتلت تطوان فجأة . ومن ثم أصبح الصدام وشيكاً بينهم وبين الرسولي .

وإذا كنا لا نسمع في فترة التالية من وقوع معارك هامة بين الطرفين فذلك لأن الحكومة الإسبانية قررت منذ قيام الحرب اتباع خطة ليونى في الاحتفاظ بالوضع الراهن وتشديد الدفاع عن المنطقة المحتلة . ولم يكن القواد العسكريون الإسبان وخاجة سلفتر قائد سبتة موافقا على هذه السياسة . بل أصر على الاشتباك مع الرسولي فكان أن عزلته حكومة مدريد ووقعت مع الزعيم المراكشي هدنة سنة ١٩١٥ أقرت الوضع الراهن لكل من الفريقين . فبقي الرسولي حاكما على إقليم الجبال . كما سمحت له بتلقى الأسلحة من الخارج . والواقع أن إسبانيا لم تكن تطمح في أكثر من اعتراف الرسولي بسيادة خليفة السلطان بتطوان .

كان الرسولي (١) من بين الزعماء الذين اتصلوا بالألمانيين أثناء الحرب وتلقوا منهم المعونة ولذلك تخرج موقفه بعد انتهاء الصراع العالمي . وكان على إسبانيا أن ترضى فرنسا الدولة المنتصرة . وعلى ذلك غيرت سياستها إزاء الرسولي فقررت التوغل في إقليم الجبال وعينت سلفتر في قيادة جيش الاحتلال دليلا على تغيير سياستها . وقد تكبدت إسبانيا في هذا السبيل خسائر فادحة وأضحت وقتنا طويلا في القتال مع اتباع الرسولي قبل أن تتمكن من احتلال شفشاون . أهم مدينة في منطقة الجبال في أكتوبر ١٩٢٠ .

ولم يمن هذا القضاء على الرسولي . فقد اتخذ من حصن الناظور مقرا لقيادته ، وراح يكبد قوافل التموين الإسبانية أفدح الخسائر ، إذ أن بدأ نفوذ الأمير عبد الكريم الخطابي يمتد إلى الجبال ، ففضل الرسولي التعاون مع الإسبان على أن يخضع لمنافسه القوى في زعامة الريف . ومع ذلك فقد ظل مقيما بحصنه بتزوروت حتى تمكن عبد الكريم من دخول الجبال وطرد الإسبان منها ، وسقط الحصن في أيدي أنصار الأمير . وحمل الرسولي أسيرا إلى أ. ب. في أوائل سنة ١٩٢٤ ولم يلبث أن توفى بسجنه بعد أشهر (١) .

1) Meilor : Moroca Wakes.

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي

ان سياسة المهادنة التي اتبعتها اسبانيا اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ مع الجبالية . كانت خطة علمة شملت بلاد الريف ايضا ومن المعروف ان اسبانيا اتبعت الحياد في تلك الحرب ، ولكن شعور الحسد نحو فرنسا التي خرجت بنصيب الأسد في مراكش ، جعل حكومة مدريد تفتح منطقة نفوذها امام المبعوثين الالمان وخاصة رجال التعدين ، وتولقت الصلات بين هؤلاء المبعوثين ورؤساء القبائل المراكشية واستطاعوا ان يقتنوا البعض منهم بإمكان التعاون مع اسبانيا التي لم تظهر بعد نيتها في اخضاع الاقاليم الجبلية ، ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الكريم الخطابي رئيس قبيلة ورياغل .

جمع محمد بن عبد الكريم الخطابي بين الثقافة الوطنية الاصلية وبين الثقافة الاوربية عن طريق اتصاله بالاسبان فقد تلقى دراسته الاولى بجامعة القرويين ، الجامعة الاسلامية المريقة في المغرب ثم اتصل بالمدن الاسبانية في شمال مراكش واطلع عن طريقها على بعض نواحي الثقافة الاوربية ، وعهدت اليه الادارة الاسبانية بترجمة احدى الصحف الاسبانية الى العربية والتحق بسلك الادارة الاسبانية حتى صار قاضي قضاة مليلة الجيب الاسباني القديم . وفي اثناء الحرب الاولى اعتقل نحو سنة عندما تشكل الاسبان في نشاطه السياسي ثم افرج عنه واعيد الى منصبه الى ان قرر الاسبان تعديل سياستهم باحتلال جميع بلاد الريف . حينئذ لحق الامير محمد بوالده في اجدير ، مركز تجمع قبائل ورياغل ، وشرع يعد للمقاومة . وفي نفس الوقت يحاول اقناع الاسبان بعدم احتلال مناطق الريف الداخلية . وفي هذه الاثناء توفي الاب سنة ١٩٢٠ فانقلبت الزعامة الى بطل الريف .

ومن الواضح ان الامير عبد الكريم الخطابي والد بطل المقاومة لم يكن مجرد زعيم قبلي ، فقد سبق له ان عاون السلطان عبد الحفيظ في قمع حركة بوحمارة باعتبار ان هذه الحركة ديسية فرنسية . وحسب احد مترجمي (١) الامير محمد بن عبد الكريم فقد عرض الاسبان على الخطابي الاب سنة ١٩١٥ ان يتولى منصب نائب السلطان في تطوان تحت الحماية الاسبانية وان يقتصر الوجود العسكري الاسباني على المدن . الا انه اشترط

(١) محمد سلام امزيان : عبد الكريم الخطابي ص ١٢٥ .

ان تكون مدة الحماية محددة فلم ينقل هذا العرض . والارجح ان فرنسا كانت ستفرض مثل هذا الاقتراح طالما حامت الشكوك حول صلات هذه الزعامة الزيفية بالامان .

بدأت اسبانيا فى تنفيذ خطة الاحتلال فى منطقة الجبال باعتبارها اضعف النقاط . وبعد سقوط شفشاون فى سنة ١٩٢٠ استطاعت ان تركز قواتها على بلاد الريف .

لم يمض زمن طويل على توغل الاسبان فى الريف حتى اكتسب الخطابي نفوذا واسعا بين اهل البلاد : وذلك لتفويقه فى المصارك الاولى التى اشتبك فيها مع الاسبان ، وترجع اولى تلك المعارك الى شهر مايو ١٩٢١ حين انتصر الامير على القوات الاسبانية عند ابران - احدى المراكز الاستراتيجية الجديدة التى اهتم الاسبان بانشائها داخل بلاد الريف . وشجع هذا الانتصار الخطابي على مهاجمة المراكز الاسبانية الاخرى . وفى شهر يوليو بينما كان الامير يحاصر اجرين . وصل القائد العام سلفستر لنجدة الحامية المحصورة ، فلما وجد انها سقطت قرر الانسحاب فقتبعته القوات المراكشية وفى ١٨ يوليو التحمت معه فى معركة الأنوال التى تعد من الوقائع المشهودة فى تاريخ شمال أفريقيا ، حيث اباد الامير الخطابي الحملة الاسبانية بأسرها (١) بما فيها القائد سلفستر نفسه . ومنذ ذلك الوقت ذاعت شهرة الامير . وسلمت له قبائل الريف الاخرى بالزعامة .

على اثر ذبوع انباء تلك المعركة : هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الاسبانية المبثرة فى انحاء المنطقة . وفى مدى خمسة ايام كانت بلاد الريف قد طهرت تقريبا منها ووصلت طلائعهم الى ضواحي مليلة واسر المراكشيون عددا كبيرا من الاسبان مما اضطر حكومة مدريد الى دفع مبالغ ضخمة كفدية لهم . واصبح وجود الاسبان مقصورا على مدينة تطوان والموانى وبعض الحصون فى الجبال . ويعزو الاسبان وقوع هذه الكارثة الى امرين . طبيعة البلاد الصعبة : والفساد الذى كان منتشرا فى صفوف جيشهم وادارته . ومع صحة هذا التعليل الى حد كبير فان الكتاب الاسبان يتجاهلون عاملا ثالثا ربما كان اهم فى توجيه تلك الحوادث ، وهو ان زعيم

(١) من خير المراجع واكثرها تفصيلا عن الحرب فى منطقة الريف ضد اسبانيا وفرنسا انظر : -

Walter B. Harris - France, Spain and the rif

اذ كان مؤلفه يعمل مراسلا للنايمز اثناء وقوع هذه الحوادث ، ولعب فيها دورا دبلوماسيا خاصا وله من مراكش كتب اخرى من اهمها
Morocco that was

المقاومة الجديد كان يختلف عن سابقه في أنه اتجه الى تأسيس ادارة منظمة والاستفادة من احدث وسائل الحرب في مقاومة العدو ، وحاول ان يعطى لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المغاربة باسم جمهورية الريف (١) .

على اثر هذه الحوادث ارسلت حكومة مدريد لجنة للتحقيق في اسباب الكارثة فانتجت في تقريرها (٢) الى ان خطة اقامة مراكز عديدة دون الاهتمام بتحصينها تحمينا قويا . وتعبيد الطرق التي تربط فيما بينها كانت خطأ كبيرا من الناحية العسكرية ويعترف التقرير بأنه لم يكن امام المراكشيين الا ان يلتقطوا الأسلحة التي تركها الجند الاسبان الفارون . كما يشير التقرير الى فساد الضباط الذين كانوا يتقربون في المدن ويتركون الحاميات ، ثم كشف عن حالات بيع الضباط اسلحة الجيش . وكان طبيعيا بعد هذا ان يعدل الاسبان عن خطة الاحتلال الشامل للريف ولو مؤقتا .

وجد الأمير الخطابي بعد جلاء الاسبان عن الريف ، منطقة موحدة حاول ان يؤسس فيها دولة منظمة وصفاها علال الفاسي بأنها جمهورية رئاسية . ولكن هذا الوضع اثار مسألة سياسية هامة أثرت في حياة مراكش . وهي موقف الخطابي من العرش . فالقاسي ينسب للخطابي الاعتراف بمبدأ السيادة السلطانية ، ويستدل على ذلك بأنه لم يعلن نفسه سلطانا . بيد ان السلاطين من الأسرة العلوية لم يقتنعوا بذلك واعتقدوا أن دولته تمثل انشاقا على العرش فاستمر سوء التفاهم بينهم وبين الخطابي حتى حينما كان محمد الخامس يساهم في الحركة الوطنية .

اما عبد الكريم نفسه فينفى ان يكون تطلع الى عرش مراكش بديل أنه منع انصاره من الخطبة باسمه في صلاة الجمعة . وفي حديث جرى بين الأمير وبين الكاتب لاندوا ، صرح الخطابي بأنه كان مستعدا فعلا لقبول الأسرة الملكية الحاكمة على ان يبايع الوطنيون . بعد تحرير البلاد ، السلطان الذي يحقق اهدافهم (٣) .

وقد اعلن الخطابي عن اهداف حكومته بأنها : عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الاسبان عن جميع ما احتلوه فيما عدا مسببة ومليلة ،

(١) علال الفاسي ص ١٣٩ وما بعدها .

(٢) انظر هذا التقرير في Harris P. 79-84

(٣) نقلا عن ترجمة لاندوا العربية - ازمة المغرب الاقصى -

ص ١٤١ : ١٤٢ .

واقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والاستفادة من الفئتين الاوربيين في
بناء الدولة واستغلال ثروتها .

وقد شجع الخطابي فعلا بعض شركات التعدين على العمل في الريف
حتى قيل بأن تأييد بعض الاوساط الرأسمالية في اوربا له ، انما كان سببه
ارتباط مصالحهم بمشروعات الريف .

ولعل اطلاق وصف جمهورية على حكومة الخطابي انما جاء نتيجة
اتباعه بعض مظاهر التمثيل النيابي فقد كون شبه مجلس نواب من رؤساء
القبائل وعين ستة وزراء ، واصل انهم مسئولون امام المجلس وحينما بلغت
حكومته ذروة قوتها سنة ١٩٢٥ ، طلب الى بريطانيا وفرنسا والبابا
الاعتراف به .

اثيرت حوادث الريف على اوضاع اسبانيا الداخلية ذاتها . فهي التي
مهدت لوقوع الانقلاب العسكري الذي قام به بريمو دي ريفيرا في سبتمبر
١٩٢٣ . واصل القائلون بالانقلاب بعد استيلائهم على السلطة بأن هدفهم
هو القضاء على الفساد الداخلي ومحور العار الذي اصاب اسبانيا في
مراكش ، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية . وكان دي ريفيرا اكثر واقعية
في مواجهة الازمة المراكشية . ويقال انه فكر في التدخل في السياسة
الاستعمارية في المغرب نهائيا . وتضمنت خطته فكرة التنازل عن سبتة
فلاينجيز مقابل جبل طارق . ولكنه خشي من النتائج التي قد تترتب على
عودة جيش جرار الى البلاد دون وجود ميدان آخر لنشاطه ، خاصة وان
المودة ستكون بمثابة رمز مادي على الهزيمة ، فكانت خطة الرئيس الجديد
هي ان يحكم الاسبان استمداداتهم الاقتصادية والحرية قبل ان يستأنفوا
اي عمل عدائي ضد خصومهم الاقوياء . ولم يكن هناك اذن ما يبرز للأمير
الخطابي مهادة الاسبان ، زما دام قد وثق بقدرته على طرد الفزاة ، ومادام
الاسبان يرفضون قبول شريطه بانسحابهم الى سبتة ومليلة ، فلا بد من
مواصلة القتال .

وفي صيف سنة ١٩٢٤ قرر الخطابي القيام بهجوم عام وكانت تطوان
اول اهداف هذا الهجوم . وقد نجحت قواته فعلا في الوصول الى ضواحي
المدينة وسقطت قنابل مدفعتها في شوارعها ولكنها عجزت على اجتياح
اسوارها . ومع ذلك لا يمكن القول بأن حملة ١٩٢٤ كانت غير مجدية ،
لأنها تمخضت عن احراز بعض الانتصارات في الميادين الاخرى ، مما اضطر
بريمودي ريفيرا الى ترك العاصمة الاسبانية والحضور الى تطوان للاشراف
بنفسه على القتال . وانتهى به الامر الى الاقتناع بأنه لا مناص من اخلاء
ما تبقى في اقليم الجبال ولا سيما حصن شفشاون . وكانت مهمة صعبة

حفا تلك الى مضت بحسب الحاميات الاسبانية من اقليم يسيطر عليه عدومتفوق
في البسالة والتنظيم . فذد تبين بعد اتمام الانسحاب من شفتاون في
نوفمبر ١٩٢٤ ان الاسبان فقدوا في هذه العملية عددا من الجند يفوق عدد
هؤلاء الذين ذهبوا لاقادهم من المراكز المحاصرة .

ثبت حينئذ عجز الاسان الكامل عن النيل من دولة الريف الناشئة ،
وقوبلت هذه النتيجة بدعشة عظيمة لدى الاوساط التي لم تكن مطمئنة
منذ البداية الى حسرة الامير الخطابي . ولكنها ظلت تتوقع ان يتمكن
الاسبان من القضاء عليها يوما ما . اما امير الريف فكان يدرك تماما خطورة
الاشتباك مع الفرنسيين وان لم يمن هذا انه كان راضيا بالحماية الفرنسية
على مراكش ، ولذلك حرص على تجنب الاصطدام بالفرنسيين الى ان يس هؤلاء
من محاولات الاسبان وراوا من الضروري ان يتدخلوا ضد دولة الريف
حتى وان كانت هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم .

- ٤ -

الصدام مع فرنسا

في خلال الحرب العالمية الاولى ، تشككت فرنسا في دقة حصاد
اسبانيا ، وكما سهل الاسبان تسلل عملاء الالمان الى مراكش لمساعدة
الثائر عبد الملك ، وكذلك سهل الفرنسيون عبور الاسلحة الى منطقة الريف
من وهران عبر وجدة ، وكان تناقضا خفيا ظل يحكم العلاقات بين
السلطات الفرنسية الاسبانية في مراكش منذ الحرب الاولى وحتى استقلت
البلاد سنة ١٩٥٦ ، واستفادت الحركة الوطنية من هذا التنافس كما
سيوضح ذلك فيما بعد .

والواقع ان فرنسا منذ ان شاهدت قوة الخطابي سنة ١٩٢١ اضحت
متردة بين عاملين : الرغبة في وضع المراقيل امام الاسبان ، والخوف (١)
من ان تكون حركة الخطابي عاملا مشجعا للثورات في شمال افريقية ، ويقال
ان بعض المصالح الراسمالية التي استثمرت اموالها في بناء ميناء
الدار البيضاء الضخم وفي مشروعات اخرى في منطقة ساحل الاطلسي
استحسنت بقاء منطقة الريف مضطربة حتى يصعب استخدام الطريق
الموصل بين فاس وطنجة : والذي يحول تجارة مراكش عن الدار البيضاء

(1) Fontaine : abdel karim origine de la rebellion Nord
africaine

الى ذلك الميناء الدولي الذي تتردد عليه سفن اقطار البحر المتوسط ، وهو الطريق الأكثر استخداما حتى ذلك الوقت . ثم تدخلت ثلاثة عوامل رجحت خطة تدخل فرنسا ضد دولة الريف :

١ - لقد كانت فرنسا تفضي العين عن الأمير الخطابي طالما انه يعترف بالسيادة للسلطان . اما بعد أن قويت شوكة وثبت اتصاله ببعض الدول الأوروبية ، وتردد وصف دولته بالجمهورية ، فان سيادة السلطان الموضوع تحت الحماية الفرنسية في هذا الجزء من مراكش أصبحت أمرا مشكوكا فيه .

٢ - تخوف المصالح الرأسمالية من المنافسة الدولية ، ولا سيما الرأسمال البريطاني ، وكان الخطابي حريصا على دعوة الشركات الأجنبية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية ولعله بالغ في وصف الثروة المعدنية المدفونة في اراضي الريف . وقد تسربت انباء عقد هام بين أحسدى الشركات البريطانية الكبيرة وبين دولة الريف ، وقع في ١١ يونيو ١٩٢٢ بواسطة جاردنر ، أحد كبار الرأسماليين الانجليز . وبمقتضى هذا العقد تتولى الشركة امتياز استغلال مناجم الريف وتمهيد الطرق مقابل نسبة عالية من الأرباح (ويبقى الاتفاق سرا الى ان يتم الاعتراف بجمهورية اريف . ولوحظ ان الأسلحة تدفقت على اثر هذا الاتفاق من جهات عدة على خليج الحسيمات الذي يسيطر عليه الأمير . ومن بين هذه الأسلحة طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل لم تستخدم في الحرب ، ولكنها رفعت معنويات جيش الريف ، ذلك ان الأمير وجد صعوبة في استخدام طيارين رغم انه عرض مرتبات خيالية .

٣ - وربما كان أقوى تلك العوامل هو خوف انتشار الروح الثورية في المستعمرات الفرنسية اذا ما استقرت دولة وطنية في الريف الغربي .

على ان المؤرخين الفرنسيين يحاولون تحميل الأمير الخطابي مسؤولية الاشتباك معهم فيقولون ان مبعوثي الريف تسللوا الى وادي ورغة الذي يقع في منطقة النفوذ الفرنسية وحرضوا القبائل هناك على العصيان في اوائل سنة ١٩٢٥ .

ولكن هذا الادعاء يظل محل جدل ما دام تخطيط الحدود في المعاهدة الإسبانية الفرنسية لسنة ١٩١٢ لم يوضح بصقة تفصيلية ، لانه رسم في وقت لم تكن فيه لاي من الدولتين ادارة فعلية في المنطقة ، فضلا عن هذا لم يكن الأمير الخطابي يعترف بهذا التقسيم لمناطق النفوذ . وعندما بدأ الفرنسيون يقيمون مراكزهم الحربية في هذا الوادي في ابريل ١٩٢٤ : ظل الأمير ملتزما بسياسة الحياد نحوهم واكتفى باعلان استنكاره للعقدان

على أرض تابعة له . هذا بالرغم من أن كثيرا من سكان الوادي استنجد بحكومة الريف المستقلة ، وأن بلاد الريف كانت تعتمد الى حد كبير في تموينها على ما ينتجه هذا الوادي الخصب من القمح .

وعندنا أن العامل الحزري الذي حدا بفرنسا للتدخل ضد الأمير الخطاي ، إنما هو كرهها لقيام دولة مغربية مستقلة . وكما صرح ليوتى نفسه في خطاب وجهه الى الحكومة الفرنسية في ١١ ديسمبر ١٩٢٤ « أن الحركة لا تلاقى الآن صدى بعيدا في أوساط المثقفين ، ولكن من الممكن أن يتحول الرأي العام في أية لحظة ، ولذا يجب إرسال التعزيزات للمحافظة على الجبهة الشمالية . وابتداء من أبريل القادم نستطيع القيام بدور إيجابي (١) » . إذن فإن فرنسا كانت قد بينت النية للتدخل وآنطرت الحوادث .

ولم يخف الأمير الخطاي أنه يتجنب الاصطدام بفرنسا إدراكا منه بعدم قدرته على مواجهة دولتين كبيرتين في وقت واحد ، كما صرح بذلك لمراسل التاييمز في أوائل سنة ١٩٢٥ (٢) . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات "لحرية اللازمة للدفاع عن بلاده . فأقام خطوطا للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره في أجدير ، كما عزز قواته على تلك الحدود فأصبح الجو مهيأ لوفوع الاشتباك عند أول مناسبة .

وفي ١٣ أبريل ١٩٢٥ وقع الحادث المنتظر الذي أندر ببدء القتال . ذلك أن الفرنسيين كانوا يعلمون بأن الأمير على خصومة شديدة مع رجال الطرق ، فأخذوا يمدون زعماءها بالمال والأسلحة حتى يشجعوهم على إثارة الاضطرابات في دولة أتريف وقد أدى هذا الى مهاجمة الريفيين لاحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود . ووجد الفرنسيون الفرصة سانحة للتدخل بحجة حماية أنصارهم . وعندما أخذ القتال يتسع فوجئ الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذي يختلف تماما عما صادفوه من حركات المقاومة في شمال أفريقيا . وكان أن اضطروا الى التزام موقف الدفاع مدى أربعة أشهر ، بل أن موقفهم تحرج في شهر مايو اذ حوصر مركز قيادتهم في عين عائشة ، وتسللت بعض قوات الريف الى صافة ٢٠ ميلا من فاس كما هددت مدينة تازة .

ويبدو أن الفرنسيين قد تحملوا خائر فادحة في هذه الاصطدامات

(1) Catroux p. 164.

(2) Harris P. 210.

الأولى بالرغم من أنهم لم يعترفوا رسمياً إلا ببضعة آلاف من الجرحى ،
والقتلى ، وإنما كشف أمر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف
وأخذ الأسبان يجرّدون القبائل من السلاح فوجدوا لديهم كميات هائلة من
الأسلحة الفرنسية .

والحق أن صعود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة (مايو ١٩٢٥
إلى مايو ١٩٢٦) أمام دولتين أوريبتين يعتبر حالة نادرة في تاريخ الحروب
الاستعمارية ، لا في شمال أفريقيا وحدها . بل في قارتي أفريقيا وآسيا
عموماً . والفضل في ذلك لا يرجع إلى طبيعة البلاد فقط ، كما يجب أن
يردّد الأوربيون ، ولكن إلى قدرة رجال الريف وكفاءة زعمائهم في ميدان
الإدارة والحرب . ونلاحظ مثلاً عند تتبع التاريخ الحربي ، أن مقاتلي الريف
استعملوا خطوط الخنادق المحصنة على نمط تلك الخطوط التي أقامتها
فرنسا في بلادها أثناء الحرب العالمية الأولى . ويكفي الريفيين فخراً أنهم
قادوا هذه الحرب في وجه ثلاثة من المارشالات وهم ليوتي - بيتان -
بريمودي ديفيرا ، وأربعين جنرالاً ، والقوات الأساسية لدولتين أوريبتين ،
بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكيين حتى
تستخدم أحدث أنواع قاذفات القنابل في الحرب ضد الدولة المغربية
الصغيرة . واذن فلم تكن حرب الريف حملة استعمارية عادية بل كانت
قتالاً منظماً بين جمهورية الريف وبين دولتي فرنسا وإسبانيا ، ومما يؤكد
هذه الصفة أن رؤساء حكومات تلك الدول حضروا إلى مراكش للاشراف
على القتال بأنفسهم .

كان ضرورياً إذن من أن يستقدم الفرنسيون امدادات هائلة قبل أن
يتمكنوا من التحول من الموقف الدفاعي إلى الهجوم في سبتمبر ١٩٢٥ وقد
اتخذوا من أجل تنفيذ خططهم هذه إجراءات أخرى ، من بينها اغراء السلطان
بإعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية . وقام
مولاي يوسف فعلاً برحلة إلى فاس خصيصاً لتنفيذ هذا الطلب ، ولكي
يستنفر القبائل للقتال « بجانب هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن سلامة
إمبراطوريتنا » (١) .

ومن ثمة هذه الإجراءات العمل على تنسيق الأعمال الحربية بين

(١) يختلف الكتاب حسب أهوائهم في تحديد موقف الأمير الخطابي
من السلطنة ، ولكن الوطنيين المغاربة عموماً يرون أنه لم يكن يطعم في القضاء
عليها والجلوس على عرش مراكش كما يدعي الكتاب الأجانب . وبالتالي
فهم لا يجدون لموقف مولاي يوسف عزراً مقبولاً .

الدولتين الاستعمارتين ، ونهذه الفرض عقد مؤتمر خاص في مدريد في يونيو ١٩٢٥ ، اتخذ عدة قرارات من بينها :

تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين . ومكافحة تجارة الأسلحة بين الريف وأوروبا ، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل مراكش الشمالية . ومما يذكر أن الأسطول البريطاني اشترك في أعمال المراقبة في مياه طنجة الإقليمية .

ومنها السماح لجيوش الدولتين بتنسيق قوات الأعداء في منطقة نفوذ الدولة الأخرى . وكان آخر هذه القرارات هو تعهد الطرفين بعدم القيام بعمل دبلوماسي أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع الطرف الآخر :

ويعزى الى ليونى انه فكر لحظة أثناء القتال في الاعتراف باستقلال الريف الذاتي . على أن تحدد العلاقات بينه وبين كل من فرنسا وإسبانيا فيما بعد ، وقد جس نبض الأمير من طريق مندوب الصليب الأحمر فصرح له عبد الكريم بأن هدفه إسقاط هيئة الإسبان وأنه لا يريد كسبا على حساب فرنسا . ولكن سرعان ما تحول ليونى من فكره ، فكتب الى حكومته في ٩ يوليو ١٩٢٥ بأنه يخشى أن يكون قصد عبد الكريم هو التلاعب للايقاع بين باريس ومدريد ، ولذا يجب الإصرار على الاعتراف بسيادة السلطان مقدما قبل اجراء أية مفاوضات مع عبد الكريم والأفضل من ذلك هو استخدام القوة .

ويبدو أن المصاعب العسكرية التي واجهتها الدولتان الاستعمارتان أدت الى تجربة أسلوب التفاوض ومحاولة الوصول الى حل وسط . ذلك أنه قبل القيام بالهجوم الكبير صدر بلاغ رسمى من الحكومتين في ١٢ أغسطس ابدا فيه استعدادهما للتسليم باستقلال الريف اداريا على أن يعترف الأمير الخطاى للسلطان بالسيادة العليا المثلثة في شخص خليفة تتولون . ومن الراجح أن تكون حكومتا فرنسا وإسبانيا لهما فطنتا ذلك من قبيل المناورة السياسية كى تظهر للرأى العام في البلدين انهما لا يريدان الحرب . ذلك أن قسما كبيرا من الرأى العام العالمى وخاصة في إنجلترا وفرنسا دهش لتعسك اهل الريف باستقلالهم وساده شهور الإعجاب ببطولتهم .

وقد تزعم الشيوعيون في فرنسا حملة صحفية ضد حرب الريف الى حد أنهم أرسلوا برقيات التهنة للأمير الخطاى بمناسبة بعض انتصاراته . وقد فطن الأمير الخطاى الى حقيقة هذه المناورة السياسية . كما يدر من الخطاب الذى أرسله الى هاريس مرسل التيمز في مراكش في ٢٨

اغسطس . وقد احتج في هذا الخطاب بأن المقترحات الفرنسية الإسبانية لم تبلغ له رسميا . وبالتالي فهو لا يستطيع اعطاء جواب عنها (1) .

هــل يعتبر الأمير الخطابي اذن مسئولا عن استئناف الحرب التي قضت على استقلال الريف ؟ هذا ما يمتقده معظم الكتاب الأجانب ، ولكن في رأينا أن عدم ثقته بحسنية فرنسا وإسبانيا قد دفعه الى اتخاذ هذا الموقف ، بدليل أنه لم يفتأ في نفس الفترة يوجه رسائله الى الحكومة البريطانية راجيا منها أن تتوسط في النزاع بينه وبين أعدائه . وكان جواب الحكومة البريطانية دائما هو الرفض البات . كذلك فشلت محاولات الضابط الإنجليزي جوردن كينج لدى رئيس وزراء فرنسا كي يقبل حلا سلميا على أساس الحكم الذاتي لدولة الريف . تبدد كل أمل في الصلح بعد أن أخذ مجرى القتال يتحول لصالح الفزاة .

وفي ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نجح الأسبان بمعاونة البحرية الفرنسية في أنزال جنودهم الى مكان قرب خليج الحسيمات الذي يمتد في قلب بلاد الريف ، وكان الأمير قد استعد لمواجهة مثل هذه المحاولة ولكنه توقع أن تنزل القوات الإسبانية على شواطئ الخليج نفسه . ولم يكن أمام الريفيين سوى عرقلة تقدم الأسبان على البر ، ولكن هؤلاء نجحوا بعد صعوبات جمة في الاستيلاء على أجدير عاصمة الأمير الخطابي . وكان ذلك في مستهل شتاء ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أي في الوقت الذي تسجل فيه الصلوات الحربية في بلاد الريف .

وعندما أصبح استئناف الهجوم العام متوقعا مع حلول فصل الربيع ، لم يتردد الأمير الخطابي في طلب عقد هدنة لانتهاء النزاع عن طريق المفاوضات .

واذا كانت الدول الاستعمارية لم تخلص النية من أجل السلم في صيف سنة ١٩٢٥ ، فمن باب أولى ألا تصدق نيتها في هذه المرة بعد أن تحسن موقعها العسكري تعبنا كبيرا وأصبح الأسبان على وشك تحقيق رغبتهم في الانتقام لمحو عار هزيمتهم في الأتوال ، ومرة أخرى تظاهرت حكومتا إسبانيا وفرنسا بالرغبة في السلام فأعلنا قبولهما لمبدأ المفاوضة ، وما لبثت أن تكشف نواياهما بفرض شروط قاسية تظنان أنها كفيلة بصرف الأمير الخطابي عن قبولها ، وبإظهاره مرة أخرى مسئولا عن الحرب ومن هذه الشروط :

(1) Harria. P. 274.

الاعتراف باستقلال الريف الإدارى فى حدود المعاهدات الدولية
(اى قبول مبدأ الحماية . - والاعتراف بسيادة السلطان . ومفسدة
الامير الخطاى للبلاد وأخيرا تجريد قبائل الريف من السلاح .

ضرب الخطاى مثلا وانما من امثلة انكار الذات بقبول هذه الشروط
كاساس للمفاوضة ، وذلك على امل ان يحفظ لاهل الريف قدرا من
الاستقلال الذاتى . وعلى هذا الاساس انعقد مؤتمر بين الأطراف الثلاثة
فى المكان الذى عينته فرنسا بمدينة وجدة فى ١٨ ابريل ١٩٢٦ . وعندئذ
راح المفاوضون الفرنسيون والاسبان يحاولون تمطيل المحادثات بطريقة
أخرى . وذلك بتقديم بعض المطالب المتصفة التى لم تشمل عليها المذكرة
المشتملة اليها . ومن أكثر هذه المطالب تصغيرا
وابعدا عن العرف . هو ما تعلق بتعديل خطوط الفرنسيين والاسبان خلال
فترة الهدنة بشكل يؤمن لهم سلامة مواصلاتهم . فلما كشف وفد الريف
هذا المطالب لمراسلى الصحف وعرفه الراى العام تراجع عنه الوفد الفرنسى
الاسبانى . ثم لجأ هؤلاء الى طريقة أخرى وذلك باقتراح وسائل غير
مقبولة لتنفيذ الشروط المتفق عليها . من ذلك مثلا كيفية تجريد القبائل
من السلاح ، فقد اصر الوفد الأوربى على أن تقوم طواير فرنسية اسبانية
 بتنفيذ هذه المهمة . ولكن ممثلى الريف بينوا ما قد تودى اليه هذه الوسيلة
من وقوع صدام بين السكان وبين القوات المحتلة . وقالوا ان الامير الخطاى
هو الذى وزع الأسلحة وهو الذى يستطيع وحده سحبها . وكانت هذه
النقطة من أهم الأسباب التى أدت الى فشل المحادثات وتوقفها بعد
اسبوعين (١) .

وعندما استؤنف القتال فى مايو كانت القوات الأسبانية الفرنسية قد
استعدت لغزو آخر جولة فى هذه الحرب المدمرة . فأعدت ثلاث حملات
اتجهت فى نفس الوقت من طرق مختلفة الى حصن ترجست ، الذى اتخذ
الامير مقصرا له بعد سقوط أجدير . واستطاعت الاستيلاء عليه
فى ٢٣ مايو . ولم تمض بضعة ايام حتى سلم الامير نفسه للفرنسيين .
وكان يشمر منذ انقطاع محادثات وجدة بأن قبائل الريف قد انهكت
وانها غير مستعدة للمضى فى حرب المصائب . ولا شك أنه أثر تسليم
نفسه للفرنسيين ، دون الاسبان لانه اعتبره اهو الشرين ، فقد كان
الاسبان يطالبون بمحاكمته كما من يستحق الاعدام . اما الفرنسيون فقد
اعتبروه أسير حرب واكتفوا بنفيه الى مستعمرة من مستعمراتهم النائية
فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونيون . وظل الامير عبد الكريم الخطاى
بمنفىا حتى سنة ١٩٤٧ ، حين تقرر السماح له بالإقامة فى فرنسا .

(١) انظر تفاصيل هذه المفاوضات فى Harris P. 273 s. q.

وعند وصول الباخرة التي تنقله الى يور سعيد التجأ الى السلطات المصرية التي رحبت بإقامته في القاهرة حيث ساهم بنصيب وافر في توجيه لجنة المغرب العربي . لقد فوجئ الفرنسيون بهذا التحول في المرحلة الأخيرة من حياة الخطابي ، ففي خلال متفاه توقف عن معارضة السياسة الفرنسية . وكان الفرنسيون يعتقدون بأن عداوه موجه أصلا ضد الإسبان باعتباره زعيما محليا لمنطقة الريف . غير أن موقفة أثناء وجوده في مصر دل على أن حركته كانت وطنية بأوسع مفاهيم تلك الكلمة ولا غزو فقد أشادت به الصحافة العربية أثناء فضاله في العشرينات ، كما أنه أصبح زعيما راديكاليا في المرحلة الأخيرة من حياته في مصر ، فرفض الأساليب السياسية في تحرير شمال أفريقيا ، ونبد مبدأ الخضوع لسيادة السلطان ، ولذلك استحال عودته الى المملكة المغربية بعد استقلالها فظل مقيما بالقاهرة حتى وفاته سنة ١٩٦٢ .

الفصل الرابع عشر

التقسيم والحماية

- ٩ -

وضع الحماية

لم تكد فرنسا توقع اتفاق ٤ نوفمبر مع ألمانيا حتى شرعت تطالب السلطان بممارسة سلطات الدولة الحامية . وحاول عبد الحفيظ أن يستبقى لنفسه ما استطاع من السلطات ، فطالب بالاشراف على شئون الأوقاف وحق تعيين الورداء وحرية اختيار وريث العرش . فاحتاج الأمر الى ارسال بعثة خاصة برئاسة رينيو الى فاس في ٢٤ مارس ١٩١٢ ، وهناك استخدم الرهد تارة والوعيد تارة أخرى لاقتناع السلطان بتوقيع معاهدة الحماية حتى تم له ذلك في ٣٠ مارس ١ٹ١٢ . وقد صيقت بعض نصوصها في عبارات غامضة حتى يمكن تأويلها لصالح الطرف الأقوى متى اقتضى الأمر .

هذه المعاهدة تشبه في كثير من مرادها معاهدة الحماية على تونس وهي تتألف من ٩ مواد (١) .

تنص المادة الأولى : على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد في مراكش يحتوي على الإصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا فائدة ادخالها الى مراكش ، على توامى فرنسا عند ادخال هذه الإصلاحات احترام الأوضاع الدينية ، وهبة السلطان التقليدية والمؤسسات الاسلامية ، وخاصة مؤسسات الأوقاف . وستنتاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة من مركزها الجغرافي وممتلكاتها الاقلية على الساحل المراكشي . وستحفظ طنجة بصفتها الحصة التي اعترف لها بها ، وسيحدد نظامها البلدي .

(1) Combou Annexe

مادة ٢ : يوافق السلطان منذ الآن على قيام فرنسا باحتلال اى جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد اخطاره بذلك ، وأن تقوم كذلك بأعمال اليريس فى البر وفى المياه المراكشية .

مادة ٣ : تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تساعد السلطان وخلفاه من بعده ضد اى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو وبلاده .

وحسب المادة ٤ : يكون للسلطان حق اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها نظام الحماية بما فى ذلك تعديل المعاهدات بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية . وسيستصح من التطبيق ان هذا الحق كان مظهرا اسميا فقط لان المراسيم التشريعية كانت تقدم للسلطين لمجرد التوقيع . وقد حدث مرتين ان فقد السلطين عرشهم عندما عارضوا توقيع تلك المراسيم .

مادة ٥ : يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام فى مراكش ، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان فى علاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية ، ويكلف بصورة خاصة بكل المسائل المتعلقة بالأجانب ، ويكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة المرافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان .

وتنص المادة ٦ : على ان يقوم ممثلو فرنسا وقناصلها بتشكيل وحماية دعايا ومصالح مراكش فى انخارج . ويتعهد السلطان بالا يبرم اى اتفاق ذى صبغة دولية بدون موافقة سابقة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٧ : تتفق الحكومتان فيما بعد على وضع الاسس لتنظيم مالى جديد يحترم الحقوق المخولة لحاملى أسهم الديون الصامة المراكشية : ويسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية الضرائب بصورة منتظمة فى مراكش .

المادة ٨ : يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد اى قرض عام أو خاص فى المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبإية صورة كانت بدون إذن فرنسا .

مادة ٩ : خاصة بالتوقيع .

اتفق على كتمان امر المساعدة عن الشعب حتى لا تتعرض البلاد للاضطرابات ولكن خبرها ذاع واعتبرها أهل فاس بمثابة مك يبع بلد

من دار الاسلام لدولة مسيحية . ومن ثم كانت ثورة المدينة العريقة التي تحدثنا عنها . وكان مفروضا أن يستقر عبد الحفيظ بالرباط بعد توقيع الحماية . وقد انتقل إليها فعلا في يونيو ١٩١٢ ولكنه ما لبث أن اصطدم بليونى عندما خبر القيود الفعلية التي أحيط بها . ولعله كان يائسا من سخط الناس عليه . لذلك قال لليونى « بأن الحماية كانت غلطة ، وأن الانجليز يستمتعون في مصر بجميع مزاياها دون اسمها » . فكانه يمترض على الشكل الخارجى للحماية الذى يثير سخط السكان . وعلى كل فان فكرة التنازل عن العرش كانت تراود عبد الحفيظ حتى قبل ارسال رينيو الى فاس لم ازيد اقتناعا عندما اخذت فرنسا تلح عليه في انتزاع سلطاته الرئيسية . وطالب فرنسا فقط بأن تضمن له حرية مكان اقامته والاحتفاظ بملاكه في مراكش .

والواقع انه باعتباره قد اختير ليكون سلطان الجهاد ، أصبح وجوده غير ذى موضوع بعد اعلان الحماية ، ثم بعد ثورة فاس . الا ان سياسة فرنسا كانت تهدف الى الانتفاع ببيعة السلطان . اولا : لتسهيل السيطرة على مراكش . ثانيا : لمواجهة الحكومات الاوربية الأخرى ، اذ ان مشاكل مراكش الدولية لم تنته تماما بتوقيع المعاهدة الفرنسية الالمانية ، ولما لاحظ ليونى تطلب عبد الحفيظ في امضاء المراسيم . نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش . وفي ١٢ أغسطس ١٩١٢ أعلن عن هذا التنازل (لاسباب صحية) وكان الاتفاق قد تم بين الإقامة والمخزن على اختيار مولاي يوسف بن الحسن لاعتلاء العرش .

وقد سبق لمولاي يوسف أن تعاون مع كل من اخويه عبد العزيز ثم عبد الحفيظ . وكان حاكم فاس في عهد السلطان الأخير . ووجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة طيعة للتعاون معها . وهكذا تغلبت على أزمة العرش . وهي أول مشكلة واجهت الحماية . ولكن بقيت امامها مشاكل أخرى أشد تعقيدا . وهي التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى التي اكتسبت في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية .

- ٢ -

التقسيم

كانت إسبانيا تنظر بعين القلق الى تطورات الحوادث في مراكش خلال عامي ١٩١١ و ١٩١٢ . فلم تعترف بالاتفاقية الالمانية الفرنسية ، ثم تعرضت على وضع الحماية من جانب فرنسا وحدها لأن ذلك يطيحها حقوقا ولو شكلية في المنطقة الشمالية باعتبارها ممثلة للسلطان . ولذلك كان رأى اسبانيا (م - ١٨ المغرب العربي)

أن يتم فصل المنطقة الشمالية من بقية البلاد من التاجيتين القانونية والفعلية . ولكن فرنسا استندت الى ميثاق الجزيرة الذي ينص على وحدة اراضي مراكش . اما اسبانيا فكانت تستند الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ وهي التي كان يجهلها اعضاء مؤتمر الجزيرة .

ولهذا تضررت المفاوضات التي جرت مع اسبانيا منذ اوائله سنة ١٩١٢ واستطاعت فرنسا في النهاية ان تغلب وجهة نظرها بفضل عاملين : اولهما ، الصعوبات العسكرية التي واجهتها اسبانيا في المنطقة الشمالية . وثانيهما : توسط بريطانيا في هذه المفاوضات وميلها الظاهر نحو فرنسا . وقد توصل الطرفان الى ايجاد مبدأ عام لفكرة التقسيم ، فيحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ، ولكنه يمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان . وعلى ذلك تمهد السبيل للاتفاق على الموضوعات التفصيلية الاخرى ، وبناء عليه وقعت اتفاقية بين الدولتين في ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ .

وتميز الاتفاقية بين قسمين في منطقة النفوذ الاسبانية من حيث وضعها القانوني ، فيشمل الجزء الاول جيبى سبتة ومليلة ، اللذين تحتلهما اسبانيا منذ عدة قرون . ومنطقة سيدي افنى في الجنوب التي تدعى فيها اسبانيا حقوقا تاريخية . وتعين الاتفاقية حدود تلك المنطقة ، فتحد من وادي بوسدره شمالا الى وادي نون جنوبا بمعاذاة الاطلس وتمتد على مسافة ٢٥ كم داخل الاراضي المراكشية . وتمارس اسبانيا في هذا القسم حقوق السيادة بدون قيد . بيد أن اسبانيا لم تتمكن من تولى سلطتها في منطقة افنى الا بعد أن تم لفرنسا اخضاع اقليم السوس سنة ١٩٣٤ .

اما القسم الثاني فنستمد اسبانيا وجوها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان ، ولذلك شبه وضعها بالمستاجر من الباطن ، اذ لم تعقد معاهدة قط بين اسبانيا والسلطان ، وانما اكتفى باصدار ظهير يثبت موافقة السلطان على معاهدة سنة ١٩١٢ . الا أن الوطنيين الغاربة لم يترفوا بهذا الرسوم كأساس شرعي لوجود اسبانيا .

ويبقى القسم الشمالى حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان ، ويعتمد هذا القسم من حدود الجزائر شرقا وينتهي الى نقطة جنوب ميناء المرائش على الساحل الاطلسي ، وتقدر مساحته بنحو ٢٨ ألف كم مربع .

وسيكون لهذا التمييز القانوني بين القسمين اثر كبير بعد اعلان

استقلال مراكش - اذ ان اسبانيا تنازلت عن المنطقة المحمية بدون معارضة ،
بينما تمسكت بالفسح الاول باعتبار انه ارض اسبانية .

وتنظم الاتفاقية ادارة المحمية في الشمال على النحو التالي :
يخلفه للسلطان في تطوان يمثل حقوقه الشرعية ، ولكنه يخضع لاشرف
الادارة الاسبانية ، كما يخضع السلطان نفسه في الرباط للاقلمه الفرنسية .
وتقدم الحكومة الاسبانية مرشحين اثنين للخلافة يختار السلطان واحدا
منهما . ولا يجوز تعيين خليفة آخر او عزله الا بموافقة اسبانيا . ويعير
هذا الخليفة في منطقة النفوذ الاسبانية وبصورة عادية في تطوان ،
ويقلد تفويضا عاما من السلطان يمارس بمقتضاء جميع سلطاته . وتستقل
الادارة الاسبانية بادخال وتنظيمات الادارية التي تراها ، وتتولى تحصيل
الرسوم الجبركية في موانئها .

وقد فصلت الاتفاقية بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية فصلا تاما ،
من حيث الضرائب والامور المالية . واخذت حكومة المخزن من مسؤولية
الحوادث التي تقع في الشمال . وجمعت لاسبانيا حق تمثيل سكان
تلك المنطقة في الخارج .

واخيرا تؤكد الاتفاقية ما سبق ان اتفقت عليه الدولتان في اول
مشروع للتقسيم سنة ١٩٠٢ ، من جعل طنجة منطقة محايدة . وكان
مفهوما ان استثناء طنجة انما هو شرط موجه ضد اسبانيا لانها تقع
داخل منطقة نفوذها . وبالإضافة الى ذلك تمثل الجالية الاسبانية العدد
الاكبر من الاوربيين هناك . وتنتشر لغتها وعملتها فيها . وتقرير حياد
هذا الجزء من مراكش كان يتمشى مع مبدأ استقلال البلاد ، ولكن الآن
وبعد ان اصبحت حكومة السلطان حاضمة لدولتين اجنبيتين ، فان
الحياد يصبح امرا مستحيلا لان الميناء لا بد ان يدخل تحت اشرف اى
من الدولتين . ومن هنا تطلعت فكرة الحياد الى تدويل ادارة الميناء ،
ولكن في ظل سيادة السلطان تمشيا مع مبدأ وحدة اراضي مراكش .

وكانت بريطانيا بحكم اهتمامها بالتوسط . ووجودها في جبل
طارق من اكثر الدول اهتماما بهذا الموضوع ، فقد تضمن الاتفاق
الودى نصا خاصا بطنجة . ولذلك نلاحظ انه بمجرد احتلال مراكش
سنة ١٩١١ وجه ادوارد جبراي ، وزير الخارجية البريطانية ، مذكرة
للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ضرورة الاتفاق على وضع خاص لهذا
الميناء . غير ان كلا من فرنسا واسبانيا ظلت تعرقل المفاوضات بخصوص
طنجة الى ان دعا اللورد كيرزون في سنة ١٩٢٢ الى عقد مؤتمر في لندن
لتقرير ونسج الميناء .

وكانت الدول قد اتفقت على مبدأ تدويل الإدارة ، وللانظمة الدولية سابقة في طنجة : فمذ سنة ١٨٧٢ تأسست أول هيئة دولية وهي المجلس الصحي بإشراف القناصل ، وبناء على هذا الاتجاه صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بنظام طنجة الدولي في ديسمبر ١٩٢٣ (١) وهي تنطبق على المدينة وما حولها في مساحة قدرها ٤٠٠ ميل مربع :

وصارت لائحة طنجة حقلا خصباً للدراسة لنظام فريد من الأنظمة الدولية ، لأنها تمنح الصفة الدولية لشؤون الإدارة والقضاء ، وقوات حفظ الأمن والاقتصاد .

فالإدارة الحقيقية تتولاها لجنة المراقبة التي تتألف من قناصل الدول الممثلة في مراكش : وهي التي تعين الموظفين ، ولها الاعتراض على قرارات المجلس التشريعي . وتتألف هذا المجلس حسب لائحة سنة ١٩٢٣ من ستة عشر عضواً أوربيين : منهم أربعة أعضاء لكل من فرنسا وإسبانيا ، وثلاثة لبريطانيا ، وواحد لكل من إيطاليا وهولندا وبلجيكا والبرتغال ، وتسعة أعضاء مراكشيين منهم ٦ عن المسلمين وثلاثة عن الجالية اليهودية . ويرأس المجلس مندوب السلطان الذي يصدر قراراته أيضاً .

وقد زيد في عدد أعضاء المجلس بعد الحرب العالمية الثانية . واشتركت فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجانب الدول التي كانت ممثلة فيه من قبل . ولكن الاتحاد السوفيتي لم يرسل مندوبيه قط للاشتراك في هذا المجلس ، كما أنه لم يمين قنصلاً في طنجة .

وفي القضاء حلت المحاكم المختلطة محل القضاء القنصلي . وتتألف المحاكم المختلطة من قضاة فرنسيين وإسبان وإنجليز ، وضم إليهم قاض إيطالي عندما عدلت اللائحة سنة ١٩٢٨ أرضاء لإيطاليا : هذا بالنسبة للأجانب أو للقضايا المعلقة بينهم وبين المراكشيين ، أما بالنسبة للرعابا الوطنيين فيشرف مندوب السلطان ، ولو من الناحية الشكلية على القضاء الخاص بهم .

وقد قررت اللائحة جعل ميناء طنجة ميناء حراً .

وإذا كانت لائحة سنة ١٩٢٣ قد نصت على أن يتولى السلطة الإدارية والشرطة أحد الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الصغرى الممثلة في طنجة ، فإن اللائحة في مجسوعها تعتبر نجاحاً لفرنسا من عدة نواح .

(١) انظر بحثاً خاصاً بوضع طنجة في :

Stuart : The international city of Tangier.

أولا : أن المقيم العام الفرنسي هو الذي يشرف على العلاقات الخارجية للمنطقة بصفته وزير خارجية السلطان الذي تخضع طنجة لسيادته .

ثانيا : أن الإقامة العامة تتدخل بما لديها من نفوذ لدى السلطان في اختيار المندوب ثم هي ترسل موظفا فرنسيا باسم المراقب الشريفي، وهو يشرف في الواقع على القضاء الخاص بالمراكشيين ويتوسط بين المندوب وبين قنصل الدول الأخرى .

ثالثا : يستمتع القنصل الفرنسي بنفوذ خاص على لجنة القنصل ، وإن كانت الرئاسة تتناوب بينهم سنويا : على أن نفوذ الولايات المتحدة بدأ يتسرب إلى طنجة منذ الحرب العالمية الثانية ، فبينما تلاحظ أن الولايات المتحدة لم تشترك في توقيع لائحة سنة ١٩٢٢ بالرغم من أنها من الدول المشتركة في ميثاق الجزيرة ، نجد أنها قد انضمت إلى فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٤٥ لمطالبة فراتكو بإخلاء طنجة . وكان رئيس الدولة الإسبانية قد انتهنز فرصة الحرب واحتل الميناء الدولي وأخضعه للإدارة الإسبانية المباشرة تحقيقا للأطماع القديمة .

واستجاب فراتكو لانداز الدول الغربية الكبرى وسحب قواته في أكتوبر ١٩٤٥ وأعيد تطبيق النظام الدولي الذي عدل كما رأينا لينسج مع نفوذ الولايات المتحدة المساعد . ويمثل هذا النفوذ ، علاوة على الاشتراك في الإدارة ، في هجرة عدد من رجال الأعمال الأمريكيين ، وبناء محطة كبيرة للإرسال لتوجيه صوت أمريكا إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

وبالجملة أصبحت مراكش في عهد الحماية مقسمة إلى أربع مناطق تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الوضع القانوني .

كانت الحماية الفرنسية إذن مقيدة بامتيازات أسبانيا ويوضع طنجة الدولي : وفي داخل منطقة نفوذها ذاتها بقيت بعض الامتيازات الدولية التي لم يمكن تجاهلها بالرغم من أن سياسة فرنسا التقليدية هي عزل المحمية اقتصاديا وسياسيا عن العالم الخارجي . فقد كانت علاقات مراكش الدولية أكثر رسوخا واتساعا عما كانت عليه علاقات تونس مثلا عند فرض الحماية عليها . لذلك لم يكن في وسع فرنسا أن تتدخل لتعديل أو توسيع مراكش الخارجية دفعة واحدة ، وإنما أخدمتها تطورات الأحداث العالمية للتخلص من امتيازات الدول الأوروبية .

فألمانيا التي كانت تعتبر أخطر منافس اقتصادي لفرنسا ، إذ بلغ مجموع قيمة مبادلاتها التجارية مع مراكش ٣٧ مليون فرنك سنة ١٩١٢ ،

اضطرت للتنازل عن امتيازاتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى .
وذلك في صلح فرساي سنة ١٩١٩ . وكانت فرنسا قد ألغت من جانبها
اتفاقياتها مع ألمانيا بشأن مراكش منذ إعلان الحرب وأبعدت الرعايا الألمان
من البلاد ، وحكمت على بعضهم بالإعدام حتى تسقط هيئة ألمانيا أمام
المراكشين : فلا يستمعوا لمبعوثيها السياسيين الذين انتشروا سرا في
البلاد .

أما بريطانيا فكانت باعتراف الاتفاق الودي تستمتع بحرية التجارة
ومبدأ المساواة لمدة ٣٠ عاما على الأقل بعد وضع الحماية . ولكن حسب
هذا الاتفاق نفسه يمكن تغيير هذا الوضع إذا تغير نظام الامتيازات في
مصر . وبالتالي فقد ترتب على عقد معاهدة مونترو التي ألغت الامتيازات
بالنسبة لمصر سنة ١٩٣٧ ، أن طالبت فرنسا بإنهاء الحقوق البريطانية في
مراكش .

ولم يكن سحب الامتيازات الانجليزية هو الأمر الذي يهم فرنسا كثيرا ،
لأن بريطانيا كفت عمليا عن اظهار أى نشاط اقتصادي في مراكش منذ
وضع الحماية عليها ، وعلى العكس أخذ نشاط الولايات المتحدة الاقتصادي
يتزايد . وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وكان رجال الأعمال الأمريكيون
يرتكزون دائما على مبدأ المساواة الاقتصادية الذي أقره ميثاق الجزيرة .
وكان الراسماليون الفرنسيون يأملون في أن يراهم رجال الأعمال
الأمريكيون تفوق فرنسا السياسي ، فلا يفتحون باب المنافسة الاقتصادية
على مصراعيه . وحين حاولت الإقامة الفرنسية أرضاء مواطنيها بسن
بعض التشريعات القيدة لنشاط الأجانب الاقتصادي ، رفع نحو ٣٧ رجلا
من رجال الأعمال الأمريكيين شكوى ضد الحكومة الفرنسية لدى محكمة العدل
الدولية التي أصدرت حكما لصالحهم سنة ١٩٥٢ (١) . وفي نفس الوقت
أيد الحكم وجهة النظر الفرنسية بتقييد حرية القضاء القنصلي الذي
تمسكت به الولايات المتحدة طوال عهد الحماية .

- ٣ -

إدارة فرنسا للحماية

شغل المارشال ليوتي منصب الإقامة العامة بجانب القيادة العسكرية
منذ وضع الحماية سنة ١٩١٢ ، حتى سنة ١٩٢٥ . ولم يشتمر ليوتي

(1) Residence General les Problemes des Protectorat

فقط بنجاحه في التغلب على مقاومه مراكز العنيدة ، بل انه وضع اسسا ومبادئ للادارة الفرنسية . اصبحت مقرونة باسمه . وقد كتب ليوتي عن رايه في الحماية (١) قال : تتضمن فكرة الحماية ان الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة . وان تحكم نفسها بنفسها من طريق هيئاتها المنظمة ... ومراكز دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على ان تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته . ومن الواجبات التي نيبت بى ضمان وحدة هذه الحكومة والحفاظ على نظام الحكم القائم بها » .

ويعزو الكتاب الفرنسيون سياسته الى ميوله الشخصية ، وانه كان ملكيا في الاصل ، فوجد في مراكز فرصة ليكون صانع الملك فيطبق آراءه في مراكز مسترا وراء السلطان . كذلك يذكر هؤلاء الكتاب بشيء من الفخر انه احترم روح الحماية فابقى على اجهزة الادارة الوطنية دون المساس بها . وهذا صحيح ، ولكن يمكن القول بانه ابقى عليها كتراث تاريخي يحافظ عليه كما يحافظ على الآثار . ويشبه هذا الأسلوب موقفه من تعمير المدن المراكشية فلم يكن يزيل الابنية القديمة : بل كان يبني مدنا حديثة لسكن الجالية الأوربية ويفصلها تماما عن المدينة القديمة حتى لا تضع معالمها وطريقة الحياة الاجتماعية فيها ، فأصبحت هناك فاس جديدة بجانب المدينة القديمة ، ودار بيضاء جديدة بجانب الاحياء الوطنية .. وهلم جرا .

ويسرى هذا المبدأ على تنظيم الحكومة ، فقد قسم ليوتي ادارة مراكز الى ثلاثة اجهزة ، كل منها منفصل عن الآخر .

الاول : هو ادارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم .

والثاني : هو الادارة الشريفة الجديدة التي يقوم بها مشقون مراكشيون لادارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين .

والثالث : هو الاقامة العامة التي تهيمن على سياسة البلاد العليا ، من شئون خارجية ودفاع ومالية ومن عام ، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الادارية والتشريعية بالنسبة لأعضاء الجالية الأوربية .

(١) نشرت اقوال ليوتي وخطاباته في مجموعات مختلفة أنظر منها :
Parole d'action

Dix ans du protectorat 1912 — 1922

(٢)

انظر كذلك القاسي — المغرب العربي ص ٢٧

ومكثدا قادت سياسة ليوتي عمليا الى سحب اهم اختصاصات الادارة من حكومة المخزن او الادارة الشريفة ، مما أدى الى الاستغناء عن كثير من الوزراء الخاربة فلم يبق سوى :

١ - الصدر الأعظم : ولا يملك غير سلطة اسمية اذ انتقلت معظم اختصاصاته الى الكاتب العام للحماية ، أو رئيس الادارة الشريفة .

٢ - وزير العدل : وقد اقتصر اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشئون المعاهد الدينية ، ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالادارة الشريفة ، أما ادارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وترجع رأسا للمقيم العام .

٣ - وزير الأوقاف : وسلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الادارة الشريفة .

وهذا النظام هو ما سمي بالادارة غير المباشرة ، وذلك أن الاقسام العامة كانت تدبر بعض الشئون الأخرى ادارة مباشرة : وهي ادارة الفلاحة والتجارة والغابات وادارة المالية وادارة الأشغال العمومية وادارة الإنتاج الصناعي والمعادن ، وادارة البريد والتليفون والإذاعة .

وبحجة تطبيق مبدأ الادارة غير المباشرة ، ابقى ليوتي على ما للباشوات وقواد الأقاليم من سلطات قضائية ومالية ، بالرغم من علمه بالمظالم التي تقع على أبدي هؤلاء القواد . وكان في استطاعة الحكومة الفرنسية أن تعاون المراكشيين على التخلص من هذا النظام العتيق الذي لا يميز بين السلطة القضائية والادارية . ولكن الإقامة العامة لم تهتم بمراقبة القواد والباشوات الا فيما يخدم مصالحها ، ولا سيما فيما يتعلق بشئون الأمن العام . ولهذا الغرض عينت مراقبين فرنسيين لمساعدة القواد في شئون الأمن . أما القواد الذين اظهروا ولاءا للادارة الفرنسية ، فقد مكنتهم الإقامة العامة من اظهار نزعتهم الاستقلالية بالنسبة للسلطة المركزية ، وهو ما لا يتماشى مع روح الحماية ويمكن القول اذن بأن ليوتي غرس النظام الاقطاعي في مراكش بمعناه الحقيقي .

لم يشجع ليوتي الهجرة الأوربية ، ولا سيما الاستيطان الزراعي . ويمزى موقفه الى أنه خشي من مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تمرقل سلطته المطلقة . ومع ذلك فقد كان تيار السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتي فدخل مراكش في عهده نحو

ألف مستوطن زراعي (١) . علاوة على عدد أكبر من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن . وقد رتب ليوني نفسه مساحة الأراضي التي تملكوها في عهده ١٠٠٠٠ هكتار .

وفي سنة ١٩١٦ سمح بإقامة مجلس استشاري تمثل فيه الفرف التجارية في مراكش وذلك للإشراف على ميزانية الإقامة العامة . وفي سنة ١٩١٩ أنشئ قسم ثان لممثلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة . وكان هؤلاء الأعضاء يختارون بالتعيين . وفي سنة ١٩٢٦ ، بعد استقالة ليوني أسس مجلس جديد للجالية الأوروبية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة ، وقد الحق به قسم مراكش سنة ١٩٤٨ .

ووجود مثل هذا المجلس يتعارض مع أفكار ليوني عن الحماية ، فقد ذكر في خطاب القاء في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٩ في اجتماع الفرف التجارية والزراعية الفرنسية « ان مراكش دولة مستقلة وهي بوصفها هذا تظل تحت سيادة السلطان ، ولا محل للنظم السياسية الفرنسية في هذه البلاد . ولمواطنينا الفرنسيين ان ينشئوا لأنفسهم هيئات في هذه البلاد كما ان لهم ان يتمتعوا بالحقوق المدنية ولكن ليس من حقهم ان يتمتعوا في مراكش بالحقوق السياسية » .

وقد تعرض ليوني لهذا السبب لنقد كل من اليمين واليسار . اليمين لأنه عارض التوسع في الاستيطان . واليسار لما كان ينهم به من ميول ملكية . وعندما بدأ الاشتباك مع عبد الكريم الخطابي نزعته منه اختصاصات القائد العام . وما لبث ان استقال في سبتمبر ١٩٢٥ .

ولم يحافظ خلفاء ليوني دائما على المبادئ التي وضعها ، فأنهت مراكش الى وضع المحميات الأخرى من تغلب الموظفين الفرنسيين على ادارتها ودمجها بالطابع الفرنسي كما فتح باب الهجرة والاستيطان على مصراعيه .

وكان ليوني يميل الى تركيز الاستغلال الاستعماري على النواحي التجارية باعتبار ان مراكش سوق رائجة للبضائع الفرنسية . اما في عهد خلفه تيودور ستيج فقد أخذ مستوطنو الجزائر في استغلال اقليم المولوية في شرق مراكش كما وقد عدد كبير من فرنسا على سهل الشاوية أخصب مناطقها . وامتلكوا فيه مساحات واسعة . وبدات بعض المزارع

(١) محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢ - ١٩٢٩ رسالة دكتوراه .

الأوربية تنتشر حول مدينتي فاس ومكناس ، ولكنها لم تجرؤ على التوغل وراء هذه المناطق إلا بعد أن استتب فيها الأمن .

وثمة عقبة أخرى صادفت الاستعمار الزراري ، وهي أن معظم الأراضي كانت إما موقوفة أو مملوكة ملكية جماعية للقبائل . ولم يشأ الفرنسيون أن يثيروا الرأي العام بانتزاع الأراضي الموقوفة ، فاتجه نظريتهم إلى أراضي القبائل واستصدرت الأقامة في أبريل ١٩١٩ مرسوما بجواز استغلال أراضي القبائل غير المزروعة في مقابل إيجار اسمي . ولم يفر هذا النظام كثيرا من الراسمالين . ولكن بعد القضاء على المقاومة العسكرية في العقد الرابع ، نشطت حركة الاستعمار الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوربية في أوج اتساعها نحو مليون هكتار . وهي مساحة كبيرة نسبيا حيث أن مجموع الأراضي الزراعية في مراكش لا يتجاوز ٥ مليون هكتار .

هذا مع ملاحظة أن قدرة المستوطن على الإنتاج تفوق كثيرا قدرة المالك الوطني . ومما يزيد الاستيطان الأوربي جوا . أن الزراعة في مراكش تعتمد على تنظيم دقيق لتوزيع المياه . وسنرى أن كثيرا من الاضطرابات وقعت نتيجة لتحيز الإدارة للملاك الفرنسيين عند توزيع المياه . وينتشر نظام الملكيات المتوسطة في أراضي المستوطنين الزراعية وأن كان يوجد قليل من الملكيات الكبيرة .

ويبرر الفرنسيون وجودهم في مراكش ، بأنهم خلقوه سياسيا واقتصاديا . فهم في رأيهم ، الذين أوجدوا وحدته حين جمعوا شتاتنا من القبائل المتناثرة ، والفوا ما كان يعرف بأراضي السبيبة . وهم الذين وسعوا رقعة الأراضي المزروعة ونقبوا عن المادن الوفيرة في البلاد . ومع التسليم بأن مملكة المغرب صارت من أفقر البلاد العربية من حيث الثروة الزراعية ، إلا أن الوطنيين المغاربة قدموا الأرقام التي تثبت أن الجزء الأكبر من هذه الثروة كان يذهب إلى خزائن الفرنسيين من رجال الصناعة والزراعة .

- ٤ -

السياسة البربرية

يقصد بهذه العبارة السياسة التي اتبعتها فرنسا في عهد الحماية لعزل البربر عن المجتمع المرائشي . وقد بنت الحماية سياستها هذه على أساس فكرة خاطئة مؤداها أن البربر لم يعتنقوا الإسلام الا ظاهريا ، وبالتالي فمن الأنسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني وتطبيقه رسميا

بواسطة محاكم خاصة . وفلا استصرفت الإقامة العامة ظهيرا في
سبتمبر ١٩١٤ يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية
ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بنظر تلك الشئون .

ذلك أن القضاء المراكشي كان ينقسم الى قسمين : قضاء كرمي
يختص بالشئون المدنية . أما الجنايات فكانت تنظر أمام الباشا في
عوالم الأقاليم أو القواد حكام النواحي ، وكان إجراء أي تعديل
بخصوص القضاء المدني يعد تدخلا في الشئون الدينية ولذلك لم تتدخل
سلطات الحماية في هذا النوع من القضاء في انتحاء مراكش الأخرى ،
وانما حاولت فقط تنظيمه ، فاست له مجلسا أعلى لإرجاع أحكام
القضاة . ولكن تطبيق العرف كان لا بد أن يصطدم بمصوبات جهة ،
لأن الأعراف تختلف من قبيلة الى أخرى ، فلا يمكن ضبط الأحكام
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ليس من السهل تمييز البربر عن العرب
ومعرفة الجماعات التي ينطبق عليها الظهير البربري بدقة .

لم يثر ظهير سنة ١٩١٤ في حينه رد فعل يذكر ، أما لأن مفزاه كان
محدودا أو لعدم وجود وهي كاف آنذاك . ولكن السياسة البربرية غدت
فيما بعد منهجا بعيد الأهداف . وكان القيم العام لوسيان سان معطلا
بجماعة من المستشارين عرفت بالكتلة البربرية ، أي التي تدعو الى فصل
البربر عن حكومة المخزن بحجة أن الأخيرة تمثل العرب ، وترى هذا
الفصل مقدمة لاندماج البربر في البيئة الفرنسية . وقد تضمنت هذه
الخطة فكرة إحياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتينية ، ووضع
المستشرق جود فرودي دي موبين ، مستشار التعليم في مراكش ، مشروعا
مفصلا لهذا الغرض . وفي نفس الوقت ركز الميثرون نشاطهم في بلاد
البربر حتى صار لهم نحو ١٢٨ مركزا في سنة ١٩٣٢ (١) .

تلك هي الظروف التي أحاطت بالظهير البربري الشهير عند صدوره
سنة ١٩٣٠ في بداية عهد أسطان محمد بن يوسف ، فكان له دور عظيم
في العالم الإسلامي . إذ فهم المرسوم على أنه يهدف الى تصنيف جماعة
من المسلمين بقوة القانون .

أما الظهير نفسه فيشمل تعديلين بخصوص قضاء البربر . وبمقتضى
التعديل الأول : يعطى مجلس الجماعة صفة رسمية ، فيتحول الى
محكمة مدنية وسجل عرف البربر ليصبح قانونا معترفا به لتلك المحاكم .

(١) انظر طلال الفاسي : السياسة البربرية ، القاهرة سنة ١٩٥١ .

أما التعديل الثاني : فينزع بمقتضاه اختصاص النظر فى الجنايات من قضاء القواد والباشاوات الذين يمثلون السلطان . وتنشأ محاكم جديدة فى بلاد البربر من قضاء فرنسيين لتطبيق القانون الجنائى الفرنسى فيها .

وقد لوحظ أن بعض المبشرين ، عينوا قضاة فى تلك المحاكم ، فصار ذلك حجة لدى خصوم الظهير من البربر وفى العالم الخارجى على السواء ، تشهد بأن الهدف هو تنصير البربر . ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ذاتها فضلا عن رد الفعل العنيف الذى ظهر فى العالم الاسلامى عامة .

ذلك ان البربر اذا كانوا يتمسكون بالعرف فعلا ، وكان فى عرقهم ما يتعارض أحيانا والشريعة الاسلامية ، مثل عدم توريث المرأة ، الا أنهم كانوا يفعلون ذلك بدون وعى وتلبية لروح المحافظة القوية على التقاليد . ولوجوبه البربر بأن فى تصرفاتهم خروجا على الاسلام لاحتجوا اشد الاحتجاج .

وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من أهل مراكش . ولكن عددا من القبائل مثل ايت يوسى وزمور أرسلت مندوبيها الى فاس لتعلن امام علماء القرويين أنها ترغب فى البقاء تابعة للقضاء الشرعى . وبالرغم من أن الإقامة العامة أعلنت ، عند اصدار الظهير ، أنها تترك للقبائل حرية العمل به أو رفضه . فقد قبض على هؤلاء المندوبين مما زاد البربر أنفسهم سخطا على الظهير .

ثم جاءت الحملة المتبعة من العالم الاسلامى لتضيف عاملا جديدا يوقف ياد السياسة البربرية . ومع ذلك لم تكف فرنسا طوال عهد الحماية عن استغلال كل مناسبة لبعث السياسة البربرية كما حدث مثلا عند أزمة العرش الاولى سنة ١٩٥١ .

القسم الثالث

الحركات الوطنية

الفصل الخامس عشر

نشأة الحركة الوطنية في الجزائر

- ١ -

خاضت الجزائر سلسلة طويلة من الحروب لمقاومة الغزو الفرنسي ، تحت الزعامة الدينية أحيانا ، كما حدث في عهد الأمير عبد القادر . أو بدافع المحافظة على تراث القبيلة أحيانا أخرى . فلما جثم الاستعمار بكله في عهد الجمهورية الثالثة ، وتحطمت أركان المجتمع القديم ، سادت الجزائر فترة من الركود .

وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تعدم الجزائر بعض دعاة الإصلاح الذين يمكن وصفهم بأنهم انصار نهضة للإصلاح الاجتماعي والسياسي دون أن تصل دعوتهن إلى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعي السياسي . وقد تأثر هؤلاء الرواد بنوع ثقافتهم فالذين تعلموا في مدارس الدولة الرسمية اصطفوا بالصيغة الفرنسية بالحضة لانهم انقطعوا تماما عن بيئة التربيبة الإسلامية سيما وأن الإدارة الفرنسية نقلت البرامج المتبعة في مدارس فرنسا دون تعديل أو تطوير يلائم الجزائر وهذا الفريق من الشبان الجزائريين الذين أطلق عليهم اسم التخبية ، تصور أن طريق الإصلاح الوحيد هو الأخذ بالأساليب الفرنسية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهذا هو السبيل الوحيد في رأيهم للتخضر . أما الفريق الثاني من الإصلاحيين فيمثل البقية الباقية من الذين استطاعوا المحافظة على الاتصال بالثقافة العربية الإسلامية . من هؤلاء ابن سماية الذي اتهمه انفرنسيون بالارتباط بصلات مريبة مع الشرق ، وهو الذي استضاف الشيخ محمد عبده عند مروره بالجزائر سنة ١٩٠٣ وابن موهوب مفتي قسنطينة الذي كان يحاضر ويكتب خائفاً بطنه على الاستفادة من تقدم أوروبا ، ويرجح أن يكون هو الذي أثر (١) في الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جماعة العلماء .

(١) باسف د. أبو القاسم سعد الله لعدم اهتمام المؤرخين بهذه الفترة وتجاهل هذه الشخصيات بخلاف زعماء فترة ما بين الحربين .
انظر كتابه القيم (الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠) .

ويختلف الرأي حول اتجاه هذا الفريق الأخير من دعاة الإصلاح على أسس عربية إسلامية ، فالبعض يرى بمقياس الأرمينيات أنهم متعاونون مع الاستعمار لأنهم لم يطالبوا بالاستقلال بل بالإصلاح أولا مثل الشيخ محمد عيده في مصر ، ولكن إذا نظر إليهم بمعيار عصرهم فإنهم يعتبرون روادا وسط تيارات أخرى كانت تهدد تطور الحركة الوطنية الجزائرية مثل التيار الداعي إلى الاندماج في البيئة الفرنسية . يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين المعنيين بالشؤون المحلية مثل المستشرق سيرفیه كتب في سنة ١٩١٢ بهاجم هؤلاء المحافظين الذين يعتبرون أشد خصوم فرنسا ؛ ولا يخضعون إلا أمام رؤيتهم للقوة العسكرية والحضارية المتفوقة .

أما فريق النخبة فيتكون من بضعة مئات من الطبقة الوسطى غالبا يستغلون بالطب والتعليم والمحاماة ، أو من الجزائريين الذين التحقوا بالجيش الفرنسي وأتيحت لهم فرصة الترقى ، ويرى هؤلاء أنه ينبغي التمييز بين فرنسا التقدمية وبين أساليب المستوطنين العتيقة . ومع ذلك فإنهم لم يحظوا بتأييد عديد من التقدميين الفرنسيين ، كما تعرضوا لنقد بشى وطنهم لقبولهم مبدأ التجنيس . وقد وصفهم جان جوريس الاشتراكي بأنهم ضائعون بين حضارتين .

وكانت نقطة الضعف التي واجهت النخبة دائما هي أن التجنيس الجزائري لا يتساوى مع الأجانب الآخرين : لتجنسى مثل اليهود أو المستوطنين من أصل إسباني .

وقد نشرت النخبة ملخص مطالبها سنة ١٩١٢ وهي لا ترقى إلى حد المطالبة بالمساواة التامة دفعة واحدة ، بل تطالب بالحقوق السياسية المناسبة والمساواة في الضرائب والقوانين الأهالي وتشجيع هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا حتى تنجح تلك الطبقة فرصة الاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة وتقل عاداتها فضلا عن رفع المستوى المادي .

نشطت النخبة في تقديم المذكرات لدى السلطات الفرنسية ، ولم تكن هي مبتدعة هذا الأسلوب فالمذكرات الاحتجاجية بدأت مع بداية الاحتلال تقريبا بالمذكرة الشهيرة التي تقدم بها حمدان خوجه إلى البرلمان . وفي عهد نابلجون الثالث قدمت عرائض ضد الحكم المذنى ونظام التجنيس . وبمناسبة طرح موضوع تجنيد الجزائريين للمرة الأولى أمام البرلمان الفرنسي سنة ١٨٨٧ انتهات العرائض من مختلف قطاعات الشعب الجزائري .

ومجمل القول ان كلا من النخبة والإصلاحيين الإسلاميين اقتصر تأثيرهم

على بيئات المتقنين المحدودة . اما مسألة التجنيد فقد مست جميع فئات الشعب ولذلك اعطت حركة المعارضة دفعة جديدة . وقد بحثت قوانين تجنيد الجزائريين بصورة جدية في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى . واتفق المحافظون والنخبة على معارضتها ، كل لسبب مختلف . فالمحافظون قالوا انها تتعارض مع المبادئ الدينية ومع مذهب فرنسا سنة ١٨٣٠ باحترام الاسلام .

اما النخبة فزات ان التجنيد يقتضى مبدأ المساواة في الحقوق طالما ان الجزائريين سيؤدون مثل المواطنين الآخرين نفس الواجبات . وحتى الاعضاء الجزائريين في مجلس الوفود المالية ، والذين اشتهروا بخضوعهم التام للفرنسيين اعترضوا على التجنيد ، واكثر ما كان يخشاه الجزائريون هو ان يستخدموا في حرب ضد دولة اسلامية . هكذا ورد في مريضة رفعها اهل تلمسان سنة ١٩٠٨ .

ولما فشلت جميع الجهود لمنع صدور قانون تجنيد الجزائريين سنة ١٩١٢ . لجأ بعض اهل تلمسان الى الهجرة الجماعية شطر الولايات العثمانية في الشام ، وطالب آخرون على الأقل بتخفيض مدة الخدمة ورفع سن التجنيد وقد وعد يوانكويه بالنظر في هذه المطالب ووعد باعفاء المجندين من الخضوع لقانون الاهالي والحاكم الرديعة واعطائهم ميزات سياسية بعد تريحهم ، غير ان ظروف الحرب اجلت النظر في هذه الوعود ، وكان لا بد من انتظار سنة ١٩١٩ لتطبيق اول حلقة في الإصلاحات ، وهي اصلاحات محدودة للغاية تما سبأت ذكره بعد قليل .

وخلاصة القول ان وجود حركة وطنية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة تأخرت في الجزائر عنه في تونس فضلا عن اقطار المشرق العربي ، ويرجع ذلك الى اسباب سياسية منها عزلة الجزائر وراء ستار حديدي ضربه الفرنسيون حول المستعمرة ، ومنها عدم معرفة الجزائريين حينذاك بالتنظيم السياسي والظن بأن فرنسا لا تقهر ، ومنها تحطم اركان المجتمع القديم وانزواء الثقافة العربية الاسلامية . وكل ما وقع قبل الحرب لم يتعد بعض المظاهرات المنائرة احتجاجا على التجنيد ، وستزيل ظروف الحرب بعض هذه الموانع .

- ٢ -

اثر الحرب العالمية الاولى

وبحسب حرائير من المخطوط . اذ خاضت فرنسا الحرب العالمية (م - ١٩ الغرب العربي)

الأولى - وكانت الدولة العثمانية في المعسكر المعادي - في حين أن بعض (١) الزعماء الجزائريين تأثر قبل الحرب بدعوى الجامعة الإسلامية ، وعلق الأمل على الباب العالي مثل بعض الوطنيين في مصر وتونس لتخليصه من الاستعمار الأوربي ، ولم تفوت ألمانيا أو حكومة اسطنبول استقلال المشايخ الإسلامية فضربت بارجتان المائتان ميثاقا سلكة وعناية في أكتوبر سنة ١٩١٤ ولعل من بين أهدافها إيقاف المقاومة على غرار ثورة القراني سنة ١٨٧١ ، ومن المؤكد أنها توفقت قيام ثورة عامة - وذكرت أجهزة الدعاية الألمانية أن القيصر ولهم الثاني هو حامى الإسلام بدليل دفعه عن استقلال سلطان مراکش :

أما العثمانيون فقد حاولوا التأثير على الجزائريين بوسائل شتى منها إصدار فتوى بعدم جواز الحرب ضد المسلمين ، منع الفرنسيون وصوله إلى البلاد - ومنها إرسال سليمان باشا الباروني إلى طرابلس لاثارة المسلمين في شمال أفريقيا ضد فرنسا ، كما استخدمت الطريقة السنوسية ذات الصلات الطيبة بالعثمانيين للتأثير على أهالي الصحراء الكبرى الذين وصلتهم الدعوة السنوسية - ومن هذه الوسائل تعيين المثقفين الجزائريين في مناصب هامة - فالأمير على الجزائري صابر نايبا لرئيس المبعوثان : وهو من نسل الأمير عبد القادر - وكانت عائلة الأمير قد اتسمت وقد أفرادها بثلاثة آلاف فتسابق المسكران على كسب ودهم - وبينما استفاد الفرنسيون عمر باشا بالإضافة إلى خالد محي الدين الكولونيل بالجيش الفرنسي ، شجع الألمان عبد الملك على القيام بثورة في شرق مراکش - وقد تكونت لجان في برلين وجنيف واسطنبول وكلها تدعو إلى تحرير شمال أفريقيا - وقد ساعدت تلك اللجان على فرار بعض المجندين الجزائريين وسلمحت الأسرى واستطاع بعضهم التسلل إلى الجزائر والاشتراك في الثورات التي وقعت احتجاجا على التجنيد .

لم تشكل هذه الثورات خطرا محوسا ، وتركزت في شمال الأوراس سنة ١٩١٦ ومع ذلك فإن المصادر (٢) الفرنسية تقول من شأنها وتحدث على العكس غالبا عن ولاء الجزائريين وخدماتهم بالجيش وبرع أقبائهم بالأموال لفرنسا ، بيد أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى دفعت الجزائريين إلى قبول الخدمة العسكرية : منها انخفاض مستوى المعيشة واحتراف الكثيرين من قبل العمل في فرقة القناصة الجزائريين انتر اشتهرت بحروبها في أفريقيا - يضاف إلى ذلك تشجيع بعض رجال النخبة .

(١) غلال الفاسي : الحركات الاستدلاية في شمال أفريقيا ص ٨١ .
(٢) Hantaux V. 2.

أما حجم المحاربين في الجيش الفرنسي فتختلف حسوله الأرقام . فتقدر الإحصاءات الفرنسية المجندين بـ ١٨٢ ألف والعاملين في المصانع الحربية بـ ١١٩ ألف بينما يذكر الكاتب الجزائري (١) أحمد توفيق المدني أن عدد المجندين وصل إلى أربعمائة ألف وزاد عن ذلك عدد العاملين في المصانع الحربية .

يتضح مما سبق أن الحرب أفادت الحركة الوطنية الجزائرية من عدة وجوه ، فهي أخرجتها عن العزلة ووصل إلى الجزائر صدى ثورة ١٩١٧ البلشفية من جهة ومبادئ ولسن من جهة أخرى . وأتيح لثلاث الآلاف من الجنود والعاملين أن يروا طرق الحياة الجديدة ، وأن يشهدوا مظاهر الحرية في فرنسا وأضحى يوسع زعمائهم أن يطالبوا بالكفافة على التفضيحات الهائلة التي تتمثل في ٥٦ ألف قتيل - ٨٢ ألف جريح من الجزائريين سقطوا أثناء القتال .

علق الضباط الجزائريون بعد الحرب الأمل على مؤتمر فرساي ، كي يلزم فرنسا بتطبيق مبادئ المساواة . ولكن الحكومة أحالت الأمير خالد على التقاعد ، فرجع إلى الجزائر ليكون ما أسماه ، كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين ، وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع الفرنسي الصادر سنة ١٩١٩ والذي وسع دائرة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة أهدافها في إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية . ومن أهم وسائلها ، إيقاف هجرة المستوطنين . أما في ميدان السياسة فهي تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في حق الانتخاب والتمثيل في المجالس على مختلف المستويات مع الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية وأصدرت الكتلة جريدة الأقدام لتكون لسان حالها .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية ، إلا أن المستوطنين لم يستسيغوا قط فكرة المساواة لأنها تتعارض ومبدأ التفوق العنصري . والظاهر أن الفطائع التي لا يست حرب الإخضاع مدة ٤٠ عاما . قد تركت آثارا عميقة استمرت تباعد بين العنصرين من الناحية العاطفية . وكان مصير الأمير خالد هو الطرد والهجرة إلى مصر - فلما تولت الحكم في فرنسا الوزارة اليسارية برئاسة هريو في نهاية سنة ١٩٢٤ . سمح له بالعودة إلى فرنسا . وهناك أتيح له الاتصال بالوطنيين

١٠ - المدني : هذه هي الجزائر ص ١٦١ .

الجزائريين والمراكشيين - نفرس فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب • تلك الفكرة التي سيسير عليها مصالي الحاج في بداية نضاله ،

واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس للنظر في أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية • وكان من بين أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير الخطابي ومناضلي الريف المراكشي • وعندما عاد إلى مقره بالأكاديمية انتهت السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطابي وطالبت بتسليمه • وتدخل الإنجليز حتى سلطته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا ، وانتهى به الأمر إلى الاعتقال في سوريا إلى أن توفي بها سنة ١٩٣٦ •

لم تمتح حركة الأمير خالد طويلا حتى تحدد أهدافها • وفي الفترة التالية انقسم الوطنيون الجزائريون إلى فريقين : أنصار الإدماج ، والحركة الصمالية في فرنسا • وقد أيد اليسار المنطرف ، وحده فكرة الإدماج • ودعا نوابه في البرلمان إلى أن الجزائريين بما بذلوه من تضحيات في الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين • أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية • إلا أنهم لم يكونوا سوى أقلية •

وكانت عدة مشروعات قد طرحت أمام البرلمان الفرنسي أثناء الحرب وكلها تهدف إلى تخفيف النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري وتوسيع دائرة الحقوق السياسية لعدد أكبر من الجزائريين في إطار المؤسسات الفرنسية • وظل البرلمان الفرنسي يسوف في المصادقة على هذه الإصلاحات حتى انتهت الحرب وقلت الحاجة إلى المجندين الجزائريين فجاء إصلاح ٤ فبراير سنة ١٩١٩ متضمنا شروطا أدنى من المشروعات السابقة • وهو ينطلق من مبدأ الخاضع الفاتل بأن الهدف النهائي للإصلاح هو تحقيق المساواة السياسية بين العنصرين • وإن توسيع دائرة الانتخاب هو مرحلة أولى في هذا السبيل •

وحسب هذا الإصلاح لم يعد التجنيس • أي التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي هو السبيل الوحيد لاكتساب الحقوق السياسية • بل فتح الباب لفئات أخرى محدودة طبقا لشروط معينة كالمرقة بالقراءة والكتابة والإقامة في فرنسا (١) • مدة سنتين • ولو طبق هذا الإصلاح بدقة لاكتب نحو أربعمئة ألف جزائري حق الانتخاب بدلا من خمسة عشر ألفا • إلا أن المستوطنين وضعوا المراقيل في سبيل

(1) Piquet, les reforms en Algerie et le statut des indigenes 1919

تطبيقه . واحجوا بصعه خاصة على امكانية تعيين رؤساء بلديات من الجزائريين حيث يشكل هؤلاء في بعض الحالات اقلية اعضاء المجالس . وسوف نستجيب الحكومة الفرنسية بالفعل لهذا الضغط فتحدف البند الخاص برؤساء البلديات في سنة ١٩٢١ .

واخيرا فان اصلاح سنة ١٩١٩ خلا من اهم المقترحات التي طالب بها الجزائريون وهي الفاء قانون الاهالي . ذلك القانون الذي يضرب بمبدأ المساواة عرض الحائط . ولذلك لم يرض اصلاح سنة ١٩١٩ احدا بمسا في ذلك انتصار الاندماج . او الذين طالبوا بالتطوير في اطار الشخصية الجزائرية المنفصلة . كما لم يرض المستوطنين .

- ٣ -

انتصار الاندماج

لقد دعت كتلة المنتخبين الجزائريين بزعامة الأمير خالد محيي الدين الى تطور الجزائر نحو المساواة في الامور السياسية مع التسليم بان البلاد شخصية مستقلة في المجال الثقافي والاجتماعي ويجب مراعاة ذلك عند ادخال الاصلاحات المنشودة . وهم يختلفون في هذه النظرة عن فريق آخر من الجزائريين الذين تشبّعوا بالثقافة الفرنسية ، وراوا ان المثل الأعلى هو ذوبان الجزائر اجتماعيا وثقافيا في الوطن الفرنسي ، وان هذا الاندماج هو السبيل الى تحقيق المساواة السياسية . واشتهر من هؤلاء في فترة ما بين الحربين الصبلي فرحات عباس ، والطيبان ابن جلول والآخرى .

وكان معظم هؤلاء اعضاء في المجالس البلدية او مجلس الوفود المالية ، او موظفين لدى الادارة .

وقد الفوا اتحادا سموه اتحاد المنتخبين المسلمين سنة ١٩٢٠ بزعامة ابن جلول الذي كان يرأس جماعة قسنطينة . وكان الهدف الاساسي لهذا الاتحاد المختلف الاشكال والصور : الاندماج التدريجي تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين Les Évolués في الحياة الفرنسية وتحسين احوال جميع الجزائريين . وقد اشتهر فرحات عباس بالمقالات التي كان ينشرها للتعبير عن هذا الاتجاه ، ويقارن فيها بين فرنسا الخيرة التي ارادت نشر التقدم والرخاء والحضارة بينما اراد المستوطنون البؤس والجهل (١) .

١١ جمعت هذه المقالات ونشرت سنة ١٩٢١ باسم Le jeune algerien

وفي سنة ١٩٣٥ التقى فرحات عباس خطيبا باسم الاتحاد . بحضور وزير الداخلية الفرنسي الذي كان يزور الجزائر آنذاك فقال : « لم يبق هناك شيء في هذه البلاد إلا الاتفاق على سياسة الإدماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي » . وأوضح موقفه بصورة أكثر جلاء في العام التالي عندما نشر مقالا شهيرا في جريدة الانتنت L'éntente في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٦ حيث يقول : « نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول . كان يمكننا ان نكون من القوميين . وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد ، فقد تحدثت الى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع . لما رأيتم معروف . فإلحاح القومى هو ذلك الشعور الذى يدفع بشعب الى العيش داخل حدوده الإقليمية ، بل هو الشعور الذى خلق هذا العدد من الأمم . ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لأدوت انسانا قوميا ، ولن أخجل آنذاك من الجريمة فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يطولون ويحترمون أبلغ الاحترام . وليست حياتى بأعلى واثمن من حياتهم . ولكننى مع ذلك لن اموت دفاعا عن الوطن الجزائرى لأن هذا الوطن غير موجود . ولم أستطع ان اكشفه . وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات ، وزرت المقابر ، ولم يحدثنى احد عن هذا الوطن . وليس فى وسع انسان ان يقبى بنا على الرباح (١) » .

وقد بددنا مرة وإلى الأبد ، جميع الضباب والخيالات ، لنربط الابد بين مستقبلنا وما تحققه فرنسا فى هذه البلاد .. ولا أرى انسانا يؤمن ايماننا جديا بقوميتنا اما ما نريد أن نحارب من اجله ، فهو تحرر السياسى والاقتصادى .. فيدون هذا التحرر للمواطن الجزائرى ان تكون جزائر فرنسية ، تبقى الى الأبد » .

وقد أبدت جميع الشخصيات التى اشتركت فى تأليف هذا الاتحاد . مشروع الإدماج وتوسيع باب التمثيل امام الجزائريين . وحظيت بتشجيع كبير من الجبهة الشعبية الفرنسية (٢) فى عام ١٩٣٦ . وابدؤا المشروع الذى وضعه رئيس الوزراء بلوم مع الوزير فيولت . وهو يقضى بمنح الجزائريين تدريجيا حق المواطنة الفرنسية . على ان تكون هناك احتياطات لمنع حصولهم على الأغلبية فى المجالس عندما يتم تحويل العدد الأكبر منهم . وذلك بقصر الحقوق السياسية على من تتوفر فيه شروط ثقافية واجتماعية معينة .

(1) Julien : L'Afrique du nord en marche, P. 110.

(٢) اصطلاح الساسة فى غرب أوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية ، وخاصة بين الاشتراكيين والشيوعيين ، بالجبهة الشعبية . وقد تألفت حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم فى يونيو ١٩٣٦ .

ورغم هذا المترواح المحدود . بعد رفضه البرلمان بعد سقوط حكومة بلوم . ورأى فيه ساهلا كبيرا بالنسبة للجزائريين . وكان لهذا الموقف رد من عنيف لدى انصار الاتحاد . فهاجم الدكتور ابن جلول في سنة ١٩٢٧ الإدارة الفرنسية هجوما عنيفا : ودعا جميع المنتخبين الجزائريين الى الاستقالة اذا لم يتم الاقتراع على مشروع بلوم - فيوليت . ولبي نحو ثلاثة آلاف جزائري في منطقة قسنطينة النداء ، فقادوا مكاتبتهم . ولكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الأخرى وعاد المنتخبون الجزائريون الى مراكزهم في يناير ١٩٢٨ بعد أن تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات بلوم - فيوليت ستبحث في البرلمان الفرنسي . ولكن فرص النجاح زالت تتعاقب حكومات يمينية . ومن هنا قام الاتحاديون بمحاولة للتكتل مع الانحازات الأخرى .

ذلك ان دموع الاتحاد كانت محصورة في يثبات محدودة . ومنذ اواسط العشرينات التف الجزائريون حول الحركة الوطنية التي تزعمها مصالي الحاج . وقبل ان تنتبع نشأة تلك الحركة لا بد وأن نشير الى هيئة أخرى كان لها أثر كبير على توجيه الفكرة القومية عند الجزائريين في هذه المرحلة من تكوينها .

- ٤ -

جماعة العلماء الجزائريين

لقد نشأت هذه الجماعة أصلا لأغراض دينية ، ويقصد المحافظة على الثقافة العربية . ولكن نظرا لما أصاب بعض المثقفين من تشكك في فكرة القومية الجزائرية كما رأينا ، فقد كان لظهور هذه الجماعة أثر هام في ارساء الفواعد النظرية السليمة لفكرة القومية . ذلك أن محاولة القضاء على التعليل الوطني في الجزائر جعل الثقافة العربية مقدسورة على رجال الدين وحدهم تقريبا . لذلك كانوا أقدر من غيرهم على اثبات صفة الجزائر العربية الإسلامية .

وفي سنة ١٩٢٦ أسس بعض العلماء نادي الترقى في مدينة الجزائر ، لأغراض ثقافية محضنة ، القصد منها احياء التراث العربي . إلا أن جهود العلماء انصبحت على مساندة دينية هامة ، وهي المحافظة على طهر المعبود الاسلامي من الشوائب والدع الدخيلة (١) .

وكان الاسلام في شمال افريقية يعاني بصفة خاصة من انتشار تلك البدع التي روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ في المنطقة . ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الاحياء السلفية التي انتشرت في المشرق منذ قيام الحركة الوهابية في بلاد العرب .

وفعلا كان لكثير من اعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركات الإصلاحية في المشرق . وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه في الحجاز ، فاتيح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية ، وعمل زمنا مع عبد العزيز آل سعود . كذلك تلقى الشيخ بشير الابراهيمى دراسته الدينية في دمشق . وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير في توجيه أفكارهم (١) .

وقد اسس العلماء الجزائريون جمعية رسمية في سنة ١٩٣١ لخدمة هذه الأغراض الدينية . وكان يرأسها عبد الحميد بن باديس ، من خريجي جامع الزيتونة ومن اهالي قسنطينة ، ولذا كان هذا الاقليم هو حصن الجماعة ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر أفكارهم في اقليم الجزائر . والشيخ بشير الابراهيمى في وهران . واصبح هذا الأخير رئيسا للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ .

على ان الجمعية ما اشتهت ان وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية التي تدخلت في كل شأن من شؤون الجزائر ، مضطرة الى الخروج من برنامجها الديني البحث والخوض في مسائل سياسية . ذلك ان السلطات الفرنسية قد اصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذي تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطباتها في المساجد . فاصدرت منشورا سنة ١٩٣٣ عرف بمنشور ديميشيل يندد ا بهؤلاء الوهابيين الخارجيين عن الدين ، ويطالب المؤمنین بعدم الاستماع اليهم الصلاة خلفهم .

وقد اتى تدخل الفرنسيين في ادق الشؤون الدينية بعكس النتيجة المرجوة ، فازدادت هيبة العلماء في نفوس الوطنيين . وحاولت الادارة الفرنسية ان تحابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية في كل مقاطعة . وصدرت مراسيم عدة تعطى للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الادارة ،

(١) يمكن التعرف على الاراء الدينية المحضة لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلي - مظاهر الشرك - الجزائر سنة ١٩٣٧ . وكان هذا المؤلف من اوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ قومي للجزائر في العصر الحديث : انظر كتاب « الجزائر في القديم والحديث » .

احتكار الوعظ والإرشاد في المساجد - كما صدر مرسوم بتعيين شخص فرنسي رئيسا لمجلس الاستشاري الإسلامي .

ومن أبرز المسائل التي أدت إلى الاحتكاك بين جماعة العلماء والسلطات الإدارية ، موقفها من سياسة الإدماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن مناصرتها أو الخضوع لها ، وذلك بالبيع وسيلتين :

أولا : اتناع الجزائريين بأن التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي الذي يستلزمه الحصول على حق المواطن الفرنسي يعنى الارتداد عن الدين الإسلامي نفسه . وبالتالي يجب أن يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين .

ثانيا : اهتم العلماء بأبراز معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هي الثقافة العربية الإسلامية ، وبالتالي فإن الجزائر ترتبط روحيا وتاريخيا بالعالم العربي ولها تاريخ قومي ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التي ظهرت فيها الجزائر ، قوة بحسرية هائلة في البحر المتوسط . أي من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بعصر الجمهورية الجزائرية المستقلة ، حتى يشبها صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسي .

وأصدر العلماء مجلتيْن باللغة العربية : الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسميا وانتشرت في جميع أنحاء المغرب . وفي إبريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس في الشهاب يرد على مقالة فرحات عباس التي نقلنا نصها آنفا (١) .

« اننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهي لا تزال حية ولم تنزل . ولهذه الأمة تاريخها الالامع ووحدتها الدينية والقومية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا - ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها » .

وهاجم في سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« الحبس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير إسلامية

المسلمين ، ينطوى على التنكر للتراث المقدسة التى تنظم شئون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية « .. ثم انتهى الى القول -

« ستكون الثمرة لدعايتنا انتهاء عهد سياسة الإدماج التى يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاضرار بالمروية والاسلام ارضاء للسلطات الفرنسية - وستؤدى دعايتنا الى الانتهاء من ذلك الإدماج الروحي ، المثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما المنصرهم من نبل وعراقة ... ويتزبون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » .

ولكى يتمكن العلماء من القيام باصلاحاتهم ، اسسوا جمعيات وحلقات دراسية ، بعضها فى فرنسا ذاتها بين العمال ، كما اتشأوا مساجد خاصة . ولعل أهم ما أقاموه أيضا مدارس ابتدائية لتعليم القرآن واعطاء الدروس فى مختلف المدن عن الشريعة الاسلامية والأحكام والتاريخ ، مع تدريس أصول العربية وقواعدها ، وشجعوا طلابهم على الارتحال فى طلب العلم ، الى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرهما من الجامعات فى الوطن العربى طلبا للدراسات العليا .

وكان الأطفال فى المدارس الابتدائية التى أقامها العلماء ، يستهلون يومهم بنشيد :

شعب الجزائر مسلم والى المصروبة يتسبب

وطلب العلماء ان يفتح لهم بالوعظ والارشاد أسوة بالشايخ الذين عينتهم السلطات الفرنسية . وكان هدفهم الأساسى ، الفصل التام بين المؤسسات الاسلامية واشرف الدولة الفرنسية .

ولكن الجماعة كهينة قائمة بذاتها اشمعلت بعد وفاة ابن باديس وان استمر اعضاؤها على اتصال بالأجزاب الوطنية المختلفة بعد ان ابتعدت جميعا عن التفرنس وطرحت الإدماج جانبا .

نجمة شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري

قد يبدو غريبا ان ننسأ اول حركة وطنية جزائرية مناضلة على ارض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو ان الجيش قد ضاق بكثير من الجزائريين في بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل في مصانع فرنسا ومناجمها . وتكونت بذلك في اوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد في مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين في سنة ١٩٢٤ وحدها مائة الف . وان كانت هذه الهجرة غير ثابتة ، لان حركة العودة الى الجزائر كانت مستمرة ، ولكن عدد المهاجرين ظل في تزايد مطرد .

وبالرغم من ان معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقل أجورهم عن أجور اقربائهم من الفرنسيين ، فان احوالهم المادية كانت افضل من مواطنهم في الجزائر ، الذين يعانون من البطالة او يعملون في مزارع المستوطنين . فاضاف هذا عاملا جديدا لمساعدة مصالي الحاج . اما العامل الثالث فهو سهولة التكتل في الطبقة العمالية ، وسبب رابع هو شعور الجزائريين بحريات اوسع في الاراضي الفرنسية .

وكان بين هؤلاء المهاجرين شاب يدعى مصالي أحمد بن الحاج ، الذي أصبح فيما بعد يسمى (أبو الوطنية الجزائرية) ولد مصالي سنة ١٨٩٨ في تلمسان ، من والد فقير كان صائما للاخذية . فلم تتح له فرصة التعليم الا بصورة محدودة . قاتل في الحرب العالمية الاولى في صفوف الجيش الفرنسي ، ثم عاد الى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن ان يجد عملا له في بلاده ، عاد الى فرنسا سنة ١٩٢٢ حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما عمل باثما متجولا . وواظب على تلقى الدروس في معهد اللغات الشرقية ، كما حضر محاضرات عدة في جامعة يوردد . وعاش كغيره من الشمال الجزائريين حياة الكفاف وفي اوضاع شاقة ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وسرعان ما انضم الى الحزب الشيوعي ، ثم تزوج من إحدى أعضاء الحزب الشيوعي .

ومن العمل في الخلايا الشيوعية عرف مصالي وسائل التنظيم الحزبي الدقيق الذي اشتهر به الشيوعيون . وقد افاده هذا عندما شرع في تنظيم الحركة الوطنية .

(1) Rager : Les Muslmans Algeriens en France

وقام مصالى الحاج فى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بتأسيس هيئة النجمة لشمال افريقيا وجعل غايته الدفاع عن مصالح مسلمى شمال افريقيا من النواحي المادية والمعنوية . واصبح فى سنة ١٩٢٧ رئيسا لهذه الهيئة . وشرع منذ ذلك التاريخ يضيف تدريجيا من ارباطاته السابقة مع الحزب الشيوعى ، حتى انتهى به الامر الى الدخول فى صراع معه . وقد ثبت ان الشيوعيين الفرنسيين فى ذلك الوقت لم يتخلصوا تماما من الروح النصرانية عند معاملتهم للجزائريين .

واراد مصالى الحاج ان يجعل من النجمة حركة للشمال الافريقى باكملة ، فطالب بالاستقلال لاقطاره الثلاثة . وقد قدر لهذه الفكرة ان تظهر اكثر من مرة فى سير الحركة الوطنية الجزائرية .

وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام اخواتهم التونسيين المراكشيين الى الاحداث الداخلية فى بلادهم . وباستثناء الهدف العام فى الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين الأوائل فى النجمة عقائد يشوبها الغموض ، وصفت بأنها تجمع بين الشعارات الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة التضامن الاسلامى .

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من اعضاءها الى الحركة السرية ، معززين بذلك الجهاز التنظيمى الشيوعى الذى كانوا قد انقسموا اليه فى البداية . وفى نفس الوقت تأسس حزب جديد باسم النجم الثاقب ، كان اعضاءه يصعدون جريدة الأمة فى اوقات غير منتظمة ، ولكنهم تعرضوا ، مثل النجمة ، دائما لاجراءات العنف .

وعادت النجمة الى الظهور من جديد سنة ١٩٢٣ . وعقدت مؤتمرا عاما وهاما فى فرنسا . وقد تمكن مصالى وانصاره من حمل المؤتمر على استصدار شبه ميثاق يتضمن الاجراءات التى يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده . وقد طالب القسم الاول من البرنامج بالآتى :

١ - إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون الاهالى .

٢ - العفو عن جميع المجرمين السياسيين .

٣ - حرية التنقل فى فرنسا وخارجها .

٤ - حرية الصحافة والاجتماع وتأييد الأحزاب ونقابات العمال .

٥ - الاستعاضة عن اللجان المالية ببرلمان جزائرى منتخب على اساس الاقتراع العام .

- ٦ - إلغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة .
- ٧ - المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين .
- ٨ - فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية وإفساح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية في الدوائر الحكومية .
- ٩ - تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما في ذلك حق التبرؤ على البطالة .
- ١٠ - زيادة القروض الزراعية إلى صغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات .

أما الشطر الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأليف جيش وطني ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية :

- ١ - إبعاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام .
- ٢ - الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس .
- ٣ - استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .
- ٤ - تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية : والموانئ والمرافق العامة .
- ٥ - مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادةها إلى الفلاحين ، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الجزائريين .
- ٦ - التعليم الإلزامي الجاني باللغة العربية على جميع المستويات .
- ٧ - اعتراف الدولة الجزائرية بحق النقابات في تأليف الاتحادات والأحزاب وإبداء الآراء في القوانين الاجتماعية .
- ٨ - مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض اليهم بلا فائدة لشراء الآلات والبذور والسماد ، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات (١) .

ومن هذه القرارات يتضح أن نجمة شمال أفريقيا قد اتخذت منذ البداية مبادئ ثورية شاملة في الميدانين السياسي والاجتماعي ، وأنها بحكم نشأتها العمالية سبقت الحركات الوضعية في البلاد العربية الأخرى في ربط التحرر السياسي بالإصلاح الاجتماعي .

(١) ورد جميع هذه المطالب في النشرة الصادرة في ١١ مارس ١٩٥٠ لمجلة الجزائر الحرة - وهي لسان حال حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي خلفت النجمة .

وبينما اقتصر نشاط النجمة بصورة رئيسية على فرنسا - فقد اقامت اتصالات لها مع تونس ومراكش وغيرها من البلدان الاسلامية والعربية . وشهد مصالي الحاج في سنة ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في بلجيكا . وبعد في سنة ١٩٣٠ بمذكرة الى عصبة الامم بناشدها عنها في تحقيق مطالب النجمة .

وفي سنة ١٩٣٤ اعاد مصالي الحاج تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا . لكن هذا لم يغير من موقف السلطات الفرنسية ، التي اعتبرت هذه الهيئات غير مشروعة ، فحسبوا مصالي وسجنوا . الا ان انتصاره وقبوا قضية امام محكمة النقض والابرار . فقضت بالافراج عنه باعتبار ان منظمته هيئة ثقافية ، وذلك في العام التالي

ساهم مصالي الحاج مع اليساريين الفرنسيين في الحملة ضد العدوان الإيطالي على الحبشة . ولكن لكونه جزائريا هدد مرة اخرى بالاعتقال . فسارع بالخروج الى سويسرا حيث قضى ستة اشهر في حالة نفى اختياري .

وفي جنيف اتصل برائد من رواد الحركة العربية هو الأمير شكيب أرسلان ، الذي كان له تأثير كبير على زعماء المغرب ، كما سـمـى عند الحديث عن الحركة القومية في مراكش . وادى هذا الاتصال الى تحول مصالي من صورته الشيوعية الفرنسية الى مظهره العربي الاسلامي . واتر الأمير شكيب على مصالي محمله على معارضة اقتراحات بلوم - فيوليت ، وعلى نقل نشاطه الى داخل الجزائر .

وسمح قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعودة مصالي الى باريس ، حيث استأنف نشاطه السياسي .

ودخل مصالي والنجمة الى الجزائر نفسها لأول مرة في اغسطس ١٩٣٦ . وعقد اجتماعا عاما في الملعب البلدي بالعاصمة بحضور نحو من عشرة آلاف وطني . وقام مصالي بعد ذلك بجولة في أنحاء البلاد ، وذكرت النجمة في هذه الآونة ان عضويتها تضم ١١٠٠٠ شخص ، نظموها في سبعة فروع في فرنسا ، وفي نحو ثلاثين فرعا تم تأسيسها اخيرا في الجزائر . واضيف ٣١ فرعا اخرى أثناء الجولة التي قام بها مصالي في أنحاء البلاد .

وأدرك الحزب الشيوعي أن وجود النجمة ينتزع منه معظم اعضائه تنجزائريين فتحول الى خصم له . وانتهى الامر الى ان حكومة الجبهة

الشعبية التي رحب بها كثير من الشباب الجزائري ، جاء على يدها الحق
النهائي للنجمة في ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفي كل مرة تحل فيها المنظمة التي يرأسها مصالي الحاج ، يعود
الى تشكيلها باسم جديد ، مستندا الى مبدأ حرية تكوين الأحزاب . وفي
مارس ١٩٣٧ تأسس حزب الشعب الجزائري في فرنسا . ويتضح من
الاسم الجديد كيف تحول مصالي عن فكرة النضال الى مستوى مغربي عام
ويبدو ان التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن الانخراط في سلك
النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى اقليمي خشية ان تربط بلادهم
بمشكلة الجزائر الأكثر تعقيدا .

وخاض انصار حزب الشعب الانتخابات البلدية في الجزائر سنة
١٩٣٧ . وظهروا اثناء الحملة الانتخابية روح النضال الشديد التي برز بها
الحزب . ومن ثم تقرر اعتقال زعمائه ومحاكمتهم ، وقضى على مصالي
بالتجسس سنتين . ولم يكده بفرج عنه سنة ١٩٣٩ حتى قامت الحرب ،
فتمتثل نشاط جميع المنظمات السياسية .

ظهرت في الجزائر اذن في فترة ما بين الحربين ثلاثة اتجاهات ، تمثل
في الإدماجين ، وجماعة العلماء ، ثم نجمة شمال افريقيا التي اصبحت
حزب الشعب . ويمكن وصف الاتجاه الثالث بأنه حركة قومية . اما
الإدماجون فقد كان نشاطهم يهدف الى تحرير الجزائر من النظام الاستعماري
باحتلالها جزئا من فرنسا .

وتعتبر جماعة العلماء ، هي الاتجاه العاكس ، الذي رد على الإدماجين
على الصعيد النظري .

وبعد خيبة الأمل العامة التي الحقها بالجزائريين حكومة الجبهة
الشعبية ، قامت محاولة للتقارب بين تلك الاتجاهات المختلفة . ودعا الدكتور
ابن جلول الى عقد مؤتمر في يونيو ١٩٣٧ حضره جماعة العلماء التي كان
افرادها يتعاونون بصفتهم الشخصية مع جميع الاتجاهات الوطنية . اما
مصالي الحاج فقاطع المؤتمر ، ومن هنا جاءت قراراته معتدلة مثل :

١ - المطالبة بدائرة انتخابية موحدة للجزائريين والمستوطنين .

٢ - إلغاء جميع آثار قانون الأهالي ، ولا سيما تقييد حرية التنقل
للجزائريين في فرنسا . وإلغاء الإجراءات الرديئة التي وضعت ضد
الذين يناقشون مسألة السيادة الفرنسية في الجزائر .

٢ - إلغاء الحكم العسكري من أقاليم الجنوب .

٤ - الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية في الجزائر .

وهذه المطالب في مجموعها باستثناء المطالب الأخير ، أقرب الى أهداف
الاماجيين .

ومما يسترعى الانتباه انه في حين ان حزب الشعب امتنع عن المشاركة
في اعمال المؤتمر الاسلامي الجزائري سنة ١٩٣٧ ، ساهم الحزب الشيوعي
في هذا المؤتمر . وكان الحزب الشيوعي الجزائري فرعا من نظيره الفرنسي ،
وهو من اوائل الاتجاهات السياسية التي نصت على مبدأ استقلال الجزائر .
كما ورد في جريدة لومانيتيه في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، وفي سنة ١٩٣٥
راح الحزب يبحث عن انصار جدد ، وذلك بتقوية صفته المحلية ، واقامة
حزب منفصل كان من بين مؤسسيه عمار مزغان وعلي بوخوت . واثناء
تولى حكومة الجبهة الشعبية للسلطة ، تحول الحزب الى مبدأ الاصلاح بدلا
من الاستقلال على اساس ان تشرف فرنسا الديمقراطية على هذا الاصلاح
وهكذا اتسم موقفه بالتردد حسب تغيرات الظروف الدولية .

ويرجع الصدام بين شيوعيين وبين حزب الشعب الى التنافس على
كسب الأصوات العمالية سواء في الانتخابات النقيية أو السياسية ، ومع
ذلك فقد ظل الشيوعيون بحاجة الى الوطنيين ليتغلبوا على ضعفهم ؛
والوطنيون بحاجة اليهم ليتعلموا منهم اساليب التنظيم السياسي والعمل
السري والشعارات الخلاية .

- ٦ -

اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية

كانت الحرب العالمية الثانية هي الفرصة الذهبية التي اتاحت
للسلطات الادارية الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم
دون محاكمة . وما لبثت ان تولت حكومة المارشال بيتان الحكم بعد
توقيع الهدنة في يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت أول ميرر لوجودها هو المحافظة
على سلامة الامبراطورية .

ويعتبر المستوطنون حدودية فيشي عصرهم الذهبي . فهي قد ابدت

(١) الياس مرقص : الحزب الشيوعي الجزائري .

عنصري السكان الأصليين سواء اكانوا عربا ام يهودا ، من اى نشاط سياسي . وذلك استجابة للافتكار العنصرية التى تولدت فيها فيشى المانيا النازية . وهى التى حكمت على مصالى الحاج سنة ١٩٤١ بالسجن مدة ١٥ عاما ، ثم نفته الى احدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يطلق اوطنيون الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذى اصدر ميشاق الاطلسي . وما يحتويه من مبادئ بخصوص حق تقرير الميعر . فلم يكد جند الحلفاء ينزلون فى الجزائر فى ١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيون الاتصال بهم . ولكن معا يلفت النظر حقا أن الأمريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفا مختلفا تماما عن المشرق . فبينما سعوا فى المشرق الى استرضاء العرب لمواجهة الالمان ، كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بأن ذلك سيسهل التعاون عند غزو فرنسا . وتصرفوا فى الجزائر بالذات كما لو لم يكن النصر الوطنى موجودا . فابقوا الادارة بدون اى تغيير ، ولم يتدخلوا الا من أجل الضغط على ادارة فيشى السابقة لكى تلتفى القوانين التى اتخذت ضد اليهود . ومع ذلك ظلت تلك الادارة تامل فى اعادة العمل بقانون كرميو ، حتى دخلت العناصر اليسارية فى الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٣ .

والذى يعنىنا هاهنا هو أن الجنرال جيرو . الذى كان مسئولاً عن الادارة المدنية فى الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الامريكية بحجة أن ٧٠٪ من الجندين فى جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من الغاربة . وأن اعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

ظهر فرحات عباس فى مقدمة الحركة الوطنية فى السنوات الباقية من الحرب ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ، ربما لوجود مصالى الحاج فى المنفى فى تلك الاثناء ، ومن جهة أخرى كان قد بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطوره السياسى التى انتهت به الى جبهة التحرير ، فقد رأينا كيف أنه بدأ بالدعوة للادماج . وقد يش منها بعد موقف الجبهة الشعبية ، ثم ازداد ياسا بعد أن شعر بالتفرقة فى المعاملة بين الجزائريين واقرانهم الفرنسيين بالجيش . وكان هو نفسه (١) يعمل :التقسيم الطبى اثناء فترة القتال ١٩٣٩ - ١٩٤٠ قبل تسليم فرنسا .

والذن فتنظريه التخبية المختارة لم يكن لها اى صدى ، لأن تشجيع

(١) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠ - ١٩٤٥ الجزء الثانى .

الجزائري بالثقافة الفرنسية ، بل وتزوجه من امرأة فرنسية ، لم يكن يغير من نظرة المستوطنين الاستعمارية . ومن هنا تحول فرحات عباس أثناء الحرب وحتى قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ الى فكرة قيام حكومة جزائرية مستقلة مع امكان ارتباطها بفرنسا بروابط لم يحددها تحديدا دستوريا دقيقا .

وقد بدا نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو واثنان وعشرون من اعضاء مجالس الوفود المالية بعدد من المطالب الى القيادة الأمريكية والسلطات الادارية الفرنسية ، التي رفضت النظر فيها :

اولا : لانها قدمت لقيادة الحلفاء . وهي هيئة غير مختصة بمسألة داخلية .

وثانيا : لان تلك المريضة اعتبرت قبول هذه المطالب شرطا لتجنيد الجزائريين في جيش فرنسا الحرة ، فنظرت اليها على انها نوع من المساومة .

ومع ان اصحاب المريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بمد ذلك بتقديم مذكرة اخرى ممدلة ، لمحا فيها الى انهم يريدون المشاركة في مجهود الحرب للحصول على الاستقلال في (اطار فرنسي) فان السلطات رفضت . وقال جيرو الحاكم العام الجديد « انه اني لتجنيد الرجال لا ليناقد مسائل سياسية » .

وكان ان اصدر فرحات عباس واصحابه في ١٠ فبراير ١٩٤٣ بيانا شهيرا ، حتى اصبح انصاره يعرفون باصدقاء البيان . وهذا هو مضمونه :

بدا البيان بسرد قائمة حساب من الاحتلال الفرنسي في مدى قرن . وكيف انه ادى الى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل . وطالب بعبادة قومية ديمقراطية للجزائر . وبالرغم من انه لم ينكر قيمة الثقافة الفرنسية

والفرنسية : الا انه رفض (المبودية) الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري ، واستنكر سياسة الادماج المذكرا بالفوارق الروحية العميقة التي تفصل بين المستوطنين واهل البلاد . ثم اكد (ان الوقت قد فات على ان يقبل الجزائري بان يكون شيئا آخر غير ان يكون جزائريا)
ثم سرد بعض الاصلاحات المحددة مثل (١) :

١ - تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز في الجنس أو الدين أو اللغة .

٢ - القضاء على النظام الإقطاعي بواسطة اصلاح زراعي .

٣ - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

٤ - تطبيق التعليم الابتدائي الاجباري على جميع الجزائريين .

٥ - فصل شئون الدين الاسلامي عن الادارة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة .

٦ - اشتراك المسلمين مباشرة في ادارة البلاد .

ويلاحظ أن معظم الذين وقعوا هذا البيان هم من الأمازيغيين القدامى ، وأنهم لم يبينوا المستقبل السياسي للجزائر بصورة محددة . بمكس المذكورة التي قدموها من قبل إلى قيادة الحلفاء في ديسمبر ١٩٤٢ ، والتي تضمنت فكرة دولة جزائرية بدستور خاص بها .

ولما وافق الحاكم العام مبدئيا على بحث مقترحات البيان ، وائف لجنة لهذا الغرض اكمل اصحاب البيان تصريحهم الاول بمقترحات جديدة تتعلق بالشكل السياسي للجزائر فقد طالبوا بدولة جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً ، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة ، ولكن الملحق يميز بين مطالب عاجلة وأخرى يمكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب مثل اعلان الدستور . وكان من المطالب العاجلة : اشتراك الجزائريين فوراً في حكومة تنشأ في مدينة الجزائر على أساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين .

وأشار واضعو الوثيقة إلى أن (انشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول فون تنظيم اتحاد لشمال أفريقيا مع مراكش وتونس) ويلاحظ أن فكرة النجمة من وحدة الشمال الأفريقي قد بعثت من جديد في هذا الاقتراح .

وكان ملحق البيان ، أول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة . وعن الشعب الجزائري ، وهي عبارات لم تستعمل في البيان نفسه .

وبعد ارسال الملحق إلى السلطات الفرنسية . تسلم دييجول السلطة في الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكماً عاماً لها . فسارع إلى رفضه البات لهذه المطالب ، وأكد أن فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر .

وعد ادى رفض فرنسا للمرة الثانية . قبول البيان كنساق للمحادثات
الاصلاحية الى رد فعل شديد عند الوطنيين . ورفض المندوبون الجزائريون
فى شهر سبتمبر الاشتراك فى دورة طائفة للجان المالية : معربين بهذا من
تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل البيئات التى يشترك
الجزائريون فيها ، وفرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من
الزعماء .

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، الا بعد أن ذهب اليه وفد من الممثلين
اعتذر عن الأحداث الجارية : وأعلن رغبته فى تطور الجزائر ضمن نطاق
انظمة الدولة الفرنسية . وكان مفهوما أن هؤلاء لا يمثلون اتجاه الراى
العام فحاول ديچول استرضاء الوطنيين فى تصريح قسنطينة فى
ديسمبر ١٩٤٣ : والذي أصبح أساسا لقانون مارس ١٩٤٤ كما سنرى .

غير أن هذه الإجراءات التى كان فى وسعها أن ترضى الإدماجين سنة
١٩٣٦ . لم تعد تناسبهم الآن ، فرفضوها ، واشترك معهم فى رفضها جماعة
العلماء ومصالى الحاج أيضا ، ولم يتقبل القانون بالتأييد إلا عدد قليل من
الممثلين فى اللجان المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط
الفرنسيين .

ومما يجدر بالملاحظة أن مبادئ فرحات عباس الإصلاحية التى ركزت
على التواحي الاجتماعية قد التقت مع أهداف لحركات العمالية التى
يمثلها حزب الشعب . وقد نجح فرحات عباس فى عقد مؤتمر شامل فى
مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة فى توحيد الكفح الوطنى ، فقد كشف
المؤتمر عن وجود خلافات عقائدية بين أنصار البيان الذين يمثلون الثقافة
العليا القريبة : وجماعة العلماء التقليدية : وحزب الشعب ممثل الوطنية
المتطرفة . وقد احتدم الخلاف ، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى
حول التمسك بزعمامة مصالى الحاج للحركة الوطنية . ثم انتقد ممثلوه
بشدة دعوة أنصار البيان الى فكرة جمهورية متحدة اتحادا فدراليا
مع فرنسا (١) .

وكان لأنصار حزب الشعب فى النهاية السيطرة على المؤتمر رغم وجود
زعيمهم مصالى تحت الإقامة الجبرية ، وادى ذلك الى بث الانزعاج فى
نفوس المستوطنين ، والى رد فعل عنيف وسريع فى مذبحة قسنطينة .

(١) انظر عن فترة الحرب

مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥

عندما كان العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في ٨ مايو ١٩٤٥ نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة . فخرجت الجموع في مختلف أنحاء البلاد . وفي مدينة سطيف حمل المتظاهرون الأعلام الوطنية . فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين ورجال الشرطة . وانطلقت الشرارة الأولى التي سرعان ما اشعلت معركة حامية تردد صداها في جميع مدن قسنطينة . وشهدت الجزائر في ذلك اليوم مذبحة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ حرب الإبادة .

وقد اشترك الطيران والبحرية في ذك القرى الجزائرية . ومما يجدر بالملاحظة أن وزراء شيوعيين في حكومة فرنسا الوقتة آنذاك ، كانوا مسؤولين بصورة مباشرة عن أعمال القمع هذه وانتهاز المستوطنون فرصة الاضطرابات التي اعدوا لها من قبل فكونوا جماعات مسلحة تنتقم من الجزائريين العزل . وفيما يلي وصف أحد الجزائريين لتلك المذبحة (١) .

« واجتمع على الملعب في الجهة الممتدة بين سطيف ، وخرابة وقالة ، رجال الجند الفرنسي بين مشاة وطيارين وفرق مضفحة ، ورجال البحرية الفرنسية الذين كانوا مستعدين على السواحل ، ورجال الجالية الأوربية الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب .

« وفتح الجميع موسم الصيد الأدمى . وطورد المسلمون في المدن والقرى والمدائر ، كما تطارد السباع في الغابات . وعمت المذابح فذهبت ضحيته القرى المسديدة لم ينج منها رجل ولا امرأة ولا صبي . وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفا فتدمر انفرى على رأس من فيها من رجال ونساء وأطفال حتى تسوى بها وبما فيها الأرض » . فكانت الدماء تجري غزيرة ، وقد صبغت الأرض بلونها الأحمر : وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من أخذ مناظرها من الطائرات .

« وهناك قرى أخرى : دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء . أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف . وقالة : فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الأوربيين يهاجمون الديار : ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويلهبون بها خارج المدينة ويمرونها تحت تهديد الرشاشات بحفر القبور الجمامية . ثم يقتلون الفوج إثر الفوج : وأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

« اما النساء فقد امتعن شر امتهان . وانتهكت حرمانهن انتهاكا جديرا
بأعمال وحوش الاحتلال الأولين . وقطعت آذانهن من أجل الإفراط .
وأبدين من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند
يتباهى بتلك القنائم ويتفاخر بالأحرايز على أكبر عدد منها » .

بلغ عدد الضحايا في هذه الجزيرة البشرية ٥٠ ألفا حسب تقدير
الكتاب الجزائريين . وفي هذا التقدير شيء من المبالغة ، كما أننا لا نعتمد
الأرقام الرسمية التي أعلنتها السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لأن
الضباط الفرنسيين قدروا في أعتراقاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية
إلى عشرة آلاف ، ولا يسجل تاريخ الاستعمار الفرنسي في العصر الحديث
جريمة أفظع من هذه سوى مذبحه مدعشقر . التي وقعت عند اشتغال
ثورة في الجزيرة سنة ١٩٤٧ راح ضحيتها ثمانون ألفا .

وكما يتضح من الوصف السابق : يوجد عند الجزائريين اعتقاد
بأن المذبحة كانت مدبرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءهم تكتل
الوطنيين من جهة ، وأجراءات ديجول من جهة أخرى . ويستدل على ذلك
بكتابات الفرنسيين أنفسهم الذين قرروا أنهم سمعوا المستوطنين يقولون :

« إذا قامت الثورة فإن حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتنا » . كما إن
اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق في سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة
أخطأت في مسيرتها لسياسة المستوطنين (١) .

ولقد حققت فعلا مذبحه قسنطينة بعض أغراضهم ، إذ أعلنت على
أفروا الأحكام العرفية وقبض على أربعة آلاف وخمسمائة شخص ، هم
عماد الحركة الوطنية وزعماءها وقضت المحاكم الفرنسية على ٩٠ بالأعدام
ونفذ فيهم الحكم ، كما حكم على ٦٤ شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة .
ولم يحقق كل هذا سوى جزء من أهداف المستوطنين فطالبوا بأن يشمل
الأعدام الزوؤوس الكبيرة . وباقامة حرس وطني منهم يتولى الإشراف على
الأمن وتعيين الحكام العام للجرائر من بينهم .

أما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات كانت مدبرة بين الزعماء
الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالي الحاج سنة ١٩٤٤ . ولكن
مجريات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين .

واقصى ما يمكن تصديقه هو أن المالبسات التي أحاطت بهذه الأشهر

الآخيرة من الحرب قد بعثت في نفوس الجزائريين الهممة للعمل من أجل
الاستقلال ، مثل :

- ١ - فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة .
 - ٢ - ظهور الأمم المتحدة التي زوجت لمبدأ حق تقرير المصير .
 - ٣ - تكوين الجامعة العربية التي علق عليها الوطنيون في شمال إفريقيا
أمالا مريضة في ذلك الوقت .
- وقد كان دور اصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ،
ولكنهم اخذوا بخطون من القيادة لحركة مصالي الحاج ، حينما اندلعت تلك
الاحداث بأن النضال السياسي لن يجدي كثيرا .

- ٨ -

الطول الفرنسية

كانت الحكومات الفرنسية اقل ادراكا للتطور الذي شهده العالم
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد انبنت جميع الاجراءات التي
اتخذت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم
تخرج جميع الطول عن هذا المبدأ قبل مشروع ديغول سنة ١٩٥٩ .

وكانت السلطات الاستعمارية تمرز حوادث الشغب الى سوء الاحوال
الاقتصادية والاجتماعية ، لانه لا توجد في رأيهم ، لدى الجزائريين مقومات
القومية التي تبرر لهم المطالبة باستقلال .

وعلى هذا النحو صدر اول اجراء في عهد حكومة ديغول الوقتة في
٧ مارس ١٩٤٤ وهو يعطي جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي
فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظريا بالمساواة في تولي الوظائف العامة .
ولكن القانون اذ فرق بين طائفتين انتخابيتين : اما دل على الاعتراف الضمني
بفكرة التفرقة العنصرية وكانه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة
الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الاولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين)
الذين تتوفر فيهم شروط معينة . اجتماعية وثقافية . ولكن ليس منها كما
في السابق شرط التخلي عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامي ، وقد

عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ ألفا . أما الطائفة
الانتخابية الثانية . فتتألف من بقية الأهالي .

وتنخب كل طائفة . على حدة ، ممثلها في المجالس البلدية والقروية
والإقليمية ويمكن أن يصل عدد (المسلمين) في أي من تلك المجالس إلى
الثلث إلا إذا كان عدد الأوروبيين في الدائرة يزيد على النصف ، ولعل واضع
المرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابي والذهاب إلى
صناديق الاقتراع كفيلا بأن يرضى الوطنيون الجزائريين . وقد طبقت
مبادئ المرسوم على انتخابات الجمعية التأسيسية للجزائر ، فنصص
للطائفة الأولى ٧ مقاعد ، والثانية ٦ من مقاعد هذه الجمعية .

وعاد زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك رد
فعل ظاهر ولكنه متفاوت . وفاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين ابن جلول
وأنصاره الذين استمروا على المناذاة بمبدأ الإدماج حتى ذلك الوقت .
ومن المعروف أن هذه الجمعية لم تنجح في سن دستور للجمهورية الرابعة
فتقرر إعادة الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى .

وفي هذه الأثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين وشمل
هذا العفو مصالي الحاج وفرحات عباس . واكتسح أنصار الأخير القاعد
المخصصة للجزائريين في الجمعية الثانية . نظرا لمقاطعة العناصر الوطنية
الأخرى للانتخابات .

وكان عباس في هذه المرحلة من تطوره قد أعاد تكوين منظمته
السياسية باسم الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري . وقد تبين
أنها أقل شعبية من عهد جماعة أصدقاء البيان . والظاهر من تصريحات
فرحات في هذه الحقبة أنه أصبح من أنصار الجمهورية الجزائرية
المنستقلة . ولكن لم يتخلص بعد من إحساس الإعجاب بالحضارة الغربية .
ولذا أقر بأن لفرنسا أن تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية . ففي نداء
وجهه إلى الشبيبة الجزائرية قال « لا نريد إدماجا . ولا نريد سيذا جديدا ،
ولا انفصالا . وإنما نريد شعبا فنيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا
وديمقراطيا . محققا للجزائر التطور الصناعي والعلمي . وحاملا رسالة
بعثها خلقها وفكرها . مرصطا بشعب عظيم متحرر الفكر . نريد ديمقراطية
فنية في نشأتها توجهها الديموقراطية الفرنسية العظيمة ، وإذا لم تتمكن
الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها ، فإنها
ستنتهي إلى انتحار أخلاقي بصورة حتمية مثقلة بالنتائج » وانتهى
إلى القول :

« وإذا لم يتخلص الأوروبيون في الجزائر من مركبات الاستعمارية والكبرياء التي تلازم انتمائهم المحتل . فلن يكون في الامكان تحقيق اي مجتمع جزائري » .

وعندما جسرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في عهد الجمهورية الرابعة ، قرر مصالي الحاج المساعدة فيها . وكان قد أعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وهكذا نجد ان حركة الانتصار قد أتت بعد الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة في أنظمة الدولة الفرنسية ، سواء أكان البرلمان بمجلسيه : النواب والشيوخ ام كان مجلس الاتحاد الفرنسي الذي نيط به الاشراف على الامبراطورية . او المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى رأسها المجلس الجزائري الذي تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الاولى التي اصطدم بها الوطنيون ، هي تزييف الادارة للانتخابات في الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالي وبعض أنصاره الى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار البيان الى مجلس الشيوخ في بلريس وأسموا صوت الجزائر الوطنية داخل البرلمان ، ولكن دون جدوى لانهم كانوا أقلية لا تذكر . فكان اهم اجراء اتخذته برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر . هو اصدار قانونها الاساسي في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

واعتبر هذا القانون حلا وسطا بين وجهة نظر البمين المتطرف الذي كان يرغب في ابقاء الوضع في الجزائر دون تغيير . مع القضاء مرسوم مارس ١٩٤٤ أن أمكن . وبين اليسار (اشتراكيون وشيوعيون) الذي جعل الإدماج أساسا لسياسة الجزائرية ، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج المترتبة على الإدماج الحقيقي . وأهمها إلغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين ، وتقسيم الجزائر الى دوائر انتخابية مثل فرنسا ، بما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائبا . باعتبار ان فرنسا التي يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب ، فقلما ليين الثمانية في الجزائر الحق في انتخاب $\frac{1}{5}$ هذا العدد .

وبما أن جميع الزعماء تفريبا . كانوا قد اندفعوا عن مرة الإدماج . فقد أصبحوا هدفا لهجوم الشيوعيين .

صدر اذن قانون سنة ١٩٤٧ بغلبية سلبية تمثل احزاب الوسط

بلغت ٢٢٢ صوتا ، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين . ومسح ان
الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته ، الا ان حزبهم الحاكم في ذلك الوقت
ساعد على اصدار القانون . وسنحاول فيما يلي تحليل مواد هذا القانون
الذي استمر مدة ثمانية اعوام من ١٩٤٧ - ١٩٥٥ يعتبر القانون الاساسي
للبلاد ، مع ملاحظة ان الحكومة الفرنسية لم تطبق المواد التي وضعت
لارضاء الجزائريين تطبيقا حقيقيا يوما ما طوال هذه المدة (١) :

تقرر المادة الاولى : المبدأ القديم الذي يرجع الى سنة ١٨٤٨ ،
ويقضى بأن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية . وتقرر نفس المادة بأن
للجزائر شخصية مدنية وادارية ومالية مستقلة ، وترتب على القسم الاول
من المادة امران نص عليهما صراحة في المواد اللاحقة .

(١) سريان المعاهدات الدولية التي ترتبط بها فرنسا على هذه
المديريات . ومفزى النص على ذلك ، هو رغبة فرنسا في ان تثبت لحلفائها
الفريين ان الجزائر ستكون خاضعة للأحلاف العسكرية الغربية ،
والا ما كان هناك حاجة للنص على هذا الأمر ، ما دامت الجزائر معتبرة جزءا
من الأراضي الفرنسية .

(ب) انسحاب المبادئ الدستورية المعمول بها في فرنسا على
الجزائر (نص صراحة على هذا في المادة ١٢) . وترتب على هذا المبدأ ،
ان برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ، ما لم ينص صراحة
على استثناء الجزائر منها . وفي رأى المشرع الفرنسى ، ان هذا النص هو
بمثابة ضمان للجزائريين ، ضد السلطات الادارية وان الجزائريين
يستطيعون دائما ان يحتكموا لمبادئ الحريات العامة والخاصة السائدة
في فرنسا .

ويحتوى القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على عدة مبادئ
خاصة ، قصد منها تطيب خاطر الجزائريين . فنصت احدى المواد على
المساواة بين جميع السكان في الحقوق السياسية ، والاجتماعية وتولى
الوظائف العامة . ولكن توجد مفاصلة في مسألة مساواة الحقوق السياسية،
فالفرنسيون اعتبروا ان حق الانتخاب الذى منح للجزائريين ، يعنى
مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة . ونسبة تمثيل اليبون من
المستوطنين سبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس
العدد .

(١) قمنا بترجمة هذا القانون الى العربية . محاضرات عن تطور
السياسة الفرنسية بالجزائر ، نشرها معهد الدراسات العربية من ١٩٧٧-١٩٧٢ .

ففكرة المناصفة بين لفریقین ، كانت مسيطرة على جميع التشريعات الخاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية . لما المساواة في تولى الوظائف فهي حبر على ورق . فجميع الوظائف العليا ، ظلت مقصورة على العنصر الفرنسي حتى أن جى موليه رئيس وزراء فرنسا سنة ١٩٥٦ اعترف صراحة بعدم تطبيق هذا المبدأ حين قرر أنه ابتداء من صدور تصريحه ، سيرامى مبدأ المناصفة في احتلال الوظائف الادارية بالجزائر .

المبدأ التالي هو تقرير حق الانتخاب للمرأة المسلمة كما يقولون (مادة ١٤) . ولكن بعد موافقة المجلس الجزائري ، وذلك جريا على الفكرة الضالعة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر في الانتخابات ، تأكد السير قدما نحو تحقيق المساواة .

ومن هذه المبادئ أيضا ، الاعتراف باللغة العربية كلفة تعليم بجانب اللغة الفرنسية . ولكن نص القانون بأنه يعترف باللغة العربية كلفة من لغات الاتحاد الفرنسي (١) . ومعزى هذا النص . أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، إنما قررت في الجزائر (٢) لأنها لغة قومية .

ومن تلك المبادئ أيضا ، فصل الشؤون الإسلامية عن الإدارة الرسمية وتحويلها ، مثل الكنيسة ، إلى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالأمر من المسلمين . وصعوبة تطبيق هذا المبدأ ، هو أنه لا يوجد في الإسلام هيئة دينية رسمية مثل الكهنوت .

وأخيرا إلغاء النظام العسكري الخاص . الذي ظل سائدا في الأقاليم الجنوبية من صحراء الجزائر ، واستنماع هذه النواحي بالحريات المدنية بالمفهوم الذي وضعته السلطات الفرنسية .

أما المواد الخاصة بتقرير مبدأ استقلال الجزائر إداريا وماليا ، فقد وضعت في الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين . فوجود شخصية إدارية مستقلة في الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديريات الثلاث . ولو كان الإلماج كاملا لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام له سلطات خاصة لا يوجد نظيرها في فرنسا .

(١) الاتحاد الفرنسي هو المصطلح الجديد الذي أحله دستور الجمهورية الرابعة . محل كلمة الإمبراطورية وقد أنشئ له مجلس خاص عام ١٩٤٧ . مثلت فيه جميع المستعمرات .

(2) Culmann : L'union française.

فقد نص على أن يكون للحاكم العام سلطات أوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلا على تعليم المسلمين ، لانه اذا اراد المسلمون أن يتبعوا نوعا خاصا من التعليم ، فعليهم أن يخضعوا للحاكم العام ، ورئيس المجلس التنفيذي في الجزائر ، والا التزموا ببرامج وزارة التربية في باريس .

وسعاون الحاكم العام مجلس تنفيذي من ٦ أعضاء ، يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائري ، واثنان بحكم وظائفهم . هما رئيس المجلس الجزائري ونائبه ، وينتسب احدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن أهم ما اشتمل عليه هذا القانون الاساسي ، من نظم معيزة للجزائر تؤكد وجود شخصية مدنية ومالية مستقلة ، هو انشاء :

المجلس الجزائري : ويعتبر هذا المجلس امتدادا او الصورة الجديدة لمجلس الوفود المالية ، بعد ادخال تعديلات هامة تناسب ظروف العصر . فيتألف من ١٢٠ عضوا ، ٦٠ عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي : ٦٠ عن بقية الاهالي (المسلمون) وذلك لمدة ٦ سنوات ، بالاقتراع العام ، على أن يجدد انتخاب نصف الأعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الاساسية هي مناقشة ميزانية الجزائر ، واصدار اللوائح المحلية في الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعية وغير ذلك من الأمور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٤٥ على أن أي قرار له صفة سياسية يعتبر لاغيا . ومع جميع هذه الاحتياطات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، الا اذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية . فاذا رفضت هذه الحكومة اصدار المرسوم : فاز الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائري اذن يكاد يكون مجلسا استشاريا .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب (المسلمون) ممثلهم في المجلس الجزائري مثل المستوطنين . ورغم أن الجزائريين لم يحصلوا الا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعو قانون سنة ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس . فالقرارات تصدر أصلا بالأغلبية (٦١ صوتا) ، ولكن اذا طلب الحاكم العام او اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلا بد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك في حالة عده توافر الأغلبية بالنسبة لكل من المجموعتين الانتخابيتين في

المجلس (مادة ٣٩ ، المقصود من هذا الاستثناء ، هو تجنب احتمال أن يجمع النواب الجزائريون على قرار ما يتفق معهم عضو أو اثنان من التعمدين الفرنسيين .

أما عن الشؤون المالية : فنص القانون الأساسي ، على وجوب ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محليا وتستخدم في الإنفاق فقط على المديرية الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجي والأمن الداخلي فتبقى في أصول الميزانية الفرنسية . ويترب على هذا الاستقلال المالي أن المنشآت العامة تصبح ملكا للجزائرية ، وأنه يجب موافقة المجلس الجزائري على جميع مشروعات القروض والضرائب . وكان استقلال الجزائر المالي خدمة للمستوطنين ومن اتفقت مصالحهم معهم من بعض طبقات الجزائريين ، فأصبح وجود المجلس الجزائري مقبة في سبيل زيادة غرائب الدخل ، التي ظلت ضئيلة جدا إذا ما قيست بفرنسا .

وحتى عام ١٩٥٦ : لم تزد ضريبة الدخل بالجزائر في أكبر شرائحها عن ١٦٪ . وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية . ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية كانت تقدم في نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى اتساعه في فرنسا ولا سيما علاوات الأسرة .

- ٩ -

تميزت الفترة التي انقضت منذ إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون ، فتولى الحكومة العامة آدمون نيجلين الذي أبطل بعض الإجراءات التحررية التي أدخلها سلفه شاتينيو . ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكي على أنه مثل كثير من زملائه في الحزب ، يساري في فرنسا ، يميني في الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائري التي جرت في عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فمن بين ٦٠ مقعدا المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ١٢ مقعد ، والاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري على ٨ مقاعد . وأصبح تدخل الإدارة في الانتخابات الجزائرية مثلاً بضرب على التزيف . فيقال (انتخابات على الطريقة الجزائرية) .

ولم يختلف الوضع عند إجـراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية الثانية سنة ١٩٥١ فقد خسر الوطنيون جميع مقاعدهم في البرلمان . وحل معظم جزائريون ينتمون الى أحزاب سياسية فرنسية .

وبدا للمستوطنين وكان الأمور قد استقرت لهم . ولكن بعض المتبرعين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالييه رئيس بلدية مدينة الجزائر ، أدرك مغبة تلك الأوضاع ، فدعا الى ضرورة تخفيف قبضة السلطات الادارية عن الأفراد ، او على الأقل تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ بأمانة . وسمى سياسته بسياسة التعاون انفرنسي الاسلامي والف لذلك اتحادا يضم اعضاء المجالس البلدية .

اما رد الفعل عند الوطنيين فكان عنيفا . فاتفقت جميع الاحزاب على نيل فكرة النضال عن طريق المؤسسات النيابية الفرنسية . وحاولت مرة اخرى تأسيس جبهة وطنية ، ونجحت في عقد مؤتمر سنة ١٩٥١ ولكن الامر لم يتجاوز هذا الحد .

وظهرت الخلافات بين العناصر الاربعة الرئيسية التي اشتركت في المؤتمر : الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وجماعة العلماء : والشيوعيون . وذلك بخصوص المفاهيم الاجتماعية وطريقة تنظيم العمل من اجل استقلال الجزائر .

وقد اهتم الحزب الشيوعي مثلا ببحث مشكلات دولية لا تعني الجزائر في هذه المرحلة من كفاحها ، مثل التنديد بحلف الأطلسي ومسالمة القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج ، وغيرها من المسائل التي تهم الشيوعية الدولية .

كذلك استطد الاتحاد الديمقراطي الذي يرأسه فرحات عباس بحركة الانتصار للحريات ورغم اقتناع فرحات بعدم جدوى النضال السياسي . فقد كان لكل من الحزبين تقاليده القديمة التي ما زالت تؤثر عليه . فالاتحاد الديمقراطي لانصار البيان يرى امكان الاستقلال على مراحل . اما حركة الانتصار للحريات فقد أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح ، وان لم تبين وسائل تنفيذه بعد .

وعلى كل فان قرارات المؤتمر لم تنم من هذه الروح : لانها طالبت بإلغاء نتائج انتخابات سنة ١٩٥١ واحترام حرية الاقتراع في الانتخابات المقبلة .

لقد أدى مثل قانون سنة ١٩٤٧ الى اخراج (المعتدلين) وتحول كثير منهم الى جبهة المناصلين . اما رد الفعل بالنسبة لحركة الانتصار للحريات فكان أشد عنفا . فقد شرع بعض أعضائها منذ سنة ١٩٤٧ في تشكيل قوة عسكرية اسموها المنظمة الخاصة . كان من بين أعضائها آيت احمد بن بلا وخيضر وغيرهم . ومع انها اخذت في جميع الأسلحة وقامت ببعض حوادث العنف ، إلا انها لم تستطع اقتناع مصالي الحاج بأن الوقت قد حان للعمل الثوري الشامل .

واعتبر هذا الفريق أن الاشتراك في المجالس الفرنسية خيانة . وادى كل هذا الى تتبع السلطات الادارية لأعضاء المنظمة السرية . وانتهى الأمر بتحديد اقامة مصالي الحاج نفسه في سنة ١٩٥٢ .

ورغم هذا الخلاف فقد استمر تماسك الانتصار قويا . ولكن فريق الشباب الذي سيطر على اللجنة المركزية للحزب ، نجح في دعوة مؤتمر في صيف سنة ١٩٥٢ في بلجيكا بدون اشتراك زعيمه مصالي (١) .

ومع أن المؤتمر لم يناقش رئاسة مصالي للحزب ، إلا أنه كشف عن وجود خلافات جوهرية بين اللجنة المركزية وبين مصالي . فقد دعت اللجنة الى تحديد العقائد السياسية للحزب ، بما في ذلك موقفه من الصراع العالمي والأخذ بمبدأ الحياد ، وفي السياسة الداخلية براهي الحزب الوسائل الديمقراطية ، فلا يستند أصلا الى الزعامة الفردية . ودعت اللجنة الى تنظيم دقيق لمراحل الكفاح من أجل الاستقلال التي سبنتها بالنورة المسلحة .

ولما لم يوافق مصالي على تلك المبادئ . عمد الى اخراج هؤلاء الزعماء الشباب ، وبدا انتهت حياة حركة الانتصار للحريات . وكانت العناصر الجديدة التي خرجت منها هي عماد النورة الجزائرية .

والواقع أن الصراع بين مصالي وبين اللجنة المركزية يمثل خلافا بين جيلين : جيل مصالي الذي كان فيه الخطب المثيرة والمظالمات الجماهيرية ، وتقدم الطالب والمذكرات الاحتجاجية . هي كل ما يمكن عمله وتحقيقه من طريق حركة وطنية ناشئة تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا .

(١) يرجع الى مجلة الجزائر الحرة الناطقة بلسان الحزب في هذه الفترة .

أما العناصر الفنية في لجنة الحزب المركزية . فقد تأثرت بحياة
السرية والاختفاء التي عاشتها ، وبهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ . وبالثورات
الناجحة في عدد من البلاد في الفترة التي أعقبت الحرب . والتي حققت ،
الاستقلال في وجه قوات متفوقة .

وعندما اندلع لهيب الثورة في الجزائر ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ . لم
يكن مصالي (والد الوطنية الجزائرية) على علم بها ، وهكذا تخطته الأحداث
لأول مرة في حياته .

في تونس

- ١ -

اختلفت الحركات الوطنية من حيث نشأتها واتجاهاتها . في كل من الجزائر وتونس ومراكش . حسب الظروف التي أحاطت باحتلال كل منها : والطريقة التي اتبعت في إدارتها واستعمارها . فمثلا كان لتأخر احتلال تونس نحو نصف قرن عن الجزائر . أن اتبعت لها الفرصة لتجربة سياسة التجديد والإصلاح : بل والنظام اللسنوري المحدود في عهد ما قبل الحماية (١) .

وتونس هي أكثر بلدان شمال إفريقيا تأثرا بالتيارات الفكرية في المشرق العربي ، ولذا كان لحركة جمال الدين الأفغاني ، والإمام الشيخ محمد عبده في مصر ، صدى في النهضة الإصلاحية في تونس . وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهل الفكر فيها على تأسيس مدرسة الخلدونية ، على نمط المدارس الوطنية في مصر .

واذن فإن معادلات الحركة الوطنية التونسية ترد في الغالب الى اصول اسلامية بعثة ، وهي تمثل :

اولا : في حركة التجديد التي انتشرت في المشرق ، سواء كان ذلك احياء العقيدة أم تجديد النظم السياسية .

ثانيا : في المراكز الاسلامية العريقة القائمة في تونس وعلى رأسها جامع الزيتونة فيعزى الى احد ابناء هذه المدرسة الدينية ويدعى محمد السنوسي ، أنه قدم عريضة موقعة من اعيان البلاد يطالب فيها بالنساء الحكم المباشر وحياء الدستور .

(١) من خير ما كتب عن الحركات القومية في المغرب انظر :

Julien : l'Afrique du Nord en Marche

٢١ - المغرب العربي

كما اخرجت هذه الجامعة شخصية وطنية أخرى : الشيخ المكي بن عزوز ، الذي اهتم باحياء مبادئ خير الدين وسياسته الإصلاحية وكان له فضل تخريج الجيل الأول من المناضلين التونسيين ، وعلى رأسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

على أن الحركة الوطنية في هذا الطور الأول من حياتها قد اتسمت وازداد نشاطها على يد فريق من الشباب الذين أتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة . وقد مهد خير الدين باشا التونسي لظهور الطبقة الأولى من هؤلاء المجتهدين ، حين أسس مدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ لتدرس المسالمة الحديثة في إطار عربي . وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية من أمثال بشير صفر وعلى باترحمبة . وكذلك أيد خير الدين حركة الجامعة الإسلامية بسياسته الرامية إلى التقرب للدولة العثمانية ، والتي استمر هؤلاء الرواد في الدعوة إليها ، فاشبهوا بذلك اتجاه الحزب الوطني المصري .

ولا شك أن وجود كل من مصر وتونس تحت حكم دولة مسيحية قد أثر على توجيه الفكرة القومية في هذين البلدين ، فجعلها دولة الخلافة معقد الأمل لتخليصها من هذا الحكم . فلما زالت هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى ، تحرك الاتجاه القومي متردداً بين القوميات المحلية وفكرة المروبة .

وقد أسس بشير صفر ، وكان مشرفاً على الأوقاف ، مدرسة الخلدونية (أحياء) لفكر المؤرخ العربي الشهير ابن خلدون) ليستأنف المهمة التي توخاها خير الدين من الصادقية .

وفي سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة ، خريجي المعهد الصادقي الذين سبق أن أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لانعام دراستهم في الخارج ، واذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتبت لها الحال ، وقد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يحولهم حق التقدم لتتوير الرأي العام التونسي وقياداته . وكانوا أبرز هؤلاء الشباب هو السيد علي أبو شوشة صاحب جريدة الحاضرة . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من أصدقائه وغيرهم من مثقفي الزناتيين والمدرسين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمي من جهة ، إلى تقوية روابط القطر التونسي بحركة الجامعة الإسلامية . وتطالب من جهة ثانية ، بتنفيذ الدستور التونسي .

وأصبحت الحاضرة نقطة تجمع لرجال الفكر والوطنية أمثال بشير

صقر - الذى كان مديرا للحبوس - وقد وجه الجريدة نحو مشاكل المغرب
عموما - وتصادف ذلك مع اشتداد الأزمة المراكشية - فكانت الجريدة
توجه النقد لسياسة السلطان عبد العزيز المالية للدول الأوروبية - وتنبهه
الى خطورة الاطماع الأوروبية بعد الاتفاق الودى - ومن الذين اشتبهوا بتحرير
هذه الصحيفة ، حتى أصبحوا يعرفون باسم جماعة الحاضرة : عمر
أبو حاجب وعلى البقلاى ثم الشيخ عبد العزيز الثعالى ، الذى سيعلم فيما
بعد دورا أساسيا فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولد الثعالى لأب جزائرى سنة ١٨٧٩ - ودرس فى جامع الزيتونة
ثم فى الخلدونية وأتم دراسته العليا فى المشرق العربى ، ثم عاد الى تونس
سنة ١٩٠٤ ليعمل فى الصحافة الوطنية - وكان يصدر مجلة سبيل
الرشاد - ومع تأسيس حزب تونس الفتاة دخل الثعالى فى طور جديد
من أطوار الحركة الوطنية التونسية .

- ٢ -

تونس الفتاة

تأسس حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٨ وهو كما يبدو من تاريخ
تأسيسه ومن الاسم الذى اختاره لنفسه ، متأثر بحركة تركيا الفتاة
التي رجت العناصر الوطنية ، وخاصة خارج الدولة العثمانية ، من ورائها
خيرا عظيما . ومن هنا يمكن تشبيه تونس الفتاة بالحزب الوطنى المصرى
من حيث الأهداف والمثل ومسيرة حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة
العثمانية طوال فترة الحرب العالمية الأولى - وقد اتصل زعماء الحزب فى
استانبول وبرلين وغيرهما من مدن معسكر دول الوسط بأقرانهم المصريين
والمغاربة ولا سيما عبد العزيز جابوش عضو الحزب الوطنى المصرى والذى
يشتمى لأصل تونسى .

والمناسبة التى أدت الى تأسيس تونس الفتاة ترجع الى سياسة
الحماية نفسها - وذلك حين قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود فى
تونس كما فعل كرميو فى الجزائر من قبل - ونشط الزعماء التونسيون
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية .
فساعد ذلك على رواج التجارة الوطنية ، وأهم من ذلك تكون حزب سياسى
باسم حزب التقدم ، يدعو الى مشاركة الوطنيين مشاركة فعالة فى حكم
البلاد مع بقاء نظام الحماية - وهذا الحزب هو الذى تطور الى تونس الفتاة
سنة ١٩٠٨ تحت زعامة شخصية نابية ، وهو على باش حبة المحامى .

تنوعت ثقافات على باش حبة ، فبدأ في الزيتونة ثم بالمدارس الفرنسية في تونس . واتم دراسته العليا في باريس حيث حصل على اجازة الحقوق . واشتغل بالمحاماة زمنا . وعمل مع جماعة الحاضرة ومع حزب التقدم . ولكنه كان انشد تمسكا بالفكرة الاستقلالية فأسس لهذا الغرض حزب تونس الفتاة . وصرح الزعيم التونسي منذ ذلك الوقت بالدعوة لربط تونس بدولة الخلافة . وكان يصدر جريدة التونسي بالفرنسية ، ثم اخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبي .

وفي سنة ١٩١١ احتلت ايطاليا طرابلس الغرب فاحدث ذلك ضجة كبرى في العالم الاسلامي . ولعب باش حبة دورا فعالا في المغرب ، فكان هو وانصاره همزة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضلهم سرايا للضباط والمتطوعين العثمانيين القادمين من اوربا الى طرابلس .

وليس من قبيل المصادفة ان يقع اول صدام بين التونسيين وبين السلطات الفرنسية عقب الصدوان الايطالي على طرابلس ، واعنى بذلك حادثة الجلاز الشهيرة في تاريخ تونس القومي . وسبب هذا الحادث بسيط في حد ذاته ، فالجلاز مقبرة تقع في إحدى ضواحي مدينة تونس . وفي اول نوفمبر ١٩١١ : قرر مجلس بلدى المدينة مسح المقبرة لمعرفة حدودها كي يتيج بيع الاراضى المحيطة بها لملك اوروبيين جدد . وقد شعر التونسيون بأن هذه العملية تنطوي على تدنيس لحرمة الموتى . فاجتمعوا في مظاهرة كبيرة على أرض المقبرة في اليوم الذي تقرر فيه مسحها . ولما حاولوا التدخل لمنع الموظفين من اداء هذه العملية ، اطلق رجال الشرطة عليهم النار وقتل منهم بضع عشرات : وكان هذا الحادث فرصة كي تعلن السلطات الفرنسية الاحكام العرفية : وتبقى عليها عشر سنوات .

اما مغربى هذا الحادث فهو بعيد الأثر ، اذ يعتبر بداية الصراع بين الشعب التونسي وبين المستوطنين الاوربيين ، وخاصة الطليان الذين كانوا ينافسون سكان البلاد في الأعمال البسيطة : كما انه لم تمض بضعة اشهر حتى ثار العمال التونسيون احتجاجا على تمييز الايطاليين عليهم في الاجور ، ودعا باش حبة عمال الترام التونسيين الى الاضراب والى مقاطعة المؤسسات التجارية الاوربية : وحين زحف باش حبة انذار الاقامة العامة بضرورة انتهاء الاضراب ، ثورت طرده من البلاد هو والثعالبي وطائفة من زعماء تونس الفتاة : فاخاروا الاقامة بالآستانة حيث استطاعوا ان يستمروا في مكافحة الحكم الفرنسى في شمال افريقيا بمعونة الحكومة العثمانية .

وفي الآستانة اتصل باش حبة بكثير من قادة العالم العربي والاسلامي

اللاجئين إليها . أمثال شكيب أرسلان ومحمد فريد ، وعبد العزيز جابوش ، والباروني وأحمد أغايف ، من مسلمي يهوديا . وكان هذا الوسط يمثل نزعة خاصة من حركة الإنعاش الإسلامي ، ويطبق تأييدا من حزب الاتحاد والترقي على سبيل فكرة التضامن الإسلامي أحيانا ، وعلى أساس السياسة الانتهازية لمحاكمة خصوم الدولة العثمانية في معظم الأحيان . يدل على ذلك هذا التشجيع الكبير الذي لقيه زعماء المغاربة أثناء الحرب العالمية الأولى . حينما كانت الدولة العثمانية في معسكر دول الوسط ضد فرنسا وحلفائها .

وفي هذه الأثناء تأسست بالأسنانة هيئة لتحرير شمال أفريقيا بتعاون رجالها مع اللاجئين . وقد استطاعت هذه الهيئة أن تقوم بدور فعال في طرابلس بصفة خاصة حيث لقيت من السنوية عونا كبيرا ، كما امتدت آثارها إلى رجال الطوارق في الصحراء الكبرى ، حتى اضطرت فرنسا إلى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية وكان الباروني مبعوث الدولة العثمانية في طرابلس يبعث برسله لنشر الدعوة في الجزائر وتونس .

وفي سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ تشكلت في الأسنانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة هي جمع أسرى المغاربة في المانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وأرسالها عن طريق التوصلات إلى طرابلس . وكان مقررا أن يرأسها على باش حبة بنفسه ، ليكون مندوبا عن الخليفة العثماني لتحرير مسلمي شمال أفريقيا من (الاستعمار المسيحي) (١) ولكن لم يكن لهذه التحركات أثر كبير على مجريات الحرب ، ولم يلبث على باش حبة أن قضى نحبه قبيل توقيع هدنة مدروس . ومغزى هذه المحاولات هو دلالتها على أهمية الإسلام في هذا الطور الأول من حياة الوطنية التونسية .

- ٣ -

المستورون

بينما كان على باش حبة يناضل بطريقته الخاصة في الأسنانة ، فضل عبد العزيز التعالبي العودة إلى تونس . وكانت السلطات الفرنسية قد حلت تونس الفتاة منذ حوادث سنة ١٩١١ . فاضطر من بقي من أعضائه في البلاد إلى العمل خفية مستعينين ببعض أمراء الأسرة الحاكمة ، وقد اعتقل معظمهم أثناء الحرب .

(١) الفاسي ص ٥٤ .

فلما وضعت الحرب أوزارها واطلقت بعض الحريات . ذهب
الثعالبى الى فرنسا معلقا ، مثل كثير من زعماء الشرق الوطنيين . اذمل
على مبادئه ولسن . كما هو معروف ، خيب مؤتمر الصلح فى باريس
آمال الشعوب المستعمرة . ولذلك اتجه الثعالبى الى الراى العام عاقدا
بعض الرجاء على اليسار الفرنسى ، فنشر كتابا شهيرا فى تاريخ الحركة
الوطنية بعنوان تونس الشهيدة . ويعزى الى المحامى أحمد السقا ، رفيق
الثعالبى آنذاك ، تحرير هذا الكتاب (١)

وقد دلل الكتاب على مدى تقدم تونس قبل عهد الحماية . وكيف أن
الحكم الفرنسى ادى . بسياسة الاستيطان واغتصاب الأراضي ، الى حالة
البؤس والفقر التى آل اليها الشعب التونسى بعد الحماية . وخلص من
ذلك ، الى ان تونس قادرة على حكم نفسها بنفسها والى تفنيد الحجة
الشائعة ، بان هذه البلاد ليست مؤهلة لاي نوع من الحكم الوطنى .

والواقع ان الثعالبى اظهر حتى ذلك الوقت تمسكا بمبادئه، تونس
الفنائة المبنية على فكرة الاستقلال التام . ولكن ظهرت فى هذه الاثناء طبقة
جديدة من الشباب الوطنى . ومعظمهم من الذين تربوا فى مدارس فرنسية .
ترى البدء بالاصلاحيات الداخلية . وتشبه من هذه الناحية حزب الامة
فى مصر .

وفى يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم الى كل من الباي والقيم العام .
وهى تتركز حول منح البلاد نظاما دستوريا . فوعدهم الباي باجابة
مطالبهم ، وازاء هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب يقوم على
اساس المطالبة بنظام دستورى واطلقوا عليه اسم حزب الدستور .

ومع ان الشيخ الثعالبى لم يوافق على خطة هذه الحركة ، لكنه اعتبر
ان اهدافها يمكن ان تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، وعلى ذلك قبل
التعاون معهم ، بل وترأس الحزب الدستورى مدة من الزمن ، بيد ان
عواطفه مالت دائما نحو فكرة الاستقلال ، ولذلك استمرت الخلافات تظهر
بينه وبين اعضاء الحزب من حين لآخر .

وقد لوحظ ان فريق المعتدلين ازداد تساهلا فى مطالبه بمضى الوقت
واهتم بمسألة الاوقاف الأهلية التى شرع فلاندا فى تحويلها للاستعمار
الأوربى .

وبدل على ذلك البرنامج الذي قدمه الحزب في سنة ١٩٢٠ ، فهو يتضمن المبادئ الآتية :

انشاء مجلس تشريعي . يشترك فيه الأوروبيون الى جانب التونسيين : ولعل التونسيين ارادوا أن يتخلصوا بهذا من الوضع الشاذ الذي عودتهم عليه الحماية وهو تغليب العنصر الأوربي ، رغم اقليته العددية ، في المجلس ، ولكن اذا نظرنا الى الامر بقياس تطورات العنصر ، نجد ان اشراك الأوربيين في مجلس تشريعي : يعني خلق حق ثابت لهم في البلاد ، بينما لا تكفل لهم معاهدة الحماية هذا الحق بصفتها نتيجة الاعمال الفتح والتوسع .

ويضفي البرنامج في تعداد مطالب الحزب الأخرى ، وهي قيام حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي : وانشاء جيش قومي ، واستعادة اراضي الاستيطان ، وفتح جميع الوظائف الادارية للتونسيين ، ويلاحظ أن الثعالب نزل على رأى الأغلبية فقبل هذا البرنامج الذي هو اذن مما طالب به في كتاب تونس الشهيدة ، ووافقة على هذا الموقف كثير من أعضاء الحزب في سبيل قيام حكومة دستورية .

لم يفتأ الثعالب في العمل بصفته الشخصية ، للمبادئ التي انتقها : فسافر الى فرنسا في نهاية سنة ١٩٢٠ ، ولكنه اتهم بالتآمر على سلامة الدولة واعتقل بضعة أشهر وبعد الإفراج عنه عاد الى تونس ، عازما على تولى قيادة الحزب الدستوري بصورة مباشرة . ونشط في تكوين تشكيلات الحزب في مختلف أنحاء البلاد : متجاهلا فريق المعتدلين وأصبح رئيسا للحزب ، والاستاذ أحمد الصافي أمينا عاما له .

وبينما أظهر الباي محمد الناصر تقاربه من حركة الثعالب ، ارادت فرنسا أن تواجه تلك القوة الناشئة بتعيين مقيم عام يستطيع مواجهة هذا الموقف بالشدة . ووقع اختيارها على لوسيان سان ، وفي عهد هذا المقيم وقعت أزمة العرش الأولى . وصدرت مراسيم سنة ١٩٢٢ التي وسعت من سلطات المستوطنين جلسم الإصلاحات .

ذلك أن التوتر بين الإقامة العامة والحزب الدستوري كان قد بلغ ذروته بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، وتصريحه هناك : « بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا الى الأبد » فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح ، أيدهم فيها الباي محمد ناصر ، ورفض أن يوقع بعض المراسيم الخاصة بالإصلاحات لأنه رآها غير كافية . فندست الإقامة العامة أحد الصحفيين لينقل عن لسان الباي سخطه على الوطنيين ويتهمم بالشيوعية .

وما ان اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثائره : وامر رجار حكومته بتكذيبه رسميا ، ولكن كلا من رئيس الوزراء ووزير التشريعات خشي من مواجهة الفرنسيين ورفض ان يعلن التكذيب ، فلما الباي الصحفيين بنفسه واعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزراء ووزير التشريعات . وتشددت الإقامة في معارضة امر العزل وقابل الناصر هذا التحدى باعلان تنازله عن العرش . وكان لهذا الاعلان صدى بعيد في اوساط الشعب ، الا ان موت الباي المفاجيء : الذي احيط بكثير من القموض والريبة ، جعل أزمة العرش هذه تمر دون مواقب بعيدة ، فلا يلبث ان تولى العرش احد البايات الموائين لفرنسا وهو محمد الحبيب . فصادق على الاجراءات الجديدة .

اثبتت تصرفات الإقامة العامة للدستوريين ، ان الحكومة الفرنسية لم تقدر رغبتهم الاكيدة في التفاهم معها باظهار روح الاستدلال ، بل ان السلطات الفرنسية رفضت مبدئيا التحدث مع الدستوريين بحجة ان الحماية انما وقعت مع الباي ، فهو وحده المؤهل رسميا للتحدث معها . وبدل ان تقابل الحماية المعتدلين في منتصف الطريق اتخذت منذ نهاية الحرب عدة اجراءات لصالح الاستعمار منها :

١ - قرار المقيم العام فلاندا سنة ١٩١٩ يمنح الموظفين الفرنسيين علاوة قدرها ٢٣٪ وهي ما عرف بالثلث الاستعماري ، هذا مع ملاحظة ان الميزانية التونسية كانت تتحمل نفقات الحماية ، وكانت تعاني من تكاثف الموظفين الفرنسيين ، حتى في الوظائف الصغيرة .

٢ - فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية للمواطنين التونسيين . وقد انتفعت بهذا القانون الطائفة اليهودية ، فاكسبت امتيازات المستوطنين ، ولم يزد عدد التونسيين الذين قبلوا التجنس ، على الفين .

٣ - توصية الجمعية الوطنية في اغسطس ١٩٢٢ ، بالابقاء على الوضع الراهن في تونس وتشجيع الاستيطان لصفار الملاك ومتوسطيهم .

واذا كانت الادارة الفرنسية قد ادخلت في هذه الفترة بعض التعديلات على الأنظمة التونسية . فانها لا تعدو ان تكون اصلاحات شكلية ، ولا تحقق مطلبنا واحدا من مطالب الدستوريين : ففي سنة ١٩٢١ ، انشأت الإقامة العامة وزارة عدل تونسية للاشراف على المحاكم الاهلية ولكنها عادت فنزعت عدة اختصاصات من هذه المحاكم اهمها القضايا السياسية فضلا عن قضايا الملكية العقارية التي نيطت ، منذ ادخال نظام تورنز ، بمحاكم مختلطة ، وذلك تامينا للكيان المستوطنين .

ومن أهم الإصلاحات التي اعتبرها الفرنسيون كفيّلة بإرضاء المعتدلين من الزعماء التونسيين ، إنشاء عدة مجالس محلية ، وقد نص مرسوم ١٢ يولييه سنة ١٩٢٢ على إنشاء أربعة أنواع من هذه المجالس وهي :

أولا - المجلس الكبير - ويتألف من قسمين متميزين : القسم الفرنسي ويمثل فيه المستوطنون بالثنتين وخمسين عضوا ، منهم ٢٢ يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى و ٣٠ تنتخبهم عامة الجالية الأوربية حسب توزيعهم في كل إقليم . ويتكون القسم التونسي من ٢٦ عضوا ، منهم عشرة أعضاء يختارون من بين ممثلي المجالس الإقليمية - بواقع اثنين من كل من الأقاليم التونسية الخمسة ، ويختار الباقيون من بين أعضاء الغرف التجارية والزراعية ، وذلك بواسطة الاقتراع العام على قوائم المرشحين . وتختص اختصاصات هذا المجلس في مناقشة الميزانية - ولكل من قسميه حق تقديم الاقتراحات التي يراها .

ثانيا - لجنتان فئتان تتفرعان من هذا المجلس وهما لجنة المالية والأشغال ، ولجنة التحكيم التي تختص بقضي ما قد ينشأ من خلاف بين قسمي المجلس الكبير . وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء فرنسيين وسبعة تونسيين وتجتمع تحت رئاسة المقيم العام .

ثالثا - المجالس الإقليمية ، وتتألف من قسمين ، أوربي وتونسي مثل المجلس الكبير على أن الممثلين الأوربيين لا يستمتعون فيه بالأغلبية ، ولكن يرأس كلا من هذه المجالس الخمسة مراقب الإقليم الفرنسي . وتتألف هذه المجالس من واحد من كل مركز ، واثنين من كل مجلس بلدي ، وثلاثة من كل غرفة تجارية زراعية بالإقليم : وتناقش في هذه المجالس المسائل الاقتصادية الخاصة بالإقليم ، كما تستطيع أن تفرض رسوما إضافية ضريبة لتغطية بعض النفقات المحلية .

رابعا - مجلس المركز ، أو كما يعرف في تونس (مجلس القائد) وتمثل فيه جميع قرى القيادة بواقع أربعة من كل شياخة (١) .

أعلن الحزب الدستوري رفضه البات لهذه الإصلاحات البتورة . ولكن المقيم العام لوسيان سان نجح في اجتذاب بعض الساسة للموافقة على النظام الجديد . وقد ألف هؤلاء من بينهم ما عرف باسم حزب الإصلاح . وهم الذين تقدموا لانتخابات المجلس الكبير . أما الحزب الدستوري فقد

(١) انظر نص هذا المرسوم في

Cambon, Annexe P. 307.

احاطه لوسيان سان بياج من المراقيل فعلاوة على التجاء رئيسه
التمالي الى الخارج ، منعت الصحف الفرنسية الناطقة باسمه والمؤيدة له
من الظهور . لذلك نلاحظ ان فترة من الركود أصابت نشاط هذا الحزب
الوطني وامتدت نحو تسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ .

ومما يستحق الالاحظة أن حقق السياسة الفرنسية في تونس هو
الذي أعاد الحياة الى الحزب الدستوري . فقد نمت تصرفات الإقامة العامة
عن تحد صارخ لشعور التونسيين الديني والقومي على السواء . ومن أعمال
التحدى هذه نستطيع أن نذكر عدة وقائيم :

اولا - اقامة تمثال سنة ١٩٢٥ في مدينة تونس للأسقف لافحري .
ذلك الأسقف الذي اشتهر في تاريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير
واغراء ابناء المسلمين بالتحول من دينهم .

ثانيا - وبمناسبة مرور خمسين عاما على احتلال البلاد ، أي في
سنة ١٩٣١ ، قررت السلطات الفرنسية اقامة احتفالات عظيمة ودمسوة
رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة تونس . وخصص جزء من الميزانية
التونسية للاتفاق على هذه الاحتفالات . ومما زاد الطين بلة أن الإقامة العامة
اعتمدت لهؤلاء المناسبة ٢ مليون جنيه لعقد مجمع كنسي وصفه أحد
الاساقفة بأنه سيكون مظهرًا للصليبية الجديدة المسالة (١) .

لقد أدت هذه الأعمال الى اتحاد الشباب المثقف ثقافة عربية
والارستقراطية المحافظة معا . الا ان الشبان كانوا أقدر على استخذاء
الصحافة لاطهار نشاطهم السياسي فمئذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عاد الدستور
الى اصدار جريدة صوت التونسي ، ولكن خسر من المقالات التي نشرت في
هذه الصحيفة وجود اختلاف بين تفكير الفريقين . ولذلك أثر الشباب
المشبع بالثقافة الغربية انشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم وان ظرو
متناسكين مع الأعضاء القدامى داخل الحزب . وفي سنة ١٩٣٢ استقر
هؤلاء الشبان باصدار جريدة العمل .

وكمحرر في هذه الجريدة ، برزت شخصية الحبيب بورقيبة كزعيم
للاجساع الجديد الذي يريد بناء الوطن التونسي على أسس اجتماعية
وسياسية حديثة . فنلاحظ أن جريدة العمل كانت تعالج موضوعات
اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى . من ذلك مثلا الدعوة
الى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية در

(١) الفاسي - ص ٦٠ وما بعدها .

قيد . وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الاجر ،
وارهاق الميزانية التونسية الضئيلة من اجل احد عشر الفا من الموظفين
الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة . وقد اهتمت الجريدة بصفة
خاصة بموضوع تحرير نفرة من قتال الماضى . والمطالبة بفتح جميع
ميادين العمل والتعليم امامها .

كذلك اثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام الخامسة
الذى يحرم الفلاح من ثمره عمله ، فلا يعطيه الحق الا في خمس المحصول
الذى ينتجه بينما يستولى مالك الارض على الاربعة اخماس .

لم تكن السلطات الفرنسية لتسكت عن عوده الدستوريين الى نشاطهم
القديم ، ففي ٦ مارس ١٩٢٢ استصدر المقيم العام منسرون مرسوما يجيز
لاقامة مصادرة الصحف وتعطيلها والقبض اداريا على الاشخاص الذين
يهددون الأمن . ولم يفت هذا القرار في عهد الدستوريين ، بل على
المكس دعا اقطاب الحزب الى عقد مؤتمر عام في ١٢ مايو ، اى في نفس
التاريخ الذى فرضت فيه الحماية . واهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو قبول
هيئة تحرير جريدة العمل في الهيئة التنفيذية للحزب ، مما اثبت تماسك
الأعضاء رغم اختلاف نزعاتهم . ويلاحظ ان نزعة الشبان الجديدة فرضت
نفسها على هذا المؤتمر . فاقامت مطالبهم على الاصلاحات الداخلية
الاساسية ، مثل مبدا فصل السلطات واقامة المجلس التشريعى محلل
المجلس الكبير ، والاهتمام بنشر التعليم . واصبح الحزب الدستورى بذلك
شبيها بكتلة العمل المراكشى كما سنرى .

وكان جواب الإقامة العامة على هذا الموقف هو حل الحزب
الدستورى ، ومع ذلك فان المستوطنين كانوا غير راضين عن منسرون لانه
لم يتخذ اجراءات رادعة ضد امضاء الحزب ، واخذوا يطالبون بتعيين مقيم
عام يستطيع ان يحكم البلاد بطريقة حازمة . وكما هي المادة نزلت الحكومة
الفرنسية على رغبتهم . فارسلت المقيم العام بيرتون ، الذى اشتهر في
تاريخ تونس بالرجل ذى القبضة الحديدية .

لم يجابه بيرتون الدستوريين بالمضاء الصريح في بداية الامر ، وانما
عمد الى التحايل ، حتى نجح في النهاية في احدث الفرق بين فريق الشبان
وبين الدستوريين القدامى . فصرح لهم بانته سيفتح وظائف جديدة امام
التونسيين ويجب عليهم ان يكتفوا هذا الامر حتى ينتهى من اختيار الموظفين .
ورفض الشبان خطة التكتمان ، وقالوا : ليس بين الوطنيين والاقامة
ما يخفونه عن الشعب . . فكان ذلك هو مد القطيعة بين فريق الدستوريين

القدامى والجدد ، ومبعثها كما يتضح مسائل شخصية ثانوية أكثر منها عقائدية (١) .

وقد استمر الدستوريون في مجموعهم متفتحين على مبدأ الاستقلال على مراحل ، حتى فترة الحرب العالمية الثانية .

- ٤ -

الحزب الدستوري الجديد

انتهت هذه الخلافات بين فريقى الحزب الدستوري الى قطيعة تامة سنة ١٩٣٤ فقد دعت هيئة تحرير جريدة العمل الى اجتماع عام في بلدة قصر هلال بجنوب تونس في مارس ١٩٣٤ . ورفض المحافظون القدامى حضور هذا الاجتماع ، فكان ان قرر الشبان فصلهم من الحزب ، وانتخاب الدكتور الماطري رئيسا لهم ، والحبيب بورقيبة امينا عاما للحزب ، والذي اصبح يعرف باسم الحزب الدستوري الجديد ، وسميت لجنته التنفيذية بالدبوان السياسى ، تمييزا له عن الدستوريين القدامى ، الذين ظلوا يرون في الثعالبي الزعيم الحقيقى لهم .

وكان اهم ما انتقده مؤتمر قصر هلال على الحزب الدستوري القديم : قلة الاهتمام بالدعاية بين الجماهير وقصر الحركة على الطبقات البرجوازية والمتقنة . لذلك تتضمن وسائل العمل الشعبية للحزب الجديد نفوقه المراد .

والحق انه منذ مؤتمر قصر هلال والحزب الدستوري الجديد هو الذى يلعب الدور الاكبر في الحركة الوطنية ، ولذلك يعتبر انصار بورقيبة هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكفاح التونسي . فانه رغم الاعتدال النسبى الذى ابداه بورقيبة وصحبه ، فان السياسة الرجعية التى ابعثتها فرنسا من سنة ١٩٣٤ حتى حصول تونس على الاستقلال ، جعلت هذا الحزب لا يستمتع بالصفة الشرعية الا لمدة قصيرة جدا كما قضى زعماءه معظم الفترة التى تمتد الى عشرين عاما في السجن او المنفى . ولكى نفهم الاسباب التى مكنت لبورقيبة وصحبه تولى الزعامة محل الدستوريين

(١) يمكن مقارنة ما كتبه الفاسى في « الحركات الاستقلالية في شمال افريقيا » من وجهة نظر الدستوريين القدامى بما كتبه الحبيب تامر ، او جرس : Garas من وجهة نظر الحزب الدستوري الجديد .

القدامى يجب ان نتوقف قليلا لدراسة تنظيم الحزب الدستورى الجديد
واهدافه .

ولد الحبيب بورقيبة فى مستير فى جنوب تونس سنة ١٩٠٣ وتلقى
دراسته الأولى فى احدى المدارس الفرنسية . ولكى يتم يورقية تعليمه
العالى كان طبيبا ان يرحل الى باريس حيث حصل على اجازة الحقوق
ودبلوم العلوم السياسية سنة ١٩٢٦ . واتصل مثل كثير من الشبان المهاجرة
بالحزب اليسار . ومنها عرف وسائل التنظيم الحزبى وطبعها بعد عودته
فى تونس . فكان ذلك من بين اسباب تفوقه على الدستوريين القدامى .
وانجسه يورقية بعد عودته الى تونس لى المهن التى توجه بطبعها الى
الاشتغال بالسياسة ، وهى الصحافة والمحاماة . ولكن نشاطه تميز عن
زملائه من المشغلين بالسياسة بأنه لم يكن محصورا فى اوساط المتعنين
الضيقة ، بل نزل الى الشعب مباشرة .

ولقد اشتهر بورقيبة بتلك الجولات التى كانت تحمله الى اصغر القرى
التونسية النائية . ولما كان يورقية مشجعاً بفكرة الديمقراطية كما
شاهدتها فى الغرب ، فقد بنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . فعادة
الأعضاء ينتخبون اللجان الفرعية فى القرى والأقاليم ، وهذه بدورها تنتخب
اللجان المركزية ، وتقوم الأخيرة بانتخاب الديوان السياسى للحزب ، مما
جمل بعض الكتاب المؤيدين يشبهون الحزب الدستورى بحزب العمال
البريطانى (١) .

اقتربت فكرة التحرير السياسى عند الحزب الدستورى الجديد بفكرة
التقدم الاجتماعى ، الى حد ان يورقية كان مستمدا لادماج الفرنسيين
والتونسيين فى هيئة ديمقراطية واحدة ، لو ان الحكومة الفرنسية لم تتمصب
لكبار الملاك والطبقة المعتزة من الموظفين الفرنسيين فى تونس . ونستطيع ان
نتبين خلاصة رأى الزعيم التونسي من هذه العبارة التى صرح بها فى نوفمبر
١٩٣٧ على أثر فشل تجربة المفاوضات مع حكومة الجبهة الشعبية . فلم
يحوله قط هذا الفشل عن إيمانه بضروة التعاون مع فرنسا او على الاصح
مع الاوساط التقدمية الفرنسية . ان حزبنا يسمى لتحرير التونسيين
بمساعدة فرنسا ضد الأقلية من الاقطاعيين الفرنسيين والرجعيين التونسيين
المتسكنين بالخرافات القديمة . فكلاهما متمصب مثل الآخر ، ولكى نحقق
هذا يجب ان نوحى بالثقة لفرنسا ولاكبر عدد ممكن من الفرنسيين ، ومن
جهة أخرى يمكن بفضل المقاومة مرقلة كل سياسة تهـ ن الى النظم
والاستغلال والديكتاتورية « (٢) .

(1) Garas, P. 90 s. q.

(2) Bourguiba. P. 251.

بل انه ذهب الى القول بان وضع تونس الجغرافي يحتم عليها التمازج مع فرنسا للتغلب على مشاكلها الاقتصادية . وكان طبيعيا ان يتجه الحزب الى الطبقات العاملة وان تصبح الحركة النقابية التونسية جزءا من تاريخ الحزب الدستوري الجديد . ذلك انه كما لاحظنا ، عند دراسة الجزائر . تداخلت المشكلة الاجتماعية تداخلا تاما مع المشكلة السياسية لان الاستعمار لا يتمثل في شمال افريقيا بالسيطرة بقدر ما يمثل الاستغلال الرأسمالي .

ولما كان الاحتكاك بين شمال افريقيا والاستعمار الفرنسي اعظم منه في المشرق فقد ولد هذا الاستعمار نقائضه بصورة اشمل . من ذلك تقدم الحركات العمالية النقابية مستفيدة بنظائرها في فرنسا ، وقيام هذه النقابات بدور فعال في الحركة الوطنية لم يظهر له مثل في نضال الشرق العربي السياسي . ولقد مر العمال التونسيون بتجربة الانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي ونقابته الخاصة المعروفة C. G. T. وادركوا بدورهم غلبة العامل المنصري على العامل المثالي في الحزب الشيوعي الفرنسي حينئذ .

ولذلك فكر أحد الوطنيين التونسيين وهو الدكتور محمد القابسي في تأليف نقابة خاصة بالعمال منذ ١٩٢٤ . ولكن السلطات الفرنسية حلت هذه النقابة سنة ١٩٣٢ . فاضطر محمد القابسي الى اللجوء الى مصر . لكن من أهم المطالب التي قدمها يورقية الى حكومة الجبهة الشعبية ، هو السماح للتونسيين بتأليف النقابات الخاصة بهم . ولكن العمال الاوربيين وخاصة الطليان كانوا في ذلك الوقت يتنافسون تنافسا شديدا مع الابدى العاملة المحلية . فلم يكن في استطاعة اي حزب يساري في فرنسا اغضابهم .

وقد ظهرت الروح المنصرية بجلاء في اضرابات حمام لنف ، من ضواحي مدينة تونس في اوائل سنة ١٩٢٥ . حيث استنكرت طبقات المستوطنين العليا مشاركة العمال الاوربيين الوطنيين في هذه الاضرابات . واقتنعتهم بالانفصال عن الحركة العمالية الوطنية وانهاء الاضراب . وهكذا ادرك العمال التونسيون ارتباط المشكلة الاجتماعية بالوضع السياسية . ووجدوا في الحزب الدستوري بديلا عن الهيئات النقابية التي حرّموا منها وستوثق هذا الارتباط بعد ان يكون فرحات حشاد ، الاتحاد العام للعمال التونسيين في سنة ١٩٤٤ (١) .

(١) انظر مذكرة الحبيب بورقيبة عن النقابات في كتابه
La Tunisie et la France P. 378.

أدرك بيرتون مغزى انتشار نفوذ الحزب الدستوري الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين ، فاخص زعماءه بالقسط الأكبر من اضطهاده . ففي ٢ سبتمبر ١٩٢٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحزب واقصاهم الى برج القصيرة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القسارى ، وقد تحمل المعتقلون علاوة على هذا ، الام الحبس المنفرد نحو سنة ونصف . اذ لم يطلق سراحهم الا بعد عزل بيرتون عند تولى الجبهة الشعبية الحكم سنة ١٩٣٦ ، ولقد عمد هذا الفقيه العام الى قمع جميع المظاهرات التى قامت احتجاجا على اعتقال الزعماء . ولم يقتصر تصفه على الناحية السياسية ، فلقد اشتهر بيرتون بمحاربه التعليم . وكان يرى فى انتشار التعليم العالي بين التونسيين خطرا على الحماية . ولذلك حدد عدد الذين يجوز لهم الحصول على الشهادة الثانوية . وكان للصحافة حظها من تصف هذا الفقيه الرجسى ، فلم يسمح الا للذين ترضى عنهم الاقامة العامة بالتحريض فى الصحافة العربية او الفرنسية .

ولما كانت حكومة الجبهة الشعبية قد ابدت نيتها لتغيير السياسة الفرنسية فى شمال افريقيا عامة ، فقد كان اقضاء بيرتون عن تونس خطوة اولية لاثبات حسن النية وقد بدا خلفه اومان جيون بنقل الزعماء الدستوريين من القصيرة الى قابس ، والتقى بهم هناك اثناء جولته ، وافهمهم أن الحكومة الفرنسية مستعدة لاطلاق سراحهم .

ولما ابدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من ان يكون اطلاق سراحه لثما للتنازل عن بعض الاهداف القومية نفى جيون أن يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية ، مما جعل الدستوريين يطلقون املا كبيرا على تلك الحكومة اليسارية . ولذلك ما كاد يخلى سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا الى باريس لمقابلة بيرفيتو الوكيل بشئون البحر المتوسط فى وزارة بلوم .

وفى باريس اظهر للدستوريين استعدادهم لقبول مشروع اصلاح الذى وضعه فينو لتونس ، مع ابداء بعض التحفظات ، وذلك بالرغم من ان المشروع اشتمل على مبدأ خطير بالنسبة للسيادة التونسية ، وهو مبدأ السيادة المزدوجة ، وان كان بورقيبة قد صرح فيما بعد عند سقوط حكومة بلوم ، أنه لم يدر بخلفه ان المقصود من هذا المشروع هو تحقيق هذا المبدأ .

وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الاولى للمشروع ، فهى تنص على قيام مجلس تشريعى منتخب بواسطة الاقتراع العام . على اساس وجود هاتين انتخابيتين منفصلتين :

الاولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين - والثانية : تمثل المواطنين التونسيين - ولكل منهما عدد متساو من النواب - ولهذا المجلس حق اقتراح الميزانية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها - فكان المشروع الجديد قد زاد عدد الاعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة ١٩٢٢ - ووسع اختصاصات المجلس الجديد الذي اصبح شبه مجلس نيابي - ولكنه خطا خطوة الى الوراء : اذ جعل للمستوطنين حقاً ثابتاً في الاشتراك في ادارة البلاد - وهو ما يقصد من عبارة السيادة المزدوجة - وهذا الحق لم تكن تمنحه معاهدة الحماية او حتى اتفاقية المرسى (١) - اما نقاط المشروع الاخرى التي كان من الممكن للجيب يورقية الارتكاز عليها ليبرر قبوله للمشروع فهي :

- ١ - انشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
- ٢ - الفاء نظام الحكومة العسكرية من الجنوب التونسي .
- ٣ - التسوية في الاجور بين العمال التونسيين والاوربيين .
- ٤ - التوسع في التسليف الزراعي للمزارعين التونسيين .

واذا كان بعض المستوطنين الفرنسيين قد نادى بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مبدأ السيادة المزدوجة في تونس - فان مستوطني ١٩٣٦ ما كانوا ليرضوا باشتراك التونسيين معهم في حكم وطنهم الاصلى ، وكانت وسائلهم عادة لاجباط تنفيذ مشروعات الإصلاح هي اثارة الاضطرابات بين العمال التونسيين لافهام الحكومات بان الشعب التونسي غير جدير بمطغها - ففي اوائل سنة ١٩٣٧ استثير عمال مناجم الفوسفات في ملنوى بحيث استدعى الامر مجيء قوات الجيش واطلاق النار عليهم - بعد ان تحصنوا بمراكز بوليس الناحية - واعقب ذلك اضرابات اخرى في بنزرت بسبب احتجاج عمال الشحن التونسيين على تمييز زملائهم الطليان في الاجور .

اصبح من الواضح ان مشروع فينو لن يحظى بتأييد برلمان باريس - وخشى الحزب الدستوري الجديد ان تهبط سمعته لدى الراي العام التونسي بعد ان تساهل هذا التساهل الكبير دون نتيجة - وتصادف ذلك مع السماح لعبد العزيز الثعالبي بالمودة الى تونس في يوليو ١٩٣٧ - وحاول الدستوريون القدامى اعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذي فرض عليه ١٩٣٣ ، ولم تنقطع صلتهم خلال هذه الفترة بالثعالبي الذي ظل المرشد الروحي - دون ان يحتل منصبا رسميا في تشكيلات الحزب .

واضح فريق الشبان مهتدا بفقدان الزعامة - ولذلك عمد الى تغيير سياسة الحزب الجديد تغييرا شاملا في المؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٣٧ - فاعلنوا تأييد الاضرابات العمالية - بل سموا لقيادتها - وشجعوا

انفصال النقابات التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية • واربوى
الأعضاء الذين ارادوا الاستمرار على سياسة الاعتماد مثل الماطرى •
وناكبات زعامة بورقيبة للحزب الدستورى الجديد •

وفى هذه المرحلة من التناحر بين الدستوريين القدامى والجدد ، دار
الجدل حول تحديد هوية تونس القومية • فكان بورقيبة يرى أن لتونس
شخصية متميزة فى بحكم الموقع الجغرافى حلقة اتصال بين العالم العربى
الاسلامى ، وبين الحضارة الاوربية وهذا المزج بين الحضارتين يؤدى الى
توحيده تشبه اصحاب فكرة المتوسطة التى اشتهر بها الدكتور طه حسين فى
مصر خلال نفس تلك الحقبة حين أصدر كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر »
اما بالنسبة لبورقيبة فقد تربى على هذه الدعوة نتائج عملية وهى الرغبة
فى حصر الكفاح التونسى فى إطار اقليمى • وسيضطر الى الخروج من هذا
النطاق متعلما تشد به الأزمات •

اما الدستوريون القدامى فلم تنقطع صلاتهم بالشرق
ذلك ان الثعالبى منذ اختلف مع الحبيب باى سنة ١٩٢٢ ، واضطر
الى مغادرة البلاد • استمر فى دعوته الى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف
الهيئات الوطنية العربية • ومثل تونس فى مؤتمر القدس سنة ١٩٢١
بخصوص فلسطين • مذكرا بذلك بوجود تونس فى العائلة العربية • وقد
جرت محاولات عند عودته سنة ١٩٢٧ للتوفيق بين انصاره وبين الحزب
الدستورى الجديد • ولكن دون جدوى • وظل الانشقاق قائما بين الطرفين
حتى عقد الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٦ •

تصدى الحزب الدستورى الجديد لقيادة الاضرابات التى عمت تونس
سنة ١٩٢٨ مستفيدا بوسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى
وكان أشهر هذه الاضرابات وأكثرها تأثيرا فى مجرى الحوادث • هو
اضراب الطلبة فى مدينة تونس فى ٩ ابريل ١٩٢٨ • فتقدم بها هذا الاضراب
بالتفاف الطلبة حول دار المحافظة لتخليص استاذ اعتقلته السلطات
الفرنسية ، وسرعان ما انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها حسب تقدير
التونسيين مائتان من القتلى وعدة مئات من الجرحى وإن كانت السلطات
الفرنسية لم تعترف الا بـ ٢٢ قتيلا ونحو ١٠٠ جريح •

وكانت هذه فرصة للتخلص من الدستوريين (المناوئين) جنح عسدد
القبوض عليهم من شىباب الحزب نحو ثلاثة آلاف على رأسهم الحبيب
بورقيبة • وصدر مرسوم بحل الحزب واعلان الأحكام العرفية • ولم يلبث
أن شيق الخناق على النشاط الوطنى مدة طويلة بسبب وقوع الحزب

العالمية الثانية . وعندما أعلنت هذه الحرب كان يورقية ورفقاؤه مازالوا ينتظرون المحاكمة في إحدى سجون تونس . فتقرر نقلهم الى سجن قرب مرسلما ومادة في الاحتياط .

- ٥ -

المساومات أثناء الحرب

اظهرت حوادث سنة ١٩٣٨ ان الخلاف بين فرعي الحزب الدستوري قد دخلته احقاد شخصية . حيث ابدى القدامى ابتهاجهم باعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد ومحاكمتهم . وحاولوا ان يستردوا زعامة الحركة الوطنية أثناء فترة الحرب . ومن المعروف ان تونس كانت . بخلاف الجزائر ومراكش التي احتلها الحلفاء دون مقاومة . مسرحا للقتال بين قوات الحلفاء والمحور مدة سبعة اشهر من نوفمبر ١٩٤٢ الى مايو ١٩٤٣ . وقد اختار (١) الألمان تونس لصد هجومات الحلفاء الآتي من الشرق عبر طرابلس ومن القرب عبر الجزائر . وفي هذه الأثناء كانت القوات الألمانية هي السلطة الحقيقية في البلاد .

وكان الباي محمد المنصف قد تولى العرش في يونيو ١٩٤٢ . وقد تعرض الباي في هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ولكن دون النجاح . فذكر بان السلطات الألمانية عرضت عليه استقاط الحماية نظير اعلان التعاون معها . كما ان روزفلت كاتبه لينضم الى صفوف الحلفاء .

الا ان الباي لم يشأ ان يرتبط بتلك المساومات المؤقتة ، وانما رأى الاستفادة منها لاسترداد مرتزته . فرفض تلك العروض السخية التي تقدم بها الألمان ، والتي اشتملت على انتهاء الحماية الفرنسية على البلاد ، وضم اقليم قسنطينة الى مملكة تونس . وكان جوابه على هذه العروض هو انه لا يريد من السلطات القائمة سوى إلغاء مرسوم سنة ١٨٦٢ الخاص بانتزاع اراضى الأوقاف لصالحه الاستيطان . وبتطبيق مبدأ المساواة في الأجور بين الموظفين الفرنسيين والفرنسيين . واحترام الحريات العامة (٢)

(١) انظر للمؤلف : العرب والحرب العالمية الثانية .

(2) Garas. P. 142.

Kirk : middle east in the war

ومن الواضح ان الباي رفض التعاون مع المحور لعدم ثقته به من جهة .
ولتدهور مركزه المسمى في ذلك الوقت من جهة أخرى .

وكان الباي يشعر بعداء نحو السلطات الفرنسية : منذ ان عزلت
والده محمد الناصر سنة ١٩٢٢ . فسادت علاقته بالقيم العام ستيقا ، وهو
اميرال عرف بروح الصلف . وقد أخرج الباي حين فاجأة بفترة لم يكن قد
أطلع عليها في خطاب العرش . ورد فيها « واليوم أريد التحدث عن عزمي
على متابعة التعاون لتوطيد الأواصر التي تربط دائما وأبدا بلدينا وتضمن
في المستقبل . مثل ما عمل أسلافى في الماضي ، سيادة فرنسا والمملكة
الحسنية اللتين ما انفكتا ساندتين على القطر التونسي باتفاق كامل » (١) .

وكدليل على رغبة الباي في استرداد سلطته اختار وزارة وطنية
برئاسة محمد شنيق دون استشارة الاقلام العامة كما جرت العادة .
ومثل فيها الحزب الدستوري بفرعيه مع تظليل جانب الدستوريين
القدامى . فدخل الوزارة صالح فرحات امين عام الحزب .

وكان الحزب الدستوري القديم اقرب الى المحور مثل كثير من الاحزاب
اليمنية في اعالم المرمى . فاصبح هذا اول دليل قدمه الفرنسيون بعد
استيلاء الحلفاء على تونس لكي يتخلصوا من الباي والحركة الوطنية معا .
ومن الأدلة التي ذكرها الفرنسيون ايضا . منح الباي الأوسمة لكار الضباط
في الجيش الألماني . وعدم رده على خطاب روزفلت . ويبدو ان ما كان
مباحا لسلطات فيشي من معاداة الحلفاء . لم يكن ليقتبل من التونسيين حتى
ولو كان تعاونهم مع الألمان اخف بكثير من تعاون سلطات فيشي .

وعلى كل فقد كذب الباي واقعة عدم الرد . وقال « انه كاتب روزفلت
طالباً احترام حياد تونس : ولكن القيم العام هو الذي منع وصول الخطاب
الى الرئيس الأمريكى .

وقد وقف الحزب الدستوري الجديد موقفا مشابها تقريبا من موقف
الباي وان كان بطبيعة تفكير زعمائه اقرب لمسكر الحلفاء . وبات موقف
هذا الفريق محل جدل . فالسلطات الفرنسية قد لفتت التهم التي تثبت
دخوله في مساومات مع الألمان ولما كانت الوثائق الألمانية خالية ، على
حد علمنا . من هذا الموضوع . فاننا نعتمد على رواية أعضاء الحزب
الدستوري الجديد . فحسب رواية الحبيب تامر . وهو طبيب انضم الى
الحزب أثناء اعتقال بورفس . وكان من الفلافل الذين اتيح لهم حرية العمل

اثناء الحرب . انه تلقى تعليمات سرية من الحبيب بورقيبة في اوائل سنة ١٩٤٢ ، يحثه فيها على الاتصال بحركة المقاومة الفرنسية وسلطات الحلفاء .

ولما انتقل مسرح القتال الى تونس وادرك المحور قرب انسحابه من البلاد ، حاول ان يتخذ من بورقيبة اداة لمحاكمة الحلفاء في المستقبل بخصوص وضع تونس السياسي . فاطلق سراحه من سجنه في فرنسا . ودعته الحكومة الايطالية الى روما حيث احسنت استقباله . وطلبت اليه ان يستخدم نفوذه لدعوة الشعب التونسي الى التعاون مع المحور في نظير اطلاقه . ولكن بورقيبة اشترط مقدما اعلان استقلال تونس ودعوة مؤتمر دولي للاعتراف به . وهو ما لم تقبله ايطاليا . فاكثفت منه بتوجيه بيان في ٦ ابريل ١٩٤٣ . شن فيه حملة على الاستعمار الفرنسى . ثم اضاف « وعلى الشعب التونسي ان يتنبه للأطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى اثر ذلك سمح له بالعودة الى تونس بعد خمس سنوات على وجه التحديد من يوم اعتقاله سنة ١٩٣٨ وقد رفض بعد ذلك العودة الى اوربا برفقة قوات المحور المنسحبة .

كانت السلطات الفرنسية مصممة على استقلال اى منقلد للقضاء على النزعات الاستقلالية . فديرر المؤامرات لكي تظهر لقيادة الحلفاء ان كلا من البناي والزعماء الوطنيين اعوان للمحور . والبسّتهم تهمة التجسس لحسابه . واغضضت القيادة البريطانية العين ، واعتبرت البناي اسير حرب وسلمته للقيادة الفرنسية .

وبناء عليه تركت للجنرال جيرو بعد اعادة احتلال تونس : الحرية المطلقة لاتخاذ جميع الاجراءات التي ادعى انها لازمة لحفظ الأمن . واتجه او : للانتقام من منصف باي لخروجه عن طاعة الاقامة العامة ، فاستصدر امرا عسكريا في ١٢ مايو بخلفه وتولية محمد الأمين باي على العرش خلفا له ، وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية .

واستند جيرو في هذا الاجراء الى معاهدة الحماية : التي تنص على مسؤولية فرنسا في المحافظة على الأمن . ولكن البناي رفض توقيع التنازل عن العرش ، فنفى الى واحة الاغواط ليذوق فيها عذاب الحبس الانفرادي في ظروف مناخية سيئة . وقد اوجد هذا الحادث بطلا شهيدا تتجمع حوله العناصر الوطنية . وكان الثمالي وانصاره هم الذين ابرزوا مشكلة العرش ، وظلوا يطالبون بمودة الحاكم الشرعى . حتى قضى المنصف نجبه بمنفاه في فرنسا سنة ١٩٤٨ .

ومما يجدر بالملاحظة ان الثمالي حاول في هذه الاثناء بحث سياسة

التضامن العربي فأرسل الى الحكومة المصرية مرجيا بقيام الجامعة العربية . طالبها اليها التدخل في هذه الأزمة . وقد لح في بعض خطباته ، الى ان فرنسا بعد ان عجزت عن الدفاع عن تونس أصبحت حمايتها غير ذات موضوع . ولكن مشكلة لعرش في تونس لم تترتب عليها آثار بعيدة ، مثل تلك التي تترتب على أزمة العرش في مراكش سنة ١٩٥٢ . وذلك لاختلاف مركز الاسرتين الحاليتين من جهة ، و الفرق الزمن من جهة اخرى .

اتبع الجنرال جوان نفس السياسة العدائية نحو الحبيب بورقيبة . وحال دون نشر النداء الذي وجهه عند دخول الحلفاء تونس ، ودعا فيه الشعب التونسي الى التعاون معهم ضد العدو المشترك . وبدا برز القائد الفرنسي امام حلفائه . الاجراءات التي اتخذها ضد الدستوريين ، كتحديد اقامة بورقيبة . وحظر النشاط السياسي على اعضاء الحزب .

- ٦ -

سياسة جديدة

اذا كان الحبيب بورقيبة قد اظهر بعض المول نحو الحلفاء اثناء الحرب على اساس المثل الديمقراطية والاهداف التحريرية التي ادعوها ، فان سلوك السلطات الفرنسية منذ نهاية الحرب قد دفع برئيس الحزب الدستوري الجديد الى تجربة سياسة جديدة .

وقد سبق ان اشرنا الى الصدى البعيد الذي أحدثه تأسيس الجامعة العربية في شمال افريقيا . ولم يستثن بورقيبة من هذا التأثير رغم مواقفه من الفكرة العربية . وقام بمغامرة للفرار من تونس لينفذ عمليا السياسة التي عقد عليها الآمال ، وهي الاستعانة بالدول العربية المستقلة في المشرق لتحرير تونس . ويروى انصاره بكثير من التفصيل ، المخاطر التي تعرض لها فوق القارب الصغير الذي حمله بمحاذاة الشواطئ التونسية الى ان وصل طرابلس وكيف انه اكمل رحلته على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية .

ويعتبر انتقال الزعيم التونسي الى القاهرة وانضمامه الى لجنة المغرب العربي تحولا هاما في اتجاه الحزب الدستوري الجديد . فمن المعروف ان هذه اللجنة كان يرأسها الامير الخطابي . اشد الزعماء القاربة خصومة للفرنسيين ، ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربي الذي يؤمن بان وجهة

المغرب القومية وجهة عربية اسلامية واذا تتبعنا رسائل الحبيب بورقيبة في خلال هذه الفترة ، نلاحظ فعلا ميله الى فكرة التضامن العربي (١) .

وفي تونس حيث تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة اثناء غيابيه ، تمكن الحزب الدستوري الجديد من عقد مؤتمر وطني كبير في ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ ، اشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم واتحاد نقابات العمال التونسية ، كما ارسل ابناء الزيتونة واتحاد الموظفين مندوبين منهم الى المؤتمر . وفي هذا ما يدل على مدى نفوذ الحزب الدستوري الجديد ، وخاصة في المرحلة التي اتفق فيها تماما مع اللجنة التنفيذية للحزب القديم سواء في السياسة العربية ام في نبد فكرة العمل ضمن اطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام .

ونظرا لاتخاذ جميع هذه العناصر صدت قرارات المؤتمر على هيئة ميثاق وطني . اعلن هذا الميثاق سقوط نظام الحماية بعد أن بنوا الحشيات القانونية والسياسية التي تجعله نظاما باليا . واهمية هذا القرار هو انه اول مطلب من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية يندب مبدأ الحماية كلية . كما أكد الميثاق صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها الى الجامعة العربية بعد حصولها على الاستقلال (٢) .

ويبدو أن الظروف السيئة التي احاطت بالجامعة العربية حينئذ لم تعمل على تثبيت الاتجاه الجديد في نفس الزعيم التونسي . وهذا ما قد يفسر لنا عدم تنفيذه للمبادئ التي دعا اليها سنة ١٩٤٦ ، بعد أن آلت اليه السلطة الفعلية في تونس في عهد استقلالها .

في الفترة التي قضاها الحبيب بورقيبة بالقاهرة لم تكن مشاكل شمال افريقيا تشغل المشرف العربي بنفس الاهمية التي حظيت بها قضية فلسطين . فلم تول المسألة التونسية الاهتمام الذي امله منها بورقيبة ، بل انها تركته يعيش في ظروف مادية سيئة . واصبح يحس بهوانه على الرأي العام العالمي . فهو حين يسافر الى الولايات المتحدة للدعوة لقضية تونس ، لا يستطيع مقابلة وزير الخارجية الأمريكي الا بتوسط السفير السعودي .

فكل هذه العوامل جعلته يفكر في محاولة الاتصال بفرنسا مرة أخرى؛ فيجري محادثات غير رسمية مع المحقق العسكري بالسفارة الفرنسية

(١) Bourguiba P. 180 S. q.

(٢) الحبيب ثامر ص ١١٩ - ١٢١ .

بالتاهرة . ويظهر استعدادة لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية واقتصادية واسعة . ولكن عقلية الساسة الفرنسيين لم يظروا عليها أى تطور . كما يتضح ذلك من مشروعات الإصلاح التى قبلوا ادخالها فى تونس فى السنوات التى تلت الحرب .

فى سنة ١٩٢٥ تقرر رفع عدد الأعضاء التونسيين فى المجلس الاستشارى بحيث أصبحوا متساوين مع عدد الفرنسيين (٥٢ عضوا من كل فريق) وتشكيل لجنة عليا من سبعة أعضاء من كل قسم لوضع الميزانية . كما تقرر زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء . ومن الواضح أن هذه الإصلاحات ليس لها أية علاقة بمشكلة تونس السياسية ، وهى احترام السيادة التونسية ، بل على العكس تؤكد مبدأ السيادة المزدوجة ، لأنها أتاحت للفرنسيين الاشتراك فى المجلس المحلية . وعلاوة على هذا كان تمثيل هذه الجالية الأجنبية بصورة أقوى ، لأنه يقوم على أساس الاقتراع العام أما انتخاب الأعضاء التونسيين فيتم على درجتين .

وبالإضافة الى هذه النقائص . ثبت أن هذه المجلس الاستشارية ليس لها أثر يذكر على إدارة البلاد ، فلم يكن للمجلس حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربي ، وحين رفض القسم التونسى مناقشة الميزانية ١٩٢٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين . لم تعبأ الإقامة العامة به واستصدرت مرسوما يبيع لمجلس الوزراء اقرار الميزانية فى حالة امتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها . ويظهر مدى اعتداء الدولة صاحبة الحماية على سيادة تونس ، من تخصيص بعض القاعد فى مجلس الشيوخ الفرنسى للمستوطنين الفرنسيين فى الدولة المحمية .

تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب الدستورى أثناء غياب بورقيبة فى مصر ولكن السلطات الفرنسية لم تكف عن عرقلة نشاطه ، وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الوطنى العام فى صيف سنة ١٩٤٧ الذى اشترك فيه الوطنيون التونسيون على اختلاف نزعاتهم . فقد هاجم البوليس المؤتمر أثناء الانعقاد وقبض على زعمائه وتكلم بممثلى النقابات العمالية ، لأن العمال يجمعون الى اهدافهم السياسية ، مطالب اجتماعية هى اشند اضرارا بمصالح المستوطنين .

وليس من قبيل المصادفة أن تثار قبيل انعقاد الاجتماع اضطرابات بين عمال الشحن فى ميناء سفاقصر ، مما أتاح لقوات الأمن تدخل والاقناع بالعمال ، وما يعقب ذلك من ازهاق للأرواح . والهدف المقصود هو اضعاف سلطات الحماية بالتشديد وراء العناصر الوطنية . وفلا ظل نشاطها مكبوتا بضع سنوات بعد انتهاء المؤتمر .

وفي سنة ١٩٤٩ أدرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية . فقرر العودة الى تونس مقتنعا بأن التضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن . وعاود الكرة لتحقيق أمنيته القديمة ، وهي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة . وفي أبريل ١٩٥٠ ذهب الى باريس لهذا الغرض . ولكن الصعوبة التي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل سنة ١٩٣٨ واعتقادهم أن من المخاطرة التفاهم مع ممثلي الشعب . ولذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية : بل أن بعض هؤلاء الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهمهم بالانتماء الى الشيوعية الدولية .

وحتى يبطل الوطنيون التونسيون هذه التهمة . جعلوا الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم الى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار ، وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية .

وقد أشرنا من قبل الى الصلة الوثيقة التي كانت تربط هذه النقابة ، التونسية القومية التي أنشأها فرحات حشاد ، وبين الحزب الدستوري الجديد . بل أن إنشاء هذه النقابة كان موجها بصفة خاصة ضد النقابة الشيوعية الفرنسية .

رأى دويير شومان وزير خارجية فرنسا ، أن تبادر حكومته برسم سياسة اصلاحية في تونس متجاهلة الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ بهيبتها ونخرج من المأزق في نفس الوقت . وفي ١٠ يونيو ١٩٥٠ أصدر تعريفا مؤداه « أن الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسمى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي ومن بينها تونس » .

ذلك أن المشرعين الفرنسيين حين وضعوا اسس هذا الاتحاد ، ادخلوا فيه جميع البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية بصرف النظر عن مركزها الدولي . وهذا يعني بالنسبة للمحميات خطوة الى الوراء ، لأن الروابط التي تجمع بين أعضاء الاتحاد ، حسب دستور سنة ١٩٤٦ ، تعتبر أشد تقييدا من معاهدة الحماية وأدعى منها للبقاء ، فالاتحاد الفرنسي ليس مثل الكومنولث البريطاني ، فهو يتضمن وجود تفوق للدولة الأصل ، ويشترط الدخول في هيئة دفاعية مشتركة بين أعضائه (١) .

(١) Henri Culman L. Union Francaise. Paris 1950.

ورغم هذه القيود التي ستلحق بتونس اذا ما قدر لها الانضمام الى الاتحاد الفرنسي اسرع بورقية الى اعلان اغتباطه بهذا التصريح ، وكذلك حاول روبر شومان اثبات صدقه في تنفيذ السياسة الجديدة . بتعيين مقيم عام جديد من غير الرجال المسكرين ، وتالفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض المستوطنين من اجل المفاوضة . الا ان المستوطنين الذين لا يمكن لاية حكومة فرنسية انضابهم . ثاروا على ميامسة روبر شومان ، واستطاع كولونا ممثلهم في مجلس الشيوخ . التأثير على زملائه من احزاب اليمين والوسط . وقد ظهر من خلال الأزمة . التضامن الوثيق بين نواب شمال افريقيا ، فصرح الجنرال جوان ، وهو القيم العام في مراکش حينئذ ، بان سياسة نهاون في اى مستعمرة تنتقل عدواها الى البلاد المجاورة . وقدم مستوطنو تونس مطالبهم ، وهي تأكيد السيادة الفرنسية على تونس ، وانذار الباي بضرورة احترام المعاهدات ، واقالة الموظفين الذين ينتمون الى الحزب الدستوري من وظائفهم . وهي مطالب لا تقارن في شدتها مع اعتدال النقاط السبع التي قدمها الحبيب بورقية عند سفره الى باريس واعتبرها اساسا للمفاوضات مع فرنسا . فهي تمد تراجعا من الموقف الذي اتخذته الحزب سنة ١٩٤٦ . فان برنامج الزعيم التونسي لم يمس مبدا الحماية نفسه ، وانما طالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة ، مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الامن في الاقاليم التونسية ، وتحويل الاشراف على الامن الى سلطات محلية (١) .

وبلاحظ ان النقاط السبع لم تذكر عبارة الاستقلال : بل دار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وتتمثل هذه السيادة في تقوية السلطة التنفيذية التي تتألف من وزراء تونسيين فقط ، غير أنها لا تمنع من اشتراك الفرنسيين في المجالس البلدية . واخيرا طالب بورقية بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقات المستقبلية مع فرنسا على اساس احترام المصالح الفرنسية .

كان طبيعيا ان تتقلب رغبات المستوطنين في النهاية ، فقد صور زعمائهم حالتهم بشكل يستدر عطف الراى العام ، فهم ليسوا كبار ملاك زراعيين مثل المستوطنين القدامى ، وانما يوجد من بينهم عدد كبير من صغار الموظفين والعمال . وفي ١٧ أكتوبر أعلن القيم العام ان المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس ، وان الحكومة الفرنسية توجه اهتمامها من الآن الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وذلك هو الأسلوب المتعارف

(1) Bourguiba Page 220. 230.

عليه لدى ساسة الاستعمار في فرنسا ، حين يريدون قطع وسائل التفاهم مع الوطنيين بطريقة مؤدبة .

ومرة أخرى تتحمل انطبقات العاملة مهمة الرد على تصف السياسة الفرنسية ، ويقوم العمال الزراعيون بمظاهرات في انفيدافيل مركز من مراكز الاستيطان الأوربي ، ويقدمون عددا آخر من الضحايا . وتجد الإدارة الفرنسية الفرصة سانحة لإعلان الأحكام العرفية والقبض على بعض الزعماء الوطنيين ، ثم تحاول التخفيف من وطأة العنف . فتصدر عدة مراسيم بإصلاحات جديدة في فبراير سنة ١٩٥١ ، إلا أن هذه الإصلاحات تقوم على نفس المنهج والمبدأ . فللمستوطنين الفرنسيين حق مشروع في إدارة البلاد مثل التونسيين تماما ، وعلى ذلك يبقى تمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . ولكن - وهذا هو موضوع الإصلاح - لا يرأس القيم المصام المجلس الاستشاري الكبير . وكذلك يحتفظ سكرتير الإقامة العامة بالإشراف على جميع المصالح . ولكن لا تشرط موافقته على قرارات مجلس الوزراء . أما الوظائف العامة فيمكن توزيعها بطريقة أعدل !! فالوظائف تقسم مناصفة بين التونسيين والفرنسيين ، والوظائف المتوسطة يترك ثلثهاا للتونسيين ، وكذلك ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة . ورغم كل هذا فقد أعلن بورقيبة موافقته على هذه المراسيم جريا على مبدئه القائل ، خذ كل ما تستطيع لتستعين به على تنفيذ المرحلة التالية (١١) . وهامم الفرنسيون أنفسهم يصرحون بأن هذه المراسيم ليست إلا دفعة أولى من الإصلاحات ، فعلى التونسيين الآن أن يسرعوا باستصدار المراسيم التالية . ولكن تعضى شهور وتتعثر المفاوضات أمام تهرب الحكومة الفرنسية .

وأخيرا يقدم محمد شنيق رئيس الوزراء مذكرة في ٣ نوفمبر يضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية ، وترد عليها الحكومة الفرنسية بالجواب الحاسم في ١٥ ديسمبر الذي اعتبر رفضا باتا لهذه المذكرة . فهو يبدأ بنمجيده عمل فرنسا الحضاري في تونس ويؤكد الصلات الأبدية التي لابد وأن تربط مصير تونس بفرنسا ، وأن أي إصلاح تقبله الحكومة الفرنسية لابد وأن يكون مبنيا على ضرورة اشتراك المستوطنين في أي نظام سياسي يتقرر أقامته في تونس .

(1) Ibid. p. 250.

تجربة القوة

كانت مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ حدا فاعلا ، أثبت لانصار التفاهم مع فرنسا الا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية . الا انه قبل ان ينفذ هؤلاء اجراء ما استعدت الحكومة الفرنسية لمواجهة الثورة المحتلة ، فعينت مقيما عاما جديدا من بين العسكريين هو الجنرال دى هوت كلوك . ووصل المقيم الجديد الى تونس على ظهر سفينة حربية فى يناير ١٩٥٢ ، ليفهم التونسيين انه عازم على استخدام القوة . وبدا اعماله فى تونس بان طلب من الباي اقالة وزارة محمد شتيق .

وقابل الدستوريون هذا التشدد بتشدد مثله ، فقدوا مؤتمرا فى الخفاء فى ١٧ يناير اعلنوا فيه سقوط نظام الحماية . وصرحوا للمرة الاولى عن رأيهم فى مستقبل المسوطنين فبعد ان كانوا يظهرون دائما الاستعداد للتسليم بامتيازاتهم ، قالوا بانهم سيصبحون جالية اجنبية فى ظل الدولة التونسية المستقلة : لهم حقوق الاجانب العادية . وفى اليوم التالى قبض على جميع الزعماء الدستوريين . وابتعد الحبيب بورقيبة الى طبرقة ثم الى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس خالية من السكان وسيئة المناخ ، تعرضت فيها صحته للتدهور . ولم يطلق سراحه الا بعد سنتين ونصف حين بدأ مندس فرانس يتبع سياسة جديدة نحو تونس .

ركز دى هوت كلوك اعمال القمع فى المناطق التى اشتهرت بتمردھا على السلطات الادارية : وكانت دائما مركزا لنشاط الوطنيين الخفى ، واعنى بها الساحل الجنوبي الشرقى حول راس بونا . فاطلق ذئاب الفرقة الاجنبية للتكثيف بقرى الصيادين التى تنتشر فى المنطقة . وفى مدى اربعة ايام (من ٢٨ الى ٣١ يناير) اوتكب جنود هذه الفرقة من الغنائم ما سجل صفحة سوداء فى تاريخ الاستعمار الفرنسى بتونس . ونرى من المناسب ان نسجل هنا بعض الوقائع التى وردت فى تقرير لجنة التحقيق التونسية مكتفين بذكر ما اعترفت به لجنة التحقيق الفرنسية نفسها ، وما شاهده دافيدسن مراسل اموشيتدبرس ١

- ١ - فى قرية بنى خبار ، دمرت ١٠ منازل وسلبت ١٠ اخرى .
- ٢ - فى قرية معمورة ، دمرت ٦ منازل وكناب . وقتل ثلاثة من بينهم امرأة حامل .

- ٣ - فى ترققة - دمر ١٥ منزلا وسجنت حوادث انتهاك عرض : قتل اثنائها غلامان واربعة من الاطفال الرضيع لال امهاتهم حاولن الاحتماء بهم .

١ - في قرية كليبية ، قتل خمسة أفراد ودمرت عدة منازل . وغرء
الاهالى ٢٨٠ ألف قرئك (١) .

وازاء هذا الاسراف فى سياسة العنف تحول الباي نفسه الى معارضة
القيم العام فرفض اقالة وزارة محمد شنيق ، وبمك برسالة استنكار الى
رئيس الجمهورية الفرنسية ولكن الرئيس الفرنسى اتخذ موقفا سلبيا
مما اباس الباي وجعله يخضع اخيرا لتهديد القيم العام ويقل الوزارة ،
بعد ان كان دى هوت كلك قد اعتقل معظم اعضائها لانها جرؤت على رفع
شكوى ضد فرنسا الى مجلس الامن . واختار دى هوت كلك لرئاسة
الوزارة التونسية صلاح الدين بن باكوش ، احد الاقطامين الذى الف
وزارة كل اعضائها من طبقة الملاك الزراعيين . ذلك ان جميع المثقفين ، حتى
المتدلين منهم ، انغوا من التعاون معه . وشعر دى هوت كلك بضرورة عمل
شء يقوى به مركز ابن باكوش ، فوضع بدوره مشروع اصلاح جديد ،
والفكرة الجديدة التى ادخلها فى مشروعه ، هى احلال مبدأ سيادة الباي
محل مبدأ السيادة التونسية الذى يتمسك به الوطنيون غير ان مشروعه
لا يختلف فى ليه عما رابناه فى المشروعات الفرنسية السابقة .

عادت الحالة فى تونس سنة ١٩٥٢ الى نفس الوضع الذى كانت عليه
ايام يرتون سنة ١٩٣٤ . ويبدو ان الظروف الخارجية ساعدت دى هوت
كلك على المضى فى سياسة العنف ، فقد قبل مجلس الامن وجهة النظر
الفرنسية بعدم اختصاصه ورفض المجلس فى ابريل ادراج المسألة التونسية
فى جدول اعماله . وفى فرنسا تماقبت حكومات بعينية ، من انطوان بينيه
سنة ١٩٥٢ ، الى جوزيف لانبييل سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ويشند المستوطنون
فى مطالبهم معترضين على تحويل بعض الوظائف الى التونسيين . ويؤيدهم
دى هوت كلك مستندرا عطف الراى العام عليهم حين بصرح بأن عائلات
المستوطنين كثيرة العدد ، وان عدد الوظائف المحدود فى تونس لا يحل
مشكلة الشباب التونسى المتعطل (٢) .

وفى هذه الاثناء تقوم ثورة ٢٣ يوليو فى مصر .

وبشعر الباي ان العروش لا تستقر تحت اصحابها الا لم يساهوا
رغبات الشعوب ويحاول أن يعمر الذكرى الالامقة به ، منذ قبل ارتقاء

(١) نشر تقرير لجنة التحقيق التونسية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢
وتقله Garras فى كتاب :

Bourguiba et la naissance d, une nation

(2) Julien, p. 217 a. q.

العرش على اكتاف المرسيين . وفي غداة الرد على مشروع دى هوت كلوك يجمع سيدى محمد الأمين باى مجلسا يضم أربعين من أعيان تونس ، ويبرف الى رئيس الجمهورية الفرنسية بما اخذه المجلس من قرارات : وهي ضرورة احترام سيادة الحاكم الشرعى لتونس طبقا لمعاهدة الحماية ، ورغبة الباي فى اشراك شعبه معه فى الحكم . ولا شك أن دى هوت كلوك قد استشاط غضبا لهذا التصرف وفكر فى خلع الباي . لولا أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم أنها هى التى اختارته بنفسها . ولذلك اكتفت بالرد على الباي قائلا : بأن مجلس الأعيان لا يمثل احدا فى تونس .

كان متوقعا ان تكون حكومة جوزيف لانييل اكمل تأييدا للقيم دى هوت كلوك . فان جورج بيدو المعروف بعدائه للحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا كان وزير الخارجية فى هذه الحكومة . ولكن الوزير الفرنسى كان قد بيت النية على أن يضرب ضربه القاصمة فى مراكش ، بخلع السلطان محمد بن يوسف . فلم يشأ ان يوسع دائرة المشاكل الاستعمارية بالإضافة الى اشتداد القتال فى الهند الصينية فى ذلك الوقت .

ورأى الوزير الفرنسى أن خير وسيلة لتهدة الأحوال فى تونس هى ابعاد القيم العام الذى اثار سخط الوطنيين دون أن يرضى المستوطنين ، واختار أحد المدنيين وهو فوزار خلفا لداى هوت كلوك ، وكان المفروض ان مغزى هذا التبديل فى الإقامة العامة ، هو ادخال اصلاحات جدية فى هذه المرة لحل الأزمة التونسية . وفى ١ مارس ١٩٥٤ صلت مراسيم الإصلاحات ، ولكنها فاجأت التونسيين بخيبة الأمل فنظام مناصفة القاعد فى المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين ظل قائما ، بل ان هذه الإصلاحات ، كما علق عليها الحبيب بورقيبة : قد اختصت المستوطنين بتمثيل أقوى فى هذه المجالس . لأن انتخابهم يتم بطريقة مباشرة ، أما التونسيون فينتخبون على درجتين (١) ومن الإصلاحات الأخرى التى تضمنها مشروع فوزار :

زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء .

تطبيق مبدأ الانتخاب بالنسبة للقواد بواسطة المجالس المحلية .

(١) حتى ذلك الوقت كان الحبيب بورقيبة يقر مبدأ اشتراك المستوطنين مع التونسيين فى المجالس النيابية والبلدية . ولكن ليس على أساس انتخابى او منحهم نصف القاعد . وإنما على أساس ان تختار الحكومة التونسية بعض اصحاب المصالح من الفرنسيين وتعيّنهم فى هذه المجالس .

ولم تمس بضعة أيام على صدور هذه الإصلاحات . حتى لوحظ ان حركة المقاومة المسلحة . او الفلّاحة كما يسميها الفرنسيون . قد بدأت تتخذ شكلا منظما واسع النطاق . ولستنا نعتقد كما يذكر بعض الكتاب انها كانت رد فعل لخيبة الأمل التي أحدثتها إصلاحات ٤ مارس . وانما كانت هي التطور الطبيعي لحركة النضال التي بدأت سنة ١٩٥٢ . والتي اتخذت في مرحلتها الأولى شكل اغتيالات فردية . ومن العوامل الهامة التي جمعت الشعب التونسي حول حركة المقاومة ، هو تنظيم المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم الارهاب المضاد Contre-Terrorisme لاغتيال المبرورين يوطنيتهم . وقد زاد من هذه التنظيمات خطورة وتهديدا لامن التونسيين . ان البوليس الفرنسي كان يستتر عليها . ولا ادل على هذا من حادث اغتيال الزعيم الشاب الكبير فرحات حشاد على ايدي هذه المصائبات في في ديسمبر سنة ١٩٥٢ . فقد ارتكبت الحادثة في احدى ضواحي تونس في وضع النهار وقيدت ضد مجهول .

ويمكن ذكر عاملين آخرين ساعدا على نمو حركة المقاومة المسلحة سنة ١٩٥٤ ، وهي :

اولا : ايجاد صلة وثيقة منظمة بين فرق التحرير التونسية وبين اكبر منظمة سياسية في تونس . الا وهي حزب الدستور الجديد . وكان بعض الفرنسيين يحاول اتيار هذه الصلة كي يثبت ان حركة الفلّاحة ليست الا تجمعا لبعض المجرمين العاديين .

ثانيا : تولى بعض المجاهدين التونسيين . الذين تدربوا في حرب فلسطين . قيادة ا فرق جيش التحرير التونسي .

بدأت هذه المقاومة المنظمة في الجنوب حول مدينة سوسة . ومنه انتشرت الى الغرب حتى حدود الجزائر . ولكن لم يقدر لجيش التحرير التونسي ان يبلغ نفس النضج واتساع النفوذ الذي بلغه جيش التحرير الجزائري فيما بعد . وذلك لقصر المدة التي استغرقها الكفاح التونسي المسلح . من مارس - ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فعندما سلم المقاتلون التونسيون السلاح في ٩ ديسمبر لم يكن عددهم قد تجاوز ٢٥١٤ رجلا وان كان يجب اضافة عدد مماثل تقريبا . كان يشتغل لتكوين جيش التحرير . كما ان خمسة عشر الف تونسي كانوا قد سجلوا اسماءهم في فرق المقاومة دون ان يخطرأوا فيها نظرا لتقصي السلاح . وتزايد ضغط الوطنيين في المدن . وشملت اغتالاتهم الخونة من التونسيين فضلا عن المستوطنين .

(1) Garas P. 229, s. q.

وشعر هؤلاء بأن حياتهم في تونس أصبحت غير محتملة . ولذلك اقترح بعض التقدميين من المستوطنين في مايو سنة ١٩٥٤ بأن تقبل الحكومة الفرنسية أي حل من شأنه إنهاء الأزمة التونسية .

واذن فحركة المقاومة قد بدأت تؤتي ثمارها منذ صيف سنة ١٩٥٤ . ومن شواهد ذلك نقل الحبيب بورقيبة من معتقله المعتزل الى الاراضي الفرنسية . فلما تقدم مندب فرناس الى الجمعية الوطنية يطلب الثقة بوزارته . كان مما اشتمل عليه خطابه . الوعد بحل الأزمة التونسية على اساس ديمقراطي . وبدا المستوطنون يحسون بأن الحكومة الفرنسية الجديدة لا تتوى الخضوع لهم مثل سابقتها . لان مندب فرناس كان من بين الساسة الفرنسيين القلائل الذين يدركون تغيرات العصر فاخذ المستوطنون يضعون المراقيل في وجهه وقاموا بمظاهرات لافتالة فوازار الهيم العام .

وشعر مندب فرناس بضرورة اتخاذ عمل سريع يقطع على المستوطنين خط الرجعة . فما كاد ينهي مشكلة الهند الصينية بتوقيع اتفاقية جنيف في ٢٠ يوليو ١٩٥٤ . حتى قام برحلة خاطفة الى تونس في ٣١ من نفس الشهر . وهناك أعلن قبول حكومته لمبدأ الحكم الذاتي لتونس ، على أن يتم تحديد العلاقات بينها وبين فرنسا بواسطة المفاوضات بين الطرفين .

رحب بورقيبة من مكان اقامته الجبرية بهذه الخطوة . ولكن هذا لم ينه حالة اعتقاله ، فبقيت مشكلة اختيار المفاوض التونسي . وكان من الصعب أن يعهد الحزب الدستوري . وهو اكبر منظمة سياسية في البلاد ، من هذه المفاوضات ، فاتفقت فرنسا وديا مع الدستوريين على تأليف وزارة جديدة برئاسة أحد المستقلين . واختير لهذا المنصب . طاهر بن عمار ، وهو من كبار الملاك الزراعيين . على أن يشترك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات . ووقع الاختيار على المنجي سليم ، ومحمد المصمودي ، وجلولي ، ليكونوا وزراء دولة في حكومة ابن عمار . واشترطت فرنسا أن تكون بقية الوزارة من المحايدون في هذه المرحلة .

كان مندب يأمل من وراء هذه الإجراءات إنهاء حركة المقاومة المسلحة وفلا وجه الهيم العام الجديد الجنرال بوييه دي لا تور نداءا الى جميع المقاتلين بتسليم أسلحتهم الى السلطات الفرنسية ، واعدا اياهم بعدم ترميهم لاية مؤاخذة الا في حالة ثبوت مخالفة للقانون العام . ولم يكن جيش التحرير التونسي غرا بحيث يطمئن الى هذا الوعد . بل لوحظ أن القتال عاد قاشد في شهر سبتمبر ، واراد المستوطنون أن يتخذوا من ذلك حجة كي تراجع حكومتهم عن سياستها ازاء تونس .

وربما كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتراجع لولا أن ثورة الجزائر هبت في هذه الأثناء وأصبح إنهاء القتال في تونس أمرا ضروريا . ولذلك اضطرت الإقامة العامة الى وضع شروط جديدة لانتهاء القتال في تونس ، وأصدت بذلك بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في ٦ نوفمبر ١٩٥٤ وبمقتضى هذه الشروط لم تصبح سلامة المقاتلين التونسيين رهنا بومد فرنسي فقط . بل بناما على اتفاق بين الحكومة التونسية والإقامة العامة .

وينص هذا الاتفاق على أن تسلم السلطات التونسية تمهيدا فرديا لكل مقاتل عند تسليمه لسلحه ، وللمجاهد الحرية في أن يسلم السلاح للسلطات الفرنسية أو التونسية وحدد آخر موعد لقبول التسليم في ٩ ديسمبر . وأعلن الحبيب بورقيبة والزعماء الدستوريون الذين تبعوه . موافقتهم على هذه الشروط .

- ٨ -

الاستقلال على مراحل

ابرز موقف الحبيب بورقيبة من مسألة المقاتلين التونسيين ، الخلال الذي كان قائما بصورة خفية بينه وبين سكرتير عام الحزب ، صالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق على مسألة الاستقلال .

وكادت الحوادث تؤيد وجهة نظره . خاصة عندما اسقطت الجمعية الوطنية حكومة منديس فرانس في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، بسبب سياستها في شمال افريقيا ، واعاد المستوطنون المحاولة كي تقلب الحكومة الجديدة سياسة سابقتها مستغلين الظروف الجديدة التي توطئت على تسليم جيش التحرير ، لولا أن خليفة منديس فرانس وهو ادمار فور . كان يعتبر نفسه زعيما لتجمع من الأحزاب عرف نفسه بأنه التجمع اليساري الجمهوري . فاتخذ خطوة حاسمة كي يقطع بها خط الرجعة على المستوطنين . فدعا اليه الحبيب بورقيبة وأجلد معه تصريحاً مشتركاً يقيد كلا الطرفين بحل وسط ، وهو تأكيد تصريح ٢١ يوليو بخصوص الحكم الذاتي . مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع .

ولا شك أن هذا التصريح ساعد على الإسراع بوضع التفصيلات التي اشتملت عليها اتفاقيات ٢٧ يونيو ١٩٥٥ بخصوص وضع تونس في ظل الاستقلال الذاتي .

وكما ستري بعد قليل كانت هذه الاتفاقيات نجاحا لفرنسا أكثر منها لتونس : ولا أدل على ذلك من أن بورقية نفسه : رأى فيها مجرد مرحلة نحو الاستقلال . ولو استمر العمل بهذه الاتفاقيات بأكملها لتأيدت وجهة نظر صالح بن يوسف مرة أخرى في معارضته لبورقية ، الذي وافق على وقف الكفاح المسلح ، وبهذا فقد عنصران من عناصر المساومة عند توقيع هذه الاتفاقيات : أولا أن عدة ظروف طرأت فساعدت الزعيم التونسي على التخلص من قيود تلك الاتفاقية في وقت أقصر بكثير مما كان يتوقعه . وذلك حين أعلن في ٢٠ مارس ١٩٥٦ - أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشؤون دفاعها بنفسها ، مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

ويمكن رد هذه الظروف الى عاملين أساسيين هما :

أولا : اشتداد الخصومة بين بورقية وصالح بن يوسف وانقسام الحزب الدستوري الجديد على نفسه .

ثانيا : تطور الثورة الجزائرية وازدياد وطانها على الجيش الفرنسي .

وتفسير ذلك أن بورقية دعا زميله القديم صالح بن يوسف : وحاول استرضاءه بجميع الوسائل حتى لا يضعف مركز الحزب في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها البلاد . ولكن صالحا أصر على موقفه ورفض حضور المؤتمر العام الذي دعا اليه رئيس الحزب في أكتوبر ١٩٥٥ . ومع أن المؤتمر أعلن موافقته على نيابة بورقية إلا أن هذا لم يمنع انخفاض عدد كبير من التونسيين حول صالح بن يوسف . وكان معنى هذا أنه سيتزعم حركة سياسية جديدة قبيل إجراء الانتخابات التي كان لا بد منها لاختيار جمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد في ظل النظام الجديد .

وكان من الممكن أن يسوء مركز بورقية في هذه الانتخابات لو بقيت الاتفاقيات مع فرنسا على حالها . ومعنى انتصار صالح بن يوسف ، هو زوال ما بقي من نفوذ لفرنسا في تونس . وبهذا المنطق استطاع بورقية أن يقتنع الحكومة الفرنسية بضرورة التخلص من الشروط القاسية في الاتفاقية ، حتى لا يترك المجال لانتصار ابن يوسف ، وهكذا ظفر بورقية بإعلان ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

وفيما يلي تحليل لاتفاقيات ٢ يونيو ١٩٥٥ :

تتضمن هذه الاتفاقيات وثيقة أساسية تحتوي على المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الفرنسية التونسية . فهي تنص في مقدمتها على (م - ٢٣ المقرب العربي)

ضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين ، وتؤكد استمرار العمل بالمعاهدات المعقودة سابقا بين تونس وفرنسا ، أي أنها تثبت وضعية الحماية باستثناء المادة الأولى في معاهدة المرسى ، التي اتخذت أساسا للإدارة المباشرة . وعلاوة على هذا تؤكد في بند خاص ، استمرار فرنسا في تولى شئون الدفاع والخارجية (مادة ٢ ، ٥) وتفرد المادة ٦ : مبدأ الامتيازات الخاصة التي يستمتع بها رعايا كل دولة في أراضي الدولة الأخرى ، مع ملاحظة أن مبدأ المعاملة بالمثل ليس له أهمية كبرى في مثل هذه الاتفاقيات المعقودة بين دولة كبرى وأخرى صغيرة .

وتعترف المادة السابعة : بأن اللغة الرسمية هي اللغة العربية ، ولكنها تضيف بأن الفرنسية لا تعتبر لغة أجنبية . وتعتبر المادة العاشرة متعارضة مع مبدأ السيادة القومية فهي تقول : « يعترف الطرفان بتضامتهما الكامل للدفاع عن أمنهما . ولتحقيق هذه الغاية لا يجوز اتخاذ أي إجراء تشريعي بخصوص الدفاع أو الأمن الداخلي أو الأحصاء والتجنيد في تونس إلا بموافقة الطرف الآخر » وتتعهد الحكومة التونسية بتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لمصالح فرنسا ومسئولياتها أمام (العالم الحر) . ولتطبيق هذه الإجراءات داخل تونس تتكون لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسي ، والذي هو في نفس الوقت وزير الدفاع التونسي .

والحق بهذه الاتفاقيات عدة ملاحق يختص أحدها بكيفية التحكيم عند وقوع نزاع على تفسير هذه الاتفاقية . فقد حرصت فرنسا أن تبعد عن مثل هذا التحكيم أي هيئة دولية . ومن أهم هذه الملاحق . الملحق الثاني الذي ينص على أن فرنسا تشرف على جميع أنواع المواصلات والمناجم والموانئ ، بصفتها المسؤولة عن الدفاع عن البلاد . وعلى إعفاء القوات الفرنسية المعركة في تونس من الضرائب الجمركية . وخصص الملحق الرابع لكيفية تحويل الشرطة إلى الأيدي التونسية تدريجيا ، فنص على أن يتم ذلك في خلال ١٨ شهرا بالنسبة للريف ، وستين للمدن الكبرى . على أن يبقى دليس الشرطة فرنسيا مدة عشر سنين .

والى جانب هذه الاتفاقية العامة وقعت في نفس الوقت أربع اتفاقيات :

الأولى خاصة بوضع المستوطنين الفرنسيين ، وقد نصت على أن يحتفظ هؤلاء بقوانينهم المدنية . وأن يشرف المندوب السامي الفرنسي على تطبيق هذه القوانين عليهم بواسطة موظفين تابعين له . كما أباح لهم استعمال لغتهم الأصلية والتعلم بها دون التقيد بلغة البلاد الرسمية . وتحرم الاتفاقية على الحكومة التونسية التدخل بواسطة التشريع في

جنسية هؤلاء المستوطنين أو حقهم في التنقل بين فرنسا وتونس أو حتى في اقامتهم في البلاد .

اما بخصوص اشتراكهم في المجالس النيابية وهو موضوع الخلاف القديم فقد حل حلا وسطا ، مؤداه ان يشترك المستوطنون في المجالس البلدية دون التشريعية ، وان تكون نسبتهم في جميع الاحوال اقل من النصف . ومع ذلك فقد منحوا عددا من المقاعد يزيد على نسبتهم الحقيقية بين السكان . اذ خصصت لهم ثلاثة اسباع المقاعد في مدن تونس وبنزرت وقرى فيل ، وثلاث المقاعد في المدن الاخرى اذا كان عدد الفرنسيين ١٠ ٪ ، ومقعد واحد فيما عدا ذلك من الاماكن .

ثانيا : الاتفاقية القضائية : تنص هذه الاتفاقية على تبعية التونسي قضاء تونس و تونسي وطني . ولكنها تستثنى القضايا السياسية والمتعلقة بالامن العام ، وكذلك حوادث اعتداء التونسيين على الموظفين او رجال الجيش الفرنسيين ، فتحيل جميع هذه القضايا الى محاكم فرنسية (مادة ٢١) . وفي حالة وقوع النزاع بين رعايا تونسيين واجانب فعال القضايا الى محاكم مختلطة تقرر اقامتها تدريجيا بعد خمس سنوات .

ثالثا : الاتفاقية الثقافية : وبلغت النظر في هذه الاتفاقية امران :

(ا) النص على بقاء بعثة تعليمية فرنسية تحت اشراف المندوب الباسي لادارة جميع المؤسسات التعليمية الفرنسية .

(ب) وهو الاهم ، النص على تعليم اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة بالمدارس الرسمية التونسية .

رابعا : الاتفاقية الاقتصادية والمالية : لما كانت الشعوب المستعمرة ترون قبل كل شيء الى التخلص من السيطرة السياسية الاجنبية ، فان كثيرا من زعماء هذه الشعوب يتساهلون في منح الامتيازات الاقتصادية في سبيل الحصول على الاستقلال السياسي ، ولا تتبين لهم مساوي هذه الامتيازات الاجنبية وعرقلتها لسياستهم القومية الا بعد ان يتولوا ادارة البلاد بأنفسهم . وهكذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية محققة لجميع اهداف الفرنسيين في تونس . وتضع مقدمة الاتفاقية المبادئ العامة للملاقات الاقتصادية بين البلدين على النحو الآتي :

تتوخى هذه الاتفاقية اقامة اتحاد اقتصادي كامل على قدر الامكان بين فرنسا وتونس داخل منطقة الفرنك .

وتعهدت الحكومة الفرنسية بقطاع النقد التونسي ، وضمان الدين العام وسد العجز في الميزانية . وكذلك تعهدت فرنسا بمساعدة تونس لتصرف فائض انتاجها داخل منطقة الفرنك وخارجها . وفي مقابل هذا حصلت فرنسا على الامتيازات الآتية :

١ - الاشراف على اصدار الاوراق المالية في تونس .

٢ - وضع نظم موحدة لتبادل النقد مع الخارج وتحصيل العملة الأجنبية لدى الدولتين الى خزانة واحدة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية ، وعلى أن يكون مدير الجمارك فرنسيا مدة سبع سنوات ، وتستثنى بعض الأحوال التي تتعارض فيها مصلحة أحد الطرفين الاقتصادية مع اتحاد النظم الجمركية . (مادة ١١ و ١٢ و ٢٦) . وتعهدت تونس بأن تراعى الوحدة الجمركية مع فرنسا عندما تقوم بالعمليات التجارية مع الخارج .

ومن أهم الامتيازات ، هي حرية استثمار الأموال والمشاريع في تونس بعد النص على ضمانات مشددة تمنع الحكومة التونسية من ممارسة حقوقها التشريعية ازاء الشركات ورعوس الأموال الأجنبية . وتنص المادة ٣٥ ، على أنه لا يجوز تغيير التشريع الخاص بالجمعيات والشركات ، القائم عند توقيع هذه الاتفاقية الا اذا كان المراد بهذا التعديل مطابقة القانون الفرنسي ، وكذلك تعهدت الحكومة التونسية بالا تدخل في نظام الملكية للأراضي الزراعية . وهو النظام الذي اتاح للمستوطنين امتلاك مساحات شاسعة ، هذا علاوة على حرية تنقل ورعوس الأموال دون قيد .

ولما كانت الخزانة الفرنسية قد تعهدت بتقديم المساعدات والقروض ، فقد نص على أنه لا يجوز للحكومة التونسية عقد قروض أجنبية دون موافقة الحكومة الفرنسية (مادة ٢) (١) .

(١) نصبرص هذه الاتفاقيات منشورة على حدة بالعربية والفرنسية .

الفصل السابع عشر

في مراكش

- ١ -

لم تكن مرحلة المقاومة المسلحة قد انتهت بعد ، حينما بدأ الوطنيون في مراكش نضالهم على الصعيد السياسي . وإذا كان الإسلام قد لعب دورا أساسيا في بعث الحركة الوطنية التونسية ، فإن أثره في مراكش كان أقوى . ويدعى الكتاب الفرنسيون بأن الوطنية المراكشية نتاج لمهد الحماية ، لأن فكرة الارتباط بإقليم معين لم تكن موجودة قبل ذلك المهد الذي جعل من مراكش وحدة سياسية واضحة المعالم .

وإذا صح ذلك من بعض الوجوه ، فإن ردنا على تلك الدعوة ، هو أن الإسلام كان بديلا لفكرة الاقليم عند نشأة الروح الوطنية المراكشية .

ولا يعني هذا خلو الوطنية المراكشية تماما من فكرة الوطن الجغرافي والقاري لكتابات الوطنيين ولمح احساسا بالأمجاد التاريخية الخاصة بمراكش . فهم يشيدون بذلك القطر الذي كان مركزا لدولة الموحدين وتزعمه للمغرب آنذاك . ويشيرون إلى صعود دولة الأشراف السعديين أمام التوسع العثماني ونضالها في وجه الاطماع الأيبيرية . ثم أن كفاح عبد الكريم الخطابي ما يزال مثلا رائعا يشهد بمجد مراكش في الحاضر مثلما كان في الماضي .

دليل آخر على دحض الحجة الفرنسية ، وهو وجود حركة التجديد في مراكش منذ أوائل القرن العشرين ، بل ظهور حركة دستورية عند تولى السلطان عبد الحفيظ للحكم سنة ١٩٠٧ ، وإن لم تكن هذه الحركات في الحقيقة قد بلغت نفس الدرجة من التقدم التي بلغتها في تونس قبل عهد الحماية (١) .

(١) يروي القاسي مشروعا مفصلا لدستور مراكشي سنة ١٩٠٧
انظر ص ١١٤ ، ١١٥ .

اما اهمية الباعث الاسلامي فتتمثل في الأمور الآتية :

انتشار الطرق الصوفية ، ولكن هذه الطرق التي كانت في القرن السادس عشر أداة بحث للجهاد ، أصبحت منذ تجديد الصراع مع أوروبا في القرن ١٩ ، أداة هدم وخيانة إلا فيما ندر . فقد كان ماء العينين زعيم المقاومة في الجنوب من رجال الطرق يتبع نفس أساليبهم القائمة على الخرافات للدعاية لنفسه . وهو على اتصال بالحركة السنوسية ، التي هي أيضا طريقة صوفية . غير أن معظم الطرق تعاونت آنذاك مع الاستعمار الأجنبي (١) .

فمثلا تعاونت الوزانية ذات النفوذ في الجنوب الشرقي مع السلطات الفرنسية في الجزائر . وكذلك قام عبد الحى الكتاني زعيم الطريقة الكتانية الحديثة ، بدور مخز خلال الأزمة المراكشية قبيل الحماية فقد تعاون مع ممثلي فرنسا ضد السلطان عبد الحفيظ . ونتج عن ذلك أن اهتم السلطان بتأييد حركة الانبعاث الاسلامي المضادة وأعطى بذلك الحركة السلفية .

ولا يقتصر دور الحركة السلفية في كفاح الاستعمار الأوربي على مراكش . فهي حركة متصلة الحلقات مثلها جمال الدين الأفغاني في أقصى المشرق الاسلامي ، كما مثلها أبو شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي في المغرب الأقصى . ويعتبر علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال نفسه نتاجا لهذه الحركة ، فقد تلقى مبادئها على يد ابن العربي في جامع القرويين ، بينما كان الدكالي ينشر نفس الدعوة في الرباط . وقد كانت مهمة صعبة حقا أن تقتلع من اذهان الشعب الآثار العميقة التي تركتها التقاليد الصوفية على مر الأزمنة . ومما لا شك فيه أن موقف الصوفية من الاستعمار الأوربي قد سهل عليه هذه المهمة .

ثم جاء الظهير البربري في سنة ١٩٢٠ ليؤكد الصفة الاسلامية للحركة الوطنية عند نشأتها . فان أول تشكيل منظم لتلك الحركة كان رد فعل مباشر لهذا الظهير . وقد اعتبر الظهير كما أشرنا من قبل ، سياسة تشهيرية تهدف الى تنصير البربر بالقوة . وتعاون شكيب اوسلان مع تلامذته المغاربة لاثبات هذه الحقيقة في جميع أقطار العالم الاسلامي ، وحاول بنفسه دخول مراكش بهذه المناسبة ، ولكن السلطات الفرنسية أبعدته .

(١) انظر عن موضوع الطرق .

Odinot - le role politique des Confréries Religieuses et
Zaouias au Maroc.

ولما كان الأمير أرسلان - الذي يسمى الى جبل لبنان : من رواد فكرة العروبة فقد اتاح له الظهير الفرصة لكي بحث زعماء المغرب - وكلهم من حواريه الذين اتصلوا به في مكتبه بجنيف على عظيم الوطنيين الإسلامية بفكرة العروبة وان كان الإسلام ظل مقدما عند الوطنيين في مراكش حتى بعد الاستقلال .

وقد عرف الظهير البربري العالم الإسلامي بمشكلة مراكش قبل غيرها من مشاكل الشمال الأفريقي . غير أن هذا الاهتمام ارتكز على المستوى الديني ، فاهتمت به في مصر جماعات مثل الشبان المسلمين وجمعية التوجيه الإسلامي ورجال الأزهر ، ومجلة المنار ، التي كان يصدرها رشيد رضا .

٢

كتلة العمل المراكشي

وفي مراكش بدأ الشباب حركتهم السياسية على هيئة جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، فيعزى الى عدد من صفراء الشبان الذين تخرجوا في المدارس الفرنسية تأليف جمعية من هذا النوع تعرف بجامعة انصار الحق . وكان أبرز شخصية فيها هو أحمد بلافريج الذي جمع الى دراسته الفرنسية الأولى ثقافة عربية تلقاها في جامعة القاهرة . وكانت الرابطة مثل الدار البيضاء من المدن المراكشية التي تأثرت اجتماعيا بالاستعمار الفرنسي . أما فاس التي عاشت بعيدة عن هذا التأثير ، فقد شهدت قيام الجمعيات الدينية التي نشأت أصلا لمجابهة الطرق الصوفية وعقائدها ، ثم تحولت بحكم ظروف مراكش الى الاهتمام بالشؤون السياسية .

وكان علال الفاسي من أبرز شباب القرويين الذين روجوا للدعوة السلفية . وعندما أصبح مدرسا بهذه الجامعة الدينية ، استطاع أن يحول دورسه الدينية الى محاضرات في التربية القومية ، محرجا بذلك الإقامة العامة التي لم يكن من السهل عليها التدخل في شؤون الجامعة الدينية . وعندما علم شباب فاس بنشاط اخوانهم في الرابطة عمل كل فريق على التقرب من الآخر ، حتى كونوا نواة كتلة العمل المراكشي التي ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربري .

ذلك ان نشاط تلك الجمعيات ظل محصورا داخل الفئات المستتيرة ،

حتى اذا جاءت الإقامة ومست بالظهير البربري العقائد الدينية . استنجد هؤلاء المستنيرون أن يقوموا بالدعاية الوطنية فيجدوا لها صدى بعيدا بين عامة الشعب . وبدأت مدن مراكش تشهد المظاهرات ، ويتعرض قادها للاعتقالات . ولم تمر هذه الحوادث دون أن تترك أثرا في انسياسة الفرنسية ، فقد أعلنت الإقامة أن تطبيق الظهير البربري امر اختياري . وبناءا عليه أتت وفود من أيت زموور ، وآيت يوسى ، تعلن رفضها لظهير ثم لوحظ أن الإقامة العامة لم تكن جادة في إعلانها .

وعلى ذلك استمر الشيباب في شن حملته حتى استطاع في سنة ١٩٣٢ أن يصدر أول مجلة باسم الكتلة المراكشية للعمل . كانت تصدر في باريس باسم مجلة المغرب وفي مراكش ، باللغة الفرنسية أيضا . باسم مجلة العمل المراكشي .

وحرصت الكتلة على توثيق صلتها بالمنطقة الخلفية . فتعاون علال الفاسي مع عبد الخالق الطريس وعبد السلام بشينة لإنشاء فروع للكتلة في الشمال . وذلك تثبيتا لفكرة وحدة الوطن التي سعت إليها الكتلة .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزبا سياسيا بالمعنى التنظيمي المعروف . وانما هي تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافته . وفي سنة ١٩٣٤ نزلت الكتلة الى ميدان العمل الجماهيري . وذلك بمناسبة زيارة السلطان لفاس في مايو ١٩٣٤ وتدخل الإقامة العامة لمنع السلطان من الصلاة في جامع القرويين ، أحد معقل الكتلة . والواقع أن زعماء الكتلة وخاصة علال الفاسي قد اجتذبوا محمد بن يوسف اجتذبا الى الحركة الوطنية بتكرار تصريحاتهم بالولاء للعرش ورغبتهم في أن يتركوا للسلطان مطلق السلطات في هذه المرحلة الاولى من تطور مراكش .

ولكن مشاركة السلطان للحركة الوطنية قد تمت تدريجيا . فبدأ حياته بالتعاون التام مع الإقامة وانتهى بتزعم الحركة الوطنية .

وبفضل كتلة العمل المراكشي (١) ذاق السلطان للمرة الاولى سنة ١٩٣٤ طعم الشعبية : لا كشيخ مقدس يمنح البركة ، بل كزعيم للجماهير . ولم يغير الوطنيون موقفهم من السلطان حينما أصدر محمد الخامس بيانا يستنكر فيه هذه المظاهرات ، لانهم كانوا يدركون ظروفه الصعبة في مواجهة الإقامة العامة .

كذلك يرجع الى هؤلاء الوطنيين الفضل في اضعاف تقاليد الملكية
المصرية على السلطنة العتيفة - بهم الذين استنوا الاحتفال بعيد
الجلوس واطلقوا لقب الملك بدلا من السلطان ، واعلنوا الحصن وليا
للمعهد ، ولم يكن للسلطنة نظام وراثي محدد . لذلك يرجح أن يكون
السلطان قد تحول عاطفيا منذذ الى جانب الحركة الوطنية ،
وان لم يشأ أن يصرح بذلك .

وكان برنامج الكتلة الذي نشرته في نوفمبر ١٩٢٤ متواضعا جدا ،
يبدل على أن واضعه كانوا يريدون البدء بالإصلاحات الداخلية . ويشعرون
بأن حالة مراكز تستدعي المرور بمرحلة طويلة تستعين خلالها بالحماية
الفرنسية . فركزوا تقديمهم على نظام الإدارة المباشرة وطالبوا بتنفيذ روح
انحياية ، أي انتصارها على النصح والإرشاد . وقد قهمل ههنا
البرنامج الإصلاحات اللازمة في مختلف الميادين (١) .

فبالنسبة للإدارة طالب البرنامج بفتح باب الوظائف أمام المستثمرين
من المراكبيين حتى يتسويروا على شؤون الحكم . وبضرورة فصل السلطات
القضائية عن السلطات الإدارية . ذلك أن ظهيرا صدر منذ سنة ١٩١٢ ،
يمنح القواد والباشوات حق الفصل في الشؤون المدنية والجنائية ،
بشرط ألا يتجاوز ذلك حدا معينا من العقوبات ، وأساء الباشوات استخدام
هذا الحق . فطالب البرنامج بفصل السلطات القضائية وتعيين الشياخ
المؤهل في السلك القضائي مع توحيد بالنسبة لجميع أنحاء البلاد . وهذا
يعنى إلغاء الظهير البربري ..

كذلك طالبت الكتلة بتأسيس مجالس بلدية ومجالس للطوائف على
غرار المجالس المختصة للمستوطنين . على أن تكون هذه ، كما علق
عزالا الفاسي مرحلة أولى نحو الحكم النيابي . ولكن يبقى السلطان في
هذه المرحلة مالكا للسلطين التشريعية والتنفيذية .

وفي ميدان الاقتصاد طالبت بتطبيق ميثاق الجزيرة ، أي احترام
مبدأ الباب المفتوح ، نظرا لأن الصناعة الوطنية لم تكن قد تطورت بعد
بحيث تحتاج الى حماية جمركية . وإنما انتقد البرنامج سياسة
فرنسا الاحتكارية . كذلك اهتم البرنامج بحق العمال المراكبيين في
تكوين النقابات أسوة بالأوربيين .

أما في ميدان التعليم ، فقد قترح البرنامج توحيد التعليم في جميع أنحاء البلاد . ومفرد ذلك ، إلغاء المدارس البربرية التي أنشئت أصلا لأغراض سياسية . وتعميم المدارس الابتدائية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم المهني ، وإرسال البعثات إلى فرنسا ودول الشرق العربي . هناك علاوة على الإصلاحات الاجتماعية التي فصلها البرنامج . ونظرا لاعتدال هذه المطالب ، فقد قبلت الأمانة العامة مبدأ مناقشتها . ولكنها امتدت في ذلك وقتا طويلا ، حتى قام المستوطنون يحتجون على التفاوض مع الوطنيين سيما وأن البرنامج احتوى على مبدأ حماية صغار الملاك الوطنيين من الاستعمار الرسمي . وتكاتف المستوطنون الزراعيون مع الموظفين الإداريين الذين كثروا تبعا لنظام الإدارة المباشرة وأصبحوا الصق بالمستوطنين منهم بالأداة الحكومية . وطالب الموظفون بتمثيلهم في مجلس الحكومة الاستشاري أسوة بالفرف الزراعية والصناعية مع المطالبة بتوسيع سلطاته ، فلا يجوز للأمانة العامة اتخاذ أي إجراء إزاء المطالب الوطنية بدون موافقتهم ، وتلبية لهذه الرغبات ، عينت حكومة باريس مقيما عاما معروفا بتأييده لمستوطنى شمال أفريقيا وهو بيروتون ، الذي سبق أن عرفنا سياسته في تونس .

وكانت الكتلة ، مثل غيرها من الهيئات الوطنية في شمال أفريقيا ، على اتصال باليسار الفرنسي . فأملت خيرا في حكومة الجبهة الشديدة التي انتصرت في انتخابات مايو ١٩٣٦ ولكنهم لم يكونوا أحسن حالا من أخوانهم في تونس والجزائر . بل إن حكومة الجبهة أثبتت على بيروتون مقيما إلى أن وقع انقلاب فرانكو المعروف . فخشيت أن يقوم بيروتون بنفس المحاولة بالنسبة لفرنسا ، معتمدا على مركزه القوي في شمال أفريقيا . ولذلك قررت عزله في أكتوبر ١٩٣٦ . واختارت خلفا له الجنرال نوجيس ولم يكن أقل عنفا من سابقه في محاربة الوطنيين .

٣

انشقاق الكتلة

أصبحت كتلة العمل المراكشي عدة وسائل للتعبير عن نشاطها السياسي في هذه المرحلة الأولى ، منها إصدار الجلات والصحف ، وله تكن الصحافة العربية قد نضجت سياسيا : لأن القليل منها الذي صدر في البلاد كان يشرف عليه لبنانيون . ومن بين هذه الوسائل إنشاء المدارس الحرة تحت ستار التعليم الديني ، والا تعرضت للأغلاق . وقد ضمت هذه المدارس نحو ١٥٠٠ تلميذ في سنة ١٩٣٦ . ومنها أيضا

اشراك اصحاب الحرف والصنائع فى الحركة الوطنية ، اذ وجدوا فى هذه الفئة مجالا خصباً للاشتراك فى المعارضة ، لانهم تأثروا بالصناعة الحديثة وكسدت تجارتهم واخيرا حرصت الكتلة على اجتذاب السلطان للحركة الوطنية .

لم يكن نوجيس افضل كثيراً من سلفه ، وقد عرف بكثرة تقلباته ، فهو عندما تولى الاقامة العامة مظاهر بانساع سياسته الجديدة واعلن عن نيته فى اطلاق الحسريات . وفضلاً استطلعت الكتلة ان تعيد تحرير صحفها ، وخيل للقائمين بها ان الوقت قد حان لتشكيل حزب رسمى منظم . وشرع ملال الفاسى مع محمد الوزانى فى تنظيم الحزب على اساس ان يتكون من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية وفروع ، وتجتمع هذه الفروع فى مؤتمر وطنى لانتخاب لجنته التنفيذية .

قررت الكتلة انتخاب لجنة مؤقتة ، الى ان تسمح الظروف بمقد مؤتمرها الوطنى ، وأسفرت الانتخابات عن الآتى :

رئيس	ملال الفاسى
امين عام	محمد الوزانى
امين صندوق	احمد مكوار
	محمد اليزيدى
	عمر عبد الجليل
اعضاء	عبد العزيز بن ادريس
	محمد غازى

وعلى اثر ذلك اعلن الوزانى انسحابه وتأسيس حزب مستقل باسم حزب الشعب ، ويستنتج من حديث الفاسى ، ان انسحاب الوزانى على اثر اعلان تكوين اللجنة انما كان مرده عدم رضاه عن تلك النتيجة (١) والحقيقة ان الانشقاق كان يخفى وراءه خلافات عقائدية . فالوزانى ينتمى الى أسرة ارسنقراطية ، دوس مثل كثير من ابناء هذه الطبقة فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس فهو متشبع بالثقافة الغربية ، ويرى الاعتماد بتطوير مراكز اجتماعيا وسياسيا فى اطار الحضارة الغربية . ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابى .

واذا كان الفريق المحافظ من الكتلة يوافق مبدئيا على الحكم

(١) الفاسى ص ٢٢٤ .

الدستورى . فانهم يلحون فى ربطه بالنظام الملكى . وقد استمر هذا الخلاف فى التفكير الى ان بعث الحزبان ، بعد الحرب العالمية الثانية : باسمين جديدين : حزب الاستقلال ، وحزب النورى والاستقلال .

وقد تميز الحزب الوطنى عن منافسه بالاهتمام بربط مراكش بالعروبة والاسلام كما سيتضح ذلك عند بيان برنامجيه . ومن ثم يمكن القول بان الخلاف بين فرعى الكتلة ، يقابل الخلاف بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى تونس ، مع هذا الفارق ، وهو ان الخلافات المقاعدية لم تؤد بالزعماء الوطنيين فى مراكش الى الانقسام فى مواجهة السلطات الفرنسية .

استمرت اللجنة التنفيذية فى عملها باسم الكتلة ، بعد ان اختارت احمد بلافريج للأمانة العامة . ولكن السلطات الفرنسية راعها النشاط الجديد الذى دب فى الحزب ، فاعلنت حله فى ١٨ مارس ١٩٣٧ . ولم يلبث الفاسى وصحبه ان اعادوا تكوين منظمته تحت اسم جديد ، هو الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية ، بعد ان حذفوا من شروط عضويته يمين الولاء للكتلة ، باعتبار ان الاقامة قد تطلت بهذا القسم عند اصدار قرار الحل ، فادعت بأنه يتضمن فكرة الولاء لهيئة غير الهيئة الشرفية الوحيدة فى البلاد ، وهى السلطان . واستمر فى اصدار نفس الجرائد التى كانت تصدرها الكتلة منذ اواخر سنة ١٩٣٦ ، وهى الاطلس المغربية والعمل الشعبى بالفرنسية .

وقد استطاع الحزب بعد جهود متواصلة ان يظفر باعتراف رسمى ، وان ينشر مبادئه : التى توضع بجلاء نزعته اصحابه الدينية .

فهى تعلن ان المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالاسلام . وان الإصلاحات فى جميع الميادين ، بما فى ذلك النظام النيابى والانتخابى ، لا بد وأن تستمد من الشريعة الاسلامية . كذلك طالب الحزب بمكافأة التبشير فى بلاد البربر ، فكان يتبع الحفلات الدينية التبشيرية ، ويقابلها باحياء الذكريات الاسلامية كالولاد النبوى وخلافه .

كذلك أسس الحزب لجانا خاصة بالتقويم الخلقى .

ومما يسترعى الانتباه ان الحزب خصص احدى لجانه للدفاع عن قضية فلسطين . وكل هذه امور تبرز الفرق بين اتجاه الحزب الوطنى وبين حزب الشعب . وتمم عن التربة الدينية التى طبعت زعيمه ملال الفاسى .

ومن حيث نظام الحكم : أعلن الحزب صراحة تمسكه بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية ، مذكرا بأن البلاد لم تعرف مدة ١٤ قرنا شكلا للحكم غير الملكية وهذا لا يعنى أبدا أن الملكية لا تتطور الى شكل دستوري على غرار ما يجرى في إنجلترا أو في بعض البلاد الإسلامية اليوم (١) .

لم تطل حياة الحزب الوطني ، فقد لاحته الحل في أكتوبر ١٩٣٧ . وذلك على إثر الحوادث التي وقعت في مكناس بسبب تحيز الإدارة في توزيع المياه لصالح بعض المستوطنين الزراعيين ، فعقد الحزب مؤتمرا في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ، استنكر فيه التعدي على الحريات العامة وطر ملكيات الوطنيين . وأعلن تصميمه على مقاومة سياسة توجيس . وعلى إثر ذلك في ٢٥ أكتوبر حل الحزب ، بل اعتقل زعمائه وشدوا . وكان مصير الفاسي هو النفي الى الجايون في أفريقيا الاستوائية - حيث استمر معتقلا مدة ٩ سنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٦ .

توطدت الصلات بين الوطنيين في المنطقة الخليفية وبين اخوانهم في الجنوب وقد مارسوا نشاطهم باسم كتلة العمل ، وذلك قبل أن يتفرقوا الى حزبين سنة ١٩٣٦ كما حدث في الجنوب . وبالرغم من أن اسبانيا سارت على نفس طريقة الإدارة المباشرة إلا أن الوطنيين في الشمال لم يسطموا بروح الاستعلاء التي تميز بها المستوطنون الفرنسيون ،

أما اسبانيا فلم تحارب الثقافة العربية بنفس الشدة ، ولم تسع للتفريق بين عنصرى السكان ، بل أن التأثير كان متبادلا بين المراكشيين والاسبان . ولم يستنكف هؤلاء من دعوة الجيش المراكشي في مراكش ، وهو يتألف من جند مغاربة يقودهم ضباط اسبان لاختاد ثورة العمال في شمال اسبانيا سنة ١٩٣٥ . كذلك اعتمد فرانكو في الحرب الأهلية التي خاضها من سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، على عدد كبير من الجيئند المغاربة . ومن المعروف انه بدأ حركته انطلاقا من الحاميات الإسبانية في مراكش (٢) .

وفي هذه الأثناء حاولت حكومة الجمهورية في برشلونة ، المعادية لفرانكو ، اغراء رجال الكتلة بالعود . ولكنهم رفضوا التعاون إلا بعد حصولهم على شروط مقدمة ، من بينها استقلال المنطقة الخليفية . ومع أن حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا كانت تميل الى حكومة الجمهورية الإسبانية ، التي تتألف مثلها من الاشتراكيين والشيوعيين ، إلا أنها رفضت

(١) نفس المرجع ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر : Mellor p. 90 S. Q.

وهو يفصل الدور الهام الذي قام به المغاربة في حركة فرانكو .

تلك السياسة ، لأنها تهدد بانتشار الروح الاستقلالية . لما المستوطنون
الفرنسيون فاقظروا ترحيبا شديدا بحركة فراكو .

ورأى الكوديلو الاسباني (١) أن يسابق حكومة برشلونة ، في
استرضاء المراكشين ، فاطلق حرية الصحافة وأبدى استعدادا للتفاوض
مع زعمائهم . وقد نتج من هذا الوضع ظهور زعيمين من زعماء الكتلة ،
هما عبد الخالق الطريس ، ومكي الناصري ، فأسس الأول حزب الإصلاح ،
والثاني حزب الوحدة المغربية دون أن يكون بينهما خلاف على المبادئ
فكلاهما متمسك بمبادئ الكتلة لا سيما ربط مراكش بالمروبة والإسلام .
وعندما تحصل مراكش على استقلالها ، سيعود هؤلاء جميعا الى الانضواء
تحت لواء حزب الاستقلال .

وقد حاول حزب الإصلاح تشكيل منظمات عسكرية على غرار هيئة
الفلانج الاسبانية ، فلم يسمح فراكو باقامة مثل هذه التشكيلات . ومع
ذلك فقد تفوق حزب الإصلاح على منافسه من حيث القدرة على اكتساب
الأنصار .

وتمشيا مع سياسته الجديدة ، أعلن فراكو عن منح الوطنيين
وزارتين : الاوقاف والمعارف ، على أن تكونا تابعتين للإدارة الخليفة .
وعلى هذا الأساس قبل الطريس تولي وزارة الجبوس ، ودأود وزارة
المعارف . وما لبثا أن تبينا أن الإقامة العامة مازالت تمارس اشرافها
على الوزارتين بواسطة الصدر الأعظم ، فقررا الاستقالة . ومما يجدر
بالملاحظة أن دأود ، حاول اثناء الفترة القصيرة التي تولي فيها وزارة
المعارف ، أن يوطد العلاقات الثقافية بين المنطقة الخليفة وبين مصر .
ولم تمر قل اسبانيا ، مثل فرنسا حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، تأكيد
هذه الروابط العربية . ولكنها كانت مدفوعة في سياستها بدافع الحسد
نحو الشريك الذي فاز بالقسط الأكبر من الفتيمة .

كما أن الخلاف المذهبي بين اسبانيا الفاشية وبين فرنسا ، في
السياسة الادوية العامة . قد ساعد على ايجاد الهوة بين البلدين في
سياستهما المغربية . وسيتبين هذا الوضع بصورة أوضح عند الحديث
عن موقف اسبانيا من نفى السلطان محمد الخامس سنة ١٩٥٣ .

(١). كلمة كوديلو بالاسبانية تعني الزعيم .

الحرب ومولد حزب الاستقلال

اكتسب موضوع الصلة بالمحور ، بعض الأهمية في المغرب في فترة ما بعد الحرب . وشبه المغرب في ذلك كثيرا من بلاد الشرق الأوسط التي أثرت أمامها تلك المشكلة بمناسبة مطالبها بالتححر من النظام الاستعماري . فبرر الزعماء الوطنيون موقفهم بالمساكنات التي قبلوها لقضية الحلفاء . بينما نفت الدول الاستعمارية هذه الحقيقة ، وحاولت أن تلتصق بالوطنيين تهمة التعاون . أو على الأقل الميل إلى المحور .

ومما لا شك فيه أن مراكش الرسمية ممثلة في شخص السلطان ، قد أبدت تأييدا صادقا لفرنسا . فأعلن السلطان في ٢ سبتمبر ١٩٢٩ ، أي يوم قيام الحرب « من الآن وإلى اليوم الذي تكلل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنصر ، يجب علينا أن تقدم لها كل مساعدة دون أي تحفظ ، ولن نشح عليها بمواردنا ولن نتردد في تقديم أي تضحية » . ولما اضطرت فرنسا إلى التسليم في يونيو ١٩٤٠ أبدى السلطان تأثره الشديد . بيد أن سياسة حكومة فيشي نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا .

وبالرغم من أن الألمان أبدوا نشاطا في مراكش في فترة صعود نجمهم ، إلا أنهم لم يجدوا صدى لدى الوطنيين المغاربة . وكانوا يمارسون نشاطهم من طريق منطقة النفوذ الإسبانية . وعمل الوطنيون في مراكش كانوا يذكرون سياسة ألمانيا في أوائل القرن ، وكيف أنها تظاهرت بالدفاع عن استقلال البلاد . ثم تبين أن ذلك الموقف لم يكن سوى أداة لمساومات السياسة الألمانية . كما أن نزعة هتلر العنصرية ، وعمهده لفيشي باحترام الامبراطورية ، كان يتناقض وادعاءات بعض المبعوثين الألمان ، مع رغبتهم في مساعدة الوطنيين .

وقد ترك الألمان حسب اتفاقية الهدنة لحكومة فيشي ، حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها في شمال أفريقيا . وسمحت بزيادتها إلى ١٢٠ ألف رجل ، وابط نصفهم في مراكش . ولذلك أصبح موقف تلك القوات مشكلة بالنسبة للحلفاء حينما قرروا فتح جبهة في شمال أفريقيا قبل أوروبا . وتكررت تصريحات فيشي قبح نزول الحلفاء من نيتها في الدفاع عن شمال أفريقيا . وشارك المستوطنون حكومتهم هذا الشعور ، خاصة وأنهم كانوا ساخطين على السياسة الانجلوامريكية ، منذ تصريح الأطلسي الذي تضمن حق تقرير المصير .

ومع ذلك فقد بنى الأمريكيون خططهم السياسية فى شمال أفريقيا على أساس استرضاء السلطات الفرنسية . فابتقوا العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى واكتروا من انشاء القنصليات فى شمال افريقيا . ووقموا اتفاقا سرىا مع الجنرال الفرنسى جيرو لكى يمهّد الطريق للتعاون الفرنسى الأمريكى ، دون اللجوء الى ديجول ، لانه اعتبر خصما للأوساط الاستعمارية فى شمال افريقيا .

ولم يدخل الأمريكيون ، المفاربة فى حسابهم عند رسم تلك الخطط؛ بحجة أن انتشار الجهل والبؤس والقبلية ، يقفدهم التأثير على مجريات الحوادث . ولم ترد سوى اشارات عابرة الى احتمال الاستفادة من الأمير عبد الكريم الخطاى ، أو غلال الفاسى ، وكلاهما بالمتنى .

ويقال بأن انصار ديجول نصحوا الفاسى بالتفاهم مع زعيم فرنسا الحرة ، على سياسته المغربية فى المستقبل . ولكن ديجول بعد أن بلغت مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا ، لاطلاق سراح الفاسى ، تراجع عن تلك الخطة حتى لا تتعرض سياسته المغربية لآى من أنواع الضغط .

واوشكت الخطة الأمريكية الرامية ، الى الاعتماد على الفرنسيين أن تفشل حينما شرعت فى تنفيذ غزو افريقيا فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، وكان من المقرر أن تبدأ القوات الأمريكية بالنزول على سواحل مراكش المواجهة للأطلس . وحسب تعليمات فيشى ، تصدى نوجيس فعلا لمقاومة القوات الأمريكية لمدة ثلاثة أيام ، لولا أن تصادف وجود الأميرال ديلان ، أحد أقطاب فيشى فى الجزائر ، فأعلن استيلاءه على السلطة ، وقراره بإيقاف القتال ضد الحلفاء . ولم تتدخل أمريكا بعد ذلك لعزل نوجيس .

وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل ، وروزفلت فى يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكى الفرصة فقابل السلطان بدون وساطة القيم المصام ، كما تقضى معاهدة الحماية (١) ، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلا على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية . ولا يستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلا الى تلك الفكرة كما يبدو من تصريحه لابن سعود فيما بعد ، ولكن حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تناصب فرنسا العداء من أجل مراكش .

ويغزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان الى مشاركة الزعماء الوطنيين فى كفاحهم فى المرحلة التالية . الى تلك القابلة التى اشعرته بأنه

شخصية دولية ذات شأن ، والى تجاهل الرئيس الأمريكى لهيبة القيصر العام ، وهذا التفسير يدل على مدى امتنانهم لشخصية السلطان .
والواقع أن هذا التحول قد أتى نتيجة تطور تدريجى فى شخصية محمد الخامس وآرائه .

فقد كان محمد هو الابن الثالث للسلطان يوسف ، قلم بمن والده بتدريبه على شئون الحكم . وعندما مات أبوه سنة ١٩٢٧ ، لم يكن قد تجاوز بعد الثامنة عشرة وخلافا للمادة المتبعة ، كان المخزن هو الذى اعلن بيعته بدون مشاركة علماء القرويين كما تقتضى التقاليد . ولذلك صار من الشائع أن للاقامة العامة يدا فى اختياره . وقد شب محمد على رؤية ليه يتسلم للاقامة . وكل هذه العوامل تفسر لنا كيف سابر السلطان الجديد السياسة الفرنسية فى بداية حكمه ، الى حد اصدار الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن السلطان لم يرض لنفسه بهذا الوضع ، فاقبل على الاطلاع وعلى دراسة الأوراق التى تقدم له . ومنذ ظهور كتلة العمل وهو يحاول مقاومة الفرنسيين فى اتخاذ اداة للتنكيل بها . فكان يترك المصدر الأعظم اصدار البيانات المعادية لها ، على أنه لم ينتقل الى المساهمة فى الحركة الوطنية ايجابيا الا بعد سنة ١٩٤٣ ، وفى هذا العام زالت السلطة الفعلية فى شمال أفريقيا الى ديجول ، وذلك حين اصبح رئيسا للجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر ، ولم يغير ديجول شيئا من سياسة فىشى الاستبدادية نحو مراكش ، فهو قد عزل نوجيس ولكنه عين خلفا له جبريل بيبو . وقد عمل بيبو مندوبا ساميا لفرنسا فى سوريا ولبنان قبيل الحرب ، وعلى يديه عطل دستور هذين البلدين قلم يرج الوطنيون من ورائه خيرا . ومن جهة اخرى ادركوا أن الاعتماد على الولايات المتحدة وهم من الأوهام ، ولذلك قرروا الاعتماد على انفسهم .

فى يناير ١٩٤٤ ، وبينما كان زعماء البلاد فى المنفى ، اصاب الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال ، يعتمد أساسا على بقايا الحزب الوطنى مع توسيع قاعدته . فمثلت فى مؤتمر الحزب جمعيات المدرسين فى مدن مراكش المختلفة وكانت ممثلة رسميا فى مجلس شورى الحكومة . وكذلك كبار الموظفين فى المخزن واساتذة القرويين . وقد استعان المؤتمر بالطلبة الذين كان الحزب الوطنى اوفدهم للدراسة فى القاهرة . وظهر أحمد بلا فريج كمحور لهذا النشاط أثناء غيباب الفانى .

ويعتبر مؤتمر ١١ يناير ١٩٤٤ تحولا فى تاريخ الحركة الوطنية ، لا لأنه تمخض عن تأسيس حزب الاستقلال ، أكبر الأحزاب السياسية فى مراكش فعسب ، بل لأنه قرر أيضا العدول عن سياسة الاستقلال على

مراحل - فطالب بإسقاط الحماية مباشرة كشرط مقدم للتفاوض مع فرنسا - وشهدت مراكش في الأيام التالية لتأسيس حزب الاستقلال المظاهرات الضخمة ، وما يقب ذلك عادة من تدخل قوات الأمن وإزهاق الأرواح ، واعتقال لمن بقي حرا من الزعماء الوطنيين . ومع ذلك لم يتوقف نمو الحزب الطرد ، فامتدت فروعه ، حتى إلى المناطق البربرية . وأصبحت كلمة (الحزب) وحدها ، تعني عند المراكشيين حزب الاستقلال .

وهذه هي المبادئ التي أعلنها الحزب في مؤتمر يناير ١٩٤٤ (١).

١ - المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه ، والسعى لانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ - توثيق الروابط مع دول العالم عامة ، ومع الدول العربية والإسلامية خاصة .

٣ - وفيما يتعلق بنظام الحكم : يرى الحزب أن الأسرة الحاكمة ، أسرة وطنية وعلان وإلاه لها . ويتنادى في نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ، ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب . ومنذ ذلك الوقت - استبدل الحزب لقب السلطان بالملك . واطلق عليه الملك محمد الخامس .

وفعت هذه المطالب إلى السلطان قائل لجنة لدراستها ، وأظهر منذ البداية عطفه على الحزب ومبادئه . وظل محافظا على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها . فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال ذلك أن مطلب الحزب الخاص بإقامة ملكية دستورية لم ينطو قط على نقد للنظام الملكي القائم . بل على العكس كان السلطان نفسه يدعو إلى الأخذ بالنظام الدستوري ، طالما أن سلطته المطلقة المزعومة لم تكن بيده بل بيد الإقامة العامة . كذلك التقى محمد الخامس مع حزب الاستقلال في الإيمان بأن وجهة مراكش عربية ، ويؤيد ذلك أشادته بالجامعة العربية في خطاب شهر القاء بطنجة سنة ١٩٤٧ .

لما رد الفعل في الإقامة العامة ، فقد كان حنيقا بالرغم من أن بيان حزب الاستقلال الموجه للحكومة الفرنسية صيغ في عبارات معتدلة . وسرعان ما أرسلت حكومة باريس أحد مستشاري وزارة الخارجية ليهدد السلطان . كما أن الإدارة الفرنسية في مراكش بدأت تعتقل الزعماء ، مما أدى إلى وقوع صدام بين البوليس الفرنسي وبين الوطنيين في

الدار البيضاء . وكبد هذا الصدام يتحول الى ثورة عامة ، حين امتدت آثاره الى مدينة فاس .

فقد ظل السكان المدنيون في هذه المدينة العريقة يناضلون قوات البوليس الفرنسي بحسب عشرة أيام (من ١ - ١٠ فبراير) . وكذلك اتسمت حركة الاعتقالات حتى بلغت حسب تقدير الراكشين خمسة آلاف شخص .

٥

تردد السياسة الفرنسية

تعتبر حوادث فبراير ١٩٤٤ . بداية الأزمة التي لازمت العلاقات بين القصر الملكي وبين الإقامة العامة . وعندما انتهت الحرب العالمية ، أخذ السلطان يمت باحتجاجاته العديدة الى الحكومة الفرنسية ، على تماديها في حركة الاعتقالات وظنت حكومة باريس أنها تستطيع التقلب على الأزمة بادخال بعض التغييرات الطفيفة في ادارة مراکش . فعميت اريك لابون مقيما عاما في اوائل سنة ١٩٤٦ وهو أحد الاشتراكيين الذين عرفوا بدعوتهم الى الإصلاح في شمال أفريقيا .

بدأ لابون أعماله في مراکش باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين ومن بينهم هلال الفاسي . فماذا كانت حقيقة الإصلاحات التي دعا اليها . لقد اشتمل مشروع لابون على اقامة مجالس بلدية منتخبة في المدن كمرحلة أولى نحو التنظيم النيابي . ولكن نص على أن يشترك في هذه المجالس المستوطنون الأوربيون على قدم المساواة منسح الراكشين ، فلم يرض مشروعه أحدا من الوطنيين .

إما سياسته الاقتصادية فقد اغضبت المستوطنين ، لأنها تقوم على فكرة اشراك رؤوس الأموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ المشروعات ، مثل شركة استخراج الفحم في جرادة ، والشركة الجوية الفرنسية المغربية . وخيل اليه وهو الاشتراكي المذهب ، أن امتلاك الحكومة الفرنسية لجزء من هذه الشركات أو كلها ، يدل على اخلاصه للمبادئ الاشتراكية . إلا أن هذا الأسلوب في الحقيقة تأميم تراث وطني لصالح دولة اجنبية .

ومثل كبير من دعاة الإصلاح ، ادعى لابون أن مراکش في حاجة الى

تحسين احوال اهله المعيشية قبل التفكير في الاستقلال السياسي .
ولهذا الغرض شرع في اقامة قرى جماعية يستغلها الفلاحون المراكشيون ،
على ان تمدهم الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة . واستاء المستوطنون
الزراعيون ، لان هذا سيحرمهم من الايدي العاملة الرخيصة ، وانهموا
القيم العام بأنه يسمى الى ادخال نظام الزراعة الجماعية على طريقة
السوفييت الى مراكش .

لما رجال الصناعة ، وهم عادة اقل رجعية من المستوطنين
الزراعيين ، فقد ابدوا اولا مشروع لا يون لانهم سيستفيدون منه ماديا .
ولما اثبتت مسالة شراء الآلات الزراعية من الولايات المتحدة ، لانها ارخس
لنا ، عادوا فهاجموا القيم العام مع زملائهم الزراعيين . وهكذا أصبح
اقصاء لا يون من مراكش أمرا محتوما . والواقع ان تجربة لا يون القصيرة
كان مقدرا لها الفضل ، لانه ورث جهازا اداريا ليس من المستطاع
تغييره بالتريع والاصلاحات الجزئية .

وكانت الحكومة التي استجابت لطلبات المستوطنين بعزل لا يون في
٤ مايو ١٩٤٧ هي حكومة اشتراكية يرأسها راماديه . ذلك ان الاشتراكيين
في فرنسا كانوا يتعاونون حتى ذلك الوقت مع الشيوعيين . ولكنهم
شعروا بان تأييد الولايات المتحدة للزم لفرنسا في مواجهة الظروف
الدولية حينذاك . فقرروا ان يكونوا حكومة ائتلافية مع احزاب اليمين .
وقد اختار راماديه احد اليمينيين المعروفين بعدائهم الشديد لحركات
التحرير في شمال افريقيا ، وهو جورج ييدو ، لتولي وزارة الخارجية ،
واستقل الوزير الجديد خطاب السلطان في طنجة ، الذي اظهر فيه ميوله
العربية كي يقتنع الحكومة الفرنسية بتعيين مقيم تتوافق فيه الشدة ،
وبلبس الرداء العسكري (الذي لا يهرب المراكشيون سواء ، شاتهم في
ذلك شأن جميع الشعوب البدائية) :

وهكذا وقع الاختيار على الجنرال جوان . ولكي نفهم شعور القيم
الجديد نحو مراكش ، يكفي ان نذكر انه ابن أحد المستوطنين الفرنسيين
بمدينة عنابة بالجزائر ، وشب على الافكار الشائنة في اذهان
هؤلاء نحو الجنس العربي ، فضلا عن هذا ، فان الجنرال نفسه يعد من
كبار الملاك الزراعيين في شمال افريقيا ، كما انه كان موضع ثقة حكومة
فيشي والنازيين في المنطقة .

امتد حكم جوان في مراكش اربع سنوات ١٩٤٧ - ١٩٥١ ، قضى

خلالها على جميع الحريات - وأصبح من المستحيل على الوطنيين المراكشيين مزاوله نشاطهم داخل البلاد - ولذلك أثر علال الفاسي الفرار من طنجة الى القاهرة - حيث لعب دورا كبيرا في لجنة تحرير المغرب - وتصادف ان لحق به بعد وصوله بقليل - الأمير عبد الكريم الخطاطبي ليتولى رئاسة هذه اللجنة - وقبل بهذه المنابة : ان فرنسا أطلقت أمير الرف على أمل أن تضعه تحت الإقامة الجبرية في فرنسا ، وتخط منه أداة لتهديد السلطان الذي انضم لصغوف الوطنيين - ولكنه فوت عليهم هذا الغرض حين قرر اللجوء الى مصر .

لم تمنع سياسة العنف الجنرال جوان من أن يقدم بدوره مشروع اصلاح للإدارة المراكشية ، لأن التقاليد تقضى بأن يكون لكل مقيم عام جديد مشروعه الخاص - وكان مشروع جوان يهدف في الظاهر الى زيادة عدد الوزراء المراكشيين - وكانت الوزارات التابعة للمخزن لا تتجاوز ثلاثا : وتختص بشئون القصر والأوقاف علاوة على الصدر الأعظم - فأراد جوان أن يؤسس خمس وزارات وطنية تتولى المسألة والصحة والأشغال العامة والقضاء - ولكن على أساس وجود وزارات أخرى يتولاها فرنسيون - والنتيجة الحتمية للتشكيل الجديد ، هي خروج المخزن عن تبعية السلطان ووضعه تحت اشراف الإقامة العامة .

وكان المشروع الثاني يتعلق بتأسيس المجالس البلدية والقروية ، على أساس مناصفة القاعد بين المستوطنين والوطنيين - وكذلك إعادة تشكيل مجلس الشورى الحكومى وكان يتألف من ثلاثة أقسام : قسمين فرنسيين يمثل أحدهما الهيئات الزراعية والصناعية ، ويمثل الآخر عامة المستوطنين - وقسم ثالث مراكشى بالتميين - وحسب تعديل جوان يتألف مجلس الشورى من قسمين : فرنسى منتخب بالاقتراع العام ، ومراكشى منتخب على درجتين .

أما الإصلاح الثالث فيتعلق باللامركزية الإدارية - وهو يهدف في الحقيقة الى تحطيم ما بقى للسلطان من نفوذ على الباشوات والقواد - واعتبره الوطنيون محاولة لتفكيك وحدة البلاد - وكان القيم العام مستمدا فوق هذا ، للنظر في تغيير معاهدة الحماية - ولكن بشرط أن تقبل مراكش مقدا انضمامها الى الاتحاد الفرنسى .

وبالجملة كانت اصلاحات جوان تؤدي الى مبدأ السيادة الزدوجة ، وهو المبدأ الذى لم يسبق أن صرح به الفرنسيون بالنسبة لمراكش ، بعكس ما فعلوا في تونس - ولم يخف جوان حقيقة هذه الفكرة في خطاب

القاه فى اكاديمية العلوم ، فى نوفمبر ١٩٤٦ - وكرد فعل لهذه السياسة ظهرت فى مشروعات السلطان التى قدمت فيما بعد للحكومة الفرنسية فكرة التمسك بالسيادة الشريفة الكاملة .

لقد قاوم السلطان ما استطاع سياسة جوان ، ورفض توقيع المظاہر التى قدمت اليه ، فادعى المقيم العام بان السلطان يعرقل تطوير بلاده نحو النظم الديمقراطية . وانه يريد الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . ولجا جوان الى حيلة عتيقة ، وهى اثارة الطرق الصوفية ، وعلى رأسها عبد الحى الكتانى ، ضد القصر . ولكن هذه الطرق كانت قد اخذت تفقد هيبتها :

وفى صيف سنة ١٩٥٠ ، عادت بعض المحاولات لحياء المقاومة الوطنية داخل مراکش ، وتمثلت المحاولة الأولى فى امتناع بعض الأعضاء المراكشيين بالمجلس الاستشارى ، او مجلس الحكومة عن حضور الجلسات . فكان فرنسا خشيت أن يتسع نطاق هذه الحركة ، فعدت السلطان الى زيارة باريس علما ان تحوله عن موقف المعارضة ، وذلك ببلد اقصى ما تستطيع الحكومة الفرنسية بذله من مظاهر الحفاوة والتكريم . ولم يكن محمد الخامس غرا كما توقعت حكومة باريس ، فقد حدد السلطان مطالب بلاده فى مذكرتين قدمهما أثناء زيارته للعاصمة الفرنسية فى اكتوبر ١٩٥٠ . عبر فيهما ، عن رغبته فى اطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا . ومغزى هذا الطلب الأخير ، هو اسقاط الحماية مما جعل التفاهم مع حكومة باريس أمرا مستحيلا .

ويعود السلطان الى الرباط دون ان يحصل على شيء ، سوى وعد بناليف لجنة لدراسة الموضوع . ويشعر الأعضاء المراكشيون الذين قاطعوا مجلس الحكومة بان هذه المعارضة السلبية لن تجدى ، فيعودون الى حضور الجلسات فى ديسمبر ، ويوجه اثنان منهم : هما احمد الزيدى ، ومحمد الأغزاوى ، نقدا لاذعا للإقامة العامة . وقد وضع الأغزاوى ، كيف تسخر الميزانية لصالح المستوطنين ، فنفذه جوان الذى كان يرأس المجلس ، واصفا اياه بالوقاحة ، وطالبا اليه بمفادرة المكان ، فخرج وتبعه بقية الأعضاء المنتخبين وهم ٩ ، كابوا جميعا من انصار حزب الاستقلال .

اما بقية الأعضاء المراكشيين وهم خمسون عضوا ، فقد بقوا فى المجلس لانهم اعضاء معينون تختارهم الإقامة العامة . وهكذا قضى على جميع محاولات التفاهم ، وبدأت فترة جديدة من الصراع بين فرنسا وبين الوطنيين ، وعلى رأسهم السلطان محمد بن يوسف :

دور محمد الخامس

أظهر محمد الخامس تأييده للحركة الوطنية منذ تأسيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٤ . ولكن هذا التأييد لم يصل الى حد الاستطدام مع الإقامة العامة . وكانت خطة حزب الاستقلال هي عدم توريط الملك في المصادمات ، وترك الباب مفتوحا للتفاهم بينه وبين فرنسا ، اذا لارادت أن تغير يوما ما من سياستها (١) .

ويعتبر خطاب طنجة في أبريل ١٩٤٧ ، أول موقف إيجابي يتخذه السلطان من الحركة الوطنية . وهو لذلك يعد بداية الصراع الذي استمر بين الإقامة والقصر وانتهى بعزل السلطان سنة ١٩٥٢ . وقد دفعت السياسة الفرنسية السلطان دفعا الى اتخاذ هذا الموقف . فبعد سنة ١٩٤٦ وهو يسمى فريزة طنجة . وعارضت فرنسا في بداية الأمر ، ولكنها عادت قبلت . ومن وراء هذا القبول فكرة اغاظة اسبانيا . والظاهر أن القبول كان موضع خلاف ، فظلت ذوائر الإقامة معارضة له . ومن ثم يميز إليها تدبير مذبح الدار البيضاء ، التي كانت الحلقة الأولى في سلسلة المذابح التي شهدتها المدينة العمالية . وسواء أكان الحادث مذبرا أم تصادف وتوقعه ليلة سفر السلطان في ٨ أبريل كما يدعى الفرنسيون ، فإنه لم يشن السلطان عن تنفيذ رحلته :

وكان محمد الخامس قد اتفق مقدما على برنامج الرحلة مع المقيم العام . غير أن الحوادث التي جرت ، جعلته يفسوم بالرحلة في حالة نفسية مختلفة . فبدل أن يشيد بدور فرنسا في نشر الحضارة بمراكش ، ضمن خطابه الفقرة التالية :

« لا شك أن مراكش وهي بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج ، ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما في الشؤون العالمية » (٢) .

ولأكيد صسفة مراكش العربية ليس بظاهرة جديدة في تفكير السلطان ، الذي اتفق في هذا الأمر مع حزب الاستقلال . فها مغزى هذه

الإشارة هو معارضة فكرة الفرنسيين من أنهم ناشرو الحضارة في مراكش ، باظهار حضارة وثنية عريقة متمثلة في التراث العربي . والدليل على ذلك مر ان جوان الذي ارسل الى مراكش كرد فعل على هذا الخطاب ، اهتم بمناقشة وجهة مراكش الحضارية ، فادعى انها بحكم موقعها الجغرافي الصق بغرب اوربا منها بالشرق العربي . وحرص على قطع جميع العلاقات بينها وبين بقية العالم العربي ، ومن شأن سياسة جوان عموما ان تزيد من سوء التفاهم بين القصر والاقامة على نحو ما رأينا .

وعندما عاد السلطان من رحلته في باريس سنة ١٩٥٠ : وعرف المقيم العام انه قدم مذكرة تتضمن خطة تغيير الحماية ، حاك جوان الحاضرة الاولى التي اوشكت على خلع السلطان سنة ١٩٥١ . واعتمد - كما سيفعل بعد عامين - على تهامي الجلوى صاحب النفوذ في الجنوب . وكان الجلوى قد سحب السلطان في رحلته الى باريس ثم تخلف في العاصمة الفرنسية ، ولا شك انه دبر هناك خطة الحاضرة . فبمجرد عودته قابل السلطان وعنفه على تأييده للحركة الوطنية قائلا « انت لست سلطان مراكش انما انت سلطان حزب الاستقلال » .

عاد الجلوى الى مقره في الجنوب واخذ يجمع القبائل الموالية له ، وبدأ في الزحف نحو الرباط . فلا بد اذن من ان تؤدي الحماية واجبا بالدفاع عن القصر !! فتسرع القوات الفرنسية في الاحاطة به . الا انه كان مفهوما ان الهدف من هذا الحصار ليس هو في الحقيقة حماية القصر من ثورة داخلية ، بل اجبار السلطان على الخضوع لوامر المقيم العام .

ويروي أحد الكتاب الأمريكيين المتصلين بالملك محمد الخامس الحوار الذي دار بين السلطان وجوان على النحو الآتي (٢) :

بدأ جوان بطلب اصدار بيان يستنكر فيه السلطان اعمال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين . فاجاب السلطان : بأنه لا يمكن ان يعلن استنكاره لأي حزب ، لانه بصفته ملكا فهو فوق جميع الأحزاب . وأضاف « اذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرما فالحكمة تحاسبه على ما اقترف » : ولكن الجنرال جوان التي ذلك الاقتراح جانبيا ووجه للسلطان هذا الانذار « ان رد عظمتكم غير مقبول ، وامامكم اما ان تدينوا حزب الاستقلال ، أو تتنازلوا عن العرش ، والا فساعزلكم بنفسى ، سأغادر البلاد الآن الى واشنطن ، ولديكم الوقت الكافي للتفكير مليا فيما طلبت اليكم تنفيذه وسنرى عند عودتي ما يجب عمله » .

وعندما عاد جوان من واشنطن - كن الجلاوى قد أمد الأمور لتنفيذ خطة خلع السلطان ، الذى رضىخ فى النهاية بعد أن بشس من جميع المحاولات للتخلص من الموقف - ومنها استنحاده برئيس الجمهورية الفرنسية الذى لم يشأ أن يتدخل فى الأمر مخبة حياء رئيس الدولة - وهكذا اضطر السلطان أخيرا الى توقيع الاستنكار المطلوب فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ ، بعد أن حصل على ترزية بسيطة ، وهى الا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال فى تصريحه ، بل يترك ذلك لتصريح الوزير الأعظم .

كان لحوادث سنة ١٩٥١ صدى بعيد فى العالم العربى أدى الى رفع مسألة مراكنى الى هيئة الأمم المتحدة - وهى أول مرة تثار فيها مسألة خاصة بالمحميات الفرنسية فى المغرب امام هذه المنظمة الدولية - أما فى داخل البلاد فقد استغلت الإقامة العامة تصريح السلطان لكى تلقى القبض على مئات آخرين من الوطنيين ، كما أجبرت الملك على إبعاد جميع الشبهة فى ميلهم الى حزب الاستقلال عن البلاد - ومع ذلك فإن فرنسا بدأت تدرك فشل سياسة العنف ، لأن البربر سرعان ما شعروا بأنهم استغلوا لحسابها - وبعث بعض قواد الجيوب باحتجاج على الضغط الذى تعرضوا له من الجلاوى ومن المراقبين المدنيين الفرنسيين بالأقاليم كى يجمعوا الفرسان للمسير الى الرباط - كما أن بقاء جوان أصبح مستحيلا بعد فشل خطة الخلع - وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ تقرر تعيين مقيم جديد اختير أيضا من المكركيين وهو الجنرال جيوم .

لم تختلف سياسة جيوم عن سلفه سواء فى مشروعات الإصلاح التى وضعها ، أم فى استخدام وسائل القمع ضد الوطنيين : ولعله قد ظن أنه نجح فى سياسته ، بعد أن خذلت الأمم المتحدة المشروع العربى الآسيوى ، بخصوص تدخل المنظمة فى المسألة المراكشية .

تجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان ، الى أن بعثت حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، المشكلة المراكشية من جديد على الصعيد الدولى - وقد وقعت هذه الحوادث الدموية ، بمناسبة المظاهرات التى قام بها العمال احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ - وكما هو مألوف فى هذه الأحوال تعبر البوليس الفرنسى تعرقا وحشيا - ولكن كثيرا من الصحف الفرنسية فى هذه المرة أخذت تعبر عن سخطها على السياسة الدموية التى تتبعها سلطات الحماية فى مراكنى .

ولوحظ أن طبقة جديدة من الرأى العام فى فرنسا راحت تهتم بموضوع مراكش من الناحية الإنسانية ، فتكونت جماعة فرنسا والمغرب وهى تتألف من بعض المفكرين الذين ينتمون إلى الرابطة الكاثوليكية . ويشتهر من بينهم الكاتب فرانسوا موريك والمستشرق لوى ماسينون ، ولكن نشاطها كان محصورا فى دوائر المثقفين . ويمكن تتبع آراء هذه الجماعة من خلال الجريدة المسيحية ، وهى تيموثايج كريتيان ، وهدف هذه الجماعة هو تحويل الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا عن صورته السياسية والاقتصادية البحتة ، إلى صورة جديدة ، فلكى تكسب فرنسا ثقة شعوب شمال أفريقيا ، وتضمن ولائها لها ، لا بد أن تتخلى عن سياسة العنف ، أو تظهر لهذه الشعوب قيمة المثل العليا التى تميز فرنسا المسيحية . على أن جماعة فرنسا والمغرب ليست أقل خصومة لكفاح الوطنيين المسلح لأنه هو أيضا فى رأياها نوع من العنف غير المشروع .

إلا أن الحكومة التى تشكلت فى فرنسا منذ مايو ١٩٥٢ كانت بعيدة من مثل هذه السياسة ، فهى حكومة جوزيف لاثيل اليمينية . وكان جورج بيدو وزير الخارجية ، يرى أن الصراع القائم فى مراكش ، على حد تعبيره ، صورة جديدة للنزاع بين الصليب والهلال (١) . وبذلك اقتربت الوزارة الفرنسية من وجهة نظر نواب مستوطنى شمال أفريقيا ، الذين يكونون كتلة متميزة فى برلمان باريس ، تلعب دورا فى سياسة التجمعات الحرة : ومن البديهي أن تدعو هذه الكتلة إلى استخدام القوة باعتبارها الوسيلة الوحيدة الرادعة لآية معارضة فى شمال أفريقيا ، ويجب ألا تقف أمام هيئة أية شخصية مهما علا شأنها .

تجددت إذن فكرة خلع السلطان ، عندما أصبح بيدو وزيرا للخارجية الفرنسية وهى الوزارة التى تتبعها المحميات . وكما حدث منذ عامين . اعتمدت خطة الخلع على معارضة الجلاوى وكبار القواد الموالين له فى الجنوب . ولذا يجدر بنا أن نتساءل عن البواعث التى دفعت بإبasha مراكش إلى اتخاذ هذا الموقف ؟

يمكن القول بأن حركة الجلاوى ضد القصر ، ليست إلا استمرارا للنزعة الانفصالية التى تميز بها حكام الأقاليم ، باعتبار أن هؤلاء الحكام يستمتعون بسلطات واسعة ، ويشبهون إلى حد ما أمراء الإقطاع فى أوروبا خلال العصور الوسطى ، فقد كانت بعض قبائل البربر فى جنوب

مراكش تدبّر بالولاء للجلال . ولكن نفوذ لم يتسع الا بفضل تعاونه مع الحماية . وقد حصل في ظلها على ثروة ضخمة فكان يحتكر تجارة الزيتون والتمنع وبالإضافة الى ذلك كانت لديه مصادر أخرى للثروة أشد غرورا على المالك من الاحتكار .

فكتب بارات ، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية وصاحب كتاب العدل لمراكش (١) يقول « كان الجلال من أكبر من وقفسوا بيوت الدعاية في مراكش تحت حمايتهم وكان كل عام يطالب القبايل التي تحت سلطته بعدد كبير من الفتيات ، ليزود بيوته ببضاعة جديدة من الرقيق الأبيض . وقد قدر عدد المبيعات المقيمة في بيوته بأربعة آلاف ، وكان يحصل يوميا على مائة فرنك عن الرأس الواحدة » .

ادرك الجلال أن الفرصة قد سحبت من جديد لتنفيذ الخطة ، فقام بجولة في الجنوب وراح يجمع المرائض للمطالبة بمرز السلطان . واستطاع فيما بعد أن يبرز أكثر من ٢٥٠ عريضة وقمها قواد النواحي واثنان من الباشوات ، الذين يحكون بعض الأقاليم الصغيرة . وعاونته في هذه الحملة عبد الحى الكتاني ، رئيس الطريقة الكتانية ، الذي عقد مؤتمرا للطرق الصوفية ، لإعلان سخطهم على سياسة السلطان وكان الكتاني قد عزل بفضل الحركة السلفية ، من جامعة القرويين في العشرينات . ولذا رأى في حزب الاستقلال خصما طبيعا له ، وإن كان نفوذ الطرق قد هبط كثيرا بعد الأربعينات .

وفي يونيو ١٩٥٢ حمل الجلال هذه المرائض الى باريس ، وظهرت عدة شواهد تدل على ميل الحكومة اليه ، فاستقبله الرجال الرسميون . وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن يختار الجنرال جوان ، وهو زعيم مستوطنى شمال أفريقيا ، في هذا الوقت بالذات ليكون عضوا بالأكاديمية أكبر الهيئات العلمية في فرنسا ، ويمنح رتبة المارشالية .

وتردد رجال الحكومة في بداية الأمر في تلبية طلب الجلال . ولم يشأ رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أن يتحمل وحده مسؤولية النتائج التي قد تترتب على خلق السلطان ، خاصة وأنهم يدركون جيدا مدى تزييف المرائض التي حطها الجلال ، لأن كثيرا من القواد احتج على انتزاع توقيعهم بالاكراه . كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات ، الرباط والدار البيضاء وسفرو ، وفاس ، استنكروا حرفة الجلال . فلما ضاق الجلال ذروعا بهذا التردد أرسل اتدرا أخيرا في ١٨ أغسطس

الى الحكومة الفرنسية ، قال فيه « ليس هناك من يعترف بشرعية السلطان الحالي الذي يعتبر قصره مقرا لحزب الاستقلال » . وحمل الحكومة الفرنسية مسئولية الحوادث التي ستقع اذا بقي السلطان في البلاد ، وهدد بان اللجوء مستحيل ، وذكر بأنه صديق لفرنسا منذ اربعين سنة ، فلذا تخطت من اصدقائها فقد يضطرون الى التحول عنها .

في الوقت الذي تلقت فيه حكومة باريس مذكرة الجللاوي ، كانت فرنسا تعاني من اخطر اضراب شهدته منذ الحرب الاخيرة ، شل جميع سبل المواصلات والبريد ولذلك كان اهتمام الرأي العام منصرفا الى هذه المشكلة الداخلية ، فانتهم جورج بيدو هذه الفرصة كي يحقق هدف الاحزاب اليمينية بخلع محمد بن يوسف ، مادام هذا السلطان يرفض توقيع المراسيم التي تقدمها اليه الاقامة العامة في سبيل (الاصلاحات الداخلية) . وفي ٢٠ أغسطس تلقى المقيم العام جيوم امرا بأن يتوجه الى القصر ويطلب من محمد الخامس تنازله عن العرش ، فلذا ما رفض هذا التنازل فعليه ان يعلن خلعه طبقا لمطالب زعماء مراكش واهل الطرق . وقد رفض السلطان توقيع التنازل ، فأعلن المقيم خلعه ، وفي نفس اليوم حطته طائرة الى كورسيكا قبل ان ينقل الى منفاه في جزيرة مدغشقر (١) .

ولم تكن مشكلة ملء العرش المراكشي عويصة بالنسبة لمن دبروا خلع السلطان فان محمد بن عرفة كان معدا لهذا الغرض منذ ازمة سنة ١٩٥١ ، وكان ابن عرفة في العقد السابع من عمره وهو عم السلطان المخلوع . وقد نصح الجللاوي والرجميون باختياره لانهم راوا فيه الرجل الذي يستطيع المحافظة على تقاليد مراكش فهو امي لا يقرأ ولا يكتب ، وهو لا يقدل الغربيين في حياتهم الاجتماعية مثل ابن يوسف الذي سمح ليناته بالسفور وتلقى العلم في المدارس الاجنبية .

بدأ ابن عرفة حكمه باتخاذ عدة اجراءات تتم من (روح ديمقراطية !) ففي ٤ سبتمبر تنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس وزراء محدود العدد يرأسه الوزير الاعظم . وفي ١٠ سبتمبر تخلى عن سلطته التشريعية لمجلس معين يتألف من ١٦ فرنسيا ، هم رؤساء المصالح الفنية ، و١٤ مراكشيا يعينون جميعا بمعرفة الاقامة العامة . ولا ادل على هذه الروح الديمقراطية في رأى الفرنسيين ، من ان السلطان قد تنازل عن حق الاعتراض على ما تصدره الجمعية التشريعية من قوانين . واخيرا وقع السلطان الجديد في ١٩ سبتمبر ، الظهير الخاص بانشاء المجلس البلدية المشتركة .

(١) انظر تفاصيل هذه الازمة في Barrat .

ومن الواضح ان هدد الاجراءات من شأنها ان تؤدي الى تطبيق مبدأ
السيادة المزدوجة . ذلك المبدأ الذى يدعو اليه المستوطنون في تونس
ومراكش : لانه يخلق لهم حما ثابتا في البلاد .

مضت بضعة اشهر بعد خلع السلطان دون ان يظهر رد فعل ملحوظ
بين الاهالى . وطن انصار المؤامرة ان الاستعمار قد انتصر ، واخذوا
يسخرون من الفرنسيين الذين حفرؤا من خلع السلطان خشية انفداع
الثورة ، ولكن الأيام اظهرت خطأ نظرهم .

- ٧ -

علمان من النضال

اوجد خلع السلطان للحركة الوطنية شهيدا من طراز عال . وساعد
ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية . ولكن في هذه المرة على صورة
الكفاح المسلح بالرغم من ان معظم زعماء حزب الاستقلال كانوا ، اما في
الاعتقال او في خارج البلاد . ففي اوائل سنة ١٩٥٤ ، وبعد ان احكم
الوطنيون تدابيرهم ، اخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر ، وانصبت
الاغتيالات على المراكشيين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسيا
او اقتصاديا .

وبهذه الطريقة امكن تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية بصورة
اثرت تأثيرا كبيرا في مصالح الفرنسيين . فيلاحظ مثلا ان استهلاك
الدخان وهو تجارة تحتكرها شركات فرنسية . هبط بنسبة ٧٨٪ ، لان
الوطنيين انفدوا التجار الذين يشترونه بالقتل . اما بالنسبة
للمستوطنين ، فقد اتجه رجال المقاومة المراكشية الى احراق المزارع التى
يملكونها ، واصبح من المسير على الملاك الاوربيين البيت في مزارعهم .
ولوحظ ان حركة العودة الى فرنسا اخذت تظهر بين البيئات الاوربية .

لم تحاول حكومة منديس فرانس تطبيق السياسة التى ائتمتها في تونس
على مراكش وذلك لسببين :

اولا : انها خشيت ان تعطى فرصة لليمينيين كي يشبوا للرأى العام
منحة اتهامهم بان منديس فرانس يتبع (سياسة التزلي) نحو
المستعمرات .

ثانيا : ووجد ابن عرفة والجلوى واتباعهم من الخونة المراكشيين ،
فلم يكن من المقبول اغصابهم بقبول التفاوض مع الوطنيين ، مما يؤدي
الى فقدان فرنسا لجميع اصدقائها في مراكش .

وهكذا اعترف رئيس الحكومة بأن ليس لديه حل سياسي لمشكلة
مراكش في الوقت الحاضر . والواقع أن خلع السلطان جعل من المستحيل
الأخذ بحل وسط على نمط الحبل الذي اتبع في اتفاقية يونيو سنة
١٩٥٥ مع تونس ، لأن زعماء المقاومة في مراكش ، واكثرهم من أنصار
حزب الاستقلال أمروا على عودة ابن يوسف والفناء لجميع المراسيم التي
صدرت في عهد ابن عرفة كشرط مقدم لأي اتفاق ، بينما اعتبرت فرنسا
التراجع في هذا الأمر اضعافا لهيبتها في شمال أفريقيا عموما . ولذلك
كان النزاع أكثر من مجرد خلاف على مشكلة العرش .

ولعل ادجار فور كان مستعدا لاتخاذ سياسة ايجابية لحل الأزمة
حين أرسل مقيما عاما من نوع جديد وهو جرانفال الذي لم ير في نفسه
مجرد راع لمصالح المستوطنين ، فقبض على الأوربيين المسؤولين عن
الاشتراك في أعمال (الإرهاب المضاد) ومن بينهم عدد من رجال الشرطة
وأبعدهم الى فرنسا . ولذلك تريض به أصحاب النفوذ في الإقامة العامة .

ففي احتفالات ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ القيت قنبلة على حشد من
الأوربيين في الدار البيضاء وقتلت عددا كبيرا منهم ، فانهز وجبال
الشرطة هذه الفرصة وقادوا بأنفسهم الأعمال الانتقامية التي قام بها
الأوربيون في اليوم التالي ، فنهبوا المحال المراكشية وفتكوا بعدد من
السكان المدنيين الذين افتقدوا جميع وسائل الدفاع عن النفس . فكان
جرانفال قد فقد السيطرة على الأوربيين دون أن يكسب ثقة الوطنيين لأنه
لم يكن في استطاعته تنفيذ السياسة التي دعا إليها (١) .

كان رأي جرانفال أن الحل الوحيد لمشكلة مراكش هو عودة
ابن يوسف إلى فرنسا على الأقل ، خلع محمد بن عرفة . ولم يكن فور
يختلف عنه في الرأي ، إلا أن الوزراء اليمينيين في حكومته هددوا
بالاستقالة إذا ما نفذ هذه السياسة .

كان على الوطنيين إذن أن يتولوا بأنفسهم اقتناع الساسة الفرنسيين
بضرورة تغيير مبادئهم ، ذلك بتوسيع نطاق الكفاح المسلح . وحتى
صيف سنة ١٩٥٥ لم تكن عناصر المقاومة قد كونت جيشا منظما ، مثل
الجيش الذي وُجد في تونس سنة ١٩٥٤ ولكن جددت ظاهرة هامة في
مراكش ، وهي تحول قبائل البربر من الجلاوي والتفافها حول الحركة .

ولما كانت القبائل البربرية تحتفظ باستقلال محلي ، فإن تحولها

الى الحركة الوطنية كان له نتائج بعيدة الأثر . فاعتمادا على هذه القبائل أعد زعماء المقاومة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ ، وهو الذكرى الثانية لخلع ابن يوسف ، ليكون يوما مشهودا في تاريخ الكفاح المغربي ، فقرروا الزحف الشعبي الى المدن الصغيرة الواقعة داخل الأطلس الوسيط ، مثل تخنيفرة ، وفي شرق مراكش مثل وجدة . وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن تماما . وكانت الجاليات الأوربية في هذه المدن هي الهدف الرئيسي لهجوم القبائل فوقمت خسائر فادحة في الأرواح بين المستوطنين ، ولوحظ أن النساء اشتتركن للمرة الأولى في الثورة المراكشية مما ساعد على الهاب حماس الجماهير . ويبدو أن القادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين ، لأن الجزيئر شهدت في نفس هذا اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوربية . وكان لهذا التنسيق وقع شديد على الرأي العام الفرنسي (١) .

تطلب فور بعد هذه الحوادث على معارضة اليمينيين ، واستطاع ان يدعو زعماء حزب الاستقلال الى مقره الصيفي في اكس ليبان للتفاوض معهم . ومع ذلك رأى رئيس الحكومة أن يضحى بالقيم العام جرانفال حتى لا يفضب اليمينيين . وهو لم يعزله من منصبه الا ليتمكن من تنفيذ نفس السياسة التي دعا اليها هذا القيم . وفي المفاوضات التي جرت مع الزعماء المراكشيين اتفق على حل وسيط ، وهو ابعاد ابن عرفة عن العرش وتأييل مجلس وصاية ، يمثل جميع الميول في مراكش ويوافق عليه محمد الخامس . ولعل تفاضى المراكشيين عن التمسك بعودة ابن يوسف مباشرة الى العرش ، يرجع الى تيقنهم بأن هذا الحل الوسيط لا يمكن أن يكون الا مؤقتا . وأن عودة ابن يوسف الى العرش ستصبح مسألة زمن . ومما يسترعى الانتباه ، أن تصلب بعض الفرنسيين ، ومؤامرات النواب اليمينيين ضد المبادئ التي اتفق عليها اذجار فور ، أخدمت في النهاية القضية المراكشية وسهلت على البلاد قطع المراحل بسرعة .

وشعر رئيس الحكومة أن بعض النواب قد تجاوز سلطته ، حين ذهب الى ابن عرفة ليقنعه بضرورة التمسك بعرشه ، ورأى أن يقطع على اليمينيين مؤامراتهم ، فقرر قتل ابن عرفة الى طنجة في أول أكتوبر . وفي ١٥ منه كون مجلس الوصاية ، ولكنه لم يراع في تكوينه الاتفاق الذي تم مع الزعماء المراكشيين ، فهو يتألف من أربعة أعضاء لا يمثل الوطنيين من بينهم سوى عضو واحد هو مبارك البكاي ، وهو ملاوة على ذلك ينتمي الى الفريق المتساهل منهم . أما الثلاثة الآخرون فهم : القرى ، الوزير اعظم وهو رجل ممن استسلم للأقامة العامة منذ توليه هذا

المنصب سنة ١٩١٧ . واختير العضوان الآخران من بين الشخصيات
المصنوعة .

ولم يكن هذا هو المجلس الذي يرضى عنه محمد الخامس . واذن
فإن رئيس الحكومة الفرنسية إذا كان قد بدأ فعلا باتخاذ بعض
الإجراءات العملية التي اتفق بشأنها مع الوطنيين ، إلا أنه لم ينفذها
بأمانة تامة . ومن ثم لم يكن هناك ما يلزم الوطنيين بإيقاف عمليات جيش
التحرير كما أصبح يسمى . وكما كان يقضى اتفاقهم مع فرنسا في حالة تنفيذ
مطالبهم . وعلى العكس اتسمت أعمال جيش التحرير في الأشهر الأخيرة
من عام ١٩٥٥ . وكان الفرنسيون يرسلون الإمدادات المتلاحقة منذ حوادث
٢٠ أغسطس . حتى اضطروا إلى إطالة مدة الخدمة العسكرية المادية .
وتحويل العائدين من الهند الصينية دون سابق إنذار إلى شمال إفريقيا .
وذلك حتى يتجنبوا إعلان التمبئة العامة .

وإذى ذلك إلى وصول عدد القوات الفرنسية في مراكش إلى ٢٠٠
الف جندي وهو رقم لم تصل إليه أثناء عمليات الإخضاع . وقد أغضبت
هذه الإجراءات كثيرا من العائلات الفرنسية ، واشتدت حركة المعارضة
للقتال في شمال أفريقيا . وحتى بعض الاستعماريين رأى أنه من الأفضل
إنهاء أزمة مراكش كي تتفرغ فرنسا للقضاء على ثورة الجزائر ، فكان
ثورة الجزائر أصبحت عاملا مهما . ساعد جارتها تونس ومراكش
مساعدة كبرى على نيل الاستقلال .

أثناء هذه التطورات شعر الجلاوي أيضا أنه يدافع من قضية
خاسرة ، وادى أن يسبق ساداته الفرنسيين إلى التسليم بالأمر الواقع
قبل الأوان . وفي ٢٦ أكتوبر فاجأ الجميع بتصريح علني قال فيه : أنه
يشارك الأمة المراكشية في المطالبة بعودة سلطانها إلى العرش ، ومهما
كان الباعث على هذا التصريح ، فإنه قد محا آخر حجة تدرع بها بعض
الساسة الفرنسيين لمعارضة عودة ابن يوسف . وحتى هذا الوقت لم
يجرؤ فور على التصريح بأنه سيسمح لابن يوسف بالعودة إلى العرش .
بل قال أنه سيتروك منفاه ليقوم بنيس في جنوب فرنسا . ولكن الحوادث
جرفت الحكومة الفرنسية فلم تزد إقامة محمد الخامس في نيس على
يوم واحد ، فإن جموع الشعب المراكشي توافدت إلى فرنسا لاستقباله
وأصبحت الحكومة الفرنسية أمام أمر واقع فاستقبلته هي الأخرى
استقبال رئيس دولة وطلبت حضوره إلى العاصمة . وخف ابن يوسف
إلى باريس ، لا ليتأذن الحكومة الفرنسية في ارتقاء عرشه ، فهذا
أمر قرره الشعب المراكشي بكفاحه . بل ليفاوضها في تغيير العلاقات
القائمة بين البلدين .

لم تطل مفاوضات الملك في باريس لانه ساير الحكومة الفرنسية ادراكا منه بان معظم الشروط التي عرضتها لا تعدو أن تكون حفظا لواء الوجهة . وعلى هذا الأساس صدر تصريح مشترك يعرف بتصريح لاسل سان كلو في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ . وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في يوم ٥ نوفمبر ، وهي تشمل المبادئ الآتية (١) :

١ - منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة .

٢ - تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في مراكش ، وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هو اشراك الاقطاعيين والقواد الذين يسرون في ركابها في مجلس الوزراء .

٣ - استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل L'indépendance dans L'interdépendance وذلك دون تدخل من طرف ثالث .

٤ - النص على إقامة ملكية دستورية ، طبقا لرغبة الملك .

عاد محمد الخامس اذن الى مراكش في ظروف افضل بكثير من تلك التي تركها فيها . وشرع في تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، على نحو ما سنرى . غير ان تصريح لاسل سان كلو . الذي ربما كان يعتبر ثورة في الأربعينات . رفضه الوطنيون في نشوة انتصارهم ولم يرغبوا عن اسقاط الحماية بدلا . وعلى ذلك لم يتوقف جيش التحرير عن أعماله بعودة السلطان كما توقع الفرنسيون .

وهنا يجدر التساؤل : هل كان الملك بعد عودته الى العرش يساير جيش التحرير في أهدافه ؟ أم انه كان يكتفي باتفاقية لاسل سان كلو كمرحلة انتقالية على الأقل ؟ وسواء اصح هذا الاحتمال أم ذاك ، فان جيش التحرير اعلن من استمراره في التضال مع الولاء للملك . وبدكرنا هذا بخطة حزب الاستقلال منذ سنة ١٩٤٤ أتى اجتذبت القصر دائما من جانبها الى الحركة الوطنية ومبادئها .

ولهذه الخطة فضل اظهار البلاد صفحا واحدا امام المستعمرين . وظهرت نتيجة ذلك سريعة وحاسمة . ففي ٢ مارس ١٩٥٦ ، أعلنت الحكومة الفرنسية ان نظام الحماية في مراكش اصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة . وهكذا قطعت مراكش المراحل بسرعة نحو الاستقلال السياسي على الأقل .

القسم الرابع

السرب المعاصر

الفصل الثامن عشر

الثورة الجزائرية

الرحلة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٨

- ١ -

عندما نشبت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ازدادت سوءا في بعض النواحي : فقدّر عدد الجزائريين حينذاك بشمالية ملايين وبشمالية ألف نسمة ، والأوربيين يزيدون قليلا عن المليون مع ملاحظة أن الإحصاءات كانت تميل الى المبالغة في زيادة عدد الأوربيين وذلك لتؤكد المصنفة الفرنسية للجزائر ، فكانت تدخل في الإحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش ، لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوربيين لم يزيدوا في ذلك الوقت عن ستمائة ألف ، والذي يعني من ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كأقلية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠٪ من المقاعد في مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سوء الى أسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين في حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية في الجزائر ، غير أن النظام الاستعماري الرأسمالي كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات : فلا يحصلون الا على فئات الأجور الزهيدة . بينما تذهب جل الأرباح الى جيوب المستثمرين الفرنسيين .

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لان نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثلثها عند الأوربيين فقدّرت بنحو ٤٤ في الألف ، مقابل ١٩ في الألف ، وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الإحصاءات الفرنسية كان عدد الماطلين يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف الى مليون ونصف .

واذا كانت هجرة الأوربيين قد توقفت - بل لوحظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠ ، فإن هذا لم يمنع من أن يبقى

ثلث الأراضي الزراعية ، وهي اخصبها ملكا للأوربيين ، وقدر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ بـ ٢١٥٦٩ يستغلون أكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا ، بينما كان يعيش ٢٠٠٠٠٠٠ جزائري على استغلال أربعة ملايين من الهكتارات (١) . هذا مع ملاحظة أن لفئة المستوطنين موارد أخرى ، فهم يحتكرون التجارة والصناعة . ثم يحتلون جميع وظائف الإدارة الهامة (٢) .

وتدل الإحصاءات في مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية ، ففي التعليم مثلا ، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ في المدارس نحو ٢١٧ ألفا وهو يوازي $\frac{1}{10}$ عدد الأطفال الذين في سن التعليم . ولا يتمكن أكثر من ١٠٪ من هؤلاء من الوصول إلى المرحلة الثانوية ، وفي الوظائف الإدارية بالجزائر ، لم يترك لأهل البلاد سوى أربعة آلاف وظيفة من ٢٦ ألفا ، منها ثمان وظائف كبرى فقط .

ولم نذكر هذه الإحصاءات لنستنتج - كما كان الفرنسيون يحبون أن يفعلوا في ذلك الوقت - أن ثورة الجزائر إنما قامت لأسباب اجتماعية ، فان غرضهم من هذا التفسير هو الرقبة في إثبات عدم وجود دافع قومي وراء الثورة ، وبالتالي فان التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات . ولا داعي لفتح باب المناقشة في موضوع الاستقلال ، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التي أرادت فرنسا أن تواجه بها الثورة كانت تنبني على هذه النظرية . وظل مبدأ حق السيادة في الجزائر هو العقيدة الرسمية في الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا ننفي أهمية العامل الاقتصادي في الثورة ، بل إن تحول الجزائريين في مجموعهم إلى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثوري ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو اتكاه العامل القومي ، بناء على هذا الاعتقاد الخاطئ ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، في إصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف إلى مشاركة الفلاح البائس في كسرة الخبز .

(١) يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضي الزراعية أن الزراعة في الجزائر ليست كثيفة ويجب ألا تقارن بالأرض بمصر من حيث القدرة على الإنتاج - لذا فان تملك خمسة هكتارات لا يكفي لإعاشة أسرة واحدة .

Barbour p. 241 So (٢)

ذلك هو الإطار الخاص الذي ولدت فيه الثورة الجزائرية . وإلى جانب هذه الأسباب الداخلية توجد ظروف خارجية عامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ومن أهمها تحول كل من تونس والمغرب إلى أسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ . ويشير أول بيان للثورة إلى تخلف الجزائر في هذا المضمار عن جارتها .

ويقول الجزائريون أنه كان من المأمول تسويق الحركات الثورية في الأقطار الثلاثة ، ولكن الحزب الدستوري الجديد في تونس فوت هذه الفرصة حينما قبل انتهاء القتال في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على أساس قبول مشروع فرنسي بالاستقلال الذاتي .

كذلك كان لأحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى في توجيه الحركة الثورية الجزائرية . وقد تأثرت بها من جهتين :

أولا : أن الهند الصينية ضربت أول مثل لمستعمرة فرنسية تظفر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح . ومن المعروف أنه تم في أعقاب موقعة ديان - بيان فو ، تسوية جنيف في ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لأقطار الهند الصينية الثلاثة (فيتنام - لاوس - كمبوديا) .

ثانيا : أن كثيرا من الجزائريين ذهبوا إلى القتال في الهند الصينية كجنود مرتزقة في الجيش الفرنسي (١) ، يدفعهم إلى ذلك البؤس المقيم على بلادهم ، وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب المصائب . ويقال أن حكومة فيتنام الشيوعية عمدت إلى تدريب الأسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بأساليب حرب المصائب ، وقد عاد هؤلاء وهؤلاء إلى بلادهم بعد وقوع الصلح في الهند الصينية وانخرط كثير منهم في جيش التحرير .

وإذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فإن قاداتهم لم يكونوا غافلين عن الفرق الشاسع بين أحوال بلادهم التي تجعل النضال فيها أشد صعوبة منه في الهند الصينية ، وقد قارن أحدهم بين الوضعين على النحو التالي :

أن الهند الصينية تقع على بعد ١٢ ألف كم من فرنسا بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة . وتجاور الهند الصينية دولة صديقة

(١) قدر عدد الجزائريين في الجيش الفرنسي حينذاك بـ ١٦٠ ألف .

قوة تمددها بالمساعدات السافرة ، وهي العين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لابد لنسا ان نتناول التطورات الداخلية التي اخرجت الثورة الى حيز الوجود ، ويلاحظ ان اهم هذه التطورات تمت في كنف حزب الشعب ، وتمخضت عن الازمات والانقسامات التي تعرض لها . ومنذ اعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد اكثر الاحزاب تهيئا لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر اليه على انه مناظر للحزب الدستوري الجديد في تونس ، وحزب الاستقلال في المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين في تأسيس لجنة المغرب العربي بالقاهرة . ومن المعروف ان عبد الكريم الخطابي كان يترأس هذه اللجنة ، فلا بد وان يكون ممثلو حزب الشعب في القاهرة قد تأثروا بأراء امير الريف التي لا تؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي .

الا ان اهم خطوة حققها حزب الشعب في السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السري الذي شرع في الاعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العسكرية نواة لجيش التحرير ، فقد قسم الجزائر الى خمس ولايات ، تشمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا . ولا يعرف اعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا في الدائرة . وحرصا على هذه الصفة السرية حدد عدد اعضاء الخلية بثلاثة افراد . وقد نجح التنظيم السري في ذلك الى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنسية تجهل وجوده حتى بعد ان بدا التنظيم بشن الغارات المخاطفة سنة ١٩٤٩ (١) .

واذا تتبعنا تاريخ رواد الثورة الجزائرية نجد ان غالبيتهم العظمى قد بدأت خيانتها العملية في كنف هذا التنظيم مثل بن بلا وخيضر ورايح يبطاط . اما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات في بلاد القبائل بدورة فردية . وفي سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السري اول اعماله المسلحة وكانت تهدف الى مهاجمة مكتب يريد وهران والاستيلاء على ما فيه من اموال . وعهدت بهذه العملية الى احمد بن بلا ، فتمكن من القيام بها

(١) من خير المصادر الفرنسية المخصصة للثورة الجزائرية كتاب
La courriere : La guerre d'algerie

ويقع في اربعة اجزاء ويحتوي على تفاصيل دقيقة .

على أحسن وجه . غير أن التنظيم واجه صعوبة في العام التالي حينما افتضح أمر بن بلا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شخصا من أعضاء التنظيم للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن ، وكانت بعض هذه الأحكام غيابية . والظاهر أن السلطات الفرنسية اعتقدت بوجود مؤامرة ، ولكنها لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين الحاكم العام هذه الأحداث بأنها أعمال صيانية . ولذلك استطاع قادة هذا التنظيم الإعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفي خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة ، لذلك فقد سيطرته على الجهاز السري . والراجح أن الجهاز اقلت من رقابة الحزب منذ تأسيسه حتى أصبح الحزب مجرد واجهة تخفى هذا التنظيم . وترجع الهزة الأولى للحزب الى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض أبناء القبائل في فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : أننا جميعا مسلمون . غير أن هذه الحركة لم تؤثر كثيرا ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة عنصرية بين العرب والبربر أثناء الثورة أو الإعداد لها ، بالرغم من محاولات الفرنسيين أحداث هذه الفقرة .

أما الهزة الكبرى التي أطاحت بالحزب فقد أخذت بوادرها تظهر منذ سنة ١٩٥٢ ، إذ لوحظ أن مصالي الحاج أخذ يحيط نفسه بهالة من التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد حددت أقامته في ذلك العام ، لكنها أذنت له بإداء فريضة الحج وقد عاد وهو أكثر حرصا على السيطرة الأبوية ويقال أن شعرات لحيته كانت تؤخذ وتوزع على أنصاره ليتبركوا بها .

وفي نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود الى فروع حزب الانتصار للحريات (الشعب) ، فلم يعد هذا الحزب مقصورا على عمال المصانع . وقد جمل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالي الحاج الأبوية أمرا مستبعدا .

وفي أبريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب في الجزائر مؤتمرا في غيبة الزعيم ، وانغلخوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وإن لم يذكرها فيه مصالي بالاسم . ومما جاء في هذه القرارات « أن الغرض ليس هو أن نقيم جزائر تكون أداة يتخذها فرد أو جماعة للاستحواذ على السلطة . وإنما نريد إقامة جزائر حرة يستوى فيها جميع الناس دون تمييز في الجنس أو الدين . أننا نريد دولة ديمقراطية ، ولا بد للرجل الثوري أن يهبط من علياء نظرياته ليخوض في الواقع اللوموس ، ويضع الخطط ويحدد

خطوات العمل « ومن الواضح أن هذه العبارة الأخيرة تشير إلى مصالى الحاج . واختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب إبدعت عنها شخصيتين كبيرتين عرفنا باخلاصهما التام لمصالى ، وهما أحمد ميزونة . ومولاي مرباح . وأصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المركزين . وأخذت بعض شخصيات الشباب تشق طريقها إلى الشهرة من طريق هذه اللجنة مثل حسين الأحول ، ويوسف بن خدة .

اجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب لنفسه سلطات مطلقة في الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة إلى مطالبه . حينئذ اجتمع انصار مصالى الموالون له في بلجيكا وقرروا اختياره رئيسا مدى الحياة ، وطردوا المركزين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات .

ولحق أن انشقاق الحزب لم يؤد إلى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لأن أعضاء التنظيم السري نظروا باستخفاف إلى مشاحنات السياسيين ، وقرروا أن يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . وأخذ تسعة من هؤلاء يشكلون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهي اللجنة التي رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آيت أحمد ، وانضم إليهما سنة ١٩٥٢ أحمد بن بلال الذي تمكن من الفرار من السجن . أما الستة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها إلى سويسرا التي أضحت ملتقى بين التنظيم الداخلي وممثلي اللجنة في القاهرة وهؤلاء الستة هم : رابع بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربي بن مهيدي ، ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العبد .

وبلاحظ أن هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على أية شهرة في الداخل (١) أو الخارج . ومع ذلك فإن شخصية بن بلال كانت قد بدأت تلفت الأنظار ، إذا صدقت الرواية القائلة أن زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالى الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض .

ولد بن بلال سنة ١٩١٩ ببلدة « لا لا مغنية » على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان أبوه تاجرا صغيرا ، وانخرط في سلك الجيش المغربي بصفة ملازم ، وجندته فرنسا في الحرب الثانية فاشتراك في حملة إيطاليا

ص ٢٥٠ وما بعدها وفيه

١١) انظر ك ب FAVROD

ترجمات وافية لهؤلاء الزعماء وغيرهم .

وحملة تحرير فرنسا بين عامي ١٩٤٢ - ١٩٤٥ وحينما التحق بالتنظيم السري صار مسؤولاً عن إحدى دوائر وهران . وهو الذي قاد هجوماً على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد رأينا كيف تمكن من الفرار في مارس ١٩٥٢ فرحل الى فرنسا متخفياً ، ومنها الى القاهرة وقد عرفت السلطات الفرنسية دوره الهام في الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله في طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالأسلحة كانت قد خرجت من مصر في طريقها الى الجزائر سنة ١٩٥٥ ولكنه أفلت بأعجوبة . وغفلت المخابرات تتبعه حتى غفلت به وبعض اخوانه في حادث الطائرة المشهور (أكتوبر ١٩٥٦) .

كانت اللجنة الثورية للاتحاد والعمل تتمتع بامتناد واسع بان العمل المجدي لا بد وان يتم في أرض الجزائر . ولذلك تركت لقادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها ، ولا يعني هذا ضلالة الدور الذي قام به ممثلو اللجنة في القاهرة ، بل على العكس فان الثورة في سنواتها الأولى كانت أكثر اعتماداً على مؤازرة مصر نظراً لان أعضاء اللجنة لم يكونوا معروفين في ذلك الوقت ، فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصري أولاً في امدادها بحاجتها من المال والسلاح . وصرح بن بلا فيما بعد ان الفضل يرجع الى الرئيس جمال عبد الناصر في حسم هذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمثيلاً مع مبدأ تأييد الثورات التحررية في كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح ، وكان بعض الزعماء الجزائريين أنفسهم يتشكك حينذاك في هذه الاحتمالات .

ذلك ان لجنة المراقبين بعد ان تمت القطيعة بينها وبين مصالي الحاج أخذت تتربص ، ربما من اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ، وكانت أول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها اليها . ولذلك احبطت علماً بموعد الثورة وعلى اثر ذلك قام حسين الأحول بزيارة القاهرة محاولاً اقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة وربما تتم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر العسكريين في الجزائر كان قد قرر في اجتماعه يوم ١٠ أكتوبر ان يكون أول نوفمبر هو الموعد المحدد لقيام الثورة . وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين (١) كان الموعد المقرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلي اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليمات سرية بإمكان تقديم الميعاد الى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

واغرب ما في هذه الرواية ، هي انها عزت هذا التقديم الى اتصالات سرية جرت مع ممثلي الولايات المتحدة في القاهرة ، أقصرى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا

من ممارسة الضغط على فرنسا لكي توقع اتفاقيات الدفاع الأوربي التي ترددت طويلا في المصادقة عليها . وهذه الرواية تتفق مع شعور عام في فرنسا ، مؤداه أن الولايات المتحدة تميل الى تأييد الحركات الاستقلالية في شمال أفريقيا ، وهو شعور خاطيء أضفت منه تدريجيا المساعدات الأمريكية التي لم تنقطع من فرنسا بل زادت إبان الثورة .

- ٢ -

جبهة التحرير الوطني

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم « اللجنة الثورية للاتحاد والعمل » حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة إليها أن اسم « الجبهة » أكثر ملاءمة . والذي يتبادر الى الذهن من وصف الجبهة هي أنها ائتلاف من عدة فئات سياسية ، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع في الدول البرلمانية ، والذي يعني أن الجبهة ائتلاف من عدة أحزاب ، يحتفظ كل منها بكيانه . أما جبهة التحرير الوطني الجزائري فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة إلا بعد أن يتحللوا من عضويتها . وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة . والسؤال الذي يجدر طرحه في هذه المناسبة هو : هل يعد الانقسام الذي حدث أثر الاستقلال تعبيرا عن الفئات السياسية السابقة فيكون بن خدة على سبيل المثال ممثلا للجنة المركزيين وأحمد بن بلة ممثلا للجنة الثورية للاتحاد والعمل التي أسست الجبهة ؟ أننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبت حتى بين من بقى حيا من الأعضاء التسمية المؤسسين للجنة .

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة . ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة . وفي عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس وأحمد فرئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتركوا لأعضائه الحرة في الانضمام الى جبهة التحرير . أما زعيما الحزب فقد تأخر انضمامهما الى الجبهة حتى أبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلا الى القاهرة .

ولم تكن ثمة مشكلة أمام جماعة العلماء لكي ينضم أعضاءها الى الجبهة ، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوما حزبا قائما بذاته . وعلى العكس ظهرت هذه المشكلة بالنسبة للشويعيين الذين يمتازون بالتنظيم الحزبي الدقيق ، وبارتباطهم مع الأحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعي الجزائري بالتعاون مع جبهة التحرير ،

ولفهم الظروف الدقيقة التي أدت الى قيام هذا التعاون لا بد أن نشير الى موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الثورة نظرا لاحتفاظه بصفة الوجه الحزب الشيوعي الجزائري .

لقد كان الحزب الشيوعي اسبق لأحزاب الفرنسية الى اعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير في الجزائر ، فصرحت بذلك صحيفة لومانيتيه في ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير أنها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بعدة تحفظات . منها أن تشارك جميع العناصر المكونة للامة الجزائرية في بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك أنه لا بد وأن تكون للأوربيين كلمة في اجراء المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربي ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متأثرة بمبادئ الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري استعداده للانضمام تحت لواء الجبهة اضاف أنه يفعل ذلك حتى لا يفوته القطار عند جنى ثمرات النصر كما حدث في تونس . وعلى اثر ذلك الاعلان تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل في سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعي في باريس على موقف التأييد المتروك ، فهو يتنادى في المعركة الانتخابية بالسلام في الجزائر والتفاوض مع الشوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون اثاره جماهيرية كما كان يفعل أثناء مطالبته بالسلام في الهند الصينية . لم أن الحزب وقف موقفا معاديا للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه ١٢ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحزب الجزائرية . وقد برد الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على لكل اليسار ، تلك الفكرة التي رفضها الزعيم الاشتراكي نفسه ، ولكنه هو دأب الحزب الشيوعي الذي يعطى الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية . وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من اجل مناورة سياسية من المؤكدة اخفاقها .

لذلك كله لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين اليها الا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الأوربيين الذين انخرطوا أيضا في مسلك الجبهة ، غير أنها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة ، وكان الشيوعيون اسبق من غيرهم الى اظهار انتقاداتهم للجبهة ، فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد أسرعوا الى اعلان انتقادهم لسياسة الجبهة التي تلفى وجود الحزب وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالى الحاج ومن يتق

مواليا له . ورغم أنه كان ما يزال محدد الإقامة في فرنسا فقد أوعز الى أنصاره بتكوين هيئة تنافس جبهة التحرير ، أطلق عليها « الحسركه ، الوطنية الجزائرية » وحاول أن يقلد الجبهة في تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير في نفس الوقت . وكان طبيعيا أن يصر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالي الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر الى قبول التعاون مع الجيش الفرنسي مؤقتا ، على أن تتفاهم على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة . وخصمت القيادة الفرنسية أحد القطاعات في ميادين القتال لابن الوئيس وهو من قواد حركة مصالي الذي منح نفسه رتبة الجنرال ، وراح يقاتل ضد جيش التحرير ، ولما رأى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم الى جيش التحرير ولم يحل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالي قد اندثرت بقوة عسكرية وسياسية وهكذا ختم من كان يدعى بأبي الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة ، واستمر الزعيم المجوز حتى بعد أن فقد أنصاره يراوده الأمل في التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ أن يلعب دور القوة الثالثة التي أراد ديجول أن يخلقها لتتف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير . ولم تلبث آماله أن تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية الى أن تتفاوض الجبهة وحدها في محادثات افيان .

صرفت الجبهة معظم جهودها في تنظيم القتال وان لم تفعل بآن الاهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهي الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربي . وبعد أن ثبتت اذنامها في الميدان العسكري صار من الضروري تقوية الجبهة في الميدان السياسي ، وذلك بأمرين ، اقامة تشكيلات سياسية وادارية ولو على الورق . وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية . ولهذا الغرض انعقد مؤتمر شهير في تاريخ جبهة التحرير في وادي الصمام داخل ارض الجزائر في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ .

فمن ناحية التشكيلات السياسية اقام المؤتمر شبه مجلس حرب للثورة اسماء « لجنة التنسيق والتنفيذ » ويتكون من خمسة أشخاص عرفت اسمائهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وابن يوسف بن خده ، وسعد دحطب ، وعربي بن المهدي ، ورمضان عبانة . والظاهر ان هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وأنه حرص على إعطاء الغادة المسكرين الأولوية في الجبهة . ويقال انه استبعد أعضاء البعثة الخارجية وان ذكرت بعض الروايات الأخرى انهم دعوا الى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى مكان الاجتماع ، وقرر المؤتمر أن يكون قادة الولايات مسئولين امام لجنة التنسيق هذه ، وهي تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطني .

ذلك انه من أهم مقررات مؤتمر وادي الصمام اثناء مجلس وطني من ٢٤ عضوا نصفهم بصفة اصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية .
والقصد من هذا المجلس هو اعطاء الجبهة صفة نيابية في وقت لم يكن من التيسر فيه اجراء انتخابات في ارض الجزائر . وقد زيد عدد النواب في العام التالي الى ٥٤ ثم الى ٧٢ قبيل الاستقلال وبينما كانت الحكومة المؤقتة تنتقل بين تونس والقاهرة كان اكثر تمعاد هذا المجلس في طرابلس . وللمجلس الرأي النهائي في مسألة وقف اطلاق النار . ولا بد ان يصدر رايه في هذا الصدد بأغلبية اربعة أخماس الاصوات . ولا يجوز في هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمرتبات . فميز بين نوعين من المقاتلين : أعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون أو المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون بأعمال الاسعاف ويقطعون الطرق على العدو .

ورأى المؤتمر أن يخلع على الجبهة صفة ادارية الى جانب مساهمتها العسكرية والسياسية فقرر اثناء دوائر للفصل في القضايا . ومن الطبيعي أن يكون الالتجاء الى هذه المحاكم اختياريا ، ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون من قضاة المصالحات الفرنسيين حتى أصبح هؤلاء (يمانون من البطالة) واقامت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الأوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد أفادت هذه التنظيمات في ايجاد قاعدة شعبية للجبهة ، لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام في اثبات وجودها بمختلف الهيئات : ففي فبراير ١٩٥٦ أقامت الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي انتزع كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

وأصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة ، وقبلت سنة ١٩٥٧ في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (وهو الاتحاد الذي تنتمي اليه النقابات الأمريكية) وكان مصالي الحاج قد سبق الى تأسيس نقابة عمالية جزائرية أخرى ولكن نشاطها لم يمتد الاراضي الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعمته الى مقاطعة الامتحانات في الكليات الفرنسية في دورة مايو ١٩٥٦ . ولفتت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الامر هو اجتذاب الطلاب الى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفوفه بعناصر مثقفة . وأخيرا أقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الأعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع

العمال فى تمويل جبهة التحرير • واصلت الجبهة مجلة عربية اسبوعية للتحدث باسمها وهى مجلة « المجاهد الحر » .

اما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد طرح المؤتمر اهداف منذ ذلك الوقت بعدا وحدة التراب الجزائرى ، لقطع على الفرنسيين جبهة التحرير فى السياسة الداخلية والخارجية معا • واطهر تمسكه خط الرجعة فى سياستهم ازاء الصحراء • وبين رايه فى وضع المستوطنين بعد الاستقلال وكيف أنهم سيخبرون بين الجنسية الجزائرية ، او العيش كاجانب فى الجزائر المستقلة اذا ارادوا الاحتفاظ بجنسيتهم • واكد تمسك الجبهة بمبدأ القيادة الجماعية واعلن ان الجزائر المستقلة ستأخذ بالنظام الاشتراكي •

وفى السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ، واعلن ان الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وسنسير على سياسة الحياد بين المعسكرين •

وبلاحظ من البرنامج كيف أن مبادئ جبهة التحرير ظلت ثابتة حتى نيل الجزائر للاستقلال ، بينما اخذت الحكومة الفرنسية تصدر المشروع تلو المشروع لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الامر الى الرضوخ لمطالب الجزائريين •

ويقال ان روح رمضان عبانة تجسدت فى كثير من قرارات مؤتمر وادى الصمام وكان معسروفا بتأثره بالجدل الماركسى وبنظريات ماوتسى تونج الاشتراكية • وانه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية بالاسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية الشاملة • ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة ان رمضان عبانة كان يمثل الجانب الاكثر تطرفا فى جبهة التحرير ، وان الانقسام صار خطيرا فى السنوات التالية حينما اعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ ، وضم الى اعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس • وعلى كل فقد انتهت حياة رمضان عبانة فى اوائل سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة • ومن الشائع انه كان ضحية الخلافات التى ظهرت بين صفوف جيش التحرير فى بعض الاوقات ، تلك الخلافات التى لم تمنع من تماسك الجيش فى معركة التحرير • وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف انه كان يحدث احبانا ان يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ، حتى اذا انتهت المعركة اخذوا يصفون حساباتهم فيما بينهم • وربما اقتضت ظروف الحروب العصبية تصفية المعارضة أولا بأول ضمانا لسلامة الجيش •

• وأما بخصوص الزعم القائل باختفاء الروح الإسلامية من الجبهة .
 فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلية «مجاهد»
 لوصف الجندي في جيش التحرير . كما أن بعض أفراد جماعة العلماء
 احتلوا مناصب قيادية في الجبهة . وأخيرا فإن المادة الرابعة من دستور
 الجزائر تنص على أن الإسلام هو دين الدولة .

أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في سنة ١٩٥٧ ولم ذلك في
 مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وتقرر فيه زيادة أعضاء اللجنة إلى تسعة .
 والمجلس الوطني إلى ٥٤ وأصبحت اللجنة تضم ثلاثة قواد عسكريين
 بالإضافة إلى ثلاثة من الأعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان
 عباس . كما ضم إليها ثلاثة من أعضاء اللجنة الخارجية من بينهم فرحات
 عباس . والدكتور أمين دباغين . وبعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون
 عليه الحكومة المؤقتة في العام التالي . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة
 على أعضاء اللجنة دون أن يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير في مرحلة جديدة عند ما تسرد في مؤتمر
 طنجة في أبريل ١٩٥٨ بالاتفاق مع تونس والمملكة المغربية رئيس حكومة
 مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف . وقبل أن يجسرى
 ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر بوضعة أيام أعلن عن تكوين الحكومة
 المؤقتة التي رست القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين (١٩
 سبتمبر ١٩٥٨) . ويبدو أن اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمي إلى
 تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا ، ولكن أصبح وجوده غير ذي مفعول
 بعد أن تعثرت المفاوضات مدة طويلة .

- ٣ -

تصلد الثورة

مستناول باختصار الأحداث العسكرية للثورة ، مركزين اهتمامنا على
 الملاحظات السياسية التي أحاطت بها ، وخاصة المواقف المختلفة التي
 اتخذتها فرنسا . ولذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حدا فاصلا بين مرحلتين :
 باعتبار أن هذا العام شهد الانقلاب التاريخي الذي أطاح بالجمهورية

(١) درس مؤلفان أمريكيان تشكيلات جبهة التحرير وقرارات وادي
 الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع أعضاء الجبهة وهذا الصحفي
 كلارك CLARK والمؤلفة جيسي GILESSPI - انظر تب المرجع
 (م - ٢٦ الغرب العربي)

الرامية تحت تأثير ثورة الجزائر ، ومهد السبيل امام حكومة ديجول
التي تبلورت مبادئها في اتجاه جديد .

في ليلة أول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالي ثلاثين هجوما في
مختلف أنحاء الجزائر على المراكز الفرنسية ومراكز الشرطة . فدل
ذلك على أن الأمر ليس حادثا فرديا . وقدرت المصادر الوطنية عدد
المشاركين في هذا الهجوم من الفين الى ثلاثة آلاف مقاتل ، مستخدمين
أسلحة الخفيفة .

وكان هدف الثورة من اختيار المناطق المتاعدة هو تشتيت جهود
الفرنسيين في مواجهتهم . غير أن الظروف الصعبة التي اعترضت طريق
النوار في بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولا في منطقة القبائل الواقعة
شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنيع في الجنوب الشرقي . وهاتان
المنطقتان كانتا دوما مهد الثورات . وفي صيف سنة ١٩٥٥ عاد النوار
فوسعوا دائرة أعمالهم من جديد فشمط ولاية وهران للمرة الأولى في
سبتمبر ، ثم امتدت أعمالهم الى الصحراء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية
السادسة . وفي العام التالي نقلوا نشاطهم الى ارض فرنسا ذاتها .

ذلك أن جيش التحرير كان قد قسم الجزائر الى ست مناطق
رئيسية يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية الى نواحي ، والناحية
الى دوائر . وكان للناحية أهمية خاصة لانها تعتبر في نفس الوقت وحدة
إدارية . وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكريا ومديرا مدنيا . وكان
مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية في جبال الأوراس .
ويبدو أنه كان مقدرا لهذا الرجل أن يلعب دورا كبيرا في الثورة التي
اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا أنه كان من أوائل القادة الذين
استشهدوا في السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زما تحاول اخفاء الحقيقة فزعت ان
الثورة إنما هي فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب
والنهب . نل تجد هذه الدعاوى أية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل أن
الأهالي في جبال الأوراس رفضوا أن يلعنوا لانذار القوات الجوية باخلاء
المنطقة تهديدا لفرضها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها وسطورتها بالأعمال التي قامت بها
في يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ . ويشل اختيار اليوم الذي يوافق الذكرى
الثانية لظلم محمد الخامس على رغبة النوار في ربط شمال الجزائر
بالحركة الوطنية في الشمال الأفريقي . ويركزا هجوما في ذلك اليوم

على العرى المنزلة في منطقة القبائل - وخاصة مدينة صكيكة «قلبيل»
وقدر عدد القتلى من الأوربيين بواحد وسبعين شخصا ولكن سرعان
ما نظم المستوطنون أنفسهم على هيئة حرس غير نظامي وفتكوا بالأهالي
الجزل - فأعادوا إلى الأفعان ذكرى مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدر
ضحايا ذلك اليوم بألف ومائتي نفس ١١ -

وكان للثوار من وراء توسيع أعمالهم عدة أهداف ، منها لفت نظر
العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة أن الكلمة
الآسيوية الأفريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة
الدولية - وربما تطلع الثوار إلى احتلال جزء من الأراضي الجزائرية
احتلالا ثابتا في ذلك الاقليم الذي تنتشر فيه الجبال والقمات ، وفي هذه
الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتحويل القضية الجزائرية ،
كذلك أراد الثوار اجتذاب أنصار جدد - سواء بخوف المترددين أو
باستشارة قطاع من الرأي العام الفرنسي ذي الميول الإنسانية وذلك بإظهار
وحشية المقع - ومما يذكر بهذه المناسبة أن شائعات واجت باحتمال نزول
المصريين من البحر - وبالطبع كان القادة يطمون استحالة هذا الأمر ،
ولكن رواج هذه الشائعات في حد ذاته دليل على ما كان يلقاه الجزائريون
من آمال على المساعدات المصرية - وقد أشرنا من قبل إلى أهمية هذه
المساعدات في السنوات الأولى من الثورة - وكيف أنها كانت تنقل عبر
طرابلس فجنوب الجزائر - والراجح أن منطقة الريف استخلفت أيضا
في نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة في وهران ، نظرا لتفاضي السلطات
الاسبانية - وبعد استقلال تونس افتتح باب جديد سهل قل المساعدات
من مصر ، حتى اضطرت فرنسا إلى إنشاء خط مكهرب على طول الحدود
التونسية الجزائرية - فعادت إلى ولاية الصحراء أهميتها من جديد - بل
زادت أهميتها في هذا العام بالذات نظرا لبدء استغلال آبار النفط فيها ،
ودخلت أعمال جيش التحرير إليها كما رأينا سنة ١٩٥٧ -

ونظرا لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لا بد من عقد
اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات التي تمر بها تحت
رقابة جيش التحرير -

حققت أحداث يوم ٢٠ أغسطس كثيرا من أهدافها - ومع أن الجمعية
العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة سنة ١٩٥٥ إلا أن هذا
الرفض تم بأغلبية صوت واحد - كذلك ازداد أنصار جبهة التحرير ازديادا
ملحوظا وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا إليها اضطروا إلى تغيير موقفهم -

ففي سبتمبر ١٩٥٥ نادى ابن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة
القومية الجزائرية ، لكنه اضاف أنه على فرنسا أن تتفاوض معه ومع
اقرانه من أعضاء المجالس النيابية ، لأنهم هم الممثلون الشرعيون
للجزائريين . واستنكر أعمال القمع ، وتضمن معه في دعوة هذه خمسة
وعشرون من الأعضاء الجزائريين الستين في المجلس الجزائري ، مما اضطر
الحاكم العام الى تعطيل انعقاد المجلس الى اجل غير مسمى . وهكذا بدأ
انهيار أنظمة الدولة الفرنسية بالجزائر إنهيارا متتابعا خدّم في النهاية
أهداف الثورة .

وكان المظهر الثاني لهذا الانهيار هو اخراج (المديرية الجزائرية)
مؤقتا من اجراء الانتخابات البرلمانية أول عام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن
تأمينها هناك .

- ٤ -

رد الفعل الفرنسي

يلاحظ أن الحكومات التالية بنت خطتها على الجمع بين نوعين من
الاجراءات : تلك التي اتخذت على الصعيد العسكري . أما النوع الثاني
فيتمثل في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أن تكون
في إطار السيادة الفرنسية .

ويتعلق بالنوع الأول تلك السلطات الاستثنائية التي منحت للحاكم
العام : فوافقت الجمعية بناء على اقتراح الحكومة على اعلان حالة
الطوارئ في الجزائر شريطة أن تحدد المراسيم المناطق التي يطبق فيها
القانون . ويسقط هذا القانون منحت السلطة الادارية صلاحيات واسعة
لتحديد اقامة الأفراد وفرض رقابة على تنقلاتهم ، وإبعادهم عن الجزائر
دون محاكمة ، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ، ومن أهم
الاجراءات الاستثنائية انشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم البنيانية ،
ولا يجوز للذين يحاكمون أمامها الطعن على أحكامها .

وقد حددت مدة سريان هذا القانون بستة اشهر ، علنا بأن الثورة
الجزائرية لم تخبش ولكنها عاشت طويلا ، واضطر الفرنسيون الى تجديد
العمل بهذا القانون ، وإلى اصدار قوانين أخرى أشد تصفا . وهذا
يستحق الملاحظة أنه عند مناقشة تجديد قانون الطوارئ صرح أحد
النواب الشيوعيين في الجمعية الوطنية بأن الحاكم العسكرية أصدرت
سنة أحكام بالاعدام . واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثلاثة أحكام

بالاشتغال الشاقة لمدة عشرين عاما . وذلك عقابا على حادث اصابة قنبلة لم تصب احدا (1) .

اخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التي يطبق فيها قانون الطوارئ حتى شمل الجزائر بأسرها . ولما لم يؤثر هذا القانون في اشتداد الثورة المرد : رأت حكومة موليه عند توليها الحكم ان تدعمه بقانون استثنائي آخر يعطى للوزير القيم في الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتمطيل الصحف ، ومصادرة الاملاك بقرار اداري . وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون في مارس ١٩٥٦ . على ان يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة ، فيجب تجديده عند سقوطها .

لذلك عند تولي بورجيس مونوري رئاسة الحكومة خلفا لجي موليه في يونيو ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون . وعلاوة على هذا طالب بان يمتد تطبيقه على الاشخاص المولودين في الجزائر والمقيمين بالأراضي الفرنسية . وقد شعر بعض الفرنسيين بان مد هذه السلطات الى فرنسا يوشك ان يهدد مبادئ الحرية الفردية هناك . ومع ذلك فقد وافقت للجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة .

ومن افطع وسائل القمع التي اشتهرت بها الحرب الجزائرية إقامة المسكرات لتجميع اهالي منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم . وقدر عدد الذين وضعوا في المسكرات بليون وسبعمائة ألف نسمة ، مما كان له اسوأ الأثر على الانتاج الزراعي في البلاد .

ومن الناحية العسكرية البتحة توالى ارسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطي . ووصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر الى نحو نصف مليون جندي . وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الأزمات من جراء ذلك ، وكان اخرها سنة ١٩٥٧ حينما ارسلت فرقة المظلات الى العاصمة فجدت في تنج مراكز الثورة فيها . ومن المشهور ان الجزائر بسلك المليون شهيد واذا تبعتها البلاغات الرسمية الفرنسية تجد انها كانت تعلن أسبوعيا عدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ نفس وقد بلغ في أحد اسابيع يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال ثلاثة آلاف .

فاذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثلاثين شهرا : فان التقدير

التقريبى لمجموع الخسائر الجزائرية فى الأرواح يبلغ ربع مليون • ولا يدخل فى هذا الإحصاء المدنيين الذين قتلوا فى حوادث الإغتيالات الفردية سواء أكانوا يمثل العمليات الجوية أو المسح أو بفعل جيش التحرير أثناء تنجمة للخدمة • ويستحيل الوصول الى تقدير حقيقى بل ولا تقريبى لهذه الخسائر •

وتبلغ خسائر الفرنسيين ١٦/١ فى المتوسط ، وعليه تكون النسبة أقل منها فى الهند الصينية •



ولما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سبابة الإصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدأ الالتحاق Integration وهو غير الامتاج ، لأنه يعنى تطوير الانظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافيا واجتماعيا • وتحتوى (١) خطته على توسيع ملكيات « المسلمين » وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الأراضى التى لم تستغل بعد • وفى هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من أبدى المستوطنين • وتقسيم المحصول بين المالك والمستاجر (وهو جزائرى فى الغالب) على أساس المناصفة ، بدلا من خمس المحصول • والقاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها الى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام •

وشرع سوستيل فى إقامة ادارة متخصصة فى الشؤون الوطنية • وكان يريد اعطاء العسكريين نصيبا أوفى فى هذه الإدارة مذكرا بمعهد بيجو حينما أنشأ المكاتب العربية • مع ملاحظة اختلاف الزمن • فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة • أما الآن فإنها تواجه ثورة وطنية عامة • وكذلك أقام الحاكم العام قسما خاصا فى جامعة الجزائر لتدريب (المسلمين) على الشؤون الادارية تمهيدا لمنحهم نسبة أكبر من الوظائف •



(١) كان جاك سوستيل من النواب الديجوليين فى الجمعية الوطنية ، اختاره مندوبى فرنسا حاكما عاما للجزائر بعد قيام الثورة ثم أقاله موليه باعتباره أنه يمثل اليمين • وقد تحول سوستيل الى خصم الـ ديجول حينما أخذ بسياسة تقرير الحسير • وقد وضع سوستيل كتابين عن مهنته فى الجزائر •

اتبع الحزب الاشتراكي بعد ان تولى الحكم في يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من انه أعلن أثناء الحملة الانتخابية ان هدفه هو تحقيق السلام في الجزائر . وحاول جى موليه ان يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية . وهل هناك مبرر حقيقى للاستقلال . فخرج بمبادئ غامضة غير مترابطة لخصها في العبارة الآتية : ان الجزائر ليست اقليما فرنسيا ، لان غالبية السكان تنصف بميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين . وليست الجزائر في نفس الوقت بلدا عربيا لانه يسكنها عدد من البربر . وليست هي دولة اسلامية لاستيطان عدد كبير من الاوربيين لها . وانما اقول ان للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنفصع عراها في جميع الميادين . .

واعتر موليه ان قراره بالغاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقسير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة في ادارة البلاد . وفي رايه ان اجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لايجاد المفاوض الجزائري الشرعى الذى سيكون اصدق تمثيلا للشعب من جهة التحرير ! ! ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية . ووعده رئيس الحكومة بان الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال . ودعا جيش التحرير الى تسليم سلاحه وليثق بان الحكومة الفرنسية لن تنتقم من المقاتلين .

وبما ان مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر في مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكي انه من الضروري فعل شيء يظهر للرأى العام الفرنسى الذى ابدى ميلا الى اليسار في الانتخابات ، ان الحزب لا يسير بنفس درجة التشدد التى تتبعها الاحزاب اليمينية ازاء المشكلة الجزائرية . وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بإمكان اجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير ، غير ان الحكومة اعتبرت ان مثل هذه المفاوضات تورط لها ان قد يتضمن ذلك اعترافا بالجبهة . وسرى كيف ان هذه المشكلة وقفت مدة طويلة حبة في سبيل التفاوض .

هكذا اكتفت حكومة موليه بارسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض أعضاء الجبهة في يوجوسلافيا في صيف ١٩٥٦ الى ان توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مفضى الاجتماع بمبنى الجبهة في مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن اقطار المغرب العربي الثلاثة .

لماذا أفسدت فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى برئاسة بن بلال ؟ .

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية اذ ذاك ان هذا الحادث كان من فعل المخابرات الفرنسية في الجزائر ، وانها لا تستطيع بعد سقوط ا زعماء المعصاة ، في بدعها أن تطلق سراحهم ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد أصبح من المؤكد بعد ذلك ان الحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر .

وقد كان من الممكن ان يؤثر تأثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق العدوان الثلاثي اهدافه . فان فشل العدوان احتفظ للثورة بهيبتها ، بينما بدت فرنسا منزولة في الأمم المتحدة لانها انتهكت القانون الدولي مرتين (١) .

ان الحزب الاشتراكي حينما نشط في تدبير العدوان عمل على توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون اكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك اظهرت أحداث أكتوبر ١٩٥٦ أن الحزب الاشتراكي انتهى باتباع سياسة جزائرية لا تقل رجمية عن احد احزاب اليمين تطارفا ، وأصبح موقف الحزب شاذا بين نظائره في أوروبا الغربية . فمن المعروف ان الحزب الاشتراكي الفرنسي ينتمي الى الدولية الثانية ، وهي نفس الهيئة الاشتراكية التي ينتمي اليها حزب العمال البريطاني . وقد استكثرت جميع الاحزاب المنتجة الى تلك المجموعة العدوان الثلاثي .

أصبح الحزب الاشتراكي بعد هذه الأحداث في موقف حرج . فقد جاء الى الحكم نتيجة ميل الرأي العام الفرنسي الى اليسار . ووقع على عائق الحكومة التالية التي ساهم فيها الاشتراكيون ايضا ان تخرج المشروع الذي وضعه موليه للجزائر في صورته النهائية وقد عرف هذا المشروع باسم القانون لاطاري Les lois cadre . وعندما تقدم مونوري بهذا القانون الى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيون لانهم راوا فيه تقرير حقوق اكثر مما ينبغي للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لانهم راوا فيه قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التي اسقطت حكومة مونوري بسبب رفضها لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه في ٣١ يناير ١٩٥٨ بأغلبية ٢٩٦ صوتا ضد ٢٥٤ . وهذا يدلنا على أن موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ، بل كانت لتلافي أزمة وزارية جديدة يصعب الخروج منها .

لم يخرج القانون الاطاري قط الى حيز التنفيذ ، لان الجمهورية

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوي في كتاب وضعه عن الثورة الجزائرية والقانون الدولي . انظر ثبت المراجع .

الرابعة نفسها سمعت بعد قليل : ومن المفيد مع ذلك هو ان خطوط
الرئيسية باعتباره آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الاخذ
بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الاولى على ان الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية .
وبناء عليه صارت جميع الاصلاحات الاخرى التي شملها لقانون غير ذات
موضوع في نظر الثورة الجزائرية التي لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام
بديلا . فهو لا يصل اذن الى درجة الحل الوسط .

ويجرى الاصلاحات الاخرى على اساس المبدأ السابق . ومن بينه
الاخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على اقامة جمعيات اقليمية
ذات سلطات تشريعية في الامور الداخلية . وفي نظر واضع المشروع بعد
انشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي المحلي . وبما
ان تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدي الى حصول الجزائريين على اقلية
المقاعد في هذه الجمعيات اقليمية . فقد روي من باب الاحتياط ان يكون
لكل اقليم مجلس اعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة
بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمي مجلس انطاوتف . فكان فكرة
امتياز الاقلية لاوزية لم تختف من القانون الاطاري .

ونص القانون على ان تكون لكل اقليم حكومة مسؤولة امام الجمعية
الاقليمية ولكن ليس للجمعية حق اسقاطها . فالوزير المقيم هو الذي يعين
هذه الحكومات وله ان يفيها .

ومن الواضح ان تقسيم الجزائر الى وحدات تشريعية متعددة انما
يهدف الى تفتيت السلطة المحدودة التي منحت للجزائريين . ولم يحدد
القانون عدد هذه الوحدات بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

ومما يدل على نية التفتيت ان مند انتواب القانون نصب على الفقرة
الخاصة باقامة المجلس الفدرالي الذي يمثل جميع اقاليم الجزائر ، اذ كان
يخشى ان يتحول الى صورة تعبر عن الكيان الجزائري . لذلك تقرر تأجيل
انشاء هذا المجلس الى ما بعد سنتين من قيام المجالس الاقليمية وضيق
اختصاصاته ما امكن . فترك للجمعيات الاقليمية تحديد السلطات التي
تريد ان تتنازل عنها للمجلس الفدرالي . كذلك نص على ان يرأس الوزير
المقيم جلسات هذا المجلس . وهو الذي يدير في نفس الوقت جميع
مصالح الجمهورية في الجزائر .

ويتألف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الاقليمية من قسمين :

القسم الاول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الاوربيين والجزائريين .
على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه اعضاء المجالس الاقليمية ، اى انه سيضم اقلية
من الجزائريين .

لذلك منح القسم الاول من المجلس الفدرالى اختصاصات اكثر
تحديدا . ومن بينها الاشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة
بالجزائر .

انار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معاً . اما الوطنيون
الجزائريون فقد راوا فى هذا التفتيت ظميجا بالتقسيم ، بالإضافة الى
انهم اصبحوا لا يلتفتون الى اى مشروع فرنسى يبنى على مبدأ السيادة ،
ولا يصل القانون بالجزائر حتى الى درجة الحكم الذاتى .

اما المستوطنون فانهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، وراوا ان
تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة يمس كيانهم كاقلية متنازة ، وكان هذا
القانون من بين اسباب انتفاضهم على نظام الجمهورية الرابعة .

٥ - السحور المصرى

تبنّت مصر قضايا الكفاح الوطنى فى شمال افريقيا وذلك من خلال مواقف اتخذتها فى اروة الأمم المتحدة أو من خلال العمل فى اطار جامعة الدول العربية أى أن الدور هنا اقتصر على الجانب الدبلوماسى اما فيما يتعلق بمساعدة الجزائر فان المساندة المصرية تجاوزت كثيرا هذا الدور .

ومنذ وقود الطلائع الأولى التى أعدت للثورة الى القاهرة اتبعت لها وسائل شراء السلاح على نطاق ضيق ومع بدء العمليات المسلحة فى نوفمبر ١٩٥٤ أخذت مصر تتوسع فى عمليات نقل السلاح بشتى الطرق حتى دخوله الى مناطق العمليات وتكلفت الميزانية المصرية جزء من النفقات كما كانت المعونات المالية من المشرق العربى تتم عن طريق مصر . ومن بين الطرق المتخذة لامداد السلاح ما اتبع طريق البر عبر ليبيا كما اشتركت البحرية المصرية فى النقل احيانا الى احدى الموانئ الليبية ومن ثم الى اقصى الجنوب حيث تتصل حدود ليبيا بالجزائر بل نقلت سفن مستاجرة لمصر السلاح فى بعض الأحيان الى موانئ صغيرة بشمال المغرب لكى تصدر الى الولايات الغربية حيث كان القادة يشكون من استئثار القيادات الثورية فى شرق البلاد بمعظم الأسلحة .

ومن المتوقع فى مثل حالات امداد السلاح أن تجرى فى تكتم شديد ولذلك كان جهاز المخابرات هو اصلح السبل لاداء المهمة وقد كلف أحد رجال المخابرات المصريين المختصين بالشئون العربية وهو فتحي الديب (١) للإشراف على التنفيذ .

سلمت فرنسا ضمنا بالدور المصرى وحاولت أن تحاصره بالترهيب تارة وبالتريغ تارة اخرى فوعدت بزيادة الاستثمارات الفرنسية بمصر فى حالة امتناعها عن تأييد الثورة الجزائرية ثم بسحب الاستثمارات القائمة لو أن حكومة مصر اصرت على هذا التأييد ، كذلك وعدت حكومة جى مولى الفرنسية

(١) انظر كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر .

بتأييد مصر فى مناهضتها لحلف بغداد سياسيا غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل . وحينما قامت حكومة فرنسا الاشتراكية بعملية جس نبض لمقادة الثورة كانت القاهرة هى المكان المناسب لعقد اللقاء السرى وبتوسط الحكومة المصرية تم ترتيب اللقاء . وأختارت فرنسا لهذه المهمة جوزيف بيجاره أحد أعضاء الحزب الاشتراكى الحاكم والنزى لم يأت ممثلا عن الحكومة حتى لايعنى ذلك أى اعتراف رسمى بجهة التحرير الجزائرية . وفى ابريل ١٩٥٦ جرت المباحثات بين المندوب الفرنسى ومحمد خيضر عن جبهة التحرير بحضور الديب النزى كان يبلغ جمال عبد الناصر بسير المباحثات أولا بأول ، غير أن وجهات النظر بين الفريقين كانت متباعدة لدرجة أنه تبين استحالة التوصل الى حسل .

ومنذ البداية ألفت الخلافات بين عناصر الحركة الوطنية الجزائرية بظلالها على الدور المصرى فبعد تبني مصر للجان الثورية للاتحاد والعمل أوقدت حركة مصالى الحاج المستقرة بفرنسا اثنين من مبعوثيها فى ديسمبر ١٩٥٤ وهما شاذلى المكى وأحمد مزيانا ولدى اكتشاف السلطات المصرية أن هذه الحركة تمثل انشقاقا ضارا بالثورة اعتقلت الرجلين ولم تفرج عنهما الا فى سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الأثناء تبلورت جبهة التحرير الجزائرية كممثل وحيد للثورة الجزائرية وبرزت زعامة أحمد بن بللا للجبهة أو على الأقل لممثليها فى الخارج ومن هنا جاءت معارضة من العناصر العاملة فى الداخل والتي رأت انها أحق بالمزعامة باعتبارها الجهة التى تبذل التضحيات بالنفس فى الكفاح المسلح ضد فرنسا . وقد أوشك هذا الفريق أن يخطف الأضواء من البعثة الخارجية عندما انعقد مؤتمر وادى الصمام فى أغسطس ١٩٥٦ ويركز على أولوية العمل فى الداخل وتزعم هذا التيار رمضان عبانة الذى سوف يقتل فيما بعد فى ظروف غامضة ، وقد بقيت مصر بقدر الامكان بعيدة عن هذه الانقسامات وان كانت قد ماللت الى التعاون مع أحمد بن بللا ولذلك أدى اختطاف هذا الرجل وأقرانه الأربعة فى اكتوبر ١٩٥٦ الى موجات من السخط عمت الراى العام المصرى . وماليت العدوان الثلاثى أن دفع مصر الى مزيدا من الاهتمام بتأييد الثورة الجزائرية دون حرج .

وقد انفرد فتحى الديب (١) برواية عن احدى المغامرات الغريبة التى

(١) الديب . ص ٢٧٩ وما بعدها .

قامت بها المخابرات المصرية لانقاذ الخمسة المختطفين من سجون فرنسما
رحسب الخطة المشار اليها فقد استخدمت المخابرات عشرين المانيا وأحد
كبار المسؤولين الفرنسيين للتنفيذ خلال شهر يناير ١٩٥٧ . وإذا صحت هذه
الرواية فإن عبد الناصر يكون قد بدد كثيرا من الجهد والمال فى مغامرات
اقرب ما تكون الى الخيال منها الى الواقعية .

تعرض الدور المصرى بعد أن اتسعت عمليات الامداد بالسلاح الى
متاعب نتيجة الانقسامات التى تعرضت لها الثورة الجزائرية فى الداخل
والخارج وأتهم بعض القادة البعض الآخر بأن الأسلحة تخزن ولا ترسل الى
(المجاهدين) حتى تستفيد منها عناصر دون أخرى فى المستقبل بعبارة أخرى
أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم لتمكين أحد الفرقاء من الزعامة ثم من
الحكم فى حالة الحصول على الاستقلال ، وقد اتهم رمضان عبانة مصر بالتقصير
فى ارسال السلاح فأرسل أحد معاونيه وهو الأمين دباغين ليتحقق من الأمر
وقد أقتنع بعد وصوله بأن مصر لم تقصر فى عمليات الامداد وانما كانت
عقبات تضع فى سبيل وصول الأسلحة وخاصة من جانب الحبيب بورقيبة الذى
كان يخشى من أن تستفيد المعارضة لحكمه من المسلحين الجزائريين ولذلك
أستولى على بعض الكميات من الأسلحة أو أمتنع عن مرورها بتونس ، وسوف
يفعل محمد الخامس نفس الشيء بالنسبة للجبهة الغربية ولو أنه لم يتماد فى
هذا الأجراء فقد كان حريصا على ابقاء العلاقات الطيبة مع مصر .

وبينما كانت الحكومة المصرية تسير فى طريق تأييد الثورة المسلحة
انصبحت مساعى الحبيب بورقيبة على إيجاد الحل الدبلوماسى وأقترح بدلا من
الصراع المسلح دخول دول شمال افريقيا الثلاث فى إطار حلف الأطلسى مقابل
اعتراف فرنسا باستقلال محدود للجزائر وخلال المرحلة التى سوف ندرسها فى
الفصل التالى انعكست آثار الخلافات العربية على الثورة الجزائرية فكان
عبد الكريم قاسم الرئيس العراقى يزايد بالتبرعات للثورة ، كما أن مقر
البعثة الخارجية بالقاهرة تشرزم مثلما تشرزمت القيادات فى الداخل
وكانت تلجأ الى التصفيات الجسدية بعضها لبعض أولا بأول وكان الثلاثى
برصوف وكريم بلقاسم وبين طوبال يشكلون عنصرا مشاغبا فى البعثة
الخارجية . ومن هنا رحبت مصر برئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة
التي اتخذت من القاهرة مقرا لها وقد وضعت أمامها مختلف التسهيلات لاداء

مهمتها بنجاح ، ونظرا لكثرة الدلائل والمؤمرات فكرت الحكومة المؤقتة في أن تنقل مقرها إلى طرابلس الغرب إلا أنها لم تجد هناك نفس التسهيلات قاعدت إلى القاهرة •

وقد بقي ارتباط مصر بالثورة الجزائرية عاملا يحول دون إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا • وقد أبلغ الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة بهذا المعنى وربما كان الجنرال يعلق على إيجاد حل بعيدا عن المؤثرات الوازنة من الخارج بصفة عامة ومن مصر بصفة خاصة غير أنه لم يستطع أن يجد القوة السياسية التي تعملون معه في الحل فأضطر إلى التفاوض مع جبهة التحرير مباشرة • وقد قدر للفريق وثيق الصلة بمصر والذي يتزعمه بن بللا أن يتقلب على مناقسيه داخل الجبهة وهكذا بدأت الجزائر المستقلة حياتها بعلاقات وثيقة مع مصر برئاسة أحمد بن بللا مما شجع عبد الناصر على الاستمرار في مد الجزائر بالأسلحة التي لم تعد مجرد بنادق ومدافع بل شملت المدرعات والأسلحة الثقيلة •

الفصل التاسع عشر

الثورة - المرحلة الثانية

١٩٥٨ - ١٩٦٢

(١)

موقف بمجبور

كان المألوف هو أن تكون أحداث فرنسا هي المؤثرة في تطور حياة الجزائر غير أننا نستطيع أن نلاحظ بسهولة أن العكس أصبح أيضاً صحيحاً فاللثورة الجزائرية وردود فعل المستوطنين عليها الأثر البالغ في استسقاط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة الفرنسية . ويتجلى هذا التأثير أبان الفترة موضوع الدراسة في هذا الفصل (١) .

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ أضحت المشكلة الجزائرية تتحكم في سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا . فهي التي جرتها الى المشاركة في العدوان الثلاثي ثم وقوفها مع الأقلية في الامم المتحدة . وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سيناء ، فكانت هي الدولة الوحيدة التي صوتت بجانب امرائيل . كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة . واذا تتبعنا الازمات الوزارية منذ سقوط حكومة منديس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعاً دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال افريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة . وقد وقع انقلاب مايو أبان أزمة من هذه الازمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس .

كذلك أصبحت الحرب في الجزائر عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات البلاد

(١) خصصت مؤلفة انجليزية كتاباً لمبحث اثر الثورة الجزائرية في اوضاع فرنسا . انظر Pickles : Algeria and France كما ان الفرنسيين اهتموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة تفصيلية وقد ذكرنا بعضاً من هذه المؤلفات العديدة في ثيت المراجع .

اذ قدرت نفقات الحرب خلال عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعمائة مليار فرنك قديم ولا يدخل في ذلك التقدير حسب تصريح منديس فرانس في البرلمان الأضرار التي ترتبت على حرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الأحتياطى .

ونتخلص احدث مايو في أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة في مدينة الجزائر يوم ١٣ مايو ١٩٥٨ وسرعان ما انضم اليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان . وجاك ماسو قائد فرقة المظلات . ثم عمدوا الى تأليف لجان أمن عام في مختلف أنحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس . ولعل المستوطنين كانوا يستوحون احدث الثورة الفرنسية حينما ألفوا هذه اللجان وسرعان ما امتد العصيان الى كورسيكا . وباتت فرنسا مهددة بحرب اهلية . حينئذ رضى البرلمان لطالب المستوطنين وقبل دعوة ديغول الى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة . واقامة نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات واسعة .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التي يتمرد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة . فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ أن أجبر المستوطنون حكومة مولايه على اقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه بيوم واحد . ومنعوه من دخول البلاد . محتجين بأنه اشترك منذ قبل في المفاوضات التي أدت الى عودة محمد الخامس الى حكم المملكة المغربية . ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت ارهاصا بما سيحدث في ١٣ مايو .

ومن دواعي العجب ان القائمين بانقلاب مايو اشركوا معهم بعض الجزائريين سواء في لجان الأمن العام أو المظاهرات التي خرجت يوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية . واهتموا باشارك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسي حتى يوهموه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا . غير انه لا يستبعد في نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائريين قد رحبت بعودة الجنرال ديغول الى السلطة ظنا منهم أنه قادر على ائهاء الحرب الاليمة بشكل ما ، او لعل الموالين خافوا على مديهم لو حدث واستقلت الجزائر على يد جبهة التحرير .

ما هي أسباب هذا الانقلاب ودوافعه ؟

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت كاختلاف القائلين به . أما المستوطنون فكانوا يرمون الى الأتيان بحكومة قوية تسخر امكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة . وكان بعض ضباط الجيش مرتبطبسا ارتباطات سرية بالمستوطنين . أما غالبيتهم فكانوا مدفعين بدوافع متباينة . فظن بعضهم أن عودة ديجول تعنى القضاء على تيار الشيوعية الصاعد في فرنسا . وربما اعتقد آخرون أن الجيش اذا تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياسا على ما حدث في عهد نابليون الثالث . كما شعر آخرون بأن هيئة الجيش معلقة بالانتصار في الجزائر ومن شأن هذا الانتصار ان يمحو عار هزيمتين حلتا بالجيش الفرنسي ، الأولى عند توقيع الهدنة مع الألمان سنة ١٩٤٠ والثانية في حرب الهند الصينية .

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشتغلين بالشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم في الجزائر . وكثيرا ما وجهوا النقد المر لحكومة باريس لتساهلها في ادارة دفة القتال مراعية اعتبارات سياسية كانت تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية . كما انها تنهاون في نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يشبط روح الجيش المعنوية .

والذي يعنينا هنا هو معرفة موقف ديجول من قضية الجزائر . ويلاحظ انه تميز بالمفوض في الأشهر الأولى من حكمه . والأمر الوحيد الذي اتضح سريعا هو انه رفض أن يكون أداة في يد القائلين بالانقلاب . ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب وليس فقط متابعة الحرب في الجزائر كما فهم في حينه . ولم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذين ساهموا في الانقلاب من الجيش . ومنع جميع العسكريين من الاشتراك في لجان الأمن العام .

ويثير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . فهل كان الجنرال يريد تطبيق سياسة تقرير المصير على الجزائر ، ولكنه لم يستطع أن يفصح عنها الا بعد أن واثته الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقيه أن يحل القضية الجزائرية حلا

عسكريا ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر الى التسليم بالأمر الواقع وتطورت سياسته تدريجا تحت ضغط الحوادث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال .

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته . فمن شواهد الاحتمال الأول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهى تدل على نزعة تحريرية نسبيا . فهو الذى أسقط نظام الاحتكار الاقتصادى فى الامبراطورية سنة ١٩٤٤ . كما أنه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية فى الجزائر . وأهم من ذلك كله ترك الحرية للمستعمرات فى أفريقيا الغربية والوسطى لكى تختار بين البقاء فى العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها . ومن المعروف أنه أجرى استفتاء فى هذا الصدد بمناسبة طرح دستور الجمهورية الخامسة وأن غينيا استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تتعرض لأى ضغط . ومن هذه الأدلة أيضا أن ديجول تجنب فى خطبه التلقظ بشعار « الجزائر فرنسية » أو بكلمة الالحاق . ويروى عنه أنه (١) صرح فى مجالسه الخاصة أنه لا يخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير فى الجزائر مهما كانت نتائجها .

أما شواهد الاحتمال الثانى فتركز الى أسس اقوى . فإذا كان ديجول لم ينطق بكلمة الالحاق فقد تفوه ببعض العبارات التى تدل عليه . من ذلك مثلا ما ورد فى الخطاب الذى المقاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه الحكم إذ قال « ان المسلمين مواطنون ويجب ان يكونوا متساوين فى جميع الحقوق مع بقية الفرنسيين » . كما ذكر فى مناسبة أخرى أن حدود فرنسا تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا ثم هناك طريقة الاستفتاء على الدستور فى الجزائر ، فبينما خبرت أقطار أفريقيا الغربية والوسطى بين البقاء فى مجموعة الشعوب الفرنسية أو الانفصال عنها ، كان السؤال المطروح فى الجزائر هو نفس السؤال المطروح فى فرنسا للاستفتاء ، وهو التخيير بين الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة أو رفضه . وفضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط

1. Le Monde, 25/6/1908.

والاكراه المعهودة في هذا الاستفتاء حتى جاءت نسبة الموافقة في الجزائر اعلى منها في فرنسا (٩٦٪ مقابل ٨٩٪) .

وعلى اثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت ابواب المجالس النيابية الفرنسية امام الجزائريين ، وزيد عدد الاعضاء في مجلس النواب الى ٤٤ ، والشيوخ الى ٣٢ . وصارت نسبة الجزائريين الى المستوطنين الثلثين بدلا من نظام المناصفة . ولوحظ ان معظم النواب الجزائريين الذين دخلوا البرلمان من انصار « الجزائر فرنسية » فهم اذن ممن يطبق عليهم المثل للقاتل « ملكي اكثر من الملك » . ويعد هذا الاجراء في حد ذاته دليلا على الاتجاه نحو سياسة اللاحاق . واكتت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء وجود هذا الاتجاه لدى حكومة دي جول حينما أعلن عن نيته في توحيد النقد والميزانية ، والقانون المدني بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية اذا اراد الجزائريون .

وعلاوة على ما تقدم سار دي جول على نهج الحكومات السابقة من الجمع بين وسيلتين : مضاعفة الجهود الحربية . ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين . وكما فعل جى موليه من قبل ، طلب دي جول الى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا اياه بأنه صلح الشجعان . وكانه في اطلاق وصف الشجاعة اغراء يكفى لاقناع الجزائريين بالاستماع اليه . وهكذا واصل الحرب وتفنن في تنظيمها بقدر المستطاع .

ومهما يكن من اختلاف في الرأي حول حقيقة نوايا دي جول فمن المؤكد ان الجنرال لم يكن يتفق مع القائمين بانقلاب ١٣ مايو في الاهداف ، فبينما اتصبت اهداف الرئيس الفرنسي الجديد على انهاض فرنسا دوليا ، وعلى المستوى الأوربي خاصة ، كانت اهداف القائمين بالانقلاب محدودة ، وهي ايجاد سلطة مستقرة تكون اقدر على مواجهة الثورة الجزائرية . واتفق الطرفان صنفه على شيء واحد وهو ان نظام الجمهورية الرابعة يتسم بالفساد والعجز لعدم الاستقرار الوزاري .

اما المشروعات الاجتماعية فتتمثل في مشروع « قسنطينة » للسنوات الخمس - في اوائى سنة ١٩٥٩ وهو يهدف الى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل الى تشغيل أربعمائة ألف في خمس

سنوات . ويقوم المشروع على التوسع فى الخدمات العامة ، لا على انشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك اقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع فى انشاء المدارس حتى تستوعب ثلثى الأطفال فى سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠٪ من الوظائف العليا فى الجزائر لأبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلون وظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الاراضى من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثى نفقات المشروع ويسهم الرأس مال الخاص بالباقي ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجد بها هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو الالحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هى التى افسدته . فمن جهة لم يكن الراسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم فى هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قاوم الوطنيون الجزائريون مساهمة الراسمال الوطنى الذى كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره للمشروع . وقيل فى هذا الصدد أنه كان يقصد الى توسيع قاعدة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قارمته الثورة بشدة . بل انها هدت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وازهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التى يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فعمما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لمقابلة النهاية التى وصلت اليها الثورة الجزائرية ، وهى الاستقلال التام ، ووحدة الأراضى الوطنية وتسليم السلطة الى خصوم الأمس . لذلك نميل الى الرأى القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة عند توليه السلطة وإن أراءه تطورت ازاء ضغط الظروف وامام صعود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى هى صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها . وتتمثل المرحلة الثانية

في تحول ديجول الى مبدأ اقامة جمهورية جزائرية تختار هي نوع الارتباط بفرنسا . أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جبهة التحرير في أبريل ١٩٦١ وتنتهي بتوقيع اتفاقيات ايفيان في مارس من العام التالي . ولتنتبع هذه التطورات بشيء من التفصيل .

أخذوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة ولكنها غاية في الأهمية ، وهي الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها . حتى ولو أدى ذلك الى الانفصال عن فرنسا . فهو اذن قد تخلى عن فكرة السيادة الفرنسية . لأن السيادة عموما ليست من الأمور التي يستغنى عليها . غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة أفقدته قيمته العملية في نظر الجزائريين . اذ وعد المشروع بإجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد (١) مضي اربع سنوات من الهدوء ، ويحدد حالة هذا الهدوء بأنها السنة التي يقل فيها القتلى عن مائتين . وفي هذا مايدل على عدم واقعية المشروع . ويخير الجزائريون في هذا الاستفتاء بين ثلاثة أمور :

أولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التي يريدونها . ولكن ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد . ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر . وتمكن لشيوعية منها ويضيف « انى أعتقد بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة . بل ستجر حتماً الى كارثة كبرى . بما أن الجزائر قد وصلت الى هذه الدرجة من الرقى بفضل فرنسا . والعالم كله يشهد بذلك . وأقولها بصراحة فإن هذا النوع من التفكير سيؤدى حتما الى الفوضى . ويتيح الفرصة للتكنيل والتعذيب والذبح والشنق . وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا ان تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها » .

« وانى أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية . واذا هم تهادوا في تنفيذ هذه الخطة ، فإن فرنسا تقرر من الآن انها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها ، وعلى كل اذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة ، فإن الجزائريين

(١) انظر ترجمته العربية الكاملة في كتابنا تطسور السياسة الفرنسية في الجزائر : ص ١٠٣ .

الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا . وستعمل
ما في استطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم .
ويجب أن أقول إن استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا ،
وإن للغرب مصالح فيه ، وستحافظ عليه ولن تدعه ولو أدى ذلك إلى
متاعب كثيرة . - فديجول اذن يهدد بالتقسيم في حالة اختيار الجزائريين
للانفصال ، وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى .

ثانيا : الاندماج ، وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع
سكان الجزائر من (مسلمين وغيرهم) - وهذا الاندماج يتيح للجزائريين
أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية ، وأن يكون لهم
الحق في الترقى إلى جميع الوظائف على جميع أنواع المرتبات ، والتأمين
الاجتماعي والتعليم المهني ، كما يتمتعون بجميع المزايا التي للفرنسيين
أنفسهم .

ثالثا : الفدرالية . وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا
الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين ، وتعتمد الحكومة
على تأييد فرنسا واعانتها . وترتبط معها برباط وثيق في ميادين الاقتصاد
والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية . وفي هذه الحالة يبقى النظام
الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفدرالي . بحيث أن الجاليات الفرنسية
والعربية والقبائلية والأمازيغية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطننا واحدا ،
تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق في الجزائر
مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين . وذلك بتقسيم
السكان إلى عرب ويبرير وإمازيغية . ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء
نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال في مقابلة
المشروع : لم تقم في الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد
العالم ، فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ، ووندال^١
وبيزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ، والفرنسيين .

وفي النهاية يعلن ديجول أنه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين

شنوا الحرب على فرنسا . وانما يسمح لهم فقط بالمعودة الى الحياة الطبيعية للمشاركة فى الانتخابات لأن فرنسا لن تقبلوا إلا مع حكومة منبثقة عن الانتخابات التى تجريها هى .

لم يحدث هذا المشروع اثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمتهم بأهمية مبدأ تقرير المصير ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذى قيل أن ديغول توافه فى هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين فى جبهة التحرير . غاية الأمر أنه من الجائز أن يكون مهد لعقد محادثات مع الجبهة فى صيف سنة ١٩٦٠ .

وعلى العكس من ذلك أحدث هذا الخطاب رد فعل قوى فى أوامط المستوطنين ، وصرح جاك ماسو فى أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد يضطر أحيانا الى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة . ومع أن ديغول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، إلا أنه كان من بين العوامل التى شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجيء ديغول الى الحكم .

وفى المدة ما بين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير ١٩٦٠ قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وأقاموا المظاهرات على غرار ما حدث فى باريس أبان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠ . ولحسن حظ للجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وإن كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض .

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهو الذى سيقترع التمرد الثانى فى أبريل ١٩٦١ ؟ والجواب على ذلك أن الجيش كان ما يزال يعتقد فى أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديغول فى السلطة هو خير وسيلة لتحقيق النصر فى الجزائر . وهناك ظواهر تدل على أن حق تقرير المصير ليس جديا . وبعد ذلك يمكن اقناع الجنرال بالتراجع . أما بعد إجراء الاستفتاء على سياسة ديغول الجزائرية فى يناير ١٩٦١ والشروع فعلا فى التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديغول .

ويبدو أن الرئيس الفرنسي تأثر بأحداث العصيان (يناير ١٩٦٠) فعاد الى غموضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه ديبريه مهمة اصدار التصريحات التي تنطوى على تشدد جديد في السياسة الجزائرية . مثال ذلك قوله انه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فان فرنسا لن تقبل انسحاب جيشها من الجزائر ، ولا بد ان تكون المشرفة على الاستفتاء .

ماذا حدث . ان سنه ١٩٦٠ حتى اضطر ديغول الى ان يخطو الخطوة الثانية في خطاب ٤ نوفمبر : لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد في الرأي الفرنسي ، واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح مقصورة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت فئات كثيرة الى معارضة الحرب في الجزائر ، وكان اشهرها صردور بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون اهل الفكر والادب من امثال بول سارتر ، وسيمون بوفوار ، وفرانسواز ساجان وغيرهم . دعوا فيه الشبان الى تبرئة ضمائرهم اذا عمدوا الى افعال الامور التي لا تتفق مع المبادئ الانسانية . وانضم رجال الكنيسة الى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها ، ودلوا بذلك على تطور في موقف (١) الكنيسة ازاء القضايا الاستعمارية . ثم جاءت محاكمات المتهمين في عسيان مدينة الجزائر فاججت الخلافات في الولى العام . وكانت ماثرا لمظاهرات معادية لديجول نادت بتولى الجيش السلطة .

أما المتطور الذي حدث في ميامة الرئيس الفرنسي فهو اعلانه ان الجزائر لا بد وأن تكون لها انظمتها وادارتها الخاصة ، وهو ما عبر عنه بعبارة « الجزائر الجزائرية » وقال ان ذلك سيتضمن اقامة جمهورية يمكنها ان تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا . وعلى ذلك فان التخيير في الاستفتاء المقرر سيكون بين امرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد الفدرالي . غير انه استمر يلمح الى التقسيم في جالة الانفصال . وكان

Témoignage Chrétien, 7/4/1959.

(١) نشرت المجلة المسيحية

بجاءا موقعا من ٢٥ قسيسا بهذا المعنى . ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا التحول ففكر الياس زغبى أحد المطارنة كتابا اسماء « الكنيسة والثورة الجزائرية » .

ديجول يعول لنجاح خطته الجديدة على إيجاد قوة ثالثة في الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من انصار جبهة التحرير . غير انه افقد تماما وجود هذه القوة . وربما كان يتوقع وجودها بين النواب المسلمين في البرلمان الفرنسى ، ولكن حتى هؤلاء اصبحوا يخشون فى عام ١٩٦٠ المتورط فى معاداة جبهة التحرير بعد ان اثبتت قدرتها على الصمود وارداد احتمال نجاحها . لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسى بأن يتجه الى الجبهة اذا اراد التفاوض مع الشعب الجزائرى .

ولم يلبث ديجول أن لمس الحقيقة بنفسه . وهى أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا . فحينما قام بزيارة الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٠ لشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهى تحمل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها . واستغل الأوربيون نفس المناسبة لإبراز قوتهم . ومرة أخرى راحوا يفتكون بالجزائريين العزل . ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا اعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة . وقد علقت صحيفة الايكونومست الانجليزية على هذه الأحداث بنفس المعنى فقالت « ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسة والعشرين ضحية التى سقطت فى تلك الأيام قد تركت أثرا اعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا فى معارك الثورة » .

عاد ديجول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة ، وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعدم جدوى الحلول الوسط فى تلك القضية . فتمهد السبيل لمكى يخطو الخطوة التالية .

مفاوضات إيفيان

نتبين مما سبق أن عقيبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين لاعادة السلام الى الجزائر . الأولى : هى عدم الرغبة فى الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعى فى النزاع . والثانية : هى اشتراط فرنسا أن تتصب المفاوضات أولا على وقف اطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسى للقضية الجزائرية ، مع النواب

الذين يتم انتخابهم في ظل السلطة القائمة . ولم تتزحزح حكومة ديغول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى في محادثات غير رسمية مع جبهة التحرير في يونيو ١٩٦٠ .

وفي ذلك التاريخ دعت الجبهة الى ارسال مندوبين عنها للتباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقيد بجدول أعمال . وسافر أحمد بو منجل مندوب الجبهة الى ملان « قرب باريس » حيث عاملته الحكومة الفرنسية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجي حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير .

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات ايفيان بعد أقل من سنة . فان الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبى الجبهة على قدم المساواة فحسب ، بل اعترفت بجبهة التحرير على انها المتحدث الشرعى الوحيد باسم الجزائر . فما الذى ادى الى هذا التبدل في الموقف ؟

هناك أولا تماسك جبهة التحرير رغم الأزمات التى مرت بها ، ورغم فداحة الخسائر البشرية وتقهر القوة العسكرية فى الأقاليم ، الا أن استمرار عدم الأمن فى المدن كان وحده كفيلا بأحداث هذا التطور فى السياسة الفرنسية . ومن أبرز الأزمات التى شهتها الجبهة تفجر الصراع سنة ١٩٥٨ بين رمضان عبانة . وكريم بلقاسم ، ربما بسبب اختفاء بن بللا وصحبه من المرح ، وكان الرجلان يقيمان معظم الوقت فى تونس . وعرف عن بلقاسم ارتباطه بالحبيب بورقيبة . بينما عد عبانة ناصريا ، ومال الى انصار صالح بن يوسف ، وشهدت تونس من جراء هذا الانقسام كثيرا من الاغتيالات وأحكام الاعدام بين صفوف المجاهدين الجزائريين . وفى غمرة هذه الأحداث توفى رمضان عبانة فى تونس سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة ، وقيل إنه جرح فى الميدان ، وقد أشرنا من قبل الى مقتل عمروش قائد الولاية الرابعة فى مثل تلك الظروف الغامضة وكان قد اشتهر ببعض أعمال العنف ضد الأهالى الذين تقاعصوا عن التعاون مع جيش التحرير . ونسيت اليه منجبة قوية ملوذة حيث عثر على أكثر من ثلثمائة جثة لرجال مدفونين فى مقبرة جماعية قيل لأن القرية لمقتتعت عن هذا التعاون .

وقد روى أحد الكتاب (١) الفرنسيين هذه الأحداث مستندا حسبما نذكر الى أوراق عمروش التي عثرت عليها السلطات الفرنسية مع جثته بعد مقتله . ومما جاء فى هذه الأوراق أن عمروش كان فى أوائل سنة ١٩٥٩ فى طريقه الى تونس ليحمل الى الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس شكوى قواد الولايات من إهمالها لهم حتى يكن فإن من الطبيعى أن تحدث مثل هذه قواد الولايات المتحدة من إهمالها لهم حتى أن البعض هدد بالاستجابة لدعوة ديجول الى صلح الشجعان . مهما يكن فإن من الطبيعى أن تحدث مثل هذه المخلافات فى الظروف القاسية التى مرت بها الثورة ، إلا أنها كانت تصفى بسرعة . ولم تصل أخبارها الى العالم الخارجى . ومن ثم استطاعت جبهة التحرير أن تظهر امام الأمم المتحدة ، وأمام فرنسا بأنها هى الممثل الوحيد للشعب الجزائرى .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسى للمفاوضات المقيمة بإجراء استفتاء فى فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠٪ من الأصوات المؤيدة . فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف . ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديجول فى فبراير ١٩٦١ . وأخيرا تزايد الضغط الدولى على فرنسا . ففى دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا فى الحرب الجزائرية . وكادت هيئة الأمم المتحدة تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للموافقة على التوصيات فى الجمعيات العامة .

وفى نهاية مارس ١٩٦١ أعلن أن المفاوضات ستبدأ فى أوائل الشهر التالى . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج فى نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

هكذا أوشكت فرنسا أن تقضى على المساعى الشاقة التى بذلت من أجل إجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات

1. Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Chap. 14.

(المغرب العربى)

المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية في المحيط الدولي . ومما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة أزاء الجزائر تارجحت بين عاملين : الرغبة في المحافظة على حلف الأطلسي ، وكانت تجرأ الى تأييد فرنسا على طول الخط . والعامل الثاني : هو أن قسما كبيرا من الرأي العام في الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله التقليدي المباشر ، وهو الصورة السائدة في الجزائر . وكان للعامل الأول الرجحان في السنوات الأولى . ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالما أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فإن استمرار الحرب مدة أطول يؤدي الى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية . وما هو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وبكين على اثر التجربة السيئة في ملان .

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحافز الرئيسي لدى ديغول لكي يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر في اقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا .

ففي المدة من ٢٢ الى ٢٦ أبريل قام أربعة من الجنرلات هم سالان ، وشال ، وجوهو ، وزير بمحاولة للاستيلاء على السلطة في الجزائر . وكان شال هو اكبر الشخصيات من بين أعضاء الجيش العامل التي اشتركت في المحاولة بيد أنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركة اثر هو وزير تسليم نفسيهما تجنباً للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزماً أكيدا على قمع التمرد . حينئذ أسرع مديرو الانقلاب الحقيقيون الى التخفي واخذوا يعدون لتكوين منظمة الجيش السري التي اتخذت من سلان زعيماً لها . وقد لعبت الفرقة الأجنبية دوراً بارزاً في تلك الحركة . لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية . وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتزقة الذين ألفوا أساليب الحرب العتيفة ، تلك الأساليب التي تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذي أراد ديغول أن يدخله على الجيش . كما لوحظ أن صفار الملاك والمستوطنين من أصحاب الحرف صاروا عمد هذا الجيش السري المعارض للسياسة الديجولية . بينما

أظهر كبار الملاك ورجال الصناعة ميلا الى الاعتدال وتمنوا لو وجدت قوة
ثالثة يمكن التفاوض معها على حل وسط .

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح ديحول يملك من السلطة ما لم يتأت
لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب
سلطة الدولة فى فرنسا يتطلب انهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت ممكن .
وليس معنى ذلك أن الجنرال صرار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين
الجزائريين . فان الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت
مفاوضات ايفيان فى ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول الى الاتفاق
الا بعد مضى عشرة أشهر من بدء المحادثات ، وفى خلال تلك المدة تعرضت
المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع .

أختيرت ايفيان ، وهى مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة ،
لوقوعها على الحدود السويسرية ، فيستطيع الوفد الجزائرى أن يقيم فى
أرض محايدة ، وينتقل أثناء العمل عبر الحدود . وقد رأس الوفد
الفرنسى فى معظم جلسات المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون
الجزائر . أما الوفد الجزائرى فقد رأسه كريم بلقاسم . وكانت الحكومة
المؤقتة قد طالبت بالأفراج عن بن بللا ليرأس وفد المفاوضات فلم تستجب
فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به .

كانت المشكلات الرئيسية التى طال حولها الجدل تتعلق بضمانات
حرية الاستفتاء وبوضع المستوطنين فى الجزائر بعد الاستقلال ، ثم مشكلة
الصحراء الكبرى .

ومن السهل فهم الأسباب التى جعلت الجزائريين يتشددون فى
ضمانات حرية الاستفتاء ، لأن فرنسا اذا كانت قد قبلت مبدئيا إجراء
استفتاء تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الاجراءات . وقد دلت
التجارب السابقة على أن الاستفتاء فى ظل سلطة فرنسية غير مضمون .
ومن هذا انتقلت المناقشة الى البحث فى ايجاد فترة انتقالية يساهم
الجزائريون خلالها مساهمة حقيقية فى السلطة . وقد سلم الفرنسيون
بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافا كليا فى التفاصيل . وبينما تشده
الجزائريون فى ضمانات سلامة الاستفتاء تشدد الفرنسيون فى الضمانات

الخاصة بالمستوطنين . وطالبوا بحقوقهم فى ان يجعلوا جنسيتين . الجنسية الجزائرية كى يتمتعوا بجميع حقوق المواطن الجزائرى ، والجنسية الفرنسية كى لاتنفصم صلاتهم بالوطن الأم . ومن الواضح ان هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية .

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين لاقتطاعها من الجزائر ابان عهد استعمارها الطويل . وقد تصادف اكتشاف النفط فى الصحراء قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ، لذلك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأسا على عقب . فمنذ سنة ١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر . واستثنتها من القانون الاطارى لسنة ١٩٥٨ واصدرت القوانين التى تؤكد أن الصحراء جزء من أراضيها الوطنية وانشات وزارة خاصة بالصحراء ، ولكن هذه الاجراءات لم يكن بوسعها ان تبطل الحقائق الجغرافية . فليس لأهل الصحراء اتصال بالعالم الخارجى الا عن طريق الجزائر . كما ان انابيب النفط لا بد وأن تمر بأراضيها . وهى ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا من النواحي البشرية والروحية . لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة جديدة . وفى يوليو اثارت موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة الصحراء فيها وفى نقطها . وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن ان تسوى مع الجزائر وحدها . ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية انها ستترك البحث فى هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر .

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا فى انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦١ حتى نهاية العام . وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ، استمر ديجول يشير الى تجميع هؤلاء الذين لا يريدون العيش فى ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلميح ينطوى على التهديد بأمرين : احياء فكرة التقسيم . أو ترحيل الأوربيين لحرمان الجزائر من الخبرة الفنية . ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات مهمة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال . واسناد رياستها الى يوسف بن خدة وهو صيدلى مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما فى النشأة السياسية . فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات . ثم انفصل عن الصالبيين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣

وكان مسئولاً عن عمليات جيش التحرير فى منطقة العاصمة وقتاً ما ، ففهم هذا التعديل على أنه اتجاه نحو التشدد بعد أن ينشئ الجزائريون من المفاوضات .

والحق ان موقف جبهة التحرير فى المفاوضات كان محدداً من قبل . وهو يبنى على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن بوسع احد أن يتنازل عن شئ منها ، لذلك فان فرنسا كانت هى التى تضطر الى تقديم التنازل تلو الآخر حتى أمكن الوصول الى اتفاق . وقد تعاقبت هذه التنازلات فى خريف سنة ١٩٦١ . ففى سبتمبر أعلن ديغول بأن اية حكومة جزائرية لا يمكنها التخلي عن الصحراء الكبرى . ثم أخذ يؤكد رغبته فى أن تلعب فرنسا دوراً قيادياً فى أوروبا . وأن تنفض عنها غبار التبعية فى حلف الأطلسي . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية . وهكذا نستطيع ان نفسر تطور موقف ديغول من الجزائر بسياسته العامة . الاو هو تحقيق زعامة فرنسا فى أوروبا الغربية . واسترداد مركزها كاحدى الدول الكبرى . وحتى من قبل أن يتم الاتفاق فى ايفيان شرعت الحكومة الفرنسية فى سحب بعض قواتها من الجزائر .

ومن جهة أخرى ساعد ظهور المنظمة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى ، اذ أصبحوا امام عدو مشترك . فالمنظمة السرية تهدف الى اقامة الفاشية فى فرنسا والاطاحة بحكومة ديغول . مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية . وصار الرأى العام أكثر تقبلاً لمبدأ استقلال الجزائر . وكانت المنظمة تسعى فى نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضاء على العنصر الوطنى قضاء مبرماً وراجت شائعات باقامة جمهورية اوروبية فى مدينتى الجزائر وهران .

ومن أمثلة هذا التأثير الذى أحدثته وجود المنظمة السرية فى سير المفاوضات ذلك التقارب الذى تم حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحلة الانتقالية حينما استؤنفت المحادثات بصورة سرية فى ديسمبر . فقد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة الى مدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وسنة ، وكان الفرنسيون يريدون فى بداية الأمر اطالتها الى نحو

سنة . كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتضمن سلامة الاستفتاء ، على أن تتكون هذه القوة من الجزائريين . ويمكن أن تصل الى ستين ألفا . وفي نفس الوقت تساهل الوفد الجزائري في نقطة أخرى . فبالرغم من احتياطه الشديد لضمان حرية الاستفتاء فإنه قبل استمرار اشراف الجيش الفرنسي على الأمن في المدن الكبرى ، لأنه أقدر على مواجهة المنظمة السرية .

- ٢ -

تحليل اتفاقيات ايفيان

اعتبرت اتفاقيات ايفيان في حينها حلا وسطا هو أقرب الى وجهة النظر الجزائرية . ولا شك أن الذين ايدوا عقد الاتفاقيات من الجزائريين كانوا يدركون الصفة المرحلية لها .

وقد اشتملت الاتفاقيات على تصريح أولي يحدد المبادئ العامة لطبيعة العلاقات في المستقبل (١) :

في حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فوراً . وتكون للجزائر مطلق الحرية في اختيار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخارجية وأوضاعها الاقتصادية . وإذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ الطرفان الى تسويته بالطرق السلمية أو التحكيم ، والا رفع الى محكمة العدل الدولية . وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من اجراء الاستفتاء على تقرير المصير . وقد تعذر وضع هذا البند موضع التنفيذ مثل كثير من بنود الاتفاقية الأخرى ، ويرجع ذلك الى الخلافات التي اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية .

١ ويلي هذا التصريح تسع اتفاقيات مختلفة تتناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حريته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفية

(١) انظر الترجمة العربية الكاملة للاتفاقيات في كتاب الجزائر المعاصرة وقد

قام بها المؤلف .

تنفيذ وقف اطلاق النار • وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها فتشير على سبيل المثال الى حرية تكوين الأحزاب وحضور الصحفيين الأجانب للتلقيت من حرية الاستفتاء •

وفى خلال المرحلة الانتقالية بين وقف اطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها فى الجزائر مندوب سام يشرف على الدفاع والشئون الخارجية والأمن العام • على أن تشاركه فى ادارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين • ويرأسها جزائرى • وتوزع على اعضائها الاختصاصات الادارية المختلفة • ولم يؤخذ بالاقترح الجزائرى يجعل المندوب السامى ملزما بتنفيذ قراراتها • ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية • ومهمة الهيئة الرئيسية هى الاشراف على استفتاء تقرير المصير • ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير •

ومن الأجهزة المؤقتة التى نصت عليها الاتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين فى الخارج على العودة الى بلادهم قبل إجراء الاستفتاء • وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم فى تونس والمغرب • ثم محكمة مختلطة للنظر فى قضايا الأمن العام • وكان من المفروض أن تختص بالنظر فى الجرائم التى يرتكبها أفراد الجيش السرى •

أما اتفاق وقف اطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير فى هذه المرحلة الانتقالية • فيجب عليه أن يربط فى الأماكن التى كان بها يوم توقيع الاتفاق • ويجوز لجنوده أن يتجولوا فى الجزائر دون أن يحملوا أسلحة • وعلى كل فان هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه ، إذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد •

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى بكثير من الامتيازات وكان أخطرها ما يتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التى نص عليها للأوربيين • ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات أهميتها بعد أن

غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسالمة التي قبلت التعاون مع الجزائريين .

قد اشرنا من قبل الى أن فرنسا طالبت أن يحتفظ المستوطنون بجنسيتهم . مما يتضمن انتهاكا لسيادة البلاد . وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالي : أعطيت لمستوطنين مهلة مدتها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون في نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسية . فإذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية . وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية .

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام » ولابد أن يكون لهم تمثيل عادل في المجالس ذات الصيغة السياسية أو المدنية . وكذلك في وظائف الدولة . وإذا بلغ عددهم في قرية خمسين شخصا فأكثر دون أن يحصلوا على مقعد في المجلس المحلي . فلا بد وأن يعين منهم مندوب يمثلهم . وإذا كانوا يشكلون الأغلبية في إحدى الدوائر أن يديروا الشؤون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم في القضاء بجميع درجاته طالما أن أحد الممثلين في المحكمة ينتمي الى فئة « الجزائريين القابعيين للقانون المدني العام » وإذا كان هناك محلفون في القضاء الجنائي ، فلا بد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة وإذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسي . ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز مصادرة املاكهم الا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين القابعيين للقانون المدني العام » وذلك للنظر في كيفية تنفيذ الضمانات . على أنه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة الى اقامة مثل هذه المحكمة . ومن جهة أخرى فإن الحكومة

الجزائرية خصصت للأوربيين فى الجمعية الوطنية - وهى اهم هيئة سياسية - ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ . وهى نسبة كانت تزيد على أهمية المستوطنين العديدة عند الاستقلال . ومن حيث الواجبات فقد اعفت الاتفاقية الأوربيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات .

أما اذا اختار المستوطنون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فانهم يعتبرون اجانب ، ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للملاجئ . فضلا عن ذلك فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والاقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية . وحق التملك والاستئغال بجميع المهن اشتغالاً مثمراً . وحق نقل الأموال خارج البلاد على الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ولايجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب ، او قوانين الاصلاح الزراعى مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الإقامة والعمل فى فرنسا .

أما الامتيازات العسكرية التى احتفظت بها فرنسا فتتمثل فى استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، مع النص على أن اراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى . وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها ، ويعتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الاقليمية ، والاشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات الملائكية الخاصة بها . واعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة .

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات . أهمها فى كولم بيشار وريجان . ولها أن تستخدم التجارب النووية ولو أن الاتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى اجراء هذه التجارب . ومع ذلك فقد كان من الضرورى تعديل الاتفاقية العسكرية لتتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة . ولم تعارض فرنسا فى أن تنقل هذه المحطات الفنية الى بعض ممتلكاتها فى المحيط الهادى ، بعد أن أعلن الرئيس بن بللا فى مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على اجراء التجارب

النوية فى أراضيها . ونصت الاتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرنسية لكى تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التى تصل بين قواعدها المختلفة . وللجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن اذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فانهم يقدمون الى محاكم جزائرية . وفى هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل سجون القوات الفرنسية . ولهذه القوات ان تنتقل فى الجزائر حاملة السلاح .

وفيما عدا ذلك نظمت الاتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالى : تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بعسنة واحدة الى ثمانين ألفا . ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة التى اعطيت للأوربيين لاختيار جنسيتهم .

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الاتفاقية الخاصة به أن فرنسا تقدم اعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه الاعانة التعويضات التى تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى أو التأميم . وتذكر الاتفاقية أنه يجب أن تكون الاعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير . ويقصد بذلك مشروع قسنطينة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسموم الجمركية . ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا ، وسيترتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الأوربية المشتركة . وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك . ولكن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التى تحصل عليها فرنسا . وتنص الاتفاقية على اقامة مؤسسه فى المستقبل لاصدار النقد الجزائرى .

ومما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الاتفاقية البند الخاص بوضع 1 الجزائريين فى فرنسا ، فنص على أنهم ، وخاصة العمال يتمتعون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ما عدا الحقوق السياسية . وفى ذلك مايفرى العمال الجزائريين بالبقاء فى فرنسا . بل وهجرة اعداد جديدة اليها كما حدث فعلا .

وقد خصصت إحدى الاتفاقيات لكيفية استغلال نـفـط الصحراء وغيره من المعادن الموجودة في باطن الأرض . وأبرز ما في هذه الاتفاقية هو النص على أنه ، في خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى . ويستمر العمل بالامتيازات التي تم منحها قبل الاستقلال ، وكذلك قانون نفط الصحراء الذي وضع في عهد الحكم الفرنسي . ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصا جديدة خلال الفترة الانتقالية . وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص إلى الدولة الجزائرية كمسا تنتقل إلى إشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل .

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الإدارية والفنية في نفط الصحراء دون أن يكتفوا باستلام الأرباح . ولهذا الغرض نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان في تمويلها . ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة عملية ، وتطوير الاستغلال . والنظر في العروض المقدمة من الشركات من التاحيتين الفنية والإدارية . وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والأنابيب .

يبقى يعد ذلك اتفاقيتان : أحدهما خاصة بالتعاون الثقافي ، والأخرى بالتعاون الفني ، وأغلب ما ورد فيهما يحقق منافع بالنسبة للجزائر ومن ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية . وإعطائهم منحا دراسية ودورات تدريبية ، ومع ذلك فإن الاتفاقية الثقافية تهدف أيضا إلى الإبقاء على نفوذ فرنسا الثقافي ، وذلك بالنص على حرية إنشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية . وتراعى الجزائر في توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع في فرنسا .

وحسب اتفاقية التعاون الفني تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هي في حاجة إليهم ، وتقدم الجزائر كشفا بهذه الوظائف كل سنتين ، وهي مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد

الا بعد اخطار مسبب . وتحسدد اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيع الاعباء المالية بين البلدين .



حققت الجزائر استقلالها بعقد هذه الاتفاقيات . وكانت مضطرة فى سبيل ذلك الى تنازلات كبيرة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريون اتفاقيات ايفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهد عندما نشرت ملخص الاتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ .

وليست الاتفاقيات محدودة بزمن . باستثناء مواعيد الجلاء . وتاجير قاعدة المرمى الكبير . ولابد ان يكون الجزائريون قد عولوا على تطور الزمن بعد الاستقلال لكى يحصروا مساوىء الاتفاقية فى اضييق نطاق . وكان بوسعهم ان يجدوا المبررات التى تحقق لهم اغراضهم . سواء بالاستناد الى تفسير النصوص ، او الانتفاع بأحداث جدت وظروف تغيرت مثال ذلك : وضع نهاية لحق فرنسا فى استخدام محطات تجاربها النووية فى الصحراء الكبرى نزولا على اجماع الدول الأفريقية . وعدم التقيد بالنص المقاتل بضرورة احترام أماكن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية . فان الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التى حولها الفرنسيون الى كنائس الى ما كانت عليه قبل الاحتلال . وتم ذلك بالاتفاق مع السلطات الكنسية مباشرة .

واهم من ذلك الاستيلاء على مليونين ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد - فقد اعتبروا أنهم باهمالهم زراعتها يضرون بالاقتصاد الجزائرى . وتقررت مصادرتها دون تعويض . كذلك فرضت القيود على تنقل الأموال استنادا الى ما ورد فى الاتفاقية الاقتصادية من اشتراط ، الا يضرب انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائرى ، ولم يعمد على استغلال الجزائر حتى شرع فى تعديل بعض الاتفاقيات وخاصة الاتفاق العسكرى ، واتفاق النفط . فقصر امد الجلاء الى نهاية ١٩٦٤ باستثناء قاعدة المرمى الكبير التى صفت بدورها سنة ١٩٦٨ .

أما فى فرنسا فقد اثارَت اتفاقيات ايفيان ردود فعل متباينة .

ومن المتوقع أن تعترض عليها احزاب اليمين التى تؤيد المستوطنين . وقد حاول هؤلاء الآخرون افسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السرى ، رجاء ان يجروا الجزائريين الى الاخلال بشرط وقف اطلاق النار . واضطر الجزائريون الى كثير من ضبط النفس لكى يقاتوا عليهم هذا الغرض . فلما يئسوا من افسادها طالبوا بتعديلها على الاقل . وذلك بتقوية ضمانات الاوربيين ، واستشهدوا بوضع الأتراك فى قبرص ، وذلك اذا تعذر (١) التقسيم .

وحجة المعارضين هى ان السوابق دلت على ان مثل هذه الاتفاقيات لا تعمّر طويلا ، بدليل ما حدث فى تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التى ضمنت حقوق المستوطنين ألغيت بعد عشرة اشهر . وقد أجاب انصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكى يحترم الجزائريون الاتفاقيات . فرد المعارضون بأنه من الممكن ان تلجأ الجزائر الى دول اخرى . وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلتا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية . فمن المعروف ان حكومة ديغول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للضغط على الجزائر ، فاستمرت فى تقديمها حتى بعد اجراء التعديلات وحتى يتغلب ديغول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر الى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد اثر توقيع الاتفاقيات . ويسود ان وجود الجيش السرى قد دفع معظم الفرنسيين الى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك . وهكذا جاءت النتيجة فى استفتاء ٨ أبريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١٪ بالموافقة .

إذا نظرنا الى نتيجة استقلال الجزائر وتأثيره على فرنسا فسوف نلاحظ أنها حققت نتائج مفيدة على عكس ما كان يشيعه المستوطنون وانصارهم فقد استطاعت فرنسا أن تضى فى تحديث صناعاتها وجيشها وتحسن من مركزها الدولى ولا أدل على ذلك من اعادة انتخاب الجنرال ديغول كرئيس للجمهورية سنة ١٩٦٥ .

(١) عبر عن وجهة النظر هذه : Maurice Allais : L'Algérie D'évian

الفصل العشرون

أزمة السلطة في الجزائر

قام الجنرال ديغول بإعلان استقلال الجزائر في يوليو سنة ١٩٦٢ ،
غير أن الوطنيين الجزائريين رفضوا أن يكون هذا الاعلان هو وثيقة
الاستقلال فجعلوا من يوم ٥ يوليو التاريخ الرسمي لاعلان الجمهورية .
ويصادف هذا اليوم ذكرى احتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ .

وحسب اتفاقيات ايفيان كان لا بد من اجراء انتخابات لجمعية
تأسيسية في غضون ثلاثة أسابيع من اعلان الاستقلال . ومهمة الجمعية
هي وضع دستور للبلاد ، غير أن الخلافات الخطيرة التي صاحبت اعلان
الاستقلال أخرت اجراء الانتخابات نحو شهرين كما سنذكر ذلك فيما بعد .
ويكفي أن نشير هنا الى ان الحكومة الجزائرية التي تسلمت السلطة في
أغسطس برئاسة أحمد بن بللا وبتأييد معظم جيش التحرير الذي يقوده
هواري بومدين قررت أن الظروف الحالية للجزائر تقضى باتباع نظام
الحزب الواحد ، وقدمت قائمة انتخابية بأسماء المرشحين لمقاعد الجمعية
التأسيسية البالغة ١٩٦ مقعدا .

١ - الصراع من أجل الحكم :

نجح زعماء الثورة في المحافظة على وحدة الصف طوال فترة النضال
المسلح ولايعني ذلك عدم وقوع خلافات فيما بينهم ، بل على العكس أدت
أعمال التجسس ومكافحته الى إثارة الشكوك وتمادي بعض القواد في
حركات التطهير حتى كان البعض يحاكمون لأبسط الشبهات .

وقد حاول حسين آيت أحمد في كتاب أصدره بالفرنسية سنة ١٩٦٤ (١)؟
يعنوان « الحرب وما بعد الحرب » أن يسرد بعض أحداث الخلاف التي نشبت
بين الزعماء منذ سنة ١٩٥٦ وقال ان رمضان عبانة كان يريد عقد مؤتمر عام

لجبهة التحرير لتسوية الخلاف وانه اى المؤلف اعترض فى ذلك الوقت على تلك الفكرة حتى لا يكون هناك مجال للجدل اثناء الانشغال بالثورة .

اما بعد الاستقلال وبعد أن أصبح آيت أحمد فى صفوف المعارضة وأستأثر بن بللا بالسلطة فقد غير المؤلف رأيه وصار ينادى بدعوة مؤتمر عام يضم مختلف الاتجاهات وتنشئ عنه قيادة جماعية . وقد قيل فى ذلك الحين أن المؤتمر الذى برزت فيه شخصية رمضان عيانة كان يمثل قواد الولايات أو معظمهم وأن نوعا من الصراع نشأ فى ذلك الوقت بين هؤلاء وبين ممثلى الجبهة فى خارج الجزائر ومن بينهم بن بللا وآيت أحمد ومحمد خيضر . وانتقد قواد الولايات ممثلى الجبهة فى الخارج مع كثير من المبالغة بانهم يعيشون عيشة رغدة ولا يشاركون فى الآلام التى يعانى منها رجاىل جيش التحرير . ولعل هذا هو أول انقسام يظهر بين مايسميه الكتاب بفريق العسكريين وفريق السياسيين ، غير أن هذا التمييز ينطوى على كثير من الاصطناع وخاصة بالنسبة الى الثورة الجزائرية ، فقد اقتضت طبيعة الثورة أن يشغل قواد الولايات الست مناصب ادارية وأن يشتغلوا بالسياسة كما أن كثيرين ممن سمو بأعضاء البعثة الخارجية أو السياسيين نشأوا أصلا تحت علم جيش التحرير ثم كلفوا بمهام فى الخارج ، وكان بن بللا يتولى مهمة قيادة القوافل التى تنقل الأسلحة الى الجزائر عبر ليبيا ، كما أن يوسف بن خدة كان فى بعض الأوقات قائدا للولاية الرابعة حيث تقع العاصمة قبل أن يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة ، ولاشك أن وقوع بن بللا فى الأسر نتيجة حادث الطائرة المشهور هو الذى أبعدته عن فرصة العمل النضالى .

على أن الانقسامات امتدت لتشمل القادة الخمسة الذين ظلوا معتقلين حتى توقيع اتفاقيات إيفيان وقد اكتشف ذلك عبد العزيز بوتفليقة حينما ذهب ممثلا للقيادة العامة للاتصال بهم ، فلاحظ أن كلا من بوضياف وآيت أحمد يرفض أن تعتمد السلطة فى الدولة الجديدة على الجيش ، بينما مال بن بللا الى الاستعانة بالقيادة العامة . أما محمد خيضر الذى كان متأثرا بالنساورات السياسية منذ عهد مصالى الحاج ، فقد وافق بن بللا ، ولكنه كان يرغب فى أن يعود الجيش الى ثكافته بعد استقرار الدولة . والواقع أن تصور بن بللا لتكوين القوات المسلحة ظل متأثرا بعهد الثورة وهو يؤكد ماسبق أن نذكرناه من صعوبة التمييز بين السياسيين والعسكريين ، والجيش فى مثل هذه الظروف يكون أقرب الى الميلشيا منه الى الجيش القنى المحترف ، الذى

يمارس التدريب الدقيق على أحدث الأسلحة ، والجندى فى نظر بن بللا يمكن أن يمسك البندقية بيد ويحمل القاص باليد الأخرى ليساهم فى تطوير نظام الإنتاج الزراعى . غير أن الأحداث ستثبت أن مسؤوليات الدولة المستقلة تختلف عن مسؤوليات الثورة فى عهد الاستعمار . والدولة المستقلة تحتاج الى جيوش فنية محترفة .

طرحنا هذه الخلاقات للمرة الأولى علنا فى المؤتمر الوطنى الذى عقدته جبهة التحرير كماداتها فى طرابلس فى يونيو سنة ١٩٦٢ . ورات الحكومة المؤقتة أنها صاحبة السلطة الرسمية التى يجب أن تتسلم البلاد من يد الفرنسيين الى أن تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية . أما بن بللا وأنصاره فقد اقترحوا ستة أسماء جديدة معظمهم ممن كانوا مع بن بللا فى الأسر مثل حسين آيت أحمد ورابع بيطاط وبوضياف لتشكيل المكتب السياسى لجبهة التحرير ، ومهمته أن يتسلم السلطة باسم الجبهة من يد الفرنسيين ويقوم بعد ذلك بالإشراف على الانتخابات . وبناء عليه طالب بن بللا بأقالة الحكومة المؤقتة ونال تأييد ٥٩ صوتا يشكلون غالبية أعضاء المجلس الوطنى البالغ عددهم ٧٢ وفسر هذا النجاح بأن بن بللا كان يتمتع بتأييد العسكريين وهم غالبية أعضاء المجلس . والواقع أن مستقبل السلطة كان يتوقف على موقف قواد الولايات الست ، ولوحظ أن عددا من الزعماء أخذوا يتسابقون على كسب ودهم فقد أسرع كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال الى تزى أوزو مستجدين بقيادة ولاية القبائل الصغرى بينما اتجه بن بللا ومحمد خيضر الى وجدة فى الغرب حيث ينتشر قسم كبير من جيش التحرير على الحدود يفوق فى حجمه القوى الداخلة فقد قدر بثلاثين الفا مقابل عشرة آلاف بالداخل وفضلا عن ذلك فإن مجموعة وجدة تتبع القيادة العامة مباشرة .

أما آيت أحمد وبوضياف فقد رفضا الاستعانة أصلا بأى طرف من أطراف القادة العسكريين . كما أن هوارى بومدين أعلن كذلك مساندته للمكتب السياسى . والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : لماذا لم يتمكن المكتب السياسى من تسلم السلطة مباشرة بعد اعلان الاستقلال ؟ الواقع أن قواد الولايات الست كانوا يتبعون من الناحية النظرية القائد العام ولكن من الناحية العملية اعتاد كل قائد أن يستقل بشئون ولايته . وذلك لأن تحقيق

الاتصال السريع المباشر كان صعبا في عهد الثورة ، ومن المدهش أن تقسيم البلاد الى ست مناطق عسكرية استمر بعد الاستقلال واستمرت معه الامتيازات الهائلة التي يتمتع بها قواد تلك المناطق . وهذا يؤكد لنا ما ذكرناه من قبل من أن طبيعة الثورة اقتضت أن يكون جيش التحرير جيشا خاضعا للسياسة لا يتحقق فيه النظام الدقيق كما هو الحال في الجيوش المحترفة التي تؤسس بواسطة دولة قائمة من قبل . ومن هنا صار مستقبل الجزائر يتوقف على الاتجاه الذي يتخذه قواد الولايات على حدة . ولم يتفق هؤلاء القواد على موقف موحد عند اعلان الاستقلال .

ماذا حدث عند اعلان الاستقلال في ٥ يوليو ١٩٦٢ ؟ لقد عمدت الحكومة المؤقتة الى عزل هوارى بومدين ووصفت المحاولات التي يقوم بها هوارى وبن بللا بأنها تهدف الى اقامة دكتاتورية عسكرية في البلاد . وتمكن أعضاء الحكومة من دخول العاصمة في بداية الأمر . غير أن كثيرين استنكروا ، أن يحرم المجاهدون من جنى ثمرات النصر يوم النصر . وفي الوقت نفسه ذهب أحمد بن بللا الى المغرب ومنه عبر الحدود الى وهران واقام مركزه في تلمسان القريبة من مسقط رأسه ، وبدت البلاد على شفا حرب أهلية . وتدخل قائد الولاية الرابعة حيث تقع العاصمة واخذ زمام المبادرة بدعوة الطرفين المتنازعين الى تسوية خلافاتهم بالتفاوض ، واذن فقد كان قائد تلك الولاية يتخذ موقفا مختلفا عن القائد العام هوارى بومدين ، وعلى كل فقد كانت فكرة التوفيق تلقى ترحيبا شديدا من الرأي العام اذ لم يكن أحد مستعدا لمسك دماء جديدة ولسان الحال يقول : ألم تكف سبع سنوات من حرب ضروس مدمرة ؟

لقد ذكر البعض أن هذا الصراع امتداد للخلافات الحزبية القديمة التي تتكون منها جبهة التحرير ، وفي تلك الحالة يكون بن يوسف بن خدة ممثلا لجماعة المركزيين التي انشقت على مصالى الحاج سنة ١٩٥٢ وأخذت تعد الثورة ، ويكون بن بللا وأنصاره ممثلين للجنة الثورية للاتحاد والعمل التي نفذت الثورة فعلا في أول نوفمبر ثم انضم اليها المركزيون بعد ذلك ، غير أن هذا التفسير ينهار من أساسه اذا عرفنا أن كريم بلقاسم كان أحد أعضاء اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ومع ذلك فقد أصبح الساعد الأيمن لبن خدة يضاف الى ذلك أعضاء هذه اللجنة الذين ساندوا بن بللا في بداية الأمر (المغرب العربي)

أخذوا ينشقون عليه الواحد تلو الآخر بعد الاستقلال . ويفسر البعض هذا الصراع بخلافات عقائدية ، فمثلا كان محمد بوضياف يمثل الجناح اليسارى فى الجبهة وهو من رفقاء بن بللا فى الأسر ومن أعضاء المكتب السياسى الجديد وقد ألف حزبا جديدا باسم « الحزب الاشتراكى الثورى » ولحق به بعد قليل فى سبتمبر حسين آيت أحمد ، أما محمد خيضر فقد بقى فى منصبه كأمين عام للجبهة حتى أبريل سنة ١٩٦٢ ثم أعلن بدوره استقالته وغادر البلاد بعد ذلك .

شرح بوضياف آراءه فى كتاب نشره بالفرنسية بعنوان « الى أين تسير الجزائر (١) ؟ » وهو ينتقد زميله القديم بأنه ورث النظام الإدارى نفسه الذى كان سائدا فى عهد الاستعمار دون أن يغير مافيه من أجهزة مركزية وفزعة الى البيروقراطية وماقودى اليه من نظرة استعلاء نحو الشعب ولذلك فهو يدعو الى أن تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا فى مختلف القطاعات . فتشرف النقابات العمالية على الصناعات وتسييرها بينما تشرف جماعات الفلاحين على الزراعة . وهو يرى أن الحكومة قد أخطأت إذ أصبحت تحصل لحسابها أرباح المزارع الخاضعة لنظام التسيير الذاتى . ثم يهاجم نظام الحزب الواحد ويرى أن جبهة التحرير حسب التشكيل الذى وضعه بن بللا أصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية ويسميتها جماعة تلمسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الاشتراكى الثورى اتفق مع الشيوعيين فى كثير من وجهات النظر فكلاهما نادى بضرورة تعدد الأحزاب أو السماح للحزب الشيوعى بالعمل على أساس أنه شارك فى الثورة .

وكما كون بوضياف حزبا سياسيا معارضا . كذلك فعل حسين آيت أحمد حينما كون « جبهة القوة الاشتراكية » فى خريف سنة ١٩٦٢ غير أن آيت أحمد تجاوز المعارضة السياسية الى العصيان العسكرى حينما ارتبط بمحمد ولد الحاج أحد قواد الولايات المست وأعلن الثورة فى بلاد القبائل ومع أن ولد الحاج تحول بسرعة الى جانب الحكومة فى غمرة الحماس الذى ترتب على النزاع على الحدود مع المغرب فقد بقى آيت أحمد متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسى حتى قبض عليه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وتتفق جبهة القوى الاشتراكية مع بقية الاشتراكيين الجزائريين في اعلان اعتناقها للاشتراكية العلمية . ومع ذلك فقد وصفت بالاعتدال ، فهي قد انتقدت الاصلاح الزراعي وطالبت بالحد من التوسع فيه ، ثم أرادت أن ترد اصول اشتراكيها الى جذور اسلامية واخذت على بن بللا اعتماده على خبراء أجانب من الماركسيين ولم يكن بن بللا بالفعل يخفي اعجابه بكاسترو ، وقد توثقت العلاقات بين الجزائر وكوبا في عهده مما جعل الأخيرة تنفرد بقطع علاقاتها بالجزائر بسبب عزل بن بللا .

ولم يكن بن بللا يرفض الاستفادة من الماركسية كمصدر من مصادر الفكر الاشتراكي الذي تمنتقه جبهة التحرير ، ولكنه أعلن بعيد الاستقلال ان مبادئه تختلف عن الماركسية في أمرين رئيسيين : الاعتراف بالقيم الروحية والأخذ بالمبدأ القومي . أما موقفه أزاء الحزب الشيوعي كتنظيم فكان أشد صلابة ، وقد أشرنا كيف أن جبهة التحرير قبلت التحاق الشيوعيين بها كأفراد وما أن أعلن الاستقلال حتى تطلع الشيوعيون الى إعادة تنظيم صفوفهم وشرعوا يصدرون جريبتين في كل من مدينتي الجزائر وهران حيث بقى قسم من الجاليات الأوربية ، وتأثر السكان اجتماعيا وثقافيا بالتيارات الفرنسية . وحاول الحزب الشيوعي في انتخابات الجمعية التأسيسية أن يقدم قائمة منفصلة بمرشحيه فتدخلت السلطات لمنع وحذف محمد خيضر المسئول عن الانتخابات أسماء معظم المرشحين المعروفين بانتمائهم للحزب وقدم قائمة موحدة على نحو ما رأينا . ورضخ الحزب الشيوعي على أساس أن ذلك اجراء مؤقت . وطالب في نفس الوقت بالسماح للأحزاب المختلفة بالعمل واحتج على نظام الحزب الواحد الذي لايتلاءم مع ظروف البلاد الاجتماعية وهو يرد بذلك على الذين قد يواجهونه بحجة أن الدول الشيوعية تأخذ بنظام الحزب الواحد .

ويستنتج من عبارة « الظروف الاجتماعية غير الملائمة » أن الجزائر ما زالت مجتمعا طبقياً . وأن الشيوعيين هم الذين يمثلون الطبقة الكادحة وأن نظام الحزب الواحد لايطبق الا عندما تتلاشى الطبقات الأخرى . وحتى لو اخذنا بمنطق الحزب فمن الصعب القول بأن الشيوعيين يمثلون الطبقة العاملة الجزائرية لعدم انتشار الحزب في الريف حيث تعيش الغالبية العظمى للكادحين . وفي نوفمبر سنة ١٩٦٢ أمرت الحكومة بإيقاف جريدتي الحزب

ثم حظرت نشاطه بقاتا وأعلن بن بللا أن الشيوعيين لم يخلصو للثورة فى جميع الأوقات، ولذلك فهو يرفض حتى فكرة ائتلاف الحزب مع جبهة التحرير .
الا أن هذا لايعنى بالضرورة معاداة الميادىء الماركسية . بل أن المقصود من وراء حل الحزب هو توحيد القوى الثورية فى الجبهة .

وعلى الطرف الآخر من المعارضة وقف انصار الحرية الفردية مسن الليبراليين بزعامة فرحات عباس ينتقدون هم أيضا نظام الحزب الواحد ولو أن فرحات عباس لم يعلن صراحة معارضته للنظام الجديد بدليل قبوله رئاسة الجمعية التأسيسية وكان ينتظر الفرصة التى تسمح له باقناع النواب بدستور ليبرالى ، الا أنه لم يوفق فى مهمته واستشاط غضبا من الطريقة التى اتبعها بن بللا لطرح الدستور للاستفتاء . فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة فى أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير فى احدى القاعات العامة ثم طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدى .
وعلى أثر ذلك قرر فرحات عباس الانزواء عن الحياة السياسية .

لقد تمت المصادقة على الدستور فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ وبناء عليه رشح أحمد بن بللا كأول رئيس ، للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، ومنذ ذلك الحين أخذ يفكر فى افضل الطرق لايجاد نوع من الاستقرار فى السلطة ازاء هذه المعارضة متشعبة الاتجاهات . ومما زاد المعارضة خطورة انها لم تقتصر على المجال السياسى . بل تخطته الى حركات تمرد متوالية قام بها قواد الولايات وسنشير الى ذلك بعد قليل . وكان بن بللا واقعا بين عاملين : الاعتماد على الجيش وتقويته . وفى هذه الحالة قد يصبح أسيرا له ، أو توحيد فئات المعارضة السياسية وامتصاصها فى جبهة التحرير . وكان أميل الى هذا الحل الذى يخفف من خضوعه للجيش ولكنه قد يعجل فى نفس الوقت بتخلله اذا لاحظ المستولون فى الجيش بأن المعارضة ستندثر . ومن هنا ستكون الخطة المفضلة لدى بن بللا هى اقامة توازن بين جميع هذه العناصر ، ولهذا الغرض فكر فى دعوة مؤتمر عام لجبهة التحرير ، وكون لجنة تحضيرية للتخطيط ومن الملاحظ أن بن بللا كان يعارض من قبل دعوة هذا المؤتمر ، ومضى عامان تقريبا منذ الاستقلال قبل أن ينتظم أول مؤتمر للجبهة فى أبريل سنة ١٩٦٤ .

شرعت اللجنة التحضيرية في عملها منذ ١٧/١١/١٩٦٣ وأعدت ميثاق عمل جديد يحل محل ميثاق طرابلس ، اذ صار من الممكن الآن الاستفادة من تجربة ممارسة السلطة . وقد لعب ستة من اليساريين من بينهم محمد حريى وهيئة تحرير مجلة الثورة الأفريقية دورا رئيسيا في صياغة الميثاق الذى طرح على المؤتمر (١) . وقد حضر المؤتمر ١٩٩١ عضوا يمثلون مختلف التيارات ، وخطة بن بللا هي ان يكون المؤتمر مجابهة صريحة بين زملاء عاشوا معا ايام الثورة الا انه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة الوطنية .

لقد وافق المؤتمر حقيقة على مايعرف بميثاق الجزائر وهو يضع تفاصيل نظام التسيير الذاتى والنظام الاشتراكى فى القطاعات المختلفة . وظهر بهذه المناسبة تيار قوى يستهدف ربط الاشتراكية بالاسلام . كما رسم التشكيلات السياسية لجبهة التحرير ، ويستنتج من ذلك ان المؤتمر أعطى الأولوية للحزب على الدولة ، فالمؤتمر العام هو القاعدة الأساسية لهذه التشكيلات . وهو يجتمع دوريا كل عامين وينتخب أعضاء اللجنة المركزية وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا وهى التى تختار المكتب السياسى وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ويقضى التنظيم بأن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة فى الوقت نفسه .

انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الأولى من ٨٠ عضوا أصليا و٢٢ مساعدا وكان من المقرر الاكتفاء بخمسين ولكن راغى العضوية كثيرون . وعينت اللجنة المركزية اسماء أعضاء المكتب السياسى الـ ١٧ وبخل أنصار بومدين كلا التنظيمين : اللجنة المركزية والمكتب السياسى . ولم يكن ملء المقاعد فى هذين التشكيلين هو محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية ، وعلى الأصح فان الذى صرح به بومدين كان يتعلق بتنظيم الجيش ورفض فكرة انشاء ميلشيا أو حرس وطنى ، ولم يتدخل بومدين فى المناقشات الا قبيل انتهاء المؤتمر فطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنيين الأكفاء الذين خدموا من قبل بالجيش الفرنسى . وحينما اعترض بعض المعروفين بتأييد بن بللا على تلك الفكرة اجاب بومدين متسائلا ، وهل نفضل عليهم الأجانب ؟ كذلك رفض القائد العام دعوة بن بللا لانشاء حرس مدنى القصد

منه حماية الثورة أو بصورة أدق حماية تشكيلات الحزب . ولاتدل هذه الخلافات على أن فكرة الإطاحة بين بللا كانت تراود القائد العام في ذلك الوقت . فهو مايزال مؤمنا باحترام الشرعية . إذ صرح بأن المؤتمر هو صاحب السلطة العليا وإذا أقر وجهة نظر مخالفة فليس بوسعه سوى الانصياع لها .

كشف المؤتمر من خلال هذه المناقشات (١) عن أن حزب جبهة التحرير لايتمتع بالوحدة . أما الجيش فهو أكثر تماسكا . وكان بن بللا يظن أن ميثاق الجزائر سيملا هذا الفراغ إلا أن العبرة ليست بالاجماع على المبادئ بل يكفيه التنظيم ، ولم يختلف بن بللا رئيس الدولة كثيرا عن الرجل الثوري المناضل . فهو يستمع للشكاوى الخاصة مما ترك قليلا من الوقت للإدارة . ورغم ذلك فقد جمع في وقت مابين وزارات الداخلية والمالية بالإضافة الى رئاسة الدولة وسكرتارية الحزب . ورأى انه عن طريق التوازن بين القوى يمكن الاحتفاظ بالسلطة . وفكرة انشاء الميلشيا هي جزء من هذه الخطة التي تقيم التوازن بين الحزب والجيش . ومن الغريب أن بن بللا كلف أحد انصار بومدين بقيادة الحرس الوطني . ذلك أن السياسة التي اتبعها رئيس الجمهورية ازاء القائد العام للقوات المسلحة تتأرجح بين الارضاء تسارة وبين اضعاف تدخله في شئون الدولة العليا تارة أخرى ، عندما اضطر بن بللا في أكتوبر سنة ١٩٦٢ الى الاستعانة بالجيش لقمع حركة عصيان محمد ولد الحاج كان يخشى من أن تكون هذه فرصة لتقوية دور الجيش في الدولة وازدياد الاعتماد عليه ولذلك وجد في الحرب مع المغرب خروجاً من المازق الداخلي فقد استجاب ولد الحاج في هذه المناسبة لدعوى الوحدة الوطنية وانضم الى القوات الجزائرية وصار عنصرا جديدا من عناصر التوازن ، فدعى الى المشاركة في المؤتمر العام المذكور في أبريل سنة ١٩٦٤ ولم يفهم كثيرون من أعضاء الجبهة مغزى دعوة أحد المتمردين القدامى .

على أن بن بللا واجه حركات تمرد أخرى واضطر الى الاستعانة بالجيش لمواجهة جميعا . ونذكر على سبيل المثال انشقاق سى العربى في

1. Buy, F. La République Algérienne démocratique et populaire.

فبراير سنة ١٩٦٣ الذى طالب بمساهمة العسكريين مساهمة اكبر فى ادارة البلاد . كذلك شهدت الجزائر فى عام ١٩٦٤ محاولتين من هذا النوع قاد أحدهما الكولونيل شعبانى فى جنوب قسنطينة وقاد الأخرى الكولونيل بو موسى فى وهران .

٢ - حركة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ واستقرار السلطة (١) :

الأرجح ان هوارى بومدين لم يفكر فى التدخل لتغيير السلطة الا خلال الأسابيع الثلاثة التى سبقت حركة ١٩ يونيو . وقد اغراه بذلك كثرة التعديلات الوزارية وتقلب بن بللا بين التيارات اليمينية واليسارية ان صح التعبير . فقد أستبعد مثلاً محمد حريى عن مجلة ثورة افريقيا ، الا انه ترك أمزيان الماركسى المعروف ليحتل منصب سكرتير الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

اما السبب المباشر الذى دفع بومدين الى القيام بانقلاب فهو رغبة بن بللا فى ابعاد عبد العزيز بوتفليقة عن وزارة الخارجية وقد قاوم بوتفليقة ما استطاع هذه الرغبة . فقال انه ليس من المناسب ابعاده فى وقت تستعد فيه الجزائر لاستقبال مؤتمر القمة الآسيوى الأفريقى وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر الثانى من نوعه منذ باننوتج وأجاب بن بللا بانسه وهو رئيس الجمهورية يريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد . وأجاب بوتفليقة بأن استيعاده فى هذه اللحظة يعنى عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشئون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف فى هذه المسألة وعليه أن يستشير الحزب فى ذلك .

كان بومدين يشغل فى ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقد مثل الجزائر فى مؤتمر رؤساء الحكومات العرب بالقاهرة . ولما علم بمحاولة عزل بوتفليقة عاد على عجل وأخذ يرتب للانقلاب مع زملائه من العسكريين وكانت المشكلة التى واجهت القائمين بالحركة هى كيفية مواجهة المؤتمر الآسيوى الأفريقى بحكومة جديدة ، وهل يقبل أعضاء المؤتمر الاستمرار رغم هذا التغيير ؟ وللتغلب على هذه المشكلة اتفق على أن التغيير مسألة

Bourges : (١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى :
L'Algérie à l'épreuve du pouvoir

داخلية ولا تؤثر على سياسة الجرائر الخارجية . أما بوتفليقة فقد طلب الوقت للتفكير ولم يقدم استقالته الا بعد الشروع فى ترتيبات الحركة .

كلف طاهر الزبيري بأداء المهمة الحرجة الا وهى القبض على بن بللا . وكان الترتيب دقيقا بحيث لم يترك ثغرة تجعل القشل محتملا وكانت المعارضة طفيفة بين المدنيين لم تتعد بعض المظاهرات فى عنابة وهران حيث سقط بعض القتلى . لقد تضاربت الآراء عند وقوع الحركة حول الفوارق التى تميز بينها وبين النظام السابق فمن قائل أنها تميل قليلا الى اقامة قيادة جماعية ، كما قسرها البعض بأنها تمثل تفوق عنصر العسكريين على السياسيين . والواقع ان الخلاف العقائدى لا يبدو واضحا اذا ما استندنا الى الشعارات التى استعملت فى كلا المهدين . أما الخلاف الواضح الذى يظهر للعيان فهو التفاوت بين مزاج الرجلين وتكوينهما . فكل منهما كان يعتبر نفسه قائدا . للثورة ، ولكن مفهوم الثورة يختلف عند كليهما ، فهو عند بن بللا انطلاق الجماهير والحزب الذى يمثلها . وهى عند بومدين التخطيط لاقامة دولة بل ان الدولة هى التى تصنع الثورة وتوجهها . وكلا الرجلين يجعل الجيش فى محور اهتمامه ولكن الجيش عند بن بللا هو أداة لخدمة الثورة او نوع من الجيش الشعبى . وعند بومدين هو أداة لتدعيم الدولة الشرعية ، ومهمته هى الوصول الى أعلى كفاءة فنية لكى يؤدى هذا الدور . كذلك استعمل الرجلان الشعارات الوطنية وربما اختلف مفهومهما لهذه الكلمة . فالوطنية الجزائرية عند بن بللا ترتبط بالعروبة والاسلام ، وعند بومدين هى بناء دولة جزائرية قوية تتضامن مع البيئة العربية والاسلامية ولا تعتمد بالضرورة وجودها من مؤثرات خارجية وقد يكون من المفيد هنا قبل أن نتتبع منجزات بومدين بعد تولى السلطة ان نلقى نظرة عاجلة على حياته .

بدأ محمد بوخروبة واسمه الحركى هوارى بومدين حياته السياسية كعضو فى حزب الشعب واستمر على ولائه لمصالى الحاج حتى سنة ١٩٥١ . وحينئذ يش بوخروبة مثل كثير من أقرانه من أساليب الكفاح السياسى والديماجوجية التى تميز بها مصالى الحاج ، وجاء الى الأزهر ليدعم ثقافته العربية الاسلامية وأسرع بعد قيام الثورة الى الانضمام لصفوف المجاهدين حتى صعد بسرعة الى رتبة نائب قائد الولاية السادسة فى سنة ١٩٥٦ ثم

أصبح قائدا عاما لجيش التحرير فى سنة ١٩٦٠ واشتهر بالصرامة الشديدة فى معاملة المنحرفين كما تدل الأحكام التى أصدرها أثناء الثورة . وبعد الاستقلال أعطى بومدين كل وقته لتطوير الجيش واعداده لكي يكون جيشا نظاميا .

كان على قائد الحركة الجديدة أن يوضح أهدافه فى بيان عام ، واستغرق اعداد البيان بعض الوقت ، ويتضح منه أن هدف الحركة الأول هو الرغبة فى احلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية ، وتطبيقا لهذا المبدأ كون بومدين مجلس ثورة موسع يضم ٢٦ عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع بن بللا ، فبالإضافة الى بوتليقة استمر بشير بو معزة وحاج اسماعيل وعلى محساس يمارسون مناصبهم الوزارية وثلاثتهم من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى

على أنه بمرضى الوقت ثبت ميل بومدين الى العمل وسط مجموعة صغيرة من زملائه وكانت اقرب المجموعات اليه والتي تحوز ثقته هى ماتعرف بمجموعة ضباط وجدة . اى الذين عملوا تحت قيادته أثناء السنوات الأخيرة من الثورة فى جيش التحرير . ومن هؤلاء مدغرى وشريف بلقاسم وقايد احمد الذى صار الأمين العام لجبهة التحرير .

أما طاهر الزبيرى فينتمى الى مجموعة أخرى من الضباط تعرف بمجموعة الأوراس وربما فكر بن بللا فى تقوية نفوذ هذا الأخير حتى يوازن به هوارى بومدين . غير أن بومدين سبق الى استقطابه . والظاهر أنه ساد شعور بعد فترة من نجاح حركة بومدين أنه اتخذ أداة وكان يشكر أحيانا من أعمال اقلية الفقير الأوراس ففسر البعض محاولته الانقلابية سنة ١٩٦٧ بأنها صورة من صور الصراع بين مجموعتين متنافستين من الضباط بالجيش الأوراس ووجده ، لكن الزبيرى أراد أن يعطى لحركته صورة ايدىولوجية فتلقف فرصة استقالة وزيرين من المعروفين بتأييد نظام التسيير الذاتى وقال انه يرفض التخلي عنهما ورفع شعارات الاشتراكية .

وكان الزبيرى قد تغيب عن حضور احتفالات ذكرى قيام الثورة فى

أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ فحامت الشكوك حول موقفه . وفى ١٥ ديسمبر بدأ فى تنفيذ حركته الانقلابية وفى خلال الأيام الثلاثة التى لم يعرف فيها بعد مصير الحركة دعت جريدة المجاهد الى تسوية الخلاف داخل الحزب ، لكن أحدا لم يفتن . وبفضل تأييد الضباط استطاع بومدين أن يقمع الحركة ومنذ ذلك الوقت تحقق الاستقرار فى السلطة العليا .

٣ - عهد بومدين :

كان على الجزائر المستقلة أن تشرع فى انشاء مؤسسات جديدة دون أن تكون متصلة بالماضى الاستعمارى . غير أن الاتجاه الغالب فى السنوات الثلاث التى حكم خلالها بن بلا اعتمد على المنظمات الشعبية المنبثقة عن الحزب الواحد الحاكم وهو جبهة التحرير وعلى الزعامة الشخصية ومن ثلم تلعب المؤسسات الدستورية دورا بارزا . فلم يظهر أثر ملموس لمجلس النواب ، وحينما تولى بومدين السلطة عطله نهائيا .

وفى العهد الجديد تراجع أيضا دور جبهة التحرير كمؤسسة جماهيرية وان ظلت من حيث الشكل هى الحزب الواحد الشرعى فى البلاد ، واعتمد حكم بومدين على قاعدتين : الجيش النظامى الذى حوله من صفته السابقة التى تشبه الميلشيا الشعبية الموروثة من عهد الثورة الى جيش فنى خاصة وأن الحرب مع المغرب فى سنة ١٩٦٢ اثبتت عدم كفاءة هذا النوع من الجيوش فى عهد الاستقلال . وهكذا تكونت على مدى سنى الحكم طبقة جديدة من الفنيين العسكريين . أما القاعدة الثانية فهى بث الحياة فى المجالس الاقليمية والقروية وتعرف الأخيرة فى الجزائر باسم القسمات ، وقد اختير أعضاؤها ليس بالضرورة بسبب مواقعهم الحزبية بل وجد من بينهم الكثيرون الذين اشتهروا بالانشغال بالحياة العامة من بين الأهالى . ولعل استقالة قايد أحمد من الأمانة العامة لجبهة التحرير يعود الى احساسه برغبة رئيس الدولة فى التقليل من دور الحزب واتجاه نحو السياسة البرجماتية فتوقف عقد المؤتمرات العامة التى كان من المفترض أن يعقدها الحزب عند مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية .

ولم يعن تراجع جبهة التحرير تغييرا فى التوجه الاشتراكى للدولة خلال حكم بومدين بل على العكس اتخذت اجراءات اشتراكية ورفعت

شعارات جديدة تؤكد هذا التوجه مثل شعار الثورة الزراعية خاصة سنة ١٩٧٨ . وهكذا توسعت الجزائر في تعميم مزارع التسيير الذاتي التي أنشئت أولا في الأراضي الشاغرة وهي الأراضي التي تركها ملاكها من المستوطنين الفرنسيين كما وزعت أملاك الدولة في الأراضي الزراعية ، والظاهرة الجديدة تتمثل في مصادرة أراضي كبار الملاك الزراعيين من المواطنين وتوزيعها على الفلاحين اما على شكل تعاونيات أو مزارع تسيير ذاتي ، وقد اشتملت خطة الثورة الزراعية كذلك على توطين البدو واقرارهم في هذه المزارع .

وتجلى انحياز بومدين الى الجناح الراديكالي في جبهة التحرير من خلال تشجيع التوسع في الصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام على حساب الصناعات الصغيرة . وعلى المدى البعيد تكشف ان هذه المشروعات لم تفد اهالي الريف كما لم تحل مشكلة البطالة بسبب الانفجار السكاني .

لقد ورث نظام بومدين مؤسستين شعبيتين كان عليه ان يتعامل معهما بمحاولة الامتناع احيانا وبالمناورة احيانا اخرى . وهاتان المؤسستان هما الاتحاد العام للعمال الجزائريين . واتحاد الطلبة ومن السهل ان نلمس في كيفية تكوين هذين الاتحادين واسلوب نشاطهما تاثير الاحتكاك والتداخل مع الاتحادات المماثلة في فرنسا . ففيما يتعلق باتحاد العمال الذي خرج من باطن الاتحاد الفرنسي التابع للحزب الشيوعي (C.G.T.) فانه تأسس

في فبراير ١٩٥٦ أثناء اشتعال الثورة الجزائرية حيث استحال على العمال الجزائريين العمل تحت لواء الحزب الشيوعي الفرنسي وهكذا قرروا انشاء اتحاد خاص بهم . ولكن بقي تأثير الماركسية ملموسا في قيادات النقابات الجزائرية . ورغم توجهات بن بللا نحو اليسار فان علاقة الدولة بالاتحاد لم تكن على مايرام حتى الأشهر الأخيرة من عهد بن بللا حينما شعر الأخير بحرج مركزه فاطلق حرية الانتخابات للاتحاد العام لرئاسته حتى يكسب رضاه . وهكذا تم انتخاب مولود أمزيان في مارس ١٩٦٥ وقد فكر أمزيان في اجتذاب المزارعين العاملين في قطاع التسيير الذاتي باعتبارهم أكثر فئات الزراعيين تهيبا للعمل النقابي غير أن الحكومة بادرت بتعيين موظفين في لجان القرى والأقاليم وتغلب هؤلاء على فروع الاتحاد القروية . وثبت أن موظفي الإصلاح أقدر على التماسك من الفلاحين غير المدربين على العمل النقابي .

تحفظ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ازاء النظام الجديد فلم يوضح موقفه من حكومة بومدين لأن الاعتقاد السائد كان هو أنها تمثل العسكريين في مواجهة جبهة التحرير الاشتراكية ، وبعضى الوقت تبين أن الاتجاه لم يتغير فالتأميمات استمرت ولم يتوقف نظام التسيير الذاتى . ومنذ ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ أعلن الاتحاد ترحيبه بمبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الشخصى ولكن الخلافات استمرت بسبب تشكيل اللجنة العليا ، ومن يكون صاحب السلطة فى تكوينها ؟ وهل تعين بواسطة الحكومة أم تنتخب بواسطة الاتحاد ؟ وبسبب هذه الخلافات عطلت صحف الاتحاد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد جرت محاولة لايجاد حلقات اتصال بين الاتحاد وبين الحكومة عن طريق تعيين بعض الوزراء مثل الزبيرى والزبدنى وزير الشئون الاجتماعية ، بينما عين أحد النقابيين القسدامى فى مجلس الوزراء . هو على يحيى الذى صار وزيرا للزراعة وكلف بممارسة البيروقراطية المنقشية فى أجهزة التسيير الذاتى . لكن استمرار وجود الماركسيين فى قيادة الاتحاد كان يثير من حين الى آخر شكوك الحكومة . ومع أن نظام التسيير الذاتى لم يثبت كفاءته فى قطاع الصناعة فقد احتج الماركسيون على اجراءات بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الرامية الى نقل التسيير الذاتى للملكية الدولة او حتى القطاع الخاص .

غير أن التوسع الصناعى والرواج الذى نشأ عن تصاعد ثروة النفط انعكست آثاره على العمال الفنيين على الأقل وبالتالي فان حدة الصدام بين الاتحاد وبين الدولة أخذت تخف دون أن تتلاشى ، ففي سنة ١٩٧٧ استطاعت النقابات العمالية بواسطة الاضرابات أن تجبر الحكومة على رفع الأجور ٣٠ ٪ .

أوجدت الثورة الجزائرية الكبرى المناخ المناسب لاتفصال الحركة الطلابية الجزائرية وتكوين اتحاد عام للطلبة فى سنة ١٩٥٦ تمكن من الدعوة الى مقاطعة الامتحانات فى الجامعات والمدارس الفرنسية وتنفيذ ذلك القرار . على أن تأثير أحداث فرنسا لم يتوقف بعد الاستقلال فاضرابات الطلبة المشهورة فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ انعكست آثارها على طلبة الجزائر فراحوا ينادون بحقهم فى التمثيل فى مجالس الكليات وحرية اختيار رؤساء الاتحادات الطلابية دون تقيد بالدولة أو الحزب . على أن القضية

التي اثارت أكثر من غيرها القلاقل في الجامعات الجزائرية خلال عهد بومدين في السبعينات كانت تتعلق بالصراع بين طلاب الأقسام العربية الناشئة بالجامعات الجزائرية وطلاب الأقسام الفرنسية ومع أن بومدين أظهر تحمسا للتعريب (١) في التعليم والادارة الا ان البلاد كانت بحاجة مستمرة الى المؤهلين لوظائف الفنية ومعظمهم من خريجي الأقسام الفرنسية . ومن هنا بقيت اسباب النزاع قائمة وشهد عهد بومدين اضرابات طلابية على مدى سنوات عديدة وكانت نزعة الاشتراكية تقربه من خريجي الأقسام الفرنسية على حين اتجه خريجو الأقسام العربية الى الارتباط بحركة الاسلام السياسي الناشئة ومن ثم الى المعارضة . وفي خضم الصراع حل بومدين الاتحاد العام للطلاب سنة ١٩٧١ .

وبينما كانت حركة الاسلام السياسي مازالت في مرحلتها الجفينية حاول اثنان من قدامى السياسيين احياء المعارضة الليبرالية ضد نظام الحزب الواحد وفي مواجهة حكم بومدين الذي وصف بالشمولية وقد وزع كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة منشورات معادية للنظام خلال سنة ١٩٧٥ . ويبدو ان معطيات العالم الثالث في السبعينات لم تقسح المجال بعد للتيارات الليبرالية ولذلك لم تزد محاولة السياسيين القدامى عن صرخة في واد ولم يلبث بومدين أن حدد اقامة الرجلين غير أن كل هذه العناصر متجمعة دفعت رئيس الدولة الى التفكير في ضرورة ايجاد شكل محدد للحكم .

وفي أول خطوة اتخذها بومدين نحو هذا الاتجاه فضل الخطاب الشمولي الذي يستخدم مصطلح الميثاق الوطني بدلا من النظام الدستوري الذي يحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ويقيم المؤسسات التي لاتسمح بطغيان احداها على الأخرى . وهكذا صدر الميثاق الوطني الجزائري في سنة ١٩٧٦ .

ويبدو أن صدور الميثاق الذي يؤكد على الشخصية الاقليمية للجزائر لم يقنع قسما كبيرا من الرأي العام فيكتب محمد حريي على سبيل المثال يجادل في افراغ التعددية الثقافية من معناها (٢) ذلك لأن الاعتراف

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص بالتعريب والتعليم .

(٢) السياسة الدولية عند يناير ١٩٨٠ .

بشخصية اقليمية للجزائر يقتضى اقرار التعدد اللغوى حيث تنفرد منطقة القبائل بلغة خاصة ، ولكن الرئيس رغم الميثاق الوطنى أغلق الاذاعات المحلية المخصصة للقبائل كما لاحظ الكاتب أن المناصب القيادية تقتصر تقريبا على المستعربين .

مهما يكن من امر هذه الحوارات التى لم يشجع نظام بومدين على التوسع فيها خلافا لسلفه ، فان العمل بالميثاق الوطنى لم يدم طويلا وفى العالم التالى حل محله دستور يوضح طبيعة العلاقة بين السلطات فهو ينشئ منصب رئيس الجمهورية وينص على انتخاب مجلس شعبى وبعد ان طرح مشروع الدستور على الاستفتاء اجريت الانتخابات النيابية لمجلس ضم ٢٦١ عضوا . ومثل ماسبقه من مجالس تشريعية لم يظهر للمجلس اثر ملموس فى الحياة السياسية الجزائرية شانه فى ذلك شان بقية المجالس التى تنتخب فى اطار نظام الحزب الواحد . كذلك جرى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية كمرشح وحيد وفاز بومدين بـ ٩٩٪ من اصوات المقتربين . ولماذا تختلف الجزائر عن بقية اشقائها العرب فى انتخابات الرئاسة !

وفى سنى حكمه الأخيرة ركز بومدين بين يديه عدة مناصب فجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع لذا حينما اشتد عليه مرض السرطان فى أواخر ١٩٧٨ تحير المراقبون للشئون الجزائرية فى الاحتمالات التى قد تنجم عن وفاته وهل يمكن أن تؤدى الى تجدد الصراع حول السلطة ويبدو أن فترة الاستقرار التى مرت بها الجزائر لأكثر من عشرة سنوات (١) سهلت انتقال السلطة دون وقوع اضطراب .

٤ - بن جديد والعودة الى القلائل :

عند وفاة بومدين كانت هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تلعب دورا فى اختيار خليفته : مجلس قيادة الثورة المكون من ثمانية أعضاء ، الامانة العامة بجبهة التحرير المكون من خمسة اشخاص ، ثم المؤسسة الشعبية التى لم تنعقد منذ فترة طويلة وأعطى بها المؤتمر العام لحزب جبهة التحرير والنزى^٢ يتكون من حوالى ٣٠٠٠ عضو وكان يمثل بقدر الأسلوب المتاح من الشكل الديمقراطى حينئذ الأقاليم الخمسة عشر بمختلف وحداتها الادارية الأصغر

(١) وقعت آخر قلائل مسلحة فى سهل المتيجة سنة ١٩٦٨ .

وكذلك الاتحادات المهنية . وكان العسكريون ممثلين فى المؤتمر العام تمثيلا قويا بنحو ٦٠٠ عضو . وبفضل تماسك أصواتهم رجحت كفة مرشحهم الشاذلى بن جديد على منافسيه وكان من أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة المقرب من بومدين ومحمد صالح يحياوى الأمين العام للحزب الحاكم ورابع بيطاط الوحيد من بين الزعماء التاريخيين التسعة الذى أستمى يشارك فى الحياة العامة اذ راس المجلس الشعبى الأخير . وكان بن جديد فضلا عن كونه قائد منطقة وهران العسكرية يمثل داخل الحزب الحاكم التيار الوسطى بين صفوف جبهة التحرير وبين حثائم الحزب المستعدين لتخفيف قبضة الدولة وإاضفاء بعض مظاهر الديمقراطية .

كان الشاذلى فى الخمسين من عمره حينما تم اختياره رئيسا للجمهورية فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٩ ، وقد دلت الاجراءات الأولى التى اتخذها على ميل ملحوظ نحو تخفيف القبضة فلم يجمع نفس المناصب التى أحتكرها سلفه وعين رئيسا للوزراء هو أحمد عبد الغنى وأطلق سراح الخصوم السياسيين ومنهم الرئيس الأسبق أحمد بن بللا ، كما خفضت الفترة الرئاسية من ست الى خمس سنوات وتخلى الشاذلى عن بعض السلطات الشخصية التى تمتع بها بومدين . ومن مظاهر التخفيف على الحريات الفردية إلغاء تأشيرة الخروج بالنسبة للمواطنين الجزائريين . وفيما يخص تركيب الحزب الحاكم نفسه ادخلت تعديلات ذات طابع ديمقراطى كحق المؤتمر العام فى اختيار المكتب السياسى بعد موافقة اللجنة المركزية ، وعلى مدى بضعة سنوات استبعد بن جديد بعض المتشددى من الوزارة والمكتب السياسى مثل عبد العزيز بوتفليقة . وعندما جرت أول انتخابات نيابية فى العهد الجديد احتفظت قيادات جبهة التحرير القديمة بـ ٥٥ مقعدا من ٢٨١ ودخل السى المجلس بعض المستقلين .

وفى المجال الاقتصادى خفضت ضرائب الدخل كما بدأت محاكمة المتهملين بالفساد وكان المؤتمر العام للجبهة الذى انعقد فى أوائل ١٩٧٩ قد أعترف بالمعجز الاقتصادى فأعيد تنظيم الشركات الصناعية الكبرى وقسمت الى وحدات أصغر وذلك حتى تتمشى مع مبدأ تشجيع القطاع الخاص نمبيا . وقد أخذت تظهر الآثار السلبية لمشروعات القطاع العام الطموحة .

وخلال الثمانينات أخذت الحركات الاسلامية ذات الطابع السياسى تزداد نشاطا وتأثيرا فى المجتمع وسوف نتناول هذا التيار تفصيلا فيما بعد .
ونكتفى هنا بتسجيل بعض الأزمات التى مر بها نظام بن جديد وهى فى نفس الوقت متصلة بشكل أو بآخر بحركة الاسلام السياسى فقد تكررت اضرابات الطلبة الذين يتعجلون تعريب الادارة والتعليم وأصبح النزاع مثلث الجوانب فهو لا يقتصر على الخلاف بين أنصار العربية وأنصار الفرنسية بل اشتدت نزعة التبايل الى الاحتفاظ بثقافتهم ، وفى الجامعة الجديدة التى تأسست فى منطقتهم وهى جامعة تيزى اوزو أنشأ قسم اللغة القبايلية كما تأسس كرسي لهذه اللغة فى كلية الآداب بجامعة الجزائر ، غير أن الشاذلى مال الى أنصار التعريب وعين ٦٠٠ قاض ممن يستخدمون العربية فى المحاكمات .
على أن أشد الأزمات تأثيرا على الاستقرار فى عهد الشاذلى هى تلك المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

فرغم أن الجزائر تجمع بين امكانيات زراعية ضخمة وبين كونها مصدرا هاما للنفط إلا أن تراكم أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة أخذ يثقل كاهل الشعب فى الثمانينات . فالثورة الزراعية التى تحمس لها بومدين وأسفرت عن التوسع فى مزارع التسيير الذاتى أدت الى تراجع الانتاج الزراعى مما جعل الجزائر تتجه الى استيراد الكثير من السلع الغذائية ، وإذا بها تقف فى نفس الخندق الذى سقطت فيه معظم أقطار العالم الثالث غير النفطية ، فالديون الخارجية وصلت فى الثمانينات الى نفس النسبة التى انتهت اليها مصر إذا ماقيست بعدد السكان فحجم الديون الجزائرية وصل الى ٢٥ مليار دولار مثلما وصل حجم الديون المصرية الى مايزيد على ٥٠ مليار . والبطالة التى استشرت فى المجتمع الجزائرى نتيجة الانفجار السكاني ضربت باطنائها الريف والمدينة على السواء وتسربت أخبار الفساد والاختلاسات التى ارتكبها كبار الموظفين وقادة جبهة التحرير فأسقطت هبة الحزب الذى برر وجوده تاريخيا بالثورة الكبرى التى تفوقت بها الجزائر على غيرها من المستعمرات .

كل هذه العناصر تفاعلت لكى تحدث هبة شعبية لم يسبق لها مثيل منذ استقلال البلاد ، وذلك خلال شهر أكتوبر ١٩٨٨ وقد تركت هذه الثورة الشعبية أثارا عميقة على حياة البلاد خلال عدة سنوات تالية ، وليس من

المهم احصاء عدد القتلى والجرحى الذين اصيبوا فى هذه الاضطرابات فهمي تعد بالمعشرات والمئات وانما الأهم من ذلك أن رئيس الجمهورية لم ير فى هذه الهبة حركة معادية له بل على العكس وجد فيها فرصة للتغيير كما يتضح من اسلوبه فى معالجة الأزمة - بل يمكن القول أن بن جديد استثمرها لكى يفك حكمه من أسر حزب جبهة التحرير وأن يقيم صلة مباشرة بينه وبين الشعب .

فلم تمض اربعة شهور على ثورة أكتوبر حتى كانت الحكومة قد عدلت الدستور تعديلا جذريا حذف بمقتضاه النص على دور جبهة التحرير فى الحكم وسمح بالتعددية الحزبية واختفت الاشارة الى الاشتراكية . وفى هذا الاطار اقبل شريف مساعديه من امانة جبهة التحرير وكان يمثل التيار المتشدد فهو مثل الحرس القديم للجبهة يقاوم هذه التوجهات الديمقراطية ، كما أن الجيش انقسم ازاء المتغيرات الناجمة عن حركة أكتوبر فقد قاومها كبار الضباط بينما أيد رئيس الجمهورية معظم صغار الضباط وتأكد أن هناك مصالح خاصة دفعت الحرس القديم من جبهة التحرير لمقاومة المتغيرات ويمكن وصف حركة أكتوبر بأنها ثورة الفقراء الذين يعانون من البؤس والبطالة ومن المفارقات أن تتمخض هذه الثورة عن اضعاف القطاع العام لصالح القطاع الخاص مما يسقط النظرية القائلة بأن تحويل ملكية القطاع الخاص الى الدولة أو القطاع العام هو دائما فى مصلحة الكادحين .

٥ - التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسى :

ماكاد تعديل الدستور يتم فى فبراير سنة ١٩٨٩ ويأخذ بمبدأ التعددية حتى توالى انشاء أحزاب وصل عددها الى ٢٥ عند اجراء أول انتخابات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وهى الانتخابات المحلية التى جرت على مستوى البلديات والأقاليم والقرى .

ومن هذه الأحزاب ماكان له وجود فى بداية عهد الاستقلال ثم وجد زعماءه الفرصة سانحة لحيائه مثل جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت احمد ومنها ماجد على الساحة السياسية واستفاد من حركة أكتوبر ١٩٨٨ مثل الجبهة الاسلامية للانتفاذ التى ضمت مجموعات مختلفة من معتققي الاسلام السياسى أو المطالبين بانشاء الجمهورية الاسلامية فى (المغرب العربى)

الجزائر ، وقد اندمجت هذه المجموعات اندماجا حقيقيا تحت زعامة عباس مدنى . ومن بين الأحزاب الجديدة التى تعبر عن تيار قديم كان موجودا غير أنه كبت تحت وطأة نظام الحزب الواحد حزب الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدى وهو من نوع تلك الأحزاب الطائفية التى يقتصر اتباعها على منطقة معينة هى بلاد القبائل فى شمال شرق الجزائر ويبور محور اهتمامها حول ضرورة المحافظة على اللغة المحلية المشتقة من لغة البربر القديمة ويعارض فرض اللغة العربية على المتكلمين بهذه اللغة وكانوا يقدرون فى عهد الاستعمار الفرنسى بـ ٢٩٪ غير أن هجرة السكان من الجبال الى المدن خفضت هذه النسبة الى حد كبير .

وخلال الفترة الممتدة من تطبيق التعددية وحتى اجراء الانتخابات المحلية سعى كل فريق الى اظهار قدرته على التعبئة وذلك بتسيير المظاهرات والحشود المضادة فمثلا عندما قامت مظاهرة نسائية للاحتجاج على قانون الأحوال الشخصية المتبع منذ زمن . ردت جبهة الانقاذ الاسلامية بمشهد مظاهرة مضادة اشترك فيها عدد اكبر من النساء اللاتى يفضلن الالتزام بالتقاليد على حركة التحرر النسائية . ومع قرب الانتخابات المحلية ازدادت عدد هذه المظاهرات والى ظهرت أن اكبر قوتين متنافستين هما جبهة الانقاذ الاسلامية وحزب جبهة التحرير الحاكم . أما الانتخابات المحلية نفسها فقد فاجئت المواطنين والمراقبين من الخارج على السواء حينما فازت جبهة الانقاذ الاسلامية بـ ٦٠٪ من مقاعد المجالس المحلية على مختلف مستوياتها كما سيأتى ذكره بعد قليل .

قاطعت كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية التسي أسسها أحمد بن بللا ، وهو ما يزال بعد فى منقاه ، انتخابات المحليات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وكان كل من الزعيمين التاريخيين فضلا عدم التعرض لاختبار الاقتراع والاحتفاظ بمكانتهما التاريخية وسوف تثبت التطورات التالية احتفاظ آيت أحمد ببعض النفوذ وذلك بفضل ارتباطه بمنطقة القبائل محذبه لايعبر عن التيار اليسارى بقدر مايعتمد على تأييد جهة معينة وسوف تأتى الجبهة الاشتراكية فى الانتخابات النيابية فى ديسمبر ١٩٩١ فى المرتبة الثانية بعد جبهة الانقاذ الاسلامية بفرق شاسع ولكنها على كل حال تقدمت على حزب جبهة التحرير .

أما الحركة الديمقراطية بزعامة بن بللا فقد هبطت أسهمها بالتدريج الى أن فضل صاحبها النوبان في الجبهة الإسلامية للانقاذ ، وعندما قرر بن بللا العودة من منفاه في سبتمبر سنة ١٩٩٠ توقع أن يستقبل كبطل بل باعتباره أحد قادة الثورة التسعة التاريخيين وأول رئيس للجمهورية غير أنه فوجيء باستقبال فاتر وزاد من ضعف مركزه تردده بين العمل في إطار جبهة الانقاذ وبين الاحتفاظ بزعامة الحزب الناشئ . وحينما اختار العمل في ظل جبهة الانقاذ بمشاركة الاحتجاج على التحالف الدولي ضد المراق لم يجد له مكانا في قيادة الحركة التي استأثر بها عباس مدني ونائبه علي بلحاج .

وإذا كانت جبهة التحرير قد كشفت عن بعض الحيوية في القدرة على تعبئة المظاهرات المضادة لجبهة الانقاذ فإن مؤيديها ظلوا يتكلمون منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات المحلية ولاغرو فقد تحملت جبهة التحرير أوزار الماضي الطويل الذي انفردت خلاله بالسلطة نحو ثلاثين عاما وهو ماضٍ مثقل بالأخطاء الفادحة والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية ، وقد أخذ نظام جبهة التحرير يعتمد شيئا فشيئا على تدخل القوات المسلحة وتقل قدرته على التعبئة . وقد استخدم الشاذلي القوات المسلحة في تهدة انتفاضة الجماهير في أكتوبر ١٩٨٨ ثم توسع في استخدام الجيش خلال المظاهرات التي حشدتها الجبهة الإسلامية للانقاذ عندما اقترب موعد الانتخابات النيابية إذ احتجت هذه الأخيرة على طريقة توزيع الدوائر كما طالبت بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة .

أسفرت مظاهرات جبهة الانقاذ الاحتجاجية الدامية في أواخر مايو وأوائل يونيو ١٩٩١ عن وقوع عدد آخر من القتلى والجرحى مما كان له أثر بعيد على تطور الأحداث التالية فقد أجلت الانتخابات من يونيو الى ديسمبر ١٩٩١ والأهم من ذلك اعلان حالة الطوارئ والقبض على مدني وبلحاج ويبدو أن رئيس الجمهورية فضل في هذه الظروف أن ينأى بنفسه عن الصراع فاستقال بن جديد من قيادة جبهة التحرير ولأول مرة اختار رئيس وزراء من بين الساسة المستقلين هو سيد أحمد غزالي داعية الاقتصاد الحر . وبهذه الاجراءات صارت جبهة التحرير الحزب العتيق على نفس مستوى الأحزاب السياسية الأخرى من حيث فقدان السيطرة على الحكم وأن احتفظت بإمكانياتها المادية الموروثة منذ عهدها الطويل بالسلطة .

لم تعد هذه الامتيازات فى معركة الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وكانت المفاجئة فى أن تحصل جبهة الانقاذ الاسلامية على عدد من المقاعد يفوق ماتوقعه لها انتصارها انفسهم ففى هذه المرحلة الأولى من الانتخابات حصلت جبهة الانقاذ على ١٨٨ مقعدا من ٢٢٨ . بينما جاءت جبهة التحرير فى المرتبة الثالثة بالحصول على ١٦ مقعدا فقط (١) بعد جبهة القوى الاشتراكية . معنى ذلك أنه حينما تجرى المرحلة الثانية من الانتخابات فى اوائل يناير ١٩٩٢ ملأ المقاعد المتبقية من مجموع عدد المجلس وهو ٤٣٠ يفدو من المؤكد حصول جبهة الانقاذ على أكثر من الثلثين مما يتيح لها القدرة على تعديل الدستور ومن ثم إقامة الدولة الدينية لتحل محل الدولة المدنية .

لماذا قدم بن جديد استقالته من رئاسة الجمهورية بعد ظهور نتائج المرحلة الأولى ؟ هناك من يرى أنه شعر بالمعجز عن مواجهة الأزمة وهناك من يؤكد أن بن جديد أجبر على الاستقالة بضغط من المؤسسة العسكرية . ويعترف عن هذه القوات الجزائرية تبعيتها لقيادة جماعية على رأسها خالد مزار وزير الدفاع ويقال أن ١٨١ من الضباط الذين يرفضون قيام حكومة شيوعية (دينية) اجتمعوا وقرروا ابعاد بن جديد عن السلطة لأنه كان مستعدا بأن تتم الانتخابات النيابية حسب ما هو مقرر ومهما كانت نتائجها . ولاشك أن الحرس القديم لجبهة التحرير الذى كانت له مصلحة فى بقاء النظام السابق قد صار عاجزا عن حل هذه الأزمة فلم تكن هناك سوى القوات المسلحة القادرة على حسم الأمور .

وقد خلفت استقالة بن جديد المفاجئة فراغا دستوريا ، فالمجلس الشعبى قد حل من قبل ولو كان المجلس باقيا حتى هذه اللحظة لحل رئيسه تلقائيا فى سدة الرئاسة محل بن جديد حسب ما ينص عليه الدستور . ومن هنا تعرضت البلاد لأزمة دستورية مما تطلب اجتماع المجلس الدستوري الجزائري برئاسة عبد المالك بن حبليلس والذي اختير مؤقتا لكى يرأس لجنة أمن عام استحدثت ملأ الفراغ الدستوري وهى تضم وزير الدفاع والداخلية وبعضاً

(١) الصراع على الجزائر شيوخ وجنرالات - فريق من الخبراء العرب . من

المسكربين وقد انبثق عنها لجنة مصغرة خماسية جمعت بين يديها مطلق السلطات فهي تذكرنا بالديكتوار الذى حكم فرنسا من عام ١٧٩٥ الى ١٧٩٩ ليقتضى على القوضى التى أحدثتها الثورة الفرنسية وكان يتمتع بسلطات مطلقة ويتكون من خمسة اشخاص .

ويبدو ان خالد نزار الذى أصبح فعليا أقوى شخصية فى البلاد كان يفضل البعد عن الأضواء ومن ثم لم ينصب نفسه رئيسا للمجلس الأعلى الجديد للدولة وفجأة تذكر القادة الجدد أحد الزعماء التسعة التاريخيين هو محمد بوضياف وكان قد اختلف مع بن بللا فى سنة ١٩٦٤ وحكم عليه بالاعدام فىبقى منفيا بالمغرب الى ان استدعى فى يناير ١٩٩٢ لرئاسة المجلس الأعلى طبقا لمبدأ القيادة الجماعية الذى استمر بعد مصرع بوضياف فى يونيو التالى .

ومرة اخرى لم يتقدم خالد نزار للرئاسة بل جئى بشخصية من قدامى المحاربين الذين لم تسلط عليهم الأنوار من قبل وهو على كافي لمكى يترأس المجلس الأعلى للدولة . أما فيما يتعلق بمصرع بوضياف فقد تراوحت الاتهامات بين قاتل بأن أحد المتطرفين الدينيين هو الذى ارتكب حادثة الاغتيال وبين منلقى النبعة على المسؤولين عن فترة الحكم السابقة الذين خشوا من أن يكشف بوضياف جرائم الفساد المالى والاختلاسات التى تنسب الى شخصيات معروفة فى العهد السابق .

وخلال هذه الفترة اتخذ المجلس الأعلى للدولة قرارات حاسمة كان لها أبعد الأثر فيما بعد وقد أعاد إعلان الطوارئ وحل جميع الأحزاب بما فى ذلك جبهة الانقاذ الاسلامية . وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالاختفاق لأن البلاد صارت مخيرة بين أمرين اما قبول الحكم المسكرى مطلق السلطات أو الخضوع لنتائج الانتخابات وإقامة الجمهورية الاسلامية التى لاتعترف بالديمقراطية بل بما تسميه الشورى وتفسره حسب الظروف . وغالبا ماتعنى الشورى استشارة رئيس الدولة لأهل الحل والعقد فيما اذا كانت قراراته أو تشريعاته تطابق أحكام الشريعة أم لا .

تأخرت حركة الاسلام السياسى نسبيا فى الجزائر بالقياس الى تونس على سبيل المثال الا انها عوضت هذا التأخير بالصعود على شكل طفرة فى الثمانينات تجلت فى انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ ثم فى الانتخابات المحلية والبرلمانية التى تلتها . ويعود بروز التيار الاسلامى الى عوامل خارجية وداخلية ولاشك ان لحركة الاخوان المسلمين المصرية اثر بعيد فى دفع الاسلام السياسى الجزائرى الى الأمام فكثير من المدرسين المصريين الذين أوفدوا الى الجزائر كانوا مشغولين بتدريس اللغة العربية للمساعدة فى حركة التعريب وهؤلاء فى معظمهم اما اعضاء فى جماعة الاخوان المسلمين أو متعاطفون معها . كذلك تردد صدى حركة النهضة التونسية على نمو الاسلام السياسى بالجزائر عبر حدود متشابكة وحركة ثقافية متبادلة والجدير بالملاحظة أن المؤثرات الخارجية تزامنت مع تحول حركة الاخوان المسلمين فى مصر عن الاعتدال وخروج جماعات متطرفة جديدة من عباءة الاخوان المسلمين لتقود حركة الاسلام السياسى فى مصر . ومن ثم تحولت الحركة فى الجزائر الى أسلوب العنف بعد فترة قصيرة من اتباع الوعظ والارشاد .

وترتبط المؤثرات المحلية بالخصوصيات التاريخية والثقافية الجزائرية فمن خلال البحث عن هوية اiban الاستعمار الفرنسى الذى حاول طمس الشخصية الجزائرية اهتم المفكرون باحياء الشخصية العربية والاسلامية كرد فعل على اساليب هذا الاستعمار ، وادت جمعية العلماء (١) التى أسسها بن باديس فى الثلاثينيات هذا الدور على خير وجه . وخلال الثورة الكبرى انضم بعض العلماء كأفراد الى جبهة التحرير غير أن الطابع الغالب على الثورة كان اشتراكيا يستمد افكاره واسلوب تنظيماته من الثقافة اليسارية الفرنسية ومن أسلوب حرب العصابات الذى أختبره الجزائريون من خلال حروبهم فى الهند الصينية كمجتمدين فى الجيش الفرنسى . وaban انفراد جبهة التحرير بالحكم على عهد بن بللا وبومدين كان معظم الحوار يدور مع الماركسيين ومدى اتفاق ايدلوجية الجبهة أو اختلافها مع الاشتراكية العلمية وكثيرا ما ألح انصار الجبهة الى أن من أهم اوجه الاختلاف التمسك بالقيم الروحية الاسلامية وهو نفس المنطق الذى ساد فى مصر على عهد عبد الناصر .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

لم يعد لجمعية العلماء دور فى الجمهورية الناشئة واتجه المثقفون ثقافة تقليدية اسلامية الى تكوين جمعيات جديدة يقتصر نشاطها على الجانب الدينى مع ترسيخ الثقافة العربية . ومن اقدم هذه الجمعيات جمعية القيم التى تكونت سنة ١٩٦٤ ولم تلتف اليها الدولة طالما كان نشاطها محصورا فى شئون الدين والثقافة ، ومع ذلك لم يخل نشاطها من بعض الرموز السياسية . فعندما اعدم السيد قطب فى مصر سنة ١٩٦٦ ارسلت الجمعية برقية احتجاج الى القاهرة ولم يخف أحد قادتها هاشم التيجانى تأثره بحمن البناء وسيد قطب والأفغانى . وقد شرعت الدولة فى التنبه الى خطورة المعارضة الاسلامية فى السبعينات فقد أصدرت هذه الجمعية فتوى بتحريم الصلاة فى الأراضى المؤممة كرمز احتجاجى على الثورة الزراعية ، الشعار المفضل عند بومدين ، . ونشر أحد المثقفين الاسلاميين عبد اللطيف سلطانى سنة ١٩٧٤ كتابا بعنوان المذكية مصدر الاشتراكية . والمذكية مذهب فوضوى قديم ظهر فى فارس ودخل أصحابه فى خصومة جدلية مع الاسلام وكان سلطانى اراد ان يحتج على اجراءات بومدين الاشتراكية باعتبارها مخالفة للاسلام .

وكما حدث فى مصر شكلت المساجد الأهلية أفضل بيئة لانتشار فكر الاسلام السياسى . وقبل أن يبرز مسجد القبة كمنبر لعباس مدنى كان مسجد بيت الأرقم هو المكان الذى انطلقت منه خطب الدودى محمد عبد الهادى وهو مثل غيره من أتباع التيار الإسلامى تلقى دراسته فى مصر . وقد اعتقل الدودى مع محفوظ نحناح فى أوائل الثمانينات لانتقادهما الشديد لأسلوب تطبيق الثورة الزراعية .

غير أن مظاهر جديدة دخلت فى هذه الحقبة على حركة الاسلام السياسى ومنها استخدام القوة بواسطة مقامرين من غير أصحاب الفكر الدينى المتفقه فى الأمور فمصطفى بويعللى الذى هو فى نفس الوقت صهر الدودى كان كهرابثيا الا أنه تطوع لشن الغارات على الحانات وتحطيمها ونجد عمليات مماثلة تقع بعيدا فى الواحات الجنوبية فيستولى ثلاثون من المسلحين على مسجد كبير بالأغواط لنشر الأفكار الجهادية المعادية للدولة . وبينما اليسار هو الذى يقود معظم مظاهرات الجامعات فى الستينات

والسبعينات بات الاسلاميون هم الذين يتصدرون العمل الطلابي في الثمانينات .

ويبدو أن أسلوب الشاذلي خاصة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ استهدف امتصاص غضب جماعات الاسلام السياسي وتهديدهم ببعض الاجراءات التي قد تلين موقفهم فأختار أحد الاسلاميين المعروفين في مصر وهو الشيخ محمد الغزالي وعينه رئيسا لجامعة قسنطينة التي هي من اهم معاقل التيار الاسلامي وجعل العطلة الرسمية يوم الجمعة بدلا من الأحد خلافا لما هو عليه الحال في تونس والمغرب كما توسع في بناء المساجد الرسمية على امل تبييض دور المساجد الأهلية ، وكان لدى الرئيس استعداد ما لادخال جبهة الانتقاذ الاسلامي ضمن الحركات المشروعة التي يمكن أن تتعاون مع الدولة غير أن قدرة زعمائها على اجتذاب الجماهير وضعت الشاذلي في موقف حرج وكان نجم عباس مدني قد اخذ يعلو على الساحة الجزائرية (١) .

وزعيم الجبهة الاسلامية للانتقاذ هو من مواليد سنة ١٩٤١ بدأ عمله العام بالانضمام الى لجان الثورة الكبرى ضد الفرنسيين فقبض عليه بعد اندلاعها بقليل . قد درس مدني بجامعة الجزائر وتخصص في مادة التربية وحصل على الدكتوراة في هذا الفرع من جامعة لندن ، أما ميوله الاسلامية فقد اتضح من خلال الالتحاق بجمعية القيم ثم معارضته للميثاق الوطني الذي أصدره بومدين كبرنامج اشتراكي لحكومته . وقد اختار مدني مسجد القبة الواقع وسط الأحياء الشعبية بالعاصمة ليكون مجال دعوته لاقامة دولة اسلامية وتطبيق الشريعة المقدسة (٢) ولقى استجابة واسعة . ومن الواضح انه كان اكثر تفتحا من نائيه على بلحاج السلفي المتزمت والذي كان اكثر تشددا في اثاره الجماهير ضد الدولة . وقد انتهى الرجلان الى الاعتقال في خضم مظاهرات يونيو ١٩٩١ ثم قدم مدني للمحاكمة وصدر عليه حكم بالسجن مدة ١٢ عاما بعد استيلاء العسكريين على السلطة سنة ١٩٩٢ .

كانت جبهة الانتقاذ الاسلامية ائتلافا بين جماعات جهادية واخرى

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسي في شمال افريقيا . الفصل السادس .

(٢) نظر برنامج جبهة الانتقاذ في الصراع على الجزائر شيوخ وجنالات صفحة

معتدلة وفي الانتخابات المحلية التي جرت في يونيو ١٩٩٠ سيطرت جبهة الانقاذ على ٨٥٢ مجلس قروي من مجموع ١٥٥١ وعلى ٣٢ مجلس اقليمي من مجموع ٤٨ كما استأثرت بالفوز في المجالس البلدية بالعاصمة . وخلال السنتين اللتين قضتهما الجبهة في ادارة المجالس المحلية أقتصرت انجازاتها على اجراءات رمزية مثل اغلاق الحانات ومنع الاختلاط في المسابح الى اخره، مما جعل بعض المراقبين يعتقدون بأن عجز الجبهة عن معالجة المشكلات الهامة قد يضعف مؤيديها في الاختيار الاكبر الا وهو الانتخابات النيابية . ومن جهة اخرى حاولت الحكومة بث الفرقة بين صفوف الجبهة وفي سنة ١٩٩١ انشق عليها محفوظ نحناح الذي أسس حركة المجتمع الاسلامي (حماس) واعترفت الحكومة بهذه الحركة انتقاما من جبهة الانقاذ وقد فشلت المناورة اولا لان انشقاق حماس لم يؤثر في قدرة جبهة الانقاذ العالية على الحشد وثانيا لان الحكومة الجزائرية رفضت مكافاة نحناح باشرائه في السلطة . وكثيرا ماكانت جبهة الانقاذ تؤكد وجودها بالحث على الاضطرابات وكانت تجد استجابة واسعة كما حدث بين عمال النفط الذين اضرخوا وكبدوا الدولة خسائر فادحة .

ويمكن تفسير اكتساح الجبهة للانتخابات النيابية بأحد امرين : فاما ان تكون أخبار الفساد وسوء الادارة التي لازمت جبهة التحرير مدة ثلاثين سنة قد جعلت المواطنين يصوتون لجبهة الانقاذ حتى وان لم يكونوا من انصارها المسجلين . واما أن نسبة المعتنقين عن التصويت كانت عالية وهو امر شائع في انتخابات البلاد العربية الأخرى التي توجد بها حركات مشابهة بحيث تقتصر القدرة على الحشد والتعبئة على حركات الاسلام السياسي .

وفي تقديرنا أن الصراع الذي نتج عن الغاء الانتخابات قبل أن تكتمل وعن تعطيل الحياة السياسية واخضاع البلاد لحكم الطوارئ وانتشار حالات منع التجول كل ذلك أدخل الجزائر في فترة من المواجهة المسلحة بين السلطة المؤيدة من الجيش وبين المقاومة المسلحة على الطرف الآخر التي تقودها جبهة الانقاذ وربما تكون الجبهة قد ورثت عن الثورة الجزائرية الكبرى قدرتها على حرب العصابات ولذلك لا تقارن حركة الاسلام السياسي في الجزائر أمنيا بمثيلاتها في مصر ، كما لايقارن الصراع بين الجبهة

والحكومة فى الجزائر بالخلاف الحزبى لأن الأمر يتعلق هنا بالاختلاف عميق
الجنور بين فكرة الدولة المدنية الحديثة أو الدولة الدينية التى تسعى إلى
تغييرات جذرية فى المجتمع والنظام السياسى والاقتصادى بل قد يمتد
هذا التغيير إلى مجالات أخرى حسب ما عبر عنه عبد القادر حشاني أنه
أعمدة الجبهة بقوله أنه ينبغي على الجزائريين أن يغيروا عاداتهم فى الأكل
واللبس .

لقد دعا المعتدلون من الفريقين الحكومة والمعارضة إلى حل المأزق
بالحوار غير أن تصاعد العنف باضطراب الذى أودى بحياة ٦٠٠ فرد خلال
السنة الأولى من الصراع حسب الإحصاءات الحكومية جعل الكلمة العليا
للمتشددين وخاصة فى دوائر جبهة الانتفاذ التى أطلقت على مقاومتها المسلحة
للسلطة وصف الجهاد .

الفصل الحادى والعشرون

المقغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية

ان الصلة بين الاقتصاد والعلاقات الخارجية تتضح بصورة كافية فى تطور تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بحيث تدعونا الى الجمع بين العنصرين فى فصل واحد . فقد مرت الجزائر بفترات من التبعية الاقتصادية تلتها مرحلة من الازدهار النسبى وانتهت بالعودة الى حالة التبعية الاقتصادية بحيث لم تتميز عن غيرها من اقطار العالم الثالث .

١ - العامل الاقتصادى :

اذا كان من السهل اعلان الاستقلال فى تاريخ محدد . فيكاد يكون من المتعذر ان يواكب هذا الاعلان استقلال اقتصادى وخاصة فى مثل ظروف الجزائر التى عاشت فترة طويلة مندمجة فى الاقتصاد الفرنسى ، فضلا عن ذلك فقد انهكتها حرب التحرير الطويلة . ولما شعر المستوطنون بحتمية الاستقلال كون بعضهم الجيش السرى الذى تعدد تخريب الاقتصاد الجزائرى بينما اسرع آخرون الى نقل رهوس اموالهم المستثمرة خارج البلاد ، واقبل الملاك الزراعىون على بيع اراضيهم بأسعار منخفضة فتهافتت على شرائها البرجوازية ووقعت مضاربات على الأرض مما أدى الى تحقيق ارباح سرسرية وخشى مستغلو الفرص من أن تتعيقهم الحكومة الوطنية فهربوا بدورهم اموالهم الى الخارج .

ومما زاد الأمر تعقيدا أن الادارة الاستعمارية لم تفعل شيئا من أجل تكوين اطارات قادرة على تحمل أعباء الادارة والانتاج مما اضطر البلاد الى طلب المعونة الفنية من الخارج ولاسيما فرنسا بحكم سهولة الاتصال اللغوى والجغرافى ، وكان المستوطنون قد توسعوا فى زراعة الكروم ، وخاصة عندما وقعت ازمة فى هذه السلعة بسبب انتشار آفة زراعية فى جنوب فرنسا فلما انقضت تلك الازمة استمرت فرنسا تشتترى انتاج المستوطنين من الكروم لمساعدتهم رغم كفاية حاجتها لصناعة النبيذ . وبعد الاستقلال واجهت الجزائر ازمة فى تصريف محصولها من الكروم . مما

أضطرها الى أن تطالب فرنسا بشراء حد أدنى سنويا - وفي السنة الأولى من الاستقلال كان النبيذ يشكل ٥٠٪ من مجموع صادرات الجزائر . وبفضل اكتشاف النفط ظل يتضائل حتى أصبح النبيذ يحتل مركزا ثانويا في الصادرات الجزائرية .

ومع ذلك فقد استخدمت فرنسا مسألة شراء النبيذ كأداة من أدوات الضغط الاقتصادي على الجزائر واعتبرته نوعا من انواع المساعدة ، لذا اتجه تفكير الحكومة الجزائرية الى تحويل مزارع الكروم لمحصول آخر حتى ولو ادى ذلك الى حرمان الأرض من الانتاج فترة من الوقت ، ثم انصرفت مؤقتا عن هذا التفكير حينما وجدت سوقا جديدة في الاتحاد السوفيتي الذي تعاقد على شراء ٥ مليون هيكتولتر سنويا .

اتخذت المعونات الفرنسية اشكالا متنوعة : (١)

اولا - استثمارات حكومية أو تابعة للرأسمال الخاص لاقامة المشروعات العمرانية . ثانيا - سد العجز في الميزانية بتقديم مساعدات مالية محضه . ثالثا : معونة فنية على شكل تقديم موظفين يتلقون مرتباتهم من الحكومة الفرنسية لأداء أعمال فنية في قطاعات مختلفة من الادارة والانتاج والخدمات .

أما بخصوص الاستثمارات فقد نصت معاهدة ايفيان على أن تستمر على نفس المستوى الذي كان قائما في سنة ١٩٦٢ والذي حدث هو تغير في طبيعة هذه الاستثمارات تكلفت الدولة الفرنسية بالجزء الأكبر منها وحلت محل القطاع الخاص دون أن يتأثر حجمها بصفة عامة . ومن المفهوم أن تلك الاستثمارات تعود بالفائدة على الدولة المستثمرة بقدر ماتفيد القطر النامي . بل قد تكون فائدتها أعظم بالنسبة للرأسمال الأجنبي كما هو الحال في قطاع البترول مثلا . وكانت الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين باستثناء البترول كما سنشير الى ذلك فيما بعد ، لذا شجعت الجزائر الاستثمارات الأجنبية الأخرى أمريكية وبريطانية وألمانية

غربية ، وقد فتح الباب منذ سنة ١٩٦٨ للشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول بينما تولت الكتلة الشرقية الاشتراكية اقامة عديد من المشروعات .

واشتركت أكثر من دولة شرقية وغربية فى أكبر مشروع صناعى بالجزائر وهو مركب حديد الحجار قرب عنابة بينما تولت شركة رينفو الفرنسية تأسيس فرع لها لانتاج السيارات والجرارات ، وقامت المانيا الغربية ببناء مصنع كبير فى قسنطينة ينتج حوالى ١٠.٠٠٠ جرار سنويا . ومن بين الأهداف التى تسعى وراءها الدول الغربية بهذه الاستثمارات ربط النظام الصناعى فى الأقطار النامية بوسائلها الفنية بحيث يالف المهندسون الوطنيون نظاما معينا من نظم الانتاج وبذا يستمر الارتباط بهذه الصناعة أو تلك .

اما المساعدات المالية المحضة فقد أوجد الحاجة اليها العجز فى الميزان التجارى ، ويرجع ذلك العجز الى العهد الاستعمارى حينما كان المستوطنون يستوردون سلعا استهلاكية لأشباع حاجاتهم الى حياة الترف ، بينما تقتصر صادرات الجزائر على المنتجات الزراعية ، وقد أخذ الميزان التجارى يتعادل بالتدريج حتى تحول لصالح الجزائر ابتداء من سنة ١٩٦٧ نتيجة تصدير النفط ، وبقيت فرنسا هى أكبر عميل فى تجارة الجزائر الخارجية ولو أن حجم التبادل تناقص بالتدريج . ومن الواضح أن استيراد النفط هو الذى حول الميزان التجارى بين البلدين لصالح الجزائر وقبل أن تتوسع البلاد فى انتاج النفط كانت المعونة المالية الفرنسية تشكل جزءا أساسيا فى الميزانية الجزائرية . وكان تمويل العجز فى هذه الميزانية مألوفاً طوال العهد الاستعمارى ويعتبر بمثابة مساعدة للمستوطنين . أما بعد الاستقلال فقد استمرت فرنسا فى تقديم المعونة مقابل الامتيازات التى تتمتع بها . ومع ذلك فقد تعرضت فى أكثر من مناسبة لانتقاد النواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية فأشار بعضهم أنه يجب أن تقتطع منها التعويضات عن الأملاك التى امتلكها الجزائر نتيجة مغادرة المستوطنين للبلاد ، كما دعا نواب آخرون الى التقليل من حجمها أو قطعها لأن الجزائر امتت بعض الفنادق والشركات الصغيرة ، غير أن ديجول رفض استخدام هذا الأسلوب للضغط على الحكومة الجزائرية .

وخلال أزمة الطاقة تمكنت الجزائر من الاستغناء

عن المساعدات المالية البحتة الا أنها عانت فى الثمانينات لتقع فى حياثل الديون لسد عجز ميزانيتها أو لسوء ادارة الاقتصاد كما مر بنا مما اثر على علاقاتها بالولايات المتحدة وغرب أوروبا وأفقدتها المكانة الدولية التى تمتعت بها فى السبعينات واولئل الثمانينات ٠

وكانت الدولة الاشتراكية تفضل تقديم الخبرات والمعونات الفنية أكثر من المساعدات المالية المحضة ، ومع ذلك فقد وصلت المعونات السوفيتية قبل التوسع فى استغلال النفط ٢٧ مليون جنيه استرليني ، كذلك قدمت مصر والكويت مساعدات بين عامى ٦٢ ، ١٩٦٥ ٠ وفى السنوات الأولى أخذت الحكومة الجزائرية يخطط سنوية تجريبية ، كان نصيب الصناعة فى تلك الخطط لايزيد عن ٢٥٪ مقابل ٢٢٪ للزراعة ، ثم انعكست الآية وهبط نصيب الزراعة الى ١٥٪ بينما صارت الصناعة تحتل الأولوية وخاصة فى الخطة الرباعية ٠

ان افتقاد الراسمالية الوطنية المشتغلة فى قطاع الصناعة القى على الدولة عبء تأسيس الصناعة نفسها فى الأقطار النامية . ونتج عن ذلك أن الصناعة نشأت أصلا فى ظل القطاع العام ، وعلى العكس كانت الاجراءات الاشتراكية فى قطاع الزراعة هى أبرز معالم التطبيق الاشتراكى فى الدول النامية فقد رأت بعض الأقطار العربية أن تحدد الملكية وتوزع الأرض على الفلاحين ليتملكوها ملكية فردية ٠ أما الجزائر فقد تميزت بنظام التسيير الذاتى او المزارع الجماعية قريبة الشبة من الكلخوزات السوفيتية ، ولم تصدر الجزلئر قانونا يعين حدا للملكية الزراعية نظرا لتفاوت القدرة الانتاجية تفاوتا هائلا من مكان لآخر . لذلك انصب التحديد على الدخل الذى يحصل عليه المالك وهو يتراوح بين ٢٠٠ جنيه فى الشهر ، و ٢٠٠ لمن له أسرة ٠

١

بلغ التوسع فى التسيير الذاتى ثروته فى السبعينات على عهد يومدين بيد انه على المدى البعيد تكشفت أخطاء هذا النظام فهو من جهة لم يستوعب سوى نسبة محددة من العاملين وبقيت مشكلة البطالة فى الريف تدفع للهجرة نحو المدينة ٠ ومن جهة أخرى تناقص حجم الانتاج الزراعى خاصة وأن التسيير الذاتى انتهى عمليا الى اخضاع المزارع لادارة الدولة بواسطة

موظفيها ولم يحدث الأثر المرجو منه وهو تكوين طبقة من الفلاحين العاملين في إطار اشتراكي .

وقد شهدت الثمانينات تراجعا في نظام التسيير الذاتي وفي القطاع العام الصناعي لاسيما وأن البلاد أخذت تعاني من نقص المواد الغذائية ويزداد الاستيراد من الخارج وتنتشر أخبار الفساد الإداري وتسارع هذا التراجع بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ التي أدت إلى صدور دستور جديد حذف كلمة الاشتراكية في وصف نظام الدولة . ولم يقف النفط عن سد العجز الاقتصادي واستمرت الجزائر مثل غيرها من دول شمال إفريقيا منطقة طرد لليد العاملة مما دعا بالحاجة إلى عقد اتفاقات مع السوق الأوروبية المشتركة لتنظيم هجرة العمال الجزائريين والحقوق التي يمكنهم الحصول عليها في الإقامة والالتحاق بالنقابات .

وإذا كان نظام التسيير الذاتي قد أدى إلى تناقص الانتاج الزراعي فإن المشروعات الصناعية الطموحة كانت مصدرا هي الأخرى لتراكم الأخطاء والتي لم تظهر آثارها جلية إلا في أواخر الثمانينات . وقد أنشأت الحكومة الجزائرية وخاصة في عهد تولى بلعيد عبد السلام وزارة الصناعة مشروعات صناعية طموحة لم تتوافر لها الامكانيات الكافية للتمويل فإذا أضفنا إلى ذلك نقص الكفاءات في الإدارة المالية فإن مآل هذه المشروعات انتهى إلى تحقيق خسائر كبيرة مما زاد حاجة الجزائر إلى الاستدانة رغم تزايد دخل النفط كما جاءت الطفرة السكانية لمزيد من الأعباء الاقتصادية فبينما كان عدد السكان عند الحصول على الاستقلال ٧ مليون وصل إلى ٢٥ خلال ثلاثين عاما أي في سنة ١٩٩٢ هذا في الوقت الذي أخذت فيه المصالح المالية الأوروبية والفرنسية على وجه الخصوص تتردد في اقراض الجزائر لعدم الاطمئنان إلى مستقبلها بعدما دخلت في دائرة العنف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

٢ - النفط

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الكبرى خلال عام ١٩٥٤ أي في نفس السنة التي اندلعت فيها الثورة . ولم تسفر الأعمال الأولية عن نتائج مشجعة إذ اقتصرَت الاكتشافات على حقول للغاز الطبيعي

فى منطقة عين صلاح البعيدة عن الساحل . ولم يكن استخدام الغاز الطبيعى شائعا حينذاك فى الدول الصناعية .

وفى سنة ١٩٥٦ تم اكتشاف أول حقل هام للنפט فى عجيبة وثبت
امكان استغلاله بكميات تجارية . وبقيت مشكلة توصيل هذه الحقول بالبحر
فالحقل الجديد يقع قرب الحدود بين الجزائر وليبيا ، ومساحل تونس
الجنوبى هو أقرب منفذ للحقل الجديد من الشواطىء الجزائرية . هكذا تم
مد خط الأنابيب الأول عبر الأراضى التونسية لى ينتهى عند خليج قابس
(أكتوبر سنة ١٩٦٠) .

وقبل ذلك بعام واحد كان قد تحقق أهم الاكتشافات فى الصحراء
الكبرى وهى أبار حاسى مسعود التى وصلت بخط أنابيب ينتهى عند ميناء
بجاية . وبدأ تصدير النفط من هذا الميناء قبل الاستقلال فى سنة ١٩٦١ .

وحسب عرف اللاتين تعتبر الثروة الطبيعية الموجودة تحت سطح
الأرض ملكا عاما بخلاف النظام الأنجلو سكسونى الذى يلحق الثروة
الباطنية بالملكية الخاصة الموزعة فوق سطح الأرض . وعلى ذلك اعتبر نفط
الصحراء ملكا للدولة الفرنسية صاحبة الميادة . وبناء عليه صارت صاحبة
الحق فى منح الامتيازات . وقد منحت التراخيص الأولى لأربع شركات
حددت لكل منها مساحة ٥٠.٠٠٠ كم بالتساوى ونالت الشركة الفرنسية
للبترول التابعة للدولة (C.F.P.) مجموع الأسهم فى شركتين بينما دخلت
شركة شل الانجليزية الهولندية كاقلية فى اثنتين من هذه الشركات . ولم
تزد أسهمها عن ٢٥٪ . ويلاحظ استبعاد الشركات الأمريكية من عقود الامتياز
الأولى فى الصحراء الكبرى . وربما يرجع ذلك الى عدم ثقة فرنسا فى
السياسة الأمريكية ازاء شمال أفريقيا ، إذ راجت شائعات بأن الولايات
المتحدة تشجع استقلال دول المغرب لى تسيطر عليها اقتصاديا فيما بعد .

اتبعت فرنسا النظام الشائع منذ أول الخمسينات فى الشرق الأوسط ،
والذى يقضى بتخصيص ٥٠٪ للشركة صاحبة الامتياز ، ٥٠٪ للدولة المنتجة .
ومع ان الدولة المنتجة اعتبرت ههنا هى فرنسا فقد تمهلت باستخدام
نصيبها من الأرباح لتطوير الجزائر والصحراء ولما كنا قد اشرنا الى
العجز المستديم فى ميزانية الجزائر بسبب النظام الاستعمارى ، فمن الراجح

أن يكون القصد من هذا التعهد ، هو التخفف من أعباء سد العجز في ميزانية الجزائر . وتقرر أن يحتسب سعر النفط حسب الأسواق العالمية .

ثبتت اتفاقات ايفيان هذه الامتيازات على أساس أن ترث الحكومة الجزائرية الجديدة حقوق الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للامتيازات وقضلا عن ذلك تتعهد الجزائر بمنح الشركات الفرنسية الأولوية عند عقد امتيازات جديدة إذا تساوت العروض ، وذلك خلال ست سنوات . كذلك أخذت اتفاقيات ايفيان بنظام مناصفة الأرباح وهو نظام كانت قد تخطته الدول الأخرى المنتجة في الشرق الأوسط . فهناك مثلا النظام الذي أدخله ماتى الايطالى بالاشتراك مع الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال مما يوفر لها ٧٥٪ من الأرباح .

غير أن البنود الخاصة بالنفط كانت مثل بقية أجزاء الاتفاقية تمثل مرحلة انتقالية ، ولم تنتظر الجزائر أكثر من عامين حتى أخذت تدخل تعديلات على نظام استغلال نفطها . ففي أولا : ألزمت الشركات بالخضوع لتشريعاتها المالية ، والتي تقضى ضمن شروط أخرى باستثمار ٥٠٪ على الأقل من أرباح الشركات الأجنبية داخل البلاد . ثانيا : حرصت على ألا تحتكر فرنسا صناعة النفط فأتجهت الى شركات غير فرنسية فيما يخص مد الانابيب فمنحت شركة بريطانية مد خط الانابيب الغربى ، ثم توسعت في منح الشركات الأمريكية عقود امتياز للاستغلال ابتداء من عام ١٩٦٨ .

ثالثا : وهو الأهم أسست الجزائر شركة وطنية للنفط ، هي شركة سوناتراك واقتفت بذلك أثر كبير من بلدان الشرق العربى التى أسست شركات وطنية بعد أن تكونت لديها مدخرات كافية نتيجة استغلال النفط عدة سنوات . ويلاحظ هنا أن الجزائر لم تنتظر طويلا لتكوين شركاتها الوطنية اذا ماقورنت بالبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط . وقد اقتصر أعمال سوناتراك فى بداية الأمر على توزيع النفط داخل البلاد ثم أخذت تتوسع بالتدريج فاشتركت مع شركات أجنبية فى جميع مراحل صناعة النفط مسن مد انابيب وتكرير كما شرعت فى استخراج النفط لحسابها مع شركة فرنسية ابتداء من سنة ١٩٦٦ .

وفى سنة ١٩٦٥ توصلت الجزائر الى تعديل جوهرى فى اتفاقية النفط (المقرب العربى)

المتضمنة في اتفاقيات ايفيان . وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين . وكان مفروضا أن تسرى هذه الاتفاقية مدة خمسة عشر عاما الا أن تطور علاقات الدول النفطية بالعالم تبدلت بسرعة وكانت اتفاقية ١٩٦٥ تتناول رفع سعر النفط وزيادة نصيب الجزائر من الأرباح حتى تصل الى ٥٥٪ .

وبالنسبة للغاز الطبيعي كانت الجزائر تصر دائما على أنه لا يندرج تحت اتفاقيات البترول ، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله . وقد تم ارضاء الجزائر الى حد كبير في هذا المضمار فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية باستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية وهذه هي التي تتولى تسويقه ولايجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الأعمال عن ١٢٪ . ويشبه هذا النظام ما عرف فيما بعد في استغلال النفط في بعض دول الشرق العربي باسم نظام المقاوله .

واحدثت الاتفاقية سنة ١٩٦٥ على مبدأ هام جديد ، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال دون أن تندمج في الشركات الفرنسية . ويكون مجلس ادارتها بالنصف بين رعايا البلدين . وتحدد لهذه الهيئة المشتركة مناطق معينة لاجراء التنقيب ، ولها أن تشارك مع شركات الامتياز القديمة في مناطقها . ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه . لم تمنع هذه الاتفاقية تعاقب الخلافات حول كيفية استغلال النفط .

فقد شكت الجزائر من تباطؤ الشركات الفرنسية في أعمال التنقيب والاستغلال . وقارنت جهودها بتلك التي تبذل في ليبيا حيث تزايد الانتاج بسرعة فائقة . ولعل ذلك من الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه الى الشركات الأمريكية . ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ . فقد حصلت الشركات الأمريكية على أهم عقود لها خلال عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . بالإضافة الى شركات صغيرة مثل سانت كلير والباسو ، وفيليس . ونالت شركة جي تي ١ أهم عقود الامتياز وبعضها بالمساهمة مع سوناتراك .

وتفضل شروط جي تي من بعض الوجوه عقود الشركات الفرنسية . فهي تنص على تكوين هيئة خاصة من جي تي وسوناتراك للتنقيب ، على أن

تقدم شركة جي تي لهذه الهيئة ١٦ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى بالإضافة الى مليون دولار كهبة . ووافقت جي تي على أن يقدر سعر البرميل بما يتراوح بين ٢٦١ ، ٢٦٥ دولار ، وهي نسبة أعلى مما تدفعه الشركات الفرنسية ، كذلك تعهدت جي تي بأن تستبقى ٧٥٪ من أرباحها داخل البلاد . وأخيرا وافقت بعض الشركات الأمريكية الصغيرة على أن تدخل سوناتراك معها بـ ٥١٪ مما يضمن لها السيطرة على مجلس الإدارة .

تضافرت اذن عدة عوامل خلال عام ١٩٦٨ كى تدفع بالجزائر الى الضغط على فرنسا حتى تدخل تعديلات جديدة على نظم استغلالها للنפט . من هذه العوامل ازدياد الطلب على نفط شمال أفريقيا بسبب اغلاق قناة السويس ثم استبعاد الشركات الأمريكية لعرض شروط افضل ، وعامل ثالث ظهر حديثا هو تحول كثير من الدول الصناعية الى قبول الغاز الطبيعى كوسيلة من وسائل توليد الطاقة .

وكانت بريطانيا هي التى تستورد وحدها تقريبا غاز الجزائر . ثم اخذت الولايات المتحدة تبني خزانات هائلة لاستيراد الغاز وتخزينه فيها . وكانت تتعرض استغلال الغاز عدة صعوبات منها احتمال الاعتماد على غاز المحيط المتجمد الشمالى . ومنها صعوبة نقل هذا النوع من الوقود الذى يحتل مساحات كبيرة . وقد زالت هذه العقبة باختراع وسائل امالة الغاز ثم تجميده وذلك فى موانئ الشحن التى ينقل منها الى اقطار الاستهلاك . وحينما اقتنعت الصناعة الفرنسية بأهمية الغاز وسهولة استيراده ونقله تعاقدت مع الجزائر على اكبر صفقة من نوعها لاستيراد الغاز فهى تنص على شراء ٢٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا لمدة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، لذلك نشطت سوناتراك فى مد الأنابيب الخاصة بالغاز وكذلك تشييد مصانع الاسالة والتجميد فى أرزيو بينما قامت شركة فرنسية ببناء مصنع كبير للأسالة والتجميد فى سكيكدة .

ومنذ سنة ١٩٦٨ طالبت الجزائر بعدم انطباق امتيازات النفط على الغاز الطبيعى . وبضرورة عقد اتفاقات على أسس جديدة وأشارت الى نظام المقاوله الذى طبقته شركات فرنسية فى العراق مثلا وهو يقضى بأن يقتصر دور الشركة الأجنبية على تقديم الخبرة الفنية والعمل لحساب الشركة

الوطنية التي تكون المالك الوحيد للنفط المكتشف وتحصل الشركة الأجنبية على تصهيلات في استيراد النفط وبيعه لحسابها أو على نسبة بسيطة تحددها من الأرباح . وبذا يصبح دورها أشبه بدور الماويل .

غير ان فرنسا تمسكت بأن تنطبق اتفاقات النفط على الغاز الطبيعي . ومنذ سنة ١٩٦٨ شرعت الجزائر في اتخاذ بعض اجراءات التأميم المحدود ازاء شركات البترول فاستولت على امتياز التوزيع داخل البلاد وهو لايزيد عن مليون طن . وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة لحركة يوميين اومت ١٠٪ من مصادر الانتاج وبذا صارت سوناتراك تسيطر على ١٥ مليون طن بعد أن كانت تنتج بالاشتراك مع شركات أخرى أصلا ٨ مليون . كذلك استولت سوناتراك على ٢٥٪ من انابيب المنطقة الشرقية الموصلة لتونس . أما نصيب الشركة الوطنية في التكرير فقفز من ٢٥ الى ٨٠٪ . وبعد مضي شهر من هذه الاجراءات قررت الجزائر رفع سعر البترول بدون الاتفاق مع فرنسا مما زاد الأزمة تعقيدا ، وشرع الطرفان في خوض مرحلة من أشق مراحل المفاوضات تناولت جميع الجوانب الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين . وبينما كانت حكومة ليبيا تنزع الدول المنتجة للبترول في البحر المتوسط لطلب أسعار تزيد عما قررته الجزائر في يوليو سنة ١٩٧٠ رأت الحكومة الجزائرية أن تتخذ اجراء أكثر حمما فأعلنت في فبراير سنة ١٩٧١ تأميم ٥١٪ من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما «ايراب» و «شركة البترول الفرنسية» (c.f.p.) ووعت بتعويض الشركتين .

ومع التغيرات السريعة التي اقترنت بنظام استغلال النفط أخذ مبدأ التأميم يضيغ بين الدول المنتجة وكانت الجزائر وليبيا هما الدولتان اللتان اقتفيا أثر العراق ١٩٧٢ باتخاذ قرار التأميم الكامل للشركات العاملة في أراضيها دون أن يحدث ذلك رد فعل عنيف إذ اختلفت المعطيات عما كانت عليه في الخمسينات عندما أومت حكومة مصدق في إيران نفطها . ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومارتب عليها من وقوع أزمة في الطاقة ومن ثم ارتفاعات متوالية في سعر النفط . فمرت الجزائر خلال السنوات الباقية من السبعينات بفترة ازدهار مكنتها من أن تلعب دورا بارزا على المستوى العربي والأفريقي الى أن تجددت أزمة السلطة فكانت لها انعكاساتها على الحد من هذا الدور .

ورغم ان دخل النفط وصل سنة ١٩٩٢ الى ١٢ مليار دولار فان ثلاثة ارباع هذا المبلغ استخدم لدفع اقساط الديون والفوائد المترتبة عليها *

وهكذا تنتقل دخول النفط العربية عموما وتتسرب الى جيوب المؤسسات الرأسمالية في الدول المتقدمة *

٣ - العلاقات الخارجية :

حددت جبهة التحرير أثناء الثورة الملامح الأساسية للسياسة الخارجية التي ستسير عليها البلاد بعد الاستقلال . وقالت انها ستبنى الحياة بين الكتلتين الغربية والشرقية وانها ستنتقل للعمل من دائرتين : المغرب الكبير والوطن العربي * وسوف يضيف الدستور الصادر سنة ١٩٦٢ دائرة ثالثة هي التضامن الأفريقي *

(١) العلاقات العربية :

ومع ان الدائرة المغربية هي أولى الدوائر التي من المفترض ان تتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية في اتجاه الاتحاد فان فترات التوتر والازمات خاصة مع المملكة المغربية فاقت حالات التقارب والوثام وسوف نتحدث عن العلاقات المغربية في الفصل الختامي من هذا الكتاب *

وفيما يخص علاقات الجزائر بالشرق العربي وقضاياها فقد احتلت مصر مكانا بارزا في علاقات الجزائر الخارجية ، وعند اطلاق سراح بن بللا تسابقت مصر والمغرب على استضافته ذلك لأن انجازات الثورة الجزائرية اكتسبت للبلاد سمعة عالية وهكذا استقبل بن بللا استقبالا جماهيريا ضخما في القاهرة ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ، وظلت علاقة الجزائر بمصر وثيقة طوال عهد بن بللا وعندما وصلت الأمور بين الجزائر والمغرب الى حد الصدام المسلح وقفت مصر بوضوح في جانب الجزائر وايدتها في مختلف المجالات الدبلوماسية والعسكرية . والأرجح أن هذا التأييد جاء من منطلق الأيديولوجية الاشتراكية السائدة والشعارات المرفوعة في كلا القطرين وفي وقت شاع فيه تقسيم العالم العربي الى معسكرين : المحافظين والتقدميين *

من هنا تلقى المصريون حكومة وشعبا نبأ الاطاحة بين بللا في ١٩ يونيو

سنة ١٩٦٥ بشيء من الريبة والشك ولكن دون أن تذهب الأمور الى حسد التأثير على التعاون بين الدولتين وخاصة في المجال الثقافي اذ كان بومدين أكثر اهتماما بقضية التعريب . وقد تلتقت العلاقات المصرية الجزائرية وخزة اخرى بمناسبة حرب يونيو ١٩٦٧ فقد عمت المظاهرات مدن الجزائر منددة بعبد الناصر الذي استسلم للهزيمة وربما أراد بومدين امتصاص الغضب حينما شارك بشكل نشط مع بعض الرؤساء العرب في زيارة الكرمليين ساعيا للضغط على القادة السوفييت الذين اتهموا في الجزائر وغيرها بالتقصير في مساعدة العرب ازاء النزاع العربي الاسرائيلي .

وكثيرا ما يورن بين الكفاح الفلسطيني والثورة الجزائرية ، ومن المعروف ان منظمة التحرير اخذت على عاتقها بعض مهام المواجهة مع اسرائيل كرد فعل على تهاوى المواجهة العسكرية النظامية من الدول العربية الثلاث التي خاضت حرب يونيو : مصر سوريا والأردن . غير أن المتعمقين في النظرة الى هذه المقارنة لمسوا وجود أوجه اختلاف تفوق أوجه الشبه بين الحالتين . لقد تعرضت كل من الجزائر وفلسطين لاستعمار استيطاني غير ان الاستيطان الفرنسي في الجزائر لم يشكل غالبية السكان في أى وقت من الأوقات . كما أن مساحة الجزائر الشاسعة سمحت بالحرك واتاحت بطبيعته الجبلية بيئة صالحة لحرب العصابات . على حين أن مساحة فلسطين محدودة وأراضيها مكشوفة كما أن المستوطنين الفرنسيين كانوا ينتمون الى دولة بعينها هي وطنهم الأصلي ويمكنهم العودة اليه اما اليهود فجاءوا الى فلسطين تحت دعوى الحقوق التاريخية .

مهما يكن من أمر هذه المقارنة فانها أوجدت تعاطفا مستمرا على المستوى الحكومي والشعبي بين الجزائر وبين منظمة التحرير فالمدة طويلة ظلت الجزائر ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما أيدت الجزائر منظمة التحرير ابان الأزمة التي وقعت بين المنظمة وبين الحكومة الأردنية والتي انتهت بمذابح ايلول الشهيرة سنة ١٩٧٠ . وكان هذا التعاطف الذي يعود الى ذكريات حركات فدائية متشابهة هو الذي جعل منظمة التحرير وحسب نهاية الثمانينات تختار مدينة الجزائر مقرا لاجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في أكثر من مناسبة . ومن جهة أخرى استخدمت الجزائر نفوذها

لدى العديد من الدول الأفريقية . وخاصة الناطقة منها بالفرنسية . لكى تحدثها على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبيل حرب أكتوبر ونجحت فى تحقيق ذلك الهدف الى حد كبير . ولم تتروء حكومة الجزائر مشاركة الدول النفطية العربية الأخرى التى حظرت النفط على بعض الدول المؤيدة لاسرائيل حتى اقترح الصادات رفع هذا الحظر فى مؤتمر قمة عقد بالجزائر سنة ١٩٧٤ (١) .

اتخذت الجزائر هذه الاجراءات دون أن تندمج فى الحركات الوجودية أو ترفع شعار القومية العربية إذ كان بومدين من الناحية الفكرية ينزع الى الصورة الاقليمية للوطنية . وظلت الجزائر تشعر بالتميز عن جيرانها بحكم الميراث التاريخى للثورة الكبرى ثم جاءت بعض الأحداث لتزيد من هذا الاحساس الاستعلائى فقد نجحت الوساطة الجزائرية فى بداية عهد بن جديد فى تخليص الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا فى السفارة الأمريكية بطهران وكانت هى الضامن لانفاذ الصفقة وتم تبادل الرهائن فوق اراضيها وسوف يشتهر بعض الدبلوماسيين الجزائريين بالمبالغة فى حل الأزمات وفى انقاذ ركاب الطائرات المختطفة وقد اشتهر الأخضر الابراهيمى على سبيل المثال بدوره الفعال فى التمهيد لمؤتمر الطائف الذى وضع نهاية للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٨٩) .

وربما كانت الوساطة الجزائرية فى شان الرهائن الأمريكيين هى التى دفعت الجزائر لكى تقف موقفا محايدا من الحرب العراقية الإيرانية ففى ذلك الوقت لم تكن جبهة الانقاذ الاسلامية قد شكلت عنصرا من عناصر الضغط القوية على مسار السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا ويختلف موقف الجزائر فى ذلك عن المغرب أو مصر التى اظهرت تعاطفا مع العراق بحكم الأخوة العربية .

ويبدو أن فكرة الحياد فى الصراعات الدولية سيطرت على المسؤولين الجزائريين على مظنة أن ذلك يعطيهم فرصة لأداء أدوار دبلوماسية مرموقة الا أن الأمر اختلف تماما فى أزمة الخليج ، ففى مؤتمر القمة العربى الذى

(١) انظر للدولف : السادات زكامب ديفيد صفحة ١٣١ وما بعدها .

عقد في القاهرة أغسطس ١٩٩٠ لاتخاذ موقف من الغزو العراقي للكويت لم تصوت الجزائر مع أو ضد ادانة العراق ومن ثم اتخاذ موقف حيادي ازاء التحالف الدولي الذي اشتركت فيه دول عربية أخرى تحت قيادة الولايات المتحدة . وكانت جبهة الانقاذ الاسلامية قد أخذت تطفو على سطح الحياة السياسية الجزائرية وتتطلع الى ايران . وبينما اتخذت الحكومة موقفا سلبيا من الأزمة تعاطفت الغالبية العظمى من تيار الاسلام السياسى عموما مع العراق وانتقد بشدة تلك الدول العربية أو الاسلامية التى أرسلت ابناءها للقتال تحت القيادة الأمريكية ونالت السعودية نصيبها الاوفى من هذا الانتقاد . وبهذه المناسبة كشفت جبهة الانقاذ الاسلامى النقاب عن أن السعودية زودتها بالمال فى السنوات السابقة مما يعنى بث روح الحرج فى العلاقات السعودية الجزائرية . وقد اعترفت السعودية بالواقعة غير انها بررت هذا العمل الذى يعد تدخلا فى الشؤون الداخلية للجزائر بأنه كان يستهدف تشجيع الثقافة العربية والاسلامية على يد جبهة الانقاذ ولايد وأن تكون السعودية قد ندمت على هذه المعونة يعد أن مالت حركات الاسلام السياسى فى الجزائر وتونس الى جانب العراق ثم تلقت التأييد المعنوى على الأقل من الجمهورية الاسلامية فى ايران .

وخلاصة القول أن الصراع الذى تحدثنا عنه فى صفحات سابقة بين السلطة العسكرية الحاكمة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد من جهة وبين جبهة الانقاذ الاسلامية من جهة أخرى صار احد المعايير الهامة التى تحكم علاقات الجزائر الخارجية ليس فقط مع الدول العربية والاسلامية بل مع دولة هى من أكبر شركاء الجزائر فى المجال الاقتصادى وهى فرنسا . فعندما الغيت نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٩٢ وحرمت جبهة الانقاذ من جنى ثمرات النصر احتجت بعض الدوائر الفرنسية على هذا الالغاء باعتباره منافيا لمبادئ الديمقراطية وربما كان هذا هو الدافع الحقيقى لدى بعض الليبراليين . ولكن الموقف الفرنسى قسر عند البعض على أن حكومة باريس راهنت على الجبهة الاسلامية للانقاذ وكانت مستعدة للتعاون معها فى حالة فوزها بالحكم . وهكذا برزت أزمة فى العلاقات الجزائرية الفرنسية وامتنعت فرنسا عن التعاون الاقتصادى على أساس عدم استقرار النظام الحاكم .

(ب) علاقات دولية أخرى :

ظلت الجزائر تعيش في ذكرى الكتلة الآسيوية الأفريقية التي انفتحت حول قضيتها داخل الأمم المتحدة وهكذا كانت من أكثر الدول تحمسا لحياء ذكرى مؤتمر باندنج . فدعت في سنة ١٩٦٥ الى مؤتمر قمة أميسوي أفريقي بمناسبة مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر باندنج ، ولم يقدر لهذا المؤتمر أن يتعقد بسبب مفاجأة حركة ١٩ يونيو التي سبقت موعد انعقاد المؤتمر بعشرة أيام .

وبحكم الموقع الجغرافي أهتمت الجزائر بالقضايا الأفريقية . ونلمس نوعا من الاختلاف بين الجزائريين على ترتيب الأولويات السياسة الخارجية . فالمتشبعون بالثقافة الفرنسية يشعرون بالروابط التي تشدهم نحو الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ويرون فيها مجالا خصبا للعمل ، في حين أن المتشبعين بالثقافة العربية يعطون الأولوية للقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين .

وفي مجال السياسة العالمية لم تحل العلاقات الخاصة مع فرنسا دون تطبيق سياسة الحياد ، وتمثلت هذه السياسة في توثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ، وقد اتسع نطاق هذا التعاون فشمل المجال العسكري وبخاصة بعد الصراع حول الحدود مع المغرب . فبالنسبة للمصالح الجوية زاد حجم الطائرات الصوفيتية على الفرنسية وفتح باب التدريب أمام الطيارين الجزائريين في الاتحاد السوفيتي .

وقد تجنبت الجزائر التورط في الصراع الصيني السوفيتي . فرغم تلقي هذه المعونات من الاتحاد السوفيتي باندرت الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية . وتمود هذه العلاقات في الواقع الى عهد الثورة إذ كانت الصين أوثق صلة بالثوار الجزائريين لأنها لم تتأثر بأى رد فعل فرنسي لعدم وجود علاقات بينها وبين فرنسا إذ ذاك . وقد زار شوان لاي الجزائر زيارة طويلة خلال عام ١٩٦٤ وعرض بعض المعونات .

على أن العلاقات الجزائرية السوفيتية لم تخل من أزمات ، ففي سنة ١٩٦٦ احتجت الجزائر على وجود ممثل للحزب الشيوعي الجزائري في

مؤتمر دولي للأحزاب الشيوعية انعقد في موسكو حينذاك . وفي أعقاب حرب
برنيو ساد الجزائر مثل معظم الدول العربية اعتقاد بأن السوفييت لم يقدموا
المساعدات المرجوة ولو أن هذه القضية لم تترك أثرا طويلا المدى .

وفي سنوات الاستقلال الأولى نشأت علاقات وثيقة بين الجزائر وكوبا ،
ويفسر البعض ذلك بوجود صلات شخصية بين كاسترو وبين بللا بدليل أن
كوبا كانت الدولة الوحيدة التي قطعت العلاقات مع الجزائر في أعقاب حركة
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ووصفت النظام الجديد بأنه حكم عسكري دكتاتوري .
ويقارن ذلك بموقف فرنسا التي صرحت بأنه لا حاجة للاعتراف بالنظام الجديد
لأنها تتعامل مع الدولة وليس مع الحكومة . والواقع أن الجزائر تمتعت
بشهرة واسعة بين الحركات الثورية اليسارية في أمريكا اللاتينية كنموذج
لقطر ثوري من أقطار العالم الثالث . وكثيرا ماطلب انتصار اليسار للجوء
السياسي إليها .

لقد استفادت الجزائر مثل غيرها من أقطار العالم الثالث من حالة
الحرب الباردة فبينما كانت تتعامل مع الولايات المتحدة على نطاق واسع
في مجال النفط تنامت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي في المجال العسكري
واستخدمت أسلحتها في تقوية دورها الدبلوماسي عن طريق تسريب الأسلحة
الخفيفة إلى بعض الحركات الثورية في أفريقيا ومنها حركات البوليساريو .
وانعكست آثار الحرب الباردة على هذه المنطقة بتقارب المغرب مع الولايات
المتحدة مقابل تقارب الجزائر مع الاتحاد السوفييتي ، وعندما أخذت بوادر
تراجع مركز السوفييت تلوح في الأفق وتصادف ذلك مع عهد رئاسة بن جديد
راجع هذا الأخير أن يحسن من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة فقام
بزيارتها سنة ١٩٨٤ وكانت الأولى من نوعها بالنسبة لرئيس جزائري .
ولاشك أن الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الجزائر وتراجعها عن
الأسلوب الاشتراكي في إدارة الاقتصاد دفع بالبلاد إلى التطلع نحو الولايات
المتحدة لدرجة أن هذه الأخيرة حاولت نشر الثقافة الأنجلو سكسونية وفتحت
بالفعل ثغرة في صرح الثقافة الفرنسية الذي احتفظ بنفوذه في البلاد لمدة
طويلة . وكانت الجزائر قد حظيت بتقدير الحكومة الأمريكية منذ نجاحها في
الوساطة التي أدت إلى تخليص الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران
يناير سنة ١٩٨٠ .

(ج) العلاقات مع فرنسا :

ظلت العلاقات مع فرنسا تشغل مركز الصدارة في السياسة الخارجية وذلك لوجود ميراث قديم كان لابد من تصفيته أو تعديله . ولم تعتبر الجزائر علاقاتها الخاصة مع فرنسا متنافية مع الحياد وذلك لأن تلك العلاقات الخاصة أملتها ظروف تاريخية ومصالح اقتصادية وثقافية لم يكن من السهل بثرتها دفعة واحدة . وهى لم تؤثر على حرية الجزائر اختيار السياسة الخارجية التى تتفق ومصالحها . ثم أن فرنسا فى عهد ديغول أخذت تخفف من ارتباطاتها العسكرية مع الأحلاف الغربية وتسعى لأن تكون حلقة اتصال بين الكتلتين ، ومجمل القول أن العلاقات بين فرنسا والجزائر اتسمت بسرعة التغير للامثلة الظروف وكان الطرفان يعلمان مقدما أن اتفاقيات إيفيان ذات صفة مرحلية ويكاد ينحصر الخلاف فى مدى السرعة التى يتم خلالها قطع المراحل . ويمكن ضرب مثالين على سرعة التخلص من القيود التى فرضتها اتفاقات إيفيان يتعلق أحدهما بامتيازات المستوطنين والآخر بالقواعد العسكرية .

وقد كان أمر نقل المستوطنين لأموالهم من أعقد المشكلات التى أوشكت أن تثير ثورتا فى العلاقات بين الجزائر وفرنسا إذ أن اتفاقيات إيفيان تقر بمبدأ حرية نقل الأموال مع اضافة تحفظ مؤداه الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ومن الواضح أن نقل أموال سائلة دفعة واحدة كان من شأنه أن يخرّب اقتصاديات البلاد الأمر الذى حدا بالجزائر الى اصدار تشريع بوضع رقابة على نقل الأموال يخضع له الفرنسيون مما يعنى تعديلا ضمنيا لاتفاقيات إيفيان .

وفيما يخص القواعد العسكرية فإن الجزائر حينما طالبت بتعديل النصوص الخاصة بها فى اتفاقيات إيفيان لم تصادف معارضة شديدة من الجانب الفرنسى ، ولم تؤثر هذه القضية تأثيرا كبيرا على العلاقات بين البلدين . بل على العكس كانت الخلافات حول المسائل الاقتصادية هى التى تسببت فى معظم الأزمات التى حدثت . وتختلف الجزائر فى ذلك عن دول الشرق العربى أو حتى عن تونس التى اصطدمت بفرنسا صداما عنيفا بسبب قاعدة بنزرت . وفى رأينا أن سهولة حل المشكلات العسكرية يرجع إلى الفترة الزمنية المتأخرة التى عاصرها استقلال الجزائر . فمنذ سنة ١٩٦٢

تطورت المفاهيم الاستراتيجية بسرعة وفقدت القواعد العسكرية قيمتها . ومع ذلك فقد ظلت فرنسا تقدم مساعدات مالية هامة تقابل امتيازاتها العسكرية . على انه بعد عام ١٩٦٨ تدخلت عدة عوامل جعلت فرنسا تقلل باطراد كبير من هذه المساعدات ، منها تصفية قاعدة المرسى الكبير ومنها تضائل حاجة الجزائر الى المساعدات بسبب ازدياد دخلها من النفط واتجاه الجزائر الى استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفييتي وذلك بعد فترة قصيرة من التوتر الذي حدث مع موسكو في اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وبينما احتفظت فرنسا ببعض التسهيلات في استخدام قواعد الصحراء لاغراض فنية محضة في مقابل اعانات مالية تمت تصفية قاعدة المرسى الكبير دون اثاره معارضة تذكر ، وكانت الحكومة الجزائرية قد اخذت مطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان الخاصة بالقاعدة منذ سنة ١٩٦٦ ، ومما هو جدير بالملاحظة ان حكومة ديغول استجابت لهذه الرغبة في وقت بدا فيه الأسطول السوفييتي يظهر في حوض المتوسط مما يدل على ان سياسة ديغول كانت تتجنب التورط في الصراع بين الدولتين الكبيرتين ، وكان رايه تحييد الحوض الغربي للمتوسط ويؤكد هذا الاتجاه لدى الرئيس الفرنسي موقفه من تسليم الولايات المتحدة للمغرب بمناسبة موضوع الخلاف على الحدود بينها وبين الجزائر (١) فقد لفتت الحكومة الفرنسية نظر واشنطن الى ان ذلك التسليم سيدفع بالجزائر الى الاعتماد اكثر فاكتر على المعونة العسكرية السوفيتية .

كذلك يقارن موقف الحكومة الفرنسية بالحكومة الايطالية . بينمنا تقبلت الاولى تعهدات الجزائر بعدم استخدام قوة اجنبية لقاعدة المرسى الكبير ابدت الحكومة الايطالية تخوفها من احتمال استفادة الأسطول السوفييتي من تلك القاعدة مما يشكل خطرا على أمن ايطاليا في نظر احزابها اليمينية .

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بقضية العمالة الجزائرية المهاجرة الى فرنسا ، وظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا قديمة

1. Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie, Janvier, 1968.

فقد اتخذت شكلا جماعيا منذ سنة ١٩١٢ ومنذ ذلك الحين تلاحت وفسود المهاجرين حتى وصلت الى ٢٥٠ الفا في سنة ١٩٦٢ يعيش معظمهم في المدن الصناعية الفرنسية ولاسيما ليل وليون ومارسيليا وضواحي باريس . وقد اوجد الاستقلال بعض المشاكل لهؤلاء العمال اذ كانوا يتمتعون في الماضي بحرية التنقل والعمل باعتبارهم رعايا فرنسيين كما التحقوا بالنقابات الفرنسية ولاسيما الـ C.G.T. الشيوعية .

وقد حرصت الحكومة الجزائرية على بقاء هذا العدد الكبير من ابنائها، أولا لان عودتهم تشكل هزات اجتماعية ، وثانيا لان يقاهم مصدر دخل كبير للبلاد من العملات الصعبة . لذلك نصت اتفاقيات ايفيان على ان يتمتع العمال الجزائريون بنفس الحقوق التي للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية، بل ان الجزائر المستقلة حرصت على استمرار حرية التنقل لوجود فائض من اليد العاملة غير الفنية .

وعندما ازيلت الحواجز بين فرنسا وشركائها في السوق المشتركة وجد العمال القادمون من شمال افريقيا عموما مجالا ارحب للهجرة والعمل، وبعد الاستقلال لوحظ ان اصحاب المهن والفنيين هم الذين فكروا في العودة الى اوطانهم . ولم تزد نسبة هؤلاء على ١٠٪ وفي مقابل ذلك استمرت نسبة الهجرة بين اليد العاملة غير الفنية عالية حتى ان السلطات الفرنسية اخذت تنزع لهذه الهجرة سنة ١٩٦٤ فوضعت قيودا بحجة الحجر الصحي وحددت عدد المهاجرين بالـ ١٠ ألف شهريا ، فاحتجت الجزائر بشدة على وضع هذه القيود التي تتنافى وروح اتفاقيات ايفيان . وكثيرا ماكانت فرنسا تستخدم مسألة الهجرة العمالية الجزائرية في اوقات الازمات السياسية اداة للضغط على الجزائر ، وقد حدث ذلك عند المطالبة بتعديل اتفاقيات البترول سنة ١٩٦٥ وبهذه المناسبة حصلت الجزائر على موافقة فرنسا بهجرة ٢٠ ألف عامل سنويا (١) .

وقد تازمت العلاقات بين البلدين من جديد اوائل سنة ١٩٦٨ وربطت فرنسا بين اضطرابات الطلبة والعمال في باريس خلال شهر مايو من ذلك

1. P. Bourdieu : Travail et travailleurs en Algérie.

العام وبين وجود تلك اليد العاملة الوافدة غير المستقرة ، فعادت من جديد تهتد بتقييد الهجرة الى أن توصل البلدان الى اتفاق فى يناير سنة ١٩٦٩ ينظم الهجرة على النحو التالى : تتمهد فرنسا بقبول هجرة ٢٥ ألف عامل سنويا وتقوم بتأهيلهم مهنيا وتأسيس مكاتب فى فرنسا لهذا الغرض . وإذا وفق العامل فى ايجاد عمل يمنع حق الإقامة خمس سنوات ، أما اذا فشل فى التأهيل او فى ايجاد عمل يصحب منه تصريح الإقامة بعد ثلاثة أشهر وتجتمع لجنة مشتركة من البلدين كل شهرين لتنظيم هجرة العمال وإقامتهم أو إعادتهم الى بلادهم .

وكنتيجة لتواصل عمليات الهجرة على مدى سنوات طويلة تكونت أحياء خاصة للمهاجرين غير ان انتشار أزمة البطالة فى أوروبا الغربية أدى الى اتخاذ مواقف معادية للمهاجرين عموما وعمال شمال أفريقيا خاصة وجسدت احزاب يمينية هذا الموقف العدائى وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا والنازية الجديدة فى ألمانيا .

تداخلت اذن عدة عناصر لتضمن استمرار ارتباط الجزائر بفرنسا كأكبر شريك لها فى مجال الاقتصاد والثقافة : استيراد النفط والفسان الجزائرى والذى تقرر تسهيل نقله ببناء خطوط أنابيب تحت سطح البحر المتوسط ، حاجة الجزائر الى ضمان حرية العمال فى الهجرة الى فرنسا ومنها الى المجموعة الاقتصادية الأوربية كحل جزئى لمشكلة البطالة ، استمرار تدفق المعونة الفنية والمالية سواء عن طريق فرنسا مباشرة أو صندوق النقد الدولى . ولضمان تدفق هذه المعونات احتاجت الجزائر الى كسب ثقة الحكومة الفرنسية فقد اهتزت هذه الثقة بعد الغاء نتسائج الانتخابات وظهور بوادر حرب أهلية بين المجلس الأعلى للدولة وبين المعارضة الإسلامية المسلحة . وقد اقتنعت الحكومة الفرنسية بعد فترة من التردد بأفضلية استمرار التعاون مع النظام العسكرى الحاكم منذ أوائل سنة ١٩٩٢ .

الفصل الثاني والعشرون

النظام السياسي في الجمهورية التونسية

(١) الحزب والزعامة

راينا عند سرد دور بورقيية فى مواجهة الاستعمار كيف انه تعمس للنظام الليبرالى الذى يضمن حرية الفرد سياسيا واقتصاديا وفكريا . بيد انه ما ان لمسك بزمام السلطة بعد الاستقلال حتى تنكر لهذه المبادئ وفرض نظام الحزب الواحد . وربما تظاهر بتطعيم حزبه الدستورى الجديد بفئات اخرى بيد انه قصر هذا الائتلاف على بعض افراد من الحزب الشيوعى ادخلوا الى قوائم المرشحين الى الجمعية الوطنية باسم الجبهة الوطنية الموحدة ، ويقال ان تعجل بورقيية الى الاخذ بنظام الحزب الواحد هو بمثابة رد قفل على انشقاق صالح بن يوسف .

ومن الصعب وصف الانشقاق باليمينية بالرغم من ان المظاهر تدل على ذلك ، فابن يوسف ينتمى الى جزيرة جربة مقر الاباضية فى تونس ، وقد اشتهرت هذه الطائفة الدينية بالاشتغال بتجارة الجملة فتصادف ان كثيرا من مؤيديه انتموا الى تلك الطبقة الرأسمالية . ومن جهة اخرى فان انصار الفكرة العربية والاسلامية ينتمون ايضا فى المغرب بصفة عامة الى بيئات محافظة فهم ينتشرون مثلا بين طلبة جامع الزيتونة بتونس ولهذه العناصر تكوين ثقافى دون ان يكون لها وجود تنظيمى كحزب أو هيئة سياسية من أى طراز .

أما صعوبة وصف هذه العناصر باليمينية فلانها من الناحية السياسية كانت اشد حزما فى الرغبة فى تحرير تونس من بقايا القيود الاستعمارية بينما كانت نظرة العناصر الأكثر تقدما أو التى توصف باليسارية هى أنه من الخطأ محاربة الاستعمار عن طريق اتخاذ مواقف معاكسة دائمة للأساليب المستعمرين ومناهجهم فى التطوير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

كان قبول الشيوعيين فى الجبهة اذن من باب نذر الرماد فى العيون دون ان يدل بالضرورة على ميل بورقيية الى اليسار ، فضلا عن ذلك لم يوفق واحد من الشيوعيين فى اقتحام الجمعية الوطنية . لذلك ساءت العلاقات بينهم وبين السلطة وطالبوا بتطبيق التمثيل النسبى الذى قد يتيح لهم الظفر بمقعد أو اثنين فلم يستجب بورقيية الى ذلك ، وعلى العكس لوحظ أن عددا من الأعيان (كبار الملاك الزراعيين) قد رشحوا فى قائمة الجبهة الوطنية وظفروا بعشرة مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة ٩٨ وبجانبهم ٢٠ من أعضاء الاتحاد العام للعمال التونسيين . ويمكن القول أن النخبة المثقفة من برجوازية المدن هى التى سيطرت على أول جمعية وطنية تونسية (١) .

كان من الممكن أن يكون تحليل انتماءات النواب أكثر فائدة لولا أنه لم يقدر للجمعية الوطنية أن تلعب الدور المنوط بها فهى لم تستشر فى جميع الاجراءات الهامة التى اتخذت منذ الاستقلال حتى صدور الدستور سنة ١٩٥٩ ولم يتدعم مركزها بعد صدور الدستور .

فى الفترة الأولى تم خلع الباي و اعلان النظام الجمهورى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٥٧ دون التشاور مع الجمعية ، كذلك صدرت قوانين إلغاء الوقف والاصلاحات الاجتماعية دون الرجوع اليها . ولم تجتمع الجمعية الوطنية بصورة دورية كل ٢ أشهر كما كان مقررا . فهل معنى ذلك أن الحزب وليست المؤسسات الدستورية هى حجر الزاوية فى السلطة كما هو الحال فى بعض الدول الاشتراكية مثلا ؟ فالحزب الدستورى الجديد الذى بدأ فى بعض الأوقات أقوى المنظمات السياسية فى أقطار المغرب الثلاث كان قد أخذ يتلقى ضربات متوالية قبيل الاستقلال : اعتقال زعيمه وابعاده عن البلاد من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٥ ثم الانشقاق الذى حدث فى الحزب بمجرد عودة بورقيية الى البلاد .

اذن قمبدا الزعامة الشخصية هو الذى أستمد منه الحبيب بورقيية سلطاته الواسعة وليس الحزب ، والدليل على ذلك أنه صرح بأراء من شأنها أن تؤثر فى شعبيته وما كان يجرؤ على ذلك لو أنه خشى من تعرض

سلطته للخطر . مثال ذلك الحضر على لفظار رمضان حتى لايتأثر الانتاج مع العلم بان الصيام يحاط فى البلاد الاسلامية بمظاهر شعبية تجعل له قيمة لدى الجماهير اكثر من كونه مجرد أداء فريضة دينية . ومن الشواهد على هذه الزعامة الشخصية اجراء الاحتفالات بمولد بورقية واعطاء الأولوية لذكرى عودته الى البلاد. فى اول يونيو على عيد اعلان الاستقلال فى ٢٠ مارس .

ويمكن القول ان الزعامة الشخصية قد لقيت طريقها ميسرا لأنها لم تصطدم بمنظمة سياسية قوية تقف فى وجهها ، بينما ان محاولة الملك الحصن فى المغرب ممارسة الحكم الشخصى واجهت معارضة شديدة من الأحزاب القوية مثل حزب الاستقلال أو الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، كما أنه كان من الأسير الصاق تهمة الأوتوقراطية بملك غير دستورى منها برئيس جمهورية . وقد يقال أن الحبيب بورقية مارس هذه السلطة باعتباره زعيما لحزب جماهيرى ، ولكن عند التأمل يلاحظ أن صفته كرئيس دولة تغلبت دائما على صفته كزعيم حزب . ولذا يبرر البعض السلطة الشخصية بأن الدولة تسبق الشعب الى رسم الخطط الإصلاحية فى الأقطار النامية ولكن مما لاشك فيه أنه من الأفضل تكليف حزب أو هيئة سياسية بعملية التوعية لأن ذلك مستحيل على رجال الإدارة ، وتلك هى الخطة التى اتبناها .الحبيب بورقية فقد برر وجود الحزب الواحد بأن المطلوب الى الجماهير ليس هو المفاضلة بين مرشحي حزبين بل يجب أولا توعيتها بالشئون العامة ، والريف يعيش فى عزلة عن هذه الشئون ولذلك فان الحاجة الى الحزب تبدو قوية لأنه هو القادر على التغلغل فيه وتوعية سكانه .وقد أدى حزب الدستور الجديد هذه المهمة بكفاءة تلتفت النظر فاقام لجانا محلية بالقرى كانت توصل رأيها الى العاصمة وطعنت هذه اللجان بعناصر متتورة ، ولو ان تلك العناصر لقيت أحيانا مقاومة من سكان القرية اذ اعتبر المدرس الموقد من المدينة أجنيا عنها ، ولذلك كان لابد من مضي وقت كاف لمكى يجد الحزب قواعد عريضة فى الريف .

لقد قيل ان أعضاء الحزب بلغوا فى وقت ما ٦٠٠.٠٠٠ أو حوالى ٢٠٪ من السكان الا انه لايجب أن تقاس فاعلية الحزب بعدد الاسماء المقيدة فى سجلاته وإن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت تغييرا جوهريا فى (المغرب العربى)

تركيب الحزب . ففي عهد النضال ضد الاستعمار كان المؤتمر الوطني يلعب دورا هاما في توجيه سياسة الحزب . أما بعد الاستقلال فأصبح انعقاد المؤتمر نادرا وبعد أن كانت هناك ٤٠ وحدة اقليمية منتخبة صار المكتب السياسي هو الذي يعين الفروع الاقليمية التي أنقص عددها الى ١٤ ، بل ان المكتب السياسي نفسه الذي كان ينبثق عن المؤتمر العام قد سقط وحلست محله لجنة تنفيذية معينة بواسطة الرئيس . وكان لابد من الاستعاضة في تركيب الحزب بمظهر آخر من مظاهر الديمقراطية وهو اقامة مجالس بلدية واطلاق الحريات في انتخاب اعضائها وبلغت تلك المجالس نحو ٩٤ عام ١٩٥٧ .

وعندما كانت تحدث خلافات في الرأي لاتطرح على المؤتمر الوطني ولاعلى اللجنة التنفيذية وانما يحسم الرئيس هذه الخلافات . ومن أبرز الخلافات التي اوشكت أن تهدد وحدة الحزب دعوة أحمد بن صالح في عام ١٩٥٧ الى الأخذ بالتخطيط الاقتصادي وتأميم المشروعات الكبرى وسيطرة الدولة على الانتاج . ووصف بورقية هذا الاتجاه بأنه يحمل أفكارا اجنبية، ولعله يشير بذلك الى الماركسية بالرغم من أن مفهوم بن صالح للاشتراكية ما يزال بعيدا عن المفهوم الماركسي (١) . وربما توجس بورقية خفية من ذلك الشاب الطموح الذي لم يتجاوز الثلاثين وقد صار يحتل منصب الأمين العام لاتحاد العمال التونسيين . وسنرى كيف أن الاتحاد كان هيئة أكثر تماسكا من الحزب نفسه ولذلك بادر بورقية الى اقالة أحمد بن صالح من الاتحاد ويعد أن هدأت النفوس دعاه لتولي وزارة الصحة ثم ناط به مسئوليات اعظم فاسند اليه وزارة الاقتصاد حينما قرر الأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٦١ .

وعلى الطرف الآخر ظهر داخل الحزب تيار ليبرالي يتزعمه محمد المصمودي والهادي نويرة ، ولهذا التيار مؤيدوه بين الطلبة الذين رقصوا تحكم الحزب الواحد وكان المصمودي يشرف على تحرير جريدة Action^١ وهي الطبعة الفرنسية من جريدة الحزب (العمل) وقد أخذت تنتقد بعض

1. Le Socialisme en Tunisie et en Algérie, Etude Publiée dans L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966.

التصرفات مثل تعطيل الدستور والمحاكمات السياسية وكبت الحريات ، ولذلك ابعاد المصمودى عن هيئة التحرير كما تعرض وزير الاعلام للمواخذة . وحلت محل الطبعة الفرنسية جريدة اخرى كان من المفروض أن تهتم بالشئون الأفريقية ، ولا تركز على أحوال تونس الداخلية ، ولذلك سميت بـ L'Afrique Action ومع ذلك ستعرض هذه الجريدة بدورها للمواخذة ويتغير اسمها الى افريقيا الفتاة Jeune Afrique وتخضع خضوعا تاما للحزب .

هل لحزب الدستور الجديد أيديولوجية محددة ؟ يرى بورقيبة ، مثل بعض المستعيرين في بلاد المغرب ، أن الحاجة خلال المرحلة الأولى من الاستقلال هي الى بناء الدولة العصرية أكثر منها الى البحث عن عقيدة سياسية . ولذلك يجب أن تركز الجهود لتكوين الاطارات الفنية ، ومع ذلك فقد كان لابد من اتخاذ موقف من مفهوم الاشتراكية حيث أن هذه القضية تشغل اذهان المثقفين في العالم العربي بصفة عامة . وفي خطاب المقاه بورقيبة في سبتمبر سنة ١٩٥٦ قال ان الاشتراكية لاتعنى بالضرورة الاعتراف بمبدأ الصراع بين الطبقات لأن وضع تونس يختلف عن أوروبا اذ لم تنم بها طبقة قوية من رجال الصناعة والأعمال ، والرأسمال ليس دائما مستغلا . بل ان تونس في هذه المرحلة بحاجة الى تكوين رأسمال وطني ولذلك فهو يدعو كل فرد الى زيادة مدخراته حتى ولو أدى ذلك الى الحرمان من بعض الحاجيات وعن طريق التوسع في استثمار الرأسمال الخاص يمكن مكافحة البطالة ، ومشكلة تونس ليست هي القضاء على طبقة لحساب أخرى بل ايجاد العمل لأكبر عدد ممكن من السكان (١) وقد وصف بعض الكتاب الغربيين هذا التحليل بأنه ينم عن روح تجريبية لدى الزعيم التونسي ، الا ان بورقيبة لن يتمسك بهذه النظرية الاقتصادية على طول الخط فسيتحول فترة من الوقت الى سياسة التخطيط الاقتصادي ويؤثر ابتداء من سنة ١٩٦٤ وصف حزبه بالدستوري الاشتراكي .

وسوف نشير فيما بعد الى تجربة التخطيط الاقتصادي خلال الستينيات وهي تجربة لم تتخذ صفة الدوام ، وحتى في أثناء تطبيقها حرص بورقيبة

على أن يميز «بين الاشتراكية الدستورية» والاشتراكية الثورية . فالأولى تعنى أن اتخاذ أى إجراء يجب أن يتم بالاتفاق بين مصالح الطبقات المختلفة. فالتأميم لا بد وأن يقابله تعويض لأصحاب رؤوس الأموال ، ولو أن هذه التعويضات ستصبح مستحقة بالنسبة لكبار الملاك الزراعيين الأوربيين . وقد كانت خطة بورقيبة دائما هى أن يجعل الحزب الدستورى الاشتراكى قادرا على امتصاص جميع الطبقات فيكون مثلاً فرعاً خاصاً للتجار وأصحاب الحرف بجانب اتحاد الطلبة واتحاد العمال . كذلك بدل أن يمس الملكية الزراعية يعمل على تجميعها فى تعاونيات . ويمكن لهذه الملكية أن تؤدى وظيفة اجتماعية ، وهو يسعى فى نفس الوقت الى امتصاص الاتحادات اليسارية مثل الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة التونسيين . وبينما اتخذ بورقيبة أسلوب الاعتدال فى مفهوم الاشتراكية تجاوز الحد قياسا الى غيره من الرؤساء العرب فى مبدأ العلمانية . وتتضح شواهد هذه النزعة فى اجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية الاسلامى سنة ١٩٥٧ وجعله جزء من القانون المدنى . وقد ترتب على ذلك اندماج المحاكم الشرعية فى القضاء الوطنى . ويمقتضى التعديل قيد حق الرجل فى الطلاق وحظر تعدد الزوجات كذلك صفت جامعة الزيتونة الدينية وحولت الى كلية من كليات الجامعة تخصص فى دراسة الشئون الاسلامية على مناهج حديثة .

لم يحدد الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٩ علاقة الحزب بالدولة بخلاف دستور الجزائر لسنة ١٩٦٢ . ويلاحظ عند تتبع تشكيل مجالس الوزراء وجود عدد من الوزراء غير المنتمين للحزب الدستورى الجديد . وقد اخذ الدستور التونسى بنظام الجمهورية الرئاسية . ومدة الرئاسة خمس سنوات يمكن تجديدها مرتين علاوة على الفترة الأولى ، ومن المعروف أن بورقيبة لم يتقيد بهذا النص . وأجاز الدستور للرئيس الاعتراض على التشريعات التى تسنها الجمعية الوطنية اذا صدرت بأغلبية أقل من الثلثين. كما يجوز له اصدار القوانين فى حالة غياب الجمعية واتخاذ اجراءات تشبه حالة الحكم العرفى عند وقوع خطر يهدد أمن البلاد . ولايجوز للنواب تكوين لجان تحقيق لأن الوزراء مسئولون امام الرئيس وليس امام الجمعية الوطنية . على أنه لوحظ منذ سنة ١٩٦٢ وبعد محاولة انقلاب فاشلة نسبت الى الجيش أن بورقيبة قد اخذ يعيد الحياة الى الحزب ، فاعيد تكوين الفروع الاقليمية ولو أن النخبة المثقفة هى التى سيطرت عليها حتى فى

الريف فسميت بالطبقة السياسية الجديدة . وتنتخب هذه اللجان الاقليمية كل سنتين وتعقد الندوات والمناقشات لبحث الشؤون العامة على المستوى الوطنى والاقليمى ، وهى أقوى تأثيرا من الجمعية الوطنية . وفى سنة ١٩٦٦ اثير موضوع القوائم الموحدة وضرورة افساح مجال للاختيار عند انتخاب المرشحين ، وكل ماتحقق فى هذا الشأن هو حق الخلايا او القاعدة الأساسية فى أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين لفروع الحزب الاقليمية .

وقد استطاع بورقيبة ان يحتفظ بالزعامة رغم صراعات الحزب الداخلية ففى سنة ١٩٦٨ أعلن أحمد المنستيري عن انتقاده لنظام التعاونيات وكيف أن أحمد بن صالح قد تسرع فى تنفيذه . فاقيل المنستيري من قيادة الحزب وبعد قليل أبعد طاهر بن خوجة المسئول عن شؤون الأمن لاصطدامه مع الباهى الأدهم رئيس الوزراء حينذاك والذي كان يحتل المكانة الثانية باعتباره الأمين العام للحزب . وحسب التنظيمات الجديدة التى صدرت مع التجديد الثالث للرئاسة فى سنة ١٩٦٩ يصبح الأمين العام للحزب رئيسا للجمهورية فى حالة وفاة الرئيس . وفى نفس الوقت وسعت اللجنة التنفيذية فصارت تتكون من ١٩ عضوا بدلا من ١٤ كما وضع مشروع لاقامة لجنة مركزية .

٢ - نحو القروب :

يتضح مما سبق أن الزعامة الفردية رجحت كفتها على الحزب وعلى مؤسسات الدولة بحيث أنه كان يوسع بورقيبة أن يحدث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع الى أحد . وبناء عليه فإنه بعد عشر سنوات من تجربة الاشتراكية على اساس التعاونيات أطيح بأحمد بن صالح منفذ هذه الخطة وصاحب نظريتها وقدم الى المحاكمة بحجة الاختلاس وتبيد اموال الدولة . ورفع «الزعيم» شعار الاقتصاد الحر دون أن يقابل ذلك تغير فى نظام الحزب الواحد ، كما استمرت الزعامة القونسية فى اضعاف المؤسسات الشعبية والنقابية التى يمكن أن تثير المتاعب مثل اتحاد الطلبة الذى طوع تماما فى سنة ١٩٧٢ .

وعلى العكس صعد الاتحاد العام للعمال التونسيين كمعصر فعال فى

حياة البلاد والظاهر أن عمق المخالطة للمجتمع الفرنسي أوجدت هذا الوعي بدور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق الطبقات المحمونة . لذلك حينما شعر بن عاشور الرئيس العتيد للاتحاد العام للعمال التونسي بضغوط الدولة الثقيلة وتساؤلها مع كبار المستثمرين قدم استقالته من الحزب فجاءت هذه الاستقالة بمثابة إشارة لحدركة اضراب واسعة النطاق احتاجت الحكومة لايقافها الى استعمال القوة وسقط العديد من الضحايا وقدم زعماء الحركة الى المحاكمة يناير ١٩٧٨ . وصدر الحكم بسجن الحبيب بن عاشور لمدة عشر سنوات كما صدرت أحكام أخرى على أكثر من ٢٠٠ نقابي وشطيت أسماء المحامين الذين تولوا الدفاع عن النقابيين من نقابة المحاماة وقد أثارت هذه الاجراءات انتقادات لجنة حقوق الانسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الدستوري الجديد كان يعتبر اتحاد العمال التونسيين احدى الشعب التابعة للحزب طوال عهد الحماية . وللمرة الثانية يثبت أن بورقيبة (المجاهد الأكبر ضد الاستعمار) يختلف عن بورقيبة رئيس الجمهورية الذي يقبض بين يديه نواصي السلطة .

ومع تقدم سن الزعيم أخذ الناس يتساءلون في منتصف السبعينات عن كيفية خلافة بورقيبة ، وحسب الدستور يحل محله في حالة وفاته رئيس الوزراء وكان يحتل هذا المنصب حتى سنة ١٩٧٧ الهادي نويرة السذي اشتهر بضعف الشخصية . ومن ثم اختير محمود المنستيري الأكثر تطورا ليرأس الحكومة وكان مستعدا لقبول مبدأ التعددية الحزبية كما عبر عن ذلك في احدى اجتماعات الحزب الحاكم ، فطلب اليه التأجيل دون رفض المبدأ ويبدو أن المنستيري كان قد كون وزارته من شخصيات قادرة على المصارحة والمكاشفة بالأخطاء فعندما وقع الاضراب الكبير في يناير ١٩٧٨ صرح طاهر بن خوجة وزير الداخلية بأن سبب الاضطرابات يعود الى سوء الادارة الاقتصادية وإلى الزيادة السكانية المطردة وكان هذا الانتقاد كافيا لاقالته . ولاشك أن بورقيبة لم يسبق له أن واجه تحديا من وزرائه كما حدث في هذه الأزمة اذ تضامن مع بن خوجة ستة من الوزراء .^١

وتحت وطأة هذه التحديات رأى الرئيس التونسي أن يخفف من الاجراءات العنيفة التي اتخذت ضد النقابيين فعفى عن بن عاشور والعديد ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن في العالم التالي ١٩٧٩ ولكنه ظل متمسكا

بمبدأ نظام الحزب الواحد حتى سنة ١٩٨٢ وفى هذه الأثناء تعرض حكم (المجاهد الأكبر) لازمة أمنية كبيرة ففى سنة ١٩٨٠ استولى ٣٠٠ من المسلحين على مدينة ققصة الجنوبية واضطرت الحكومة الى استخدام الجيش لاسترداد سلطتها هناك وقد نسبت هذه الحركة الى تحريض من ليبيا القذافى . لذلك أبدت كل من فرنسا والولايات المتحدة استعدادها لمساندة النظام الحاكم فى تونس المعروف بتعاطفه مع الغرب ولم يكن بورقيبة مهتما بتقوية الجيش فهو يختلف عن معظم أقرانه من حكام البلاد العربية فى انه فرض حكمه المطلق باسم ماضى الكفاح وليس على أساس ولاء القوات المسلحة الذى يستند اليه الآخرون عندما يصلون الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ولاشك ان بورقيبة كان يهدف الى تجنب مثل هذه الانقلابات . بيد أن ذكريات ماضى الكفاح التى بعد بها الزمن كانت قد أخذت تذبذب فى الثمانينات .

خفت وزارة محمد مزالى سنة ١٩٨١ - ١٩٨٤ من قبضة السلطة على النشاط السياسى ومع ان انتخابات مجلس النواب لسنة ١٩٨٢ كانت أقل تعمسا . فقد احتفظ الحزب الحاكم بـ ٨٠٪ من المؤيدين وكنوع من الثقة فى استمرار حزبه فى الاحتفاظ بالأغلبية سواء بتزوير الانتخابات أو بضعف الوعى . فقد وافق بورقيبة فى نهاية الأمر على مبدأ التعددية وذلك بشرط ألا تتخذ الأحزاب السياسية الدين أساسا لوجودها وألا تتلقى من الخارج اعانات مالية وبناء عليه رخصت الحكومة التونسية فى نوفمبر مسنة ١٩٨٢ بالعمل لحزبين جديدين هما : الحزب الديمقراطى الاشتراكى برئاسة أحمد المستيرى ، والحركة الديمقراطية الشعبية برئاسة عمر بلحاج . كما لوحظ أن حكومة مزالى أبدت استعداد للحوار مع حزب النهضة الاسلامى دون أن يعنى ذلك اعترافا به كحركة مشروعة .

نشأت هذه التعددية فى اطار النخبة التى تستمد وضعها اما من المركز الثقافى الاجتماعى أو من الانتماء الى الطبقة الرأسمالية ، ومن ثم لم تظهر خلافات عقائدية ذات مغزى كبير ولم تكن هذه التعددية لتغنى الطبقات الكاسحة عن تدهور حالتها الاقتصادية . فطبقا لشروط صندوق النقد الدولى اتخذت الحكومة التونسية فى يناير ١٩٨٤ قرارا برفع الدعم

عن الخبز مما أدى الى مضاعفة سعره (١) . وتكررت اضرابات سنة ١٩٧٨ بصورة اعنف واشمل فقد بدأت من الجنوب ثم عمت جميع أنحاء البلاد وبعد ايام من استمرار الاضطرابات ظهر بورقية على شاشة التليفزيون ليعلن الغاء قرارات رفع الدعم ١٦ يناير ١٩٨٤ ، وكان هذا الظهور بمثابة الانتفاضة الأخيرة لزعامة (المجاهد الاكبر) .

لم تتوقف حركة الاضرابات ولكنها تكررت بين فئات مسن الموظفين كعمال البريد ثم تبعها اضراب موظفي البنوك بيد انه دخل عنصر جديد في مقاومة النخبة (المقرنسة) التي تصنأثر بالحكم والتي تحيط بالرئيس المسن، ذلك لان حركة الاسلام السياسى ، كما سنتحدث عنها بعد قريب ، اشدت عودها وتطلب ذلك اتخاذ اجراءات مضادة اظهرت الدولة بمعظم من يمارس العنف للبقاء فى الحكم وصدرت قرارات مستفزة دون الحاجة اليها مثل حظر الحجاب او رفت الموظفين الذين يعرفون بميلهم الى التيار الاسلامى وسوف يعترف بذلك زين الدين بن على بعد توليه السلطة .

ان اليد التى استخدمها بورقية لقمع المعارضة التونسية هي نفس اليد التى ارتدت اليه فخلعته من السلطة . فقد استعان بورقية بمدير الأمن السابق ووزير الداخلية ذى القبضة الحديدية زين الدين بن على الذى كلفه بورقية برئاسة الوزارة لمواجهة المعارضة المتصاعدة فتوسع فى عمليات الاعتقال والقمع خلال صيف سنة ١٩٨٧ وكان الرئيس المسن قد وصل الى الرابعة والثمانين من العمر وأخذ ظهوره على المسرح يقل بالتدريج . ومن ثم لم يكن بن على الممسك بزمام الأمن بحاجة الى جهد لكى يعلن خلع بورقية من رئاسة الجمهورية فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ . وهكذا انتهت حياة المجاهد الاكبر بتحديد الإقامة ربحاً من الزمن خففت عنه القيود فيما بعد ، فقد اخذت غياهب النسيان تلف من تحكم فى البلاد مدة تزيد على ثلاثين عاماً .

حاول الرئيس الجديد أن يتظاهر بالتغيير سواء لارضاء المعارضة او حركة الاسلام السياسى فجاءت هذه التغييرات فى المظهر دون أن تصل

الى الجواهر ومنها الغاء بعض الرموز الدالة على عبادة الشخص في العهد السابق فالغيت الاحتفالات بمولد بورقيبة وعودته المشهورة الى تونس في يونيو ١٩٥٥ كما اخذ التلفزيون التونسي يذيع الأذان في مواعيدها ورفع الحظر على الحجاب وكذا من الاشارات التي كانت تستفز التيار الاسلامي . كما سعى بن علي الى توسيع قاعدة الحزب العتيد الذي ورثه عن بورقيبة واكتفى بتغيير اسمه الى التجمع الديمقراطي الدستوري بدلا من الدستوري الاشتراكي ثم اصدر عفوا عن المبعدين القدامى مثل احمد بن صالح والحبيب بن عاشور واطلق سراح ستمائة من الذين حكم عليهم بالسجن في قضايا ضد الاسلاميين وعلى راسهم راشد الغنوشي . واخيرا اعاد الاعتبار الى جامعة الزيتونة . وكظاهرة انفردت بها تونس تحرك العلمانيون الذين خشوا من ان يمثل حكم بن علي ردة تدخل تونس تحت مظلة تيار الاسلام السياسي . وقد ظهر تأثير هذا التيار في انتخابات اتحادات الطلبة سنة ١٩٨٨ على حين تقدم اربعون من اساتذة الجامعة بعريضة تدعو الى الحفاظ على المكاسب الوطنية ويقصنون بذلك استمرار الحكم المدني وقانون الأحوال الشخصية الذي يعبر عن هذا الاتجاه .

اراد الرئيس الجديد ان يختير قوة حزبه فقرر اجراء انتخابات نيابية وكان قد فتح باب الحوار مع الاسلاميين ومن بينهم راشد الغنوشي وسمح لممثليهم بالترشح دون التصريح بقيام حزب النهضة الاسلامي فتقدموا بصفة فردية الى الانتخابات وفي ابريل سنة ١٩٨٩ احتفظ حزب التجمع الديمقراطي الدستوري بالأغلبية . غير ان الاسلاميين حصلوا على ١٢٪ من الأصوات واليسار على ٥٪ ومع ضعف هذه النتائج فان الرئيس لم يتحمل استمرار معارضة التيار الاسلامي وكان خلال الفترة السابقة منذ توليه الحكم وحتى اجراء هذه الانتخابات يركز نظره على القوات المسلحة ويخشى من ان تكون قد اختزنت ومن ثم توسع في عمليات التطهير المتوالية بتصفية الضباط الذين يشك في انتماءهم الى التيار الديني . اما بعد الانتخابات فقد تحولت انظار الرئيس الى المدنيين الذين يمثلون المعارضة ولم يتحمل استمرار الحوار معهم كما كان من قبل . ولم ينفرد التيار الاسلامي باجراءات القمع بل شملت كذلك احزاب المعارضة التي رخص لها في سنة ١٩٨٢ بالعمل . وهكذا انتقلت تونس من ديكتاتورية الزعيم الاوحد الى ديكتاتورية نظام عسكري يشبه اغلبية النظم الحاكمة في المغرب والشرق .

٢ - بين المعارضة المدنية والمعارضة الديمقراطية :

إذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تسوية الخلافات داخل الحزب، فإن هناك عناصر معارضة أخرى كان من المتعذر امتصاصها بسهولة وعلى رأسها اتحاد الطلبة والعمال . رغم كون هذين الاتحادين ظلا من الناحية النظرية فرعين من فروع الحزب . وبالإضافة الى ذلك ظهرت من حين لآخر فئات معارضة خارج الحزب أو من داخله . والظاهر ان حزب البعث استطاع ان يمد نشاطه الى تونس منذ سنة ١٩٦١ وريماورث بعض الفئات التي كانت منضمة الى حركة صالح بن يوسف الذي اغتيل في هذا العام . وذلك نظرا لانتشار فكرة العروبة بين انصار بن يوسف .

وقد برزت عناصر المعارضة هذه اثناء حرب الأيام الستة فشهدت تونس اعتف المظاهرات الطلابية مما أدى الى وقوع اكبر محاكمة سياسية في تاريخ البلاد . فقد بلغ عدد المتهمين ١٢٤ شخصا . حكم على ١٨ منهم باحكام متفاوتة بالسجن ، وكان اقساها ١٤ عاما ، وكانت التهمة الموجهة اليهم هي الانتماء الى أحد اتجاهات ثلاث : البعث ، او الماوتسية او التروتسكية . ويبدو ان البعث كان هو صاحب النفوذ الفعلي بين هذا الفريق من الطلبة الذين تشبهوا بالفكرة العربية .

ويمكن القول ان التيارين الرئيسيين اللذين اجتذبا الطلبة المعارضين هما : الماركسية والزعة الليبرالية . ولا ينسجم التياران مع نظام الحزب القائم ، أحدهما بسبب الخلاف العقائدي والآخر بسبب تناقض الليبرالية مع نظام الحزب الواحد . وبينما نسبت تهمة الشيوعية الى بعض أعضاء اتحاد الطلبة سنة ١٩٦٢ كانت الاتهامات في سنة ١٩٦٧ موجهة ضد الانتماء لحزب البعث المحظور . ونتج عن هذه المحاكمات المتوالية للطلبة ان تدخلت الحكومة لتعيين أعضاء من الحزب الحاكم في قيادة اتحاد الطلبة، غير أن الطلبة التونسيين قاوموا هذا الاتجاه وهم متأثرون بنظم الاتحادات الطلابية الفرنسية حيث يتم اختيار أعضاء الاتحاد بحرية كاملة .

وبعد الأزمة الخطيرة التي مرت بها الحياة الجامعية سنة ١٩٦٧ عدل

نظام الطلبة بحيث فتت الى فروع مستقلة لكل كلية ، ويشترك الموظفون والاداريون والعمال التابعون لهذه الكليات فى انتخابات قيادات هذه الفروع .

هكذا حاول الحزب اخضاع فئة مناوئة من فئات المعارضة . أما الفئة الأخرى فهي أعظم شأنا وأعنى بها الاتحاد العام للعمال التونسيين ، وهو أقوى الاتحادات العمالية عند مقارنته بالاتحادات العربية الأخرى (١) إذ كان يضم نصف اليد العاملة فى تونس محوالى ١٥٠ ألفا ، ويرجع الفضل فى ذلك الى التنظيم الدقيق الذى وضعه للاتحاد الزعيم النقابى فرحات حشاد . وكانت شخصية حشاد تنبئ عن مستقبل مرموق . والظاهر ان المستوطنين ادركوا دوره فى الحركة الوطنية فدبروا اغتياله فى سنة ١٩٥٢ . وكان الاتحاد الركيزة الأساسية للحزب الدستورى الجديد أثناء النضال ضد الاستعمار . وتجلى نفوذه من خلال أوامر الاضراب التى نفذت بدقة هائلة الا ان القضية اختلفت بعد حصول تونس على الاستقلال ، فهل يصبح الاتحاد العمالى الذى يمثل طبقة أكثر تماسكا أقوى من الحزب نفسه مع أنه من الناحية النظرية يعتبر فرعاً منه ؟ ربما توجس بعض الساسة التونسيين خيفة من هذا الاحتمال فقد لوحظ فى السنوات الأولى من الاستقلال أنه تغفل فى الأجهزة السياسية فاحتل أعضاء ٢٠ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية واختير معظم هؤلاء النواب ليشكلوا مجلس إدارة الاتحاد . كذلك سيطر الاتحاد على بعض الفروع الاقليمية للحزب وتغفل فى الهيئات الاقتصادية الاستشارية ونتيجة ذلك هو أنه لم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى اخذت القيادة السياسة تحد من نمو الاتحاد العام .

لقد بدت عوامل التنافس بين قيادة الاتحاد وقيادة الحزب منذ السنوات الأولى للاستقلال فقد نصح أحمد بن صالح حين كان أميناً عاماً للاتحاد بتطبيق الاقتصاد الموجه وتأميم المشروعات الكبرى والاستيلاء على الاملاك الأجنبية . غير أن بورقوية لم يوافق على هذا الاتجاه وأخرج بن صالح من الاتحاد ثم أبعده نهائياً حينما اختاره وزيراً للصحة وعين اثنتين من منافسيه هما أحمد التليلي والحبيب بن عاشور فى قيادة الاتحاد .

(١) هذا هو رأى الباحث الأمريكى المتخصص فى شؤون شمال افريقيا ، انظر :
Clement Moore : Politics in North Africa.

ثم عاد يعميل بالتدريج الى نظريات بن صالح حينما كلفه بوزارة الاقتصاد .

تمتع احمد التليلى امين عام الاتحاد بثقة بورقية فترة من الزمن فكان يعتمد عليه للاتصال بممثلى جبهة التحرير الجزائرية . الا ان المشكلة الاساسية ظلت قائمة وهى تحديد علاقة الاتحاد بالحزب . وقد وافق التليلى على ان يكون الاتحاد هو الشريك الأصغر دون ان يفقد استقلاله . لذلك كلما حاولت الدولة التدخل فى تعيين اعضاء مجلس ادارة الاتحاد جوبهت بمعارضة من الزعماء النقابيين فتضامن الحبيب بن عاشور مع التليلى فى مقاومة هذا الاتجاه ثم سوى الخلاف مؤقتا فى سنة ١٩٦٢ على أساس انتخاب بن عاشور امينا عاما للاتحاد وتعهد فى نفس الوقت بأن يقصر نشاطه على الاغراض العمالية المحضة وفى هذا الاطار على سبيل المثال طالب برفع الاجور بمناسبة تخفيض الدينار التونسى سنة ١٩٦٤ .

ومع ان بن عاشور وافق على ان يكون للاتحاد استقلال محدود . الا انه اصطدم مع بن صالح اصطداما عنيفا وهذه نتيجة غير متوقعة نظرا لأن بن صالح نفسه عانى من التمرد على حقوق الاتحاد . ولكن ما ان صار مسئولا عن التخطيط حتى اعتبر انشاء التعاونيات من اختصاص الدولة فحسب ولم يرحب بخطة بن عاشور الرامية الى انشاء تعاونيات مستقلة من حيث التمويل والانتاج والتوزيع ، تخضع خضوعا تاما لسيطرة الاتحاد . وكان قد أسس نحو ٢٧ جمعية تعاونية من هذا النوع واستثمر فيها ٥ مليون دينار تونسى فطالب بن صالح بضمها لتبعية الدولة فلما قاوم كل من التليلى وبن عاشور هذا المطلب اتهما بمعارضة التخطيط ، وفى المؤتمر النقابى الدولى الذى انعقد بامستردام سنة ١٩٦٥ انتقد الرجلان علنا عرقلة الدولة للحياة النقابية وبذا تم فصلهما .

ويلاحظ ان التليلى وغيره من انصار استقلال الاتحاد العمالى لم يعارضوا نظام الحزب الواحد ، بل كانوا يرون أن استقلال الاتحاد للعمالى فى ظل هذا النظام هو المظهر الديمقراطى البديل عن تعدد الأحزاب لأن استقلال الاتحاد يؤدى الى نوع من التوازن فى القوى .

استمر كفاح الاتحاد العام للعمال التونسيين من أجل المحافظة

على كيانه يصطدم بنزعة الحكم الفردى للحبيب بورقيبة . وتحت تأثير النفوذ المنوى للاتحاد رؤى التوصل الى حل وسط ، قعاد بن عاشور يتولى امانة الاتحاد ، وفى نفس الوقت عين عضوا باللجنة التنفيذية للحزب الدستورى الجديد . ونظرا لانتشار البطالة والتضخم العالمى الذى عانت منه تونس مثل غيرها ، فقد شهد عام ١٩٧٧ اضرابات واسعة النطاق . وقد اختلف طاهر بن خوجة وزير الداخلية مع كل من رئيس الجمهورية ، والهادى نويرة رئيس الوزراء حول طريقة معالجة المتاعب الاقتصادية ، فلم يوافق على اتباع وسائل العنف وحدها مع المضربين ، بل ينبغي معالجة المشاكل من جذورها . وقد كلفه هذا الخلاف منصبه فقتضامن معه ستة وزراء قدموا استقالتهم . وأعاد الهادى نويرة تشكيل الوزارة ولوحظ أن المجلس الجديد اقتصر على الفنيين والمتصلين فى مواجهة العمال . وبادر بن عاشور على اثر ذلك الى الاستقالة من اللجنة التنفيذية للحزب ، وصدرت الأوامر بتعميم الاضرابات .



لم تتوقف المنافسات داخل قيادة الحزب الدستورى الجديد ، وربما ساعد عليها اعتلال صحة الرئيس وترقب خلافته ، ولكن من المؤكد ايضا ان الزعامة الفردية اثارت غضب الشخصيات الهامة فى الحزب وقد سبق أن رأينا أحمد المنستيري يختلف مع بن صالح حول التخطيط ، لذلك أعيد الى الحكم بعد سقوط هذا الأخير الا أنه لم يمر عليه وقت طويل فى وزارة الداخلية حتى انتقد مملك بورقيبة فى حكم البلاد ، ونظروا لموقع هذه الخلافات . دعى المؤتمر العام للحزب لمناقشة هذا الموضوع وخاصة مستقبل البلاد حينما تنتهى الفترة الثالثة لرئيس الجمهورية . وهذا هو الاجتماع الثالث لمؤتمر عام الحزب منذ تأسيس فى سنة ١٩٢٧ .

وفى هذا المؤتمر أعلن المنستيري أنه لايطالب بالديمقراطية على النسق الغربى بل يريد فقط تدعيم المؤسسات بحيث لا تستقطبها جميعا الزعامة الفردية وقد نجم عن هذا المؤتمر تعديل طفيف فى تنظيم الحزب ، فبعد أن كان الرئيس يقوم بتعيين المكتب السياسى ، اقترح أن يقدم الرئيس قائمتهمشحين شخصا يختار منهم الحزب ١٢ .

وسيعود المستيري (١) الى الظهور فى المعارضة سنة ١٩٧٧ فيطالب هذه المرة بنظام الليبرالى صحيح يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، واقترح اصدار ميثاق وطنى يؤكد على الحريات الفردية ، ومن بينها حق تكوين الأحزاب ، وقد أعلن فى يونيو ١٩٧٨ أن مقاضاته بهذا الشأن قد أخفقت .

وانذا كان المستيري يمثل التيار الليبرالى فى المعارضة ، فان أحمد بن صالح يمثل تيارا اشتراكيا آخر لمعارضة نظام بوريقية ، وكان قد تمكن من الفرار من سجنه سنة ١٩٧٣ ، وكون فى أوروبا حركة معارضة باسم الاتحاد الشعبى . ظهر أثرها فى اضرابات الطلبة سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وقد حُوربت هذه الحركة مثل غيرها من حركات المعارضة وحوكم الطلبة بتهمة الانتماء اليها . وقد قابل بوريقية هذه الحركات بتصلب فى نظام الحكم حتى انه أدخل تعديلا على الدستور قرب انتهاء فترته الثالثة للرئاسة ، فنص التعديل على أن تكون الرئاسة بالنسبة له مدى الحياة ، وأن يخلف رئيس الوزراء رئيس الجمهورية فى حالة غيابه وفى هذا التعديل الأخير ماينطوى على التقليل من شأن الحزب والمؤسسات .

وبينما كانت حركة المعارضة المدنية فى تراجع ظهرت حركات الاسلام السياسى فى اواخر السبعينيات وبلغت فى الثمانينات ذروة قوتها . وفى تونس اتخذت الحركة طابعها السياسى سنة ١٩٧٢ وهى نفس السنة التى أفرج فيها للسادات عن الاخوان المسلمين فى مصر وشرعوا فى اعادة طبع مؤلفاتهم وتوزيعها فى معظم الأقطار العربية . وكما كان هدف السادات من التساهل مع الاخوان المسلمين هو ضرب اليسار المصرى فكذلك تحدد طريق الطلبة التونسيين فى الاتجاه الاسلامى من خلال الجدل مع زملائهم اليساريين ذلك الجدل الذى كان ينتهى احيانا بالتضايك بالأيدي . وبالإضافة الى الطلبة شكل هؤلاء الذين تلقوا دراستهم الأولى فى مدارس تحفيظ القرآن التى انشأتها وزارة الشؤون الدينية عنصرا هاما من عناصر الحركة الاسلامية التونسية والتى كانت اسبق من حيث الترتيب الزمنى من الحركات المماثلة فى الجزائر والمغرب .

وبجانب العوامل الخارجية التي أثرت في بعث الحركة الإسلامية في تونس. وجدت معطيات محلية دفعت هي الأخرى بانتشار الإسلام السياسي من ذلك التحول المفاجيء الذي طرأ على سياسة الدولة من الالتزام بالاشتراكية التعاونية الى الاقتصاد الحر سنة ١٩٦٩ والاعتراف بأخطاء التطبيق السابق وما اسفر عنه من اختلاسات قدفع ذلك المثقفين الى البحث عن هوية تونس ووجدوا في تاريخها الوسيط بعض فترات المجد مثلما كان عليه الحال عهد الدولة الحفصية ، ويقدر الامكان سعت الحركة الإسلامية الى التوفيق بين التمسك بالأصالة والموروث مع الاستفادة من الأساليب العصرية في وسائل الاعلام وتعبئة الجماهير ولاشك ان الفخية المتفرنسة المحيطة بالرئيس بورقيبة فقدت مصداقيتها لأنها لم تطبق الليبرالية على النمط الغربي الذي تنتمي اليه . فما هو اذن ميرر بقاءها !

في غياب هذه المصداقية وجد راشد الغنوشي استجابة واسعة لدعوته الى تيار يمكن وصفه بالاستنارة بالقياس الى بعض تيارات الاسلام السياسي الأخرى . وفي أول اجتماع للمؤتمر التأسيسي لحركة النهضة تم انتخاب الغنوشي رئيسا لمجلس الشورى في أكتوبر ١٩٧٩ وتقرر أن يجتمع المجلس أربع مرات في السنة . غير ان بعض تصرفات حزب النهضة رغم استنارته لفتت انظار الحكومة الى علاقاته بحركات اسلامية أخرى متطرفة تسعى لقلب انظمة الحكم ففي مجلة المجتمع التي كانت تصدرها الحركة وضعت صورة الخميني على غلاف أحد أعدادها فكان ذلك سببا في ايقاف المجلة . كذلك تبنت الحركة بعض شعارات الثورة الايرانية كاللحديث عن العمال والفلاحين باسم (المستضعفين) اما من الناحية النظرية فان الحركة (١) ترفض العنف وتسمى نظامها بالاسلام الشورى الذي يقبل التعددية وربما كان تصنيفها مع الحركات الاسلامية المستتيرة يعود الى انفتاحها المعرفي واستخدام صيغ عصرية في التعبير عن أفكارها .

وما أن تبلور الكيان التنظيمي لحزب النهضة حتى قبض على راشد الغنوشي في سنة ١٩٨٠ بيد أن الحكومة مزالى التي كانت راغبة في الحوار مع الاسلاميين أفرجت عنه وكان راشد الغنوشي قد تلقى دراسته الجامعية

(١) انظر برنامج حزب النهضة - السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٨٧ .

اثّولى فى مصر ثم واصل دراسة الفلسفة فى سوريا وجعل مدرسا لهذه المادة
فى تونس نحو عشر سنوات قبل القاء القبض عليه وخلال عمله بالتدريس
طاف الفئوشى باقطار الخليج وايران والتقى بالزعيم السودانى حسن الترابى
مؤسس حركة الاسلام السياسى فى السودان وعندما أفرجت حكومسة
مزالى عن الاسلاميين اعيد انتخاب الفئوشى رئيسا لمجلس الشورى وكانت
اتصالات الاسلام السياسى بالحركات الماثلة فى الخارج وخاصة فى
السودان مستمرة واقترن ذلك ايضا ببعض المناورات التى لم تنجح فى ايجاد
تحالف انتخابى بين المعارضة الدينية والأحزاب المدنية فى التجربة الانتخابية
التي جرت سنة ١٩٨٩ (١) .

ويدور برنامج الحركة كما نشر فى سنة ١٩٨١ حول بحث الشخصية
الاسلامية التونسية المتميزة بالدور القيادى فى افريقيا وتنقية المفاهيم الاسلامية
الحديثة من آثار التغريب كما تناول البرنامج بعض الأفكار الاجتماعية وتحدث
عن العدالة فى توزيع الثروة حسب مصلحة الجماعة . وهذا هو البرنامج
الذى دعا بعض المحللين الى وصف حزب النهضة بالاستنارة وفى الحقيقة
وجدت تيارات أخرى لم يكن لها أثر كبير فى حركة الاسلام السياسى التونسي
مثل حركة الجهاد المتفرعة عن حزب التحرير الاسلامى . كذلك انشقاق زميل
الفئوشى فى مجلس الشورى وهو عبد الفتاح مورو لم يؤثر فى تفوق حزب
النهضة وامتصاصه لجمهور المشتغلين بالاسلام السياسى .

ويعود انشقاق مورو الى عهد أزمة الخليج حينما لم يشترك مع حزب
النهضة فى ميله الى العراق . بيد أن العامل الرئيسى الذى شق حزب
النهضة وأخرج منه عبد الفتاح مورو كان يتعلق بأسلوب العنف فعندما
تعرضت احدى مراكز حزب التجمع الدستورى الحاكم للتدمير والاحراق
سنة ١٩٩١ احتج مورو على استخدام العنف الذى حظره برنامج الجماعة
كما أظهر تفهما لمركز تونس فى العالم المعاصر كاحدى الاقطار السياحية
المشہورة والتي يتعذر اتخاذ بعض القرارات بالنسبة لها مثل التعلل فى
المشروعات الكحولية ، ولم يفد هذا الاعتدال فى اعتراف الدولة باتيساع

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال افريقيا . الفصل الخامس .

عبد الفتاح مورو ومن باب اولى أن تخفق محاولة الحوار بين زين الدين بن على فى أول عهده وبين حزب النهضة وزعيمه الغنوشى والذى أفرج عنه الرئيس الجديد ضمن اجراءات تحريرية أراد أن يبدأ بها عهده فيعد أن ظهرت نتائج الانتخابات النيابية فى ابريل ١٩٨٩ وحصل الاسلاميون فيها على ١٢٪ لم يتحمل بن على هذه النتيجة فاضطر الغنوشى الى مغادرة البلاد . ومع ذلك لم يتركه بن على ينتقل بحرية فى الخارج فطلب من مصر عدم استضافته كما أوعز الى السلطات الفرنسية بحرمانه من الإقامة فى فرنسا فأستقر فى بريطانيا منتقلا من حين الى آخر بين كندا والولايات المتحدة حيث كان يلقي محاضرات فى الدين والفلسفة يمكن أن تروق للمفكرين المصريين .

لقد انتهت حركة الاسلام السياسى فى تونس ، بعد حادث احراق احد مقرات الحزب الحاكم الى الاصطدام مع السلطة ولو فى نطاق أضيق كثيرا من الجزائر وادت هذه الحوادث الى تشريد بقايا أعضاء حزب النهضة أو اعتقالهم . ولم تقتصر اجراءات القمع على التيار الدينى بل أن احزاب المعارضة المدنية التى سعى بن على الى استمالتها وجدت فى المناخ العام السائد مالا يشجع على النشاط السياسى فقررت مقاطعة الانتخابات المحلية التى تكررت سنة ١٩٩١ .

الفصل الثالث والعشرون

علاقات تونس الخارجية

يمكن تتبع اصول السياسة الخارجية التونسية من خلال التصريحات التي صدرت عن الحبيب بورقيبة منذ عهد كفاحه ضد الحماية . فهو قد حدد مثلا شخصية تونس منذ سنة ١٩٢٧ بقوله أنها حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية تركز على المشرق العربي والحضارة الغربية السائدة في غرب اوربا . وقد ظهرت افكار مشابهة في ذلك الحين بين مفكرى مصر ولبنان عرفت بالفكرة المتوسطة ومزداها أن ثمت روابط حضارية تجمع بين شعوب البحر المتوسط سواء كانت تتحدث العربية أم تسكن الشاطئ الأوروبى . وان هذه الروابط تميز عرب البحر المتوسط عن غيرهم من عرب البلاد الأخرى .

١ - العلاقات العربية :

وعندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦ كان تيار القومية العربية في تصاعد وهى الفكرة التي لم يقتنع بها الحبيب بورقيبة باعتبارها نقطة انطلاق لوحدة سياسة تتمتع بالشعبية . ذلك ان استقلال تونس تعاصر مع اعداد للوحدة المصرية السورية ، ومع تأييد المشرق العربى ماديا ومعنويا لثورة الجزائر ، واختلطت حركة الوحدة العربية بالزعامة الناصرية . ومن شأن ذلك كله أن يقلق الحبيب بورقيبة خاصة وان عبد الناصر أبدى عطفًا على حركة صالح بن يوسف المنشق على بورقيبة .

ومن جهة أخرى لم يكن يوسع الزعيم التونسى أن يتحدى كل هذه التيارات التي تتمتع بشعبية واسعة . كما أن الأزمات فى علاقات تونس المستقلة حديثا مع فرنسا تكررت : غارة الطيران الفرنسى على أساقية بن يوسف سنة ١٩٥٨ . والاختلاف حول تصفية قاعدة بنزرت سنة ١٩٦١ مما كان يضطر بورقيبة الى التقارب من التيار العربى . الا أن هذا التقارب اختير على مضض . ولذلك رأى أن يوازن هذا التيار بحركة تجمع أضيق هى حركة المغرب الكبير التي اتخذت بعض الاشكال التنظيمية فى سنة

١٩٥٨ (١) ودعا البعض في هذه المناسبة الى أن تشمل الحركة لليبيا بالإضافة الى الأقطار الثلاثة التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحسب مفهوم بورقيبة للمغرب الكبير فانه يعنى التضامن بين كيانات قائمة بذاتها وليست وحدة سياسية وفي إطار هذا التصور عقدت تونس اتفاقيتين في بداية عهدها بالاستقلال ، أحدهما في يناير سنة ١٩٥٧ وهي اتفاقية حسن جوار مع ليبيا تضمنت تسهيلات للمرور والإقامة بين رعايا الدولتين . والثانية اتفاقية صداقة وتحالف لمدة عشرين سنة مع المملكة المغربية .

على أن الاتجاه نحو ليبيا اتخذ فيما بعد طابعا آخر وهو فتح مجال للعمل أمام اليد العاملة التونسية حيث أن البلاد تشكو من بطالة مستديمة . وقد صارت ليبيا تمتص بعد كشف النفط عددا كبيرا من العمال التونسيين ، لذلك حينما تحولت ليبيا لفترة قصيرة الى التكتل مع مصر والسودان بادرت تونس بارسال بعثة في أغسطس سنة ١٩٧٠ للتأكد من أن ذلك لن يؤثر على التسهيلات الممنوحة للعمال التونسيين .

على أن تصريحات بورقيبة عن السياسة الخارجية كانت تشير الى وجود اطرارات تدور فيها السياسة الخارجية التونسية ففي ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ قال انه يسعى لإقامة مغرب كبير بأجزائه الأربعة وأن لهذا المغرب شخصيته البارزة في إطار عالم عربي ثم اسلامي ، ثم آسيوي افريقي . وفي فبراير سنة ١٩٥٨ وافق بورقيبة على أن تشكل دول المغرب الثلاث التي كانت تابعة لفرنسا علاقة خاصة مع الدولة الاستعمارية السابقة في مقابل التنازل عن السيادة الفرنسية على الجزائر . ولابد أنه اختلف في هذا التصور لمستقبل المغرب الكبير مع معظم الوطنيين المغاربة .

وإذا تتبعنا علاقات تونس بالدول العربية نلاحظ أنها تميزت بعدم الاستقرار . فكانت في معظم الأوقات ترفض المشاركة في أعمال الجامعة العربية بحجة أنها واقعة تحت سيطرة بعض الدول الأعضاء ونشأ التوتر غالبا عن الخلاف في اتجاهات السياسة الخارجية . فبينما تبنت بعض الحكومات العربية سياسة معادية للمغرب انتقد بورقيبة هذا الاتجاه . وإذا ألقينا نظرة على العلاقات بين مصر وتونس منذ استقلال الأخيرة وحتى

وفاة جمال عبد الناصر نلاحظ ان السنوات التي انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين او جمدت خلالها تزيد على تلك التي قام فيها تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء . ففي اعقاب الانسحاب من الجامعة العربية تنقطع العلاقات بين البلدين نحو ثلاث سنوات . ثم تعود وتحسن اثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت . ولاتلبث ان تسوء من جديد حينما تتهم مصر بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط في الجيش التونسي سنة ١٩٦٢ . وفي العام التالي يطوى النسيان هذا الحادث مؤقتا ويشارك الرئيس المصري في احتفالات الجلاء عن بنزرت في اكتوبر سنة ١٩٦٢ وتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية كما يتضح ذلك من اشتراك تونس في مؤتمر القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤ وفجأة انعكس الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة اثناء جولته في الشرق الأوسط في ربيع سنة ١٩٦٥ وتناول فيها قضية فلسطين وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأي العام العربي في ذلك الوقت .

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالي : ففي بداية الأمر شبه بورقيبة وضع اليهود في فلسطين بالمستوطنين في الجزائر . ومعنى ذلك ان ما لهم الى الزوال . ثم أخذ يعدل من نظريته ويطبق على قضية فلسطين سياسة المراحل . تلك السياسة التي اتبعها هو في تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسي ووفق فيها لظروف خارجة عن تخطيطه كما رأينا . وقد لحق في مؤتمر القمة العربي الأول بان سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية بل قد تكون مفيدة لها ولاتتناقض مع الهدف النهائي ثم وضع نظريته بصورة أدق خلال جولته في الشرق العربي حيث قال انه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة اذا كان هذا التفاهم سيؤدي الى كسب جزئي . فمثلا يمكن التفاوض على اساس انكماش اسرائيل في الحدود التي رسمها تقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ على ان يستفاد من الأقاليم التي تسترد منها في توطين اللاجئين . كما ان هذا العرض يمكن ان يخرج اسرائيل دوليا (١) .

(١) نشرت وزارة الاعلام التونسية هذا الرأي في كتيب بعنوان الحبيب بورقيبة

وقضية فلسطين .

أثار هذا التصريح فى حينه ضجة كبرى ، ومما زاد الرأى العام العربى سخطا أن حكومة تونس كانت احدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة المانيا الغربية التى اعترفت فى ذلك الوقت أيضا بإسرائيل . وخرجت ليبيا والمغرب بذلك عن قرار الجامعة العربية . ويلاحظ ان الرد الرسمى الذى وجهه مؤتمر القعة العربى الثالث على تصريحات بورقية كان هو أن اسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات . وعلى كل حال فانه على المدى البعيد تبينت وجهة أفكار بورقية .

ازدادت العلاقات بعد ذلك توترا بسبب رد الفعل العنيف الذى أحدثه موقف بورقية من مسألة اليمن . فبالرغم من أنه كان ينتقد النظام الامامى واعترف بالجمهورية بعد قيامها ، فانه عاد وسحب ذلك الاعتراف فى أوائل سنة ١٩٦٧ وانضم الى السعودية فى دعواها امام مجلس الأمن بان حكومة عبد الناصر تستخدم الغازات السامة فى حرب اليمن . وتبدلت الأحوال بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واعتبر بورقية ان موافقة مصر على قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ دليل على اتفاق وجهتى النظر ازاء الوسائل التى تعالج بها مشكلة الشرق الأوسط ، ولكن رايه فى الجامعة العربية لم يتغير بدليل هجوم جديد شنه عليها متهمًا اياها بالخضوع لهيمنة احدى دولها يعنى مصر . وعلى العكس ادت حرب يونيو ١٩٦٧ الى ازمة بين سوريا وتونس ذلك لأن المظاهرات التى شهدتها البلاد كرد فعل على الهزيمة اتهم قادتها بالتبعية لحزب البعث ومن ثم قطعت العلاقات مع حكومة دمشق .

وكان موضوع تخطيط الحدود بين تونس والجزائر مايزال محسلا للخلاف . وترجع هذه المشكلة الى فبراير سنة ١٩٥٩ حينما طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيين هم الذين بنوا الحصون فى هذا القسم من الصحراء الواقع من الجنوب الى برج البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية . وفى اثناء الصراع حول بنزرت أرسلت بعض الوحدات للتظاهر امام الحصون الفرنسية فى تلك المنطقة مع العلم مقدما بانها لن تفيد من الناحية العسكرية ، فأهابت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمسؤولين فى تونس بأن يؤجلوا تسوية هذه القضية ريثما تحصل

الجزائر على الاستقلال ، غير أنها بقيت معلقة حتى يناير سنة ١٩٧٠ حينما اعترف بخط الحدود الذي كان قائما في العهد الاستعماري وذلك طبقا لموجهة النظر الجزائرية . وتعهدت الجزائر بأن تمتد بعض خطوط أنابيب البترول عبر الأراضي التونسية . على أن هذا الاتفاق لم يكتمل بتقسيم الحدود على الطبيعة وبقي ذلك معلقا الى أن أحدثت حركة الاسلام السياسي رد فعل عنيف لدى الحكومتين . وفي اطار التعاون الوثيق في المجال الأمني لمواجهة هذا التيار تم الترسيم نهائيا في فبراير ١٩٩٢ .

ويبدو أن الحبيب بورقيبة أراد أن يصحح نظرة الرأي العام العربي اليه . خاصة وأنه أيد قيام حركة مقاومة فلسطينية ، وقال أن ذلك أجدى من مواجهة الدول العربية في المشرق لاسرائيل في حرب نظامية . وبمناسبة وقوع الصراع في الأردن بين الملك حسين وبين المنظمات الفلسطينية . اتخذ بورقيبة لأول مرة موقفا نشطا في إحدى القضايا العربية حين كلف الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس بمسئولية اللجنة التي نيط بها تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة للتوفيق بين المقاومة الفلسطينية وبين ملك الأردن . ومن المعروف أن تلك اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها ، ولعل أبرز نتائجها تتعلق بأوضاع تونس المحلية . فقد اتاح غياب الباهي الأدغم فترة طويلة عن الأردن الفرصة لكي يتولى الهادي نويرة رئاسة الوزارة ويتطلع الى خلافة الرئاسة التي يبدو أن الأدغم فكر فيها أيضا .

ازداد التوتر بين ليبيا وتونس أذن كصورة من صور الحرب الباردة وكانت مغامرات القذافي تزيد الموقف اشتعالا . فعندما استولت جماعة مسلحة على قصبة نصبت العملية الى تحريض من حكومة طرابلس واتخذ القذافي من جموع العمال التونسيين العاملين في ليبيا أداة ضغط فهو يلوح بطردهم في حالة استمرار مضى الحكومة التونسية في التحالف مع الغرب وسوف ينفذ هذا التهديد في أواخر الثمانينات .

١

لقد وجدت تونس نفسها ودون تخطيط مسبق تدخل في دائرة قضايا المشرق فكانت من بين الدول التي قطعت علاقاتها مع مصر اثر معاهدة السلام مع اسرائيل وطبقا لمقررات مؤتمر بغداد ولكن دون أن تتضمن الى مجموعة الدول العربية التي سميت بالصمود والتصدي ولعل هذا الموقف

المسلمين كان أحد العوامل في اختيار تونس مقرا لجامعة الدول العربية بدلا من القاهرة واعتبر هذا الاختيار باعثا للشعور بالكبرياء الوطني سيما وأن أحد مواطني تونس وهو الشاذلي القليبي انتخب أمينا عاما جديدا للجامعة العربية واحتل المنصب الذي استأثرت به مصر منذ تأسيس الجامعة وغلاوة على نقل المقر انتقلت قيادة منظمة التحرير الى تونس وجاء تحول هذه الأجهزة المختلفة الى العاصمة التونسية ليشكل مصدرا هاما من موارد السياحة التونسية .

إن حكومة تونس التي لم تول عناية كافية لتطوير قواتها المسلحة لم توفر الحماية المطلوبة لحياة القادة الفلسطينيين ففي إحدى الليالي تمكنت مجموعة من الموساد الاسرائيلي من اختراق العاصمة والوصول الى مقر إقامة أبو جهاد الشخصية الثانية في منظمة التحرير الفلسطينية واستطاعت المجموعة اغتيال الرجل وبعض حراسه وعادت بسلام الى الساحل حيث وجدت الوسائل اللازمة لموتها الى اسرائيل .

ويمكن تفسير السلبية التامة التي اتبعها زين الدين بن علي ازاء أزمة الخليج برغبته في البعد عن الانقسامات العربية ومن ثم الاحتفاظ بمقر جامعة الدول العربية داخل بلاده باعتبارها محايدة بين الأطراف العربية المتصارعة وهكذا كان الزعيم العربي الوحيد الذي امتنع عن الحضور في مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة للنظر في معالجة الأزمة اثر وقوعها ، ولم يفد هذا الحذر كما هو معروف في ابقاء المقر الذي تقرر اعادته حسب الميثاق الى العاصمة المصرية .

وفي نفس الوقت الذي اقتربت فيه حكومة تونس من شنون المشرق . سويت الخلافات المعلقة مع الجزائر بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وكانت العلاقات قد توترت بين تونس والجزائر بعد التجاء طاهر الزبيري الى تونس سنة ١٩٦٧ عقب محاولته الانقلابية الفاشلة .

وعلى حين سويت الخلافات مع جيران الغرب ، ظهر على الجانب الشرقي تيار جديد معاكس للسياسة البورقيبية يتمثل في حركة القذافي المعادية للغرب كما ان أفكار الرئيس التونسي تتعارض مع نظيره الليبي

فى مبادئ الوحدة العربية . لذلك يصعب تفسير تلك الخطوة المسرحية التى أعلن عنها فى ١٢ يناير ١٩٧٤ فعلى أثر زيارة القذافى لتونس أعلن عن قيام اتحاد اندماجى بين البلدين يتولى رئاسة الدولة فيه الحبيب بورقيبة على أن يكون القذافى نائبا للرئيس . وبعد يومين فقط من هذا الاعلان أقبل محمد المصمودى وزير الخارجية كليل على تراجع بورقيبة عن هذه الخطوة . والواقع أن فكرة الوحدة الاندماجية مع ليبيا لم تلق قبولا شعبيا فى تونس . ربما لعدم الثقة بنوايا القذافى والذي يصعب تفسيره هو مسلك بورقيبة . فهل تم الاعلان دون أخذ موافقته على التفاصيل . ولذلك سارع الى اقالة وزير خارجيته ، أم أنه تصرف لتحقيق مصلحة ذاتية عاجلة ؟ على أية حال فإن هذه الخطوة ذهبت دون أن تترك أثرا وراح كل فريق يتهم الآخر بأنه قد عرقل مسيرة الاتحاد . ولاشك أن حكومة تونس أخذت تنظر بقلق الى تصاعد تسلح ليبيا من الاتحاد السوفييتى خاصة وأنها صارت محاطة من جهتين بدول صديقة للكتلة الشرقية ، بينما حافظ بورقيبة على مبدأ التقارب من الغرب . ولعل ذلك الموقف هو الذى أخرجه عن سياسته التقليدية التى كانت تعارض تقوية القوات المسلحة ، وأقبلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا على تسليح تونس فى اطار امكاناتها المحدودة .

كانت تونس منذ العهد الرومانى وفى بعض المؤلفات العربية تعرف بإفريقيا ومن هذا المنطلق التاريخى نشطت حكومة تونس بعد استقلالها فى قارة إفريقيا جنوب الصحراء كما أسمى الحزب الحاكم احدى صحفه الرسمية باسم إفريقيا الفتاة . وقد تبنت تونس منذ البداية النظرية الواقعية القائلة بأن الدول الأفريقية الحديثة تلتزم بالتقسيمات التى وضعت فى العهد الاستعمارى تجنباً للمنازعات . وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا رغم ما أدى اليه ذلك من اساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير . ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهو يرى فى هذه الأقطار مجالا لأظهار تفوق تونس باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى إفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الأقطار

الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة على أسس ثقافية بدلا من الأسس الاستعمارية القديمة .

٢ - تونس والغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا هي محور السياسة الخارجية التونسية لأكثر من عشر سنوات نظرا الى أن انتهاء الحماية في ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة فقد بقيت امتيازات واسعة في القضاء والاقتصاد فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة في جميع أنحاء البلاد . وبالنسبة للقضاء فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى وجنبى في سلك واحد هو القضاء الوطنى وذلك في يوليو سنة ١٩٥٧ .

أما الامتيازات الاقتصادية فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الأراضي التونسية أمام جيش التحرير الجزائري . فقد أدى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية وبالتالي فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين . ونتج عن ذلك أيضا أن امتنعت الحكومة الفرنسية عن تقديم أى نوع من أنواع الأسلحة الى تونس بما في ذلك الأسلحة اللازمة للشرطة . وحينما توجهت تونس يطلب هذه الأسلحة الخفيفة الى بلجيكا واجيبت الى طلبها قدمت فرنسا احتجاجا شديدا فامتنعت حكومة بروكسل عن توريد الأسلحة ارضاء لجارتها . كذلك حجزت اسلحة مستوردة من المانيا الغربية في وهران .

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح الطيران الفرنسى لجيش التحرير الجزائري فوق الأراضي التونسية وفي ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ تعرض المدنيون في ساقية سيدى يوسف التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد من الضحايا وانقطعت العلاقات بين البلدين . واتجه بورقية في هذه المناسبة الى فكرة اقامة توازن في علاقاته الخارجية بحيث لايعتمد على فرنسا اعتمادا كليا ، ويدل أن يقيم التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى وهو مايعرف بسياسة الحياد ، تصور اقامة هذا التوازن بين دول الغرب الكبرى نفسها .

ففي سبيل للحصول على السلاح لم يتجه الى الكتلة الشرقية بل طلب الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الأسلحة الخفيفة

فاستجابت الدولتان لهذا الطلب ، وحدث ذلك أزمة فى العلاقات بين دول حلف الاطلسى . وبادرت الولايات المتحدة الى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف الى منع تونس من التحول الى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، وبالتالي الى فقدان صديق معروف بحبه للغرب كما حدث فى بعض البلدان العربية الأخرى .

ولم تؤد هذه السياسة الى ماكان يبيغيه بورقيبة ، فان الدول الغربية الكبرى لاتعرض علاقاتها للالزامات من اجل مشكلات تعتبرها ثانوية وهكذا اقتضرت الأسلحة التى أرسلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة حسب نصريحهما على تلك التى تستعمل للمحافظة على الأمن الداخلى ، بل أن الولايات المتحدة ظلت تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية فاعتمدت لها اعانات ضخمة فى بداية الأمر استنادا الى أن فرنسا هى المسئولة عن تونس اقتصاديا ثم تأكد فشل هذه السياسة اثناء أزمة بنزرت حينما تضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الولايات المتحدة أيدت فى وقت ما فكرة قيام حلف دفاعى لغرب البحر المتوسط . تلك الفكرة التى راجت فى اوائل سنة ١٩٥٨ وكانت تبني على أساس دخول دول المغرب الثلاث وأسبانيا وفرنسا فى حلف عسكري تحت قيادة الأخيرة وفى مقابل ذلك تنال الجزائر استقلالها . الا ان فرنسا اذ رحبت بالفكرة رفضت أن تقدم اية تنازلات فى مقابل تزعمها لهذا الحلف العسكري الذى يشمل الحوض الغربى للمتوسط (١) .

تأثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة الجزائرية غير أن تأثير تونس كان أعظم شانا وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا ويرجع ذلك لعدة أسباب : ان معالم الحدود اقل وضوحا بين تونس والجزائر منها بين الجزائر والمغرب ، هذا اذا كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين الاقطار الثلاثة . أن تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربى وتمر عبر أراضيها الامدادات التى تأتى معظمها من هذه

الاقطار . وتمركز جبهة التحرير . ثم الحكومة المؤقتة فى مدينة تونس . وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بتشكيلات عسكرية ضخمة فى الأراضى التونسية مما استدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة التونسية فى فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل المهفات الحربية الى الجزائر عبر تونس . فتهدت جبهة التحرير باحترام سيادة تونس فلا تقوم بأعمال حربية فوق اراضيها وتبلغ الحرس الوطنى التونسى عن الأسلحة التى تريد نقلها عبر أراضيها حتى يتولى بنفسه هذه المهمة .

وبسبب المشكلة الجزائرية انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا اكثر من مرة وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقيبة أصلا من إقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال . قد انقطعت أولا فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث الطائرة . وثانيا فى أعقاب الغارة الفرنسية على ساقية سيدى يوسف .

عجلت هذه الاحداث بمطالبة تونس تصفية القواعد الفرنسية . وعند الاستقلال كان مايزال يرابط فى البلاد نحو ٢٥ ألف جندى فرنسى ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة وجمعت الجنود فى قواعد رئيسية وقد اصبح ظهور الجنود يثير اسوأ المشاعر عند المدنيين بمعد حادث الساقية وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا لدى فرنسا لكى تخلص القواعد المتبقية فى تونس وتجميع القوات الفرنسية فى بنزرت ومع ان الحكومة الفرنسية وافقت الا أن الجمعية الوطنية فى باريس رفضت الخطة فسقطت الحكومة وبقيت المسألة معلقة حتى تولى ديغول السلطة فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس فى ١٧ يوليو ١٩٥٨ نصت على الجلاء فى مدى أربعة أشهر عن القواعد الأربع التى تحتفظ بها فرنسا على أن ينظر فيما بعد فى مستقبل قاعدة بنزرت .

وتمشيا مع سياسة المراحل انتظر بورقيبة الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات . ومن الحلول التى اقترحها أيضا ادارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الأطلسى كما اقترح التساهل فى بنزرت مقابل تساهل فرنسا مع الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أى من تلك الاقتراحات .

قرر بورقيية ان يتبع اسلوبا جديدا فى صيف سنة ١٩٦١ وذلك عن طريق اثارة الاشتباكات لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة فافكاره تتنبق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأى العلم الدولى وقد وفق فى يلوغ هذا الهدف والدليل على ذلك هو انه لم يتردد فى أن يقورط فى نفس الوقت بمطالب اقليمية فى الصحراء وان يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبي من البلاد وانتهزت الحكومة التونسية فرصة موالية لخلق الاشتباكات . وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون فى توسيع منشآت المطار فى اوائل يونيو ، وادت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ١٠٠ قتيل و ١٥٠٠ جريح وبذلك صار هناك ما يبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الى جلسة استثنائية . واصدرت الجمعية العامة باغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من اجل الجلاء (١) فى ٢٥/٨/١٩٦١ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لمرغبة الجمعية العامة فصرح الرئيس ديغول فى ٥ سبتمبر بانّه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت .

ومع ما ينطوى عليه التصريح من رغبة فى التمسك بالقاعدة العسكرية فان المفاوضات استؤنفت على الفور وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة . من ذلك توليها شئون الصيانة وعودة القوات الفرنسية فى حالة الحرب أو حالة التوتر الدولى ، لكن الزمن تخطى ممثل هذه الشروط التى فرضت على الدول العربية فى الثلاثينات ولم تنجح فرنسا فى تهديدها بسحب الاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون فى تونس . ولابد ان يكون ديغول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ولم يعد يرى فى التمسك بالقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا خاصة بعد ان تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر . وقد اجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم تسوية القضية الجزائرية وصار الخلاف يدور فى هذه الحقبة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفى يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمنى للجلاء فى خلال ٢١ شهرا . ثم اختصرت المدة فتم الجلاء فى اكتوبر سنة ١٩٦٢ .

(١) الحبيب بورقيية حياته وجهاده . وزارة الاعلام التونسية .

ما كانت تسوى مشكلة القواعد العسكرية حتى انتقلت الحكومة التونسية الى معركة استرجاع الأرض ، والواقع ان عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال فصدر قانون في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الأراضي . وقد حرصت تونس على ابعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر في سوق الاربعاء والكاف . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار . وحسب الخطة العشرية كان لابد من نقل جميع أراضي الاستيطان الى ملكية الدولة او للمزارع التعاونية في خلال خمس سنوات ، الا ان الاخذ بمبدأ التعويض عن الاملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك . فكان لابد من صدور قانون خاص في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضى بحظر ملكية الارض الزراعية على الاجانب ويحصرها في ثلاث فئات : الدولة او التعاونيات او الافراد من دوى الجنسية التونسية . وقد اضيق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار و٥٥٥ املك الكنسية .

وكنتيجة لتضاؤل المصالح الفرنسية اخذت الولايات المتحدة تحتل بالتدريج المركز الاول في علاقات تونس الخارجية . فصار تقيـم القسط الأكبر من المساعدات الاقتصادية كما ان الحكومة التونسية وققت منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالمسبة لبعض القضايا التي لقيت فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف انحاء العالم مثل حرب فيتنام ، فامتنعت الحكومة التونسية على الأقل عن النقد .

وقد حدث ان هددت تونس ايان ازماتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ولكن التلميح كان غاية في الضعف . ومع ذلك فقد بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول . وقد اعتبرت تونس في بعض الأوقات من دول الحياد فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية في اعقاب زيارة شواين لاي لشمال افريقيا سنة ١٩٦٤ الا ان ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين في بعض الحالات .

وبخلاصة القول ان هذه المواقف لم تكن تنم عن الاتجاه العام لسياسة تونس الخارجية . ومع ان مبدأ الحياد وعدم الانحياز اتبع من الناحية

الشكلية . وانضمت تونس الى مجموعة الدول غير المنحازة ، الا ان الخط السائد ظل هو الميل نحو الغرب سواء اكان ممثلا في الولايات المتحدة ام في دول غرب أوروبا . وخلال السبعينات صدرت بين الفينة والأخرى تصريحات لسنولين تونسيين بالرغبة في اقامة تجمع اقتصادي ثقافي يشمل بعض اقطار غرب أوروبا مع تونس ومن يرغب من دول غرب البحر المتوسط في الالتحاق بهذا التجمع وتمشت هذه الخطة مع ما سمي بالحوار العسري الأوربي الذي نشط في أعقاب حرب أكتوبر . ورأت بعض الدول العربية أن تستفيد من هذا الحوار وتستثمر التعاطف النسبي الذي لقيته قضية فلسطين من دول غرب أوروبا بالقياس الى الولايات المتحدة . ولم يثمر هذا الحوار بخلق نتائج اقتصادية ملموسة فبقيت الهيمنة الأمريكية تلف كلتا المجموعتين الأوروبية والمغربية واكتفى بانتساب دول شمال افريقيا الى السوق الأوروبية المشتركة .

الفصل الرابع والعشرون

القوى السياسية والاجتماعية في المملكة المغربية

١ - نفوذ القصر :

ظهر محمد الخامس في بداية عهد الاستقلال بمظهر الزعيم الوطني الذي شارك في الكفاح ضد الاستعمار . وفي أثناء المعركة الوطنية ضد فرنسا كثيرا ما دارت المطالب الوطنية حول اعطاء السلطان حقوقه التقليدية في ممارسة السلطة وعدم تعدى الحماية عليها . ولذلك اعتبرت هذه الممارسة بعد الاستقلال مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية . وهذا مايفسر لنا استئثار الملك بمختلف السلطات رغم ازدهار الحياة الحزبية . وقد كان من المعروف ان يسود نظام الملكية الدستورية طبقا لمطالب الوطنيين وتصريحات الملك نفسه أثناء المعركة ضد الاستعمار . غير ان محمد الخامس اكتفى بإقامة جمعية استشارية وأعدا الشعب بإنشاء نظام نيابي حينما تنهيا الظروى . والحجة التى استند اليها هى ان الدول النامية تحتاج أولا الى تطوير اجهزتها الادارية قبل ان تفكر فى التطور السياسى . والغرب بالذات كان يحتاج الى سلطة فعالة لما تعرض له الوطن من تمزق سياسى فضلا عن اختلاف التركيب الاجتماعى .

كذلك افتقد المغرب الخبرات اللازمة لتسيير الشؤون العامة . ويرجع ذلك الى ثقل التركيبة التى خلفها الاستعمار الفرنسى . ففي آخر عهد الحماية كان هناك نحو ٨٠ ألف موظف أكثر من نصفهم فرنسيون . واتضح مشكلة نقص الكفاءات فى عدة (١) مجالات . ففي القضاء مثلا انسحب قضاء الصلح الفرنسيون الذين كانوا ينتشرون خاصة فى المناطق الناطقة بالبربرية فاضطر المغرب الى استبقاء عدد منهم . ومن أسباب نقص القضاء المدربين هو ما درج عليه الغرب منذ زمن طويل من عدم الفصل بين السلطات القضائية والادارية . وكان انتزاع الاختصاصات

1. Zartman William : Morocco, Problems of new power.

القضائية من رجال الادارة هو من أهم مطالب الحركة الوطنية - فسارعت الحكومة المستقلة الى اجراء هذا الاصلاح والغاء آثار القضاء الخاص بالمغرب، ولكنها اضطرت الى تنفيذ ذلك بالتدريج -

وفي عهد الحماية كان استئناف القضايا الهامة يتم في فرنسا ، فتأسست بعد الاستقلال محكمة عليا في الرباط للنظر في القضايا المستأنفة، وعين أحد المغاربة رئيسا لها ، كما عين أحد المغاربة ممثلا للنيابة فيها ، الا انه تعذر الاستغناء عن مستشارين فرنسيين يساعدون القضاة المغاربة - وقد قبل المغرب في السنوات الأولى من الاستقلال عقد اتفاق قضائي مع فرنسا يبيح للمستوطنين تطبيق قانونهم المدني في حالة الخصومات التي تقع بينهم -

كذلك استبقى المغرب نحو ١٥٠٠ من ضباط الصف الفرنسيين ، ولو انه بالنسبة للقوات المسلحة كان المغرب أفضل منه في قطاعات أخرى ويرجع هذا النقص في الكفاءات الى اهمال التعليم العصري في عهد الحماية - فلم تكن الميزانية المخصصة لتعليم الوطنيين تكفي لأكثر من ٥٠٪ من الأطفال في سن التعليم - وعلى ذلك كان على المغرب ان يجابه مشكلتين في آن واحد : مكلفة الأمية (١) وتعريب التعليم - ورغم أن حزب الاستقلال المتحمس للتعريب كان مشاركا في الحكم فانه لم يستطع ان يدفع حركة التعريب بالسرعة التي كانت متوقعة منه -

ويسبب ندرة الخبرات أيضا لم يتمكن المغرب من استغلال موارد الطبيعية استغلالا مفيدا - فالمغرب هو ثاني أقطار العالم من حيث انتاج الفوسفات والثالث في انتاج الكوبالت - وتشمل ثروته المعدنية الضخمة كذلك مناجم الحديد والالتجنيز - كما توجد امكانيات عظيمة لتوليد الطاقة الكهربائية - فكيف نفسر بعد ذلك انخفاض مستوى المعيشة بحيث لم يختلف المغرب عن بقية الدول الأفريقية ؟

انه يسير على النظام الاقتصادي المتخلف ، أي يكتفي بتصدير تلك المواد الخام دون الاستفادة بتحويلها محليا ، ثم أن ٨٠٪ من السكان

يعيشون على الزراعة أو هامش القطاع الزراعى . كما أن الاستثمارات اتجهت فى عهد الحماية الى مشروعات غير صناعية ولو أنها أفادت المغرب من حيث تجهيزه بأحدث وسائل العمران .

تصابت رؤوس الأموال الأجنبية على المغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى عكس تونس والجزائر لم يكن الرأسمال الفرنسى هو الوحيد الذى يستثمر فى البلاد . بل وفدت أموال كثيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا مستندة الى مبدأ المساواة فى الفرص الذى أقره مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ واستمر العمل به طوال عهد الحماية . على أنه منذ أن بدأت الحركة الوطنية تتخذ أسلوب الكفاح المسلح شرعت رؤوس الأموال تتسحب من البلاد .

حرص القصر منذ البداية على كسب ولاء الجيش وتقويته ، فعين الحسن قائدا عاما للجيش حتى من قبل أن تستند اليه ولاية العهد . وأثر الحسن استخدام الضباط والجنود المسرحين من جيش الاحتلال سواء أكان فرنسيا أم أسيانيا ، وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٤ ألفا . وحاول فى نفس الوقت أن يمتص جزء من جيش التحرير الذى عمل مستقلا عن القصر ، ولم يخضع لأى حزب من الأحزاب التقليدية .

وقد قوبلت هذه المحاولة برد عنيف فى بعض المناطق . ففى تافيلالت بالجنوب الشرقى كان أوبهى قد عين حاكما للواعة مكافاة له على نضاله فى المعركة ضد الاستعمار . ولم يلبث أن أعلن بعد الاستقلال أن المجاهدين لم يلقوا الجزاء المناسب . ثم تحول الى تحد صريح للسلطة ونسب اليه أنه اتصل بجهات أجنبية كما فسرت حركته بأنها تعبر عن سخط البربر الذين استاءوا من سيطرة حزب الاستقلال على الوزارة ذلك الحزب الذى يمثل عرب المدن . وشاهد ذلك أن العصيان لم يعلن بصراحة الا بعد استبعاد الحسن اليوسى البربرى الأصل من وزارة الداخلية وتعيين ادريس محمدى مكانه .

والواقع أنه لم تظهر حركة معارضة عامة باسم البربر ، فهؤلاء (المغرب العربى)

انفسهم لاتجمعهم لغة واحدة ، بل تنتشر بينهم ثلاث لغات ويتعذر التفاهم فيما بينهم . والأقرب الى الصواب هو أن الخلاف اجتماعي أكثر منه لغوي . يتضح ذلك من حركة المعارضة التي نشأت بمنطقة السريف في الشمال . فقد تزعمها الدكتور عبد الكريم الخطيب القائد السابق لجيش التحرير . يساعده محجوب أردان . أحد الزعماء المحليين . واستندت المعارضة الى عدة حجج . منها تمييز سكان المدن على أهل الأقاليم الزراعية في المناصب الهامة ، ومنها إهمال الشمال الذي يعاني من فقر شديد حيث كانت الادارة الأسبانية تهمله إهمالا تاما . فلم ينشأ من بين أهله عديد كاف يصلح لتولى المناصب الادارية . ثم ندد الخطيب بإبعاد جيش التحرير وضباطه عن المناصب العليا في الجيش . مسع أن أبناءه هم المضحون الحقيقيون في المعركة الوطنية . ومع ذلك فقد وصفت الحركة في البداية بأنها بربرية عنصرية ثم خفف القصر من معاداته لها سنة ١٩٥٨ واعترف بها كحزب سياسي يعرف باسم الحركة الشعبية . أما عصيان تافيلالت فتم القضاء عليه قبل ذلك عسكريا .

تلقي الخدمة العسكرية تقديرا كبيرا في المغرب الأقصى . وهذا مايفسر لنا انخراط عدد كبير من المغاربة في الجيش الفرنسي والأسباني . فلما حلت الحكومة الوطنية محل الحماية اهتمت بتدعيم الجيش ، كما ولت الضباط مناصب ادارية . وهي تختلف بذلك اختلافا تاما عن تونس . أما الجزائر فقد اتخذت نفس أسلوب المغرب في نطاق أضيق وفي خلال ست سنوات خرجت الادارة العسكرية المغربية ١٢٠٠ ضابط سواء من مدرسة عسكرية محلية أو من المدارس العسكرية الفرنسية . ونشير بهذه المناسبة الى أن المغرب ألغى النظام الأسباني تماما ، واعتبر النظام الفرنسي عاملا موحدا للجيش .

ولنلاحظ في ذلك الوقت أن معظم الضباط الجدد هم من أبناء المدن الساحلية ولذلك لم يتأثروا بالنزعات القبلية . والسؤال الهام هو : هل تأثروا على العكس من ذلك بالمذاهب السياسية المنتشرة في تلك المدن ؟ من الصعب الاجابة على ذلك فالعمل السياسي محظور في الجيش كما هو الحال في تونس حيث لم تنشأ في الجيش خلايا للحزب الحاكم ، فمن باب أولى أن تمنع الأحزاب المغربية من ممارسة أي نشاط داخل الجيش .

وقد أستخدم القصر الجيش فى قمع حركة العصيان فى تافيلالت • والأهم من ذلك أستخدم لمكتب المظاهرات العنيفة التى قامت فى الدار البيضاء ورفعتم شعارات يسارية ضد القصر - وقد يدل هذا الأستخدام فى مرحلة على ولاء الجيش للقصر ، ولكنه قد يؤدى فى مرحلة أخرى الى اشتغال الجيش بالسياسة ومن ثم احتمالات لجوء بعض العناصر الى محاولات انقلابية كما سيحدث فى عام ١٩٧١ •

صار الجيش اذن الأداة الرئيسية التى تعتمد عليها الملكية غير أن القصر شعر بالحاجة الى قواعد أخرى معنوية يثبت بها نفوذه ، وكان هذا النفوذ فى الماضى يستمد من الزعامة الروحية ، وبانتشار الثقافة العصرية فقدت هذه الزعامة شيئاً من هيبتها • ومن القواعد الجديدة التى أستنها القصر تعيين ولى للمعهد بعد أن كان علماء جامع القرويين هم الذين يبايعون السلطان من بين أفراد الأسرة الحاكمة دون أن يكون بالضرورة الابن الأكبر للسلطان التوفى • هكذا عين محمد الخامس ابنه الحسن ولىا للمعهد فى سنة ١٩٥٧ وعندما وضع الدستور (١) الأول سنة ١٩٦٢ حصر وراثة العرش فى الابن الأكبر •

وفى أثناء النضال ضد الاستعمار وافق محمد الخامس على نظام الملكية الدستورية ، وظل يعد بعد الاستقلال بإصدار دستور ، لكنه رأى أن يتحقق ذلك على مراحل ، فاكفى فى بداية الأمر بمجلس استشارى عينه بنفسه وعمل على أن يكون ممثلاً لمختلف الاتجاهات السياسية والبيئات الاجتماعية • فلما أحس بأشتداد المعارضة أصدر فى سنة ١٩٥٨ ميثاقاً ملكياً حدد فيه خطوات السير الى الديمقراطية على النحو التالى :

« ان السيادة تخص شخص الملك ، وان مراكش مملكة دستورية باسم المملكة المغربية ، وان الوزراء مسئولون أمام الملك • وسوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع إعلان الحريات الكاملة • وتقوم مجالس قروية فى الأرياف وأخرى بلدية فى المدن على أساس مدنى حديث وليس أساس قبلى • وستمتع الجمعية الاستشارية بحق

المنافسة والتصويت على الميزانية وميتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية والمحلية . وبعد ذلك يصدر الدستور وتظهر أول جمعية برلمانية وطنية تنتخب بالاقتراع العام .

ويتضح من ذلك أن حجة القصر في تأجيل الدستور هي أن المجتمع المغربي لم يتهيأ بعد لممارسة الحقوق السياسية الكاملة . وبناء عليه تم تنفيذ الخطوات المعلقة ببطء . ففي مايو سنة ١٩٦٠ شرع في انتخاب المجالس القروية . وللمرة الأولى يشترك أهل الأرياف في المغرب في انتخابات عامة . أما المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء فقد سبقت إلى معرفة المجالس البلدية واكتسبت هذه المجالس نفوذا كبيرا منذ أواخر عهد الحماية .

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات المجالس القروية حيث اعتبرتها مجالا لاختبار قوتها وحاول بعض المعلقين اعطاء تقديرات لمركز كل حزب من الأحزاب السياسية في هذه المجالس . فقدر أنصار حزب الاستقلال بـ ٤٠٠٠ وأنصار حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بـ ٢٣٠٠ بينما حازت الحركة الشعبية ٧٠٠ مقعد . ونال حزب الشورى والاستقلال الذي صار يعرف باسم الحزب الديمقراطي الدستوري ٣٠٠ مقعد . ولو كانت هذه الانتماءات الحزبية تعبر عن حقيقة اتجاهات الرأي العام لقلنا أن المجتمع المغربي تطور سياسيا وأن الاتجاهات العصرية والتقدمية تحتل مكانا بارزا في هذا المجتمع . ولكن الواقع هو أن المرشحين لم يعوا هذه الانتماءات الحزبية ، ف ٧٠٪ أميون ، ٢٥٪ لم يتلقوا سوى تعليم أولي في الكتاتيب . ولذا صاروا أداة طيعة في يد الإدارة ، وتبين أن صلاتهم بالأحزاب شكلية محضة . فضلا عن ذلك فإن المجالس القروية نفسها لم تتمتع بصلاحيات هامة . وقد نزع منها سلطة تحصيل الضرائب المحلية كما ألغيت الضرائب القديمة التي كانت مفروضة على المزارعين وهي ضريبة (الترتيب) والتي كان من الممكن أن تزود هذه المجالس بموارد خاصة .

وللمجالس القروية حسب قانون انشائها حق مناقشة المسائل الاقتصادية الخاصة بالأقليم . ولها أن تصدر التوصيات ويجب مصادقة

حاكم الاقليم عليها حتى تصبح نافذة . ويجوز لوزير الداخلية حل تلك المجالس او ابطال قراراتها . انن هذه الخطوة الاولى فى السير نحسو الديمقراطية قليلة الجدوى .

وعلى المستوى الأعلى استغل القصر صراع الأحزاب وشدد من قبضته على السلطة التنفيذية ففي مايو سنة ١٩٦٠ عين الحسن نائبا لرئيس الوزراء بينما احتفظ الملك بمنصب رئيس الوزراء . وفى نفس الوقت عين محمد الخامس لجنة للنظر فى صياغة الدستور . وكان هذا الاجراء فى حد ذاته مخالفا لأمانى العناصر التقدمية التى ألحت على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وضع دستور . وقبل ان تتقدم أعمال اللجنة توفى الملك فاتبع الحسن اسلوبا أكثر تصلبا فى وضع الدستور اذ استدعى فقيهين فرنسيين واعتمد عليهما أساسا فى صياغة أول دستور مغربى ، ثم طرح هذا الدستور للاستفتاء فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومع ان الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية أصدر الأمر بمقاطعة الاستفتاء ، فقد صوت نحو ٣ر٩ مليون (١) ووافق ٨٠٪ على المشروع .

وبمقتضى الدستور الجديد يكون الوزراء مسئولين بصفة فردية أمام الملك . وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين : مجلس نواب منتخب بالاقتراع العام المباشر ، وهو مطلق للرجال والنساء . ومجلس أعيان ينتخب بوساطة المجالس البلدية والأقليمية . وللملك أن يقترح القوانين كما أن له حق حل البرلمان . وحسب المادة ٣٥ يجوز للملك إعلان حالة الطوارئ وإيقاف العمل بهذه الاجراءات (حماية للدستور) . وسيستخدم الملك هذه المادة لتمطيل الحياة السياسية بصفة عامة عندما تنشأ مظاهرات الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ .

ومما يلفت النظر ان الدستور حدد شخصية المغرب فجعل للمصفة الاسلامية الأولوية وتليها الصفة العربية . ثم يليها الانتماء الى المغرب الكبير وأفريقيا .

(١) انظر نص هذا الدستور فى مجموعة الوثائق التى تصدرها فرنسا عن

وعند متابعة الحياة السيامية فى ظل حكم الحسن يلاحظ انه كان اكثر نزوعا الى الحكم الشخصى من والده بالرغم من أن محمد الخامس نشأ فى بيئة تقليدية ، بينما أن الحسن درس القانون فى فرنسا . وربما يرجع ذلك الى أن الحسن مارس السلطة بالفعل قبل توليه الملك فصار من العسير عليه الاكتفاء بدور ملك رمزى . ثم أن هذا النوع من الملكية غير مألوف فى البلاد النامية . وقد يكون السبب فى ذلك هو انتشار نظام حكم الفرد فى معظم البلاد النامية . فلماذا لا يأخذ الملك لنفسه ما لرؤساء هذه الجمهوريات من سلطات ؟

يلاحظ انن أن دستور سنة ١٩٦٢ لم يرق الى نظام الملكية الدستورية التى تحقق الديمقراطية السياسية بصورة فعالة . وستؤكد الانتخابات البرلمانية الأولى نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان . ومع ذلك لم يتحمل الملك استمرار المعارضة فانتهاز فرصة المظاهرات الضخمة التى قامت فى الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ وأوقف الحياة النيابية لمدة خمس سنوات . وحينما فكر فى اعادة العمل بالنظام الدستورى قرر وضع دستور جديد يعدفى بعض مواده أكثر محافظة من الدستور السابق ، فهو مثلا يلغى مبدأ الاقتراع المباشر فتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد عدد أعضائه ٢٤٠ وتقوم الهيئات المهنية واتحاد الغرف الزراعية والتجارية وممثلوا النقابات بانتخاب ١٥٠ عضوا بينما يتم انتخاب الـ ٩٠ الآخرين بواسطة أفراد الشعب على درجتين ، ونص الدستور الجديد أيضا على حق الملك فى حل البرلمان كما دعم نفوذه فى الأسرة المالكة فهو الذى يختار وريثه دون أن يتقيد بالأبن الأكبر . كما يعين معظم أعضاء مجلس الوصاية . وقد طرح الدستور للاستفتاء فقرر الحزبان الكبيران وهما : الاستقلال والاتحاد الوطنى للقوى الشعبية مقاطعته . ورغم ذلك فقد زعمت الحكومة أن الموافقة عليه تمت بأغلبية ٩٨ر٥٪ وبناء عليه صدر الدستور فى يوليو سنة ١٩٧٠ . وعند اجراء الانتخابات فى ظل هذا الدستور فاز المستقلون بالأغلبية ، ولم يجد الملك فى الحزب السلطوى الاداة الصالحة لمواجهة المعارضة .

ذلك أن الحزبين الرئيسيين ظلّا يقاومان اغراءات المشاركة فى السلطة . واعتقد الحسن الثانى انه من الممكن مجابهتهما بإنشاء حزب سياسى يكون

مجرد واجهة للقصر ، وهكذا تأسس حزب الدفاع عن الدستور ، ثم تبين عدم جدواه ، فليس له جذور تاريخية تشبه حزب الاستقلال ، أو قواعد اجتماعية تشبه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فاندثر دون أن يشعر به أحد .

وفى ظل العجز الذى يدا على أحزاب المعارضة واختراق القصر لهذه الأحزاب لم يعد هناك مجال للتغيير سوى عن طريق انقلابات عسكرية مماثلة لما حدث فى مصر أو العراق غير أن وضع الجيش فى المغرب كان مختلفا إذ أن الموالين من الضباط كانوا يمثلون الغالبية العظمى فى القوات المسلحة .

وقعت المحاولة الانقلابية الأولى فى يوليو سنة ١٩٧١ إذ هاجمت فرقة من الكلية العسكرية قصر الصخيرات بقيادة (جنرال مذبوح) بينما كان الملك يحتفل بعيد ميلاده فى ذلك اليوم . ومع أن الفرقة اقتحمت القصر لكن الحرس الملكى تمكن بعد استدعاء قوات موالية على عجل من السيطرة على الموقف وكان الانقلابيون قد استولوا على الإذاعة لمدة ساعات وأعلنوا من خلالها قيام الجمهورية المغربية .

كان رد الفعل على هذه المحاولة هو مزيد من الكبت والاعتماد على الشخصية البوليسية الجنرال أوفقيير فى تدعيم حكم القصر وقد تبع هذا الحادث اجراء محاكمات واعتقالات واسعة لآلاف الأفراد ، مما دفع بعض الضباط فى التفكير فى وسيلة أخرى للتخلص من الملك . فكان الهجوم على طائرته فى أغسطس ١٩٧٢ وقد نجا الملك بأعجوبة رغم أصابة الطائرة (١) ، واشتبه فى أن يكون أوفقيير من المشتركين فى المؤامرة . فلقى مصيره على أيدي الذين طالما ارتكب الجرائم لحسابهم .

دفعت هذه الأحداث الملك الى محاولة تغيير أسلوبه ، فعاد يدعو المعارضة الى الاشتراك فى الحكم ، محاسولا اجتذابيها بتعديل الدستور

(١) يعتقد بعض المغاربة ان نجاة الملك فى هذا الحادث تعود الى ما يتمتع به من شخصية دينية باعتباره من نسل النبى ويروون عن ذلك نجاته فى الحادث على شكل أسطورة كما حدثنى عنه عبد الحميد البنائى سفير المغرب بـتـطـر سنة ١٩٧٨ المؤلف . كما أكد الملك اقتناعه بمبدأ البركة . الحسن الثانى . ذاكرة ملك . صفحة ٩٥ .

ليكون أقرب الى الروح الديمقراطية ، وبناء عليه صدر دستور جديد فى ربيع ١٩٧٢ . الا أن ذلك لم يثن المعارضة عن موقفها ، فعاد الحسن مرة أخرى يتخذ مواقف متصلبة . فيحل اتحاد الطلبة ويتوسع فى الاعتقالات ، وخاصة بالنسبة لليماريين . وإذا كانت البلاد قد شهدت فى السبعينات حالة من الهدوء ، فإن ذلك راجع الى اتخاذ إجراءات ذات طابع قومى نجح الملك بواسطتها فعلا فى تحويل الأنظار عن الصراع الداخلى . من هذه الاجراءات توزيع الأملاك الكبيرة ومعظمها لمستوطنين الفرنسيين سابقا على الفلاحين . وقد ترتب على ذلك اصطدام مع فرنسا بشأن التعويض . ومنها ارسال قوات مغربية فى فبراير ١٩٧٢ الى الجولان أدت دورها بكفاءة اثناء حرب أكتوبر . وخلال تلك الحرب أضاف بعض الكتائب الى الجبهة المصرية .

وتعتبر قضية الصحراء المغربية هى المحور الذى دارت حوله شعبية الملك اذ استقطب عدد كبير من المعارضين فى السنوات الاولى التى اقترنت بضم الصحراء الأسبانية السابقة الى الوطن الأم كما يقول المغاربة (١) . وهكذا استطاع الملك امتصاص عناصر معارضة بإدخال بعض أعضائها الى التشكيلة الوزارية سنة ١٩٧٦ . وتصور المعارضون امكانية تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات نتيجة مشاركتهم فى السلطة .

وطبقا لدستور ١٩٧٢ جرت الانتخابات على مراحل : مستوى البلديات والاقاليم والانتخابات المهنية وقد حصل الموالون للقصر والمستقلون على أكثر من ٦٠٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ولم يتحسن وضع الأحزاب السياسية المعارضة عندما تلت الانتخابات النيابية فى ظل وزارة اشترك فيها محمد بوسنة عن حزب الاستقلال وبوعبيد عن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فمن ٢٦٤ مقعدا لمجلس النواب احتفظ المستقلون والموالون بـ ١٤١ .

لقد لعبت الحركة النقابية والهزات الاجتماعية دورا أكبر فى تحدى سلطة الملك . بينما كانت الأحزاب السياسية تتاور من أجل الحكم قام عمال الدار البيضاء فى سنة ١٩٨١ باضطرابات عنيفة استخدمت فيها القوة من الطرفين ونتج عنها مقتل ٦٦ شخصا ونسبت هذه الاضطرابات الى

الحزب اليساري العتيق الاتحاد الوطني للقوى الشعبية فسجن زعيمه وعطلت صحف اليسار وأجلت الانتخابات الى سنة ١٩٨٤ بل عدل الدستور بحيث صار تجديد البرلمان كل ٦ سنوات بدل من ٤ سنوات . وعند الغاء الدعم للملح الغذائية وفي ظل حكومة يرأسها أحد المستقلين محمد كريم عمراني تجددت حركة الاحتجاج العمالية وسقط في هذه المرة عدد أكبر من الضحايا ١١٠ من القتلى و ١٨٠٠ معتقل .

صار للمغرب سجل سيء اثر هذه الأحداث أمام اللجان الدولية المهتمة بحقوق الانسان وظهرت بعض المؤلفات الفرنسية التي انتقدت أسلوب الحكم المغربي مثل كتاب جيل بيرو بعنوان صديقي الملك . ولعل هذه المؤثرات الخارجية بالإضافة الى رفض قسم كبير من الرأي العام المغربي لموقف الملك من حرب الخليج وارساله قوات رمزية ضد العراق هو ما دفعه الى إعادة النظر في تعطيل الحياة الدستورية تلافياً لتجدد الاضطرابات التي اجتاحت بعض مدن المغرب أثناء أزمة الخليج . على أنفي العام التالي ١٩٩٢ طرح دستوراً جديداً على الاستفتاء هو الرابع من نوعه خلال ثلاثين سنة وتضمن الدستور الجديد بعض المواد التي تخفف من السلطات المطلقة الممنوحة للقصر فاللمجلس المنتخب حق اقتراح القوانين وإذا لم يوافق الملك على تشريع ما يرد الى المجلس لاعادة النظر ولكن للملك أن يرفضه اذا أصر المجلس على موقفه . فالاصلاح هنا شكلي يبيح لمجلس النواب فرصة ثانية للنظر في القوانين . وفي حالة اختلاف المجلس التشريعي مع الوزارة لايلزم حل المجلس . وعند تنصيب وزارة جديدة تتقدم ببرنامجها الى المجلس ولا بد ان تحوز ثقة أغليته حتى تتم مصادقة الملك على التشكيل .

وقد أعتبر كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني أن هذه الاصلاحات الدستورية غير كافية ودعيا الى مقاطعة الاستفتاء . غير أن بيان الداخلية زعم أن ٩٧٪ ممن لهم حق الاقتراع شاركوا في التصويت وأن الموافقة تمت بنسبة ٩٩٪ .

ومما هو جديد بالملاحظة أن الاستفتاء سرى في هذه المرة على اقليم الصحراء مما أعطى للاستفتاء دلالة سياسية هامة واستخدم الملك ذلك لتجاهل أحزاب المعارضة .

٢ - الأحزاب السياسية :

أشرنا الى أن القصر شجع النشاط الحزبي لكي يتخذ من تنافس الأحزاب نوعا من التوازن في القوى حتى يستطيع أن يسيطر عليها في النهاية .

وقد حاول محمد الخامس أن يتعد عن الصراعات الحزبية مكتفيا بقوى اجتماعية أخرى التصق بها النظام الملكي وهي الأسر الكبيرة التقليدية . ولاشك أن الحسن اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتماعية حينما غير أسلوب أبيه فدخل كطرف في صراع الأحزاب وحاول أن يضرب بعضها بالبعض الآخر . ولاتمثل الأحزاب السياسية في المغرب مصالح طبقية في جميع الأحوال . وإذا تأملنا في نشأة الأحزاب وقرعها نلاحظ أن التكوين الثقافي لعب دورا هاما في تكتل هذه الهيئات السياسية . فعمال الفاسي يمثل المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية . بينما مثل محمد الحسن الوزاني أبناء البرجوازية الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية . كذلك يمكن القول أن الفروق الاجتماعية بين حياة أهل الأرياف والمدن لعبت دورا في تكوين الأحزاب فبينما انتشر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بين المثقفين والعمال الذين يتركزون في المدن الكبرى . أعتمدت الحركة الشعبية على سكان الأرياف .

وفي عهد النضال ضد الاستعمار كانت الخلافات الطبقية والقضايا الاجتماعية تتوارى خلف القضية الوطنية الكبرى ، ولكن صار من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال . ومن ثم اتخذت الصراعات الحزبية طابعا اجتماعيا جديدا . وحدث انشقاق بسبب ذلك في صفوف حزب الاستقلال فقد كان الحزب يعتمد على أبناء الطبقة الوسطى من تجار وموظفين في المدن كما يضم أيضا الملاك الزراعيين ولاسيما أصحاب الملكيات المتوسطة . وهو ينتشر في بيئات أكثر تنوعا بصفة عامة . أما الاتحاد الوطني للقوى الشعبية فينتشر بين العمال والمثقفين . وهؤلاء لايجدون الا في المدن الكبرى والمتوسطة وفي بعض الحالات دخلت عوامل اقليمية محضة في تكوين الأحزاب . فقد حدث أن انضم تجار منطقة السوس

الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، لمجرد انهم يتنافسون مع تجار فاس
انصار حزب الاستقلال (١) .

وقيل أن نعرض بشئ من التفصيل لبرامج الأحزاب الرئيسية نشير
الى التقلبات السياسية التى مرت بها هذه الاحزاب . ففى بداية الأمر
حاول حزب الاستقلال ان يجعل من نفسه المعبر الوحيد عن الوطنية المغربية
على أساس ارتباطه السابق بالقصر . وقد احتل بالفعل معظم المناصب
الوزارية فى وزارة البكاى المحايذ الذى كلف بالرياسة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦
فمنح الحزب تسعة مقاعد وزارية مقابل ستة لحزب الشورى والاستقلال .
وكان حزب الاستقلال يتخذ من كل مناسبة تبرز فيها السياسة الاستعمارية
الفرنسية فرصة للدعوة الى التشدد . فهو يطالب بمزيد من التأييد للثورة
الجزائرية ، وبالعمل على استرجاع الجيوب الأسبانية وضم موريتانيا . كما
وجه نقده للتهاون ازاء العدوان الفرنسى على قرية الساقية التونسية وحمل
على الحكومة لتلكنها فى الانضمام الى الجامعة العربية .

ولكى يقابل القصر هذا التيار المتصاعد من المعارضة رأى ان يحمل
حزب الاستقلال مسؤولية الحكم . ربما بقصد وضعه موضع الاختبار .
فكلف أحمد بلا فريج أمين عام الحزب بتشكيل حكومة جديدة يسيطر عليها
حزب الاستقلال فى مايو سنة ١٩٥٨ .

تصادف تكوين الحكومة الجديدة مع وقوع أزمة اقتصادية وتسريح
عدد من العمال مما اثار اضطرابات عنيفة ، وقد كانت هذه الأحداث
مناسبة لابرار الخلافات التى كانت تقسم الحزب منذ مدة الى فرعين : فرع
يسارى يتزعمه مهدى بن بركة . وهو استاذ للرياضة اشتغل بالسياسة ثم
اختير لرئاسة الجمعية الاستشارية التى تكونت على اثر الاستقلال . وفرع
يمينى يتزعمه الفاسى . وكان هذا الخلاف معروفا من خلال المقالات التى
يكتبها بن بركة فى جريدة العلم الناطقة باسم الحزب . ونادى حينذاك
بالاشتراكية الديمقراطية . ثم اضطر بعد ذلك الى استخدام تعبير الملكية
الدستورية حتى يتجنب الصدام مع القصر أو قيادة الحزب اليمينية .

بذل علال الفاسى ما استطاع لمنع الانشقاق بين فرعى الحزب ، واقترح

ادخال ابن بركة فى وزارة بلا فريج ، غير أن مشكلة العمال جاءت موسعت هوة الخلاف بين الفريقين ، ودلل بن بركة على ميول يسارية أكثر وضوحا حينما قام بزيارة للمصين الشعبية ، وحاول القصر ان يلتقى مع اليساريين فى منتصف الطريق . وذلك بأن عهد الى عبد الله (١) بن ابراهيم بتأليف حكومة اخرى فى ديسمبر ، وكان معروفا بميوله اليسارية . المعتدلة ، والحق ان الملك ادخل كثيرا من انصاره الشخصيين فى تلك الحكومة . وعطل جريدة التحرير للناطقة باسم اليساريين ، مما اضطر بن ابراهيم الى الاستقالة بعد قليل . وتمت القطيعة بين الفرعين وأعلن عن انفصال جماعة اليساريين تحت زعامة بن بركة فى يناير سنة ١٩٥٩ وسميت الجماعة الجديدة بالاتحاد الوطنى لحزب الاستقلال . ثم روى ان تقطع كل صلاتها بالحزب العتيق اذ أختارت اسما جديدا هو «الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية» . وسوف يتغير هذا الاسم فى السبعينات الى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية .

فتح الباب لصراع حزبي جديد بعد هذا الانشقاق . فتنافس الحزبان على النفوذ لدى النقابات العمالية . ورغم أن الاتحاد الوطنى قرر مقاطعة الاستفتاء على الدستور فانه خاض المعركة البرلمانية الاولى ربما ليختبر قوته فى مواجهة حزب الاستقلال وقد أسفرت الانتخابات عن توزيع المقاعد على النحو التالى : ٤١ مقعدا لحزب الاستقلال . ٢٨ للاتحاد الوطنى . أما باقى المقاعد وعددها ٧٦ فقد فاز بها مستقلون يناصرون القصر مباشرة ، وبذا صار من المتعذر على أى من الحزبين الكبيرين أن يشكل حكومة أو أن يؤثر فى مجريات الحكم اذ أن مجموع مقاعدهما لو انطلقا ليشكل أغلبية المجلس . وقد انتهز أحد الزعماء الموالين للقصر هذه الفرصة ليجمع حوله النواب المستقلين فى اطار حزب سياسى جديد أسماه «حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية» وهو حزب بلا برنامج أو أصول عقائدية . ويختلف بذلك عن الحزبين الآخرين اللذين شكلا معا جبهة معارضة ، ذلك أن حزب الاستقلال اخذ يشعر بالندم على أنه سمح لنفسه ان يكون أداة فى يد القصر . وقد تبين له أن الطرف الأخير هو الذى استفاد منه وليس العكس ، لذا اتفق

مع الاتحاد الوطنى على الطعن فى نزاهة الانتخابات . ولكنه ظل متمسكا بمبدأ الملكية الدستورية .

على أن وجود حزب الاستقلال فى صفوف المعارضة أفقده كثيرا من ميزاته . فقد كان يكسب الانصار عن طريق اشارة المشاعر الوطنية والدينية . وبمضى الوقت تلاشت دعوى المغرب الكبير واعترفت المملكة بعموريتانيا والحدود الجزائرية ، ففقد الحزب كثيرا من مبررات وجوده . أما المشاعر الدينية فقد امتصها القصر لحسابه بالتحمس لمنظمة المؤتمر الاسلامى والتذكير دائما بالزعامة الروحية للملك .

وعلى خلاف ماحدث فى سنة ١٩٦٢ وقف حزب الاستقلال موقف المعارضة من دستور سنة ١٩٧٠ وأمر بمقاطعة الانتخابات . أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد اخذ نجمه يتصاعد سنة ١٩٦٥ حين عرض عليه الملك اشراكه فى الحكم غير أنه وضع شروطا لذلك وانتهت المساومة بوقوع مظاهرات الدار البيضاء التى حمل الحزب مسئوليتها فصدر القرار بحله ، ثم اغتيل زعيمه المهدي بن بركة فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ وحمل الرئيس ديوجول وزير داخلية المغرب الجنرال أوفغير مسئولية الجناية التى ارتكبت فسوق الأراضى الفرنسية . ولم يؤثر اغتيال بن بركة أو حل الحزب فى نفوذه لدى الفئات التى اعتنقت مبادئه . وهذا شأن الأحزاب العقائدية ، فهى لاتنتهى بموت مؤسسيها أو بوضعها خارج القانون . ومما زاد الصراع حدة بين القصر واليسار اعطاء مزيد من الاختصاصات للجنرال أوفغير الذى صار يجمع بين يديه بعض وزرات بالاضافة الى الداخلية .

وفى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ تجددت المظاهرات العسادية للقصر بسبب ترك بعض اليهود يحتلون مراكز هامة فى ميدان التجارة الخارجية . وقد كلفت هذه المظاهرات النقابات العمالية مركزها الشرعى فحلت بدورها مثل أحزاب اليسار واعتقل محجوب بن صديق زعيم أكبر نقابة مغربية . وقد جاء هذا الحل فرصة لكى يجدد الاتحاد الوطنى نشاطه . وكان قد دخل فى صراع غير متوقع مع الاتحاد المغربى للشغل واتهم المنظمة النقابية بمداانة القصر ، فلما تعرضت بدورها للحل أعاد اليسار تجميع صفوفه وحاول الاتحاد الوطنى أن يعمل تحت اسم جديد هو حزب

التحرير الاشتراكي ، واتخذ طابعا أكثر يسارية وقال انه يتجه للعمل
والثقفين ، وأصدر جريدة الكفاح الوطني .

على ان تعطيل الحياة النقابية اثار ضجة في النقابات الدولية عامة
والأفريقية خاصة . فتدخلت هذه لدى الحكومة المغربية للأفراج عن بن صديق
واستئناف العمل النقابي . ثم جاءت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ بمناسبة الذكرى
الثالثة عشر لانشاء الاتحاد المغربي للشغل لتضيف عاملا جديدا من عوامل
الضغط اضطرت في نهاية الأمر القصر الى اطلاق سراح بن صديق والترخيص
للنقابة بالعمل من جديد . وصدر الجريدة العمالية اليسارية «الطلعة» .

وفي هذه المرحلة التي مال خلالها الاتحاد الوطني بوضوح الى اليسار .
حاول الشيوعيون أن ينضموا تحت لواء حزب التحرير الاشتراكي . وصار
شعارهم هو توحيد القوى اليسارية . ولهذا السبب لم يقدموا سوى ثلاثة
مرشحين في انتخابات المجالس البلدية والقروية حتى تتاح الفرصة
لليساريين الآخرين . والواقع أن الحزب الشيوعي لم تكن له قواعد قوية
في المغرب ففي عهد الحماية كان فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي . وبعد
الاستقلال لم يتهيا المجتمع (١) المغربي لتقبل الآراء الماركسية كما أن الحزب
لم يتمتع في وقت ما بالشرعية .

كذلك تهاوت الحركة الشعبية التي بلغت أقصى قوتها في أوائل
الستينات عندما حصلت على ٧٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية
والقروية . وتعاونت الحركة بعد ذلك مع القصر بقبول مناصب وزارية
حتى بعد حوادث سنة ١٩٦٥ وكان محبوب أحردان هو آخر وزير حزبي
ينسحب من الحكومة اذا ما استثنينا انتصار القصر من أعضاء حزب الدفاع
عن المؤسسات الدستورية . وانقسمت الحركة الشعبية على نفسها لهذا
السبب إذ انتقد عبد الكريم الخطيب زميله في الوزارة .



٩

يدور محور برنامج حزب الاستقلال حول اعطاء الصفة العربية

(١) ناقش الكاتب المغربي اليساري عبد الله العروى هذه الآراء في كتابه
الذي نشره بالفرنسية : L'Ideologie Rabe

للمغرب وتوحيد التراب المغربي . ولايستهدف التعريب فقط ونشر الثقافة العربية واحلالها محل التعليم الفرنسى ، بل يتوخى الحزب تحقيق الانسجام فى المجتمع المغربى ، وذلك عن طريق تعيين الموظفين الاداريين فى مختلف المناطق من بين سكان المدن الذين تلقوا تعليمًا عربيًا .

والثقافة العربية ترتبط فى تصور حزب الاستقلال بالتقاليد الاسلامية التى يجب مراعاتها فى الحياة العامة . فهو يشن الحملة على العادات الغربية التى انتشرت بين الطلبة . ويركز حملته على الشيوعيين ، ويدعو الى الاكثار من المدارس القرآنية واعتماد المال اللازم لها .

اما اراضى الوطن التى يسعى لتوحيدها فتشمل الجيوب التى احتفظت بها اسبانيا وكذلك الصحراء وموريتانيا . كما تبنى حزب الاستقلال الدعوة الى اعادة تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب ، واسترداد ما كان تابعا للمسلمين قبل العهد الاستعماري . وبني كل هذه المطالب على اساس الدقة التاريخية .

وقد وقف الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية موقفًا أكثر مرونة . فهو لم يعارض بعض هذه المطالب ولكنه كان ينكر دائما أن الأولوية لاقامة نظام تقدمي . وفى اطار هذا النظام يمكن الحاق موريتانيا مثلاً . واعترض صراحة على المطالبة بجزء من الاراضى الجزائرية باعتبار أن حكومة الجزائر تعبر عن نظام أكثر شعبية .

ومن حيث نظام الحكم وافق حزب الاستقلال على تطبيق الديمقراطية بالتدريج واشترك فى معظم الحكومات قبل سنة ١٩٦٢ كما صوت بالموافقة على دستور سنة ١٩٦٢ رغم نقائصه . ثم أخذ يحمل شعار الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٥ ولكنه فعل ذلك بحذر . فهو دائما ينكر بأن اشتراكية مستمدة من الاسلام . وقد سبق لعلماء المغرب أن حددوا موقفهم من بعض هذه القضايا فى سنة ١٩٦٤ حينما أعلنوا فى مؤتمرهم أن ضريبة التركات تتعارض مع الشريعة الاسلامية . ومعروف ما بين حزب الاستقلال وعلماء القرويين من صلة .

ولعل المبدأ الذى يقرب حزب الاستقلال من الدعوة الاشتراكية ولو

من بعيد هو مناداته بالاصلاح الزراعى ، الا أنه يلاحظ ان الحزب طالب
أولا بالاستيلاء على اراضى الاستعمار الأوربى والخونة المغاربة . ولم يوافق
الا تحت الضغط الشعبى فى سنة ١٩٦٥ على شمول الاصلاح الزراعى
لجميع الملكيات الكبيرة ، ويلاحظ انه وضع الاصلاح الزراعى فى ذيل
قائمة المطالب والمخ على مبدأ التعويض العادل ، بل حدد طريقة التعويض ،
فينبغى أن تصرف على شكل سندات حكومية لاتزيد مدتها عن ١٥ سنة .
كذلك اختلف حزب الاستقلال فى تصوره للانتفاع بالأراضى المستولى عليها ،
فهو يرى أن توزع على الفلاحين لتملكها ملكية خاصة فردية ، بينما دعا الاتحاد
الوطنى الى انشاء المزارع التعاونية او الجماعية . وخلاصة القول أن حزب
الاستقلال ظل يوجه كل اهتمامه للقضايا الخارجية ، بينما ركز الاتحاد
الوطنى برنامجه على الاصلاحات الداخلية .

عندما نشأ (١) الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية سلم بمبدأ وجود
الطبقات ولذا سمي نفسه اتحادا وطنيا . لا يستبعد من صفوفه سوى
القطاعيين وأعوان الاستعمار . ويعلمن ولاءه للقصر حيث يتربع محمد
الخامس على العرش . وقد نادى منذ البداية بالاصلاح الزراعى بحيث
تتراوح ملكية الفرد بين ٤٠ ، ٢٠٠ هكتار ، حسب جودة الأرض ، ولاتزيد
عنها كما نيه على ضرورة التصنيع ونقل وسائل الانتاج الحديثة من الأيدي
الأجنبية والبورجوازية العليا الى مجموع الشعب .

ومنذ وفاة محمد الخامس أخذ ينتقد القصر . وشدد حملته على
الطبقات المستقلة ودعا الى تأميم الأرض ففتش ملكيات جماعية او تعاونية .
وفى مؤتمر تاريخى للحزب عقد فى الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٦٢
كشف الحزب عن اتجاهات شبيهة بالماركسية . فهو يعلن أن الأرض لمن
يفلحها ، وأنه يجب توجيه الانتاج حسب حاجات الشعب ، كما يجب أن
يحقق الانتاج والتوزيع والتسويق أما بواسطة قطاع عام او جمعيات تعاونية .
ويسلم بأن النهوض بالصناعة شرط أساسى للتطبيق الاشتراكى ، ويجب
على المغرب أن يستعين بالدول المتقدمة فى مرحلة الانتقال بشرط أن تكون
العلاقات قائمة على أسس حديثة تختلف عن العلاقات الاستعمارية .

وفى تصوره للمغرب الكبير رأى الاتحاد الوطنى أن العبرة ليست بالمهدف بل الوسيلة ، فلا بد أن يتحقق بواسطة هيئات شعبية ، لاعت طريق حكومات رجعية • ونص على أن هذه الهيئات تتكون من النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والهيئات النسائية • وتأتى فى المرحلة التالية بعد المغرب الكبير الوحدة العربية الشاملة ثم التضامن الأفريقى • وفى جميع الأحوال يجب أن تتم هذه الاتحادات بواسطة هيئات شعبية •

ماهى السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومة المغرب لتواجه هذه التيارات : لقد فكرت الحكومة فى سن أول قانون لاصلاح زراعى فى مارس سنة ١٩٥٨ واقتصر تطبيق القانون على أراضي الاستعمار الأوربى ولاسيما تلك التى استولت عليها حكومة الحماية كما استولت على بعض أملاك الأمر التى ناصبت القصر العداء وقالت أنها ليست بحاجة الى تحديد ملكية ، طالما أنه ما زالت توجد ٧ ملايين من الهكتارات غير مستغلة • ولم تتضح سياسة الحكومة ازاء الأخذ بالاقتصاد الحر أو الموجه • ولكنها كانت أميل الى تشجيع القطاع الخاص ، وتطلع الى المعونات الأمريكية حتى لاتظل تحت رحمة المعونات الفرنسية ولعل هذا من أسباب تشجيع القطاع الخاص الذى كان مايزال فى الستينات يسيطر على ٦٠٪ من الأعمال • ولم يحل ذلك دون وضع خطة خمسية فى سنة ١٩٦٠ تبين أنها طموحة فقد كانت تشمل على اقامة مصنع للحديد والصلب الا انها لم تجد الأموال الكافية فتوقف المشروع واكتفى باقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة •

على أن أهم ما أخذ على الحكومة هو طريقة ادارتها للأموال الزراعية المؤمنة ، فقد أساءت الإدارات الإقليمية استغلالها وكشف النقيب عن استيلاء بعض الموظفين والأعيان على تلك الأراضي ، كما شنت مجلة «المزارع» حملة على تلك الإدارة ، وقالت أنها تمتنع عن توزيع الأرض • وأن القيمة الانتاجية للهكتار كانت تتراوح فى الماضى بين ٤٠٠ ، ٢٠٠٠ درهم انخفضت الى ١١٠ درهما • وقد أدى سوء الإدارة الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين الذين يطالبون بالأرض ، اتخذ بعضها شكل صدام مسلح بين الفلاحين ورجال الشرطة •

ويمكن القول أن الحركة النقابية لعبت دورا هاما فى حياة البلاد (المغرب العربى)

السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ورغم ارتباط الحركة النقابية بالحياة الحزبية فانها فى كثير من المواقف اتخذت اتجاها مستقلا وشجع القصر فى بداية الأمر هذه الحركة باعتبارها احدى القوى التى ينفذ بها فى المناورات السياسية . لم يسمح نظام الحماية الفرنسية بقيام نقابات وطنية الا اذا كانت فروعاً من نقابات فرنسية ، ولذا وجد زعماء العمال المغاربة مثل زملائهم فى بقية المستعمرات الفرنسية منفذاً لممارسة نشاطهم فى اطار منظمة C.G.T. العمالية التابعة للحزب الشيوعى .

ونظراً لما تبيناه من موقف الشيوعيين الفرنسيين من الحركات الوطنية فى شمال أفريقيا عامة . فمن اليسير علينا أن ندرك مدى تطلع العمال المغاربة الى انشاء نقابة وطنية خاصة بهم . وقد نفذوا تلك الخطة رغم المعارضة الشديدة من حكومة الحماية . وفى مارس سنة ١٩٥٥ أعلن عن قيام الاتحاد المغربى للشغل . ويرجع الفضل فى تأسيسه الى محجوب بن صديق والطبيب بوعزة . وكلاهما عضوان سابقان فى الـ C.G.T. وارتبطت النقابة اثناء عهد النضال بحزب الاستقلال الا انها تفوقت على الحزب من حيث التنظيم وكان لها تمثيل مستقل فى الجمعية الاستشارية ، اذ خصص للاتحاد عشر مقاعد ، كما أن القصر درج على استشارة زعمائها فى الازمات السياسية ، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الأحزاب .

اكتسب الاتحاد المغربى للشغل نفوذاً وشهرة واسعة . وتراوحست تقديرات العضوية (١) بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ ألف ولم ير القصر فى بداية الأمر أن نفوذ النقابة يهدد أمنه ، فكثيرون من الطبقة العاملة التى وفدت حديثاً من الأقاليم كانت تعتقد بتلقى (البركة) من السلطان . على أن الانشقاق الذى حدث فى حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ انعكست آثاره على النقابات العمالية . ولما كان معظمها قد انحاز بطبيعة الحال الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد حدث هوة بين القصر والحركة النقابية .

وفى فرنسا تعتبر الاتحادات العمالية وسائل قوة للأحزاب السياسية وهى تتأثر بالصراع الحزبى ، وقد انتقلت العدوى الى المغرب ، وهنـ

أصاب الضرر الاتحاد من جراء انتمائه للأحزاب وتأثره بانشقاقاتهما ، ذلك لأن نظام الدولة مختلف • والظاهر أن محجوب شعر بأغراض هذا الضرر عندما أقيمت حكومة عبد الله بن إبراهيم دون مبرر ، وبدا في الأفق احتمال وقوع الصراع بين القصر وبين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية • فقال: نحن لسنا في قوة الهستدروت حتى نمنع وقوع انقلاب يهدد وجودنا • ولهذا السبب تحفظ الاتحاد النقابي في إصدار بياناته فكانت تنتقد سياسة الدولة في عبارات عامة • ولم يشأ بن محجوب أن يدخل في صراع مكشوف مع القصر مما عرضه للتجريح من بعض الساسة اليساريين •

ولعل من أسباب هذا الاحتياط هو ما تعرض له الاتحاد المغربي للشغل من انقسامات ، فقد أثر ٢٥٪ من الأعضاء استمرار الولاء لحزب الاستقلال • وهم يمثلون غالباً فئات المدرسين وأصحاب المهن الحرة • ومعروف ما بين المدرسين وحزب الاستقلال من صلات وثيقة • وقد تلا هذا الانشقاق خروج عدة نقابات على أساس حرفي • فاستقل عمال المناجم بإنشاء نقابة خاصة بهم كما لعبت بعض اعتبارات محلية في توجيه العمال سياسياً ، فصوت عمال الفوسفات في خريجة لزعيم الاقليم رغم أنه لا ينتمي الى أى هيئة سياسية بل لوحظ وجود بعض أبناء الأسر الكبيرة في زعامات العمال حتى قيل أن القصر استخدمهم لامتناع غضب الطبقة العاملة • وواجه الاتحاد صعوبة في إقامة قروح له بالريف •

وبصفة عامة كان العمال المهرة في الدار البيضاء وغيرها من المدن الكبرى هم الذين التقوا حول المحجوب بن صديق وظلوا يكونون العمود الفقري للاتحاد المغربي للشغل • ولم يسد اللثام - كما نكرنا - بين الاتحاد وبين الزعامة السياسية للاتحاد الوطني للقوى الشعبية • فاختلف الفريقان حول التصويت على الدستور سنة ١٩٦٢ وبينما قرر حزب القوى الشعبية المقاطعة ، أمر الاتحاد أعضائه بالتصويت بالنفي والظاهر أن بن بركة لم يكن يتقبل خروج الاتحاد عن التبعية التامة للحزب •

ومهما قيل عن متاعب الاتحاد المغربي للشغل فإنه قد وفق في الحصول على عدة مكاسب للطبقات العاملة مثل علاوات الأسر • وتجدد نفوذه بعد مظاهرات سنة ١٩٦٧ ومن المعروف أن الحسن حرص على أن يكتب أى تعبير

عن الشعور الوطني اثناء حرب يونيو ، غير أن الزمام أقلت منه في الشهر التالي حينما احتج الاتحاد العمالي على بقاء الصهاينة - كما قالوا - في مراكز أساسية في تجارة البلاد الخارجية . وقد أدى الصدام بين القصر والعمال الى عودة بعض الفروع الى الاتحاد المغربي للشغل مثل عمال البريد . وخلاصة القول أن تكتل اليسار في المغرب منذ سنة ١٩٦٧ اتاح فرصا أفضل للعمل النقابي .

ان استمرار القمع لم يتح بيئة صالحة لنمو الحياة الحزبية كما ان الزعامة الروحية التي ورثها الحسن الثاني عن أسلافه تركت هامشا محدودا لحركة الاسلام السياسي . وإذا كان حزب الاستقلال قد حسب على التيار الاسلامي فان مفهوم هذا التيار في الستينات اختلف عنه في السبعينات بمعنى انه في المرحلة الاولى كان التيار الاسلامي يركز على المحافظة على التقاليد في وجه التغريب اما في المراحل التالية فقد صار يسعى الى اقامة الدولة الدينية .

وكانت المساحة التي اقتحمها تيار الاسلام السياسي في المغرب تكاد تعتمد بالدرجة الاولى على طلبة الجامعات حيث كان للاتحادات الطلابية في الستينات والسبعينات دور بارز في المعارضة اليسارية وشيئا فشيئا حل الاسلاميون محل اليساريين في القيادات الطلابية . وربما كان الصراع بين الاسلاميين واليساريين داخل الجامعات هو أبرز مظاهر حركة الاسلام السياسي فرغم تراجع الماركسية في العالم في أواخر الثمانينات كان أول عمل قام به عبد السلام ياسين بعد اطلاق سراحه في سنة ١٩٨٦ هو نشر كتاب للرد على الماركسية في العام التالي . ويعتبر عبد السلام ياسين من رواد حركة الاسلام السياسي التي تأخرت في المغرب الأقصى زمنيا عن مثيلاتها في تونس والجزائر كما أنها ظلت تعمل في دائرة محدودة ولم تمثل خطرا على نظام الحكم .

١.

ويعود ذلك الى أن الملك عمق الخطاب الديني أمام الجماهير بحيث استطاع أن يناقش حركة الاسلام السياسي ويسحب البساط من تحت اقدامها لمصالح الدولة أحيانا ومصالح الطرق الصوفية ذات النفوذ في المغرب والتي يرى فيها بعض الكتاب تعبيرا عن الاسلام الشعبي . ومن أمثلة اجراءات

الحسن الثانى التى أكدت على خصوصية العلاقة بين السلطة والدين جعل الصلاة اجبارية فى المدارس وتدعيم نشر الوعظ فى القرى ثم تكوين لجنة سنة ١٩٨٠ من علماء الدين لمراجعة قرارات الحكومة والتأكد من أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية . وعندما قرر الانضمام الى التحالف الدولى ضد العراق سنة ١٩٩٠ جمع ٦٠ من العلماء لتأييد موقفه وان لم يمنع ذلك من وقوع مظاهرات معادية اشترك فيها عشرة آلاف طالب فى قاس فقط حيث كان الاسلاميون قد سيطروا على اتحاد الطلبة .

وكان الحسن الثانى اسبق من غيره من الحكام العرب الى فهم الوسائل التى يجب الاستعانة بها لمواجهة حركة الاسلام السياسى فحرص على التحكم فى خطب الجمعة التى تلقى فى المساجد بحيث تقتصر على الموضوعات الدينية البحتة . كما ان طرحه لمشروع قومى يتمثل فى ضم الصحراء حول الانظار عن المشروع الدينى الذى تتوخاه حركة الاسلام السياسى . بل ان الملك فكر خلال الستينات ان ينشأ حركة دينية تدعى بالولاء للقصر فشجع ما عرف بحركة الشبيبة الاسلامية والتى تمخضت عن شخصيات حولت الحركة الى ممدى الملك ويشبه هذا التطور تشجيع السادات لحركات الاسلام السياسى التى انقلبت عليه فى نهاية الأمر . الا ان الأمر لم يتخذ نفس الأبعاد فى المغرب . ففى سنة ١٩٧٤ وجه أحد أعضاء الشبيبة الاسلامية وهو عبد السلام ياسين المفتش بوزارة التربية والتعليم خطابا الى الملك يدعوه فيه الى الالتزام بالشريعة الاسلامية فى الحكم ولم ينتظر الملك استفحال هذه الأزمة فسرعان مالقى بصاحب الخطاب فى إحدى مستشفيات الأمراض العقلية وبعد الإفراج عنه عاد عبد السلام ياسين يمارس نشاطه فأعتقل مرة ثانية الى أن أفرج عنه فى سنة ١٩٨٦ وقد أصبح مقتنعا بأن المواجهة مع القصر تؤدي الى مزيد من الديكتاتورية . ومن هنا تحول نشاطه الى مناهضة اليسار فى الجامعات بدلا من مواجهة الدولة وكتعبير عن اهتمامه بمناهضة اليسار سمي عبد السلام ياسين جمعيته باسم العدل والاحسان (١) وبذا لا يكون مبدأ العدالة الاجتماعية حكرا على اليساريين .

وخلال فترة نشاطه اتبع عبد السلام ياسين أسلوب الأخوان المسلمين فى

(١) فرانسوا بورجا المرجع السابق . ص ٢١٧ وما بعدها .

المنظمات الشعبية والأساليب الإدارية فلقب نفسه بالمرشد العام وقسم البلاد إلى أقاليم ومناطق وتوزع الشعب على مستوى القرية أو البلدة في كل إقليم . ومثلما فعل عبد السلام ياسين في نهاية عهده بالحركة الإسلامية بدأ عبد الكريم مطيع حركته بمجابهة التيار اليساري بل أنه ذهب إلى حد استعمال مفردات اليسار . غير أن عبد الكريم مطيع أنهى أمره إلى الهرب من المغرب ومواصلة حركة الإسلام السياسي في أوروبا حيث أصدر جريدة «المجاهد» في بلجيكا وتحول شيئا فشيئا إلى تبني مواقف العنف ولذلك تعرض لأحكام غيابية متشددة .

ومد السبعينات اتهم عبد الكريم مطيع باغتيال عمر بن جلون رئيس تحرير صحيفة اليسار وعضو بارز في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية ولف المقومض هذا الحادث بشكل يذكرنا باغتيال بن بركة في الستينات فلم يستبعد البعض أن تكون السلطة هي التي أوعزت باغتيال بن جلون وقد مات بعض المتهمين في السجن بعد مدة ممن كانوا يعرفون سر هذا الحادث .

وعبثا حاول أنصار التيار الإسلامي الذين بقوا داخل البلاد أن ينشروا جريدة «الاصلاح» التي هي أقل استفزازا للسلطة من جريدة المجاهد وأن يحصلوا على اعتراف قانوني من السلطة غير أن القصر ظل حذرا إزاء هذه التيارات الجديدة . وقد اختلفت هذه التيارات إزاء قضية محورية بالنسبة للقصر وهي مسألة الحاق الصحراء المغربية فعبد الكريم مطيع التزم الصمت وحينما تكلم آخرون عن قضية الصحراء اعتبروا وحدة الدين هي الأساس إذا أريد الحاق الصحراء بالمغرب . وهكذا كان موقف عبد السلام ياسين أيضا الذي لم يوافق على أن ضم الصحراء هو مشروع قومي أو أن يؤسس على حجة تاريخية وهي التبعية القديمة للأسرة الحاكمة المغربية ، بل على العكس انضم هؤلاء إلى الذين نسبوا إلى حرب الصحراء المتاعب الاقتصادية المترتبة على نفقات الحرب ومما أفرزته من ارتفاع في الأسعار إلى آخره .

تقلصت إذن حركة الإسلام السياسي في المغرب الأقصى مثلما تراجعت أهمية الأحزاب السياسية في أواخر الثمانينات وتجلّى هذا التراجع في تركيب المجالس النيابية المتوالية وسواء أكانت الانتخابات تتم بحرية أو تتعرض

للتزوير . وقد كان المستقلون عن الأحزاب والموالون للقصر يشكلون دائما أغلبية أعضاء المجلس . ففي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٨٤ فاز كل من حزب الاتحاد الدستوري برئاسة عبد المعطى بوعبيد بـ ٨٨ وحزب التجمع الوطنى برئاسة أحمد عثمان بـ ٦٥ مقعدا وحزب آخر موالى بزعامة المحجوبى الذى يمثل البربر بـ ٤٨ بينما لم تقز المعارضة ممثلة فى حزب الاستقلال الا بـ ٤٨ مقعدا والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية بـ ٢٩ من مجموع عدد المقاعد البالغ ٤٠٦ . وهكذا لم تلعب الحياة النيابية دورا بارزا فى تاريخ المغرب المعاصر رغم انتشار الثقافة السياسية بين الطلبة والوعى النقابى بين العمال .

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات الخارجية

لا يصح التحدث عن سياسة خارجية مغربية فى السنوات الأولى من الاستقلال الا مع شىء من التجاوز . ذلك أنه كان على الحكومة المغربية ان تمر بمرحلة انتقالية شاقة قبل أن تملك حرية التصرف فى مقدراتها الخارجية والدليل على ذلك تاخر التحاق المغرب بالجامعة العربية أكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال فى السلطة وما عرف به هذا الحزب من تحمس للفكرة العربية .

وصادف المغرب عقبتين رئيسيتين فى سبيل مزاولة شؤنه الخارجية : الأولى استمرار بعض الاتفاقيات المعقودة مع فرنسا والتي حدث من سيادة الدولة الخارجية ولاسيما اتفاقية دبلوماسية تنص على تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين (مايو سنة ١٩٥٦) . والثانية هى انشغال الحكومة المغربية بتحقيق وحدة التراب الوطنى نظرا الى أن البلاد كانت مقسمة الى أربعة أقسام تختلف من حيث وضعها القانونى وهى : المحمية الفرنسية التى تغطى أربعة أخماس البلاد . والمحمية الأسبانية فى الشمال. ومنطقة طنجة الدولية ثم الجيوب الساحلية التى اعتبرت أسبانيا جزءا من أراضيها مثل سبتة ومليلة وأقنى .

وإذا لم تكن الحكومة المغربية قد صادقت صعوبة فى استرجاع المحمية الأسبانية . فذلك راجع الى أن أسبانيا اعتبرت وضع هذه المحمية مختلفا عن الجيوب الساحلية . فهى تستمد وجودها فيها من معاهدة الحماية الفرنسية ويشبه وضعها فيها حالة المستاجر (١) من الهاطن وبما أن الحماية الفرنسية قد سقطت فى اعلان ٢ مارس . فان الحماية الأسبانية تسقط بدورها تلقائيا .

ومفضلا عن ذلك فإن العلاقات بين القصر وبين اسبانيا كانت وطيدة في اثناء الصراع ضد الحماية الفرنسية ، اذ ايدت اسبانيا عطا على الحركة الوطنية ولم تعترف بالسلطان بن عرفة الذى عينه الفرنسيون بعد خلع محمد الخامس . لذلك قام الملك بزيارة ودية لاسبانيا يعيد اعلان الاستقلال . ولم تتر المغرب فى ذلك الحين موضوع الجيوب الساحلية .

١ - العلاقات المغربية الفرنسية :

عندما انتهت الحماية استمرت فرنسا تتمتع بامتيازات قضائية واقتصادية هامة . ونظمت هذه الامتيازات فى اتفاقيات خاصة عقدت عام ١٩٥٦ . ١٩٥٧ منها اتفاقية فضائية تنص على ان يتمتع المستوطنون الذين يبقون فى المغرب بتطبيق القانون المدنى الفرنسى والنقاضى امسام محاكم يشترك فيها قضاة فرنسيون مع مغاربة . هذا بالاضافة الى بقاء بعض المستشارين القامونين الفرنسيين فى محكمة الاستئناف التى تأسست بالرباط . كذلك تم عقد اتفاقية اقتصادية تنص على حق الافضنية للمبلدين فى تبادل السلع . واتفاقية اقامة لتأمين المستوطنين الذين اختاروا البقاء فى المغرب .

وعد كان تأمين الملاك الزراعيين يثير كثيرا من المشكلات بخلاف اصحاب الاعمال الذين يعيشون فى المدن ، فبقيت نحو ٤٠٠ مزرعة تغطى مليون ونصف مليون هكتار بايدى المستوطنين الفرنسيين بعد الاستقلال . وتعرض هؤلاء فى مناسبات عدة للقتل من قبل الجماهير ، كما حدث مثلا عندما اختطف الزعماء الجزائريون الخمسة فى حادث الطيارة فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ وبصفة عامة فان الحرب الجزائرية تسببت فى اثاره التوتير المستمر بين المغرب وفرنسا ، فحينما قتل احد المحامين اليساريين الفرنسيين فى الدار البيضاء سنة ١٩٥٨ انتهت الثورة الجزائرية الارهاب المضاد بتدبير هذا الحادث . وخصت بالاتهام المستوطنين الزراعيين الذين يتعاطفون مع اقربانهم فى الجزائر ويساعدونهم على حركة الارهاب المضاد . ومرة ثانية أحرقت بعض المزارع الأوروبية النائية ، ولم يكن يوسع الحكومة أن تمنع مثل هذه الأعمال سيما وأن العلاقات فى سنة ١٩٥٨ كانت قد ساءت من جديد بسبب قضية أخرى ، وهى تدخل الجيش الفرنسى لمساعدة الامبان فى الدفاع

عن أفنى وساقية الحمراء في الصحراء الأسبانية . وقد كان من المنتظر بعد فترة طويلة من التناقص بين الدولتين الاستعماريتين أن تقف فرنسا على الأقل موقف الحياد من النزاع المغربي الأسباني ، ولكن يبدو أنه جدد عاملان دفعا فرنسا الى تأييد أسبانيا بكل قوتها .

الأول : هو الخوف من أن يؤدي انتصار مغربي الى التثبيت بالمطالبة بـموريتانيا وهي مازال بعد تابعة لفرنسا . والثاني : أن هذا الانتصار لايد وان يكون حافزا معنويا أمام الثوار الجزائريين لذلك كان لايد من البت في قى قضية المستوطنين بعد ان تبين ان المعاهدة لاتكفي لتأمينهم . ونوقش هذا الموضوع على النحو التالي : هل من المفيد بقاء بعض القواعد الفرنسية لتأمين هؤلاء المستوطنين ؟ وكان الرد هو أن مثل هذه القواعد البحرية والجوية يمكن ان تخدم أغراضا استراتيجية عليا أما تأمين المستوطنين فيتطلب وجود قوات احتلال من طراز مختلف تنتشر في الداخل على نسق ماكان أيام الحماية . ومن المستحيل ابقاء هذا الوضع بعد الاستقلال . وإذا كانت القواعد البحرية أو الجوية لاتخدم المستوطنين بل على العكس قد تكون عامل إثارة ضدهم ، فمن الأفضل سحبها سيما وأن حكومة بيجول اعتنقت مفاهيم استراتيجية جديدة لاتقوم على أساس انتشار القواعد في الامبراطورية القديمة ، بل على أساس تطوير الجيش الفرنسي وتسليحه على أحدث الأساليب وتزويده بالأسلحة النووية لكي يكون فعالا في المجال الدولي .

وكان هذا هو العامل الذي عجل بتصفية القواعد الفرنسية من المغرب كما ان فرنسا قد شرعت في تخفيض قواتها بعد انتهاء الحماية . وقد اتخذت الحكومة المغربية من موضوع التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الكبرى فرصة لالغاء الاتفاقية الدبلوماسية التي كانت تلزم المغرب بتنسيق شؤون الدفاع والشئون الخارجية مع فرنسا ، ودخلت في مفاوضات من أجل الجلاء حتى توصل الطرفان الى اتفاقية في سبتمبر سنة ١٩٦٠ تجلر فرنسا بمقتضاها عن جميع قواعدها في المغرب في ميعاد اقصاه مارس سنة ١٩٦١ (١) باستثناء بعض القواعد الجوية التي يقتصر

تشغيلها على التدريب ، ولكن المعارضة فى المغرب ممثلة فى حزب اتحاد القوى الشعبية ظلت تنتقد استمرار بقاء القوات الفرنسية على أى صورة من الصور . فلما تولى الحسن الثانى الملك ، وكانت فرنسا ترجو ان تصرفه عن سياسة التضامن العربى التى بدأها والده ، رأت ان تقوى جانبه باعلان استعدادها للجلاء عن تلك القواعد ونفذ الوعد فعلا عند حلول موعده فى اكتوبر سنة ١٩٦١ حينما جلت القوات الفرنسية عن آخر قاعدة جوية لها فى مدينة مراكش .

ومن جهة أخرى فان حكومة ديغول منذ ان صادفت تمرد المستوطنين فى الجزائر لم تتحمس لرعاية مصالح هذا النوع من المستوطنين الفرنسيين الذى يسبب لها المتاعب فى الخارج . ولذلك اثر معظم المستوطنين السذيين يشغلون بالزراعة ان يستفيدوا من مبدأ التعويض الذى أخذت به الحكومة المغربية وان ينادروا البلاد بعد ان اختفت منها القوات الفرنسية .

على ان تصوية هذه المشكلة لم تحل دون تآزم العلاقات فى مناسبات كثيرة بين فرنسا والمغرب وقد كان اغتيال بن بركة فى باريس يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦٥ من الاحداث الخطيرة التى ظلت اثارها تخيم على العلاقات بين البلدين فترة طويلة . ذلك ان فرنسا طالبت بتسليم وزير الداخلية المغربى محمد أوقير المشتبه بالضلوع فى الحادث قائلة بان ذلك امر ضرورى طبقا للاتفاقية القضائية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٥٧ ، غير ان المغرب احتج بأن الاتفاقية لاتلزم بلاده بتسليم شخص لمجرد الشبهة . واتخذت القضية طابعا سياسيا حينما صرح ديغول فى فبراير سنة ١٩٦٦ بمسؤولية الحكومة المغربية عن الحادث . وقابل الملك الحسن ذلك بتثبيت الجنرال أوقير عندما أعاد تشكيل مجلس الوزراء فى هذا العام .

على ان حدة الخلاف هدأت حينما أوعزت حكومة المغرب الى متهم آخر هو الديلمى رئيس الشرطة المغربى بتسليم نفسه الى السلطات القضائية الفرنسية ومع طول الاجراءات التى يشتهر بها القضاء الفرنسى هدأت النفوس فتحسنت العلاقات بالتدريج واستؤنف التمثيل الدبلوماسى على مستوى القوائم بالأعمال وتأخر تبادل الصفراء حتى سنة ١٩٧٠ ثم بدت فى الأفق احتمالات تحسن فعلى ، اذ لح وزير خارجية فرنسا الى امكان تزويد المغرب

بالأسلحة ولابد أن ترحب الحكومة المغربية بهذا الاتجاه حيث إن استيعاب الأسلحة الأمريكية كان يتطلب بعض الوقت ، ومن الأسير العودة الى استخدام الأسلحة الفرنسية . كذلك وعدت فرنسا بزيادة المعونات الاقتصادية .

ذلك إن التقلبات فى العلاقات السياسية لم تحصل دون استمرار الصلات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا . وبقيت هذه الأخيرة هى أكبر مستورد للفوسفات المغربى والمواد الخام الأخرى ، وأهم مصدر للمصنوعات . ويلاحظ عند مراجعة الأرقام الخاصة بالتبادل التجارى بين البلدين أن الميزان تحول بالتدريج لصالح المغرب إذ قلت وارداتها من فرنسا بينما ازداد الطلب على الفوسفات . على أن فرنسا بحكم تأثيرها على السوق المشتركة استطاعت أن تمارس ضغطا على المغرب لتخفيض سعر الفوسفات ورأى بعض الاقتصاديين المغاربة أنه من الممكن تعويض هذا الانخفاض فى السعر بزيادة الانتاج .

٢ - العلاقات مع إسبانيا :

رأينا كيف نشأت علاقات وطيدة بين المغرب وإسبانيا فى المرحلة الأولى من عهد الاستقلال . ولعل إسبانيا توقعت أن تحتفظ بنفوذ اقتصادى فى منطقة حمايتها السابقة على نمق النفوذ الذى تتمتع به فرنسا فى بقية البلاد . ثم خابت هذه الآمال نظرا الى أن سياسة الحكومة المغربية استهدفت تحقيق الوحدة الادارية والاقتصادية والتغلب على آثار التقسيم الماضى . وكانت فرنسا ثم الولايات المتحدة أقدر على استثمار أموال فى المشروعات العمرانية التى تحتاجها البلاد لاسيما المنطقة التى خضعت من قبل للإدارة الأسبانية واهملت من حيث التعمير والاصلاح . ثم جاءت مسألة الجيوب والنزاع حول الصحراء لتحول تلك العلاقات الحسنة الى توتر شديد أوشك فى بعض الأوقات أن يؤدى الى الحرب ، بل وقعت الاشتباكات المسلحة بالفعل ، وإذا لم يكن (١) نطاقها قد اتسع فذلك راجع الى تعاطف خفى بين حكومة الجنرال فرانكو وبين الملكية المغربية . فالجنرال فرانكو بدأ حربه الأهلية التى حملته الى السلطة من الأراضى المغربية واستعان فى تلك الحرب بجنود مغاربة . وكان يتعاطف مع النظام الملكى بصفة عامة ويرغب فى استمرار

وجوده على الشاطئ المواجه من المتوسط . وقد تأكد ذلك عندما أوصى بإعادة الملكية إلى أسبانيا عند وفاته سنة ١٩٧٥ .

وقد ظلت مسألة الجيوب (١) والصحراء المؤثر الأول في العلاقات بين المغرب وأسبانيا حتى صويت لصالح المغرب فيما يخص سيدي أفضى أما جيبا سبتة ومليلة فلم تظهر حكومة المغرب رغبة جدية في إثارة موضوعهما . وتبلغ مساحة سبتة ١٩٢٦ كيلو مترا مربعا ومليلة ١٢٢ وخمس خمسة قرون من الإدارة الأسبانية المتصلة انطمست الشخصية العربية الإسلامية في الميناءين تقريبا فحسب احصاء سنة ١٩٦٠ لم يزد عدد المسلمين المغاربة في سبتة عن ٥٠٠ من بين مجموع السكان البالغ ٧٦ ألفا ، وفي مليلة ٦٢٠٠ من مجموع السكان البالغ ٩٠ ألفا وتدار المدينتان كجزء من إقليم قادس ، وتطبق فيهما الأنظمة الإدارية والاجتماعية السائدة في أسبانيا باستثناء وجود الكورتيز أو المجلس المحلي . كما أن المسلمين يخضعون لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية . وتشرف جامعة جرانادا على الشؤون التعليمية في المدينتين .

ويلاحظ أن بعض المسلمين في المدينتين وصل إلى مناصب عليا مثل الجنرال مزيان الذي صار حاكما لجزر كناريا ، إلا أنه أثر العمل مع الحكومة المغربية بعد استقلال المغرب وأصبح أحد المستشارين العسكريين للملك . وقد تكون حالة مزيان مظهرا لنبول المغاربة من سكان الجيوسوب الأسبانية . وتشكل مدينتا سبتة ومليلة عينا على الإدارة الأسبانية ، وحتى تجذب أسبانيا اليهما النشاط السياحي والتجاري طبقت فيهما نظام الموانئ الحرة ، مما ساعد على تغطية نفقات الإدارة . وما شجع أسبانيا على اتخاذ هذا الإجراء إلغاء نظام طنجة الدولي دون معارضة من الدول الثمانية المشتركة في إدارتها ودمج الميناء الشهير في الماضي بسوقه الحرة ضمن الاقتصاد الوطني المغربي (٢) .

(١) انظر للمؤلف مقالا في مجلة معهد الدراسات العربية عدد ١٩٦٩ وعنوانه

« الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية » .

2. Nevill Barbour 'Survey of North West Africa.

وهذا الكتاب يعد من أفضل الدراسات التي خصصت جزءا كبيرا للوجود الإسباني في المغرب .

وقد يتساءل المرء : لماذا لم تثر المغرب منذ أن استقلت وعملت على وحدة أراضيها المغربية موضوع سبتة ومليلة ، بينما طالبت بصيدي افنى والصحراء : قد يكون السبب فى ذلك هو قرب الميناءين من أسبانيا وانطماس الشخصية المغربية فيهما . ولو أجرى استفتاء لاختارت الغالبية العظمى بقاء الوضع على ما هو عليه ، ويشبه موقف سكان سبتة ومليلة من بعض الوجوه موقف سكان جبل طارق الذين اختاروا البقاء فى ظل العرش البريطانى رغم وجودهم وسط أراض أسبانية . ويذكر البعض أن مطالبة أسبانيا بجبل طارق تبرر للمغرب مطالبته بسبتة ومليلة . ومن شواهد هذا الاحتمال امتناع المغرب عن افتتاح قنصليات بالميناءين .

كان موضوع افنى أكثر إثارة للخلاف بين أسبانيا والمغرب ، ذلك أن الوجود الأسبانى فى هذه المنطقة لا يرجع الى نفس المدة الطويلة التى حكمت خلالها أسبانيا ميناءى سبتة ومليلة . وكانت مساحة هذا الجيب الكبير تغطى ٧٤٠ كم^٢ . ويقدر عدد السكان بحوالى ٥١٠٥٠٠ يتركز معظمهم فى الشمال وفى العاصمة سيدي افنى خاصة . ومن الصعب تبين حدود فاصلة للمنطقة إذ تغطى معظمها جبال الأطلس التى هى امتداد للسلسلة الجبلية الهائلة المنتشرة فى جنوب المغرب . كما أن معظم السكان ينتمون الى قبيلة آيت باعمران (١) وهى واحدة من مجموعة بربرية كبيرة تعرف بالشلوح وتنتشر فى جنوب المغرب . واذن فالتكوين البشرى مختلف تماما عن حالة سبتة ومليلة . وهذا هو مادفع حكومة المغرب الى المطالبة بهذا الجيب بعيد الحصول على الاستقلال . واحتجت أسبانيا بأن تنازل المغرب عن المنطقة كان نهائيا فى معاهدة سنة ١٨٦٠ غير أن الحكومة المغربية قدمت حول هذا الموضوع حججا قانونية فذكرت أن نص التنازل فى معاهدة سنة ١٨٦٠ يشير الى المصايد لا الى الأرض ، كما أن اعتراف أسبانيا باستقلال المغرب سنة ١٩٥٦ يلغى اتفاقية سنة ١٩١٢ وهى الاتفاقية الأسبانية الفرنسية التى أكدت الوجود الأسبانى بالمنطقة .

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قامت وحدات من جيش التحرير المغربى بعدة هجمات على منطقة افنى ، وتعرض الوجود الأسبانى لخطر محقق ،

1. Montagne — notes sur les Efnies et les Ba-Amran, Revue Africaine, Alger 1918.

غير أن بعض الحاميات استطاعت الصمود الى أن اتت تعزيزات من كناريا ومن أسبانيا ذاتها . وانتهى القتال تقريبا في ١٢/٨ من نفس العام ، ولم تنشأ الحكومة المغربية أن تدفع بالأمر الى حرب سافرة فتعللت بأنها غير مسؤولة عن أعمال جيش التحرير مع ما في ذلك من احراج لمركزها لأنه يكشف عدم سيطرتها على جماعات عسكرية تتحدى السلطة ، وفي نفس الوقت صرحت الحكومة المغربية أنها لا تتنازل عن مطلبها الشرعي في أفني . وازاء هذا الموقف اتخذت أسبانيا اجراء قانونيا مضادا اذ أعلنت منطقة أفني جزء من اراضيها يخضع لحاكم عسكري ويشكل هو والصحراء وجزر كناريا منطقة عسكرية واحدة يكون مقر قيادتها في جزر كناريا . وعلى ذلك يحظر على المغاربة دخول منطقة أفني الا بإذن من السلطات الاسبانية .

دارت مفاوضات طويلة سيما وأن العلاقات تحسنت بعد الزيارة التي قام بها الحسن الثاني لمديرد مما جعل أسبانيا تلين شيئا فشيئا في موقفها فعرضت التنازل عن المنطقة الداخلية والاحتفاظ بالميناء ، غير أن المغرب رفض هذا الحل . واستجابت أسبانيا في نهاية الأمر وجلت عن منطقة أفني بأكملها في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ . ولاشك أن وجودها في تلك المنطقة كان يكلفها أعباء مالية دون مقابل يعكس الصحراء الغنية بالفوسفات .

٣ - قضية الصحراء :

تبلغ مساحة الصحراء ١٠٠٠.٠٠٠ ميل^٢ وهي تمتد من حدود المغرب الجنوبية حتى رأس بلانكو التابع لموريتانيا . وقدر السكان سنة ١٩٧٤ بـ ٧٤ ألف . ومن الناحية البشرية تعتبر الصحراء حلقة اتصال بين العنصر بين العنصر العربي البربري السائد في الشمال والعناصر الزنجية السائدة في الجنوب . فالسكان يمثلون امتزاج تلك العناصر المختلفة . غير أن المغرب يعتبر نقطة اجتذاب أقوى نظرا لأنه مصدر الحياة الروحية والثقافية لمسكان الصحراء .

ومن المعروف أن حزب الاستقلال هو الذي تزعم الدعوة الى فكرة المغرب الكبير الذي يضم موريتانيا والصحراء وتمتد حدوده الى مالي والسنغال ، وهو الذي أصدر مجلة الصحراء سنة ١٩٥٧ ، ويعد الحزب مسئولا الى حد كبير عن قيادة جيش التحرير الذي هاجم منطقة أفني وقد

وجد جيش التحرير عند ظهوره فى الصحراء صدى قويا لدى قبائل الرقيبات التى استجابت له وتعاونت معه ، وهى أعظم قبائل الصحراء شائنا . وقد تخرج مركز الأسبان حتى فى المراكز الرئيسية : العيون وساقية الحمراء ، وفيللا سيزنوروس واضطروا الى الاستنجاد بالفرنسيين الذين أمدوهم بعون عاجل مما دل على وجود اتفاق بين أهداف السياستين الفرنسية والأسبانية فيما يتعلق بمطالب المغرب الاقليمية حينذاك . ففرنسا تحرص على جعل مورتانيا وحدة سياسية قائمة بذاتها فى المستقبل . وأسبانيا تتمسك بالصحراء التى تضم ثروة معدنية هائلة .

قدمت فرنسا مساعدتها العسكرية عن طريق قواعدها فى مورتانيا ولاسيما حصن ترنكى . بل أتت ببعض هذه الامدادات من قاعدة تندوف الفرنسية بالصحراء الكبرى . وهى التى انقذت ساقية الحمراء من السقوط فى يد جيش التحرير المغربى . ولكن بينما كانت هذه العمليات العسكرية دائرة حرصت الحكومتان المغربية والأسبانية على عدم الاصطدام المباشر . فنرى الجنرال فرانكو مثلاً يعلن فى الكورتيز (البرلمان الأسبانى) فى أول يناير سنة ١٩٥٨ ان ثمة فرقا بين تلك الجماعات غير النظامية وغير المسئولة ، وبين الشعب المغربى الذى هو صديق للشعب الأسبانى . ولم تلبث اسبانيا ان استجابت جزئيا للمغرب بتسليم طرفايه ، القسم الشمالى من الصحراء ، لانه من الناحية القانونية جزء من المحمية . وقد انتهت الحماية باعتراف اسبانيا فى أبريل سنة ١٩٥٦ وفى نفس الوقت دعمت اسبانيا وجودها فى كل من سيدى افنى وبقية الصحراء ، فقسمتها الى ثلاث مناطق ادارية وهى : افنى . وساقية الحمراء ، وريودورو . ولكل منها حاكم عسكري يتبع وزارة الشؤون الأفريقية من الناحية السيامية ، والقيادة العامة فى جزر كناريا من الناحية العسكرية . ويرر وزير الدفاع هذه الاجراءات فى خطاب القاد فى ١٩٥٨/٢/٢١ موضحا الأهمية الاستراتيجية للصحراء ، فهى ملتقى طرق جوية عديدة تمر بغير افريقيا ، ويمكن اتخاذها قاعدة للصواريخ الموجهة ضد جزر كناريا . ويجدر بنا أن نتساءل : هل كان يقصد أن المغرب هو الذى سيستحكم هذه الصواريخ اذا ما ألحقت به الصحراء ؟ أم كان يقصد أن المغرب المستقل قد يخضع لنفوذ دولة كبرى معادية لأسبانيا ، ويفكر فى الاتحاد السوفييتى ؟ انها على كل حال احتمالات بعيدة عن الواقع .

لم يتوقف المغرب عن المطالبة بالصحراء الأسبانية رغم أن العلاقات ظلت طيبة مع أسبانيا حتى ذلك الوقت ، فقد تمت أكثر من مقابلة بين الملك الحسن الثاني وبين فرانكو عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كما وقعت اتفاقيات مختلفة بين البلدين تتناول مساعدات فنية في قطاع الصناعة ، واتفاقية ثقافية أخرى تتضمن التبادل في ميدان الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى تسهيلات سياحية . ولم يحل ذلك دون تذكير المغرب بمطالبها في الصحراء . ففي فبراير من ذلك العام قام الملك بزيارة لأغادير قرب الحدود الجنوبية ، فكانت فرصة للالتقاء بممثلى الصحراء الذين فسدوا بهذه المناسبة على المدينة المغربية . ولعل هذا الحدث (١) هو الذي شجع المغرب على إثارة القضية للمرة الأولى في الجمعية العامة عند انعقادها في الدورة العشرين سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

وبعد دراسة الموضوع اتخذت الجمعية قرارا في ١٩٦٥/١٢/١٦ يقضى بدعوة أسبانيا إلى تحرير الصحراء وأفنى ، وذلك عن طريق المفاوضات مع الأطراف المعنية . في هذه الأثناء برز طرف جديد في النزاع هو موريتانيا وطالما كان النزاع قائما بين المغرب وموريتانيا ، فلم تتساق بينهما سياسة إزاء الاستعمار الأسباني في الصحراء التي هي من الناحية الجغرافية أقرب إليها من المغرب ، لأنها هي الامتداد الساحلي للجمهورية ، وتقع حدودها المشتركة وسط جبال زيمور .

وفي ١٩٦٤/١٠/١٥ قام المندوب الدائم لموريتانيا في الأمم المتحدة بتقديم مذكرة إلى إحدى اللجان التابعة للجمعية العامة يطالب فيها بالصحراء الأسبانية مستندا إلى الكتاب الأبيض المغربي الذي أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا .

طرح موضوع الصحراء الأسبانية مرة ثانية على اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة ، وذلك في سبتمبر سنة ١٩٦٦ وسمح لوفدين يمثلان سكان الصحراء بالتحدث أمام اللجنة فطالب أحدهما بإنهاء الحكم الاستعماري ، إلا أنه لم يبين إذا كان يريد في نهاية الأمر إلحاق بلاده بدولة من الدول المجاورة . وعارضه وفد آخر من أهل البلاد

1. Rizette : Le Sahara occidental.
(المغرب العربي)

ايضا ، ذكر أن الصحراء لايزيد سكانها عن ٣٠ ألفا وبالتالي فهي عاجزة عن اقامة دولة مستقلة . ورحب بالخطوات التي أعلنت عنها اسبانيا في مايو السابق ووعدت بمقتضاها أن تنفذ مشروعات عمرانية واقتصادية هامة ، وأن تساعد السكان على الحكم الذاتي . ذلك أن اسبانيا صارت تعول على البقاء في الصحراء معتمدة على استرضاء الرأي العام الدولي بقدر الامكان . فمن جهة وعدت بتطوير نظام حكم ذاتي للسكان . ومن جهة أخرى دعت رؤوس الأموال الأمريكية والفرنسية والألمانية الى تكوين كنسورسيوم لاستغلال موارد الصحراء .

اشتبذ الضغط على اسبانيا منذ سنة ١٩٧٠ فقد سوى جيران الصحراء خلافاتهم خلال هذا العام وتمت مقابلة في تلمسان بين الحسن الثاني وبومدين. اتفق فيها على تنسيق الجهود لتحرير الصحراء ، على أن يترك تقرير مصيرها للمستقبل بعد التحرير . كذلك انتهت الصراع الطويل بين المغرب وموريتانيا بتوقف المغرب عن دعاوها بضم هذه الجمهورية الناشئة وانتقل الطرفان الى مرحلة من التعاون من أجل تحرير الصحراء وعلى الأرض الموريتانية نفسها تكونت جبهة تحرير ساقية الحمراء وريودورو التي اختزل اسمها من الحروف الأولى اللاتينية لكلمات اسبانية تعنى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وزيو دورو (بوليساريو) ، وتلقت الحركة الجديدة منذ سنة ١٩٧٤ تأييد كل من موريتانيا والجزائر . وزادت أعباء اسبانيا العسكرية في الصحراء .

تكررت التوصيات الصادرة من الجمعية العامة بخصوص حق تقرير المصير لسكان هذا الاقليم . ولم تغد اجراءات اسبانيا التي شرع في تطبيقها بالفعل لمنع سكان الصحراء الحكم الذاتي في اطار السيادة الاسبانية . حينئذ أعادت حكومة فرانكو النظر في الأمر ، فوجدت انه لو ترك للصحراء حق تقرير المصير ، واختارت قيام دولة مستقلة فقد تكسب الجزائر نفوذا خاصا في هذه الدولة لما لوحظ من توافق نزعة البوليساريو اليسارية مع نظام الحكم الجزائري . ومن جهة أخرى أكد المغرب حقوقه التاريخية بأن طلب تحويل قضية الصحراء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي . وبعد درأمة (١) وافية أكتت المحكمة في رأيها الاستشاري (أكتوبر ١٩٧٥) كيف

أن للصحراء صلات تاريخية قديمة تربطها بالمغرب ، وإن لم تدل برأى حاسم حول الوضع السياسى فى المستقبل .

أراد الملك الحسن أن يعطى لبلاده وزنا ماديا بجانب هذا الكسب المعنوى ، فنظم فى نفس الشهر (المسيرة الخضراء) التى حظيت بتأييد شعبى واسع ، ومن ثم صار المغرب اقوى الأطراف من جيران الصحراء الثلاثة الذين يتسابقون على ميراث اسبانيا فيها .

وبينما كان فرانكو يحتضر . رات حكومة مدريد أن تنهى نزاع الصحراء بحل يتمشى مع أهداف السياسة المغربية بصفة عامة ، وبحول دون تسرب نفوذ الجزائر الى شاطئ المحيط الأطلسى . ولتدعيم هذه السياسة اتفق على اشراك موريتانيا فى هذا الحل ، على أن تكون الشريك الأصغر فى عملية اقتسام الصحراء . وهكذا بدلا من الاستجابة لرأى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولغالبية منظمة الوحدة الأفريقية الداعى الى تطبيق مبدأ تقرير المصير . وقع اتفاق بين اسبانيا من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى على تسليم الصحراء لهما . وصارعت اسبانيا الى تسليمها قبل الموعد المقرر ، أى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، وفى نفس اليوم ، أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء المستقلة ، واتخذت من الجزائر مقرا لها . بينما اتفقت المغرب وموريتانيا على تفاصيل التقسيم بحيث حصل المغرب على ثلثى الاقليم بما فى ذلك مناجم الفوسفات فى بوكراع ، بينما خصص لموريتانيا القسم الجنوبى من البلاد . واشترت الحكومة المغربية ٦٥٪ من أسهم الشركات العاملة فى استغلال المناجم .

أضحت الصحراء منذ الحاقها بالمغرب وموريتانيا من أهم العوامل المؤثرة على سياسة المغرب الداخلية والخارجية . فقد اضطرت المغرب الى عقد معاهدة دفاع مشترك مع موريتانيا ، وارسل عدة آلاف من الجنود المغاربة للمراقبة فيها بعد أن ثبت عجزها عن مواجهة البوليساريو ، لا فى الصحراء فحسب ، بل فوق الاراضى الموريتانية . وعلى الصعيد السياسى واجه المغرب انتقادا شديدا فى منظمة الوحدة الأفريقية التى تتبنى عادة مبدأ احترام الحدود حسبما خلفها العهد الاستعمارى .

ولموظ ازدياد مساندة الجزائر وكوبا وليبيا والكتلة الاشتراكية ماديا

ومعنوا لجبهة البوليساريو . فى حين اضطرت المغرب الى طلب مزيد من المعونات العسكرية من الولايات المتحدة وفرنسا . ومفد صيف ١٩٧٩ خرجت موريتانيا من هذه المعركة بعد أن ناءت بالأعباء الاقتصادية والعسكرية . ووقع على المغرب وحده عيب المواجهة خاصة وأنه قرر الحلول محصل موريتانيا فى القسم الجنوبي من الصحراء . الذى أعلن ولاية مغربية جديدة باسم وادى الذهب .

كلف ضم الصحراء للمغرب أعباء باهظة على المستوى العسكرى والمالى والدبلوماسى فعلى المستوى العسكرى استمرت حركة البوليساريو تستمد معونات من ليبيا تارة والجزائر تارة أخرى حيث أقامت هناك قواعد للاجئين من الصحراء وشنت حرب عصابات كانت تتوقف لفترات على أمل التفاوض مع المغرب ثم تستأنف تارة أخرى . وكانت حرب الصحراء سببا فى استنزاف بعض موارد البلاد وازدياد حجم ديون المغرب علاوة على الأزمات الدبلوماسية التى سمعت العلاقات مع الجزائر ومع منظمة الوحدة الأفريقية التى اعترفت بجمهورية الصحراء كدولة مستقلة . ذلك أن أغلب أعضاء المنظمة هى من الدول الواقعة جنوب الصحراء والتى نشأت فى اطار التقسيمات الاستعمارية تلك التقسيمات التى لم تعترف بالتوزيعات الثقافية والقبلية وربما لانعدام التراث الثقافى المشترك أصلا وهو حالة تختلف عن التراث العربى الاسلامى الذى يجمع بين سكان الصحراء والمملكة المغربية .

وبينما تشكلت حكومة للصحراء فى المنفى برئاسة محمد عبد العزيز أمين عام جبهة البوليساريو عمد المغرب الى تخصيص مقاعد تمثل الصحراء فى مجلس النواب بالرباط كنوع من تأكيد السيادة المغربية على هذه المنطقة (١) . وقام بشدة العروض التى تقدمت بها جهات افريقية ودولية لاجراء استفتاء يستهدف حرية تقرير المصير لسكان الصحراء . الا أنه تحت وطأة ضغوط دولية طوال الثمانينات وشعور المغرب بعزلة فى منظمة الوحدة الأفريقية والرغبة فى إيجاد تقارب بين دول المغرب تمهيدا لانشاء الاتحاد المغاربى وافق الملك الحسن على مبدأ استفتاء سكان الصحراء على أن يخيروا بين الاستقلال أو الاندماج فى المملكة المغربية .

وما لبثت أن ظهرت عقبات متنوعة حول كيفية إجراء هذا الاستفتاء فهل يتم مع وجود القوات المغربية والإدارة المدنية التي أقيمت في المنطقة أم لا بد من انسحابها أو تخفيضها ؟ ومن سوف يحل محل القوات المغربية هل يسمح لمثلئ حركة البوليساريو بالتواجد العسكري في الصحراء الأمر الذي لم يوافق عليه المغرب مبدئياً لأنه لايعترف أصلاً بجبهة البوليساريو ولايقبل التفاوض معها . على العكس طالبت البوليساريو بأن يتم الاستفتاء بتواجد مشترك على أن يكون لها ثلث القوات المرابطة في الصحراء . وكلما تعقدت المباحثات استؤنف القتال . بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دكويار مارس نفوذاً كبيراً خلال سنة ١٩٩٠ أثمر في العام التالي بوقف إطلاق النار منذ شهر سبتمبر ١٩٩١ ويبدو أن استئصال الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تخفيض الدينار المغربي سنة ١٩٩٠ والمظاهرات المعادية التي واجهها القصر بسبب موقفه من حرب الخليج قد اقنعت المغرب بالتفاوض مع البوليساريو على أساس إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة .

بيد أن عقبة رئيسية عرقلت التوصل إلى اتفاق وهي تتعلق بإحصاء السكان الذين لهم حق التصويت فرأت جبهة البوليساريو أن هذا الحق يقتصر على السكان الذين دخلوا في الإحصاء الأسباني الذي أجرى سنة ١٩٧٤ وحدد رقم ٧٤ ألف كسكان أصليين للمنطقة في حين رأى المغرب أن هذا الرقم يحرم آلاف السكان الذين هربوا من الاستعمار الأسباني واستقروا في جنوب المغرب وقد عادوا إلى الصحراء بعد أن عادت إلى الوطن الأم وقدر المغرب عدد هؤلاء بـ ١٢٠ ألفاً يحق لهم التصويت في الاستفتاء المقترح ولكي يحل هذه المعضلة أقترح دكويار عقد مؤتمر في جنيف يشترك فيه ٢٨ من رؤساء العشائر سكان الصحراء الذين يعرفون كل عائلة بالاسم وأثر انعقاد المؤتمر في يونيو سنة ١٩٩٠ ظهر أن الخلاف لم يحسم لأنه لم يؤد إلى دخول العدد المطلوب بواسطة المغرب إلى المشاركة في الاستفتاء .

ولاشك أن انهيار الكتلة الشرقية والأزمة الداخلية في الجزائر قد حرمت البوليساريو من قدرتها على المساومة ومن ثم تلكا المغرب في الاستعدادات اللازمة لإجراء الاستفتاء بقدر ما سمحت له الظروف الدولية وهدهو الحالة العسكرية .

٤ - العلاقات المغربية الأمريكية :

حينما حصل المغرب على الاستقلال كانت الولايات المتحدة تحتل أربع قواعد جوية علاوة على قاعدة بحرية في بوريوتى أو القنيطرة . ويرجع وجودها في هذه الأخيرة الى أيام الحرب العالمية الثانية . أما القواعد الجوية فقد حصلت عليها بمقتضى اتفاق مع فرنسا في إطار حلف الأطلسي ، وذلك في سنة ١٩٥١ وقد شارك محمد الخامس الحركة الوطنية في الاحتجاج على عقد هذا الاتفاق الأخير . ولم ينصب احتجاجه على مبدأ حصول الولايات على قواعد بالمغرب . وإنما لأنه وجد ان ليس من حق الدولة الحامية منح هذه القواعد ، ولذلك لم يعض زمن طويل على اعلان الاستقلال حتى قام الملك بزيارة الى واشنطن وهناك ثبت وجود القواعد الأمريكية وأشاد أثناء هذه الزيارة بالعلاقات الوطيدة التي تربط بين البلدين منذ أقدم العصور . وذكر في هذه المناسبة كيف أن المغرب كان من أوائل الدول التي اعترفت بالولايات المتحدة بعد اعلان الجمهورية بقليل في سنة ١٧٨٩ وكيف أن البلدين تعاونوا لمجابهة «القرصنة» التي اشتهر بها البحارة الجزائريون في حوض المتوسط وعلى سواحل الأطلسي (١) .

ومن الواضح أن الموقع الجغرافي يجعل المغرب أقرب البلاد العربية الى الولايات المتحدة . ولذلك أبدت هذه الأخيرة اهتماما بشئون المغرب حتى أثناء اتباعها لسياسة العزلة فاشتركت في مؤتمر الجزيرة الذي عقد في سنة ١٩٠٦ وأقر مبدأ المساواة بين الدول الأجنبية في الامتيازات الاقتصادية . وفي أكثر من مناسبة أحتجت الولايات المتحدة على الاجراءات الفرنسية في عهد الحماية التي استهدفت إلغاء مبدأ المساواة . لذلك ساد فرنسا اعتقاد بأن الولايات المتحدة تساند الحركة الوطنية ، وتأكد هذا الاعتقاد حينما قابل روزفلت محمد الخامس على انفراد دون حضور القيم العام أثناء انعقاد مؤتمر للحلفاء في الدار البيضاء أوائل عام ١٩٤٢ وذهب الفرنسيون الى حد القول بأن هذه المقابلة هي التي شجعت الملك على تحدى الحماية وقربت بينه وبين الوطنيين . ولم ترحب الولايات المتحدة بقرار

(١) أنظر للمؤلف دراسة في مجلة السياسة الدولية عدد يناير سنة ١٩٦٩

يعتران - السياسة الخارجية للمملكة المغربية -

فرنسا خلع السلطان فى سنة ١٩٥٢ لذلك كانت جميع المبل مهياة لاقامة علاقات وثيقة بين المغرب وبين الولايات المتحدة بعد الاستقلال . فلم يعترض القصر كما رأينا على وجود القواعد . وحينما أخذت المعارضة تؤثر هذا الموضوع كانت نظرة الأمريكين الى القواعد العسكرية المقامة فى الخارج قد تغيرت .

ففى اوائل الخمسينات اعتبرت القواعد الامريكية بالمغرب ذات اهمية استراتيجية عظمى بدليل انه حينما اعترض بعض النواب فى الكونجرس على النفقات التى تكلفها اجيب بان تلك البلاد تحتل موقعا استراتيجيا ربما يكون اهم من اوربا بالنسبة للولايات المتحدة ، فهو يقع فى مواجهة السواحل الشرقية عبر الاطلسى . وعلاوة على ذلك فهو اقل تعرضا من اوربا لآى غزو برى مفاجيء قد يقوم به الاتحادالموفيتى . ومن المعروف ان عهد الصواريخ قد قلب هذه المفاهيم الاستراتيجية ، لذلك حينما اثار الوطنيون موضوع القواعد لم تبد الولايات المتحدة معارضة تذكر فى اخلائها . وبمناسبة زيارة الرئيس الامريكى ايزنهاور للمغرب سنة ١٩٥٩ اعلن ان آخر موعد لتصفية تلك القواعد سيحل فى نهاية عام ١٩٦٢ .

وفى اثناء الصراع على الحدود مع الجزائر أبدت الولايات المتحدة ميلا الى تأييد المغرب ، بل زودته ببعض الأسلحة ومنها الطائرات لمواجهة الأسلحة السوفييتية التى أرسلت الى الجزائر فى هذه المناسبة .

ورغز اختلاف النظام السياسى بين الجزائر والمغرب ان الصراع على حدود لم يحم على اساس عقائدى . وان ذلك رحبت الدولتان العظميان بالتصوية السريعة التى تمت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية . غير ان الملك الحسن خرج من هذه التجربة لينادى بنظرية تلتقى مع وجهة النظر الامريكية بالنسبة لافريقيا والشرق الأوسط .

فعلى اثر زيارة قام الى واشنطن سنة ١٩٦٥ عاد ليطالسب بتجريد المغرب العربى من السلاح واشراف الأمم المتحدة على المنطقة المتنازع عليها بالاضافة الى اشراف دولى عام لتنفيذ مبدأ التجريد من السلاح ، ولتشجيعه على هذه الفكرة اعتمد الكونجرس مبلغ ١٥ مليون

دولار للمملكة المغربية ضمن برنامج المعونة الأمريكية . وقد اثار هذا الاقتراح استياء الحكومة السوفييتية لأنها تعتبر القوات التابعة للأمم المتحدة في غالب الأحيان أداة لتسلسل النفوذ الأمريكي .

ازداد التقارب بين الحكومة المغربية وبين الولايات المتحدة منذ أن دخلت الأولى في صراع مكشوف مع المعارضة اليسارية ، وقد كشف النقاب عن وجود اتفاقات سرية بين الحكومتين . ففي أكتوبر سنة ١٩٧٠ كان الكونجرس يناقش الميزانية الخاصة بنقل بعض القواعد ، فعرف صدفة أثناء المناقشة أن الولايات المتحدة تحتفظ بـ ١٧٠٠ جندي في قاعدتين جويتين بالمقنطرة وبويحي . ويستخدم هؤلاء العسكريون في أعمال فنية دقيقة كإدارة أجهزة الاتصال المتعلقة بالآتمار الصناعية . ويعتبر هذا النوع من النشاط العسكري الصورة الجديدة التي حلت محل القواعد الكلاسيكية . وهذا الوجود وإن كان ضئيل الحجم فإن قيمته عظيمة للاستراتيجية الأمريكية كما دلت مناقشات الكونجرس . وكان على الحكومة المغربية أن تبرر موقفها بعد نشر هذه الأنباء فذكرت أن مهمة هؤلاء الجنود هي تدريب الجيش المغربي، غير أن ذلك التبرير لم يكن مقنعا ، فالمسألة برمتها كشفت في وقت اشتد فيه سقف الرأي العام العربي على أمريكا . وذكرت المعارضة كيف أن أراضي المغرب صارت تستخدم لمساعدة إسرائيل في حربها العدوانية على العرب .

وقد أكد النزاع حول الصحراء استمرار العلاقات الحسنة بين المغرب والولايات المتحدة . فرغم الاختلاف الظاهري بين البلدين حول خطة السلام في الشرق الأوسط ، فقد واصلت الولايات المتحدة تزويد المغرب بالأسلحة والمعدات لمواجهة البوليساريو والجزائر . ويمكن القول أن الولايات المتحدة حلت محل فرنسا في مجال التعاون العسكري إذ لم تتعرض علاقات البلدين لأزمات بسبب سلوك الحكومة المغربية وبطشها بالمعارضة مثلما تسبب ذلك في أزمات دبلوماسية مع فرنسا .

١

٥ - التوجهات العامة للسياسة الخارجية :

مر المغرب بمرحلة حاول خلالها محمد الخامس أن يقلت من قبضة النفوذ الفرنسي عن طريق التحاقه بمجموعة من الدول الأفريقية التي أعلنت نفسها غير منحازة بين الشرق والغرب وكان عبد الناصر قد تزعم هذه

المجموعة باسم كتلة الدار البيضاء ٠٠ وإذا كان محمد الخامس قد ارتقى الى السلطة بعد مرحلة كفاح وطني فإن ولي عهد الحسن نشأ نشأة مختلفة فقد اظهر منذ أن كان وليا للمعهد ميوله نحو الغرب ليس على المستوى السياسي فقط بل على المستوى الحضارى ايضا ٠ ففي دورة دراسية ترأسها في فلورنسا في سنة ١٩٥٨ حث الحسن العرب على الاستفادة من الحضارة الغربية والتعاون في اطار تراث مشترك للبحر المتوسط ٠

وفي السبعينات بينما كانت عناصر التوتر مع فرنسا غير قائمة انغرد المغرب بالاشتراك مع فرنسا في حملته عسكرية الى زائير تستهدف تثبيت حكم موبوتو الذي دله الغرب على حساب شعبه المطحون ٠ وربما كان من اسباب تدخل الحسن في هذا القطر الاقريقي هو مناهضة الحكومة اليسارية المجاورة في أنجولا ، كما أن هذا التدخل ينسجم واحدى الدوائر التى وضعها المغرب لسياسته الخارجية فهو مثل الاقطار الاخرى التى أستقرت في شمال افريقيا حدد ثلاث دوائر كانت تختلف من حيث اولوياتها (١) وتأتى الدائرة الأفريقية في المرتبة الثالثة بعد الاسلامية والعربية ٠

ويعود وضع الدائرة الاسلامية في الدرجة الاولى من الأهمية الى أسباب متنوعة منها : أن عدد المتكلمين بالبربرية يبلغ في المغرب نحو ٣٦٪ وهو يزيد عن عدد المتكلمين بها في الجزائر ٢٥٪ ولكن يضعف من هذا التفسير ان المشكلة البربرية اخذت تتلاشى منذ الاستقلال ، وعلى خلاف الاكراد يسلم البربر بأن العربية هي لغة الثقافة الوحيدة المعترف بها ولايستخدمون البربرية على اختلاف لهجاتها الا في الحديث اليومي ٠ انن فالأرجح عتقا لتفسير هذا الاتجاه الاسلامي لدى الحكومة المغربية هو الرغبة في التضامن مع الحكومات المحافظة ٠

وقد جسد الحسن الثاني هذا الاتجاه بجولته في الشرق الأوسط سنة ١٩٦٨ ٠ ثم قرن نشاطه بنشاط الملك فيصل في الدعوة الى المؤتمر الاسلامي،

(١) انظر للمؤلف بحثا بالفرنسية بعنوان

L'idée du Panarabism Maghreb.

التي في مؤتمر تاريخ البحر المتوسط في نيس سنة ١٩٦٨ (مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٩) ٠

وجاء حديث المسجد الأقصى فرصة لبث الحماس لدى رؤساء الدول الاسلامية
كى يعقدوا مؤتمر قمة اسلامى . واختيرت الرباط مقرا للمؤتمر ، وافتتح
بالفعل فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

ونستخلص من هذا المؤتمر عدة نتائج : أولا : أن الفكرة لم تقنع
كثيرين من رؤساء الدول التى توصف بالاسلامية فتغيب الكثيرون منها .
ثانيا تبين التباعد التام فى اتجاهات السياسة الخارجية لمجموعة كبيرة
من الدول تختلف من حيث النظم والموقع ودرجة التقدم . ثالثا : أن حادث
احراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩ يعتبر فرعا من مسألة القدس التى وحدتها
اسرائيل لتكون عاصمة لها وصارت من اعقد المشكلات للوصول الى الحسل
السلمى فيما بعد . ورغم ذلك فقد بقى الملك الحسن يتراس لجنة خاصة تعنى
بشئون القدس ومستقبل الآثار الاسلامية هناك وبدت هذه اللجنة شبه مجمدة
معظم الوقت .

أما التحرك فى الدائرة العربية فقد ظهرت بوادره فى سنة ١٩٦٠ حينما
أشتهر المغرب بطرح مشروع لتعديل ميثاق الجامعة العربية يدعو السى
الفاء قاعدة الاجماع والاخذ بنظام التصويت بالأغلبية بحيث تسرى قرارات
الأغلبية على جميع الأعضاء وهو اقتراح ينم عن رغبة المغرب فى تقوية فاعلية
الجامعة العربية الأمر الذى لم يلق استجابة من معظم الأعضاء الآخرين .

وقد تأثر المغرب بالمنازعات العربية العربية ليس فقط نتيجة الصدام المسلح
مع الجزائر بل انعكست عليه بدرجة أقل الخلافات فى المشرق وأسلوب حل
النزاع العربى الاسرائيلى خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . قد انفرد الملك
الحسن بمواقف أملاه عليه تعامله مع الجالية اليهودية الكبيرة فى المملكة
وحتى من قبل توليه الحكم عين الملك محمد الخامس أحد أعضاء هذه
الجالية فى الوزارة المغربية الأولى بعد الاستقلال كدليل على التسامح
وحيثما وقعت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واشتعلت المظاهرات المعادية لليهود
فى عدة اقطار عربية بطشت حكومة المغرب بالمتظاهرين ولم يكن بإسرع
الحسن فى هذه السنوات الأولى أن يظهر استعداده للاتصال بالدولة
الاسرائيلية مباشرة ففض الطرف عن هجرة اليهود المغاربة الى فرنسا ومن
ثم الى اسرائيل كما أنه استقبل ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى الذى
كان مختلفا مع الصهيونية الأمر الذى لم يثر احتجاجات لدى الأقطار

العربية الأخرى التي اتصلت بجولدمان علنا • وبدا الملك الحصن في حرب أكتوبر وكأنه من أكثر دول المغرب تعاوناً مع جبهة المواجهة فأرسل بفرقة إلى جبهة الجولان ولكن منذ أن تحول السادات إلى التقارب مع الولايات المتحدة واتصل مباشرة بالاسرائيليين سرّاً كان للحسن أسبق منه في هذا الاتجاه •

ويدخل اقتراب المغرب مع الدولة العبرية في إطار مختلف عن دول المواجهة فهو لاينطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام وربما كان منطلق الحسن في هذه الاتصالات هو التقارب مع الولايات المتحدة ، كما فسره البعض (١) برغبة الملك في التعاون مع الموساد الاسرائيلي بقصد دفع الاخطار التي تهدد نظام الحكم عن طريق التمسيق مع المخابرات المغربية •

وحسب رواية الملك الحسن نفسه فإن ديان وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت هو الذي أخذ زمام المبادرة سنة ١٩٧٧ بزيارة المغرب وكان الحديث يدور أولاً حول امكانية الانسحاب من الجولان فأبدى الوزير الاسرائيلي تشاؤمه من احتمال الاتفاق مع سوريا ورأى أن مصر أيسر في التفاهم معها فقال الملك هل تقابلون مبعوثاً خاصاً للسادات للبحث معه هنا حول تغيير طبيعة العلاقات بينكم وبين مصر فأجاب ديان بأنه يرحب بذلك (١) •

وقد كان الحسن من أوائل الحكام العرب الذين دعوا إلى التفاهم المباشر مع الدولة العبرية ومن ثم فقد صار مؤهلاً للقيام بالترتيبات التي أدت إلى لقاءين بين مبعوث السادات حسن التهامي وبين موسى ديان ولم تكشف الوثائق بعد عما إذا كانت زيارة القنس قد اشير إليها خلال هذه اللقاءات التي تمت في شهر أغسطس فقد مضت ثلاثة أشهر قبل أن يعلن السادات مبادرته الشهيرة وقد انفرد الحسن بتأييد هذه المبادرة ولكن ملك المغرب لم يستطع أن يواصل التمسك بموقفه أمام الضغوط العربية ولا سيما ضغوط الدول النفطية التي تلوح بالمنح والتمنع • وعليه فقد سائر الملك الاتجاه

(١) محسن عوض . الاستراتيجة الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد

العام الذى اتخذ فى مؤتمر بغداد وهو مقاطعة مصر . ويعترف فى مذكرته بأن ذلك الموقف العربى كان خطأ كبيراً (١) .

وهكذا وقف الملك موقفاً سلبياً من معاهدة كامب ديفيد فلا هو اشترك مع جبهة الصمود والتصدى المعادية لمصر ولا هو أيدها بنفس الوضوح الذى عبر عنه فى بداية زيارة السادات للقدس . ولم تنقطع على أية حال اهتمامات الحسن بقضية فلسطين وهو يذكر كيف اختلف مع صديقه الملك حسين حول مستقبل الضفة الغربية بعد احتلالها ان مال الى الفريق الذى يفضل اقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع على خطة الخيار الارضى . وربما كان احساس الملك بمركزه الدينى هو الذى يدفعه الى محاولة اثبات وجوده فى قضية تبدو بعيدة من الناحية الجغرافية عن بلاده . ومن هنا كان اختياره فى مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢ رئيساً للجنة القدس التى تدافع عن حق المسلمين فى الاحتفاظ بنوع من الاشراف ان لم تكن السيادة على الأماكن المقدسة (وثالث الحرمين الشريفين أى المسجد الأقصى بالقدس الشرقية) . ويرى الملك ان مؤتمر فاس يعد نقطة تحول فى الاستراتيجية العربية فالممرة الأولى تقر الدول العربية ضمناً بالاعتراف بإسرائيل وذلك من خلال الاعتراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

خلاصة القول أن ملك المغرب تبنى السياسة الواقعية التى تشبه مواقف السادات الى حد كبير مع هذا الفارق هو انه لم يكن مضطراً الى اتباع مثل تلك السياسة لتحرير جزء من أراضيه .

اضطر الحسن الى ان يعود لأسلوب السرية فى اتصالاته بإسرائيل ففي سنة ١٩٨٤ سمح لبعض النواب من الكنسيت للحضور الى المغرب للمشاركة فى مؤتمر اليهود المغاربة وربما اضطر الى السرية فى هذه الحقيقة لأن الحسن كان يستضيف مؤتمرات القمة العربية أكثر من أى زعيم عربى آخر ويجد متعة فى هذا النشاط السياسى على المستوى العربى والذى قد يساعده فى مواجهة المعارضة الداخلية . هكذا كان انعقاد مؤتمر قمة الرباط فى سنة ١٩٧٤ ثم مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢ وهو المؤتمر الذى انبثقت

(١) الحسن الثانى : ذاكرة ملك . صفحة ١٦٢ وما بعدها .

عنه نقطة التحول في السياسة العربية خارج مصر اذ اعترف المشتركون فيه بشكل ضمني بالوجود الاسرائيلي ، وقبل ان يتفجر الموقف العربي بسبب حرب الخليج استضاف الحسن الثاني مؤتمر قمة الدار البيضاء سنة ١٩٨٩ والذي كان هدفه البحث عن اسلوب مشترك لنفع عملية السلام الى الامام لكنه شغل معظم الوقت بالتوفيق في الخلاف الناشئ بين سوريا والعراق حول الازمة اللبنانية .

ولاشك ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وتعثّر مساعي السلام الاخرى قد شجع الحسن على الخروج من الأساليب السرية واستقبال شيمون بيريز سنة ١٩٨٦ في زيارة رسمية لم تثر في حينها سوى انتقادات محدودة في العالم العربي مما يدل على التحول التدريجي الذي طرأ على فكرة التسوية مع اسرائيل .

كان التضامن الأفريقي احدى الدوائر الهامة في السياسة الخارجية المغربية والحافز الظاهر على اتخاذ هذا الاتجاه هو اجتذاب موريتانيا التي تضم عناصر زنجية الى الانضمام الى المملكة المغربية ، ولكن هذه السياسة أدت الى نتيجة عكسية عزلت المغرب في بعض الاوقات عن منظمة الوحدة الأفريقية . ومن المعروف ان المغرب منذ ان استقل وهو ينادي بضم موريتانيا الى اراضيه مستندا الى حقوق تاريخية وروابط عنصرية ودينية واجتماعية .

وحينما قررت فرنسا منح الاستقلال لمستعمراتها السابقة في غرب افريقيا أعلنت موريتانيا للحكم الذاتي فسارت في نفس مراحل التطور التي سارت فيها دول غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية . والواضح ان عهد الادارة الفرنسية هو الذي ربط موريتانيا بهذه المجموعة وبعدها عن المغرب ، وألا فان معظم السكان نحو ٧٥٪ يتكلمون أما العربية او إحدى اللهجات البربرية . ولاتزيد العناصر الزنجية عن ٢٥٪ من عدد السكان(١) .

وعندما اقترب موعد تقرير المصير ظهرت في موريتانيا ثلاثة اتجاهات سياسية : احدها يدعى بحزب النهضة الوطنية ، وهو الذي تبني فكرة

(١) انظر للمؤلف وآخرين (الجمهورية الاسلامية الموريتانية) دراسة شاملة .

الاتحاد مع المغرب • والثاني يدعى حزب الاتحاد الموريتاني ، وينادى بإقامة اتحاد فدرالى فى غرب افريقية تكون موريتانيا احدى أعضائه • اما الاتجاه الثالث فقد شكل حزبا يعرف بالتجمع الموريتاني ، وهو الحزب الذى حصل على أغلبية المقاعد فى أول جمعية تشريعية انتخبت سنة ١٩٥٨ وتولى رئيس الحزب مختار ولد دادة الادارة المحلية • ومنذ ذلك الحين وهو يعمل على اقامة جمهورية مستقلة عن كل من المغرب والاتحاد الفدرالى المقترح لغرب افريقيا •

وعلى اثر اعلان الاستقلال الرسمي فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ طلبت موريتانيا الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، فاحتج المغرب بشدة وتصافى ان الاتحاد السوفييتى كان يشكو من استبعاد دولة شيوعية من المنظمة الدولية فزأى أن يرد على ذلك برفض طلب موريتانيا مستخدما حق الفيتو . وذلك باعتبارها دائرة فى فلك النفوذ الفرنسى •

اثار موقف المغرب انقساميا بين الحكومات الافريقية فقد شعرت الحكومات العربية فى افريقيا مثل زيمبابوا فى اسيا ان الحاق موريتانيا بالمغرب مسألة قومية ، اذ أنها ستؤدى الى انتزاع جزء من الوطن العربى من السيطرة الفرنسية التى استمرت قوية حتى بعد اعلان الاستقلال الرسمي ، وشذت تونس فى هذه المسألة واتفقت مع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية على احترام الدول التى تنشأ فى اطار ما رسمه الاستعمار من حدود ادارية ، لأن فتح الباب للمطالب الاقليمية على أسس تاريخية أو عنصرية من شأنه أن يثير فوضى لانهاية لها فى الأوضاع القائمة بالقارة •

ولما تأسست منظمة الوحدة الافريقية وتبنت هذه النظرية لانت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى ازاء الاعتراف بموريتانيا فتوقفت أولا الحملات الاذاعية فى سنة ١٩٦٤ وفى العام التالى اعترفت مصر بها ، ولم يحدث فلك رد فعل عنيف على العلاقات مع المغرب مثل ماحدث يوم أن اعترفت تونس بها أول قيامها • وشيئا فشيئا أخذت الحكومة المغربية تغفل موضوع المطالبة بموريتانيا ، ثم أبدت استعدادا للاعتراف بها • وفى ٨ يونية سنة ١٩٧٠ قام ولد دادة بزيارة للمغرب حيث عقد فى الدار

البيضاء معاهدة حسن جوار على أساس الحدود التي خططت في العهد الاستعماري .

وما لبثت مسألة الصحراء أن دعمت العلاقات بين خصمى الأمم .
فقد انتهى الأمر . كما ذكرنا ، باقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا وعقد معاهدة دفاع بين البلدين . وعندما خُزجت موريتانيا من حرب الصحراء سنة ١٩٧٩ تغير نظام الحكم فيها ، طلبت انتهاء هذه المعاهدة ، مع بقاء اتفاق حسن الجوار .
نلك أن موريتانيا كانت في سنوات الاستقلال الأولى أميل إلى توثيق الروابط مع مجموعة غرب أفريقيا . ثم تسخت عوامل أخرى اجتذبتها نحو العالم العربى ، منها : توقف المغرب عن دعواه ، ثم تطوع الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم المساعدات والقروض والاستثمارات لتخفيف المتاعب الاقتصادية عن هذه النولة التى اختارت الجمهورية الإسلامية الموريتانية أسما لها . وبعد التقلب على معارضة العناصر الزنجرية لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية أو تحت تأثير مساعدات دول النفط ، والحماس العربى الذى أعقب حرب أكتوبر . اختارت موريتانيا الالتحاق بجامعة الدول العربية بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال .

الفصل السادس والعشرون

التعليم والتعريب

واجهت الدول المغربية مشكلات تعليمية معقدة في بداية عهد الاستقلال فكان عليها أن تقوم بعمليتين في آن واحد : مكافحة الأمية المتفشية ، وتعريب التعليم ولغة الثقافة والإدارة ، نظرا إلى أن الفرنسيين عمدوا إلى فرض لغتهم وثقافتهم على المغرب العربي بدرجات متفاوتة وصلت إلى العمل على محو الشخصية العربية في الجزائر .

وقد تكون تونس هي أقل الدول الثلاث معاناة لهذه المشاكل . فقد كانت نسبة التعليم فيها أعلى عند الحصول على الاستقلال . واستطاعت بعد تنفيذ خطتها العشرية (١٩٥٩ - ١٩٦٩) أن تقترب من محو الأمية ، كما أنها قطعت شوطا لا بأس به في التعليم المهني وتعليم الكبار .

وهي الوحيدة التي تعتمد على نفسها في أعداد المدرسين الذين يستخدمون اللغة العربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وينطبق هذا أيضا على معظم المدرسين الذين يستخدمون الفرنسية في هاتين المرحلتين . فمن بين ٧١ ألف مدرس لم يزد عدد الفرنسيين عن عشرة آلاف . وكما سيتضح لنا لم تتخذ الحكومة التونسية أية خطوة نحو التوسع في التعريب ، مكتفية بمركز اللغة العربية الذي كان قائما من قبل .

ويلاحظ أن دول المغرب كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها للتعليم . بلغ في تونس نحو ٢٥٪ ولنه زاد عن ذلك في الجزائر والمغرب نظرا لكثرة الأعباء التي خلفها العهد الاستعماري ، فقد بلغت نسبة الأمية في المغرب مثلا عند الاستقلال ٨٥٪ وفي الجزائر لم تستطع المدارس الابتدائية رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الحكومة أن تستوعب أكثر من ١٨٤.٠٠٠ ر ٧٨٤ ألف من مجموع الأطفال الذين هم في سن الإلزام وهو ٢ مليون ، ١١٨ ألف ، فالنسبة لارتفاع عن ٤٧٪ وهي أعلى من ذلك بالنسبة للمغريات ، وفي الأقاليم خارج الجزائر ووهران .

وقد بلغ اهتمام المغرب بقضية التعليم الى حد انه اقام فى سنة ١٩٦٨ ثلاث وزارات لكل من المراحل التعليمية الثلاث : الابتدائى والثانوى والعالى . وقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٩ مليوناً ، ٩٠٠ ألف ، وبالثانوى ٢٦٠ ألف وهو يمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورن بعدد تلاميذ الابتدائى .

بلغت نسبة المدرسين المغاربة (١) ٥٤٪ فى المدارس الابتدائية ، ٥٧٪ فى المدارس الفنية ، ١٢٪ فى المدارس الثانوية . ونظرا للاتجاه نحو التعريب فان المدرسين الاجانب لا يستقيدون من فرنسا وحدها ، بل صغار المشرق العربى يقدم نسبة كبيرة منهم . وكانت مصر هى التى تزود الجزائر والمغرب باكثر نسبة من هؤلاء . غير ان المغرب بدأ منذ سنة ١٩٦٣ لأسباب سياسية يفضل عدم الاعتماد على دولة عربية واحدة . وفى الجزائر طبق التعريب بالتدريج فى المرحلة الابتدائية وتلتها المرحلة الثانوية خطوة خطوة ويمكن القول ان ارتفاع نفقات التعليم ترجع الى سببين : الاعتماد على هذا العدد الكبير من المدرسين الموفدين من الخارج . وثانيا : وجود تلك الظاهرة العامة فى الاقطار النامية وهى ان معظم السكان هم فى سن اثنى من العشرين .

وإذا كان الاعتماد على الخارج ضروريا بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية فمن باب أولى ان تستعين دول المغرب العربى بالأساتذة الاجانب لتكوين هيئة التدريس بجامعاتهم . وقد تعجلت هذه الدول التوسع فى التعليم الجامعى وخاصة الجزائر ثم المغرب ، وذلك لسد الحاجة الى الموظفين الفنيين سواء فى الادارة أو فى المهن الحرة . فهى اذن دعامة من دعائم استقلالها الفعلى .

وفى العهد الاستعمارى لم توجد بالمغرب العربى كله سوى جامعة واحدة ، هى جامعة الجزائر التى أسسها الفرنسيون على نسق الجامعات

(١) انظر قسم التعليم فى الكتاب السنوى الفرنسى الذى يصدر لمسح احوال المغرب العربى وقد راجعنا الاحصاءات حتى سنة ١٩٧٠ .
annuaire de l'Afrique du Nord
(المغرب العربى)

الفرنسية دون مراعاة للبيئة . ولذلك كان على الجزائر بعد الاستقلال أن تطورها أولا ، وقبل أن يكتمل هذا العمل عمدت الى انشاء جامعتين جدينتين احدهما في وهران سنة ١٩٦٦ ، والثانية في قسنطينة سنة ١٩٦٧ ثم اضافت ثلاث جامعات أخرى اقليمية .

اما في المغرب وتونس فقد كان يوجد بهما قبل الاستعمار معاهد اسلامية عالية على نمط الأزهر : أشهرها جامع القرويين في فاس والزيتونة في تونس . واتجه بعض المصلحين الى الدعوة لتطوير هذين المعهدين واعدادهما لتدريس العلوم الحديثة . غيز أن الصلة كانت منقطعة تماما بين نظام التدريس ومناهجه في مثل هذه المعاهد وبين العلوم العصرية لذلك صار من الأيسر اتخاذ المعاهد العالية التي أسسها الفرنسيون نواة لإنشاء الكليات الجامعية . هكذا طورت معاهد الرباط الى كليتين للأدب والحقوق سنة ١٩٥٨ كما طورت معاهد تونس الى جامعة تضم خمس كليات سنة ١٩٦١ ، وقد أدمج معهد الزيتونة في الجامعة وحول الى كلية للدراسات العربية والاسلامية . أما جامع القرويين فقد بقى محتفظا بنظامه التقليدي العتيق ونشأت مشكلة ايجاد العمل لمخرجي هذا المعهد إذ أن المجالات محدودة بالنسبة لتخصصاتهم .

وتبدأ هذه الجامعات عادة باعداد الكليات النظرية . فلم تنشأ كلية للطب مثلا في الرباط الا في سنة ١٩٦٩ . وقد سارت جامعات المغرب على النظام السائد في فرنسا وهو أن تكون نواة الجامعة كليات أربعة فقط هي الطب والعلوم والآداب ثم الحقوق والعلوم الاقتصادية . أما الفروع الأخرى كالزراعة والهندسة فتخصص لها معاهد عليا .

وكنتيجة لهذا التوسع السريع في تأسيس الجامعات لم يكن بالإمكان ايجاد هيئة تدريس مؤهلة تأهيلا كافيا للقيام بأعباء التعليم الجامعي في بعض الأحوال ، كذلك لم توضع شروط دقيقة لقبول الطلبة . فقد حدث أن احتج قداماء المجاهدين في الجزائر على حرمانهم من التعليم الجامعي ، واتهموا الجامعة بأنها ورثت الاستقراطية عن العهد الاستعماري . فاستجلبت الحكومة لهذا الاحتجاج ومنحت قداماء المجاهدين فرصة للالتحاق بالجامعة دون اشتراط الحصول على الشهادة

الثانوية ، بل يكفى بإجتياز سنة اعدادية تحت اشراف الجامعة ولعل
مادفع الدولة الى هذا التساهل هو شعورها بالحاجة الى الخريجين
لسد النقص فى أجهزة الادارة والتدريس الخ ...

١ - التعريب :

تعريب الثقافة العامة : يمكن ان نميز بين ثلاثة اطرار عند تناول
التعريب - تعريب الثقافة ، ونعنى بذلك استخدام اللغة العربية فى مجالات
الاعلام والمسرح والكتب التى تتداولها الأيدى - ثم تعريب التعليم وتعريب
لغة الادارة - وقد يبدو غريبا الا يتمشى تعريب أحد هذه القطاعات مع
تعريب القطاع الآخر ، وذلك لاعتبارات سياسية - ففى الجزائر مثلاً
حيث كانت تبدو اللغة العربية ضعيفة فى مجال الثقافة العامة اتبعت الحكومة
سياسة نشطة لتعريب التعليم ، وعلى العكس تتمتع اللغة العربية بانتشار أوسع
فى مجال الثقافة فى تونس بينما تعمدت الحكومة التونسية قهر التعليم
العالى على اللغة الفرنسية فى العقد الأول من الاستقلال تمشياً مع السياسة
التي تبنتها فى الماضى والتي استهدفت ربط تونس مع فرنسا والأقطار
الأفريقية الناطقة باللغة بالفرنسية فى مجموعة من الدول تكون اللغة
الفرنسية أداة اتصال وثيق فيما بينها فى مختلف المجالات ، وتصرف
هذه السياسة بالفرنكوفونية - أما المغرب فقد وقف موقفاً وسطاً بين
الاتجاهين السابقين .

ولعل الظروف التاريخية التى مر بها كل قطر من حيث تاريخ
استعماره وطبيعة علاقاته مع فرنسا هى التى أدت الى تلك الأوضاع
المتضاربة ، فقد شهدت تونس مثلاً نهضة ثقافية قبل سقوطها فى براثن
الحماية الفرنسية - ولم تعمد سلطات الحماية الى محو شخصية البلاد
العربية ، وانما شجعت غالباً ازدياد اللغة فى مرحلة التعليم المتوسط -
ولذلك صار الجيل الحالى من المثقفين التونسيين يجيد اللغتين وهسو
ما يشتهر فى المغرب العربى باسم البيلانجزم *Bilanguisme*

ولم تنقطع صلات تونس فى عهد الحماية بالنهضة الأدبية فى العالم
العربى بل خرج بعض شعرائها مثل أبى القاسم الشاذلى عن الأطار المحلى

وصار يقرأ في مختلف البلاد العربية . وتنتشر الصحف اليومية العربية على قدم المساواة مع الفرنسية بل تتفوق المجلات الأسبوعية العربية على نظيراتها الفرنسية .

وعلى العكس من ذلك لم تكن تصدر في الجزائر سوى صحيفة يومية عربية واحدة هي الشعب وكانت أقل انتشاراً من صحيفة المجاهد التي تصدر بالفرنسية . أما الصحف الإقليمية فكانت لاتصدر الا بالفرنسية . الجمهورية ، في وهران ، النصر ، في قسنطينة بالرغم من ان هذه المدينة الأخيرة تعتبر المركز الرئيسى للثقافة العربية في الجزائر .

وفي المغرب انطبع الخلاف بين المستعمرين والمتفرنسين بسياسة الماريشال ليوتى اول مقيم عام فرنسى في عهد الحماية . فقد كان ليوتى معجبا بالتراث المغربى القديم . ولذلك حافظ على مظاهره من عمارة وفن . وشملت هذه المحافظة جامعة القرويين . وعندما قرر تخطيط مدن جديدة كان يقيما في جوار أسوار المدن القديمة حتى لا يزيل معالمها . وعلى هذا النسق فصل بين بيئتين ثقافيتين . فترك المحافظين على الثقافة العربية يعيشون في ظل المناهج التقليدية دون أن يتأثروا كثيراً بالأساليب العصرية ، وابتعدت الشقة بينهم وبين الذين اصطنعوا الثقافة الفرنسية من أبناء البلاد . ومن هنا كان الصراع في المغرب أظهر منه في تونس ، وأمتد الى داخل برامج الأحزاب السياسية فتبنى حزب الاستقلال المحافظة على التراث العربى الإسلامى واعطاء اليهود الإسلامية مكان الصدارة في مقررات التاريخ والعناية بالفلسفة الإسلامية في مختلف مراحل التعليم .

وتصدى علماء جامعة القرويين لمناهضة الأفكار الحديثة بما في ذلك الاشتراكية واعتبروها مستوردة من الخارج كما تبين ذلك من المؤتمر الذى عقده سنة ١٩٦٤ وعارضوا فيه فرض ضرائب الشركات .

ولا يقل الصراع بين أنصار الثقافتين في الجزائر عنه في المغرب أن لم يكن أشد عنفاً . ويرجع ذلك أيضا الى ظروف تاريخية فمن المعروف أن الادارة الفرنسية عمدت الى محو الثقافة العربية فلم تبق حية الا بين

علماء الدين الاسلامى . ولم تشجع الادارة الاستعمارية التعليم المزدوج .
وهنا ايضا اقتصرت دراسة العربية على المشتغلين بالشئون الدينية .
وحينما ارادت جماعة العلماء فى الثلاثينات أن تحيى الثقافة العربية
وتجعلها ملائمة لمتطلبات العصر ، جوبت بمعارضة شديدة من الادارة
الفرنسية . والواقع أن الجزائر لم تكن تعاني فقط من محو شخصيتها
العربية وانما عانت ايضا من نقى الأمية فعند الاستقلال قدر عدد
المتعلمين بالفرنسية بـ ١٠٪ وبالعربية بـ ٥٪ واصحاب اللغة المزدوجة
٨٪ وترتب على ذلك انه عندما حصلت الجزائر على الاستقلال لم تجد
الدولة امامها سوى هذا الجيل الجديد ممن تلقى ثقافة فرنسية محضه
قادرا على تولى الوظائف الادارية والفنية . ولم يكن هناك يد من استخدامه
لسد العجز الذى نشأ فجأة بانسحاب الموظفين الفرنسيين . بل ان هذا الجيل
الجديد لم يعد سوى قدر يسير من حاجات البلاد .

ومما يسترعى الانتباه أن تكوين هذا الجيل من الجزائريين المتعلمين
بالفرنسية قد تم فقط انشاء الثورة الكبرى اى خلال السنوات السبع
التي سبقت الاستقلال . اذ ارادت الادارة الفرنسية أن تواجه الثورة
ببعض الاصلاحات ومن بينها التوسع فى تعليم الجزائريين ، وكان أبناء
المستوطنين هم الذين يحتلون معظم الفصول فى المرحلة الثانوية . وتكاد
الجامعة تقتصر عليهم . وللمرة الأولى خصصت نسبة ١٠٪ للشبان
الجزائريين فى الجامعة . وبالتالي نستطيع القول انه لو لم تعد فرنسا
الى نشر التعليم بين الجزائريين فى هذه الحقبة الأخيرة من عهدها
الاستعماري لصارت سياسة التعريب ايسر تحققا ، اذ أن الجيل الناشئ
من المتفرنسين سيعاود عرقلة التعريب دفاعا عن مصالحه الخاصة .

وانعكست آثار الصراع بين انصار الثقافتين العربية والفرنسية على
الاتجاهات السياسية . فيلاحظ مثلا أن المتشبعين بالثقافة الفرنسية مالوا
وقتا ما الى تحديد الصلات بالشرق العربى . وعبروا عن ذلك أحيانا
بالتشبث بفكرة المغرب الكبير وأحيانا أخرى بإبراز النزعة الإقليمية الضيقة .
أما انصار الثقافة العربية فتربطهم بالشرق صلات عاطفية وكثير منهم
نشأ بين معاهده . فبينما تركز الاذاعة الناطقة بالعربية على أخبار المشرق

العربى تعطى الاذاعة الموجهة بالفرنسية اهمية خاصة لأخبار الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

ويتردد صدى التيارات الفكرية والسياسية بمجرد أن تظهر فى فرنسا على المتفرنسين فى المغرب العربى . فيلاحظ أن المظاهرات التى قام بها الطلبة اليساريون فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ قد انعكس تأثيرها على طلبة الأقسام الفرنسية فى جامعات المغرب وإذا بالطلبة يقلدون زملاءهم الفرنسيين بالمطالبة بالاشتراك فى مجالس الكليات .

وقد أخرج ذلك حكومات المغرب الثلاث مما جعلها تفكر فى تخفيف الصلة بالثقافة الفرنسية . وأعلن الملك الحسن بهذه المناسبة أن سياسة فرنسا هى التى تضعف مركزها الثقافى فى المغرب ، ذلك أن بعض الأساتذة الفرنسيين وكثيرا ممن يعملون فى شمال أفريقيا هم أساتذة يساريون يقومون بنقل هذه الآراء والتيارات الى طلبتهم المغاربة .

يخطر كثير من الكتاب المغاربة الى معالجة شئون بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مؤلفات باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك تهديدا لشخصية المغرب العربية إذا كان الأمر يتعلق برسائل جامعية ولكن وجه المسألة يتغير تماما إذا اتخذ الأديب من لغة أجنبية أداة للتعبير عن أحاسيسه . وهذه الظاهرة شائعة فى الجزائر بصفة خاصة . فقد اضطرب بعض كتاب المسرح والقصة الى اتخاذ اللغة الفرنسية أداة للتعبير ، أولا لأنهم ليس يوسعهم أن يخرجوا عنها ، وثانيا لأن جمهورهم من الجزائريين أنفسهم هو أكبر عددا . فالمسرحيات التى تعرض بالفرنسية كانت تلقى اقبالا أعظم من المشاهدين بينما يقل عدد الرواد إذا عرضت نفس الرواية بالعربية .

وقد اثير جدل بهذه المناسبة عند وصف هذا الانتاج الأدبى وهل يعد جزائريا أم فرنسيا ؟ وهل يكون جزائريا لمجرد أنه تناول موضوعات محلية وخاصة تلك المسرحيات والقصاص التى صورت حياة المجاهدين اثناء الثورة ؟ ويجاب على ذلك بأن بعض الكتاب الفرنسيين اليساريين تناولوا نفس الموضوعات ، ولكن مما لاشك فيه أن البيئة التى عاشها الكتاب الجزائري ومعاناته تترك انعكاساتها أيضا . ومن جهة أخرى

فان هؤلاء الكتاب يشعرون بالأسف لعجزهم عن التعبير بلغة بلادهم ،
كما علق على ذلك الأديب الجزائري كاتب ياسين اذ قال اننى أشعر
باننى منفى وسط الثقافة الفرنسية -

تتصل كتابة التاريخ اتصالا وثيقا بتكوين الشخصية الوطنية -
وقد شهدت تونس فى القرن التاسع عشر محاولات عدة لتسجيل أحداث
القرن بطريقة وسط بين مناهج القدامى وبين المناهج الحديثة - يتضح ذلك
مثلا من كتاب صفوة الاعتبار ليبرم الخامس أو كتاب المسالك والممالك
لخير الدين باشا التونسى . ثم خطا التاريخ خطوة أفضل نحو المنهج الحديث
عندما تناوله مؤرخ واثرى معروف هو حسن حسنى عبد الوهاب الذى أمتد
به العمر الى ما بعد الاستقلال .

وقد بدلت الجزائر المستقلة جهودا عظيمة لتعريب كتابة التاريخ .
فكانت أقسام التاريخ فى الجامعات الجزائرية هى أول ما عرب فيها .
وفى المراحل الابتدائية والثانوية سار تعريب مادة التاريخ والجغرافيسا
بخطى أسرع وتم تعريب تدريس التاريخ حتى نهاية المرحلة الثانوية خلال
العام الدراسى ٧٦/٧٧ .

وبينما نشرت وثائق ودراسات عديدة باللغة الفرنسية عن الثورة
الجزائرية الكبرى مازال الكتاب الجزائريون يتجنبون تناول الموضوع حتى
دعا الرئيس يومدين الى ضرورة طرق هذا الموضوع بالعربية ومن وجهة
النظر الوطنية . وقد تلى ذلك فعلا نشر العديد من المذكرات بواسطة
الشخصيات التى اشتركت فى الثورة الكبرى أمثال بن بللا وبوضياف .

٢ - فى مجال التعليم :

اتبعت تونس فى العقدين الأولين من استقلالها سياسة تعليمية
تهدف الى ابقاء اللغة الفرنسية لغة متداولة بجانب العربية . وطبقا
لسياسة الفرنكفونية رأى المسؤولون عن التعليم فى تونس بناء على نصيح
بورقيبة ان اتقان اللغة الفرنسية يفتح مجالا للعمل فى الدول الأفريقية
الناطقة بالفرنسية ويساعد على تكوين كفاءات فنية وإدارية بسرعة
أكبر . وعلى ذلك سارت خطة التعليم على أساس أن يقتصر فى المستنيتين

الأولين على تعليم اللغة العربية ثم تدرس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وتزيد الساعات المخصصة لها بالتدريج حتى تصبح على قدم المساواة مع العربية في المرحلة المتوسطة ، وفضلا عن ذلك تدرس جميع العلوم التطبيقية والاجتماعية باللغة الفرنسية وعلى ذلك لايبقى للعربية في المرحلة المتوسطة الا الساعات المخصصة للغة والأدب العربي .

وقد استهدفت الخطة العشرية التي وضعت في سنة ١٩٥٩ للتعليم محو الأمية في خلال عشر سنوات وصرحت وزارة التعليم في سنة ١٩٦٩ انها صارت تستوعب مائة في مائة من جميع الأطفال الذين هم في سن الإلزام (٧٧٠٠٠٠) .

والى جانب المدارس الحكومية تركت تونس للمدارس الخاصة حرية كبيرة في إدارة شئونها ووضع برامجها وعلى ذلك بقيت معاهد فرنسية عديدة تعمل طبقا للنظام السابق كما ان المعاهد المهنية استخدمت الفرنسية .

افتتحت جامعة تونس سنة ١٩٦١ وهي تضم خمس كليات : الآداب . الحقوق والعلوم الاقتصادية ، والعلوم . والطب . وهذه كلها تستخدم الفرنسية دون غيرها في التعليم باستثناء قسم اللغة العربية في كلية الآداب . اما الكلية الخامسة فهي كلية العلوم الاسلامية التي نشأت في اطار السياسة العلمانية وضممت الى الجامعة ١٩٥٧ .

قامت فرنسا حسب الاتفاقية الثقافية لسنة ٥٩ بتأسيس الكليات الأخرى التي لا تدخل ضمن الجامعة التونسية وأهمها كلية للمهندسة وأخرى للإدارة مما سيكون له أثر على إبقاء اللغة الفرنسية مستخدمة في الشؤون الإدارية كما اختارت فرنسا تونس لتكون مقرا لمعهد لتكوين الإطارات الفنية الخاصة بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

وهي المغرب كان تعليم الفرنسية يبدأ كذلك من السنة الثالثة الابتدائية غير أن العلوم الاجتماعية تدرس بالعربية في مدارس الدولة على اختلاف مراحلها وخصصت بعض الثانويات لتعليم جميع المواد بالعربية ، وترك

لبعض المدارس الخاصة الفرنسية المسابقة استقلال ادارى حسب الاتفاقية الثقافية ويميل ابناء البورجوازية العليا والحكام الى ارسال ابنائهم وبناتهم الى هذه المدارس ولعل هذا من الاسباب التى أخبرت التعريب مع انه هدف من اهداف الحكومة المعلنة .

وحينما تأسست جامعة الرباط بعيد الاستقلال اتفق على جعل اقسام كليتى الآداب والحقوق مزدوجة ، فهناك قسم للتاريخ مثلا يستخدم العربية ونظير له يستخدم الفرنسية وهكذا الأمر بالنسبة لكلية الحقوق . وكان العنصر الفرنسى غالبا على الجامعة سواء من حيث عدد الأساتذة ام من حيث تولى الفرنسيين للمراكز الادارية العليا ، وبالتدرج أخذت الأقسام العربية تنمو ولكن عندما افتتحت كليات جديدة للمعالم ثم للطب فى سنة ١٩٦٩ ازدادت الحاجة من جديد الى استقدام اساتذة فرنسيين وعندما تازمت العلاقات بين المغرب وفرنسا بسبب مقتل بن بركة رأت الحكومة ان تقلل من اعضاء البعثة التعليمية كما ان فرنسا نفسها خفضت من معونتها الفنية للمغرب وهى تشمل دفع مرتبات المدرسين . غير ان المسؤولين عن الحكم الذين يفضلون تعليم ابنائهم فى المدارس التى تدير على برامج فرنسية لم يستطيعوا عمليا تنفيذ هذه الخطة فازداد على العكس عدد اعضاء البعثة التعليمية الفرنسية فى سنة ١٩٦٨ .

وثناء تازم العلاقات ارادت بعض الدول الأوربية الأخرى ان تمتثل الفرصة لنشر ثقافتها ولاسيما اسبانيا فانشأت مدرستين فنييتين بالدار البيضاء والرباط علاوة على جامعة مصغرة فى طنجة تستخدم اللغة الأسبانية . كذلك تناقمتا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا على نشر ثقافتها فى المملكة المغربية .

ومن أبعد المعاهد الفنية أثرا فى هذا الصراع التعليمى مدرسة الإدارة التى أسسها اليونسكو فى المغرب والتى جعلت من الفرنسية لغة التعليم وذلك لتستوعب طلبة غرب أفريقيا الفرنسية أيضا ، وقد تكون عديد من الاداريين المغاربة فى هذا المعهد الذى لايقبل الطلبة الا بامتحان يجرى باللغة الفرنسية . ومن الطبيعى أن تفضل الحكومة الاعتماد على هذه

الكفاءات بينما يشكو طلبة جامعة القرويين والثانويات المعربة من عدم وجود مجالات لهم في العمل .

وتعرض المدرسون لضغط انصار الثقافتين ويتضح نفوذ حزب الاستقلال على مدرسى اللغة العربية والعلوم الدينية بينما يتأثر غيرهم بالمتغيرات اليسارية . وقد وجد المتفرنسون في الدعوة الى احياء البربرية فرصة للتهرب من التعريب . فنجد أحد زعماء الحركة الشعبية وهو أحرдан ينادى بتحسين مستوى الاذاعات البربرية . ويلاحظ ان الجامعات التي تأسست فيما بعد أنشأت أقساما عربية فقط في الكليات النظرية على الأقل مثل جامعة فاس .

لقد بدأت الجزائر التعريب من الصفر عند الحصول على الاستقلال وتعثرت في قضية التعريب غير ان تصميم الحكومة الجزائرية جعلها تسبق جارتها تونس والمغرب في تعريب بعض قطاعات التعليم العالي ، فقد ألغت بعض الأقسام الفرنسية من كليات الآداب مثل التاريخ والجغرافيا ، وذلك لأن تدریس هاتين المادتين قد تم تعريبه على جميع المراحل .

وكانت الخطة تقضى بتعريب التعليم الابتدائي ثم المتوسط مسنة بعد أخرى وبالمفعول نفذ تعريب السنة الأولى الابتدائية في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ ثم توقف لعدم وجود إمكانيات (١) لاستقدام عدد كاف من اقطار المشرق العربي . وفي سنة ١٩٦٧ عربت السنة الثانية الابتدائية ، وفي سنة ١٩٦٩ عربت السنة الثالثة . وتوالى عملية التعريب بعد ذلك . هذا علاوة على وجود معاهد اسلامية قديمة كانت تستخدم اللغة العربية في العهد الاستعماري ثم حولت الى مدارس ثانوية حديثة تعتمد اعتمادا تاما في تدریس مختلف المواد بها على اللغة العربية .

وهي رأينا أن التعثر الذي صعب التعريب في السنوات الأولى تزول أسبابه بالتدريج حيث أنه أخذت تتكون أجيال من المدرسين الجزائريين القادرين على التعليم بالعربية وكان هذا التكوين يتطلب بعض الوقت فقد

(١) عثمان سعدی : قضية التعريب في الجزائر .

أوفدت ١٥٠٠ بعثة للمدارس والجامعات بالبلاد العربية كما قرر مؤتمر المعلمين المنعقد في بيروت سنة ١٩٦٢ مساعدة الجزائر على التعريب. وحتى السبعينات لم يظهر تفكير مافى أن تعرب كليات العلوم أو الطب ولكن الأمر الذى يقتضى التساؤل هو انه أسست جامعات جديدة فى قسنطينة وهران بدىء بالأقسام الفرنسية وكان لابد من صراع بين المثقفين ثقافة عربية وبين المتفرنسين وهم أصحاب نفوذ فى اجهزة التعليم العالى حتى تمكن الأولون من انشاء اقسام عربية فى كليات الآداب فى سنة ١٩٦٨ . وكانت جامعة الجزائر قد افتتحت القسم العربى بالحقوق فى نفس العام *

ومن الاسباب التى عوقت عملية التعريب وأعطت حجة لأنصار الثقافة الفرنسية ، هو ان مدرسى اللغة العربية خلال السنوات الاولى من الاستقلال كانوا متفاوتين من حيث درجة الكفاءة نظرا لاضطرار الجزائر الى استقدام اعداد كبيرة دفعة واحدة . وينتمى هؤلاء المدرسون الجدد الى مصادر ثقافية متعددة ، بعضها يعود الى التعليم الدينى التقليدى ، والبعض الآخر الى التكوين التربوى الحديث *

الإدارة :

شاع استخدام اللغة الفرنسية فى المكاتب الحكومية فى اقطار المغرب الثلاثة ، غير ان الادارة فى كل من تونس والمغرب استخدمت اللغة العربية فى بعض الحالات حتى اثناء عهد الحماية . وبعد الاستقلال استخدمت الادارة لغة مزوجة مع اتجاه مطرد الى تغليب اللغة العربية . أما الجزائر فقد واجهت صعوبة كبرى فى تعريب لغة الادارة *

لقد نص دستور الجزائر الصادر فى سنة ١٩٦٢ على ان العربية هي لغة البلاد الرسمية ، الا أن الموظفين لم يأخذوا هذا النص مأخذ الجد ، الى أن أصدر هوارى بومدين فى ابريل سنة ١٩٦٨ قانونا بأن اللغة العربية ستصبح اجبارية ابتداء من سنة ١٩٧١ ، وهو يعتبر من أبرز المتحمسين للتعريب فى الجزائر ، لذلك اخذ يذكر فى خطبه المتوالية انه ينوى تطبيق هذا القانون بالفعل ، بالرغم من أن ذلك يؤدى منطقيا الى الاستغناء عن الموظفين الذين لايقبلون على دراسة اللغة العربية . وتسهيلا لتعريب الادارة افتتحت الحكومة فصولا ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية . ومع ذلك لم يخل الأمر

من عقبات • فالعمل الحكومي يجرى على فترتين ومن ثم لايتوفر وقت كاف فى المساء للدراسة • ثم ان كثيرين ممن يجهلون العربية هم من حملة الشهادات المتوسطة الذين يعملون فى وظائف كتابية وفى الحسابات • ومن هؤلاء عمال البرق والبريد • وقد يثير هؤلاء من مسألة التعريب قضية اجتماعية فيحتجون بحقوق الطبقة العاملة التى لايمكن الاستغناء عنها حسب قوانين العمل التى تضمن لهم عدم الفصل التعسفى • وبالإضافة الى ذلك وضع فريق من كبار الموظفين المتفرنسين العقبات لتعطيل التعريب حماية لمصالحهم •

وخلاصة القول ان دخول الجزائر فى ازمة السلطة القائمة على مواجهة بين العسكريين والاسلاميين طرحت من جديد مشكلة التعريب فبينما تشدد الاسلاميون فى تعميم استخدام اللغة العربية فى المجالات المختلفة عادت الحكومة العسكرية الى التلصق فى قضية التعريب كنوع من رد الفعل على اتجاه الاسلاميين • كما ظهر تيار معارضة اخر للتعريب يتمثل فى حركة الديمقراطية والثقافة التى ينادى بها قسم كبير من البربر يسعى للحفاظ على تراثه الخاص •

الفصل السابع والعشرون

العلاقات المغاربية

- ١ -

عندما تقرر تأسيس الاتحاد المغاربي في فبراير ١٩٨٩ ادخلت كل من ليبيا وموريتانيا في الاتحاد بينما كان الاتجاه خلال الخمسينات والستينات هو قصر فكرة التجمع على الأقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب . وقد اتبعنا في هذه الدراسة الخطة القديمة لمفهوم الاتحاد المغربي . ذلك لأن عمق تأثير التاريخ الحديث وخاصة عهد الاستعمار الفرنسي جعلت أدوات البحث أيسر منالاً بالنسبة لهذه الأقطار من حيث الرجوع الى المصادر الحديثة والوثائق المنشورة الخاصة بالعهد الاستعماري . ورغم اختلاف الوضع القانوني بين الجزائر التي ضمت الى الأراضي الفرنسية منذ ١٨٤٨ وبين تونس والمغرب التي وضعتا تحت نظام الحماية فقد التجمت النخبة في الأقطار الثلاثة وتبودلت المساعدات بين انحركات الوطنية كما تجلّى ذلك من خلال تأييد الوطنيين في تونس والمغرب للثورة الجزائرية الكبرى .

أما ليبيا وموريتانيا فقد كان لكل منها خصوصيته التاريخية فليبيا كيان حديث بالقياس الى جارتها مصر وتونس وبينما ارتبط تاريخ يرقية بمصر كانت الصلات قوية بين سكان طرابلس وجيرانهم في المغرب ومن هنا تتسم خصوصية التاريخ الليبي بأنها كانت حلقة اتصال بين المشرق والمغرب .

كذلك ظلت موريتانيا تشكل أداة اتصال بين العالم العربي في الشمال والعالم الأفريقي الزنجي في الجنوب وحتى سنة ١٩٦٠ ألحقت موريتانيا بمجموعة أقطار غرب أفريقيا التابعة لفونسا أي أنها خلال العهد الاستعماري كانت أكثر اتصالاً بكار عاصمة المجموعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية منها بجارتها الشمالية المملكة المغربية وبعد الاستقلال صارت لها مشكلاتها الخاصة مثل استخدام العربية وأعتراض ربع السكان من الزنوج على جعلها اللغة الرسمية كما شهدت موريتانيا أزمة حدود مع السنغال .

وفى العصور الوسطى الاسلامية درج الكتاب على التمييز بين المشرق والمغرب دون تحديد دقيق للموقع الذى يفصل بين المنطقتين والأرجح أن مدينة طرابلس اعتبرت هى بداية ما عرف باسم المغرب الاسلامى ويعرف تاريخ الأديب العربى قضية التنافس الثقافى بين المشرق الاسلامى ومغربه .

لقد تبنت الحركات الوطنية . رغم انفصالها فى الواقع ، مبدأ التضامن المغربى ، وكثيرا ما أعطيت له الأولوية على التضامن العربى ، بل كان بعض الزعماء يستبدل فكرة التضامن الاسلامى بالعربى ولكنه يستبقى فى جميع الأحوال مبدأ المغرب الكبير . ويمجد أن حصلت كل من تونس والمغرب على الاستقلال بادرتا الى عقد معاهدة صداقة وتحالف فيما بينهما . وكان يظن أن استمرار خضوع الجزائر للاستعمار هو الذى يعرقل مشروع المغرب الكبير . وقد تبين خطأ هذه النظرية بعد قليل ، الا أن احدا لم يدرك ذلك فى سنة ١٩٥٨ حينما وصلت الفكرة الى أعلى مراحلها . ويقال أن الشروع فى إقامة أجهزة اتحادية باسم المغرب إنما كان رد فعل على قيام اتحاديين آخرين فى المشرق العربى فى نفس التاريخ هما : الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد الهاشمى الذى جمع بين العراق والأردن .

وقد تبنت الدعوة الى مؤتمر طنجة الهيئات الشعبية : حزب الاستقلال المغربى والدستور الجديد التونسى وجبهة التحرير الجزائرية وتم ذلك بميدا عن الجهات الرسمية ، ولعل ذلك راجع الى أن الجزائر لم تكن قد حصلت بعد على الاستقلال . فرؤى اتاحة الفرصة لجبهة التحرير لكى تشترك على نفس المستوى مع حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى الجديد التونسى .

أقر المؤتمر الذى انعقد فى المدة من ٢٨ - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ أن فكرة المغرب الكبير هى جزء من حركة الوحدة العربية . وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الإدارة فى الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم . وقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ، ويعتبر أن الشكل الفيدرالى أكثر ملاءمة للواقع فى البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر . ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل فى المرحلة الانتقالية مجلس استشارى للمغرب العربى ينبثق عن المجالس الوطنية

المحلية في تونس والمغرب ، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

(ويوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية ، وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي . ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي) . (ويوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب بالألا تريط منفردة مصير شمال أفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية) .

ثم قرر المؤتمر تأسيس امانة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته ، تؤلف من ستة أعضاء ، بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر . وتنقسم الى مكنتين : احدهما بالرباط ، والثاني بتونس . وتجتمع الأمانة دوريا في احدي العاصمتين بالتناوب .

كانت التوصيات الوحيدة التي وضعت موضع التنفيذ هي تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية . اما التوصيات الخاصة بالاتحاد الفيدرالي فقد بقيت حبرا على ورق . ويلاحظ ان هذه التوصيات لمحت الى انتقاد المشروع الذي اقترحه بورقيبة والذي استهدف ربط شمال أفريقيا في صورة اتحاد غامض مع فرنسا اسماء الكومنولث مقابل حصول الجزائر على الاستقلال .

٢ - تعثر مشروع الاتحاد المغاربي :

ان العقبة الكداء التي اصطدمت بها هذه النوايا في الاتحاد انما هي البعرة الاقليمية التي ترسخ قواعدها بمجرد ان تظهر دولة حديثة السي وجود . وتشرع في اتخاذ شعارات الدولة التامة السيادة من علم وجيش وسفارات تمثلها في الخارج وقانون جنسية خاص بها . وسرعان ما تتحول هذه الجنسية الى شعور قومي . هكذا نشأت القوميات الاقليمية في اجزاء العالم العربي .

ومما زاد مشروع المغرب (١) الكبير بعدا عن التحقيق ، التنافس الذي

(١) السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٧٠ .

دب بين حكوماته المختلفة على الزعامة . وربما تطلع محمد الخامس السى هذه الزعامة بحكم هيبته أسرته التقليدية وبوره فى الكفاح الوطنى . ثم ان امكانيات بلاده تفوق تونس من جميع الجهات . والجزائر لم تستقل بعد . ولعل فى تغيير اسم البلاد من مراكش الى المملكة المغربية ما يتم على هذا التطلع ، اذ صار اسم الدولة مطابقا للمنطقة بأكملها .

ورغم أن تونس هى اصغر الأقطار من حيث عدد السكان والمساحة فإن ذلك لم يمنع بورقيبة بنوره من الطموح الى زعامة المغرب ولو اقتصر الأمر على تونس والجزائر وحدهما . ويتضح ذلك من المقترحات التى قدمها لحل المشكلة الجزائرية . فى سنة ١٩٥٧ دعا الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر على أن تمنح فرنسا الاستقلال للأخيرة ، وفى مقابل ذلك تحصل على امتيازات اقتصادية فى الدولة الجديدة موسعة . وخلص بورقيبة من هذه الفكرة الى مشروع كومنولث فرنسى فى شمال أفريقيا . وقد تلقف بعض الأمريكيين هذه الفكرة ليقترحوا على أساسها مشروع حلف عسكري للحوض الغربى من البحر المتوسط . ولم تعد هذه الأفكار جميعا مرحلة الاقتراحات، فضلا عن أن مؤتمر طنجة سرعان ما أعلن نيذه لها .

وقيل أن يظهر المنافس الثالث على زعامة المغرب العربى تازمت العلاقات بين تونس والمغرب بسبب اعتراف الأولى بمروريتانيا مما أدى الى سحب السفراء . وعندما تجددت الدعوة على اسم اقتصادية فى سنة ١٩٦٤ سعى بورقيبة لخضم ليبيا الى المغرب الكبير . وذلك بهدفين الأول ايجاد أطراف أكثر عددا مما يعرقل استقطاب الزعامة فى المغرب او الجزائر بصفة خاصة التى صارت لها امكانيات اعظم لزعامة المغرب . ثانيا : الاستفادة من موارد ليبيا الاقتصادية . وشعور تونس بالحاجة الى حل مشكلة البطالة المتفشية فيها بايجاد مجالات أوسع للعمل فى ليبيا .

قلنا ان استقلال الجزائر زاد من حدة الصراع حول زعامة المغرب . فقد اكتسبت البلاد شهرة نضالية معتازة بين دول العالم للدور البطولى الذى قامت به إبان ثورتها المسلحة . وقد خرجت من هذا الصراع مستكملة لسيادتها وأراضيها التى شملت الصحراء الكبرى . وبذا صارت أكبر دول المغرب من حيث المساحة فضلا عن أن استقلال النقط فى هذه الصحراء

كان قد بدأ يؤتى ثماره ، ويشير الى احتمالات ثروة معنوية كبيرة في المستقبل وبالإضافة الى ذلك كان نظام الحكم في الجزائر نقطة اجتذاب للعناصر التقدمية في المغرب وخاصة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الذي لم يوافق حكومة الرباط على استخدام القوة لتعديل الحدود .

وتعتبر مسألة الحدود مظهرا بارزا على نمو النعرة الاقليمية ، وهي التي قضت على التفكير الجدى في المغرب الكبير بعد أن كان يظن بأن استقلال الجزائر يمكن أن يساعد على تحقيقه . ويرجع الخلاف على الحدود الى عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية . فقد تعرضت لمطالب اقليمية من المغرب وتونس بينما شعرت هاتان الأخيرتان بأحتمال قرب استقلال الجزائر . ووعنت الحكومة المؤقتة ببحث هذه المسألة بعد الانتهاء من الكفاح ضد الفرنسيين ، الا انه بعد الاستقلال تمسكت الجزائر بالنظرية القائلة أن الدول الافريقية يجب أن تراعى الحدود التي رسمت في عهد الاستعمار . وقد رأينا كيف أن تونس أيدت هذه النظرية بمناسبة مطلب المغرب في موريتانيا ، ولذلك لم تلج في مطالبها الاقليمية بينما تشدد المغرب واتهم الجزائر بالتمسك بالعودة السابقة .

وتضم منطقة تندوف التي طالبت بها المغرب مناجم غنية بالمسديد بالإضافة الى الغاز الطبيعي . لذلك قيل أن بعض الشركات حرضت المغرب على استخدام القوة ، لأنها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية وتخشى من استثمار أموالها في الجزائر حيث تصود الاتجاهات الاشتراكية والدعوة الى تأميم وسائل الانتاج .

وفي أكتوبر سنة ١٩٦٢ تمكن الجيش المغربي من احتلال بعض المواقع وتوغل الى مصافات بعيدة في بعض المناطق داخل الجزائر . وكان للحرب بين دولتين عربيتين صدى بعيد في العالم العربي حيث جرت عدة محاولات للوساطة عن طريق الجامعة العربية الا أن المغرب كان يشعر بأن الخلاف بين فريق المحافظين والتقدميين قد يتعكس على هذه الوساطة فلا يتوفر فيها الحياد . ومن المؤسف أن كلا الطرفين المتنازعين رفض في نهاية الأمر وساطة الجامعة العربية أو اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية الخمس الواقعة في افريقية بالاشتراك مع دولة افريقية سادسة . وتقبلا بدلا عن (المغرب العربي)

ذلك عقد مؤتمر رياضي بالاشتراك مع كل من مالي واثيوبيا ، وهو المؤتمر الذي انتهى باتفاقية باماكو في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ومما جاء في هذه الاتفاقية قرار بايقاف القتال في موعد اقضاءه الثاني من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وانسحاب القوات الى الحدود السابقة على ان تحل محلها قوات من مالي واثيوبيا بعد أن تجرد من السلاح . ولكن قبيل ايقاف القتال أسرعرت فرقة جزائرية خفيفة الى التوغل داخل الاراضي المغربية حيث احتلت واحة فجيح ، وبذا صار الانسحاب الى الحدود السابقة مطلبا للطرفين المتنازعين بعد ان كان مطلبا جزائريا من طرف واحد .

ومهما كانت المشاعر العنيفة التي اثارها القتال في حينه فانه لم يترك اثرا طويل المدى على العلاقات بين الدولتين . ويمكن القول انه كان نتيجة وليس سببا في النعرة الاقليمية المتفشية . فبعد وقت قصير تم تبادل الأسرى وتوقف المغرب لفترة عن اثارة مطالبه في الحدود . ولذلك لم تبق حاجة الى وجود قوات أجنبية . وفي سنة ١٩٦٨ فتح الطريق على الحدود لمرور البضائع ، وكان ذلك خطوة أولية نحو مزيد من التقارب .

ويلاحظ ان الحكومة الجزائرية اخذت زمام المبادرة (١) نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقات ثنائية كانت هي محورها . ففي ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ وقعت اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب . وتلاها بعد قليل اتفاقية اخوة وصداقة مع الحكومة الليبية في نهاية عهد الملك ادريس السنوسي . وأخيرا عقدت معاهدة ثالثة لحسن الجوار مع تونس . وعلى اثر تصفية الخلافات على الحدود توقفت الحملات الاعلامية التي كانت تشن باسم الدول التقدمية على المحافظين والعكس بالعكس .

ومن مظاهر التهنية للصراعات الاقليمية ان الحكومات المغربية سلمت بواقعية التقسيم الى الكيانات القائمة وصارت تنظر الى مشروع الميسرب الكبير على انه مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير في تنازل الدول عن أي شيء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية لهما كانت

هذه الهيئة محدودة السلطات . وهى روح تختلف عن تلك التى سادت مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ .

وفى هذا الاطار عقدت اتفاقية افرام بين الجزائر والمغرب تضمنت الاعتراف بالحدود القائمة . ويعد ذلك بمثابة تنازل عن المطالب المغربية السابقة . وفى مقابل هذا التنازل منح المغرب حق المساهمة فى انشاء الشركات التى تستغل الحديد فى مناجم غار جبيلات الفنية . كما اشارت الاتفاقية الى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين .

وقد وصفت الاتفاقية المعقودة بين الجزائر وليبيا فى اول فبراير سنة ١٩٦٩ بانها معاهدة اخوة وصداقة ومدتها عشرون سنة ونصت على التشاور فى الشئون الدولية وعدم عقد اتفاق مضاد لمصالح الطرف الآخر . والحقت بها اتفاقية تجارية تنص على تسهيلات فى تبادل البضائع والمعلومات والخبرات . كذلك اقرت الاتفاقية المعقودة مع تونس خط الحدود القديم طبقا للمنظرية الجزائرية . وفى مقابل ذلك وعدت الجزائر بمد بعض انايب النفط عبر الاراضى التونسية .

ومهما كان الاتجاه ضعيفا نحو بناء المغرب الكبير فى المجال السياسى فانه قد حدث منذ سنة ١٩٦٤ نزوع قوى الى امخال ليبيا فى مفهوم المغرب الجغرافى . ومن المعروف تاريخيا ان ليبيا كانت دائما حلقة اتصال بين الشرق والمغرب .

وفى البداية شجعت المملكة المغربية اجتذاب ليبيا السنوسية الى مشروعات المغرب الكبير . الى ان وقعت الحركة الجمهورية فتبدل ميزان القوى فى منطقة المغرب ، اذ ان القذافى فى شعاراته الملونة كان يبدو اقرب الى الجزائر مع الاختلاف حول نظرية الوحدة العربية . فقصيما نادى به القذافى رجحت فكرة اتحاد شامل على اتحاد جزئى يضم دول المغرب . فلما فترت هذه الافكار ، صار هناك اتجاه الى توثيق الروابط الثنائية بين ليبيا والجزائر . وازداد تقارب الدولتين بمناسبة الاتفاق على مساعدة البوليساريو فى الصحراء الغربية فى مواجهة المملكة المغربية .

اما تونس فقد نظرت حكومتها بعين القلق الى تغير النظام فى ليبيا ،

وخاصة أنه ظهر احتمال فى وقت مايشير الى امكان قيام اتحاد بين ليبيا ودول أخرى فى المشرق . على أن الحاجات العملية كانت أكثر الصلحا فوجود عدد كبير من العمال التونسيين فى ليبيا أزال الخلافات التى كانت متوقعة بعد قيام النظام الليبى المعادى للغرب ، والذى يختلف اختلافا بينا عن نظرة بورقية الى العلاقات الدولية .

وعلى أية حال فإن معارضة اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل جاءت لتغطى على تلك الخلافات . ذلك أن النظام التونسى رغم صداقته التقليدية مع الغرب رأى فى مسابقة ركب الدول العربية التى قررت فى مؤتمر بغداد مقاطعة مصر مصلحة لميلاده ومن المفارقات أن بورقية كان من رواد الدعوة الى عقد صلح مع اسرائيل . أما فى سنة ١٩٧٩ فقلب مواقفه رأسا على عقب وانتهز فرصة مقاطعة مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس لى يستثمر هذا الانقسام العربى الجديد للمصلحة الاقليمية .

انعكست التقلبات المفاجئة التى تميزت بها شخصية القذافى على حركة التجمع المغاربى وذلك بمحاولة تكوين محاور داخل المغرب الكبير غير أن موارد بلاده البترولية لم تكن كافية لتحقيق زعامة تلك المحاور فقد اشرفنا الى الهبة التى لم تدم سوى بضعة أيام من يناير ١٩٧٤ التى اعلن فيها عن اتحاد اندماجى بين ليبيا وتونس ذلك الاتحاد الذى استنكره بورقية بعد أيام .

ومن أغرب الاتفاقات التى تمت فى اطار المحاور التى سعى لها القذافى اتفاق وجدة فى سنة ١٩٨٤ ويبدو أن الرئيس الليبى هو الذى بادر باقتراح اتفاق اتحاد قريب من صوزة الفيدرالية مع المملكة المغربية رغم ما بين الدولتين من تناقض فى نظام الحكم والتوجهات الخارجية وكانت مفاجئة للقذافى عندما قبل الملك هذا الاقتراح وبناء عليه تم اجتماع فى وجدة على الحدود المغربية الشرقية أغسطس ١٩٨٤ حيث تمت الموافقة المبدئية على هذا الاتحاد .

وتعود المفاجئة الى سلسلة طويلة من الخلافات التى حكمت العلاقات بين الدولتين فقد ألقى الملك على القذافى مسئولية التحريض على هجوم قصر الصخيرات سنة ١٩٧١ بل أشار فى مذكراته الى أن القذافى اشترك

فى تبير حادث الاعتداء على طائوته فى العام التالى (١) ، لدرجة انه طلب الى يومدين فتح المجال للجوى الجزائرى للطائرات الليبية كيما تكمل المؤامرة بضرب قصر الرباط اذا ما اقلت الملك من الاعتداء عليه فى الجو - ويضيف الحسن أن يومدين استشاط غضبا مما يدل على أن العلاقات الجزائرية المغربية كانت قد تحسنت منذ تسوية أزمة الحدود ولم تتعكر مرة أخرى الا بسبب الصراع حول الصحراء المغربية . وقد كانت الصحراء نفسها هى من أقوى عوامل الخلاف بين ليبيا والمغرب فان أحد مؤسسى حركة البوليساريو كان طالبا مغربيا منتعيا الى الحزب الشيوعى المغربى وحينما طرد من الحزب توجه الى القذافى وعرض عليه تزويد حركة البوليساريو بالسلاح وجاءت استجابة الرئيس الليبى بالإيجاب وطلب السماح لمرور هذه الأسلحة عبر الأراضى الجزائرية . ولم يكن تأييد الحركة المناهضة للمغرب فى الصحراء قد توقف حينما اتفق على عقد معاهدة وجدة لذلك كان على الملك أن يبرر هذا التحول المفاجئ فى سياسته نحو القذافى ليس أمام شعبه فقط بل أمام الأمريكيين الذين دهشوا ازاء هذا التحول فقد كانت سياسة القذافى العامة وتدخله فى تشاد بصفة خاصة تثير رنود فعل معادية لدى الادارة الأمريكية . وهكذا طلبت الى الملك تفسير هذا التحول وكان جوابه هو انه يامل من وراء المعاهدة توقف ليبيا عن مساعدة البوليساريو ومن ثم انقاذ حياة الألوف من أبناء شعبه ولكن بوش . نائب الرئيس فى ذلك الوقت . لم يقتنع بهذا التبرير . فقد كانت قضية الصحراء تتصل بشكل أو بآخر بالحرب الباردة ، فليبيا والجزائر حليفنا الاتحاد السوفيتى هما اللذان يساعدان حركة البوليساريو بينما يضطر المغرب الى مجابهتها مستعينا بالمساعدة الأمريكية .

اعتبرت الجزائر اتفاق وجدة موجها ضدها سيما وأن تونس أغسريت بالانضمام اليه واثرت تحفظ تونس ازاء هذا المشروع قرر القذافى طرد ٢٠ ألف عامل تونسى من البلاد (٢) .

واذا ما بحثنا فى التوجهات السياسية لأقطار المغرب العربى نجد أن الجزائر كانت أقربها الى ليبيا وبمناسبة الغارة الأمريكية المفاجئة على

(١) الملك الحسن : ذاكرة ملك - صفحة ٨٥ وما بعدها .

(٢) السياسة الدولية . عدد أكتوبر ١٩٨٤ .

طرابلس في أبريل ١٩٨٦ حدث نوع من التقارب بين الدولتين المغربيتين تمثل في لقائى قمة بين الشاذلى بن جديد والقذافى .

اما الخطوة الحاسمة فى حركة الاتحاد المغارى فجاءت فى اطار عمليات تجمع شهدا المشرق العربى بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٩ فعلى نمط مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون الرباعى اعلن فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ عن قيام اتحاد مغارى دل فى بداية الامر على طموح اصحابه وجديتهم فقد تضمن اعلان الاتحاد فى مدينة مراكش تكوين مجلس رئاسى للسدول الخمسة المؤسسة والتي شملت موريتانيا لأول مرة فى مثل هذا التجمع كما اشتملت الخطة على تكوين امانة عامة وأجهزة اتحادية واعلن عن اصدار بطاقة مغربية تسمح للمواطنين فى الأقطار الخمسة بحرية المرور عبر الحدود .

وكانت عوامل النجاح تبدو متوفرة لهذا التجمع فهناك الاتصال الجغرافى والتراث التاريخى والمشكلات الاقتصادية المتماثلة . وباستثناء ليبيا تعاني أقطار المغرب من الانفجار السكانى ونقص الغذاء والاضطرار الى الاستدانة وهجرة يد عاملة كبيرة العدد نحو أوروبا الغربية . غير أنه قد نجم عن توسيع دائرة المغرب الكبير زيادة فى التناقضات مابين الأنظمة الحاكمة . وعلى سبيل المثال فقد أدى انضمام موريتانيا الى الاتحاد أن حكمة نواكشوط صارت تتطلع لتدخل شركائها لمساعدتها فى أزمة الحدود مع السنغال . وبعد فورة الحماس لوحظ أن اهتمامات القادة أخذت تتراجع بالتدريج ففى القمة الثالثة نوفمبر ١٩٩٢ لم يحضر كل من القذافى والملك الحسن وقد عاصرت هذه القمة فرض مجلس الأمن العقوبات على ليبيا وظهرت أزمة لوكربي أن الأشقاء المغاربة التزموا بتطبيق العقوبات الخاصة بحظر الطيران واكتفت هذه القمة بالاحتجاج على هذه العقوبات .

كذلك لم يمنع قيام الاتحاد من اختلاف السياسات ازاء حرب الخليج فبينما ايدت موريتانيا العراق أخذت تونس موقفا سلبيا على حين أن المغرب شارك بقوات رمزية مع التحالف الدولى الذى تدخل عسكريا لكى يسحب العراق قواته من الكويت (١) .

خلاصة القول أن المشاغل الاقليمية طغت على مسيرة الاتحاد وكان على رأسها كما يبدو من أعمال قمة نوفمبر ١٩٩٢ انتشار حركة الاسلام السياسى والتي اعتبرها المجتمعون ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار للدول الأعضاء .
يضاف الى ذلك خلافات جانبية اتصلت باختيار مكان الأمانة العامة . وهكذا عجزت دول المغرب رغم توفر عناصر النجاح عن إقامة اتحاد فعال حيث أن النظم الاتحادية بصفة عامة تتطلب تعاون انظمة ديمقراطية الأمر الذى لم تتمتع به الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى بصفة عامة .



لقد كان قيام السوق الأوربية المشتركة فى سنة ١٩٥٧ دافعا للتفكير فى توثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب الثلاث التى استقلت عن فرنسا .
ففى سنة ١٩٦٤ انضمت ليبيا الى الاتفاقية الاقتصادية التى عقدت بمدينة طنجة ونصت على تخفيف الحواجز الجمركية بين الأعضاء غير أن المشكلة التى واجهت دول المغرب هى أن اقتصادها أقرب الى التنافس منه الى التكامل .

ففى العهد الاستعمارى حاولت فرنسا أن تنسق العلاقات الاقتصادية بانشاء مكتب يتولى شئون تصدير وتوزيع أهم سلعة تنتجها الاقطار الثلاثة فى ذلك الوقت وهى الفوسفات الأمر الذى لم يستمر بعد الاستقلال . وبالنسبة للجزائر فإن وجود ثروة معدنية هامة : النفط والحديد لم تستغل بطريقة علمية حديثة وادى سوء الادارة الى خضوع الجزائر لنفس مشكلات جارتها وهى العجز عن استغلال الموارد لكفاية حاجة البلاد للتنمية .

وباستثناء ليبيا فإن دول المغرب وجدت نفسها مضطرة لتصدير يد عاملة كبيرة العدد الى أوروبا الغربية وصارت تحويلات المهاجرين تشكل نسبة ربما أعلى من بتقول الجزائر فى دخل البلاد القومى لذا حرصت دول المغرب على ايجاد علاقة اقتصادية خاصة مع غرب أوروبا ، فوقعت اتفاقيات انتساب للسوق المشتركة وتطلعت الى تمتع صادراتها من الحمضيات والمواد الخام المعدنية لاعفاءات جمركية (١) .

وهكذا بقي التعامل مع أوروبا لكل قطر من أقطار المغرب على حدا
يفوق من حيث الحجم كثيرا قيمة المبادلات بين أقطار المغرب بعضها والبعض
الأخر .

وعندما انتشرت البطالة في أوروبا شعرت دول المغرب بتهديد لمهاجريها
الذين تسلسل بعضهم بطرق غير شرعية ومن ثم تعرضوا بين حين وآخر للطرده
وكان لمشروع الاتحاد الأوربي المقرر لسنة ١٩٩٢ أثر على التعميل باقامة
الاتحاد المغاربي غير أن العوامل السياسية كما شرحناها في الصفحات السابقة
عطلت الى حد كبير تحقيق هذه الخطة مما أبقى صورة التنمية الاقتصادية
بشكل لايفتلف كثيرا عن العهد الاستعماري .

المراجع العربية

- ١ - ابن أبي دينار (أبو عبد الله الرعيني) :
المؤنس فى أخبار إفريقيا وتونس ، تونس سنة ١٣٥٠ .
- ٢ - أبو العباس أحمد بن خالد القاهري :
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدار البيضاء سنة ١٩٥٥
ومابعدهما .
- ٣ - أبو القاسم سعد الله :
(أ) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) - بيروت ١٩٦٩ .
(ب) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٣٠ - ١٩٤٥) القاهرة ١٩٧٥ .
- ٤ - أحمد توفيق الملتقى :
(أ) هذه هى الجزائر - القاهرة ١٩٥٦ .
(ب) حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وإسبانيا - الجزائر ١٩٦٨ .
- ٥ - إلياس مرقس :
الحزب الشيوعى الجزائرى - بيروت .
- ٦ - بطرس بطرس غالى :
منظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٧ - جورج فرانسوا :
الاسلام السياسى فى شمال إفريقيا ، ترجمة لورين زكرى ، القاهرة
١٩٩٢ .
- ٨ - الحبيب ثامر
هذه تونس - القاهرة - سنة ١٩٤٨ .
- ٩ - الحسن الثانى :
ذاكرة ملك - أجرى الحوارات : ايريك لوران . كتاب الشرق الأوسط
١٩٩٣ .
- ١٠ - حسن أحمد محمود :
الاسلام والثقافة العربية فى إفريقيا (الجزء الأول) - القاهرة
١٩٥٨ .
- ١١ - حسن حسنى عبد الوهاب :
خلاصة تاريخ تونس ١٣٧٣ هـ .

- ١٢ - صلاح العقاد :
- (أ) المغرب في بداية العصور الحديثة - القاهرة ١٩٦٣ .
 - (ب) الجزائر المعاصرة - القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٣ - عثمان سعدي :
- قضية التعريب في الجزائر ، القاهرة .
- ١٤ - علال القاسي :
- (أ) الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ١٩٤٨ .
 - (ب) المغرب العربي ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١٥ - فريق من الخبراء العرب :
- الصراع على الجزائر . شيوخ وجنرالات ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦ - محمد بن الأمير عبد القادر :
- تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وإخبار الجزائر (جزان)
الاسكندرية ١٩٠٣ .
- ١٧ - محمد خير قارس :
- (أ) المسألة المغربية من سنة ١٩٠٠ - ١٩١٢ ، للقاهرة ١٩٦١ .
 - (ب) تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، دمشق ١٩٧٢ .
 - (ج) تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال
الفرنسي دمشق ، ١٩٦٩ .
- ١٨ - محمد داود :
- تاريخ تطوان - تطوان ١٩٥١ .
- ١٩ - محمد رفعت :
- التيارات السياسية في البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٤٩ .
- ٢٠ - محمد مبارك بن محمد الهلالي الميلي :
- تاريخ الجزائر ، الجزائر ١٩٦٤ .
- ٢١ - محمد مصطفى صفوت :
- مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وأثره في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٢٢ - نصر السيد نصر وآخرون :
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ٥٩٧ -

- ٢٢ - لجنة المغرب العربي :
- تونس ، ٦٧ عاما تحت الاحتلال :
- ٢٤ - الحزب الدستوري التونسي :
- ماساة عرش *
- ٢٥ - وزارة الاعلام التونسية :
- الحبيب بورقيبة ، حياته وجهاده *

الدوريات

- ١ - مجلة تاريخ وحضارة المغرب :
- تصدر عن كلية الآداب بالجزائر منذ يناير ١٩٦٧ *
- ٢ - مجلة السياسة الدولية :
- تصدر عن صحيفة الأهرام القاهرية ، الأعداد المذكورة *
- ٣ - مجلة البحوث والدراسات العربية القاهرة :
- الأعداد المذكورة *

المراجع الأجنبية

وثائق منشورة

- Affaires du Maroc (A.M.) 1901-1912, 6 Vols., Paris, 1914.
- Albin. P. : Les Grands Traités Politiques, Paris, 1923.
- British Documents on the Origins of the War, 1898-1914
Edited by George Gooch and Temperly. London, 1927.
- Correspondence Respecting the Affairs of Tunis, London,
1881.
- De Castries : Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc
1530-1845, 19 vols., Paris, 1905-1924.
- Documents Diplomatiques Français, 1871-1914 Ministère
des Affaires Etrangères. Commission de Publication des
Documents Relatifs aux Origines de la Guerre de 1914,
Paris, 1929.
- Documents Diplomatiques Français, Question de la Protec-
tion Diplomatique et Consulaire au Maroc, Paris, 1880.
- Documents Diplomatiques, Français Livre Jaune, Affaires
de Tunisie, 1871-1880, Paris, 1881.
- Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole
en Afrique, 1506-1574, Alger, 1875.
- Documents Relatifs au Traité de la Tafna 1837 par Georges
Yver, Alger, 1924.
- Douin, Georges, Mohamed Aly et l'Expédition d'Alger,
1829-1830, Le Caire, 1930.
- Gautherot Gustave, la Conquête d'Alger, Paris, 1929.
- Grandchamp Pierre, la France en Tunisie, 1582-1650, Docu-
ments Inédits, 4 vols, Tunis, 1920.

- Parti de l'Istiklal, Documents 1944-1946, Paris 1946.
- Plantet Eugène, Correspondence des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1830, 2 vols, Paris 1889.
- Robiquet P., Jules Ferry, Discours et Opinions, 5 vols, Paris 1893-1897.

المؤلفات

1. Alwan M. : Algeria before the United Nations, New York, 1959.
 2. Ashford : Political change in Morocco, New Jersey 1961.
- Azan Paul : L'Emir Abd El-Kader (1808-1883) du Fatalisme Musulman au Patriotisme Français, Paris 1925.
- Barbour, N. : A Survey of North West Africa, London 1959.
- Barlow, Ima Christina : The Agadir Crises, aCrolina 1940.
- Barrat Robert : Justice pour le Maroc, Paris 1953.
- Bedgaoui, Mohamed : La Révolution Algérienne et le Droit Bruxelles, 1961.
- Blunt Wilfred : The Desert Hawk, Abd El-Kader and the French Conquest of Algéria, London, 1947.
- Bou Diyaf, M. Où'va l'Algérie, Paris, 1964.
- Bourguiba, El-Habib : La Tunisie et la France, Paris, 1954.
- Bourdieu, P. Travaille et Travailleurs en Algérie, Paris 1965.
- Bourges Hervail : L'Algérie à l'Epreuve du pouvoir, Paris, 1967.
- Bovill, W. : The Golden Trade and the Moors, London, 1958.
- Broadley : The Last Punic War, London, 1882.
- Buy F. : La République Algérienne Démocratique et Populaire Paris, 1965.

Cambon Henri : 1. Histoire du Maroc, Paris, 1952.

**2. Histoire de la Régence du Tunis,
Paris, 1948.**

Catroux Général : Lyautey le Marocain, 1952.

Chaliand Ch. L'Algérie est-elle Socialiste, Paris, 1964.

**Clark : Algeria in Turmoil, a History of the Rebellion, U.S.A.,
1959.**

**Cooke George : Conquest and Colonization of North Africa,
London, 1860.**

**Cour Auguste : L'Etablissement des Dynasties des Chérifs au
Maroc et leur Rivalité avec les Turques de la Régence
d'Alger, 1509-1830, Paris, 1901.**

Courière, de : La guerre d'Algérie, 4 vols, Paris, 1970.

Culman Henri : L'Union Française, Paris, 1950.

**Démontés V. : La Colonization Militaire sous Bugeaud, Paris,
1917.**

**Devoulx : Le Rais Hamidou, un corsaire Algérien du 13ème
siècle, Alger, 1858.**

**El-Hagoui Omar : L'Histoire Diplomatique du Maroc, Paris,
1937.**

Esquer Gabriel : La Prise d'Alger, Paris, 1923.

**D'Estournels de Constant : La Politique Française en Tunisie,
Paris, 1891.**

**Fauçon Narcisse : La Tunisie avant et depuis l'occupation Fran-
çaise, 2 vols, Paris, 1893.**

Farrod Charles : Le F.L.N. et L'Algérie, Paris, 1961.

**Pavrod Charles : Abdel Krim, Origine de la Rébellion Nord
Africaine, Paris, 1958.**

- Gaffarel, P. : L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation, Paris, 1883.
- Ganiage Jean : Les origines du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881), Paris, 1959.
- Garas, Félix : Bourguiba, et la Naissance d'une Nation, Paris, 1956.
- Gillespie, Joana : Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.
- De Grammont H. : Histoire d'Alger sous la Domination Turque, Paris, 1887.
- Hanotaux, G. : Histoire des Colonies Françaises, Volume 2 et 3, Paris, 1930.
- Harris, Walter Burton : 1. Morocco That Was, London, 1921.
2. France, Spain, and the Rif. London, 1927.
- Hocine Ayat Ahmed : La guerre et l'après Guerre, Paris, 1964.
- Isnar, H. : Le Magreb, Paris, 1966.
- Jackson, G.A. : Algiers, Complete Picture of the Barbary States, Their Governments and Various Revolution and the Victory of Lord Exmouth, London, 1817.
- Jeanson, Colette et Francis : L'Algérie Hors la Loi, Paris, 1956 .
- Julien Charles André :
1. Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1931.
 2. L'Afrique du Nord en Marche, Paris, 1952.
 3. Histoire de l'Algérie Contemporaine (1827-1871), Paris, 1964.
- L'Arwi, Abdallah : L'Ideologie Arabe, Paris, 1966.
- Le Couture, Jean et Simone : Le Maroc à l'Epreuve, Paris, 1958.
- Landau, Rom :

1. The Moroccan Drama, London, 1956.
2. The Sultan of Morocco, London, 1951.
3. Morocco Independent, London, 1961.
4. Hassan II King of Morocco, London, 1962.

Lyautey, Pierre : Lettres du Sud Oranais, 1903-1906.

Masson Paul :

1. L'histoire du Commerce Français dans le levant aux XVI et XVII Siècle, Marsailles, 1896.
2. L'Histoire du Commerce Français dans le levant au XVIII siècle.

Marchand, E.P. : L'Europe et la Conquête d'Alger, Paris, 1913.

Mehdi Ben Barka : Option Revolutionnaire au Maroc, Paris, 1960.

Micaud, Charles : Tunisia, The Politics of Modernisation, London, 1964.

Mellor, F. : Morocco Awakes, London, 1939.

Morel, E. : Morocco in Diplomacy, London, 1912.

Moore Clement : Politics in North Africa, U.S.A., 1970.

Odinot Paul : Role Politique des Confréries Religieuses et des Zaouias au Maroc, Oran, 1930.

Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Paris, 1961.

Pellissier, E. : Annales Algériennes, 3 vols, Paris, 1836.

Pickles, Dorothy : Algeria and France, London, 1963.

Piquet, V. :

1. L'Algérie Française, Paris, 1963.
2. Les problèmes des protectorats, Recueil d'Articles, Paris, 1953.

Playfair, R. Episodes de l'Histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats. Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.

- Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.
- Rager, Jean Jacques : Les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques.
- Ricard, Robert : Etude sur l'Histoire des Portugais au Maroc, Paris, 1955.
- Rinn, Louis : Histoire de l'Insurrection d'Algérie, Alger 1891.
- Rizette Robert : Le Sahara occidental, Paris, 1976.
- Roberts, Ct. John : History of the French Colonial Policy (1871-1925) 2 vols, London, 1929.
- Robin : L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871, Paris sans date.
- Roche Léon : Trente deux ans à travers l'Islam, Paris.
- Roland et Lampué : Précis du droit d'outremer, Paris, 1949.
- Rousset, Camille : La conquête d'Algérie (1848-1857), Paris, 1889.
- Samir Amine : L'Economie du Magreb, Paris, 1965.
- Safwat, M.M : Tunisie and the Great Powers, Alexandria, 1943.
- Secrétariat d'Information Tunisienne.
- Les Discours d'Alhabib Bourguiba, Tunis, 1965.
- Serres Jean : La Politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, 1925.
- Teilac, J. Autogestion en Algérie, Paris, 1965.
- Tlatli, S.E. Tunisie Nouvelle Problèmes et Perspectives, Paris, 1963.
- Tourneau Rouger : L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, Paris, 1962.
- Zartman, W. : Morocco, Problem of New Power, U.S.A., 1964.
- Gouvernement and Politics in Northern Africa, London, 1964.
- (المغرب العربى)

الدوريات

Annuaire de l'Afrique du Nord

- Bulletin du Comité de l'Afrique Française.
- Journal Officiel.
- Journal le Monde.
- Revue Africaine, 1856, et Suivantes.
- Maghreb 1964 et Suivantes.

محتويات الكتاب

مقدمة	٣
-------	---

القسم الأول

المغرب في العصر الحديث

تمهيد : أحوال المغرب قبيل القرن السادس عشر	٩
الفصل الأول : العثمانيون في الجزائر وتونس - أنظمة الحكم	١٨
الفصل الثاني : العلاقات الخارجية	٣٤
الفصل الثالث : المعديون في مراكش	٥٠
الفصل الرابع : دولة الأشرف العلويين	٦٣

القسم الثاني

الاستعمار الفرنسي

الفصل الخامس : المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ - النزاع مع فرنسا - اقتراح تدخل محمد علي - الحملة وملايساتها سنة ١٨٣٠	٧٣
الفصل السادس : الاحتلال ومقاومته - الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٣٢ - ١٨٣٩ - القضاء على عبد القادر - حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧ - المقاومة في الواحات وبلاد القبائل - ثورة سنة ١٨٧١	٩٥
الفصل السابع : نظم الإدارة والاستعمار - وسائل بيجو - سياسة الجمهورية الثانية - موقف نابليون الثالث - سياسة الجمهورية الثالثة - ذروة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤ - أحوال السكان الوطنيين	١٣٠
الفصل الثامن : تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر برلين ١٨٧٨	١٦١

الموضوع	صفحة
موقف البايات من الاحتلال - مشكلة التجديد والأزمة المالية	
الفصل التاسع : المسألة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١ - مؤتمر برلين	١٧٦
سياسة جيل فرى والشروع فى الحملة - الاحتلال وموقف الدول	
الفصل العاشر : الحماية - تنظيم الحكم - الاستعمار واستغلال الأراضى - الحماية ونتائجها الدولية	١٩٠
الفصل الحادى عشر : مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفيه	٢٠٥
مراكش والعزلة - مولاى الحسن ومحاولة الاصلاح عجز المخزن	
الفصل الثانى عشر : المسألة المراكشيه - ١٩٠٢ - ١٩١٢ - الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ - التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤ - تدخل ألمانيا - مؤتمر الجزيرة - صدئ الحوادث فى مراكش - التغفل الاقتصادى والعسكرى أزمة اغاير	٢١٩
الفصل الثالث عشر : المقاومة فى مراكش - الكفاح ضد الاسبان الأمير محمد عبد الكريم الخطابى - الصدام مع فرنسا	٢٥١
الفصل الرابع عشر : التقسيم والحماية - وضع الحماية - التقسيم ادارة فرنسا للمحمية - السياسة البربرية	٢٧١

القسم الثالث

الحركات الوطنية

الفصل الخامس عشر : نشأة الحركة الوطنية فى الجزائر - اثر الحرب العالمية الأولى - أنصار الانماج - جماعة العلماء الجزائريين - نجمة شمال افريقيا وحزب الشعب	٢٨٧
---	-----

صفحة

الموضوع

- الجزائري - اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية - مذبة
قسنطينة سنة ١٩٤٥ - الحلول الفرنسية . . .
- ٣٢١ الفصل السادس عشر : في تونس - تونس الفتاة - الدستور
الحزب الدستوري الجديد - المساومات أثناء الحرب
سياسة جديدة - تجربة القوة - الاستقلال على مراحل
- ٣٥٧ الفصل السابع عشر : في مراكش - كتلة العمل المراكشي - انشقاق
الكتلة - الحروب ومولد حزب الاستقلال - تردد السياسة
الفرنسية - دور محمد الخامس - عامان من النضال

القسم الرابع

المغرب المعاصر

- ٤١١ الفصل الثامن عشر : الثورة الجزائرية - المرحلة الاولى (١٩٥٤ -
١٩٥٨) - جبهة التحرير الوطني - الدور المصري .
- ٤١٥ الفصل التاسع عشر : الثورة - المرحلة الثانية (١٩٥٨ - ١٩٦٢)
مفاوضات ايفيان - تحليل اتفاقيات ايفيان . . .
- ٤٤٠ الفصل العشرون : أزمة السلطة في الجزائر - الصراع من أجل
الحكم - حركة ١٩ يونيو ١٩٦٥ - عهد بومدين -
بن جديد والعودة الى القلاقل - التجربة الديمقراطية
وحركة الاسلام السياسي
- ٤٦٩ الفصل الحادي والعشرون : المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها
على العلاقات الخارجية - العامل الاقتصادي - النفط
العلاقات الخارجية : (أ) العلاقات العربية (ب) علاقات
دولية أخرى (ج) العلاقات مع فرنسا
- ٤٨٩ الفصل الثاني والعشرون : النظام السياسي في الجمهورية التونسية
الحزب والزعامة - نحو القروب - بين المعارضة المدنية
والمعارضة الدينية

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث والعشرون : علاقات تونس الخارجية - العلاقات العربية - تونس والغرب	٥٠٨
الفصل الرابع والعشرون : القوى السياسية والاجتماعية في المملكة المغربية - نفوذ القصر - الاحزاب السياسية	٥٢١
الفصل الخامس والعشرون : العلاقات الخارجية - العلاقات المغربية الفرنسية - العلاقات مع اسبانيا - العلاقات المغربية الامريكية - التوجهات العامة للسياسة الخارجية .	٥٤٦
الفصل السادس والعشرون : التعليم والتعريب - التعريب - فى مجال التعليم	٥٧٠
الفصل السابع والعشرون : العلاقات المغاربية - تعثر مشروع الاتحاد المغاربي	٥٨٣
المراجع العربية	٥٩٥
المراجع الاجنبية	٥٩٨

رقم الايداع ٥٠٤٨ / ١٩٩٣



Bibliotheca Alexandrina



0224843